

صِيَاءُ الْعَالَمِينَ

فِي

بَيَانِ إِهَابَةِ الْأَسْمَةِ الْمُحَرَّفَةِ

تَأليف

العلامة المصنوني

الشيخ فخر الدين الحسين بن محمد طاهر الزمخشري

المطبع ١١٣٨ هـ

الجزء الثامن

تدقيق

مؤسسة آل البيت عليه السلام للدراسات والبحوث



٣٧٦

ضِيَاءُ الْعَالَمِينَ

في

بَيَانِ إِهَابَةِ الْأُمَّةِ الْمُصْطَفِيَّةِ عليها السلام

تَأليفُ

العلامة الفوتوي

الشيخ فؤاد بن الحسن بن محمد طاهر العياشي

المترقي ١١٣٨ هـ

الجزء الثامن

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث



الشريف ، أبو الحسن بن محمد طاهر ، ١٠٧٠-١١٣٨ هـ . ق .
ضياء العالمين في بيان إمامة الأئمة المصطفين / تأليف : الفتوني الشريف
أبو الحسن محمد طاهر العاملي ، تحقيق : مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء
التراث . قم ، ١٣٨٩ .

ج ١٠

الفهرسة طبق نظام فيبا.

المصادر بالهامش.

١- الإمامة ٢- حديث ٣- آيات قرآنية - ألف: مؤسسة آل البيت عليه السلام
لإحياء التراث (قم) ب: العنوان.

٢٩٧ / ٤٥

BP ٢٢٣ / ش ٩

٢٠٧١٤٢٤

الرقم في المكتبة الوطنية الإيرانية

شابك (ردمك) ٠ - ٣٣٠ - ٣١٩ - ٩٦٤ - ٩٧٨ / دورة ١٠ أجزاء احتمالاً

ISBN 978 - 964 - 319 - 330 - 0 / 10 VOLS.

شابك (ردمك) ٢ - ٥٧٦ - ٣١٩ - ٩٦٤ - ٩٧٨ / ج ٨

ISBN 978 - 964 - 319 - 576 - 2 / VOL.8

الكتاب : ضياء العالمين في بيان إمامة الأئمة المصطفين / ج ٨

المؤلف : العلامة الفتوني

تحقيق ونشر : مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث

الطبعة : الأولى - ربيع الآخر - ١٤٣٧ هـ

الفلم والألواح الحساسة (الزينك) : تيز هوش - قم

المطبعة : الوفاء - قم

الكمية : ٣٠٠٠ نسخة

السعر : ١٥٠ / ٠٠٠ ريال



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة
لمؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث

مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث
قم المقدّسة: شارع الشهيد فاطمي (دور شهر) زقاق ٩ رقم ١-٣
ص. ب ٩٩٦/٣٧١٨٥ هاتف: ٥-٠١-٣٧٧٣٠٠٠١ فاكس: ٣٧٧٣٠٠٢٠

الفصل العاشر

في بيان ما وجدناه من سائر المنقولات المتفرقة ، والبراهين العقلية والقرائن والأمارات وأمثالها مما يستفاد منه إمامة هؤلاء الأجلة الأئمة الاثني عشر كلهم أو خصوص بعض منهم ولو من غير التصريح بذلك .

اعلم أنا نذكر هاهنا بُدأ من الأدلة العقلية على إمامتهم ، بل عصمتهم أيضاً ، وبعض ما نُقل من بعض الصحابة وأكابر المخالفين مما يدل على ذلك صريحاً أو استلزماً ، وشيئاً مما ألزمه بعض علمائنا عليهم عند مكالمته مع بعض منهم في بحث الإمامة وأمثال ذلك ، ز أكثرها مما لم نذكره سابقاً ولا نذكره في الختام ؛ إذ تأتي بعض الأدلة فيه أيضاً .

فمنها : ما قد رواه جمع ، عن أبي الحسن الهادي عليه السلام أنه كتب في رسالته إلى أهل الأهواز : «إن أصحَّ خبر ما عرف تحقيقه من الكتاب مثل الخبر المجمع عليه من رسول الله صلى الله عليه وآله حيث قال : إنني مستخلف فيكم خليفتين : كتاب الله ، وعترتي ، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي ، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض ، واللفظة الأخرى عنه في هذا المعنى بعينه : قوله صلى الله عليه وآله : إنني تارك فيكم الثقلين : كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي ، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا ، فلما وجدنا شواهد هذا الحديث نصاً في كتاب الله ، مثل قوله : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ

وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿١﴾ ، ثُمَّ اتَّفَقَتْ رَوَايَاتُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي تَالِبٍ أَنَّهُ تَصَدَّقَ بِخَاتَمِهِ وَهُوَ رَاكِعٌ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ وَأَنْزَلَ آيَةَ فِيهِ ، ثُمَّ وَجَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَبَانَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ : مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ اللَّهْمُ وَالْوَإِلَهِ مِنْ وَالِيهِ وَعَادَ مِنْ عَادَاهُ ، وَقَوْلُهُ ﷺ : عَلِيٌّ يَقْضِي دِينِي وَيَنْجِزُ مَوْعِدِي وَهُوَ خَلِيفَتِي عَلَيْكُمْ بَعْدِي ، وَقَوْلُهُ ﷺ حِينَ اسْتَخْلَفَهُ عَلِيُّ الْمَدِينَةَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَتَخْلَفُنِي مَعَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ؟ فَقَالَ : أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي ، فَعَلِمْنَا أَنَّ الْكِتَابَ شَهِدَ بِتَصَدِيقِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ ، وَتَحْقِيقِ هَذِهِ الشُّوَاهِدِ ، فَيَلْزِمُ الْأُمَّةَ الْإِقْرَارَ بِهَا ، إِذْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ وَافِقَةً الْقُرْآنَ ، وَوَافِقَةً الْقُرْآنَ هَذِهِ الْأَخْبَارَ ﴿٢﴾ .

ومنها : ما قد رواه أبو بصير عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال : «إِنَّ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ﴿٣﴾ نَزَلَ فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، فَقُلْتُ لَهُ : إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ لَنَا : فَمَا مَنَعَهُ أَنْ يُسَمَّى عَلِيًّا وَأَهْلَ بَيْتِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي كِتَابِهِ ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «قُولُوا لَهُمْ : إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ عَلَيَّ رَسُولَهُ الصَّلَاةَ ، وَلَمْ يُسَمِّ ثَلَاثًا وَلَا أَرْبَعًا ، حَتَّى كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هُوَ الَّذِي فَسَّرَ ذَلِكَ لَهُمْ ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الزَّكَاةَ وَلَمْ يُسَمِّ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دَرَاهِمًا دَرَاهِمًا ، حَتَّى كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَّرَ ذَلِكَ لَهُمْ ، وَأَنْزَلَ الْحَجَّ فَلَمْ يَنْزَلْ : طُوفُوا أَسْبُوعًا ، حَتَّى فَسَّرَ ذَلِكَ لَهُمْ رَسُولُ

(١) سورة المائدة ٥ : ٥٥ .

(٢) تحف العقول : ٤٥٨ - ٤٥٩ ، الاحتجاج ٢ : ٣٢٨/٤٨٧ ، وعنهما في بحار الأنوار ٢ : ٢٢٥ - ٢٢٦ ، ٣ ، ٥ : ٣٠/٢٠ ، و١/٦٨ ، و٣٥ : ٢/١٨٤ .

(٣) سورة النساء ٤ : ٥٩ .

الله ﷺ ، وأنزل : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ونزلت في عليّ والحسن والحسين عليهما السلام ، فقال رسول الله ﷺ في عليّ : من كنت مولاه فعليّ مولاه ، وقال ﷺ : أوصيكم بكتاب الله وأهل بيتي فأني سألت الله تعالى أن لا يفرّق بينهما حتى يوردهما عليّ الحوض وأعطاني ذلك ، وقال : لا تعلموهم ، فإنهم أعلم منكم ، وقال : إنهم لن يخرجوكم من باب هدى ولن يدخلوكم في باب ضلال ، فلو سكت رسول الله ﷺ فلم يبين من أهل بيته لادّعاها آل عباس ، وآل عقيل ، وآل فلان وآل فلان ، ولكن الله عز وجل أنزل في كتابه تصديقاً لنبيه ﷺ : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ (١) ، فكان عليّ والحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام ، فأدخلهم رسول الله ﷺ تحت الكساء في بيت أم سلمة ، ثم قال : اللهم إن لكل نبي أهلاً وثقلاً ، وهؤلاء أهل بيتي وثقلي ، فقالت أم سلمة : ألسنت من أهلك ؟ فقال : إنك إلى خير ، ولكن هؤلاء أهلي وثقلي ، فلما قبض رسول الله ﷺ كان عليّ أولى الناس بالناس ؛ لكثرة ما بلغ فيه رسول الله ﷺ ، وإقامته للناس وأخذه بيده ، فلما مضى عليّ عليه السلام لم يكن يستطيع ، ولم يكن ليفعل أن يدخل محمّد بن عليّ ولا العباس بن عليّ ولا أحداً من ولده ؛ إذ لقال الحسن والحسين عليهما السلام : إن الله تعالى أنزل فينا كما أنزل فيك ، وأمر بطاعتنا كما أمر بطاعتك ، وبلغ فينا رسول الله ﷺ كما بلغ فيك ، وأذهب الله عنا الرجس كما أذهب (٢) عنك ، فلما مضى عليّ عليه السلام كان الحسن عليه السلام أولى الناس بها لكبره ، فلما توفّي لم يستطع أن

(١) سورة الأحزاب ٣٣ : ٣٣ .

(٢) في الكافي : «أذبه» .

يدخل ولده ولم يكن ليفعل ذلك أن يقول: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(١) فيجعلها في ولده؛ إذ لقال الحسين عليه السلام: أمر الله بطاعتي كما أمر بطاعتك وطاعة أبيك، وبلغ في رسول الله صلى الله عليه وآله كما بلغ فيك وفي أبيك، وأذهب الله عني الرجس كما أذهب عنك وعن أبيك، فلمّا صارت إلى الحسين عليه السلام لم يكن أحدٌ من أهل بيته يستطيع أن يدعي عليه كما كان هو يدعي على أخيه وعلى أبيه لو أرادا أن يصرفا الأمر عنه ولم يكونا ليفعلًا، ثمّ صارت حين أفضت إلى الحسين عليه السلام فجرى تأويل هذه الآية: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، ثمّ صارت من بعد الحسين لعليّ بن الحسين، ثمّ صارت من بعد عليّ بن الحسين لمحمّد بن عليّ، وقال: الرجس الشكّ، والله لا نشكّ في ربّنا أبداً^(٢).

أقول: قد ذكر بعض العلماء وجوهاً آخر أيضاً في الاستدلال بهذه الآية مؤيداً لما ذكره الإمام عليه السلام.

أحدها: إنّ الله تعالى أمر المؤمنين في هذه الآية باتّباع أولي الأمر الذين يكونون من المؤمنين، فيجب على المؤمنين أن لا يطيعوا إلا من علم كونه مؤمناً واقعياً، وقد اختلفت الأمة في كون أئمة المخالفين كذلك، فلا أقلّ من الشكّ في إيمانهم الواقعي، وأمّا إيمان الأئمة المعلومين من أهل

(١) سورة الأنفال ٨ : ٧٥ .

(٢) الكافي ١ : ٢٢٦- ١/٢٢٧ باب نصّ الله عزّ وجلّ ورسوله على الأئمة عليهم السلام واحداً فواحداً، تفسير العياشي ١ : ٢٤٩ - ١٦٩/٢٥٠ ، تفسير فرات : ١١٢/١١٠ ، البرهان في تفسير القرآن للبحراني ٢ : ٢٤٨١/١٠٥ ، غاية المرام ٢ : ٣٥١ - ٤٢/٣٥٢ عن الكافي .

البيت عليه السلام فلا خلاف فيه ، بل اعترفت جميع الأمة به ، فثبت أنهم المراد دون غيرهم ؛ إذ القول دائر بين إمامة هؤلاء وغيرهم ، فافهم ، وسيأتي في بحث إبطال الاختيار تقرير آخر لهذا الوجه أيضاً فانظر .

وثانيها : إن صاحب الأمر هو الذي ولّاه الله الأمر ؛ لأنه ليس لغير الله أمر ، لقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾^(١) ، ولما مرّ ويأتي من قول النبي صلى الله عليه وآله : «أطيعوا لمن ولّاه الله الأمر» فمن أعطاه الله الأمر بالنص فهو صاحب الأمر ، ومن لم يعطه الأمر بالنص فليس كذلك ، ولا كلام في انحصار من ادعى النص في ذلك في الأئمة الاثني عشر المعلومين ، فيجب أن يكونوا هم أولوا الأمر فقط ، وسيأتي في بحث إبطال الاختيار جواب شبهة احتمال كون المراد بمن ولّاه الله الأمر من اختاره الناس ، فافهم .

وثالثها : إن أولي الأمر الذين أوجب الله تعالى علينا اتباعهم على الإطلاق كآباء الله ورسوله صلى الله عليه وآله لا يجوز أن يكونوا غير معصومين عن الخطأ وصدور المعاصي ؛ لأنه حينئذ لا يجوز اتباعهم على الإطلاق ، بل يجب مخالفتهم عند العصيان والخطأ بل نهيهم وزجرهم ، كيف لا وقد قال عز وجل : ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٢) ، وقال : ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٣) وقال أيضاً : ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(٤) مع الآيات المشتملة على الأشياء التي حكم الله فيها بظلم أصحابها وفسقهم ، والآيات التي تنادي بدم الظالمين والفاستقين ، ووجوب

(١) سورة آل عمران ٣ : ١٥٤ .

(٢) سورة المائدة ٥ : ٤٧ .

(٣) سورة المائدة ٥ : ٤٥ .

(٤) سورة الحجرات ٤٩ : ٦ .

عدم الركون إليهم والاعتماد عليهم ، ومن المعلوم أنّ أئمة المخالفين لم يكونوا معصومين بالإجماع ، بل كان كثير منهم مجاهرين بالفسوق ، فثبت أنّ المراد الأئمة الاثنا عشر المعلومون الذين قالوا ، بل ثبتت عصمتهم^(١) .

هذا كلّه مع ما مرّ في الفصل السابق عند ذكر هذه الآية من الأخبار التي رواها المخالفون أيضاً في نزولها في عليّ^{عليه السلام} حين استخلفه النبي^{صلى الله عليه وآله} على المدينة ، فافهم ولا تغفل .

ومنها : ما رواه جمع عن ابن أبي عمير ، عن الأسواري ، أنّه نقل قصة مناظرة هشام بن الحكم مع جماعة من علماء سائر الفرق في الإمامة بمجلس يحيى بن خالد البرمكي .

وخلاصتها هكذا : قال هشام لضرار - من علماء القوم - : أتقول : إنّ الله عزّ وجلّ عدل لا يجور؟ قال : نعم .

قال : لو كلّف الله المقعد المشي إلى المساجد ، والجهاد في سبيل الله ، وكلّف الأعمى قراءة المصحف والكتب أتراه كان عادلاً أم جائراً؟ قال ضرار : ما كان الله ليفعل ذلك ، ولو كان فعل لكان جائراً؛ إذ كلّفه إذن تكليفاً ليس له السبيل إلى إقامته .

قال هشام : فأخبرني عن الله تعالى كلّف العباد ديناً واحداً لا اختلاف فيه لا يقبل منهم إلا أن يأتوا به كما كلّفهم؟ قال : بلى .

قال : فجعل لهم دليلاً على وجود ذلك الدين ، أو كلّفهم ما لا دليل لهم على وجوده ، فيكون بمنزلة من كلّف الأعمى بقراءة الكتب؟ فسكت

ضرار ساعة، ثم قال: لا بدّ من دليل وليس بصاحبك.

فتبسّم هشام وقال: تشيّع شطرك وصرت إلى الحقّ ضرورة، ولا خلاف بيني وبينك إلا في التسمية.

قال ضرار: فإنّي أرجع إليك في هذا القول، قال: هات.

قال ضرار له: كيف تعقد الإمامة؟ قال هشام: كما عقد الله النبوة.

قال: فإذا هو نبيّ؟

قال هشام: لا؛ لأنّ النبوة يعقدها أهل السماء، والإمامة يعقدها أهل الأرض، فعقد النبوة بالملائكة، وعقد الإمامة بالنبيّ ﷺ، والعقدان جميعاً من الله عزّ وجلّ.

قال ضرار: فما الدليل على ذلك؟ قال هشام: الاضطرار في هذا.

قال ضرار: وكيف ذلك؟ قال هشام: لا يخلو الكلام في هذا من أحد ثلاثة وجوه: إما أن يكون الله عزّ وجلّ رفع التكليف عن الخلق بعد الرسول ﷺ، فلم يكلفهم ولم يأمرهم ولم ينههم، فصاروا بمنزلة السباع والبهائم التي لا تكليف عليها، أفتقول هذا يا ضرار؟ قال: لا، ما أقول هذا.

قال هشام: فالوجه الثاني ينبغي أن يكون الناس المكلفون استحالوا بعد الرسول علماء في مثل حدّ الرسول في العلم حتّى لا يحتاج أحدٌ إلى أحدٍ فيكونوا كلّهم قد استغنوا بأنفسهم، وأصابوا الحقّ الذي لا اختلاف فيه، أفتقول هذا؟! قال: لا، ما أقول هذا، بل هم محتاجون إلى غيرهم.

قال هشام: فبقي الوجه الثالث وهو أنّه لا بدّ لهم من عالم يقيمه الرسول لهم لا يسهو ولا يغلط ولا يحيف، معصوم من الذنوب، مبرأ من

الخطايا ، يحتاج الناس إليه ولا يحتاج هو إلى أحد منهم .

قال ضرار: فما الدليل عليه ؟

قال هشام: ثمان دلالات، أربع في نعت نسبه، وأربع في نعت نفسه .
فأما الأربع التي وقعت في نعت نسبه: فإنه يكون معروف الجنس، معروف القبيلة، معروف البيت، وأن تكون من صاحب الملة والدعوة إشارة إليه، فلم تُر جنساً من هذا الخلق أشهر من جنس العرب الذين منهم صاحب الملة والدعوة الذي ينادى باسمه كل يوم خمس مرات... في شرق الأرض وغربها؛ إذ لو كان جاز أن يكون الحجّة من الله على هذا الخلق في غير هذا الجنس الذي فيه صاحب الملة لصعب تحصيله وتشخيصه على كثير من الناس، ولأمكن التوهّم في ذلك، بل لوقع كثيراً؛ لخفاء ما هو المفروض إذاً، ولا يجوز هذا في حكمة الله وعدله، فلم يجوز إلا أن يكون من هذا الجنس؛ لاتصاله بصاحب الملة والدعوة، ولم يجوز أن يكون هذا الجنس إلا في هذه القبيلة؛ لقرب نسبها من صاحب الملة وهي قريش، ولما لم يجوز أن يكون هذا الجنس إلا في هذه القبيلة لم يجوز أن يكون من هذه القبيلة إلا في هذا البيت؛ لقرب نسبه من صاحب الملة، فلما كثر في أهل هذا البيت التشاجر في الإمامة؛ لعلوها وشرفها وادّعاها كل واحد منهم، فلم يجوز إلا أن تكون من صاحب الملة والدعوة إشارة إليه بعينه واسمه ونسبه؛ لئلا يطمع فيها غيره .

وأما الأربع التي في نعت نفسه: فإن يكون أعلم الناس كلهم بفرائض الله وسنته وأحكامه، حتّى لا يخفى عليه دقيق ولا جليل، وأن يكون معصوماً من الذنوب كلّها، وأن يكون أشجع الناس، وأسخرى الناس .

فقال عبدالله بن يزيد الإباضي: من أين قلت: إنه أعلم الناس؟ قال: لأنه لو لم يكن عالماً بجميع حدود الله وأحكامه، وشرائعه وسننه، لم يؤمن عليه أن يقرب الحدود كمن وجب عليه القطع حدّه وبالعكس، فلا يقيم لله حداً على ما أمره، فيكون من حيث أراد الله صلاحاً يقع فساداً.

قال: فمن أين قلت: إنه معصوم من الذنوب؟ قال: لأنه إن لم يكن كذلك دخل في الخطأ، فلا يؤمن أن يكتم على نفسه ويكتم على حميمه وقريبه، ولا يحتج الله بمثل هذا على خلقه.

قال: فمن أين قلت: إنه أشجع الناس؟ قال: لأنه فئة للمسلمين الذين يرجعون إليه في الحرب، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾^(١) فإن لم يكن شجاعاً فيبوء بغضب من الله، ولا يجوز مثل هذا حجة الله على خلقه.

قال: فمن أين قلت: إنه أسخى الناس؟ قال: لأنه خازن المسلمين، فإن لم يكن سخياً تأقت نفسه إلى أموالهم فأخذها، فكان خائناً، ولا يجوز أن يحتج الله على خلقه بخائنين.

قال الراوي: فلم يختر أحد منهم جواباً، فعند ذلك قال ضرار: فمن هو بهذه الصفة في هذا الوقت؟ فخاف هشام على نفسه، فقال: صاحب القصر أمير المؤمنين - يعني هارون الرشيد - وقد كان هارون مختفياً عنهم خلف الستر يستمع الكلام، فقال عند ذلك: أعطانا والله من جراب النورة،

ثم قال للبرمكي: من يعني بهذا؟ قال: يعني به موسى بن جعفر، فقال: ما عنى به غير أهلها، ثم عض على شفتيه، وقال: مثل هذا حيّ ويبقى لي ملكي ساعة واحدة! فوالله للسان هذا أبلغ في قلوب الناس من مائة ألف سيف، وعزم على قتله، فأخبر هشام بالحال، فهرب إلى الكوفة من وقته، واعتلّ من الخوف، ومات رحمه الله تعالى^(١).

ومنها: الدليل العقلي الذي ذكره المتكلمون من علماء الإمامية، وهو المشهور عند الناس بدليل اللطف، وخلاصته كذا: إنّ العقل يحكم بوجوب الإمامة في كلّ زمان، لكونها لطفاً من الله تعالى في فعل الواجبات، والامتناع عن المقبّحات، فإننا نعلم ضرورة أنّ عند وجود الرئيس المهيب يكثر الصلاح من الناس ويقلّ الفساد، وعند موته أو عدمه يكثر الفساد ويقلّ الصلاح منهم.

ثم إنّه يجب أن يكون معصوماً مقطوعاً على عصمته نبياً كان أو إماماً؛ لأنّ جهة الحاجة إلى هذا الرئيس هي ارتفاع العصمة عن الناس، وجواز صدور القبيح منهم، فإن كان هو أيضاً غير معصوم وجب أن يكون محتاجاً إلى رئيس آخر؛ لأنّ علّة الحاجة إليه قائمة فيه حينئذٍ، والكلام في رئيسه كالكلام فيه، فيؤدّي إلى وجوب ما لا نهاية له من الأئمة أو الانتهاء إلى إمام معصوم وهو المطلوب، فإذا ثبت وجوب عصمة الإمام والعصمة لا يمكن^(٢) إلا بإعلام الله سبحانه العالم بالسرائر والضمائر؛ إذ لا طريق إلى ذلك سواه، فيجب النصّ من الله تعالى عليه على لسان نبيّ مؤيّد

(١) كمال الدين ٢ : ٣٦٥ - ٣٦٨ ، وعنه في بحار الأنوار ٤٨ : ٧/١٩٧ .

(٢) في «م» : «لا تكون» .

بالمعجزات أو إظهار معجز دال على إمامته ، فإذا ثبتت هذه الجملة التي لا يحتاج فيها إلى تدقيق كثير ، فنقول حينئذ :

لما سبرنا أحوال الأمة بعد وفاة النبي ﷺ وجدناهم مختلفين في الإمام بعده على أقوال ثلاثة :

فقال الشيعية : الإمام بعده أمير المؤمنين عليه السلام بالنص على إمامته .

وقالت العباسية : الإمام بعده العباس بالنص أو ^(١) الميراث .

وقال الباكون من الأمة : الإمام بعده أبو بكر . وكل من قال بإمامة أبي بكر والعباس أجمعوا على أنهما لم يكونا مقطوعاً على عصمتهما ، فخرجا بذلك من الإمامة ؛ لما قدمناه ، فوجب أن يكون الإمام بعده أمير المؤمنين عليه السلام بالنص الحاصل من جهة الله سبحانه ، والإشارة إليه ، وإلا لزم كون الحق خارجاً عن أقوال جميع الأمة ، وذلك غير جائز بالاتفاق بيننا وبين مخالفينا .

أقول : لنا أن نتنزل عن دعوى الوجوب أيضاً ، ونكتفي بدعوى الحسن والرجحان العقلي أو الشرعي ؛ إذ لا يقدر عاقل حينئذ على الإنكار ، فنجعل إذا أدلة الوجوب أدلة على الرجحان والألوية ، فتصير الجميع قطعية سالمة من الاعتراضات والتدليسات التي تشبث بها بعض أهل الخلاف في دعوى الوجوب ؛ بحيث لا نحتاج في دفعها إلى الإطالة بذكر أجوبة علمائنا وإن كانت شافية ، ثم نشبث الوقوع في كل زمان حتى زمان الغيبة بالأخبار المتواترة التي تجاوزت حد التواتر من طريق الخصم بحيث لا يقدر على دفعه ، كما هو واضح مما مر ويأتي ، فضلاً عن طريق الإمامية ، بل لنا أن

نكتفي بدعوى الجواز والإمكان، ثم نستدل على وقوع هذا الممكن بما أشرنا إليه، فافهم حتى يتبين لك أن هذا الدليل نظير ما استدل به هشام بن الحكم على عمرو بن عبيد بالبصرة على وجوب وجود الإمام، كما مر حديثه في أحاديث فاتحة كتابنا هذا. ومع هذا لا محيص للمخالفين أن يقولوا: بوجوب نصب الإمام في الجملة، بل كونه من أعظم الواجبات؛ حيث ترك أصحابهم تجهيز النبي ﷺ واشتغلوا بذلك، بل إنما هذا هو اعتذار كلهم عن ترك أولئك القوم التجهيز، لكن قد بيّنا مراراً أن عادة المخالفين جرت على أنهم قد ينكرون عند الإلزام والاضطرار شيئاً يقرون به في موضع آخر وإن كان اضطراراً أيضاً، فتدبر تفهم.

ومنها: أن نصب غير عليّ عليه السلام كان ظلماً عليه، ولو فرض رضا الله ورسوله بذلك لزم كونهما راضيين بالظلم، بل كونهما ظالمين، تعالى الله ورسوله عن ذلك علواً كبيراً.

بيان ذلك: أنه إذا فرضنا أن سلطاناً خرج بغير أعوان، فأطاعه رجل من أقرب أقاربه، وسعى في إعانته، وبذل له جده وجُهدَه من كل جهة حتى (أفدى له روحه) (١)، ووقاه بنفسه، وجاهد بين يديه، وقتل أعداءه بسيفه ويديه حتى ظفر (٢) على جميع معاندي حكومته، وانتظم أمر مملكته، فاتخذها أخاً ناصحاً وربّاه، حتى صار من كل جهة كاملاً فائقاً، فلما قرب أجله، ولزم نصب أحدٍ بدله لم يتكلم بتعيين أحد، حتى قام جمع من أصحابه ورعيته فاختراروا لذلك رجلاً غير ذلك مع وجود مزايا فيه،

(١) بدل ما بين القوسين في «ل»: «فداه بروحه».

(٢) في «ل»: «ظفر».

ومناسبات من جهات لم تكن في غيره ، فرضي السلطان بإيثارهم ، وألزم الناس بقبول مختارهم من غير التفاتٍ إلى شيءٍ من وجوه أولوية ذلك الرجل ، ولا إلى استلزام ذلك ذلته وخذلانه ، بل ومع علمه بخروج الملك بذلك عن أهل بيته وذريته ، بل انتهائه إلى قتلهم وقمعهم حتى قتل ذلك الرجل ، فحينئذٍ هل يذمّ العقلاء الرعية والسلطان وينسبونهم إلى الظلم والعدوان ؟ أم يقولون : هذا هو طريق الحقّ والمروءة ، وقاعدة الصداقة والأخوة ؟ وهذا أمر واضح لمن له الاتّصاف بأدنى مرتبة المعرفة والإنصاف ، فكذلك حال عليّ عليه السلام في الخلافة عند من اجتنب الاعتساف . فتأمل حتى تعلم سخافة ما تشبّث به بعض المتعصّبين حيث قال :

لعلّ بعض المصالح اقتضت ذلك ؛ ضرورة أنّ المفساد التي ترتبت على فعلهم - كما أشرنا إليها إجمالاً ، وتأتي في المقصد الثاني تفصيلاً - ليست بحيث يمكن أن يتصوّر مصلحة يكون ترجيحها أوجب من ملاحظة ترتّب تلك المفساد العظيمة ، على أنّ الحقّ المعلوم عند^(١) كلّ منصفٍ بصير متأمل فيما يأتي من حكاية السقيفة وما يتعلّق بذلك أنّه لم يكن عندهم ذلك الحين ذكر شيء سوى المقالات التي تنادي بعدم التفاتهم إلى شيء سوى اجتلاب الرئاسة والتقمّص بقميص الخلافة ، فافهم .

ومنها : أنّ كلّ من وصل إلينا خبره من الرؤساء والسلطين والأنبياء ما كان ليجعل غير ذريته وسلسلته الأقربين مسلطاً على مملكته أو شريعته ، فكيف يجوز التخلف عن ذلك في أشرف الأنبياء وعترته وذريته ، وذلك لمن تتبّع كتب الأنساب والسير وقصص الأنبياء واضح لا ريب فيه ، ألا ترى

(١) في «س» و«ن» و«م» : «علي» .

إلى آدم وشيث وإدريس ونوح ومَن بينهم، وإلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف وذريته، وإلى موسى وهارون ويوشع بن نون، وإلى زكريّا ويحيى وعيسى بن مريم بنت عمران، وإلى داؤد وسليمان، وكذا حال السلاطين وسائر الأنبياء والمرسلين حتّى آباء النبيّ الرؤساء على قریش، ومَن قبلهم نسلاً بعد نسل من زمن إسماعيل إلى خاتم النبيّين؟ والعجب أنّ المخالفين كلّهم قائلون بذلك؛ حيث لا طريق لهم إلى إنكاره، مع أنّ الله تعالى حكى عن سائر الأنبياء في كتابه العزيز أنّهم كانوا يقولون لأمتهم: لا نريد منكم أجراً بلا تقييد باستثناء شيءٍ، وينكرون ذلك في خير المرسلين؛ حيث ارتكبوا ما خالفوا فيه القانون، مع أنّه كان ينادي ويقول: ﴿لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾^(١) وكان يحثّ الناس على حبّهم وعدم تركهم، كما لا يخفى.

وأعجب من هذا أنّهم أخذوا الخلافة من الأنصار بحجّة أنّهم من عشيرة النبيّ ﷺ وأنهم أولى بذلك؛ لكونهم أقرب إليه من الأنصار، ولم يلتفتوا أصلاً إلى أنّ العترة حينئذٍ أقرب من غيرهم لا سيّما عليّ والحسينين عليهما السلام، فافهم.

ومنها: أنّه من المعلوم والواضح أنّ الله تعالى جعل من عمدة دينه إقامة الحدود من القتل والضرب وغيرهما، وفصل الدعاوي بين الناس، وأمثال ذلك، وظاهره أنّ هذا لا يتحقّق إلّا بنصب أمير مطاع، عارف أمين، عادل غير جائر، لا يقَدّم مقتضى هواه على ما أمره^(٢) الله به، وكذا من البيّن

(١) سورة الشورى ٤٢ : ٢٣ .

(٢) في «م»: «أمر» .

الواضح أن تشخيص مثل هذا الرجل لا يمكن إلا بالأطلاع على السرائر والضمائر، والعلم بالظواهر والبواطن، وظاهر أن العلم بمثل هذا إنما يكون عند خالق الخلاق^(١)، اللطيف الخبير بحقيقة حال كل مخلوق، كما قال سبحانه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٢) وأما غيره فهو بمعزل من ذلك.

أما أولاً: فلصراحة الآيات الكثيرة وغيرها في أن الأنبياء لم يكن لهم علم بدون إعلام الله بحقيقة حال كثير من الناس فضلاً عن غير الأنبياء، ألا ترى إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَيَّ الشَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾^(٣) الآية وأمثالها العديدة. وقد مر في أخبار فاتحة هذا^(٤) الكتاب ما يدل عليه القرآن أيضاً من أن موسى عليه السلام اختار من قومه سبعين رجلاً لميقات ربه، فظهر أخيراً عنده أنهم لم يكونوا على كمال الإيمان، بل كانوا منافقين.

وأما ثانياً: فلمناداة التجارب بذلك؛ إذ كل من تتبّع الأحوال، وتفحص عن أشخاص الرجال وجد عياناً أن كثيراً ما يعتقد الإنسان، بل جماعة في رجل صلاح الحال، وحسن الخصال، وتركيبه البال، ثم يظهر منه خلاف ذلك صريحاً، ونعم ما قال رجل عاقل لرجل جاء عنده وقال له: عندي شيء أريد أن أودعه إلى رجل يخفيه غاية الإخفاء، فقال: أودعه فلاناً فإنه كتومٌ جداً، فقال: وكيف ظهر لك ذلك؟ قال: لأنه أخي من

(١) في «م»: «الخلق».

(٢) سورة الملك ٦٧: ١٤.

(٣) سورة التوبة ٩: ١٠١.

(٤) كلمة «هذا» لم ترد في «م».

أبي وأمي، وعاشرته من زمن الصبا إلى اليوم، فلم أكن أعلم ولا أرى منه إلا كمال الزهد والورع إلى أن رأيتَه ذهب إلى السلطان في هذا الوقت واستدعى منه رئاسة الطائفة الفلانيّة وقضاءهم، فعرفت أنه كان في قلبه حبّ الدنيا والرئاسة وقد كان كاتمِه عنيّ؛ بحيث لم أطلع عليه طول أيام معاشرته مثل تلك العشرة، وأمثال ذلك كثيرة.

وأيضاً قد مرّ في أبواب المقدّمة ما هو ظاهر أيضاً من أن الغالب في الناس أهلّ الجهل والسفه وحبّ الدنيا الذي هو^(١) رأس كلّ خطيئة، وهم لا يحبّون ولا يميلون إلا إلى أمثالهم وأشباههم وأبناء جنسهم، بل يبغضون من هو على خلاف ذلك، كما هو ظاهر لمن تتبّع حال الأمم مع أنبيائهم، وحال سائر الناس مع علمائهم وأخبارهم.

وكفني في هذا ما هو معلوم من سلوك عامّة الأمة مع أعيان أهل بيت نبيّهم في كلّ زمان مع إقرارهم بحسن حالهم، ومزيد فضلهم وكمالهم من كلّ جهة، ومن كمال ميلهم ومتابعتهم للفسقة الجائرين المتجاهرين بالفجور^(٢) من حُكّام بني أميّة وبني العباس وأمثالهم؛ بحيث لم يلتفتوا إلى ما ظهر من الكفر الصريح من بعضهم.

ومع هذا كلّهُ إنّ من الواضحات البيّنة أنّ عامّة الحُكّام يحبّون ويريدون أن تكون الحكومة بعدهم لنسلهم، وأقرب قرابتهم وإن كان فاسقاً جائراً متجاهراً في ذلك. وكفني في هذا أخذ معاوية البيعة ليزيد المتجاهر بالظلم والفجور وشرب الخمر، وكذا أكثر أمراء بني أميّة وغيرهم، وهذا

(١) كلمة «هو» لم ترد في «س» و«ن» و«م».

(٢) في «م»: «في الفسوق» بدل «بالفجور».

صريح خلاف ما بيّناه من لزوم الإمام الصالح العادل، بل هذا هو أعظم علل حصول المفساد الدينية والدنيوية، كما ظهر كثير منها في حكومة هؤلاء وأمثالهم، فكيف يمكن مع هذا تجويز الاعتماد على معرفة الحاكم السابق وتعيينه أو اختيار جماعة الناس ولو أكثر الأعيان؟ وهذا مع ما سيأتي في مقالات المقصد الثاني من سائر وجوه بطلان جواز كون تعيين الإمام من قبل الرعية، والمفساد التي ترتبت على خلافة الخلفاء الذين كانت خلافتهم كذلك توجب القطع والجزم بانحصار لزوم كون الإمام معيناً من الله تعالى مختاراً له مثل الأنبياء، ولا أقل من عدم حصول الاطمئنان واليقين بالحقيّة إلا بذلك لا غير، سيما من اختيار الحاكم وتعيينه، كما تبين عياناً ويتضح في محله أيضاً، ولا ريب أنّ ما يلزم منه الفساد ولا سيما مثل هذا الفساد العظيم لا يليق بحكمة الله الرؤف الرحيم بعباده أن يرضى لهم بالسكوت عن تبيانه، ولا يعين لهم إمامهم، وهو بحيث لم يرض لهم بجهالة أمور أدون من هذا، وصرح في كتابه بإكمال الدين وإتمامه النعمة للأمة، وله الحجّة البالغة على الخلق، ألا ترى أنّ رسول الله ﷺ لم يكن يخرج إلى غزوة، ولم يسافر إلى قرية إلا ونصب خليفة على المدينة، ولم يدع سرية ولا قرية قطّ بغير أمير.

ولاشك أنّ الاحتياج إلى الإمام بعد وفاته أشدّ من الاحتياج في غيبته، وكفى هذا في إلزام الخصم بأن الصحابة تركوا تجهيز النبي ﷺ لأجل تعيين الخليفة، فلا محالة يجب القول بتعيينه على الله ورسوله، وغير هؤلاء الأئمة الاثني عشر لم يكن أحد معيناً من قبل الله ورسوله بالاتفاق، فثبت أنّهم هم الأئمة المعيّنون للإمامة، على أنّ كلّ من قال بصحة تعيين

الرعيّة الإمام قال بصحة تعيين الإمام السابق أيضاً؛ ولهذا^(١) كل من قال بخلافة أبي بكر قال بخلافة عمر، وهكذا حال إمارة كثير من بني أمية وبني العباس وغيرهم، وقد تبين بطلان التعيين من الإمام عياناً، وبطلان هذا يستلزم بطلان القول بصحة الاختيار مطلقاً؛ لإنتفاء قول ثالث، بل إجماع الأمة على أحد هذين، أعني مطلق الاختيار والتعيين من الله، فإذا بطل الأول ثبت الثاني؛ لكون تخصيص الاختيار باجتماع الرعيّة خرق الإجماع المركب، والتشبث بسكوت الناس وإطاعتهم بعد التعيين، بل إظهار رضاهم ولو صريحاً ليس بمفيد شيئاً؛ ضرورة جريان العادة بعدم المخالفة في حكم الحاكم، ومن ذا الذي يتجرأ على إظهار المخالفة في مثل هذا؟ بل ربما لا يجوز؛ لما فيه من إلقاء النفس إلى التهلكة، ولقد كان أئمة أهل البيت عليهم السلام يكفرون، ويفسقون، ويلعنون خلفاء زمانهم، ومع هذا كانوا في المكاتبات والمجالس التي عرفوا وصول الخبر إليهم^(٢) لم يُظهروا غير ما يدل على خلافتهم، بل كانوا يخاطبونهم صريحاً بإمارة المؤمنين، وسيأتي في المقصد الثاني ذكر جماعة كثيرة كانوا يعتقدون بطلان خلافة سائر الخلفاء حتى الشيخين، ويُظهرون خلافه، فتأمل تفهم، والله الموفق.

ومنها: أنه من المعلوم البين الواضح الشائع الذائع المسلّم عند العلماء العامة وغيرهم أنّ خلقاً كثيراً، وعالماً عظيماً من الناس كانوا في زمن الأئمة الاثني عشر المعلومين من أهل البيت عليهم السلام ملازمين لهم لا سيما في زمان الباقر والصادق عليهما السلام، بل ومن بعدهم أيضاً، وهؤلاء كانوا يعاشرونهم

(١) في «ل» زيادة: «فإن».

(٢) أي: بوجود من ينقل أخبار تلك المجالس إلى خلفاء زمانهم.

ويترددون إليهم، بحيث كانوا يسافرون من بلادهم البعيدة إليهم، حتى صاروا معدودين عند الناس من أصحابهم، ورواة أخبارهم، بل المختصين بهم في المعاشرة المنسوبين إليهم في المتابعة، وأخذ معالم الدين عنهم، وحمل أخصاسهم وزكواتهم ونحو ذلك إليهم من أهل كثير من البلدان^(١) لا سيما من أهل الكوفة والقميين، وقد كان فيهم العلماء المشهورون عند المؤلف والمخالف المتكلمون والمحدثون الذين فيهم من قد روى عنهم عليه السلام ألوفاً من الأحاديث في الأصول والفروع وغيرها كالهشامين، وأبان بن تغلب، وزرارة، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية، وجابر، وأبي بصير، ومؤمن الطاق - الذي كان علماء العامة لعجزهم عن مناظرته يسمونه شيطان الطاق - وأمثالهم من العلماء المشهورين في الآفاق الذين إن عدوا تعدوا عن المائة والمائتين سوى سائرهم من أهل الروايات الكثيرة والعلماء الذين ألفوا كتباً في الحديث عنهم عليه السلام، حتى أنه قد روى جماعة عن الصادق عليه السلام أنه قال: «إني رويت لأبان بن تغلب ثلاثين ألف حديث»^(٢).

وكان جابر يقول: علمني الباقر عليه السلام من أحاديث التأويل في القرآن وغيرها خمسين ألف حديث، ومنعني أن أرويها لكل أحد^(٣)، حتى أن مسلماً ذكر في أول صحيحه أن جابر الجعفي روى عن أبي جعفر الباقر عليه السلام سبعين ألف حديث^(٤). وأمثالهما كثيرون حتى كان فيهم من كان ضابطاً

(١) في «س» و«ل» و«ن»: «البلاد».

(٢) رجال النجاشي: ١٢ بتفاوت يسير.

(٣) انظر رجال الكشي: ٣٤٢/٢٦٦، وفيه هكذا: «عن جابر قال: رويت خمسين ألف حديث ما سمعه أحد مني».

(٤) صحيح مسلم ١: ٢٠.

لثلاثمائة ألف حديث وأقل وأكثر، منهم: ابن عُقْدَةَ^(١) المشتهر عند كل عالم محدث .

وكان لكل واحد تلامذة ورواة يروون عنهم خلفاً عن سلفهم حتى كتب في زمن الصادق عليه السلام إلى زمان أبي محمد العسكري عليه السلام أربعة آلاف كتاب كل من مؤلف معروف، وهي التي جمعها الذين جاؤوا بعدهم كالكليني، والصدوقين، والمفيد، والمرتضى، والطوسي، وغيرهم، حتى صارت الأحاديث الموجودة اليوم بين الإمامية مع تلف كثير من الكتب، أضعاف مضاعفة أحاديث مخالفيهم في التوحيد والنبوة والإمامة وسائر ما يتعلق بأصول الدين لا سيما في اختصاص الإمامة هؤلاء الأئمة بالنص، وفي سائر الأحكام الفرعية^(٢) من العبادات والمعاملات والعقود والفرائض والحدود وغيرها، وفي قصص الأنبياء، وأحوال الأمم، والسموات، والعرش، والكرسي وسائر المخلوقات وغير ذلك، حتى كثيراً من الحوادث الآتية، ومن أراد تحقيق حقيقة جميع ذلك، وتفصيل ما روي فعليه بمراجعة كتبهم .

ثم من المعلوم الواضح بلا شك وبلا كلام أن هؤلاء الأئمة كانوا بحيث يصل إليهم ويحصل لهم الاطلاع على ما كان مشتهراً بين العالم من اعتقاد أولئك القوم اختصاص الإمامة بهؤلاء الأئمة بتعيين من الله ورسوله، وروايتهم ذلك عنهم بالشّد والمدّ والتأكيد والجزم، بل المناداة بأن ذلك

(١) انظر: تاريخ بغداد ٥ : ٢٣٦٥/١٦ في ترجمته، والأنساب للسمعاني ٤ : ٢١٥، وميزان الاعتدال ١ : ٥٤٨/١٣٦، وتذكرة الحفاظ ٣ : ٨٢٠/٨٣٩ .

(٢) في «س» و«ل» و«م» : «الفروعية» .

لم يزل كان دعوى الأئمة عليهم السلام نصاً صريحاً مستشهداً بشواهد الكتاب والسنة والوصاية وغيرها من الفضائل حتى إقامة المعجزات، وإذ تبين هذا مع ما هو المشتهر الثابت من اتفاق الأمة على عدالة هؤلاء الأئمة الاثني عشر، وعلو قدرهم وصدقهم وطهارتهم وزهدهم وصلاتهم وتقواهم، فنقول:

لا يخلو إما أن أولئك القوم الذين نقلوا في هؤلاء الأئمة وعنهم ما ذكرناه في الإمامة كانوا صادقين ولو جمعاً منهم أو كاذبين جميعاً.

أما الثاني فباطل قطعاً، أما أولاً: فلأن هذا النقل - كما أوضحناه - أمر متجاوز جداً من حد التواتر الذي لا يتطرق إليه الكذب؛ ضرورة تعدي الناقلين لهذا الأمر في كل مرتبة عن حد الألف، بل الألوف، مع أن جُلّ الراوين عن الأئمة القريبين إلى عصر النبي صلى الله عليه وآله لم يلاقوا الرواة عن الأئمة المتأخرين عنهم، فلو قيل باحتمال التواطؤ في مثل هذا لم يبق خبر مطلقاً سالمًا عن تطرق التواطؤ على الكذب ولو كان واضحاً تواتره، وهو خلاف اتفاق كل أهل العلم، بل خلاف^(١) بديهية العقل، على أن لنا أن نقول لمخالفينا: إذا جاز عندكم تكذيب مثل هذا واحتمال التواطؤ فيه، فنحن أيضاً نردّ عليكم بمثل هذا في كثير مما تدعون وتنقلون، بل نحن أولى بذلك وأقدر؛ لوجود قرائن الكذب في دعاويكم دون دعوانا، بل لنا قرائن الصدق أيضاً كما مرّ ويأتي بيان تفصيل كل في محله.

ولا بأس إن ذكرنا خلاصة مجمل بعض من ذلك هاهنا، فنقول لهم: إن أخباركم التي عليها بناء أساس دينكم غير مسلمة ولا ثابتة، بل كذب

(١) كلمة «خلاف» لم ترد في «ن».

لا تقدرّون على إثبات صحّتها؛ فإنّ منها: الرواية التي هي مستندكم في حجّة اتّفاق كلّ جماعة منكم - الذي سمّيتوه إجماعاً - وهي خبر واحد نقله جماعة منكم بعبارة محرّفة عن أصل الحديث الدالّ على صحّة إجماع كافّة فِرَق الإسلام دون ما تريدون، كما سيّضح في بحث الإجماع والاختيار، فكيف لكم الحكم بصحّة إجماعاتكم بهذا الخبر الذي لا أقلّ من احتمالته التحريف والكذب؟ فلا تصحّ إذاً خلافة خلفائكم ولا سائر ما استندتم فيه إلى إجماعاتكم حتّى أنّ الذي هو عمدة أساس مذهبكم من نقل جماعة ولو كثيرين من أسلافكم: أنّ الصحابة اجتمعت على خلافة أبي بكر بالشور والاختيار، وأنّ اختيار^(١) الصحابة كانوا راضين بذلك بل كانوا داخلين، مقدوحّ بل مكذوبّ، كذّبه الناقلون من أسلافكم؛ لتصحیح فعل أولئك الناس، وإنّما صورة الحال واقعاً أنّ أجلاف الأمّة والذين مردوا على النفاق من أهل المدينة اجتمعوا من غير (شور اختيار)^(٢) الصحابة بل ولا خبرهم عداوةً للنبيّ وآله، وبايعوا بقوة المجادلة والجلافة بل المضاربة والقهر والغلبة أبا بكر الذي كانوا يعرفون أنّه يصير تحت أيديهم، ولا يقدر على مخالفتهم في شيء، ولم يكن السبب غير ذلك، كما سيظهر ممّا سيأتي في فصل نقل حكاية السقيفة، وكفى فيه قول عمر: كانت بيعة أبي بكر فلتة^(٣).

(١) في «ل»: «خيار».

(٢) بدل ما بين القوسين في «ل»: «مشاورة خيار».

(٣) الإيضاح للفضل بن شاذان: ١٣٤، المسترشد في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام: ٢١٣، الأربعين للشيرازي: ٢٠١، المصنّف لابن أبي شيبة: ١٤: ١٨٨٨٨/٥٦٣، مسند لله

وأما حكاية الصلاة والأخبار التي رواها جمع منكم في شيخكم وأمثالهما فكلها من الموضوعات والمحرفات، كما صرح أهل البيت عليهم السلام، بل جماعة منكم أيضاً^(١)، ولا أقل من احتمال الكذب في جميع ما أشرنا إليه؛ لكونها أقرب إلى التكذيب واحتمال التواطؤ على الكذب والتحريف بالنسبة إلى تكذيبكم ما رواه الشيعة، لوجود معارضا لها وقوادح بنقل جماعة منكم، بل إن التزمت كذب مثل ما نقلناه عن الشيعة ولو على سبيل الاحتمال يرد عليكم مثله في سائر منقولاتكم أيضاً، حتى في نقل مذاهب علمائكم؛ ضرورة أن شيئاً منها لم يصل إلى حد تواتر منقولات الشيعة وكثرتها، لا سيما مع وجود المعارض عندكم وعدمه عندهم، فارتكابكم ما هو بالعكس في كل موضع بأن تلتزموا بشيء في موضع لا يحتمل دون غيره حتى فيما يحتمل بل يظهر تحكّم وعين الحمية الجاهلية، فتدبر.

وأما ثانياً: فلاقترا ن كثير من تلك الروايات مع كثرتها التي ذكرنا بقرائن تنادي بصدقها وصحتها، وهي كثيرة جداً.

منها: موافقة تلك الروايات لألوف من الروايات التي ذكرها مخالفوهم في كتبهم، كما مرّ ويأتي جمّة منها في كل فصل وباب ومقالة من كتابنا هذا.

١ أحمد ١ : ٣٩٣/٩٠ ، صحيح البخاري ٨ : ٢١٠ ، العثمانية للجاحظ : ١٩٦ ، المغني للقاضي ٢٠/٢ : ٢٦ ، الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٢٤ ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ٢ : ٤١٣/١٤٨ ، البداية والنهاية لابن الأثير ٥ : ٢٤٥ ، السيرة النبوية لابن كثير ٤ : ٤٨٧ .

(١) الإيضاح للفضل بن شاذان : ٣٤٦ - ٣٦٨ ، الإيضاح للمفيد (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ٨) : ٢٠٥ ، بحار الأنوار ٢٧ : ٣٢٤ ، الصورام المهركة : ٦٠ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٣ : ٣٤ .

ومنها: تصريح جمع من المؤلف والمخالف في كثير من علماء أولئك الرواة ومشاهيرهم بكونهم ثقاتٍ اختياراً صادقين ، من أراد التشخيص فعليه بكتاب ميزان الاعتدال للذهبي وأمثاله ، وسيأتي في المقصد الثاني ذكر أحوال جمع منهم .

ومنها: أن كثيراً منها في بلاغة الألفاظ ومتانة المعاني والاشتمال على الحكَم الدقيقة والفوائد الغريبة الأنيقة والإخبار بما يكون وما يعجز عن الاستقلال بإدراكه العلماء الكاملون وأمثال ذلك ؛ بحيث تنادي بصدورها عن مهبط الوحي والإلهام ، وكفى في التصديق بهذا ملاحظة ما نقلوه من الخطب والدعوات والاحتجاجات والمناظرات ، وأجوبة غوامض السؤالات والمكاتبات بخطوط أيديهم الشريفة المعروفة عندهم وعند غيرهم ، وغير ذلك من القرائن أيضاً كثيرة غير خفية على المتتبع البصير .

هذا كله ، مع وضوح عدم باعث لهم على مثل هذا الكذب ؛ ضرورة أن من ارتكب أمراً فإمّا مقصوده الانتفاع الدنيوي أو الأخروي ، وكلاهما هاهنا مفقودان ، بل الأمر بالعكس ؛ لأن كونه مثل ذلك الكذب موجباً لخسران الآخرة ممّا لا ريب فيه .

وأما عدم الانتفاع الدنيوي ، بل حصول خسران الدنيا ؛ فلأن سلاطين العصر وأتباعهم وأعاونهم الذين كان كلُّ من المال والجوائز والعطايا والقوة والعزّ والجاه تحصل من طرفهم كانوا من أشدّ أعداء أهل هذا المقال كما هو ظاهر ، حتّى أنه لما أطلع جمع منهم على جماعة من هؤلاء القوم قتلوهم وشرّدوهم وأذوهم غاية الأذى ؛ ولهذا كانوا في أغلب الأوقات في الخوف والتقية وكتمان الحال .

نعم، لو كانوا مثل علماء العامة يعاشرون السلاطين والأمراء وأتباعهم، ويتملقون إليهم، ويكذبون في وضع الحديث وأمثال ذلك لهم، كما مرّ ويأتي أن كثيراً من أعيان العامة وعلمائهم كانوا كذلك؛ لتحصيل الجوائز والعطايا والجاه ونحوه، لكانوا في مقام التهمة، لكن الأمر بالعكس. وأما احتمال الجلب من أنمتهم فمعلوم أن هؤلاء القوم كانوا هم يحملون إلى أنمتهم الأحماس وأمثالها، ولم يكن عند الأئمة مال غيرها يصل إليهم من هؤلاء، أو من بعض السلاطين، لا سيما في زمان الباقر والصادق عليهما السلام اللذين أكثر الروايات منهما وعمدة القوم أصحابهما.

على أنه سيظهر عياناً أن الواجب كان حينئذٍ على الأئمة عليهم السلام أن يطردوهم ويكذبوهم فضلاً عن الإعزاز والعتاء.

وأما من سائر الناس الذين سمعوا منهم الروايات فتبعوهم، فمن الواضحات أيضاً أنهم لو رووا لهم ما كان موافقاً لما كانوا معتادين به ومتربين عليه من المذهب، لكان أولى وأقرب إلى جلب النفع ودفع الضرر منهم بل ومن الغير أيضاً؛ ضرورة كون الناس أميل وأسرع إلى قبول ما يوافق ما اعتادوا عليه، فلم يحتاجوا إذاً إلى الوقوع في خسارة الآخرة والكذب والفرية على هؤلاء ^(١) الأجلة.

ومع هذا لا ريب، بل نقل جمع صريحاً أن كثيراً من أهل الذكاء والتمييز من السامعين لتلك الروايات لم يكونوا ليقنعوا أولاً بمحض ذلك السماع، بل كانوا يوصلون الخبر إلى الأئمة عليهم السلام ويستخبرون حقيقة حال النقل وناقله ولو بالمكاتبة، ووساطة جمع موثوقين عندهم، وأكثر ذلك كان

(١) في «س» و«ل»: «أولئك».

بالوصول إليهم والسؤال مشافهةً كما هو غير خفيّ على متتبّع كتبهم وأحوالهم ، وأيضاً غير خفيّ على المتتبّع أنّ عمَدَ الناقلين لتلك الروايات والبادئين لتشييرها ، لا سيّما في زمن الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام كانوا من أجلّة أهل الكوفة ورؤسائهم ذوي المال والعزّ والجاه والحشم والاتباع والاتّساع بحيث كان الناس محتاجين إليهم في هذه الأشياء دون العكس .

منهم : أبان بن تغلب الذي كان إذا أتى إلى المدينة أُخلي له سارية النبي صلى الله عليه وآله ، ويجتمع عليه فيها عامّة أهل المدينة لاكتساب إفاداته ديناً وديناً^(١) .

ومنهم : آل يقطين لا سيّما ابنه عليّ وزير هارون ، فإنّه صرف على هذه الطائفة وفي سبيل الله أموالاً لا تعدّ ولا تحصى^(٢) .

ومنهم : البنظي وزير الخليفة أيضاً ، وآل أعين والأشعثيون وأمثالهم الكثيرون جداً ، حتّى أنّ أكثرهم كانوا على غير هذا المذهب أولاً ، فلمّا رجعوا إلى الأئمّة عليهم السلام والأخذ منهم والرواية عنهم انحطّت منزلتهم عند الناس عمّا كانت أولاً حتّى سمّوهم الرافضة ، فعلى هذا كيف يمكن فرض كون قصدهم المنافع الدنيويّة ، فافهم .

وأما ثالثاً : فلاّته على فرض كذب هؤلاء القوم يلزم القدح فيما ذكرنا كونه من المتفق عليه بين جميع الأئمّة وأنّ عليه إجماع المسلمين ، بل إنّه أشهر ضروريّات الدين مسلماً عند كلّ من علماء الشيعة والمخالفين من عدالة من سمّيناهم من أئمّة الهدى وطهارتهم وصلاحتهم وتقواهم ،

(١) انظر : رجال النجاشي : ٧/١١ ، ورجال ابن داؤد : ٤/٢٩ .

(٢) انظر : الفهرست للشيخ الطوسي : ٣٨٥/١٥٥ ، ورجال ابن داؤد : ١٠٩٩/١٤٣ .

ووجوب موالاتهم ومحبتهم ، وعدم ميلهم ورضاهم بالكذب والباطل ، ولا ريب أن مثل هذا القدح بين السخافة عند كل سفيه فضلاً عن النبيه ، بل فرية صريحة وإنكار لضرورة الدين ، وتكذيب لجميع المسلمين كالقدح في النبي ﷺ ، فلا محالة يكون ما يلزم منه القدح المذكور باطلاً بين البطلان والسخافة ، ووجه اللزوم على الفرض المذكور واضح ؛ ضرورة أن كل من يرضى بمثل ذلك الكذب لكان ضالاً ، ومن يترك التكبير عليهم ويسكت عن زجرهم ومنعهم بل لا أقل من طردهم عن الوصول إليه لكان مضالاً ، ومن يتولاهم ويقوهم ولو بالمعاشرة والصحبة لا سيما التي كانت بينهم وبين الأئمة عليهم السلام لكان فاسقاً مخرباً للدين ظالماً من أعوان الظالمين ، وقد بينا اطلاع الأئمة على أحوال هؤلاء القوم ، وأنهم كانوا من المقربين عندهم مختصين بهم ، فعلى هذا لو كانوا على ما ذكر من فرض كذبهم لكان الواجب على الأئمة خلاف هذا المسلك معهم ، حيث إنه لم يكن في موضع التقيّة أيضاً ، ألا ترى أنهم عليهم السلام كانوا إذا اطلعوا على أحدٍ من هؤلاء بالغلوّ في أحدٍ من الأئمة أو بنوعٍ من فساد العقيدة أو نحو ذلك لم يصبروا حتّى صرّحوا^(١) بقدحه وتفسيقه وضلالته وطرده ولعنه والتبري منه ، كأبي الخطاب ، وغيره من جمعٍ معلومين .

ثم إذ قد تبين بطلان فرض كذبهم الذي كان هو الشقّ الثاني من الشقين المذكورين في أصل الاستدلال فلا محالة يكون الشقّ الأوّل صحيحاً ، أي : كون القوم صادقين فيما ذكرناه عنهم ، وظاهرٌ أن ذلك مستلزم لصدق ورود النصوص في الأئمة عليهم السلام وأنهم كانوا مدعين لما نُقل

(١) في «ل» : «يصرّحوا» .

عندهم ، وهذا مع مسلمية صدق الأئمة موجب لكون دعواهم عليهم السلام حقاً ، وهو المطلوب ، فافهم حتى تعلم أنه يمكن أن يستفاد من هذا تقريرات أخر قابلاً لكل واحد منها^(١) بل كاملاً بالاستدلال ، ولنشر إلى خلاصة بعضها على سبيل الإجمال .

فنقول : إن من عمدة متواترات نقل هؤلاء أن علياً عليه السلام امتنع حيث كانت الإمامة له بالنص عن بيعة أبي بكر إلى أن خذلوه وأجبروه على البيعة ، فبايع تقيّة لقلّة أنصاره بعد أن أظهر للناس أن الحق له بامتناعه عن ذلك أولاً ، بل باحتجاجاته عليهم أيضاً ، ومع هذا أن أصل عدم بيعته أولاً ، بل إباءة مدّة مما نقله كثير من عظماء أهل السير وغيرهم من العامة ، حتى في صحيح البخاري - كما سيأتي في محله - حيث قال : إن علياً عليه السلام لما رأى بعد وفاة فاطمة عليها السلام انصراف وجوه الناس عنه ضرع إلى مصالحة أبي بكر فاتاه وبايعه^(٢) .

فاذا نقول : إن ذلك الفعل من علي عليه السلام إما أن كان لمحض تحصيل الدنيا من الرئاسة والحكم وما يتعلّق بهما ، كما نقول نحن في من تقدّم عليه ، أو لغير ذلك من مقتضيات مصلحة الدين وتحصيل ما فيه رضا الله ورسوله وخير المسلمين ، وبعبارة أخرى : هل كان هو عليه السلام على الخطأ والباطل في ذلك ، والقوم على الحق ، أم لا ؟ والأوّل باطل قطعاً بين البطلان على ما عليه دين الإسلام ؛ ضرورة أن هذا الأمر كان هو أصل منشأ اختلاف

(١) كلمة «منها» لم ترد في «س» و«ن» و«م» .

(٢) المصنّف لعبدالرزاق : ٥ : ٤٧٢ - ٩٧٧٤/٤٧٣ ، صحيح البخاري : ٥ : ١٧٧ - ١٧٨ ، صحيح مسلم : ٣ : ١٧٥٩/١٣٨٠ ، مسند الشاميين : ٤ : ٣٠٩٧/١٩٨ ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان : ١١ : ٤٨٢٣/١٥٣ .

الشيعة ومخالفهم ، وسبب الفتن العظيمة التي ترتبت على هذا الاختلاف ، ولا أقل من ضلالة إحدى الطائفتين الكبيرتين ، لا سيما صارت بحيث انتهى الأمر إلى تكفير بعضهم بعضاً والتفسيق والقتل وأنواع المفاصد الممتدة طول هذه المدة ، ومع هذا قد قال الله عز وجل : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ - إِلَى قَوْلِهِ - أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ﴾ (١) وستأتي في المقصد الثاني أخبار كثيرة جداً عن رسول الله ﷺ صريحة في ارتداد جماعة من أصحابه وأمته على أعقابهم القهقري منذ يفارقهم .

ومن المعلوم أن هذا الأمر كان أول الاختلاف الحاصل عند وفاة النبي ﷺ ، ومادة حصول الطائفة المذكورة والفتن الحاصلة بينها وبين غيرها ، فعلى هذا لو لم يكن الشق الأول باطلاً بالتزام كون ما صدر من عليّ عليه السلام على مقتضى هوى النفس وبغير الحق وخلاف ما فيه رضا الله ورسوله ﷺ لزم لا محالة تكذيب ما بيننا استحالة كذبه من الأخبار التي نقلها الشيعة عن السنة أئمتهم الصادقين عليهم السلام ، لا سيما الصريحات (٢) في كون ذلك الفعل من عليّ عليه السلام حقاً واجباً عليه من الله ورسوله ﷺ لإتمام الحجّة على الناس بإظهار مطالبة ما كان له ، وإبراز بطلان دعوى غيره وإن علم عدم قبولهم ، وكذلك يلزم تكذيب جميع ما رواه المخالفون من الآيات والروايات الصريحة في فضائل عليّ عليه السلام ، وحسن حاله ، وصحة أفعاله وأعماله ، وزهده ، وعلمه ، وكمالاته ، وقربه عند الله ورسوله ﷺ ووجوب موالاته ومتابعته ، وعدم مزاييلته عن الحق وعمّا فيه رضا الله

(١) سورة آل عمران ٣ : ١٤٤ .

(٢) في «ل» : «الصريحة» .

ورسوله ﷺ وأمثال ذلك ، لا سيّما ما يدلّ على طهارته وعصمته وصونه عن الخطأ وارتكاب الباطل ، لا سيّما مثل ذلك المفروض ، ومن أظهر الأشياء استحالة احتمال كذب كل ذلك ؛ لتجاوزها عن حدّ التواتر أيضاً ، كما هو معلوم من ملاحظة ما ذكرناه منها في هذا الكتاب ، فإنّها بعض من الكلّ ، ومع هذا متعدية كثرة عن حدّ احتمال الكذب والوضع ، لا سيّما مع ملاحظة تأييد كل من هذه وما نقله الشيعة للأخرى ، وكون الناقلين هاهنا من الطوائف التي هي حجة عليهم ومدار إلزام الشيعة بها إياهم ، حتّى أنّ كثيراً من رواها من المنحرفين عن عليّ عليه السلام ، ومع ملاحظة ما نقله الخاصّة والعامّة - كما سيأتي في المقصد الثاني - من شكايات عليّ عليه السلام إلى آخر عمره بما ينادي بأنّه كان على الحقّ في امتناعه ، وأنّه سكت مظلوماً ؛ لقلة الأنصار ، وكثرة الأعداء ومن لم يكن بشأنه ، وأمثال ذلك من القرائن الموجبة للقطع بعدم صدور مثل هذا الخطأ الباطل من عليّ عليه السلام ، بل للقطع بأن ذلك كان حقاً واجباً عليه ، كما هو غير خفيّ على من تتبّع الحال والمقال وما نقله آلاف من الرجال ببصيرة في نقد حقّ المقال دون من تمسك بمحض التمسك بدعوى حقّية إجماع كل جماعة ، فعلى هذا يجب الحكم لا محالة بكون ذلك من عليّ عليه السلام حقاً وأنه كان على الحقّ المرضي عند الله ، فثبت المطلوب ، أعني إمامته ، ولزوم طاعته وبيعته بعد النبي ﷺ ، فظهر أنّ ما فعله القوم من مخالفته وعدم تقديمه على غيره كان باطلاً موجباً للفساد العظيم الذي ذكرناه ، والارتداد الذي أشرنا إليه ، فافهم .

لا يقال : قد وردت أحاديث كثيرة أيضاً في مدح الشيخين وأمثالهما ، وفي حجّية الإجماع ونحو ذلك .

لأننا نقول: أما حديث الإجماع فسيأتي في المقصد الثاني بيان معناه، وأنه لا يدل على حجّية الإجماعات التي تمسك بها المخالفون مطلقاً، لا إجماع السقيفة ولا غيرها.

وأما سائر ما ذكر من الأخبار التي تدلّ على مدح هؤلاء ونحوه فإنها ليست بمثابة الأخبار التي ذكرناها، بل ولا بحدّ قابليّة معارضة عُشرٍ من معشارها؛ لأنها أخبار آحاد تفرّد بنقلها بعض من المخالفين الخصيم للشيعة، حتّى أنّ في رواية كثير منها جمعاً من المنحرفين عن عليّ عليه السلام، ومع هذا آثار الوضع وقرائن الكذب لائحة فيها حتّى أنّ جمعاً من المخالفين - كابن أبي الحديد، وابن الجوزي، وغيرهما - وكذا أئمة أهل البيت عليهم السلام ذكروا صريحاً أنّها من الموضوعات، حتّى صرح بعضهم أنّ هذا الوضع كان قد اشتهر في زمان معاوية - لأمره بذلك - في جميع بلاد العراق والشام والحجاز، طمعاً بجوائز الحكّام وتقريهم، وأمثال ذلك.

وسيأتي بيان حال كثير منها لا سيّما في الخاتمة سوى ما مرّ حاله، وسيأتي أيضاً في محلّه بيان سخافة التوجيه الذي تشبّث به بعض البكرية حيث قال: إنّ عدم بيعة عليّ لأبي بكر أولاً لم يكن للمخالفة وعدم الرضا بها، بل كان لأجل اشتغاله بجمع القرآن حيث أمره النبي ﷺ بذلك، وإلا كان راضياً بخلافته كمال الرضا، حتّى أنّ بعضاً منهم ارتكب التحريف في النقل عن عليّ عليه السلام بما يوهم ذلك، كما يظهر في محلّه، ولم يتفطن أحد من هؤلاء أنّ هذا هو نقيض صريح ما هو الواضح عياناً كالشمس من إبانته، بل منازعته صريحاً، ومع هذا من أجلّ الواضحات أنّه لم يكن بناءً على هذا الفرض مانع من أن يبائع عليّ عليه السلام أبا بكر عندما دفنوا النبي ﷺ أو

حين ما حضر أبو بكر المسجد ثم^(١) يقعد في بيته للجمع ، حتى لا يكون شائبة شيء مما ذكر أصلاً ، بل كان ذلك على مثله أولئ وأوجب ، لكمال مدخليته في الاجتماع بلا قال ولا قيل .

هذا كله مع وجود ما ينادي بكذب هذا التوجيه وعدم أصل له ؛ لأننا نقول : فأين ذلك المصحف إذا ؟ فإن قلت : إنه ما أعطاهم^(٢) ولا بين ذلك لهم ، فكيف يجوز لمثل علي^{عليه السلام} أن يكون مأموراً بجمع القرآن المعلوم أن ذلك لانتفاع الأمة وعدم ذهاب شيء منه ، ويعتقد عدم ضلالة خلافة غيره ، ومع هذا يحزمهم من مثل هذا الأمر العظيم ، لا سيما بعد أن كان يرى تلف بعضه و^(٣) شرع عمر في تفتيش الموجود منه من عند الناس كما هو مذكور في الكتب ، ومشهور عند كل أحد .

وإن قلت : إنهم لم يقبلوا منه كما في نقل أئمة أهل البيت^{عليهم السلام} وغيرهم ، أو لم يعبأوا بشأن جمعه ولم يتوجهوا إلى مثل هذا ، أو لم يعتمدوا عليه ، فظاهر أن هذا من أفضح الفضائح على القوم وأدل دليل على وجود التنافر بينه وبينهم ، بحيث رضوا بمخالفة الرسول في أمره بذلك الجمع لهم وبحرمان الناس من كتاب الله الكامل التام بمحض أن علياً^{عليه السلام} كان جامعهم .

وإن قلت : إنه كان مأموراً لجمعه لنفسه دون الناس ، فالويل للناس إذاً كما هو واضح .

(١) في «ل» زيادة : «يرجع» .

(٢) في «ل» : «لم يعطهم إياه» بدل «ما أعطاهم» .

(٣) في «ل» زيادة : «يرى قد» .

وبالجملة : أصل جمع عليّ عليه السلام القرآن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسلم عند المخالف والمؤلف^(١) بل كونه بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً كذلك ، فمع هذا عدم تداوله بين الناس حتى عدم وجوده عند أحد من سائر الناس أدل دليل على تقصير عظيم منهم لا سيما الصحابة وخلفاؤهم ، بل هو من أعظم شواهد انتفاء الموافقة والتراضي بينهم وبين عليّ عليه السلام ، ولا شك في منافاة ذلك صريحاً بل عياناً للحكم بل القطع بكونهم على الحق فيما ارتكبوه .

ويأتي في محله بيان أن علياً عليه السلام لما جمعه أخرجه إليهم فلما رأى فيه أبو بكر وبعض أعوانه ما لا يناسب خلافته ، بل ما ينافيها ردّوه عليه ، وقالوا : لا حاجة لنا إليه ، بل عزموا على قتله غدرأ على يد خالد بن الوليد في الصلاة ، فأخذه وأخفاه عن الناس ، وهو عند الأئمة من ولده عليه السلام إلى أن يظهر القائم عليه السلام فيروجه^(٢) ، فافهم .

ثم اعلم أن من العجائب التوجيه الذي تشبّث به بعض من عرف أنه لا يمكن إنكار منازعة عليّ عليه السلام ، حيث قال : لم يكن منازعته إلا لأجل أنهم لم يمدحوا بل يدخلوه في المشاورة ، وقضوا الأمر بدون حضوره؟ وبالجملة : لأجل أنهم لم يعتنوا بشأنه ؛ إذ في غاية الظهور أن مثل هذا الفعل لأجل الذي ذكرنا ما يترتب عليه مثل هذا السبب السهل ، بل السخيف الذي هو عين الحمية الجاهلية لا يصدر من أدنى ذي عقل ودين فضلاً عن مثل عليّ عليه السلام ، فافهم . ثم نقول أيضاً : لا شك - كما مرّ في محله - أنه قد تحقّق بين

(١) انظر : كتاب سليم بن قيس ٢ : ٥٨١ ، تفسير القمي ٢ : ٤٥١ ، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٢ : ٥٠ ، الاحتجاج ١ : ٣٨/٢٠٧ ، حلية الأولياء ١ : ٦٧ ، شواهد التنزيل ١ : ٢٦ - ٢٢/٢٨ - ٢٧ ، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٣٩٨ .
(٢) الاحتجاج ١ : ٥٧/٣٦٠ ، بحار الأنوار ٩٢ : ٤٢ - ٢٧/٤٣ .

فاطمة عليها السلام وأبي بكر وأعوانه ما أظهرت الأذى منهم، ونفرت عنهم، ووجدت عليهم، لا سيما على أبي بكر، بحيث لم ترض عنه بوجه إلى أن ماتت، ووافقها على ذلك علي عليه السلام حتى دفنها ليلاً سراً ولم يحضرهم ولا أعلمهم على الصلاة عليها ولا دفنها، فهذا الفعل منهما لو حمل على البطلان لا سيما مع فرض اعتقادهما عليهما السلام حقيقة خلافة أبي بكر ووجوب متابعتة ردّ بعينه ما بيّننا لزومه في فرض بطلان منازعة علي عليه السلام مع زيادة ما ورد في فاطمة عليها السلام؛ حيث ورد فيها من الطهارة والصدق والصلاح ونحوها مثل ما ورد فيه، بل يزيد هاهنا لزوم إغراء النبي صلى الله عليه وآله أيضاً؛ حيث قال فيها: «من أذاها فقد أذاني»^(١) على سبيل الإطلاق والعموم كما هو ظاهر لا سيما مع علمه بصدور ما صدر عنها، وظاهر أن أقل ما يلزم من عدم بطلانه دخول أبي بكر في مصداق قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾^(٢) الآية، فافهم.

ثم نقول مثل ما ذكرناه في سائر الأئمة أيضاً وحكام زمنهم المتفرعة حكومتهم على خلافة السقيفة، وليت شعري أي مانع من قبول الحق إذا ظهر حتى لا يحتاج إلى ارتكاب سخيّف التكلّفات وتكذيب متواتر المنقولات، وأمثال ذلك، ما سوى الحميّة الجاهليّة في متابعة الآباء والكبراء، فافهم.

ثم إن من الأدلّة ما سيأتي في الفصل الآتي من الأخبار الدالّة على أن

(١) انظر: كفاية الأثر: ٦٥، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٣: ٣٨٠، الصراط المستقيم ٣: ١٢، نهج الإيمان: ٦٢٠، تذكره الخواص: ٢٧٩، حلية الأولياء: ٢.

(٢) سورة الأحزاب: ٣٣: ٥٧.

الأئمة بعد النبي ﷺ، إنا عشر، ولا فرقة قائلة بذلك العدد الخاص غير الإمامية الاثني عشرية، فلا محالة هم الفرقة الناجية، كما سيأتي تفصيله، حتى أحاديث التصريح بأسامي الأئمة في الفصل المذكور، فافهم حتى تعلم أنك إذا أضفت إلى هذا ما ثبت - كما سيأتي بيانه في الفصل الأخير - من ادعاء هؤلاء الأئمة عليهم السلام للإمامة لأنفسهم وشهادة بعضهم لبعض، ومع هذا لاحظت أيضاً مزيد صدقهم وصلاحتهم وسائر كمالاتهم علماً وعملاً وفضائلهم نسباً وحسباً، بحيث صار مسلماً عند الصديق والعدو جميعاً، حتى أن جمعاً قالوا: بالغلو والألوهية فيهم، وحتى أن بني أمية وبني العباس وأتباعهم من أبناء الدنيا مع كمال شوكتهم وإصرارهم على عداوة أئمتنا عليهم السلام حتى انتهى الأمر إلى حبسهم وقتلهم وقتل كثير من شيعتهم خوفاً من الملك، وحسداً لما كان فيهم من الفضائل، ومع هذا لم يقدروا أن ينسبوا إلى أحد منهم أمراً يشينهم في ديانتهم وتتضع به جلالتهم مع كمال اجتهاد أولئك القوم في الوضع من أقدارهم، متفحصين ليلاً ونهاراً عن أسرارهم، ساعين في طلب عثراتهم، مبالغين في إطفاء أنوارهم وإخفاء آثارهم، بل كثيراً ما كان يصرح الخلفاء بأنفسهم وألسنتهم أحياناً وكذا كثير من أتباعهم بصدق هؤلاء كلياً، وعلمهم كاملاً، وسائر مزاياهم جميعاً، فحينئذ لم يبق شك ولا شبهة في صدقهم وتأيدهم من الله عز وجل، وصحة كونهم مصداق تلك الأخبار؛ إذ لولا ذلك لما سلم أعراضهم عن هتك الكذابة والفساق المصيرين على عداوتهم، وهذا أمر واضح لا مجال للكلام فيه، حتى أن الخوارج الذين قالوا في عليّ عليه السلام ما قالوا لم يجدوا فيه سبيلاً غير دعواهم بأن الإمامة كانت له واقعاً فلم رضي بالتحكيم، وكذا

معاوية لم يجد فيه شيئاً غير أنه لِمَ لم يقتل قتلة عثمان ، وأمثاله من التمويهات السخيفة .

ثمّ إذا لاحظت مع هذا عدم وجدان أحد غيرهم بهذه المثابة صار الأمر كالشمس في رابعة النهار حتّى ولو مع قطع النظر عن سائر النصوص ، فافهم .

ثمّ إنّ من الأدلّة أيضاً: ما سيأتي في المقالة الثالثة من المقصد الثاني من الآيات الدالّة على بطلان كون الإمامة بالإختيار، فإنّها تدلّ أيضاً على انحصار الإمامة في أئمتنا عليهم السلام ، فلا تغفل .

ثمّ إنّ من الأدلّة أيضاً: سائر ما مرّ في محلّه من براهين لزوم العصمة في النبي صلى الله عليه وآله والإمام عليه السلام ، فإنّها تنادي أيضاً بانحصار الإمامة في أئمتنا كما بيّناه سابقاً ، وظاهرٌ أيضاً ، فلا تغفل .

ثمّ إنّ منها أيضاً: إنّنا لو قطعنا النظر عن العصمة فلا أقلّ من لزوم العدالة، كما هو صريح الآيات والروايات، ودلائل العقل والنقل، كما مرّ ويأتي كثير منها متفرقة كلّ في محلّه، وأئمة المخالفين منهم: من كان مجاهراً بالفسوق والفجور والظلم والعصيان سيّما في حقّ أهل البيت عليهم السلام ، كعمامة خلفاء بني أمية، وبني العباس، ومن بعدهم، ومنهم: من اختلفت الأمة فيهم، فلا يحصل القطع حينئذٍ بعدالتهم؛ لاحتمال صدق القادحين لاسيما عند وجود ما يؤيدهم من صدور الأفعال التي ظاهرها بل تنادي بالقدح (المذكورة)^(١) في مواضعها، حتّى أنّ منها ما مرّ من حكاية فدك وغيرها، فعلى هذا لا يمكن القطع بعدالة أحدٍ منهم ما سوى عليّ عليه السلام ،

(١) بدل ما بين القوسين في «ل»: «كما هي مذكورة» .

حتى أنه^(١) لو فرض عدالة بعضهم لا يفيد مع فسق جمع؛ إذ مبنى الكل على صحة الاختيار مع كون حكومة الأوائل سبباً لوصول الحكم إلى الأواخر الفسقة جزماً، فلا يمكن الجزم بل ولا الاعتماد على إمامة هؤلاء، فتعين القول بإمامة أئمتنا عليهم السلام؛ للإجماع من تمام الأمة على عدالتهم مع عدم قائل بالفصل بين القولين، فافهم.

ثم إن منها أيضاً: أن الله تعالى ذم الاختلاف والتفرق في كتابه صريحاً كقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(٢) وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾^(٣) الآية، وأمثالها، وكذا قد مرّت أخبار من التفريقين في منع النبي صلى الله عليه وآله عن مثل ذلك، وأن حديث رحمة الاختلاف ليس بثابت ولا دال على مقصود القوم، ومع هذا لا شك ولا كلام في وجود الاختلاف والتفرق في الأحكام وغيرها بين سائر الفرق كلها ما سوى الإمامية الاثني عشرية التابعين لما ورد عن أئمتهم عليهم السلام؛ إذ لا اختلاف بينهم أصلاً كما بيّناه مفصلاً في فصل ذكر مذهبنا من الباب الرابع من المقدمة، هذا مع ما مرّ في الفصل السابق من كون المراد بحبل الله علياً عليه السلام الذي عنده علم الكتاب، فتأمل.

ثم إن منها أيضاً: إننا علمنا - كما مرّ مفصلاً في المقدمة ويأتي أيضاً - وجود المنافقين وضعفاء الدين، بل كثرتهم في الصحابة بنص الآيات والروايات، وأئمة المخالفين ممن اختلف فيهم حتى قيل بنفاقهم، بل ممّا نقل الشيعة متواتراً عن أئمتهم عليهم السلام التصريح بنفاقهم، وليس في الأدلة

(١) كلمة «أنه» لم ترد في «س» و«ن» و«م».

(٢) سورة آل عمران ٣: ١٠٣.

(٣) سورة آل عمران ٣: ١٠٥.

ما يشهد ببراءتهم منه ، كما سيظهر في الخاتمة ، بل القرائن الواضحات على نفاقهم كثيرة ، منها ما مرّ في المقدّمة وغيرها لا سيّما منع النبي ﷺ عن كتابة الوصية ، وسلوكهم بعده مع عليّ وفاطمة عليهما السلام حتى ماتت بغصتها ، وترك^(١) ترويج ما جمعه عليّ عليه السلام من القرآن الكريم ، وأمثال ذلك من المثالب التي مرّ بعضها ويأتي بعض ، فمن أراد الاستقصاء فليرجع إلى مواضعها ، فالحكم مع هذا بإمامتهم سيّما بمحض اختيار بعضهم بعضاً سيّما بدون رضا عليّ عليه السلام ومن تبعه في ذلك محض الجهل المركّب والحمية والعصبية ، فثبت إذاً إمامة عليّ عليه السلام وذريته المعلومين ؛ لأنّ الكتاب والسنة والإجماع دلّت على طهارتهم ، ومع هذا لا قائل بالفصل ، فافهم .

ثم إنّ منها أيضاً: أنّ كلّ واحدٍ من الأئمة الاثني عشر عليهم السلام كان أفضل من كلّ من ادعى الإمامة في عصره ، فثبتت إمامتهم ؛ لأنّ تقديم المفضول على الفاضل فيما هو فاضل فيه قبيح عقلاً وشرعاً .

أمّا عقلاً فلأنّنا نعلم قطعاً بالضرورة بأنّ تقديم تلميذ الفقيه الماهر في الفقه على الفقيه ، وتقديم الجبان العاري عن التدبير على الشجاع^(٢) المدبّر المجرّب في الحرب قبيح ، وكذا أمثال ذلك .

وأما نقلاً وشرعاً فللآيات الكثيرة التي منها قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ﴾^(٣) الآية ، وقد مرّت كثير منها لا سيّما في الفصل السابق ، ويأتي أيضاً بعض منها .

وكذا للروايات الكثيرة - التي مرّت وتأتي - التي منها : قول النبي ﷺ

(١) في «ل» : «وتركهم» .

(٢) في «م» زيادة : «الماهر» .

(٣) سورة يونس ١٠ : ٣٥ .

بنقل الفريقين: «إمامكم وفدكم إلى الله تعالى فانظروا لمن توفدوا»^(١) حتى أنه لو فرض كون المراد إمام الصلاة، فدلالته على إمام الأصل بالطريق الأولي مع تجويز المخالفين الصلاة خلف كل برّ وفاجر^(٢)، وأمثاله، بل أصرح منه كثير جداً، كلّ مذكور في محله لا نطيل بذكرها.

وأما أفضلية أئمتنا من كلّ جهة فكفى في إثباتها ما ذكرناه في هذا الكتاب من نقل مخالفهم فضلاً عما سوى ذلك من المنقولات التي لا تحصى، فافهم.

ثم إنّ منها أيضاً: أنّ الواجب على كلّ متديّن بدين^(٣) أن يتصوّر حجّته في دينه، فنحن نتصوّر إذا وقفنا بين يدي الله عزّ وجلّ يوم القيامة وسألنا عمّن أطعناه في ديننا ودياننا، وقلنا بإمامته بعد النبيّ ﷺ فإذا قلنا: عليّ والأوصياء المعلومون من ولده، فلنا حينئذٍ الجواب الشافي إن سألنا عن سببه ووجهه؛ لأنّ لنا أن نقول حينئذٍ: إنّه قد وصل إلينا متواتراً بنقل الصديق والعدوّ واتّفاق الأمة حسن حال عليّ وذريّته المذكورين ومزيد كمالاتهم وفضائلهم على غيرهم علماً وعملاً وتقوى وورعاً وقراءة قريبة من رسولك وزيادة حبّ وقرب وكرامة عندك وعند رسولك، وتمام سعي في ترويح دينك بالثبات على حرب الأعداء وقتلهم ونشر الأحكام الواردة منك ومعالم الدين وكمال الصبر على الأذى في ذلك، ثم إنك خصّصتهم بالمدح والبشرى والتطهير والتفضيل والأمر بمودّتهم وتوليّهم وسؤالهم

(١) قرب الإسناد: ٢٥٠/٧٧، كمال الدين: ٧/٢٢١، كنز الفوائد ١: ٣٣٠، ذخائر العقبي: ٤٩، الصواعق المحرقة: ٢٣١، بحار الأنوار ٢٣: ٤٦/٣٠ بتفاوت يسير.

(٢) بدائع الصنائع ١: ١٥٦، المجموع ٥: ٢٦٨، المبسوط للسرخسي ١: ٤٠.

(٣) كلمة «بدين» لم ترد في «س» و«م» و«ن».

والكون معهم ، وأمثال ذلك في الآيات المحكمة التي وصل إلينا تفسيرها وتبيان ما فيها من نبيك بالنقل الثابت المستفيض ، بل (بمتواتر)^(١) الروايات المروية عن أصحابه وأزواجه وذرياته والتابعين وغيرهم من المؤلف والمخالف حتى باعتراف ، بل بنقل من الذين ظهرت منهم آثار العداوة لهم ، ثم إن نبيك الصادق المصدق الذي قلت لنا : ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾^(٢) الآية وغيرها من الآيات التي أمرتنا فيها بإطاعته والالتزام بأمره أخبرنا عنك كما قلت : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٣) بأن نجاتنا من الضلالة أبداً منحصرة من بعده بالتمسك بالكتاب وهؤلاء ، وأن علمه عندهم ، وهما معاً لا يتفارقان حتى يردا عليه الحوض ، وأن الحق لم يزل معهم وهم مع الحق أبداً إلى يوم القيامة^(٤) ، ثم جعل علياً^(٥) وصيه^(٥) وبمنزلة هارون من موسى^(٦) ، وصرح في مواضع عديدة لا سيما يوم الغدير بأنه مولى المؤمنين ، ووليهم ، وأنه أخوه وخليفته وإمام المتقين وأمير المؤمنين^(٧) وأمثال ذلك مما لا يحصى ، حتى التصريح بأن الأئمة بعده اثنا عشر وأنهم هؤلاء ، وأمثال ذلك من نصوص إمامتهم

(١) بدل ما بين القوسين في «م» و«ن» : «المتواتر من» .

(٢) سورة الحشر ٥٩ : ٧ .

(٣) سورة النجم ٥٣ : ٣ و ٤ .

(٤) إشارة إلى حديث الثقلين المتواتر نقله عند المؤلف والمخالف .

(٥) كتاب سليم بن قيس ٢ : ٥٦٩ ، كفاية الأثر : ٧٥ و ١٢٤ ، مائة منقبة : ٣٣/٦٠ .

(٦) خصائص أمير المؤمنين للنسائي : ١١/٢٢ ، و ١٢/٣٥ ، و ٨٠ - ٤٤/٩٧ - ٦٤ ،

المناقب لابن المغازلي : ٢٧ - ٤٠/٣٧ - ٥٦ ، النعيم المقيم : ٥٢٤ و ٥٢٥ .

(٧) خصائص أمير المؤمنين للنسائي : ٦٦/١٠٠ ، و ٥٦٨/١٠٣ ، و ٧٩/١١٩ ،

و ٥٨٠/١٣١ ، و ٨٩/١٤٣ ، المناقب للخوارزمي : ٣١/٦١ ، المناقب لابن المغازلي :

٩٣/٦٥ ، و ١٤٦/١٠٤ و ١٤٧ ، النعيم المقيم : ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٤٧ .

وفضائلهم التي قد وصلت كلها إلينا بمثل ما وصل من تفسير الآيات ، بل أظهر وأكثر .

هذا ، مع ثبوت ادعائهم الإمامة لأنفسهم بالنص والوصاية مع عدم صدور تعيين من نبيك لغيرهم ، فلأجل هذا أطعناهم وواليناهم ، وبرئنا ممن خالفهم وعاداهم ، وقلنا بإمامتهم ، ولم نفعل ذلك لمتابعة الآباء والأسلاف ، ولا لطمع الدنيا ؛ إذ لم يكن عندهم شيء من ذلك ، بل أودينا لأجل ذلك من أهل الدنيا وحكامهم وأتباعهم وأولياهم ، وأنت الشاهد المطلع على ما ادعينا ، فإن أصبنا فمن فضلك وهدايتك فلك الحمد ، وإن أخطأنا فلتعف عنا حيث منشأ عملنا ما ذكرناه من كتابك وسنة نبيك ﷺ .

أقول : وقد استوفيت في الفصل السابق ما ورد من تفسير الآيات ، وفي غيره سائر الروايات بحيث تبين عدم إمكان تكذيبها ، فافهم .

ثم اعلم أنه لو أجبنا عند السؤال بالقول بإمامة غيرهم من الذين قال بإمامتهم مخالفونا فإذا قال لنا إذا : هل وجدتم فيهم أو في إمامتهم من كتابي وأخبار رسولي مثل ما وجدتم في عليّ عليه السلام وذريته المذكورين سنداً ودلالة؟ فلم يسعنا حينئذٍ غير أن نقول : لا ؛ ضرورة اعتراف الأمة بأن إمامتهم لم تكن بالنص ، بل إنما كانت أولاً باختيار الناس ثم بتعيين بعضهم بعضاً . وأما حكاية صلاة أبي بكر ، وبعض ما رواه بعض أتباعه في إمامته فكل من ذلك خبر واحد من رواية المدعين لإمامته ، وليس حجة على الغير ، بل عدم دعواهم ما يوهم أيضاً يوم السقيفة يدل على أن لا أصل لما ذكر ، حتى صرح بعضهم بأن كثيراً من تلك الروايات من الموضوعات ^(١)

كما سيأتي في الخاتمة .

ثم إذا قال أيضاً: وهل وجدتم فيهم من الصفات الكريمة ، والخصائص الجسيمة والبشرى ، والمدائح ، والكمالات ، وأمثالها مثل ما وجدتم في عليّ عليه السلام وذريته المعلومين سنداً ودلالة؟ فلم يسعنا حينئذٍ أيضاً غير أن نقول: لا ، ضرورة اعتراف الكل حتى الخلفاء بأنفسهم أن علياً عليه السلام وذريته مختصون بكمالات وصفات لم تكن في غيرهم ما سوى النبي صلى الله عليه وآله ، وإنكار ذلك محض المكابرة ، وحكم بعض ما نقله المخالفون في شيخيتهم حكم ما ذكرناه آنفاً مما ذكروا في إمامتهما ، كما سيأتي أيضاً في الخاتمة .

فإذا قال لنا إذا: فلاي شيء رجحتم إمامة هؤلاء على إمامة عليّ والأوصياء من ذريته عليهم السلام؟ فإن أجبنا بأننا لما وجدنا اجتماع أكثر الصحابة على أبي بكر وتعيينه هو عمر وهلمّ جرأ فتبعناهم ، فما جوابنا حينئذٍ إذا قال لنا: ألا نظرتم في كتابي أولاً إلى تصريحي كراراً ومراراً بدم أكثر الناس وأنهم ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾^(١) و﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾^(٢) ، وأن أهل الخير هم: القليلون حتى إنني قلت لرسولي: ﴿وَإِنْ تَطِيعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٣) فغيره بالطريق الأولى ، وثانياً إلى تصريحي غير مرة أيضاً بوجود المنافقين والذين ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾^(٤) وأشباههم من ضعفاء الدين كثيراً في الصحابة وأهل المدينة وغيرهم كما جرب ذلك من فرارهم

(١) سورة المؤمنون ٢٣ : ٥٦ .

(٢) سورة المائدة ٥ : ١٠٣ ، سورة العنكبوت ٢٩ : ٦٣ .

(٣) سورة الأنعام ٦ : ١١٦ .

(٤) سورة البقرة ٢ : ١٠ ، سورة الأنفال ٨ : ٤٩ ، سورة الأحزاب ٣٣ : ١٢ .

في الحروب بعد بيعتهم على أن لا يفروا أبداً، ومن غير ذلك أيضاً من سائر ما صدر عنهم كما أظهرت بعض ذلك في كتابي عتاباً عليهم، حتى أنه من أين ثبت عندكم عدم نفاق من تقدم على علي عليه السلام ومن (١) قدمهم؟ هل أخبرتكم (٢) في آية من الآيات المحكمة بحسن إيمان خصوص شخص منهم باطناً عندي مثل ما أخبرت عن علي ونظرائه في آية التطهير (٣)، وآية المباهلة (٤)، و﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ (٥)، وهل أتى (٦)، وأمثالها، أم تشبستم ببعض المتشابهات التي زعمتم دخول هؤلاء فيها رجماً بالغيب، ولم يكن مرادي إلا غيرهم من المؤمنين باطناً؟ أعميت قلوبكم عن إشاراتي في آية الغار (٧) بما يورث العار سيما تخصيص النبي ﷺ فيها بنزول السكينة - أقول: سيأتي بيان ذلك في الخاتمة فانتظر - أم هل وصلكم عن النبي ﷺ ثابتاً بنحو ما وصل عنه في علي أمر صريح في حق هؤلاء وحسن حالهم وصحة إيمانهم وثبات دينهم وعدم دغل سرائرهم؟ أم زعمتم صحة محض ما اختص بروايته بعض الواحدين (٨) من أتباعهم والمتعصبين لهم من غير أن تلاحظوا أن كلام المدعين بما يكون فيه منفعتهم ليس بحجة، مع أنه قد

(١) في «ن» زيادة: «الذي» .

(٢) في «س» و«ن» زيادة: «أنا» .

(٣) سورة الأحزاب ٣٣ : ٣٣ .

(٤) سورة آل عمران ٣ : ٦١ .

(٥) سورة المائدة ٥ : ٥٥ .

(٦) سورة الإنسان ٧٦ .

(٧) سورة التوبة ٩ : ٤٠ .

(٨) في «ل» : «الأحاد» .

نادى فيكم نبيكم صريحاً بأنه قد كثر عليه الكذابة^(١) ويكثرون، واشتهر كالشمس أن معاوية أمر الناس وبذل أموالاً كثيرة ليكثروا الرواية على النبي ﷺ في شيخيتهم وبني أمية عداوة لعلي^(٢) وذريته ﷺ وأتباعه، فشرع أرباب الطمع وأبناء الدنيا في وضع الأخبار لذلك حتى من السنة الأخبار من الصحابة، وكذا كان الحال في أزمنة سائر الحكام، حتى صرح جمع من أتباعهم أيضاً بكذب كثير منها، وأقرّوا بالوضع دفعاً لبعض ما كان يلزمهم من الفضائح وبداهة ما كان فيها من الكذب الصريح، فلم قبلتم مثل هذا في مقابل المسلمات الثابتة في حق علي وأهل البيت ﷺ، فلا أقل من عدم الاعتماد عليها وترك التمسك بها، مع أنكم جميعاً ما رضيتم حتى فضلتموهم أيضاً في الدرجة على علي ﷺ وذريته ﷺ بمحضها؟

أقول: وستأتي أكثر تلك الأخبار وتوضيح حالها في الخاتمة أيضاً. وكذا إذا قال لنا: أما اطلعتم على ما صدر من أبي بكر وعمر مما ينادي بالفدح والجهل، بل النفاق والعداوة لعلي وفاطمة ﷺ، ومخالفة الرسول ﷺ والكتاب، مثل أذيتهما فاطمة ﷺ سيما في حكاية فدك ومنع إرثها المخالف للكتاب بمحض دعوى أبي بكر المدعى بتكذيبها في دعواها وردّ شهادة علي وابنيه مع إخباري بطهارتهم بنص القرآن،

(١) انظر: كتاب سليم بن قيس ٢: ٦٢١، الكافي ١: ١٥٠ (باب اختلاف الحديث)، الخصال: ١٣١/٢٥٥، الاعتقادات للصدوق: ١٠٩ - ١١٠، الاستبصار في النص على الأنمة الأطهار (ضمن ميراث حديث الشيعة ج ٢): ١٠٧، تحف العقول: ١٩٣، المسترشد في إمامة أمير المؤمنين: ٢٣١، الصراط المستقيم ٣: ١٥٦، الأربعين للشيرازي: ٣٠٩.

(٢) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٦٣ - ٧٣.

وتصريحات النبي ﷺ بصدقهم ، وكون الحق معهم دائماً ، وأن من آذاها ، بل من آذى أحداً منهم فقد آذاه ، وأن أذيته أذية الله ، وقد أخبرتكم في نص القرآن بأن من كان كذلك كان ملعوناً ، بل مع رد شهادة أم أيمن أيضاً مع تصريح النبي ﷺ بأنها امرأة من أهل الجنة ، ومثل ما فعلوا من الإهانة بعليّ عند مطالبة البيعة منه وممن تبعه في ذلك حتى أنهم لم يأخذوا منه القرآن الذي جمعه عليّ تنزيله بأمر النبي ﷺ ، ولم يعبأوا بوصايته وقربته ، بل أخوته ، بل جعلي إياه بمنزلة نفسه ، أما كفاكم في هذا ما وصلكم من شكايات عليّ عليه السلام منهم على المنابر حتى ينقل أصحابكم؟ أكذبتموه في ذلك وهو مسلم الصدق عند كل أحد؟ ومثل ما فعل عمر من الممانعة والمجادلة حتى نسبته النبي ﷺ إلى الهذيان حين أراد النبي ﷺ أن يكتب لهم كتاباً حتى لن يضلوا بعده^(١) ، ومثل تخلفهما عن جيش أسامة^(٢) مع كمال زجر النبي ﷺ عن تخلفه حتى أنه لعن المتخلف عنه^(٣) ، أما تأملتُم ولا أدركتم أن النبي ﷺ لو كان يريد خلافتها بعده لما جعلها في مثل ذلك الوقت تحت حكم أسامة ، ولما أخرجهما حينئذٍ من المدينة ، بل كان يحفظهما عنده مثل عليّ عليه السلام؟ أو لم تنظروا إلى سائر ما صدر منهما وممن تخلف بعدهما في القبائح التي لم يصدر شيء منها ولا أدنى منها من عليّ

(١) صحيح البخاري ١ : ٣٩ ، و ٦ : ١١ - ١٢ ، و ٩ : ١٣٧ ، صحيح مسلم ٣ : ١٦٣٧/٢٥٩ ، مسند الحميدي ١ : ٥٢٦/٢٤١ ، مسند أحمد ١ : ٢٩٨٣/٥٣٤ ، تاريخ الطبري ٣ : ١٩٢ .

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٢٣ ، شرح المواقف ٨ : ٣٧٦ ، الطرائف لابن طاووس ٢ : ١٥٨ .

(٣) المغازي للواقدي ٣ : ١١١٩ ، السقيفة وفدك للجوهري ٣ : ١١٧ ، دلائل النبوة للبيهقي ٧ : ٢٠٠ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ١٥٩ .

وذريته الأوصياء عليهم السلام؟ ألم تدرِكوا الفسادات التي ترثت على خلافة هؤلاء حتى انجز إلى قتل قرة عين النبي صلى الله عليه وآله وذريته وسبي بناته، أو لم تفهموا أنهم لو سلموا الأمر أولاً إلى علي عليه السلام ثم إلى أولئك الأوصياء واحداً بعد واحدٍ لم يكن يوجد شيء من تلك المفسدات، بل كان لا خلاف ولا اختلاف كما هو كذلك من قال بإمامتهم؟ أما ذلكم^(١) قول النبي صلى الله عليه وآله بعد رجوع أبي بكر وعمر عن خيبر بدون الفتح: «سأعطي^(٢) الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، لا يرجع حتى يفتح الله على يده»^(٣) ثم أعطاهما علياً عليه السلام على كون ذلك كنايةً بل تصريحاً في عدم كونهما كذلك؟ وأيضاً كيف كان جائزاً مع كونكم عقلاء أن تقبلوا أن دعوى إمامة أبي بكر في الصلاة آية لإمامته ورئاسته في كل شيء مع كونها محض الدعوى، واختلاف ناقلها في أنها كانت بإذن النبي صلى الله عليه وآله أم لا؟ وأنه عزله عن ذلك أم لا؟ وأن الصلاة تجوز خلف كل برّ وفاجر أم لا؟

ومع قيام احتمال اشتغال علي عليه السلام في ذلك الحين بأمر ضروري في مرض النبي صلى الله عليه وآله، كما صرح به بعض ناقله أيضاً ألم يكن ما بيناه في شأن علي عليه السلام وإمامته في الغدير وغيره حتى تجهيز النبي وصلاته ودفنه والأمر بالتمسك به، وأمثال ذلك من الأمور الثابتة الواضحة مثل هذا الأمر المشوش حتى رجحتموه عليها، أكان أبو بكر وعمر من أهل البيت الذين أمركم

(١) في «ل»: «وصلكم».

(٢) في «ل»: «لأعطين».

(٣) انظر: الكشف والبيان ٩ : ٥٠، دلائل النبوة للبيهقي ٤ : ٢١٣، المناقب

لابن المغازلي : ٢١٧/١٨١، فضائل الطالبين : ٥١، معالم التنزيل ٤ : ٢١٣، المناقب

للخوارزمي : ٢٠١/١٦٧، الأربعين للرازي ٢ : ٣٠٦، عيون الأثر ٢ : ١٨٦ - ١٨٧ .

النبي ﷺ فيما ثبت عنه بالتمسك بهم ، حتى تنجوا من الضلالة ، وجعل مودّتهم أجر الرسالة ، أم عليّ كان كذلك وذريّته الذين تركتموهم رأساً ، وأطعتم وأحببتم أعداءهم كما هو واضح ممّا صدر من خلفائكم وأمرائكم ، مع أنّه كفى حكاية فاطمة عليها السلام .

ثمّ إنّ كيف جاز صحّة خلافة أبي بكر عندكم بمحض كبر سنّه مع جهله ؛ بحيث كان يقول : إنّ لي شيطاناً يعتريني فإن زغتُ فقوموني ^(١) ، وبمحض كونه صحابياً ، واجتمع على تعيينه جمع من أشباهه كعمر ، وأبي عبيدة ، وسالم ، وأمثالهم ، ثمّ كلّفوا عامّة الناس الذين لم يزلوا أتباع كلّ ناعق فتبعوهم طوعاً أو كرهاً ، ومع هذا لم يحز عندكم حتى رجّحتم هذا على خلافة عليّ عليه السلام مع كونه أعلم وأكمل وأولى من كلّ جهة حتى أنّه كان فيه الصحبة التامة والقرابة القريبة جميعاً لا سيّما في النبوة والإمامة كما هو صريح القرآن ، وأنّه قد اجتمع على تقديمه وكونه الخليفة جماعة من أختيار الصحابة المسلّمين في الخيرية كالعبّاس وأولاده ، وسلمان ، وأبي ذر ، والمقداد ، وحذيفة ، وعمار ، وبريدة ، وأمثالهم ، فلو كان كلّ إجماع من الصحابة حجّة فهذا أيضاً إجماعهم ، وإن كان كلّ إجماع من الأمة صحيحاً فهذا أيضاً كذلك مع أنّ فيهم عليّ الذي صرح نبيكم بأنّه مع الحقّ والحقّ معه لا يفترقان ^(٢) ، وإن قلتم بلزوم تقديم الأكثر كائناً من كان فإنّما هو بعينه

(١) انظر : الإمامة والسياسة : ٣٤ ، المسترشد : ٢٤٠ ، الصراط المستقيم ٢ : ٣٠٠ .

(٢) انظر : أمالي الصدوق : ١٥٠/١٤٦ ، فضائل الطالبين : ٤١ ، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٣ : ٧٧ ، كفاية الأثر : ٢٠ و ١١٧ و ١٨١ ، الطرائف لابن طاووس ١ : ١٥٠/١٤٧ ، كشف اليقين : ٢٣٤ ، تاريخ بغداد ١٤ : ٣٢١ ، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ :

كلام الكفار؛ حيث قالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهُتَدُونَ﴾^(١) فحينئذٍ إذا (أمرنا الله بالنار)^(٢) حيث لم نكن من الفرقة المحقة الناجية فأَيُّ عُذْرٍ لنا؟ وأيُّ شَفِيعٍ يشفعنا إذا والينا الذين عادوا النبي ﷺ في أهل بيته وذريته سَيِّمًا إذا وقفت فاطمة بل عليٍّ وذريتهما أيضاً لمطالبة حقوقهم وجزاء إراقة دمائهم؟ فانظروا أيها المنصفون أن أَيَّ الفريقين حينئذٍ أَحَقُّ بالأمن إن كنتم تعلمون؟

ولنختم بهذا كلامنا في هذا الباب لكفايته في شفاء قلوب أولئ الألباب، وإلا فآلاف من الدلائل بعد هذا غير مفيدة لمن استولت على قلبه العصبية والضلالة ومتابعة الهوى، وقد ذكر علماؤنا أدلة لا تحصى، يظهر أكثرها ممّا مرّ ويأتي، والله الهادي.

(١) سورة الزخرف ٤٣ : ٢٢ .

(٢) بدل ما بين القوسين في «ل» هكذا : «أمر الله بنا إلى النار» .

الفصل الحادي عشر

في بيان ما ورد في خصوص أنّ الأئمة في هذه الأئمة اثنا عشر وبعدهد نقباء بني إسرائيل ، وأنّ أمر الناس لا ينقضى حتّى يمضي هؤلاء الاثنا عشر ، ونحو ذلك ممّا تضمّن هذا المعنى وإن كان وارداً بلفظ الأمير أو الوالي أو الخليفة أو غير ذلك ، وما تضمّن أنّهم من قريش ، بل من ولد الحسين عليه السلام صريحاً ، وأنّ آخرهم قائمهم ، وأمثال ذلك ممّا يدلّ على أنّ المراد هؤلاء الأجلّة دون غيرهم حتّى أنّه يظهر من بعضها ، بل كثير منها التصريح بأسمائهم وألقابهم .

ونذكر هاهنا بعض ما ورد فيما يتعلّق بالمهدي الموعود وخروجه ، وتحقيق كونه هو القائم الثاني عشر عجل الله فرجه ، لما تقدّم من بعض أحواله في الفصل الخامس .

وكذا نذكر أيضاً ما ورد في وجود اثني عشر إماماً أيضاً مضليّن ، وأنّ

الأئمة نوعان : داعٍ إلى الله ، وداعٍ إلى النار ، فها هنا ثلاث مباحث :

الأوّل : في بيان ما ورد في الاثني عشر بنحو ما أشرنا إليه .

اعلم أنّ هذا المبحث من أمّهات أدلّة إمامة أئمة الإماميّة الاثني

عشرية ، حتّى أنّه لو لم يكن دليل^(١) غير هذا لكفى في الحكم بصحّة

مذهب هذه الفرقة ، وأنّ الحقّ معهم ، وأنّهم الناجية التي أخبر بها النبي صلّى الله

من بين سائر الفرق التي ذكرناها؛ لما سيظهر من دلالة هذه الأخبار أولاً على

(١) في «م» زيادة : «آخر» .

كون الأئمة اثني عشر، ولا قائل بخصوص الاثني عشر إماماً سوى هذه الفرقة، وثانياً على كون المراد خصوص هؤلاء الأئمة الذين قالت بإمامتهم جميعاً هذه الفرقة فقط.

هذا، مع احتمال أكثر هذه الأخبار على كثيرٍ من الصفات والمناقب والفضائل والكمالات التي قد تبين فيما تقدّم من الفصول أنها وأمثالها من خصال هؤلاء الأئمة بل من خصائصهم، حتّى أنّ ما في هذا الفصل كالنتيجة لتّي سبقت فيها، وكالدليل لها أيضاً، ولهذا تجده مشتملاً على ما هو نافع لأكثر ما في تلك الفصول بل على ما يناسب نقله فيها أيضاً، إلاّ إنّنا نكتفي في كثير منها بالنقل هاهنا للزوم الذكر فيه وحصول التكرار والطول بالذكر في الموضوعين.

نعم، قد نذكر بعضاً منها فيها جميعاً لكن بإجمال أو اختصار في أحد الموضوعين غالباً، ومن أراد الاستقصاء لا يصعب عليه المراجعة والاستيفاء. وها نحن نذكر أولاً الأخبار المشتملة على ذكر الاثني عشر على سبيل الإجمال، ثمّ نلحقها بالمفصّلات التي هي كالتفسير لها، فها هنا مقامان:

المقام الأوّل: في بيان الأخبار الواردة على سبيل الإجمال، وهي كثيرة جداً بنقل المخالف والمؤلف، ولهذا لم يقدر على إنكار أصل مضمونها أحد، بل صرح جمع من القوم بأنّه مجمع على صحّته، نعم ارتكب خصومنا بعض ركائك التأويلات، كما سيظهر.

فمن تلك الأخبار ما رواه المخالف والمؤلف جميعاً عن جابر بن

سمره عن النبي ﷺ، فقد روى البخاري في صحيحه بإسنادين:

أحدهما: عن شعبة، عن عبد الملك عنه قال: سمعت النبي ﷺ

يقول: «يكون بعدي اثنا عشر أميراً» فقال كلمة لم أسمعها، قال أبي: إنّه قال: «كلّهم من قريش»^(١).

وثانيهما: عن ابن عيينة مرفوعاً قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً» ثمّ تكلم النبي بكلمة خفيت عليّ فسألت أبي ما ذا قال النبي صلى الله عليه وآله؟ فقال: قال: «كلّهم من قريش»^(٢).

وقد روى هذا الأخير بعينه مسلم أيضاً في صحيحه^(٣) بإسنادٍ آخر عن سفیان بن عيينة، عن عبدالمك، عن جابر المذكور بحيث خرج عن الرفع.

وروى مسلم أيضاً في صحيحه بإسناده عن عامر الشعبي عن جابر^(٤). وكذا رواه الترمذي أيضاً في صحيحه هكذا قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول - وكان معي أبي - : «لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة» فقال كلمة أصمّينها الناس، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: قال: «كلّهم من قريش»^(٥).

وفي رواية الترمذي بعد قوله: «اثني عشر خليفة» زيادة قوله: فكبر الناس وضجوا، ثمّ قال النبي صلى الله عليه وآله كلمة خفيّة، فقلت لأبي، الخبر^(٦).

(١) صحيح البخاري ٩ : ١٠١ .

(٢) لم نعثر عليه في صحيح البخاري، وذكره ابن حجر في فتح الباري ١٣ : ١٧٩، والعيني في عمدة القاري ٢٤ : ٢٨١ .

(٣) صحيح مسلم ٣ : ٦١٤٥٢ .

(٤) صحيح مسلم ٣ : ٩١٤٥٣ .

(٥) ورد بمضمونه في صحيح الترمذي ٤ : ٢٢٢٣/٥٠١ .

(٦) لم نعثر عليه في صحيح الترمذي، وذكره أبو داؤد في سننه ٤ : ٤٢٨٠/١٠٦، وعنه ابن حجر في فتح الباري ١٣ : ١٨٠ .

وقد روى مسلم هذا الخبر مرّةً أخرى أيضاً بإسنادٍ آخر عن الشعبي ، عن جابر ، إلا أنّ فيه : «إنّه لا يزال هذا الأمر عزيزاً»^(١) بدل قوله : «هذا الدين عزيزاً منيعاً» .

وفي صحيح مسلم أيضاً بإسناده عن حُصين بن عبد الرحمن ، عن جابر هكذا : قال : دخلت مع أبي على النبي ﷺ فسمعتَه يقول : «إنّ هذا الأمر لا يزال عزيزاً حتّى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة» قال : ثمّ تكلم بكلام حَفِيٍّ عَلَيَّ ، فقلت لأبي : ما قال ؟ قال : قال : «كلّهم من قريش»^(٢) .

وقد رواه أيضاً بإسنادٍ آخر عن حصين ، عن جابر ، إلا أنّ فيه بدل قوله : «إنّ هذا الأمر لا يزال عزيزاً» قوله : «إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتّى يمضي فيهم»^(٣) إلى آخر الخبر ، بل رواه أيضاً عن حُصين ، عن جابر ، بإسنادٍ آخر أصحّ وأضبط هكذا : «إنّ هذا الدين لا ينقضي حتّى يمضي فيهم» إلى آخر الخبر^(٤) .

وفي صحيحه أيضاً بإسناده عن سِمَاك بن حرب عن جابر هكذا: إنّ النبي ﷺ قال : «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى إثني عشر خليفة»^(٥) إلى آخر الخبر .

وفي صحيحه أيضاً بإسناده عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال : كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامي نافع أن أخبرني بشيء سمعته من

(١) صحيح مسلم ٣ : ٨١٤٥٣ .

(٢) لم نعثر عليه في صحيح مسلم ، وأورده ابن البطريق عنه في العمدة : ٨٧٦/٤٢١ .

(٣) صحيح مسلم ٣ : ٥١٤٥٢ .

(٤) لم نعثر عليه في صحيح مسلم .

(٥) صحيح مسلم ٣ : ٧١٤٥٣ .

رسول الله صلى الله عليه وآله، فكتب إليّ: سمعت النبي صلى الله عليه وآله يوم الجمعة عشية رُجم الأسلمي، يقول: «لا يزال هذا الدين قائماً حتى تقوم الساعة ويكون عليهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش» وسمعته يقول: «إن بين يدي الساعة كذابين فاحذروهم»، وسمعته يقول: «أنا الفرط على الحوض»^(١) الخبر.

وقد روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين هذه الأخبار كلها كما ذكرناها^(٢).

وروى العبدري في الجمع بين الصحاح الستة ما ذكرناه عن سِماك، عن جابر، وما ذكرناه أخيراً عن حُصين، عن جابر، وكذا ما ذكرناه عن عامر بن سعد إلا أنه نقله من صحيح أبي داؤد، وهو موجود أيضاً في صحيحه لكن هكذا: «لا يزال هذا الدين ظاهراً حتى تقوم الساعة ويكون عليكم»^(٣) إلى آخر الخبر.

وقد رواه بهذا المضمون الأخير نقلاً من صحيح مسلم أيضاً جماعة من القوم منهم: أبو أحمد الجلودي، والحسن بن أحمد السمرقندي محدث خراسان، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، وغيرهم، حتى أن أبا العباس الثقفى نقله هكذا: «لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون اثنا عشر خليفة من قريش، ثم يخرج كذابون بين يدي الساعة، وأنا الفرط على الحوض»^(٤).

(١) صحيح مسلم ٣: ١٠١٤٥٣.

(٢) انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي ١: ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٣) سنن أبي داؤد ٤: ٤٢٧٩/١٠٦ باختلاف.

(٤) انظر: مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٣٥١، إعلام الوري ٢: ١٥٧ -

وفي بعض روايات أبي داؤد على ما نقله في الصواعق هكذا:
«لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع
عليه الأمة»^(١).

ثم إنه قد روى خبر جابر ولو ببعض هذه المضامين بل بتفاوت أيضاً
في بعض العبارات جم غفير، منهم: أحمد بن حنبل في مسنده، والخطيب
البغدادي في تاريخه، وابن شيرويه في الفردوس، والحافظ أبو نعيم في
الحلية، وأبو عوانة، وأبو سلمة القاضي، وأبو عمارة، والثوري، وعلي بن
الجعد والعكبري في كتاب الإبانة، وابن أبي شيبه، وأبو سعيد الأشج،
وأبو كريب، ومجالد، وابن أبي حاتم، وابن أبي خيثمة، وابن سيرين،
ومحمد بن إسحاق، والقطان، وجمع غيرهم^(٢).

لكن في الفردوس هكذا: «لا يزال هذا الأمر قائماً حتى يمضي فيهم
اثنا عشر أميراً كلهم من قريش».

وفي رواية أحمد: «لا يزال هذا الأمر صالحاً»^(٣).

وفي رواية أخرى لأحمد: «لا يزال هذا الأمر ماضياً»^(٤).

١٥٨٣، مسند أبي يعلى الموصلي ١٣ : ٧٤٦٣/٤٥٦، مسند أبي عوانة ٤ :
٦٩٩٨/٣٧٣، المعجم الكبير للطبراني ٢ : ١٩٨ - ١٨٠٦/١٩٩ - ١٨٠٩، مسند
أحمد ٦ : ٢٠٢٨١/٨٨.

(١) سنن أبي داؤد ٤ : ٤٢٧٩/١٠٦، الصواعق المحرقة : ٣٤.
(٢) انظر : مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٣٥١ و ٣٥٢، مسند أحمد بن
حنبل ٦ : ٢٠٢٨١/٨٨، ٢٠٤٠٠/١٠٤، تاريخ بغداد ٣ : ١٢٦، الفردوس بمأثور
الخطاب ٥ : ٧٥٦٢/٩١، مسند أبي عوانة ٤ : ٦٩٧٩/٣٦٩، ٦٩٩٥/٣٧٣، حلية
الأولياء ٤ : ٣٣٣، إعلام الوري ٢ : ١٥٨، الغيبة للنعمانى : ٣٥/١١٧.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ٦ : ٢٠٤١٦/١٠٧.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ٦ : ٢٠٤١٧/١٠٧.

وفي رواية بعضهم مثل ما نقلناه عن البخاري برواية شعبة لكن بلفظة «الخليفة» بدل «الأمير» وفي آخرها: «ثم يكون الهرج»^(١).

وكثير منهم رووا مثل روايات مسلم، ومنهم: فطر بن خليفة، والنسوي عن أبي خالد الوالبي، عن جابر، لكن هكذا: «لا يضرب هذا الدين من ناوأه حتى يقوم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش»^(٢).

وفي كتاب المناقب: عن سماك، وحُصين، وزباد بن علاقة، عن جابر: إن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا يزال أهل هذا الدين يُنصرون علي من ناوأهم إلى اثني عشر خليفة كلهم من قريش»^(٣) وفي رواية ابن حنبل بسند صحيح هكذا: «لا يزال هذا الأمر عزيزاً ينصرون علي من ناوأهم عليه إلى اثني عشر خليفة، كلهم من قريش»^(٤).

وفي رواية أحمد بن محمد بن إسحاق القاضي، وغيره، عن معبد بن خالد، عن جابر عنه صلى الله عليه وآله هكذا: «لا يزال هذا الدين صالحاً لا يضربه من ناوأه حتى يكون اثنا عشر أميراً كلهم من قريش»^(٥).

وفي رواية ابن أبي داؤد، وابن سيرين، عن جابر عنه صلى الله عليه وآله هكذا:

(١) الغيبة للنعماني: ٣١/١٠٢، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٤/٥٠، الخصال:

٢٦/٤٧٢، الغيبة للطوسي: ٩٠/١٢٧، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١:

٣٥٣، تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي: ٤١٨، إعلام الوری ٢: ١٦١، مسند

أحمد بن حنبل ٦: ٢٠٣٤٧/٩٧، المعجم الكبير للطبراني ٢: ٢٠٥٩/٢٥٣.

(٢) المعجم الكبير للطبراني ٢: ١٨٥٢/٢٠٨، كنز العمال ١٢: ٣٣٨٥٦/٣٣، وأورده

النعماني في الغيبة: ٣٨/١٠٧، والطبرسي في إعلام الوری ٢: ١٥٩.

(٣) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٣٥٣.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ٦: ٢٠٤٢٠/١٠٧.

(٥) الخصال للصدوق: ٢٨/٤٧٣، المعجم الأوسط ٤: ٣٩٣٨/٣٦٦.

«يلبي هذا الأمر اثنا عشر كلهم من قريش وكلهم لا يرى مثلهم»^(١).

وفي رواية القطان بإسناده عن سعيد بن قيس، عن جابر، عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هكذا: «لا تزال هذه الأمة مستقيماً أمرها ظاهرة على عدوها حتى يمضي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش، ثم يكون الهرج»^(٢).

ثم إن من تلك الأخبار ما روه عن عبدالله بن مسعود عن النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد روى أحمد بن حنبل في مسنده، وابن بطّة العكبري في كتاب الإبانة، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، وكذا ابن أبي شيبة وأبو سعيد الأشج، وأبو كريب، ومحمود بن غيلان، وابن أبي حاتم، ومحمد بن عمر الحافظ، وسفيان الثوري، ومجالد، وسفيان بن وكيع، والذهبي، ومحمد ابن عجلان، وحماد بن زيد، وغيرهم، كل بإسناد له عن الشعبي، عن مسروق، قال: كنا جلوساً عند عبدالله بن مسعود يُقرئنا القرآن، فسأله رجل: يا أبا عبد الرحمن، هل سألتم رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كم يملك أمر هذه الأمة خلفه، وفي رواية: كم يكون بعده من خليفة؟ فقال ابن مسعود: ما سألتني أحد عنها منذ قدمت العراق قبلك، نعم سألتنا^(٣) رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: «اثنا عشر مثل نقباء بني إسرائيل»^(٤).

وفي رواية أخرى عنه: «كعدّة نقباء بني إسرائيل»^(٥).

(١) كمال الدين: ٢١/٢٧٢، وانظر: الخصال: ٢٩/٤٧٣.

(٢) الخصال: ١٨/٤٧٠.

(٣) في «ن»: «سألت».

(٤) مسند أحمد بن حنبل ١: ٣٧٧٢/٦٥٧، إعلام الوري ٢: ١٦٠، الغيبة للنعماني

٣/١١٧، مسند أبي يعلى الموصلي ٨: ٥٠٣١/٤٤٤، و٩: ٥٣٢٢/٢٢٢، كمال

الدين: ٢٧٩، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٣٥٢.

(٥) عيون أخبار الرضا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ١: ٥٠، ذيل ح ١١، كمال الدين: ١٨/٢٧٢، الخصال:

وفي بعض الروايات زيادة قوله عليه السلام : «وكلّهم من قريش»^(١).

وفي بعضها زيادة قوله عليه السلام في آخر الخبر: قال الله عزّ وجلّ:

﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾^(٢)^(٣).

وقد رواه الشعبي أيضاً عن عمّه قيس بن عبدالله، عن ابن مسعود^(٤).

ورواه جمع أيضاً عن جرير، عن أشعث بن سوار، عن ابن مسعود،

قال: قال النبي عليه السلام : «الخلفاء بعدي كعدّة نُقباء بني إسرائيل»^(٥).

وفي رواية السيوطي من كتابي ابن عدي وابن عساكر، عن ابن مسعود:

أَنَّ النبي عليه السلام قال: «عدّة الخلفاء بعدي عدّة نُقباء موسى»^(٦).

وفي رواية العطاردي بإسناده، عن حُبَيْش بن المعتمر، عن ابن مسعود،

قال: سمعتُ النبي عليه السلام يقول: «الأئمة بعدي اثنا عشر كلّهم من قُريش»^(٧).

٥/٤٦٨، الغيبة للنعمانى: ٤/١١٨، الأربعين للشيرازي: ٣٥١، مسند أحمد بن حنبل ١: ٣٧٧٢/٦٥٧.

(١) الاستبصار في النصّ على الأئمة الأطهار (ضمن ميراث حديث الشيعة، ج ٢): ١٢١، إعلام الوريّ ٢: ١٦٠، الأربعين للشيرازي: ٣٥١.

(٢) سورة المائدة ٥: ١٢.

(٣) الغيبة للشيخ الطوسي: ١٣٤.

(٤) الغيبة للنعمانى: ٤/١١٨، كمال الدين: ١٧/٢٧١ و١٨، الأمالي للصدوق: ٣٦٨، الخصال: ٧/٤٦٧، و٨/٤٦٨، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٩/٤٨، و١١/٤٩، الاستبصار في النصّ على الأئمة الأطهار (ضمن ميراث حديث الشيعة، ج ٢): ١٢١، كفاية الأثر: ٢٦.

(٥) الخصال للصدوق: ٨/٤٦٨، كمال الدين: ٢٧٢، ذيل ج ١٨، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٥٠، ذيل ج ١١، أمالي الصدوق: ٤٩٨/٣٨٧، كفاية الأثر: ٢٧.

(٦) الكامل لابن عدي ٣: ٨٨٧، تاريخ مدينة دمشق ١٦: ٢٨٦، جامع الأحاديث ٢: ٥٩٧١/٣٦٣.

(٧) كفاية الأثر: ٢٧.

ثم إن من تلك الأخبار ما رواه عن أنس عن النبي ﷺ، فقد روى العكبري في كتاب الإبانة، وكذا غيره، كل بإسناد له عن يزيد الرقاشي، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال هذا الدين قائماً إلى اثني عشر من قريش، فإذا مضوا ساخت الأرض بأهلها»^(١). وفي رواية: «ماجت الأرض بأهلها»^(٢).

وروى أيضاً أبو الفرج محمد بن فارس الغوري المحدث بإسناده عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون منّا اثنا عشر خليفة ينصرهم الله على من ناوهم ولا يضرهم من عاداهم»^(٣) الخبر.

وروى أيضاً القاضي أبو الفرج المعافا بن زكريا البغدادي، وسفيان الثوري بإسنادهما عن أبي العالية، عن أنس، وكذا روى ابن منده بإسناده عن هشام بن زيد، عن أنس، وكذا القزويني بإسناده عن حفصة بنت سيرين، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «الأئمة بعدي اثنا عشر» ثم أخفى صوته فسمعه يقول: «كلهم من قريش»^(٤).

ثم إن من تلك الأخبار ما رواه عن جمع آخر. منها: ما رواه في المناقب وغيره عن سلمان، وأبي أيوب، وحذيفة ابن أسيد، ووائل بن الأسقع، وأبي هريرة أنه سئل النبي ﷺ كم الأئمة من

(١) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٣٥٣، بحار الأنوار ٣٦: ٢٦٧ - ٢٦٨،

ذيل الرقم ٨٧، إعلام الوري ٢: ١٦١، تقريب المعارف لأبي الصلاح: ٤١٧.

(٢) مقتضب الأثر: ٤، قصص الأنبياء للراوندي: ٣٧٠، الدرّ النظيم: ٧٨٨، كنز

المعمال ١٢: ٣٣٨٦١/٣٤.

(٣) انظر: مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٣٥٤.

(٤) انظر: كفاية الأثر: ٧٦ - ٧٨.

بعدك ؟ قال : «عدد نقباء موسى عليه السلام» وفي رواية : «بني إسرائيل»^(١).

ومنها : ما في المناقب أيضاً عن الأصمغ بن نباتة قال : قال علي عليه السلام في خير له : «ولقد سئل رسول الله وأنا عنده عن الأئمة ، فقال : وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ، إِنْ عُدَّوْهُمُ بَعْدَ الْبُرُوجِ وَرَبِّ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ وَالشُّهُورِ ، عُدَّوْهُمُ كَعُدِّدِ الشُّهُورِ»^(٢).

ومنها : ما رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ، عن حماد بن سلمة ، عن أبي الطفيل ، قال : قال لي عبدالله بن عمر : يا أبا طفيل أعدد اثني عشر خليفة بعد النبي صلى الله عليه وآله^(٣).

وفي رواية : عدّ اثني عشر من بني كعب بن لؤي ، ثمّ يكون بعده النقف والنقاف أي القتل والقتال وتهيج الفتن والحرب^(٤)^(٥) ، ومراده ما بعد المهدي الثاني عشر كما سيظهر ممّا يأتي حتّى عن ابن عباس .

وفي رواية أبي الفرج المحدث عن أبي الطفيل أنّه قال : سئل عمر عن الخلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال : اثنا عشر من بني كعب^(٦) . وفي رواية الشيباني ، وصاحب الكفاية ، والمناقب ، وغيرهم ، معنعناً

(١) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٣٦٣ ، كفاية الأثر : ٨٨ - ٨٩ ، وانظر : الخصال للصدوق : ٤٦٨ - ٩/٤٦٩ و ١٠ ، والغيبة للنعمانى : ١/١١٦ - ٣ .

(٢) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٣٤٦ .

(٣) انظر : مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٣٥٣ ، عن تاريخ بغداد .

(٤) في «ن» : «والحروب» .

(٥) تاريخ بغداد ٦ : ٢٢٩٦/٢٦٣ ، الغيبة للطوسي : ٩٥/١٣١ ، ونحوه في الغيبة

للنعمانى : ٣٥/١٠٥ ، و٢٤/١٢٧ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٣٠/٢٣٧ ، النهاية لابن الأثير

. ١٠٩ : ٥

(٦) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٣٥٤ .

عن المفصل بن حُصين ، عن عمر أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الأئمة بعدي اثنا عشر» ، ثم أخفى صوته فسمعتة يقول : «كلهم من قريش»^(١) .

وفي رواية الليث بن سعد بإسناده عن ربيعة بن سيف قال : كنا عند شقيق الأصبحي ، فقال : سمعت عبدالله بن عمر يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : «يكون بعدي اثنا عشر خليفة»^(٢) .

وفي كتاب البغوي بسند حسن ، عن ابن عمر قال : سمعت النبي ﷺ يقول : «يكون خلفي اثنا عشر خليفة»^(٣) .

وسياتي من كتاب البغوي عن ابن عمر أيضاً حديث مفصل .

ومنها : ما رواه أبو سلمة القاضي ، وسهل بن حماد ، وغيرهما ، كل بإسناد له عن أبي جحيفة وهب بن عبدالله قال : كنا عند رسول الله ﷺ وهو يخطب وعمر جالس بين يديه ، فقال النبي ﷺ : «لا يزال أمر أمّتي صالحاً حتى يمضي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش»^(٤) .

وروى أصل مضمون هذا الخبر البزار في كتابه لكن أورد «قائماً» بدل

(١) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٣٥٣ ، الغيبة للنعماني : ١٠٤ ، وانظر : مقتضب الأثر : ٥ ، والغيبة للطوسي : ٩٤/١٣٠ ، وإعلام الوري ٢ : ١٦٣ ، والاستبصار في النص على الأئمة الأطهار (ضمن ميراث حديث الشيعة ، ج ٢) : ١٢٣ .

(٢) الصواعق المحرقة : ٢٣ ، وفيه عن البغوي .

(٣) الغيبة للنعماني : ٢١/١٢٥ ، الاستبصار في النص على الأئمة الأطهار (ضمن ميراث حديث الشيعة ، ج ٢) : ١٢٣ ، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٣٥٤ ، وفيه باختصار ، إعلام الوري ٢ : ١٦٢ ، بحار الأنوار ٣٦ : ١٢٩/٢٩٨ ، ونحوه في مجمع الزوائد ٥ : ١٩٠ .

(٤) الصواعق المحرقة : ٣٤ .

قوله عليه السلام : «صالحاً»^(١).

ورواه أبو داؤد وزاد: فلما رجع النبي صلى الله عليه وآله إلى منزله أتته قريش فقالوا: ثم ماذا يكون؟ قال: «ثم يكون الهرج»^(٢).

ومنها: ما رواه الجعابي، وأبو الثلج، وأبو الجارود، وغيرهم، عن جمع، منهم: عمرو بن ميمون، ومنهم سعيد بن المسيب، ومنهم: جرير ابن عثمان، كلهم عن أبي قتادة الأنصاري قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «الأئمة بعدي بعدد نساء بني إسرائيل وحواري عيسى»^(٣).

ومنها: ما رواه أبو العيلاء بإسناد له عن سهل بن سعد الساعدي قال: سألت فاطمة عليها السلام عن الأئمة، فقالت: «سمعت أبي يقول: الأئمة بعدي عدد نساء بني إسرائيل»^(٤).

ومنها: ما رواه سفيان عن مكحول إنه قيل له: إن النبي صلى الله عليه وآله قال: «يكون بعدي اثنا عشر خليفة» قال: نعم، وذكر لفظة أخرى^(٥).

وما رواه يحيى بن أبي يونس شيخ ببغداد بإسناد له عن أبي بحر قال: كان أبو خالد جاري فسمعته يقول ويحلف عليه: إن هذه الأمة لا تهلك حتى يكون فيها اثنا عشر خليفة كلهم يعمل بالهدى ودين الحق^(٦). وما رواه معمر عن سمع وهب بن منبه يقول: يكون اثنا عشر

(١) مجمع الزوائد ٥ : ١٩١ عن البزار.

(٢) الصواعق المحرقة : ٣٤ ، وانظر : سنن أبي داؤد ٤ : ٤٢٨١/١٠٦ .

(٣) كفاية الأثر : ١٣٩ و ١٤٠ .

(٤) كفاية الأثر : ١٩٧ .

(٥) الخصال للصدوق : ٣٣/٤٧٤ .

(٦) الخصال للصدوق : ٣٢/٤٧٤ ، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ١٥/٥١ .

خليفة ثم يكون الهرج ثم يكون كذا ثم يكون كذا^(١).

وفي رواية عمرو البكائي قال: قال كعب الأحبار في الخلفاء: هم اثنا عشر فإذا كان عند انقضائهم وأتى طبقة صالحة مدَّ الله لهم في العمر كذلك وعد الله هذه الأمة، ثم قرأ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾^(٢) قال: وكذلك فعل الله ببني إسرائيل، وليس بعزيز أن يجمع الله هذه الأمة يوماً أو نصف يوم وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون^(٣).

أقول: الأخبار من هذا القبيل كثيرة حتى أن أحمد بن حنبل روى في مسنده عن جابر بن سمرة بأربعة وثلاثين طريقاً^(٤)، مثل ما رويناها من الصحيحين وغيرهما.

وكفى ما ذكرناه لصاحب البصيرة؛ لأن أصل اشتراك الجميع في دلالتها على خصوص العدد ثابت لا شك فيه ولا منكر له؛ إذ قد وصل كثرة إلى حد لا يحتمل التواطؤ على الكذب ولا التوهم والخطأ، ولهذا أجمع الجميع على صحة ورود أصل العدد، وعلى لزوم وجود حُكَم بهذا العدد

(١) الخصال للصدوق: ٣٤/٤٧٤.

(٢) سورة النور: ٢٤، ٥٥.

(٣) الخصال للصدوق: ٣٥/٤٧٥، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١، ١٦/٥١.

(٤) انظر: مسند أحمد بن حنبل: ٦، ٢٠٢٨١/٨٨، ٢٠٢٩٠/٨٩، ٢٠٢٩٣ و ٢٠٢٩٨/٩١، ٢٠٣٤٩ و ٢٠٣١٩/٩٤ و ٢٠٣٢٥ و ٢٠٣٢٧/٩٥ و ٢٠٣٣٠ و ٢٠٣٤٧/٩٧ و ٢٠٣٤٩ و ٢٠٣٥٩/٩٩ و ٢٠٣٦٧ و ٢٠٣٦٦/١٠٠ و ٢٠٣٧٧/١٠١ و ٢٠٣٩٠/١٠٣ و ٢٠٤٢٠ و ٢٠٣٩٩/١٠٤ و ٢٠٤١٦/١٠٦ و ٢٠٤١٧/١٠٧ و ٢٠٤١٨ و ٢٠٤٢٠ و ٢٠٤٢١ و ٢٠٤٣٠/١٠٨ و ٢٠٤٣٢/١٠٩ و ٢٠٤٣٤ و ٢٠٤٤٣/١١٠ و ٢٠٤٥٤/١١٢ و ٢٠٤٥٨/١١٣ و ٢٠٥١٥/١٢٠ و ٢٠٥٣٤/١٢٢.

في الإسلام من قريش .

نعم ، يبقى بعض إجمال في التعبير وتفاوت بحسب اللفظ والعبارة في أشياء لا بد من التنبيه عليها وتحقيق الحق فيها حتى يتضح المقصود غاية الوضوح .

فمنها: التفاوت الذي في التعبير بالخليفة مرة وبالإمام أخرى وبالأمير ثالثاً سيما على احتمال كونه من الراوي كما يترأى ظاهراً ، لكن الأمر فيه سهل لا سيما بعد ظهور كون مراد النبي صلى الله عليه وآله بيان عدد قوام دينه وحكام شرعه فيما بعده ؛ لوضوح صدق هذه الثلاثة جميعاً على نائب النبي صلى الله عليه وآله القائم مقامه في جميع الأمور لاسيما الدينية ، كما هو حقيقة معنى الإمامة ، وقد مرّ تبينه في بعض المقالات السابقة ، وفي فصل الآيات عند ذكر قوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۗ - إِلَى قَوْلِهِ - لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ ^(١) ويأتي أيضاً في بعض المقالات الآتية .

ومن ذلك يظهر لزوم كون هؤلاء الاثني عشر علماء فقهاء اختياراً صلحاء مُنزّهين عن لوث صدق الظالم والجاهل عليهم ، كما ينادي به أيضاً قوله صلى الله عليه وآله : «إنهم بعدد نساء بني إسرائيل» وأمثال ذلك ؛ إذ لا شك في كون النقباء اختياراً كما هو مفاد لفظة النقيب وظاهر الآية التي استشهد بها النبي صلى الله عليه وآله ، كما مرّ في بعض ما ذكرناه من الأخبار ، وكذا ينادي به قوله صلى الله عليه وآله : «لا يزال هذا الدين ، أو الإسلام ، أو هذا الأمر أي الإسلام عزيزاً ، أو صالحاً ، أو قائماً» وأمثال ذلك ؛ ضرورة أن ذلك إنما يكون إذا كان هؤلاء على سيرة النبي صلى الله عليه وآله ، بل مثله في العلم والعمل ، كما يشهد له قوله صلى الله عليه وآله

في بعض تلك الأخبار: «فإذا مضوا ماجت، أو ساخت الأرض بأهلها» إذ لا شك أن بقاء الأرض إنما يكون لخواص أولياء الله كالأنبياء ونظائرهم.

وكذا قوله ﷺ في بعضها: «وكلهم يعمل بالهدى ودين الحق».

وفي بعضها: «وكلهم لا يرى مثلهم».

وفي بعضها: «وكلهم تجتمع عليه الأمة».

وفي بعضها: «ينصرهم الله على من ناوهم ولا يضرهم من

عاداهم»^(١)؛ ضرورة أن العالم الصالح الذي يكون على سيرة النبي ﷺ،

ومثله في العلم والعمل هو الذي يعمل بالهدى ودين الحق، ويصير بذلك

فائقاً على أهل زمانه علماً وعملاً؛ بحيث لا يرى مثله فضلاً، ولا يقدر أحد

حينئذٍ على مخالفة الناس في إنكار ما فيه من الفضل أصلاً، ولا شك في أن

مثل هذا يستحق أن يجتمع عليه الناس وينصره الله في الدنيا والآخرة،

ولا يضره ظلم أعدائه عليه^(٢) كما هو واضح بين، وتبين أيضاً مما مر سابقاً

من أحوالات أئمة أهل البيت عليهم السلام، حتى أن قوله ﷺ في رواية الغوري

عن أنس: «يكون مناً» كالصریح بأنهم من أهل البيت، فلا تغفل.

ومنها: التفاوت في التعبير مرة بالإسلام، وبهذا الدين مرة، وأخرى

بهذا الأمر، وأمر الناس، ونحو ذلك، وكذا في قوله ﷺ: «قائماً» و«ظاهراً»

و«صالحاً» و«ماضياً» و«لا ينقضي» و«لا يضر»، وأمثال ذلك مما يظهر عند

الملاحظة، لكن لا بأس بجميع ذلك في أصل الحديث، كما أشرنا^(٣) آنفاً؛

(١) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٣٥٤، المعجم الكبير للطبراني ٢:

(٢) في «ل»: «له» بدل «عليه».

(٣) في «ل» زيادة: «إليه».

لأن مرجع الجميع إلى شيء واحد، وهو بيان أن استقامة دين الإسلام الذي هو الأمر الذي يجب أن يكون عليه الناس وبقائه على حاله ورونقه إنما يكون ببقاء أحدٍ من هؤلاء الاثني عشر، ووجوده في الناس وببركة إمامته وخلافته، بحيث إذا ذهبوا كلهم لم يبق الإسلام على حاله، ولا يدوم أهله، بل فيه هلاك الناس وقيام الساعة، كما يُنادي به قوله صلى الله عليه وآله: «فإذا مضوا ماجت» أو «ساخت الأرض بأهلها» وقوله: «ثم يكون الهرج» ونحو ذلك، فإذا كان أصل المراد الذي بيّناه ممّا يفهم من تلك العبارات، فلا يضرّ حينئذٍ تفاوت التعبيرات المبنية على ما هو الشائع عند رواة الحديث من النقل بالمعنى وبالإجمال والتفصيل ولو لبعض أغراض فاسدة كما تبين مراراً، ألا ترى أن البخاري وأشباهه هاهنا كيف أجملوا وموهوا في نقل مضمون حديث واحد نقله جماعة غيرهم أبسط وأوضح، على أنه يحتمل أن يكون بعض تفاوت التعبير لأجل تكرّر إخبار النبي صلى الله عليه وآله بأصل المراد كلّ مرّة بعبارة، وممّا يشهد بذلك كلّ ما سيأتي من الأخبار المفصلة، فافهم.

ثم اعلم أيضاً أن الذين أنكروا على الإمامية الاثني عشرية في قولهم بإمامة الاثني عشر المعلومين بعد النبي صلى الله عليه وآله الله عليه وعليهم اضطروا في توجيه هذه الأخبار وتعيين الأشخاص الاثني عشر، فالتجأوا إلى التشبّه بما تضحك منه الثكلى ويبيكي منه كلّ ذي حجي، فقال جمع منهم: القاضي عياض، والعسقلاني، وابن حجر، وغيرهم من أعيان المخالفين الذين صحّحوا خلافة معاوية ما خلاصته: أن المراد أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ عليه السلام، ومعاوية، ويزيد بن معاوية، ثم عبد الملك بن مروان، ثم أولاده الأربعة: الوليد، وسليمان، ويزيد، وهشام، ثم الوليد بن يزيد بن

عبد الملك ، وجعلوه الثاني عشر^(١) ، ولم يعدوا أحداً غير هؤلاء لا من أهل البيت حتى الحسن والحسين عليهما السلام اللذين تواترت فيهما ما يدل على إمامتهما من قول جدّهما : «هذان إمامان قاما أو قعدا»^(٢) ، ولا من بني أمية حتى عمر بن عبد العزيز الذي كان أحسن سلوكاً من غيره بالاتفاق ، ولا من بني العباس وغيرهم ، واستندوا في ذلك بأن مراد النبي صلى الله عليه وآله كان ذكر من يجتمع الناس على خلافته والانتقياد إلى بيعته ، وأن مثل هذا لم يتحقق إلا لهؤلاء فقط ، واستشهدوا لهذه الدعوى بما مرّ في بعض أخبارهم من قوله صلى الله عليه وآله : «وكلّهم يجتمع عليه الناس» مفسرين ذلك بأن المراد باجتماعهم انقيادهم لبيعته^(٣) .

ولا يخفى ظهور سخافة هذا القول ، بل هو الكفر الصريح والتعصب الفضيح ؛ إذ من الواضحات أن في هؤلاء من كفر بالله جهرةً وعاند الله ورسوله صلى الله عليه وآله علانيةً ، وفتك في الإسلام فتكاً لم يفعله الكفار لو تسلطوا ، حتى أنه قد تقدّم سابقاً ، وتأتي أيضاً روايات ، حتى من طرق القوم عن النبي صلى الله عليه وآله في ذمّ بني أمية ، وأن خراب دين النبي صلى الله عليه وآله بتسلط غلمة من بني أمية وبني مروان^(٤) ، أليس يزيد بن معاوية هو الذي أعلن أولاً بشرب

(١) الصواعق المحرقة : ٣٤ ، فتح الباري ١٣ : ١٨٢ ، تحفة الأحوذى ٦ : ٤٧٢ ، وفيه

عن القاضي عياض ، تاريخ الخلفاء للسيوطي : ٥٩ ، فيض القدير ٢ : ٤٥٨ .

(٢) علل الشرائع ١ : ٢١١ ، الفصول المختارة (ضمن مصنفات الشيخ المفيد ٢) :

٣٠٣ ، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٣ : ٤١٨ ، كشف الغمّة ١ : ٥٣٣ ،

مجمع البيان للطبرسي ١ : ٤٥٣ ، المغني للقاضي عبد الجبار ٢٠ ق ١ : ٢٤٦ .

(٣) الصواعق المحرقة : ٣٤ ، تاريخ الخلفاء للسيوطي : ٩ ، فيض القدير ٢ : ٤٥٨ .

(٤) انظر : العمدة لابن بطريق : ٤٥٢ ، صحيح البخاري ٥ : ٢٤٢ ، المستدرک للحاكم

الخمر، ووطء المحارم، وترك الصلاة، والبدع في الدين؟! ونحو ذلك مما مرّ سابقاً ويأتي أيضاً، وتبعه سائر بني أمية في الإعلان سيّما هؤلاء الذين عدّوهم من الاثني عشر، ليس هو الذي من الملعونين في كتاب الله صريحاً حيث عادى الله ورسوله صلى الله عليه وآله وأذاهما جهاراً ومراراً؟

أمّا تارة فيما شاركه فيه أبوه وسائر شركائهما أيضاً من لعن عليّ والحسين عليهما السلام على المنابر^(١)، وقد تواتر فيهم قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «من عاداهم فقد عاداني ومن عاداني فقد عادى الله»^(٢)، وقوله صلى الله عليه وآله: «اللهم وال من والاهم وعاد من عاداهم»^(٣)، وقوله صلى الله عليه وآله: «من آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله»^(٤)، وأمثال ذلك.

٤٧٩ : ٤٤٦ ، مسند أحمد بن حنبل ٢ : ٨١٠٥/٦٢٢ ، فتح الباري ١٣ : ٧ ، عمدة القاري ٢٤ : ١٨٠ .

(١) انظر: نهج الحقّ : ٣١٠ ، الصراط المستقيم ٣ : ٤٧ ، الأربعين للشيرازي : ٦٣٢ ، تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٢٣ ، وقعة صفين : ٥٥٢ ، تاريخ الطبري ٥ : ٧١ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٢٦٠ ، و ١٥ : ٢٥٦ و ٢٥٧ ، جواهر المطالب ١ : ١٥ ، و ٢ : ٢٢٧ و ٢٢٨ ، تطهير الجنان واللسان (المطبوع مع الصواعق المحرقة) : ٨٤ .
(٢) انظر: الفضائل لابن شاذان : ١٣٤ ، تأويل الآيات الظاهرة ٢ : ٦/٦٨٧ ، أسد الغابة ٢ : ١٥٨٩/٤٢ ، الإصابة ٢ : ٢٥٥٠/١٩١ ، الجامع الصغير ٢ : ١٤٥ ، كنز العمال ١١ : ٣٢٨٩٩/٦٠١ .

(٣) كتاب سليم بن قيس ٢ : ٦٤٤ و ٧٥٨ و ٨٢٨ و ٨٣٧ و ٨٨٨ ، المسترشد للطبري : ١٥٩/٤٦٨ ، الطرائف لابن طاووس ١ : ٢١٨/٢١٧ ، ذخائر العقبين : ٦٧ ، العقد النضيد : ٢٤ و ٨٩ ، السنن الكبرى للنسائي ٥ : ٨٤٦٤/١٣٠ و ٨٤٧٣/١٣٢ ، و ٨٤٧٨/١٣٤ و ٨٤٧٩ ، مسند أبي يعلى ١ : ٥٦٧/٤٢٩ ، المناقب لابن المغازلي : ٢٣/١٨ ، و ٢٦/٢٠ ، و ٢٧/٢١ ، و ٢٩/٢٢ ، و ٣٣/٢٣ ، و ٣٧/٢٦ ، و ٣٨/٢٧ ، النعيم المقيم : ٥٢٤ .

(٤) تحف العقول لابن شعبة الحرّاني : ٤٥٩ ، الإفصاح : ١٢٨ ، مناقب آل أبي طالب لله

وقد قال عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾^(١)، وكذا غيرها من الآيات، حتى أنه قد ورد تفسير ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾^(٢) ببني أمية^(٣)، وأن قوله تعالى: ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾^(٤) إشارة إلى هذا الطاغى الذي لم يقنع بتلك القبائح حتى ارتكب قتل سيد شباب أهل الجنة وقرة عين رسول الله ﷺ ظلماً وعدواناً، كما صرح بذلك وبكفر قاتله النبي ﷺ على المنابر^(٥) كراراً ومراراً، حتى أن أباه معاوية منعه عن ذلك^(٦) سترأ له وشفقة عليه، ولم ينفع بل لم يقنع بذلك أيضاً، حتى ارتكب ما ارتكب في بنات رسول الله ﷺ من السبى والنهب، وأمثال ذلك، حتى أنه أدخلهن في مجلسه على الرجال الأجانب بلا ستر ولا حجاب^(٧).

وكذا فعل بأهل المدينة وبقية المهاجرين والأنصار ما فعل من سفك

-
- ١) لابن شهر آشوب ٣ : ٢٤٤ ، ذخائر العقبين : ٦٥ ، الرياض النضرة ٣ : ١٢٢ ، الإستيعاب ٣ : ١١٠١ .
- (١) سورة الأحزاب ٣٣ : ٥٧ .
- (٢ و ٤) سورة الإسراء ١٧ : ٦٠ .
- (٣) كتاب سليم بن قيس ٢ : ٧٧٣ و ٨٣٦ ، تفسير القمى ١ : ٢١ ، التبيان في تفسير القرآن ٦ : ٤٩٤ ، مجمع البيان في تفسير القرآن ٣ : ٤٢٤ ، فضائل الطالبين : ١٠٩ ، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٣٤١ ، نهج الحق : ٣١١ - ٣١٢ ، غرائب القرآن ٤ : ٣٦٢ .
- (٥) انظر : بحار الأنوار ٤٤ : ١٧/٣٠٤ .
- (٦) انظر : تاريخ الطبري ٥ : ٣٢٢ ، الفتوح لابن الأعمش الكوفي ٤ : ٣٥٣ ، الكامل في التاريخ ٤ : ٦ ، البداية والنهاية ٨ : ١١٥ ، الرد على المتعصب العنيد : ٣٣ .
- (٧) انظر : وقعة الطف : ٢٧٠ - ٢٧١ ، تاريخ الطبري ٥ : ٤٦١ ، تذكرة الخواص : ٢٣٧ ، الرد على المتعصب العنيد : ٤٩ .

الدماء ونهب الأموال والفجور بالنساء والبنات بعد قتل الرجال^(١).

وما مرّ سابقاً من قوله عند قتل الحسين عليه السلام: لَيْتَ أَشْيَاخِي بِبَدْرِ يَنْظُرُوا^(٢)^(٣)، مشهور ذكره جمع من المعبرين مصرّحين بأنّه صريح في كفره ونفاقه، بل إنّ أحمد بن حنبل، وجماعة من المخالفين صرّحوا بكفره^(٤) بسبب أفعاله المذكورة.

ويأتي في المقصد الثاني نصّ شارح المواقف بأنّ يزيد يستحقّ اللعنة، ويزيد: أفليس الوليد هو الذي جعل القرآن هدفاً للسهام مجاهراً للقول بالكفر والاعتراض على ربّ الأنام، سوى ما صدر عنه من فضائح القبائح حتى الصلاة بالناس سكراناً وجنباً؟ بل ذكر جمع أنّه جامع مرّةً جاريةً سكرانةً ثمّ أمرها في تلك الحال أن لَيْسَتْ ثِيَابَهُ وَتَنَكَّرَتْ وَصَلَّتْ بالناس^(٥)، أو لم يكن معاوية رأس الفئة الباغية التي أوجب الله قتالهم؟ وأخبر النبي صلى الله عليه وآله بأنّهم هم الذين يقتلون عمّاراً^(٦)؟.

(١) انظر: الطرائف ١: ٢٤٧، المسترشد: ٥١٠، المنتظم ٦: ١٦، تذكرة الخواصّ: ٢٥٩، البداية والنهاية ٨: ٢٢١.

(٢) في «ل» والمصادر: «شهدوا» بدل «ينظروا».

(٣) انظر: أمالي الصدوق: ٢٤٢/٢٣١، روضة الواعظين: ١٩١، الاحتجاج ٢: ١٢٢ - ١٢٣، الفتوح ٥: ١٥٠، البدء والتاريخ ٦: ١٢، مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي ٢: ٥٨ - ٥٩، تذكرة الخواصّ: ٢٣٥، الردّ على المتعصّب العنيد: ٤٧ - ٤٨، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٤: ٢٨٠، و١٥: ١٧٨، البداية والنهاية ٨: ١٩٢، جواهر المطالب ٢: ٢٩٩، الصواعق المحرقة: ٣٣١.

(٤) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٥: ١٧٨، تذكرة الخواصّ: ٢٥٧، الردّ على المتعصّب العنيد: ٦ و١٣، الصواعق المحرقة: ٣٣، جواهر المطالب ٢: ٣٠٠.

(٥) الأربعين للشيرازي: ٣٤٧.

(٦) انظر: مسند أحمد بن حنبل ٣: ١١٤٥١/٥١٦، صحيح مسلم ٤: ٢٩١٥/٢٣٣٥.

هذا، مع سائر ما صدر من هؤلاء الأشقياء من الكفر والزندقة وقتل الأخيار والصلحاء، كما مرّ بعض ذلك ويأتي بعضه، فأَيّ سفيهٍ حينئذٍ يقبل أن يجوّز على رسول الله ﷺ أن يخبر بل يبشّر أمته لأجل محض زيادة تسلّط هؤلاء على الناس بأنّ رواج الدين واستقامته وإصلاحه بهؤلاء، وأنهم من أولي الأمر الذين أوجب الله طاعتهم كطاعته وطاعة رسوله، وأنهم الخلفاء الذين أخبر الله تعالى عنهم بقوله عزّ وجلّ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾^(١) وأنهم الأئمة الذين يهدون بالحقّ وأنهم كنفاء بني إسرائيل، وأنّ بعدهم يكون الهرج والفساد، مع كون دولة بني العباس أضبط وأمن من دولتهم، وأنهم كذا وكذا من سائر صفات الخير المفهومة من تلك الأخبار، كما بيّناها آنفاً ممّا لم تكن فيهم واحدة منها، بل إنّه لم يكن فيهم غير الكفر والفسق والنفاق، ولم يصدر منهم غير الفتنة والفساد وظلم العباد وشمّ آل رسول الله ﷺ الذين أوجب الله مودّتهم على رؤوس الأشهاد في جميع البلاد؟ وحاشا رسول الله ﷺ أن يطلق لفظة الخليفة على من لا يرضى الله بحكومته فضلاً عن المدح، ألا إنّها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور، حتّى أنّ من شدّة عماية قلوب هؤلاء القائلين بهذا القول، وعدم خلوصها عن لوث عداوة عليّ عليه السلام، لم يتوجّهوا إلى ذكر المهدي أصلاً مع اتّفاق الأمة على أنّه يملأ الأرض عدلاً ويجتمع عليه الأمة جميعاً،

١ صاحبحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ١٥ : ٧٠٧٩/٥٥٥ ، تاريخ مدينة دمشق ٤٣ :

٤٦ ، السيرة النبوية لابن كثير ٢ : ٢٠٧ ، الجامع الصغير ٢ : ٩٦٤٠/٧١٨ .

(١) سورة النور ٢٤ : ٥٥ .

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا بَأْتَهُ هُوَ الْوَلِيدُ الْأَخِيرُ؛ استناداً إلى ما يظهر من الأخبار من أَنَّ المهدي هو الثاني عشر، ولا يبعد من تعصّبهم التزام مثل هذا أيضاً وإن علموا سخافته قطعاً، كما أنّهم لم يعدّوا من هؤلاء عمر بن عبد العزيز الذي كان له بعض ميلٍ إلى أهل البيت، ورفع السبِّ عن عليٍّ عليه السلام ^(١) مع أَنَّ شوكته لم تكن أدنى من بعض هؤلاء، وكان أحسن سيرة من سائر بني أمية، حتّى (أَنَّ حكومته أيضاً كانت متوسّطة) ^(٢) بين حكومة هؤلاء.

هذا كلّهُ، مع أَنَّ ما تشبّثوا به من كون مراد النبي صلى الله عليه وآله ذكر من اجتمع الناس على خلافته والانقياد لبيعته، وأنَّ ذلك الوصف كان في هؤلاء وإن لم يكن بعضهم أحياناً ظاهراً البطلان؛ ضرورة عدم تحقّق الاجتماع الظاهري والباطني جميعاً من الكلِّ على أحد، لا سيّما هؤلاء الأشقياء الذين كانوا عند أهل الاستبصار بمنزلة الكفّار.

وأما الاجتماع الظاهري فذلك أيضاً لم يتحقّق بالنسبة إلى جميع هؤلاء الاثني عشر كما هو واضح، وكفى في هذا نكث طلحة والزبير بيعة عليٍّ عليه السلام بعد ثلاثة أيّام، وعدم دخول معاوية وأتباعه من كافّة أهل الشام وغيرهم في بيعته وإطاعته بالكليّة، حتّى أَنَّ عليّاً عليه السلام لم يستقرّ على سرير خلافته أصلاً، بل كلّ من تصفّح الكتب وتتبّع السير لم يشكّ في أَنَّ استقرار الحكومة فيما بعد عليٍّ عليه السلام إنّما كان لأهل الجور والظلم سيّما على آل محمّد صلوات الله عليهم أجمعين الذين أوجب الله مودّتهم وولايتهم،

(١) تاريخ يعقوبي ٢ : ٣٠٥، الطبقات الكبرى لابن سعد ٥ : ٣٩٣، الكامل في

التاريخ ٥ : ٤٢، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٥٩، و ١٥ : ٢٥٦.

(٢) بدل ما بين القوسين في «س» و«ن» و«م» هكذا : «أَنَّ كانت حكومته أيضاً في» .

وحاشا أن يكون بشارة النبي ﷺ بمثل هذا فضلاً عن تسميته إِيَاهُمْ بالخليفة ونحوها الذي لا يجوز إطلاقه إلا على من يسد مسد النبي ﷺ، ويسلك سلوكه (وينوب منابه)^(١) في إيصال خير الدنيا والآخرة .

وأيضاً يرد عليهم : أن المراد بالدين والإسلام الذي أخبر النبي ﷺ بأن رواجه في حال الاجتماع على هؤلاء إمّا مطلق إظهار الشهادتين ، والصلاة إلى القبلة من أيّ طائفة كان ، أو خصوص الاعتقاد بالحقّ الذي للطائفة المحقّة من ثلاث وسبعين فرقة ، لا سبيل لهم إلى اختيار الأخير ؛ إذ لا كلام ولا ريب في أن أروج الأشياء من زمان معاوية إلى زمان عمر بن عبد العزيز كان عداوة عليّ وسبّه على المنابر ، واعتقاد ضلّالته بل كفره وفسقه ، وبالضرورة الدينيّة والنصّ والإجماع ليس أمثال هؤلاء من الطائفة المحقّة ، على أن مبدأ رواج عمدة الاختلاف في المذاهب أصولاً وفروعاً كان - كما مرّ سابقاً - في زمن بني أميّة ، ثمّ استمرّ ذلك إلى زمن بني العباس ، وكلّ كان يدّعي أنّه هو على الحقّ وغيره على الباطل ، بل على الكفر والضلال ، وقد كان عامّة أهل^(٢) تلك الفِرَق ظاهراً في كلّ زمان تحت إطاعة سلطان العصر طوعاً أو كَرْهاً ، ولم يكن مختصاً بزمان بني أميّة ولا بني العباس ، كما أن خروج من خرج منها عن الطاعة أيضاً كان كذلك ، فلا وجه للتخصيص بهؤلاء ، حتّى أنّه كذلك أيضاً عند اختيار الشقّ الأوّل ، أي : كون المراد بالدين والإسلام مطلق إظهار ما هو المشترك بين سائر أهل الإسلام ؛ إذ من الواضحات أن رواج ذلك كان في المزيد في كلّ عصر ،

(١) بدل ما بين القوسين في «س» و«ن» و«م» هكذا : «ويعيض معاضه» .

(٢) كلمة «أهل» لم ترد في «س» و«م» و«ن» .

حتّى أن الذي يتتبع السير لا يشكّ في أنّه كان في زمان بني العباس زائداً على زمان بني أميّة سيّما زمان هارون والمأمون ؛ لصفاء الوقت لهم وخمود الفتن ، وقلة المخالفين ، وكثرة الفتوح الإسلاميّة ، وشدة نفاذ أوامرهم في جميع الأقطار ، وتلقّي الأمة لها بالقبول تديناً أو خوفاً ورغبةً ، وأما وجود غيرهم من بعض السلاطين الإسلاميّة في زمانهم في بعض البلاد ، كالمروانيين - مثلاً - بالأندلس ، فلا ينافي رواج الإسلام بهذا المعنى ، بل يقوِّيه ، حتّى أنّه لا ينافي ذلك أيضاً صدق تحقّق الاجتماع عليهم بناءً على ما ظهر ، وواضح أيضاً من لزوم حمل الخبر على كون المراد اجتماع المعظم من الناس .

على أن الحقّ - كما سيظهر - لزوم حمل مراد النبي صلى الله عليه وآله بالدين والإسلام في حديثه المذكور على المعنى الأخير دون الأوّل الذي يشمل من هو في النار كالكفار ، وكذا لزوم حمل الخلفاء فيه على ما ظهر أيضاً من الماضي بسيرة النبي صلى الله عليه وآله ، وكذا لزوم حمل قوله صلى الله عليه وآله : «كلّهم يجتمع عليه الناس»^(١) على المعنى الذي نحن بيّناه أولاً ، لا ما فهمه هؤلاء الجماعة ؛ إذ لا يلزم حينئذٍ ما يلزم عليهم ، ومع هذا يوافق معناه معاني سائر ما ورد في بقيّة طرق رواية الحديث كما مرّ ، لا سيّما قوله صلى الله عليه وآله : «كلّهم يعمل بالهدى ودين الحقّ»^(٢) ، ونحو ذلك ممّا ينادي بكونهم كاملين في الصلاح ، فيصير كلّ مفسراً للأخر ، فتدبّر حتّى تعلم أيضاً سخافة ما قاله جماعة أخرى ،

(١) سنن أبي داؤد ٤ : ٤٢٧٩/١٠٦ ، دلائل النبوة للبيهقي ٦ : ٥٢٠ ، فيض القدير ٢ : ٤٥٨ .

(٢) انظر : عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ١٥/٥١ ، الخصال ، ٣٢/٤٧٤ ، تاريخ بغداد ٤ :

٣٨ ، تاريخ مدينة دمشق ٤٥ : ١٨٩ ، البداية والنهاية ٦ : ٢٥٠ ، فتح الباري ١٣ :

١٨٢ ، عمدة القاري ٢٤ : ٢٨٢ ، فيض القدير ٢ : ٤٥٩ ، الصواعق المحرقة : ٣٥ .

فإنهم لما أطلعوا على شناعة القول السابق واشتماله على الفضائح الواضحة التي أشرنا إلى نبذ منها، وأدركوا أيضاً ما يستفاد من كثير من الأخبار التي ذكرناها في هذا الباب، من كون المراد وجود اثني عشر خليفة في جميع مدة الإسلام إلى يوم القيام يعملون بالحق، فلهذا^(١) عدلوا عن القول السابق، وحملوا الهرج الوارد في بعض تلك الأخبار على الفتن الكبرى كالدجال^(٢) وما بعده، وتركوا ملاحظة التوالي أيضاً^(٣)، فقالوا بكون المراد بالاثني عشر الخلفاء الأربع، (والحسن صلوات الله وسلامه عليه)^(٤) ثم معاوية، ثم ابن الزبير، ثم عمر بن عبد العزيز^(٥).

ثم إن بعض هؤلاء الجماعة سكت عن تعيين الأربعة الباقية، وقال: لا بد من تمام العدد^(٦)، وبعضهم ضم إلى هؤلاء الثمانية المهدي العباسي^(٧) وقال: إنه في العباسيين كعمر بن عبد العزيز في الأمويين، ثم ضم الطاهر العباسي أيضاً، وقال: لأنه كان عدلاً، ثم قال: ويبقى الاثنان المنتظران أحدهما: المهدي الموعود، وقال: لأنه من آل بيت محمد ﷺ^(٨).

وقد ضم بعضهم: السفاح الذي هو أول العباسيين أيضاً، وجعل

(١) كلمة «فلهذا» لم ترد في «ل» .

(٢) انظر: فتح الباري ١٣ : ١٨٢ ، تاريخ الخلفاء : ١٠ ، الصواعق المحرقة : ٣٥ .

(٣) في «ل» زيادة : «بين الخلفاء» .

(٤) ما بين القوسين لم يرد في «م» .

(٥) انظر: فيض القدير ٢ : ٤٥٩ ، تاريخ الخلفاء : ١٠ .

(٦) انظر: فتح الباري ١٣ : ١٨٠ .

(٧) في النسخ المعتمدة ورد: «المهدي العباسي». وما أثبتناه من حاشية في «ل» .

(٨) انظر: فيض القدير ٢ : ٤٥٩ ، تاريخ الخلفاء : ١٠ .

الأخير المهدي المنتظر^(١) .

ثم إنَّ جمعاً آخر غيروا وبدلوا بعض هؤلاء المذكورين بغيره كلُّ على وفق مذهبه بمحض هواه وشهوته ، حتَّى أن بعضهم قال بأنَّ مراد النبي صلى الله عليه وآله أنهم يكونون في عصر واحد يتبع كلُّ واحد منهم طائفة ، وقد رجَّح القاضي عياض هذا أيضاً^(٢) .

وقال بعضهم : إنَّ مراد النبي صلى الله عليه وآله من يأتي بعد المهدي ؛ استناداً إلى حديث^(٣) كذَّبه غيره .

وبالجملة ، كلُّ منهم تكلم رجماً بالغيب بما لا يخرج عن حدِّ الشكِّ والريب ، حتَّى أن بعضاً منهم كالنوي في شرح صحيح مسلم اعترف صريحاً بهذا الشكِّ ؛ حيث إنَّه بعد ما ذكر بعض هذه الأقوال قال : ويحتمل أوجهاً والله أعلم بمراد نبيِّه^(٤) .

ولقد أنصف في هذا حين اعترف به ؛ لوضوح سخافة تلك الأقوال أيضاً وإن كانت أقلَّ شناعة من سابقها .

أما أولاً : فلأنَّ جميع ذلك محض خيال ورجم بالغيب .

وأما ثانياً : فلأنَّ كثيراً ممَّا أوردناه على القول السابق وارد هاهنا أيضاً ، كما هو ظاهر على كلِّ من تأمل صادقاً ، فتأمل .

وأما ثالثاً : فلأنَّ عدَّ بعض هؤلاء لاسيما معاوية من العاملين بالحقِّ والهدى في غاية الشناعة ؛ لِمَا هو ظاهر من أفعاله التي ذكرنا بعضها سابقاً

(١) يُنظر : الفتن لنعيم بن حماد : ٦٠ - ٢٢٤/٦١ .

(٢) شرح صحيح مسلم للنوي ١٢ : ٢٠٢ .

(٣) انظر : فيض القدير ٢ : ٤٥٩ .

(٤) شرح صحيح مسلم للنوي ١٢ : ٢٠٣ .

وأنفأ، ويأتي كثير منها في المقصد الثاني، حتّى أن التوجيه في بعضها بأنه اجتهد فأخطأ صريح أيضاً في أنه لم يكن عاملاً بالحقّ في معظم أفعاله التي منها معاداة عليّ عليه السلام، وحربه، وسبه، وأيضاً قد بيّنا سابقاً أن الحقّ لا يكون إلا في أحد المتناقضين، ومعلوم ما كان بينه وبين عليّ عليه السلام من التناقض ولا أقلّ من سبّ كلّ منهما الآخر، فلا أقلّ من كون أحدهما على خلاف الحقّ، فالجمع بين إمامتهما باطل، مع أن الحقّ الواضح الذي لا يمكن إنكاره أن عليّاً عليه السلام كان على الحقّ، ولم يزل عنه طول حياته.

وأمثال هذه الأشياء الدالّة على بطلان جميع هذه الأقوال كثيرة كفى ما ذكرناه^(١) لصاحب البصيرة، فالحقّ حينئذٍ ما أعمت شدّة التعصّب عيون جميع هؤلاء القوم عنه بحيث لم يذكره أحد منهم مع كمال ظهوره عندهم أيضاً، أعني: ما أشرنا إليه في أوّل الفصل من كون المراد الأئمة الاثني عشر الذين تقول بإمامتهم الفرقة الإماميّة المشهورة بالاثني عشرية، وذلك لوجوه كثيرة جداً نكتفي نحن ها هنا بذكر نبد منها:

فالأوّل: أن مفاد ظاهر هذه الأخبار بل صريح بعضها هو الانحصار في هذا العدد، وانقضاء الدين وفناء الدنيا بمضيّ هؤلاء الذين هم^(٢) بهذه العدة وامتداد مدّتهم من بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله إلى آخر الزمان من غير تخلّل^(٣) فصل مخالف للتوالي، وكونهم على الحقّ والهدى ومن الطائفة المحقّقة من هذه الأمة، بل حتّى أنه يكون رواجها بهم، وأمثال ذلك ممّا يستفاد من

(١) في «ل» زيادة: منها.

(٢) كلمة «هم» لم ترد في «س» و«ن» و«م».

(٣) كلمة «تخلّل» لم ترد في «س» و«ن» و«م».

ظواهر هذه الأخبار، كما أشرنا إلى بعض ذلك في بيان معناها، وستكلم أيضاً، واجتماع الجميع في هؤلاء^(١) الأجلة الذين هم أئمة الفرقة الاثني عشرية معلوم مسلم؛ بحيث لا يتطرق إليه الإنكار، حتى (أنه لو كابر أحد)^(٢) على منع كون بعض ما ذكرناه من مفاد هذه الأخبار كفى بعض آخر، بل لو كابر في الجميع كفى دلالة غيرها من الأخبار الماضية والآية، بل لو قطعنا النظر عن جميع ذلك كفى ما سبق بيانه من أن النبي صلى الله عليه وآله أخبر بافتراق أمته بعده على بضع وسبعين فرقة، وأن الناجية المحقة منها فرقة واحدة^(٣) ودين الحق عندهم.

وقد أخبر في هذه الأخبار بأن اثني عشر إماماً^(٤) من قريش هم الذين بهم قيام هذا الدين وبقاؤه، حتى بحيث إنه يتزلزل ويتخلخل، بل يزول بعد ذهاب هؤلاء الاثني عشر جميعاً؛ ضرورة أنه لو لم يكن المراد هكذا فلا وجه لتخصيص اثني عشر بالذكر، بل وإناطة انقضاء الدين بمضيهم كما في صحيح مسلم وغيره^(٥)، وكذا التصريح بوقوع الهرج بعدهم^(٦)،

(١) كلمة «هؤلاء» لم ترد في «س» و«م» و«ن».

(٢) بدل ما بين القوسين في «ل» هكذا: «أحد أو كابر».

(٣) كفاية الأثر: ١٥٥، منهاج الكرامة: ٥٨، أسرار الإمامة: ٣٠٨ و٤٧٣، الصراط المستقيم ٢: ١٠١، المناقب للخوارزمي: ٣٣١، الفرق بين الفِرَق: ٦، أحكام القرآن لابن العربي ٣: ١٠٧١ و١٤١٣، التفسير الكبير للرازي ١: ٤ و٢١٠، المواقب ٣: ٩٤٩.

(٤) في «س» و«ن» و«م»: «أئمة».

(٥) صحيح مسلم ٣: ١٨٢١/١٤٥٢، سنن أبي داود ٤: ٤٢٧٩/١٠٦، التاريخ الكبير للبخاري ٨: ٢٥٢٠/٤١٠.

(٦) انظر: مسند ابن الجعد: ٢٦٦٢/٣٩٠، مسند أحمد بن حنبل ٦: ٢٠٣٤٧/٩٧.

ونحو ذلك مما ظاهره زوال التكليف وهلاك الناس سيّما بعد علمه ببقاء ذلك بالثالث عشر أيضاً فصاعداً.

ومن الواضحات أنه لا توجد في فرق الأمة فرقة قائمة بهذا كله لا سيّما خصوص العدد غير الإمامية القائلين بإمامة هؤلاء الأئمة الأجلّة، فوجب أن يكون هؤلاء الأجلّة هم المراد بالخلفاء والأمرء والأئمة في الأخبار المذكورة.

وما تشبّث به بعض النواصب في استبعاد كونهم مراد النبي ﷺ من أن ظاهر مفهوم الخليفة والأمير والوالي أن مصداقه إنّما هو السلطان المتصرّف في المسلمين القائم مقام النبي ﷺ في الأمور كلّها، ولم يتهيأ هذا لأكثر هؤلاء الأئمة؛ حيث لم يتمكّنوا من^(١) السلطنة وإجراء الأحكام وفتح البلاد، وأمثال ذلك ممّا فيه عزّة الدين وقوّة الإسلام^(٢) فكلام وإه صادر من محض العناد.

أما أولاً: فلأنّ صدق اسم الخليفة ونحوها لا يتوقّف واقعاً على التصرّف في المسلمين، بل يتوقّف على حصول التعيين له على ذلك من غير عزل ممّن عينه، ولا ينافي ذلك عدم إطاعة المستخلف عليهم بل ولا دفعهم إياه عن التصرّف في الأمور، ألا ترى أن هارون عليه السلام كان خليفة موسى عليه السلام على قومه في غيبته، حيث قال له: ﴿أَخْلَفْنِي فِي قَوْمِي﴾^(٣)

طاسنن أبي داؤد ٤ : ٤٢٨١/١٠٦ ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ١٥ : ٦٦٦١/٤٣ ، المعجم الكبير للطبراني ٢ : ٢٠٥٩/٢٥٣ ، دلائل النبوة للبيهقي ٦ : ٥٢٠ .

(١) في «س» و«ل» و«ن» : «على» .

(٢) انظر : إحقاق الحق ٧ : ٤٧٨ .

(٣) سورة الأعراف ٧ : ١٤٢ .

وإن كانوا قد عصوه ولم يمكنوه من التصرف، أو لا تنظر إلى أنبياء الله الذين هم خلفاء الله بلا واسطة وأعظم حاكم ووالٍ وأميرٍ على المبعوثين إليهم^(١) مع أن فيهم من لم يتبعه إلا واحد أو اثنان، منهم إبراهيم عليه السلام في زمان النمرود، مع أنه الذي فاق بمنصب إمامة الناس أيضاً.

وفي رواية ما خلاصته: إن رجلاً سأل جعفر بن محمد عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾^(٢) الآية، وقال: هل الله تعالى هو الذي أعطى الملك لهؤلاء الجبارين؟ فقال عليه السلام: «إن الله تعالى إنما أعطى الملك لنا خاصة، ولكن هؤلاء أخذوه منا غضباً، كما أن رجلاً يعطيك ثوباً لتلبسه أنت فيأتي رجل آخر فيأخذه منك^(٣) غضباً عليك فيلبسه»^(٤) وعلى هذا فلا يضرهم عدم التمكين الذي إنما هو من الناس وتقصيرهم، والمراد حينئذٍ بقيام الدين، وأهله، وعزته، ومينعته في مدة وجود هؤلاء وبهم ما كان هو مسلك الأنبياء والصدّيقين من حفظهم إياه من الانقراض والتغيير والتبديل على قدر التيسير، ودفعهم شبهة المبطلين وتحريف الغالين، واقامتهم الحجج والبراهين، وبيانهم أحكام الدين، كما هو معلوم على المطلع على أحوالهم كما ذكرنا نبذاً منها سابقاً، وقد مرّ سابقاً، ويأتي حتّى بنقل المخالف أيضاً أخبار في هذا.

منها: قوله عليه السلام: «إن في أهل بيتي في كل خلف عدولاً ينفون عن

(١) في «س» و«م» و«ن»: «عليهم» بدل «إليهم».

(٢) سورة آل عمران ٣: ٢٦.

(٣) في «ن»: «من يدك».

(٤) تفسير العياشي ١: ٢٣/١٦٦، الكافي ٨: ٣٨٩/٢٦٦.

هذا الدين انتحال المبطلين»^(١) إلى آخر الخبر، بل الحق كما كان كذلك أيضاً جميع الأنبياء والأوصياء أن بركة أصل وجودهم بين الناس وعبادتهم وطاعتهم لله على وجه الأرض وإن كانوا ممنوعين مقهورين عن ردع الناس إلى الحق بل عن إظهاره يرحم الله الخلق عن الهلاكة والزوال عن وجه الأرض، ويكتفي في قيام الدين وعزته ونحو ذلك بعبادة هؤلاء ﷺ وطاعتهم فقط ولو لم يتبعهم أحد، كما قال عز وجل: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ﴾^(٢)، وقد مرّت أخبار في هذا أيضاً.

منها: ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده، وكذا غيره، عن النبي ﷺ أنه قال: «إن النجوم أمان لأهل السماء فإذا ذهب النجوم ذهبوا، وإن أهل بيتي أمان لأهل الأرض فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض»^(٣) فافهم. وأما ثانياً: فلأن حقيقة معنى السلطنة والتصرف في المسلمين والقيام مقام النبي ﷺ في كل الأمور إنما هي التي موجودة في هؤلاء الاثني عشر الأجلة خاصة دون غيرهم لاسيما أكثر الذين عينهم المخالفون، وكذا بهم خاصة دون غيرهم قيام دين الإسلام وعزته واقعاً أولاً وآخراً، فهؤلاء هم الخلفاء والأمرء والولاة الواقعيون^(٤) الذين ذكرهم الله ورسوله في الآيات

(١) انظر: المعيار والموازنة: ٢٠٤، ذخائر العقبي: ١٧، وورد من «أهل بيتي» في: السنن الكبرى للبيهقي ١٠: ٢٠٩، ومسند الشاميين ١: ٥٩٩/٣٤٤، وكنز العمال ١٠: ٢٨٩١٧/١٧٦ و٢٨٩١٩.

(٢) سورة النحل ١٦: ١٢٠.

(٣) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ٢: ١١٤٥/٦٧١، وعن مسند أحمد في الطرائف لابن طاووس ١: ٢٠٥/١٩٨، العمدة لابن البطريق: ٥١٠/٣٠٨، ذخائر العقبي: ١٧، الصواعق المحرقة: ٣٥١.

(٤) في «س» و«م» و«ن»: «الواقعية».

والأخبار التي مضت ، دون أولئك على رغم أنوف الجاحدين .

· وخلاصة بيان ذلك أولاً: إن معنى السلطنة الواقعية والتصرف في المسلمين ليس إلا ما يكون من قبيل سلطنة الله ورسوله في وجوب الطاعة من كل وجه ، والقدرة على المؤاخذه والإنعام والانتقام في الدنيا والآخرة لا سيما عذاب الآخرة وثوابها ، حتى أنه لو لم يحصل تعجيل التعرض لأحد من العصاة بشيء من العقوبات في الدنيا لتأخير ذلك إلى الآخرة أو إلى وقت آخر لمصالح الامتحان وغيره مما مر سابقاً فإنه من عادة الله في معاملة عباده لم يلزم منه الحكم بنفي السلطنة ؛ لعدم انحصار أسباب ذلك في العجز ، كما هو واضح من إهمال الله الكافرين في الدنيا .

ومن الواضحات أن الله ورسوله إذا عينا أحداً لنيابتهما في السلطنة جعلاله ما هو من قبيل سلطنتهما ومعاملتها مع الخلق ، فعلى هذا لا يضر في سلطنة هؤلاء الاثني عشر المعينين من الله لذلك الصبر في الدنيا والتحمل على المكاره التي صدرت من المخالفين والعصاة وجبايرة الولاة وغيرهم ؛ لاقتضاء مصلحة الله ربهم ومعينهم تأخير الانتقام إلى الآخرة وزمان قائمهم المهدي الموعود ، وكفى في هذا صبر رسول الله صلى الله عليه وآله على أذى قومه في مكة ؛ بحيث لم يدع عليهم أيضاً إلى أن اجتمع المسلمون بالمدينة فانتقم منهم بهم ، وإلا لم يكن عاجزاً في مكة عن إهلاكهم بالدعاء عليهم أو بسيوف الملائكة وغير ذلك ، وهكذا علي عليه السلام وأبو عبد الله الحسين عليه السلام لم يكن صبرهما إلا لاقتضاء المصالح ، حتى أنه قد ورد نزول النصر على الحسين عليه السلام ^(١) (لما صار وحيداً) ^(٢) فاختر الشهادة والصبر على

(١) بحار الأنوار ٤٥ : ٢٢٠ .

(٢) بدل ما بين القوسين في «ل» : «حين وحدته» .

الأذى والآلام وتأخير الانتقام إلى زمان القائم ويوم القيام^(١)، وهكذا بعينه حال سائر الأنمة عليهم السلام، فهذا هو المراد بالسلطنة، لاطنطنة الجبارين وأشباههم (أياماً قليلة معدودة)^(٢) من الدنيا والتسلط بالقهر والجبر تغلباً على عباد الله في هذه العاجلة وإن كان الأمر بالعكس في الآجلة التي هي العمدة، حتى أنه لو فرض كون سكوت النبي ﷺ وأئمتنا عليهم السلام حين سكتوا عن أعاديهم؛ لضعفهم عن الدفع بقلة الأنصار لا يضر أيضاً في اتصافهم بالسلطنة؛ ضرورة أن أكثر السلاطين كانوا^(٣) يسكتون عن دفاع سائر سلاطين زمانهم عجزاً وضعفاً، حتى أن الخلفاء الذين عينهم الخصم أيضاً كانوا كذلك بالنسبة إلى سائر سلاطين الروم وغيرهم، فكفى في تحقق معنى السلطنة إطاعة بعض الناس لهم طاعة الرعية لسلطانها، وقد كان هذا بحمد الله موجوداً في زمان كل واحد من هؤلاء الاثني عشر عليهم السلام كما سيظهر، بل كانت إطاعة هؤلاء الأتباع وإخلاصهم بالنسبة إلى كثير من أتباع غيرهم أشد وأكثر؛ لعرفانهم أن ذلك سبب نجاة الدارين قطعاً، بخلاف سائر الناس الذين اتبعوا غيرهم لأطماع الدنيا، ولهذا كان قلة أتباعهم من تقصير الناس؛ لأن الإمام كما في الحديث: «مثل الكعبة يؤتى إليه ولا يأتي هو»^(٤)، و«أكثر الناس همج رعا ع أتباع كل ناعق»^(٥) وإن عامتهم بل أكثر

(١) في «م»: «القيامة».

(٢) بدل ما بين القوسين فيما عدا نسخة «ل»: «ثلاثة أيام».

(٣) في «ل» زيادة: «قد».

(٤) انظر: كفاية الأثر: ١٩٩، غاية المرام: ١: ٣٢٥.

(٥) انظر: كمال الدين: ٢/٢٩٠، الخصال: ٢٥٧/١٨٦، الأمالي للمفيد: ٣/٢٤٧،

الإرشاد له أيضاً: ١: ٢٢٧، الأمالي للشيخ الطوسي: ٢٣/٢٠، تاريخ يعقوبي: ٢:

٢٠٥، تاريخ بغداد: ٦: ٣٧٩، حلية الأولياء: ١: ٧٩.

العلماء أيضاً لا يلاحظون إلا عمارة الدنيا ولو بخراب الدين ، فافهم هذا حتى تعلم منه ولو بإعانة ما سيأتي حقيقة معنى التصرف في المسلمين والقيام مقام سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله ، وكونها أيضاً في هؤلاء الاثني عشر .
ثم إن قيام الدين وعزّته أيضاً إنما يكون واقعاً بوجود الفرقة المحقّقة ، وجريانهم على الطريقة الحقّة ومتابعتهم خالصاً لله في جميع الأمور لإمام الزمان ، وظهورهم على مخالفيهم ولو بسيف الحجّة والبرهان ، وإعلان شعائر الله بقدر الإمكان - كما بيّنا آنفاً - وإن لم يكن ذلك مع إعلان دعوى الإمامة وأخذ البيعة ، كما كان كذلك حال بقيّة أئمّتنا الاثني عشر بعد شهادة الحسين عليه السلام .

ولا يخفى على من تتبّع سيرة بقيّة الأئمة الاثني عشر وشيعتهم أنّهم جميعاً كانوا في كلّ زمان على هذه الطريقة ، كما أنّهم الآن أيضاً كذلك منتظرين لصاحبهم الذي قرّر الله تعالى أن يكون له التسلّط بالسيف أيضاً أخيراً ، وذلك لأنّه من البين المعلوم على الخبير أنّ هذه الطائفة مع شدّة تقويتها من حين شهادة الحسين عليه السلام وإن لم تكن في الكثرة بحيث توازن مجموع سائر فرق الإسلام إلا أنّهم كانوا في أغلب الأوقات حتّى إلى هذا الوقت أكثر عدداً من خصوص كلّ فرقة فرقة من تلك الفرق ؛ بحيث لم تكن تخلو بلدة من بلاد مخالفيهم عن آلاف منهم مع كمال سعي ملوك الزمان ترغيباً وترهيباً في زوالهم وتضعيفهم ولو بسفك الدماء ، وكذا معلوم على من تتبّع كتب الأخبار والسير ، وأحوال الرجال كما بيّنا سابقاً حتّى من كلام المخالفين لهم أن أكثرهم لا سيّما أهل عصر أئمّتهم كانوا علماء ثقافتٍ صلحاء على ثبات عباداً زهاداً فقهاء محدّثين ومتكلّمين ومفسّرين للقرآن

ظهراً وبتناً بالكلام والأحاديث والتفاسير التي كان علمهم بها بالأخذ والسمع لها من السنة هؤلاء الأئمة عليهم السلام بلا واسطة أو بواسطة معتمد عليها، حتى أنهم وصلوا في العلم بحيث مع أنه لم يجز عندهم الاعتماد على القياس والرأي يوجد عندهم في كل مسألة من المسائل الأصولية والفروعية، وكل آية من الآيات القرآنية روايات عديدة دالة عليها مروية كلها عن هؤلاء الأئمة فضلاً عن سائر ما نقلوه عنهم مما لا يحصى كثرة من الروايات والدعوات وتبيين الغامضات، وإلزام الخصوم وأهل الملل الباطلة بأقسام الحجج البيّنات، حتى الإخبار (ببعض ما) ^(١) هو آتٍ .

وكفى في هذا ما بيّناه أيضاً سابقاً من أنه كتب من زمان الصادق عليه السلام إلى زمان أبي محمد العسكري عليه السلام أربعة آلاف كتاب حديث، كل كتاب من رجل، منهم: أبان بن تغلب الثقة عند المخالف ^(٢) والمؤلف كان تُخلى له سارية النبي صلى الله عليه وآله إذا حضر المدينة للاستفادة منه ^(٣) .

وقد أخبر الصادق عليه السلام جمعاً من ثقات أصحابه أنه عليه السلام علمه ^(٤) ثلاثين ألف حديث ^(٥) .

ومنهم: جابر وزرارة ومحمد بن مسلم وأمثالهم الذين صرح كل

(١) بدل ما بين القوسين في «م»: «بما» .

(٢) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٦ : ٣٦٠ ، الثقات لابن حبان ٦ : ٦٧ ، تاريخ أسماء الثقات : ٧/٦٧ ، تهذيب الكمال ٢ : ١٣٥/٦ ، الكاشف ١ : ١٠٣/٣١ ، تقريب التهذيب ١ : ١٥٧/٣٠ .

(٣) انظر: رجال النجاشي : ١١ - ٧/١٢ .

(٤) الضمير راجع إلى أبان بن تغلب .

(٥) انظر: رجال النجاشي : ١٢ - ١٣ / ذيل رقم ٧ .

علماء المخالفين بتوثيقهم وعلمهم ، بل كان كثيراً ما يرجع ^(١) علماء زمانهم من أهل سائر المذاهب في مسائل عديدة إليهم .

ومنهم : غيرهم ممن وصل الآن عدد العلماء الكاملين منهم إلى ما فوق عشرة آلاف رجل ، وعدد تصانيفهم أزيد من أربعين ألفاً من المشتملات على المأخوذ من هؤلاء الأئمة ، ومع هذا لم يكن يتخلف منهم أحدٌ من أمر إمامٍ من هؤلاء الأئمة أبداً ، حتّى أن بعضهم كان بحيث لو أمره بدخول نارٍ لدخل ، وكانوا يجلبون إلى الإمام حقوقه ويؤدّون حقوق الناس وأمثال ذلك على وفق أمر الأئمة عليهم السلام ، نعم إنهم لم يأمرهم بالخروج على أعدائهم وجهادهم وإقامة الحدود ونحوها علانية ممّا لا بدّ فيه من تظاهر الإمام بالحكم الذي كانوا ممنوعين (من طرف الله) ^(٢) عنه بعد شهادة الحسين عليه السلام إلى ظهور قائمهم كما هو صريح أحاديثهم الثابتة عنهم عليهم السلام .

فعلی هذا أيّ رواج وعزّة ومنعةٍ وقيامٍ للدين وتصرفٍ في المسلمين وقيامٍ مقام النبي صلى الله عليه وآله في أمور الدين أزيد من هذا ؛ إذ ليس رواج الدين إلّا ما كان جارياً عند أهل دولة بني أمية وبني العباس من محض الإعلان بالأذان في البلدان ولو مع تشتت مذاهب المعدودين عندهم من أهل الإيمان ، أو هو مع إقامة بعض الحدود على بعض الضعفاء من العباد ولو لم يكن جارياً على أكثر الأقوياء من أهل الفساد ، حتّى أن استحقاق سلطانهم لإقامة الحدود عليه (أزيد) ^(٣) من غيره ، أو هذان الاثنان مع جباية

(١) في «س» و«ن» و«م» : «يراجع» .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «م» .

(٣) بدل ما بين القوسين في «ل» : «أشدّ وأولى» .

الخراج والأموال من الحرام والحلال وصرفها في المصارف التي لم يأمر بها الله ولا رسوله ، فافهم .

الثاني : دلالة الأخبار المتواترة الآتية في المقام الثاني ، فإنها جميعاً صريحة في أن المراد بالاثني عشر المذكور^(١) في هذه الأخبار هم الذين قالت الاثنا عشرية بإمامتهم ، حتى أن بعضها مروية^(٢) من خصوص الرواة الذين ذكروا هذه الأخبار وعلى وفقها بعينها ، ولا أقل من دلالتها على كونهم من بني هاشم بل من آل محمد عليهم السلام ومن ذريته عليه السلام وذرية علي والحسين صلوات الله عليهما ، وأن آخرهم المهدي [عجل الله تعالى فرجه] فضلاً عن دلالة كثير منها على التصريح بأساميهم ، كما ستأتي أكثر تلك الأخبار متجاوزة عن حد التواتر في المقام المذكور؛ بحيث يحصل القطع بعد ملاحظتها جميعاً بأن ليس المراد في هذه الأخبار المجملة غير هؤلاء الأجلة لا سيما بني أمية ، فتأمل .

الثالث : دلالة الأخبار المتواترة - التي تلقى بقبولها الجميع : المخالف والمؤلف - من الأحاديث المشتملة على لزوم التمسك بكتاب الله وآل محمد صلوات الله عليهم في النجاة من الضلالة وهلاكة الدنيا والآخرة ، كما مرت مفصلة في الفصل السابع^(٣) سوى ما مر متفرقاً؛ ضرورة أنه إذا علق النبي صلى الله عليه وآله وسلم النجاة من الضلالة على التمسك بالمذكورين فقط ، فقد دل على أنهما هما القدوة في الدين عنده ، وأن رواجه بمتابعتهما وأن متابعة الكتاب

(١) في «ل» : «المذكورين» .

(٢) في «ل» : «مروي» .

(٣) في «م» : «التاسع» .

بمتابعة أهل البيت الذين هم علماؤه وقرناؤه، فإذا أخبر أيضاً بأن رواج الدين بوجود الاثني عشر من قريش لم يبق مجال شك في أنه يجب أن يكون مراده بهم أهل بيته الذين أخبر بأنهم علماء الكتاب، وقدوة الناس، واستقامة الدين بالتمسك بهم، وقد وجدنا هؤلاء الأجلة أولاً بهذا العدد، ثم متصفين بهذه الصفات كلها باتفاق الناس من بين سائر الأمة، فوجب أن يكونوا هم المراد لا غيرهم خصوصاً جهلة بني أمية، فافهم.

الرابع : دلالة ما مر في فصل الوصية من الأخبار الصريحة في كون هؤلاء الأجلة مختصين بوصاية رسول الله صلى الله عليه وآله ولو بواسطة بعضهم كتوصية كل متقدم منهم إلى الذي بعده، وفي كون كل وصي خليفة للموصي، كما هو مقتضى العادة، لاسيما في الأنبياء والأوصياء، فإن بعد ملاحظة هاتين المقدمتين لا يبقى شك في كون المراد هؤلاء، لاسيما بعد ملاحظة ذكر العدد، سيما مع بعض الألفاظ التي بيّناها، فلاحظ.

الخامس : دلالة ما مر في الفصل الثامن من النصوص لا سيما المشتملة على التصريح بإمامة هؤلاء الأجلة، وخلافتهم وإمارتهم، ووزارة الرسول صلى الله عليه وآله ووراثته، وولاية الأمة وأمثال ذلك، ووجه الدلالة ظاهر.

السادس : دلالة ما مر في فصل الآيات من الأخبار المفسرة لتلك الآيات الدالة على ما يوافق مضمون سائر النصوص على إمامة هؤلاء الأجلة وخلافتهم.

السابع : دلالة سائر ما مر في بقية الفصول السابقة من أخبار علمهم وزهدهم وصلاتهم وعصمتهم وتشابهم في عامة الصفات مع الأنبياء والأوصياء الذين هم خلفاء الله وحججه، وسائر ما ورد في جلائل الفضائل

والمناقب المختصة بهؤلاء الأجلّة، المنادية بإمامتهم، التي منها أنهم كنفس النبي ﷺ وجزء منه، وأن لهم معه خصوصيات تامة لم تكن لغيرهم أبداً.

هذا، مع احتمال كثير منها على الدلالة صريحاً على إمامتهم وخلافتهم، فلا تغفل.

الثامن: دلالة ما مرّ في الفصل السابق من سائر أدلّة إمامة هؤلاء الأجلّة، فإنّ جميع ذلك دليل على كون المراد في أخبار الاثني عشر أيضاً هؤلاء دون غيرهم، كما هو غير خفيّ على كلّ من تأمل فيها.

التاسع: ما سيأتي في الفصل الآتي من الأخبار وغيرها التي تنادي بأن هؤلاء الأجلّة مع اتفاق الناس على صدقهم وأمانتهم وحسن حالهم علماً وعملاً ادّعوا الإمامة لأنفسهم، بل أخبر كلُّ (١) بإمامة شركائه أيضاً (٢) متفقين في الإخبار بذلك، بل مع قيام القرائن الدالّة أيضاً على صدقهم في ذلك وصدق النقل عنهم بحيث توجب القطع بالصحة، كما سيظهر.

العاشر: ما سيأتي أيضاً في مقالات المقصد الثاني ممّا يدلّ على عدم كون الخلافة باختيار الأمة، وعلى بطلان خلافة من تقدّم على عليّ عليه السلام واستلزامها عمّة الفسادات (٣) التي وقعت في الإسلام، وأمثال ذلك ممّا ينادي بعدم رضا الله ورسوله بخلافة أولئك القوم؛ إذ حينئذٍ يجب أن يكون المراد بالخلفاء فيما ذكرناه من الأخبار هؤلاء الأجلّة لا غيرهم الذين سيظهر

(١) في «ل» زيادة: «منهم».

(٢) في «ل» زيادة: «في الإمامة ممّن قبله أو بعده».

(٣) في «ل» : «المفاسد».

لك^(١) فساد خلافتهم، لا سيّما مع ملاحظة الأخبار التي سنذكرها في آخر هذا الفصل أيضاً ممّا يدلّ على وجود اثني عشر إمام ضلالاً أيضاً، فافهم .
 الحادي عشر: ما مرّ في أصل الدليل في فاتحة هذا الكتاب وفي المقالة الأولى والأخيرة من هذا المقصد الذي نحن فيه من الآيات والأخبار وغيرها الدالّة صريحاً على لزوم كون الإمام في كلّ عصرٍ منصوباً معيّناً من الله ورسوله ولو بواسطة، وكلّ من قال بلزوم النصّ قال بأنّ النصّ في هؤلاء عليهم الصلاة والسلام، فيجب أن يكون المراد في هذه الأخبار أيضاً هؤلاء .

هذا، مع ما مرّ في الفاتحة لا سيّما في ضمن الخبر الرابع عشر منها من منقولات مصرّحة بتعيين أشخاصهم، بل تشخيص أسمائهم، سيّما نقل الجارود بن المنذر عن القسّيس^(٢) ورسول الله صلى الله عليه وآله، فافهم .

الثاني عشر: ما هو معلوم مسلم واضح كما مرّ في الفصل الخامس وغيره من اتّفاق اتّصال سلسلة إمامة هؤلاء الاثني عشر اتّصلاً واحداً من غير تخلّل غير قابلٍ أصلاً من أولهم عليّ أمير المؤمنين والحسين عليهما السلام إلى آخرهم الحجّة بن الحسن العسكري القائم المهديّ عليه السلام، واشتراكهم جميعاً نسباً وعلماً وعملاً وقابليّة للخلافة وسائر ما هو معتبر في الإمامة، وفي تحقّق خصوص هذا العدد بهم بلا زيادة واحد ولا نقص واحد^(٣)، فإنّ الحقّ أنّ ذلك من خوارق العادات بل من أعظم حُجج الله على خلقه ؛

(١) كلمة «لك» لم ترد في «س» و«ن» و«م» .

(٢) انظر: مقتضب الأثر: ٣٣ - ٣٨، كنز الفوائد ٢: ١٣٦ - ١٣٩، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٣٤٩ - ٣٥٠، الصراط المستقيم ٢: ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٣) كلمة «واحد» لم ترد في «س» و«ن» و«ل» .

حيث لم يوجد ، بل لم يذكر أحد أصلاً من زمان آدم عليه السلام إلى سائر الأعصار أن اثني عشر رجلاً كل واحد ابناً لآخر يكونون واحداً بعد واحد بوصف واحد في جميع شرائط الإمامة والفضائل العلمية والعملية ؛ بحيث لم يتخلف أحد منهم عن صفة الآخر ، ولم يخل واحد منهم عن شرط الخلافة والإمامة مع أن في نسلهم وذريتهم قد وجد الجهال وأمثال سائر الناس كثيراً ، بل وجد ذلك في كل بطن منهم ؛ بحيث لا يمكن أن يقال : إن ذلك ليس لاختصاص من الله عز وجل بهؤلاء الأجلة خاصة ، بل السلسلة كلهم أهل كمال وفضل وصلاح ؛ لأننا إذا رأينا عياناً ووجدنا علانية أن الأوصاف التي ذكرناها اجتمعت جميعاً من بين سائر الناس ، بل وفي هذه السلسلة أيضاً في خصوص كل واحد من هؤلاء الأجلة خاصة ، بحيث استمرت في اثني عشر رجلاً كلاً بعد آخر بلا فصل ، بل ولا نقل من ولد أحد إلى غير الولد حتى أخيه مثلاً بعد الحسن والحسين عليهما السلام اللذين نص النبي صلى الله عليه وآله صريحاً على إمامتهما ، فإذا لا ريب في أنه حينئذ لا يبقى مجال شك لنا في أن هذا من طرف الله وأمره ، واختياره إياهم من بين سائر الخلائق للإمامة وحفظ الدين وهداية الناس ، ثم إذا رأينا تلك البشارة بالاثني عشر التي في هذه الأخبار بعد ملاحظتنا هذه الأحوال في هؤلاء الأجلة فقط فلا محالة وجب علينا أن نحكم بأن المراد هؤلاء لا غيرهم ، لا سيما بعد ملاحظة عدم قابلية غيرهم من جهات عديدة لا سيما أكثر الذين عدّهم المخالفون من الاثني عشر كما تبين آنفاً ، فتأمل جداً حتى تعلم صريحاً أنه إذا اشتركت جميع هذه الوجوه التي كل واحد مشتمل أيضاً على وجوه عديدة في الدلالة ، بل وصريحاً أيضاً على كون الحق والصواب

حمل المراد بالاثني عشر المذكور في هذه الأخبار على خصوص هؤلاء الأجلة مع أن دلالة واحدٍ من هذه الوجوه كافية لصاحب البصيرة، فإذا التخلّف عن هذا كلّه والحمل على غير هؤلاء سيّما القوم الذين إن لم نقل بكونهم كفّاراً صريحاً فلا أقلّ من كونهم فسّاقاً فجّاراً جهاراً خصوصاً من غير دليلٍ فضلاً عن وجود القاطع، ليس إلّا محض العصبية ومعاندة آل محمّدٍ وشيعتهم.

وكفى في تبيان هذا أن أحداً من هؤلاء المفسّرين للاثني عشر لم يذكر هؤلاء الأجلة أصلاً حتّى ولو على سبيل الاحتمال، بل صرّح بعضهم بأنّ الحسين الذي صرّح جدّه مراراً بإمامته باتّفاق المخالف والمؤلف ليس بداخل، وأنّ يزيد بن معاوية قاتله داخل، حتّى أنّه لم يتفطّن أحدٌ منهم بأنّه إذا كان مثل هؤلاء داخلين في هذه الأخبار، فمن المراد بأئمة الضلالة فيما سيأتي من الأخبار؟ نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، حتّى أن الحقّ الصريح أنّه لو لم يكن دليل أصلاً على الحمل على هؤلاء الأجلة كان يكفي في صحّة الحمل ما ذكرناه من الوجه الأخير.

هذا كلّه، مع أنّه لا حاجة إلى الاستدلال بعد ورود الأحاديث الكثيرة المفسّرة لتلك الأخبار المجمّلة بما هو صريح في كون المراد هؤلاء عليهم السلام كما أشرنا إليها في الوجه الثاني.

وها نحن الآن نبتدئ في هذا المقام الثاني بذكر نبذ منها بحيث لا يبقى مجال كلامٍ لأحدٍ، والله الموفّق.

المقام الثاني :

في بيان الأخبار المفصلة التي ذكرنا كونها مفسرةً لما نحن فيه مشتملة على الدلالة على كون المراد بالاثني عشر الوارد في أخبار المقام الأول الأجلّة الذين قالت الإماميّة الاثنا عشرية بإمامتهم، وهي كثيرة جداً؛ بحيث تجاوزت عن حدّ التواتر في منقولات أصحابنا، وقد نقل طائفة منها بعض المخالفين أيضاً بحيث إنّ التي نذكرها نحن هاهنا - وإن لم نذكر إلا نبذاً منها - تبلغ في الكثرة حدّ التواتر، ولا بأس بذلك في مثل هذا المقام كما هو واضح، ولهذا لا نبالي بذكر بعض ما مرّ أيضاً سابقاً أو يأتي من الأخبار التي لا بدّ من ذكرها هاهنا ولو لزم التكرار، وكذا مدارنا على نقل روايات كتب غير المخالفين أيضاً ممّا ظهرت قرينة لزوم الاعتماد عليه وإمكان الاحتجاج به على الخصم من القوم ولو بإعانة كون بعض روايته منهم، وبإضافة ملاحظة مضمون بعض مع بعض.

هذا، مع أنّنا ذكرنا بعض هذه الأخبار بل غيرها أيضاً ممّا يؤيد صحّة مضامين هذه بأسانيد معتبرة عند القوم سابقاً لا سيّما في المطلب الرابع من الفصل الثامن، فهاهنا ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى : في بيان الأخبار المفصلة التي رواها القوم وغيرهم عن الصحابة الذين رووا عنهم أيضاً ما مرّ من الأخبار المجملّة بحيث إذا لوحظ الخبران معاً من ذلك الراوي الواحد علم قطعاً أنّه كان أيضاً يعتقد في المجمل ما هو مفاد المفصل، وهو^(١) كشهادة منه على المراد.

فمنها: ما رواه عن ابن مسعود نحو ما رواه أحمد بن حنبل، عن

(١) في «م»: «ولو» بدل «وهو».

مسروق، عن ابن مسعود أنه قال في حديث له: إن النبي صلى الله عليه وآله قال للحسين عليه السلام: «هذا ابني إمام، ابن إمام أخو إمام أبو أئمة تسعة، تاسعهم قائمهم»^(١).

وقد مرّ في المطلب الرابع من الفصل الثامن، وسيأتي مثله كراراً عن غير أحمد، وغير ابن مسعود أيضاً.

وما رواه أبو المفضل الشيباني في كتابه بإسناد له عن سُفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبدالله بن مسعود^(٢)، وكذا رواه صاحب كتاب المناقب فيه بإسناده عن عطاء، عن أبيه، عن ابن مسعود، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «الأئمة بعدي اثنا عشر، تسعة من صلب الحسين عليه السلام، والتاسع مهديهم»^(٣).

ومنها: ما رواه عن سلمان الفارسي مثل ما رواه في كتاب المناقب والنصوص، وغيرهما، عن أبي حازم، عن سلمان الفارسي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الأئمة من بعدي بعدد نُقباء بني إسرائيل وكانوا اثني عشر» ثم وضع يده على صلب الحسين عليه السلام وقال: «تسعة من صلبه، والتاسع مهديهم يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، فالويل لمبغضهم»^(٤).

وفيهما وفي كتاب الكفاية للخزّاز من علماء القوم بإسنادٍ آخر عن أبي حازم عن سلمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الأئمة بعدي اثنا عشر عدد

(١) كشف اليقين: ٣٣١.

(٢) كفاية الأثر: ٢٣.

(٣) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٣٥٨.

(٤) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٣٥٨، كفاية الأثر: ٤٧.

شهور الحول، ومنا مهدي هذه الأمة له هيبة^(١) موسى، وبهاء عيسى، وحكم داود، وصبر أيوب^(٢).

وفي رواية الشيباني مُعنعناً عن عَلِيم الأزدِي، عن سلمان، قال: قال رسول الله ﷺ: «الأئمة بعدي اثنا عشر كلهم من قريش، ومنهم قائمنا يخرج فيشفي صدور قوم مؤمنين، ألا إنهم أعلم منكم فلا تعلموهم، ألا إنهم عترتي من لحمي ودمي، ما بال قوم يؤذونني فيهم لا أنالهم الله شفاعتي»^(٣).

وسياتي نحوه عن سلمان أيضاً في روايات حذيفة بن أسيد.

وفي كتاب كشف الغمة عن محمد بن جرير الطبري بإسناد له عن جابر الأنصاري، عن سلمان الفارسي قال: قلت يوماً: يا رسول الله، من الخليفة بعدك حتى نعلمه؟ فقال لي: «يا سلمان أدخل عليّ أبا ذرّ والمقداد وأبا أيوب الأنصاري، فأدخلتهم، وأمّ سلّمة زوجة النبي ﷺ من وراء الباب، فقال: «اشهدوا وافهموا عني: إنّ عليّ بن أبي طالب وصيّي ووارثي وقاضي ديني وعداتي، وهو الفاروق بين الحقّ والباطل، وهو يعسوب المسلمين، وإمام المتّقين، وقائد الغرّ المحجّلين، والحامل غدأ لواء ربّ العالمين، وهو وولداه من بعده، ثمّ من ولد الحسين ابني أئمة تسعة هداة مهديون إلى يوم القيامة»^(٤) إلى آخر الخبر، وهو طويل أخذنا منه موضع

(١) فيما عدا «س، م، ن»: «عَيْبَة» بدل «هَيْبَة».

(٢) كفاية الأثر: ٤٣.

(٣) كفاية الأثر: ٤٤.

(٤) اليقين لابن طاووس: ١٩٥/٤٨٧، بحار الأنوار ٣٦: ٨٥/٢٦٤، ولم نثر عليه في كشف الغمة.

الحاجة .

وفي كتاب مقتضب الأثر روى من طرق العامة عن سلمان : أن النبي صلى الله عليه وآله قال للحسين عليه السلام : « أنت إمام ابن إمام أبو أئمة تسعة ، تاسعهم قائمهم وأفضلهم »^(١) .

وفي مناقب الخوارزمي ، وغيره ، بأسانيد عديدة عن سليم بن قيس الهلالي - وهو موجود في كتاب سليم أيضاً - عن سلمان الفارسي رضي الله عنه ، وقد رواه جماعة عن الصادق عليه السلام عن سلمان أيضاً قال : دخلت على النبي صلى الله عليه وآله فإذا الحسين عليه السلام على فخذه وهو يقبل عينيه ويلثم فاه ويقول : « أنت سيد ابن سيد أبو السادة أنت إمام ابن إمام أبو الأئمة ، أنت حجة ابن حجة أبو الحجج تسعة من صلبك تاسعهم قائمهم »^(٢) .

وقد روى هذا الحديث أيضاً الطبري الإمامي عن عماد الدين الحنفي في كتاب تناقضات أخبار البخاري^(٣) ، وسيأتي أيضاً بسند آخر .

وفي كتاب النصوص وكتاب الكفاية بإسنادهما عن حماد بن سلمة ، عن عطاء بن السائب ، عن أبيه ، عن سلمان ، قال : دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وعنده الحسن والحسين يتغذيان والنبي صلى الله عليه وآله يضع اللقمة تارة في فم الحسن وتارة في فم الحسين ، فلما فرغا من الطعام أخذ النبي صلى الله عليه وآله الحسن فأجلسه على عاتقه والحسين على فخذه ، ثم قال لي : « يا سلمان

(١) مقتضب الأثر : ٨ - ٩ .

(٢) وجدناه في مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي ١ : ١٤٦ ، كتاب سليم بن قيس ٢ : ٩٤٠ ، الاختصاص للمفيد : ٢٠٧ - ٢٠٨ ، الطرائف لابن طائوس ١ : ٢٧٢/٢٥٧ ،

الصراف المستقيم ٢ : ١١٩ .

(٣) كتاب تناقضات أخبار البخاري غير متوفر لدينا .

أتحبهم؟» قلت: وكيف لا أحبهم ومكانهم منك مكانهم، فقال: «يا سلمان من أحبهم فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله»، ثم وضع يده على كتف الحسين عليه السلام فقال: «إنه الإمام ابن الإمام تسعة من صلبه أئمة أبرار أمناء معصومون، والتاسع قائمهم»^(١).

وفي رواية الشيباني، وأحمد بن محمد الجوهري، عن محمد بن لاحق اليماني، عن إدريس بن زياد، عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق السبيعي، عن جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن سلمان، قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: «معاشر الناس إنني راحل عنكم عن قريب ومنطلق إلى المغيب، أوصيكم في عترتي خيراً، وإياكم والبدع فإن كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة وأهلها في النار، معاشر الناس من افتقد الشمس فليتمسك بالقمر، ومن افتقد القمر فليتمسك بالفرقدين، ومن افتقد الفرقدين فليتمسك بالنجوم الزاهرة بعدي أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم».

قال: فلما نزل عن المنبر تبعته حتى دخل بيت عائشة، فدخلت عليه وقلت له: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، سمعتك تقول: «إذا افتقدتم الشمس فتمسكوا بالقمر، وإذا افتقدتم القمر فتمسكوا بالفرقدين، وإذا افتقدتم الفرقدين فتمسكوا بالنجوم الزاهرة بعدي» فما الشمس وما القمر وما الفرقدان وما النجوم الزاهرة؟

فقال: «أما الشمس فأنا، وأما القمر فعلي، فإذا افتقدتموني فتمسكوا به بعدي وأما الفرقدان فالحسن والحسين، فإذا افتقدتم القمر فتمسكوا

بهما، وأما النجوم الزاهرة فهم الأئمة التسعة من صلب الحسين، والتاسع مهديهم» ثم قال: «إنهم هم الأوصياء والخلفاء بعدي، أئمة أبرار، عدد أسباط يعقوب وحواري عيسى» قلت: فسمهم لي يا رسول الله؟ قال: أولهم وسيدهم علي بن أبي طالب، وبعده^(١) سبطاي، وبعدهما علي بن الحسين زين العابدين، وبعده محمد بن علي باقر علم النبيين، ثم ابنه الصادق جعفر بن محمد، وابنه الكاظم سمى موسى بن عمران، والذي يُقتل بأرض الغربية ابنه علي، ثم ابنه محمد، والصادقان علي والحسن، والحجة القائم المنتظر في غيبته، فإنهم عترتي من دمي ولحمي، علمهم علمي وحكمهم حُكمي، من آذاني فيهم فلا أناله الله شفاعتي^(٢).

وفي كتاب مسائل البلدان لابن شاذان رفعه عن سلمان قال: دخلت على فاطمة عليها السلام والحسن والحسين عليهم السلام يلعبان بين يديها فرححت بهما فرحاً شديداً فلم ألبث حتى دخل النبي صلى الله عليه وآله، فقلت: يا رسول الله، أخبرني بفضيلة هؤلاء لأزداد لهم حباً، فقال: «يا سلمان ليلة أسري بي إلى السماء شممت في الجنة رائحة طيبة أعجبتني، فقلت: يا جبرئيل ما هذه الرائحة التي غلبت على روائح الجنة كلها، قال: تفاحة خلقها الله تعالى بيده منذ ثلاثمائة ألف عام ما ندري ما يريد بها، فبينما أنا كذلك إذ رأيت ملائكة ومعهم تلك التفاحة، فقالوا: يا محمد، ربنا السلام يقرأ عليك السلام وقد أتحنك بهذه التفاحة، فأخذتها ووضعتها تحت جناح جبرئيل، فلما هبطت إلى الأرض أكلتها، فجمع الله ماءها في ظهري فغشيت خديجة فحملت

(١) ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

(٢) كفاية الأثر: ٤٠ - ٤٢ .

بفاطمة ، ثم إن الله تعالى أوحى إليّ أن قد ولد لك حوراء إنسية ، فزوّج النور من النور فاطمة من عليّ فإني قد زوّجتهما في السماء ، وجعلت خمس الأرض مهرها ، وسيخرج فيما بينهما ذرّية طيبة ، وهما سراجا الجنة : الحسن والحسين ، ويخرج من صُلب الحسين أئمة يُقتلون ويُخذلون ، فالويل لقاتلهم وخاذلهم»^(١) .

وقد مرّ مثله في أحوال فاطمة عليها السلام .

وقد روى نحوه أيضاً ابن هوزة في كتابه ...^(٢) عن الحسن البصري رفعه عن النبي صلى الله عليه وآله هكذا : أنه قال : أتى جبرئيل إلى النبي صلى الله عليه وآله وقال : إن الله يأمرك أن تزوّج فاطمة من عليّ أخيك ، فنادى عليّاً النبي صلى الله عليه وآله فقال له : «إني مزوّجك فاطمة سيّدة نساء العالمين وأحبّ الناس إليّ ، وكان منكما سيّدا شباب أهل الجنة والشهداء المضرجون المقهورون في الأرض من بعدي والنجباء الزاهرون الذين يظفي الله بنورهم الظلم ، ويحيي بهم الحقّ ويُميت بهم الباطل ، عدّتهم عدّة أشهر السنة ، آخرهم يصليّ عيسى بن مريم خلفه»^(٣) .

وقد مرّ بعض هذه الأخبار سابقاً لا سيّما في المطلب الرابع من الفصل الثامن .

ومنها : ما رواه^(٤) عن أنس بن مالك ، نحو ما رواه في المناقب عن هشام بن زيد ، عن أنس ، قال : سألت النبي صلى الله عليه وآله ، فقلت : من حواريتك

(١) تأويل الآيات الظاهرة ١ : ١٦/٢٣٦ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٢٣٢/٣٦١ .

(٢) مكان النقاط في «س» كلمات غير مقروءة ، ومحلّها في «ل» بياض .

(٣) مقتضب الأثر : ٢٩ ، الغيبة للنعماني : ١/٥٧ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٩٤/٢٧٢ .

(٤) في «م» و«ل» : «رواه» بدل «رووه» .

يا رسول الله ؟ فقال : «الأئمة من بعدي اثنا عشر من صُلب عليٍّ وفاطمة ، وهم حواريتي وأنصار ديني»^(١) .

وهذا الحديث رواه الشيباني أيضاً بإسناده عن هشام عن أنس ، إلا أن في أوله أنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن حواريتي عيسى عليه السلام ، فقال : «كانوا من صفوته وخيرته ، وكانوا اثني عشر مجردين مكمشين - أي : مسرعين - في نُصرة الله ورسوله ، لا زهو فيهم ولا ضعف ولا شك ، كانوا ينصرونه على بصيرة ونفاد وجدّ وعناء» قلت : فمن حواريتك ؟ فقال : «الأئمة»^(٢) إلى آخر الخبر لفظاً بلفظ .

وفي كتاب النصوص عن ابن عيَّاش الجوهري ، عن الصفواني ، عن عبدالله بن سلّمة ، عن الجِصمي ، عن ابن حمّاد ، عن أنس بن سيرين ، عن أنس بن مالك ، قال : صلّى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله صلاة الفجر ، ثمّ أقبل علينا وقال : «معاشر أصحابي من أحبّ أهل بيتي حُشر معنا ، ومن استمسك بأوصيائي من بعدي فقد استمسك بالعروة الوثقى» ، فقام إليه أبوذرّ فقال : يا رسول الله ، كم الأئمة بعدك ؟ قال : «عدد نقباء بني إسرائيل» ، قال : كلّهم من أهل بيتك ؟ قال : «كلّهم من أهل بيتي تسعة من صلب الحسين ، والمهديّ منهم»^(٣) .

وفي كتاب عثمان بن أبي شيبة ، عن يزيد بن هارون ، عن ابن عون ، عن أنس بن سيرين ، عن أنس بن مالك ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٣٦٤ .

(٢) كفاية الأثر : ٦٨ - ٦٩ .

(٣) كفاية الأثر : ٧٣ - ٧٤ .

يقول: «الأوصياء للأنبياء»^(١) الذين يقومون بعدهم بقضاء ديونهم وإنجاز عداتهم ويقاتلون على سنتهم»، ثم التفت إلى عليّ عليه السلام فقال: «أنت وصيّي وأخي في الدنيا والآخرة تقضي ديني وتنجز عداتي وتقاتل على سنتي، تقاتل على التأويل كما قاتلت على التنزيل، فأنا خير الأنبياء وأنت خير الأوصياء، وسبطاي خير الأسباط، من صُلبهما يخرج الأئمة التسعة مطهرون معصومون قوامون بالقسط، والأئمة بعدي على عدد نقيب بني إسرائيل وحواريّ عيسى، هم عترتي من لحمي ودمي»^(٢).

وفي رواية شعبة عن هشام بن زيد، عن أنس، كما في كتاب الشيباني أيضاً، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ رَأَيْتُ عَلَى سَاقِ الْعَرْشِ مَكْتُوباً: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ أَيْدِيَهُ بَعْلِيَّ وَنَصْرَتُهُ بِهِ، وَرَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ اسْمًا مَكْتُوبًا بِالنُّورِ فِيهِمْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَسَبْطِيَّ وَبَعْدَهُمَا تِسْعَةُ أَسْمَاءَ: عَلِيٌّ عَلِيٌّ عَلِيٌّ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَمُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ، مَرَّتَيْنِ، وَجَعْفَرٌ وَمُوسَى وَالْحَسَنُ وَالْحُجَّةُ، يَتَلَأَلُ مِنْ بَيْنِهِمْ، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ أَسَامِي مِنْ هَؤُلَاءِ؟ فَنَادَانِي رَبِّي جَلَّ جَلَالُهُ هُمُ الْأَوْصِيَاءُ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ، بِهِمْ أُثِيبُ وَأُعَاقَبُ»^(٣).

وقد ذكر المفيد رحمه الله مرسلاً حكاية المعراج ورؤية النبي ﷺ الأئمة عليهم السلام عن أنس أيضاً بأبسط من هذا، بل أبسط أيضاً ممّا سنذكره عن ابن عمر، لم نذكره؛ لطوله، وفي أوله: أن أنس قال: كنت أنا وسلمان

(١) في المصدر هكذا: «أوصياء الأنبياء».

(٢) كفاية الأثر: ٧٥ - ٧٦.

(٣) كفاية الأثر: ٧٤ - ٧٥.

وأبو ذرّ وزيد بن أرقم وزيد بن ثابت عند النبي صلى الله عليه وآله ، وذكر الحديث إلى أن قال : فقلنا : بآبائنا وأمهاتنا يا رسول الله ! لقد قلت عجباً ، فقال : «وأعجب من هذا قوم يسمعون هذا الكلام ثم يرجعون على أعقابهم بعد أن هداهم الله ، ويؤذونني فيهم ، ما لهم ، لا أنالهم الله شفاعتي»^(١) .

ومنها : ما رووه عن حذيفة بن أسيد نحو ما رواه محمد بن وهبان^(٢) والجعابي بإسنادهما ، وكذا غيرهما ، عن أبي الطفيل ، عن حذيفة بن أسيد أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول وهو^(٣) على منبره : «معاشر الناس إنني فرطكم وأنتم واردون عليّ الحوض حوضاً عرضه ما بين بصرى وصنعاء ، فيه عدد نجوم السماء قدحان من فضة ، وإنني سائلكم حين تردون عليّ عن الثقلين ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما : الثقل الأكبر كتاب الله سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم ، فاستمسكوا به لن تضلّوا ، ولا تبدّلوا ، وعترتي أهل بيتي ، فإنه قد نبأني اللطيف الخبير أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض ، معاشر الناس كأنّي على الحوض أنتظر من يرد عليّ منكم وسوف يؤخّر أناس من دوني فأقول : يا ربّ منّي ومن أمّتي ، فيقال : هل شعرت بما عملوا ؟ إنهم ما برحوا بعدك يرجعون على أعقابهم .

(١) عنه في إرشاد القلوب ٢ : ٣١٢ - ٣١٣ ، وكذا في بحار الأنوار ٣٦ : ٣٠١ - ١٤٠/٣٠٣ .

(٢) محمد بن وهبان بن محمد بن حمّاد الهنائي ، المعروف بالدبيلي ، يكنى أبا عبدالله ، ساكن البصرة ، ثقة من أصحابنا واضح الرواية ، يروي عنه التلعكبري ، وكان يروي دعاء أويس القرني ، له كتب .

انظر : رجال النجاشي : ١٠٦٠/٣٩٦ ، رجال الطوسي : ٦٣٢٧/٤٤٤ ، رجال ابن داؤد : ١٥٢٠/١٨٥ ، خلاصة الأقوال : ٩٦٩/٢٦٩ ، نقد الرجال ٤ : ٥١٤٨/٣٤٢ .

(٣) كلمة «وهو» لم ترد في «س» و«ل» و«ن» .

ثم قال ثلاث مرّات: «أوصيكم في عترتي خيراً» أو قال: «في أهل بيتي» فقام إليه سلمان فقال: يا رسول الله ألا تخبرني عن الأئمة بعدك، أما هم من عترتك؟ فقال: «نعم، الأئمة من بعدي من عترتي عدد نساء بني إسرائيل تسعة من صلب الحسين أعطاهم الله علمي وفهمي، فلا تعلموهم فإنهم أعلم منكم، واتبعوهم فإنهم مع الحقّ والحقّ معهم»^(١). وفي كتاب النصوص بإسناد له عن هشام بن زيد، عن حذيفة بن أسيد، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وسأله سلمان عن الأئمة، فقال: «الأئمة بعدي عدد نساء بني إسرائيل تسعة من صلب الحسين، ومنا مهديّ هذه الأمة، ألا إنهم مع الحقّ والحقّ معهم، فانظروا كيف تخلفوني فيهم»^(٢).

وقد روى نحو هذا الأخير القاضي محمّد بن عمر بإسناد له عن الشعبي، عن أبي جحيفة وهب بن عبدالله، عن حذيفة بن أسيد، إلا أنّه لم يذكر سلمان، بل قال: قال حذيفة: سمعت النبيّ ﷺ يقول وسألوه عن الأئمة، الخبر إلى قوله: «والحقّ معهم»^(٣).

وقد روى هذا المضمون أيضاً العطاردي في كتابه بإسناد له عن مطرف بن عبدالله، عن عمران بن حصين هكذا: قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «إني راحل عن قريب ومنطلق إلى المغيب، أوصيكم في عترتي خيراً».

(١) كفاية الأثر: ١٢٧ - ١٣٠.

(٢) كفاية الأثر: ١٢٩ - ١٣٠.

(٣) كفاية الأثر: ١٣٠.

فقام إليه سلمان فقال : يا رسول الله ، أليس الأئمة بعدك من عترتك ؟ فقال : «نعم ، الأئمة بعدي من عترتي بعدد نُقباء بني إسرائيل ، تسعة من صُلب الحسين ، ومنا مهديّ هذه الأمة ، فمن تمسك بهم فقد تمسك بحبل الله ، لا تعلموهم فإنهم أعلم منكم ، واتبعوهم فإنهم على الحق والحق معهم ، حتى يردوا عليّ الحوض»^(١) .

ورواه أيضاً الشيباني والمروزي معنعناً عن عليّ بن حزور ، عن الأصبغ بن نباتة ، عن عمران بن حُصين^(٢) .

وكذا رواه محمد بن زكريّا الجوهري بإسنادٍ له عن أبي بكر الهذليّ ، عن أبي عبد الله الشامي عن عمران ، وأوّل الحديث هكذا : قال عمران : سمعت النبيّ صلى الله عليه وآله يقول لعلّي : «أنت وارث علمي ، وأنت الإمام والخليفة بعدي ، تعلم الناس ما لا يعلمون ، وأنت أبو سبطيّ ، وزوج ابنتي ، ومن ذرّيتكم العترة الأئمة المعصومون» ، فسأله سلمان عن الأئمة ، فقال : «عدد نُقباء بني إسرائيل»^(٣) الخبر .

وقد مرّ بعض هذه الأخبار أيضاً سابقاً من كتب مشاهير المخالفين لا سيّما في الفصل الثامن .

ومنها : ما رووه عن وائلة بن الأسقع ، نحو ما رواه القاضي أبو الفرج المعافا بن زكريّا بإسناده عن إبراهيم بن أبي عيلة ، عن وائلة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «حبّي وحبّ أهل بيتي نافع في سبعة مواطن أهوالهنّ

(١) كفاية الأثر : ١٣١ - ١٣٢ .

(٢) كفاية الأثر : ١٣٢ .

(٣) كفاية الأثر : ١٣٢ - ١٣٣ .

عظيمة: عند الوفاة، والقبر، وعند النشور، والكتاب، والحساب، والميزان، والصراف، فمن أحبني وأحب أهل بيتي واستمسك بهم من بعدي فنحن شفعاؤه يوم القيامة» ف قيل: يا رسول الله، فكيف الاستمسك بهم؟ قال: «الأئمة بعدي اثنا عشر، فمن أحبهم واقتدى بهم فاز ونجا، ومن تخلف عنهم ضلّ وغوى»^(١).

وفي رواية خالد بن معدان عن وائلة قال: قال رسول الله ﷺ: «أنزلوا أهل بيتي بمنزلة الرأس من الجسد، وبمنزلة العينين من الرأس، وأرأس الرأس لا يهتدي إلا بالعينين، فاقتدوا بهم من بعدي أن تصلوا» فسألنا عن الأئمة، فقال: «الأئمة بعدي من عترتي - أو قال: من أهل بيتي - عدد نقباء بني إسرائيل»^(٢).

وفي رواية مكحول عن وائلة قال: قال النبي ﷺ: «لا يتم الإيمان إلا بمحبتنا أهل البيت، وإن الله عهد إليّ أنه لا يحبنا أهل البيت إلا مؤمن تقي، ولا يبغضنا إلا منافق شقي، فطوبى لمن تمسك بي وبالأئمة الأطهار من ذريتي»، ف قيل: فكم الأئمة بعدك؟ فقال: «عدد نقباء بني إسرائيل»^(٣).

وفي رواية الهمداني عن زيد بن مكحول عن أبيه عن وائلة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لما عرج بي إلى السماء وبلغت سدرة المنتهى ناداني ربي جلّ جلاله، فقال: إنني ما أرسلت نبياً فانقضت أيامه إلا قام بالأمر من بعده وصيه، فاجعل عليّ بن أبي طالب الإمام والوصي بعدك،

(١) كفاية الأثر: ١٠٨ - ١٠٩.

(٢) كفاية الأثر: ١١١ - ١١٢.

(٣) كفاية الأثر: ١١٠.

فإني خلقتكما من نور واحد، وخلقت الأئمة الراشدين من أنواركما، أتحب أن تراهم يا محمد؟ قلت: نعم، فقال: ارفع رأسك، فرفعت رأسي فإذا أنا بأنوار الأئمة بعدي اثني عشر نوراً، فقلت: يا رب أنوار من هي؟ قال: أنوار الأئمة بعدك أمناء معصومون»^(١).

وبهذا المضمون أخبار كثيرة يأتي غير واحد منها هاهنا عن غير وائلة سوى ما مرّ في الفصول السابقة، وسيأتي حديث آخر طويل عن وائلة رواه عن جابر في ذكر أخبار جابر.

ومنها: ما رواه عن أبي هريرة، مثل ما رواه محمد بن عبد الله الشيباني بإسناد له عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إن الصدقة لا تحلّ لي ولا لأهل بيتي» فقلنا: من أهل بيتك يا رسول الله؟ قال: «أهل بيتي عترتي من لحمي ودمي، وهم الأئمة من بعدي عدد نساء بني إسرائيل»^(٢).

وما رواه أحمد بن محمد الجوهري بإسناده عن عبد الله بن ذكوان، عن أبيه، عن عبدالرحمن الأعرج، عن أبي هريرة قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن قوله عز وجل: «وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ»^(٣) قال: «جعل الإمامة في عقب الحسين، يخرج من صلبه تسعة من الأئمة، ومنهم مهدي هذه الأمة»، ثم قال صلى الله عليه وآله: «لو أن رجلاً عبد الله بين الركن والمقام ثم لقي الله مبغضاً لأهل بيتي دخل النار»^(٤).

(١) كفاية الأثر: ١١٠ - ١١١.

(٢) كفاية الأثر: ٨٩.

(٣) سورة الزخرف ٤٣: ٢٨.

(٤) كفاية الأثر: ٨٦.

وفي روايةٍ أخرى بهذا السند أيضاً أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله عز وجل من اتبعه كان على الهدى، ومن تركه كان على الضلالة، ثم أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»، قالها ثلاثاً، قال الراوي: فقلت لأبي هريرة: فمن أهل بيته؟ نساؤه؟ قال: لا، أهل بيته أصله وعصبته، وهم الأئمة الاثنا عشر الذين ذكرهم الله في قوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ﴾^(١).

وما رواه محمد بن وهبان البصري بإسناده عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «من أراد أن يحيى حياتي ويموت ميتتي فليتول علي بن أبي طالب وبقية الأئمة من بعده» فقيل: فكم الأئمة بعدك؟ قال: «عدد الأسباط»^(٢).

وسياتي هذا الخبر أيضاً بغير هذا السند غير مرة، بل بأبسط منه، فلا تغفل.

وفي رواية أحمد بن محمد بن مروان بإسناده عن معاوية بن صالح، عن عبد الغفار أبي مريم الأنصاري، عن أبي هريرة قال: دخلت على رسول الله ﷺ، وقد نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^(٣) فقرأها علينا، ثم قال: «أنا المنذر، أتعرفون الهادي؟» قلنا: لا، قال: «هو خاصف النعل»، فطوّلت الأعناق إذ خرج علينا عليٌّ من بعض الحجر وبيده نعل النبي ﷺ، فالتفت النبي إينا، وقال: «ألا إنه المبلغ عني

(١) كفاية الأثر: ٨٧.

(٢) كفاية الأثر: ٨٦.

(٣) سورة الرعد ١٣: ٧.

والإمام بعدي، وزوج ابنتي، وأبو سبطي، فنحن أهل بيت أذهب الله عنا الرجس وطهرنا من الدنس، يقاتل بعدي على التأويل كما قاتلت على التنزيل، هو الإمام وأبو الأئمة الزهر، فقيل: وكم الأئمة بعدك يا رسول الله؟ قال: «اثنا عشر عدد نباء بني إسرائيل، ومنا مهدي هذه الأمة يملأ الله به الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، لا تخلو الأرض منهم إلا ساخت بأهلها»^(١).

وفي رواية أخرى للشيباني بإسناده عن شرحبيل بن أبي عون، عن يزيد بن عبد الملك، عن سعيد المقرئ، عن أبي هريرة، قال: قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله: إن لكل نبي وصياً وسبطين فمن وصيك وسبطاك؟ فسكت ولم يرد عليّ الجواب، فانصرفت حزينا فلما حان الظهر ناداني فقال: «أدن يا أبا هريرة» فجعلت أدنو وأقول في نفسي: أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله، فقال: «إن الله بعث أربعة آلاف نبي، وكان لهم أربعة آلاف وصي وثمانية آلاف سبط، فوالذي نفسي بيده لأنا خير النبيين ووصي عليّ خير الوصيين، وإن سبطي خير الأسباط» ثم قال صلى الله عليه وآله: «الحسن والحسين سبطا هذه الأمة، وإن الأسباط كانوا من ولد يعقوب، وكانوا اثني عشر رجلاً، وإن الأئمة بعدي اثنا عشر رجلاً من أهل بيتي، عليّ أولهم، وأوسطهم محمد، وآخرهم محمد، وهو مهدي هذه الأمة الذي يصلّي عيسى خلفه، ألا من تمسك بهم بعدي فقد تمسك بحبل الله، ومن تخلى عنهم فقد تخلى من حبل الله»^(٢).

(١) كفاية الأثر: ٨٨ - ٨٩.

(٢) كفاية الأثر: ٧٩ - ٨١.

وفي رواية الشيباني أيضاً، وكذا في رواية القاضي أبي الفرج المعافا ابن زكريا البغدادي شيخ البخاري، وكذا في رواية الحسن بن محمد بن سعيد، والحسن بن علي الرازي، جميعاً عن محمد بن همام الكاتب، عن ابن جمهور، عن عثمان بن عمر، عن شعبة، عن سعيد بن إبراهيم الأعرج، عن أبي هريرة، قال: كنت عند النبي ﷺ وأبو بكر، وعمر، والفضل بن عباس، وزيد بن حارثة، وعبدالله بن مسعود، إذ دخل الحسين عليه السلام فأخذه النبي ﷺ وقبله ثم قال: «خُرْقَةٌ خُرْقَةٌ تَرَقُّ عَيْنَ بَقَّه»، ووضع فمه على فمه وقال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْبَبَهُ فَأَحْبَبَهُ وَأَحَبَّ مَنْ يَحْبِبُهُ، يَا حَسِينَ أَنْتَ الْإِمَامُ ابْنُ الْإِمَامِ أَبُو الْأَنْمَةِ تَسْعَةٌ مِنْ وَلَدِكَ أَنْمَةٌ أَبْرَارٍ»، فقال له عبدالله بن مسعود: ما هؤلاء الذين ذكرتهم في صلب الحسين؟ فأطرق ملياً ثم رفع رأسه، فقال: «يا عبدالله، سألت عظيماً ولكني أخبرك أن ابني هذا - ووضع يده على كتف الحسين عليه السلام - يخرج من صلبه ولد مبارك سمي جدّه عليّ يسمّى سيّد العباد ونور الزهاد، ويخرج الله من صلب عليّ ولداً اسمه اسمي وأشبه الناس بي، يبقر العلم بقرأ وينطق بالحق، ويخرج الله من صلبه كلمة الحقّ ولسان الصدق»، فقال ابن مسعود: فما اسمه يا نبيّ الله؟ قال: «يقال له: جعفر صادق، في قوله وفعله».

ثم دخل حسان بن ثابت وأنشد في رسول الله شعراً وانقطع الحديث، فلما كان من الغد صلى بنا رسول الله ﷺ، ثم دخل بيت عائشة ودخلنا معه أنا وعليّ وعبدالله بن عباس، وكان من دأبه عليه السلام إذا سئل أجاب، وإذا لم يسأل ابتداء هو، فقلت له: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، ألا تخبرني بباقي الخلفاء من صلب الحسين؟ فقال: «نعم»، ويخرج الله من

صلب جعفر مولوداً نقيّاً طاهراً أسمر ربعة سمّي موسى بن عمران» فقال ابن عباس : ثمّ مَنْ يا رسول الله ؟ قال : «يخرج من صلب موسى عليّ ابنه يدعى بالرضا موضع العلم ومعدن الحلم»^(١) ثمّ قال : «بأبي المقتول في أرض الغربية ، ويخرج من صلب عليّ ابنه محمّد المحمود أظهر الناس خلقاً وأحسنهم خلقاً ، ويخرج من صلب محمّد عليّ ابنه طاهر الجثّة صادق اللهجة ، ويخرج من صلب عليّ الحسن الميمون النقيّ الطاهر الناطق عن الله وأبو حجّة الله ، ويخرج من صلب الحسن قائمنا أهل البيت يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً ، له هيبة موسى وحكم داؤد وبهاء عيسى» ثمّ تلا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قوله تعالى : «ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»^(٢) ، فقال له عليّ : «بأبي أنت وأمّي من هؤلاء الذين ذكرتهم؟» قال : «يا عليّ أسامي الأوصياء من بعدك والعترة الطاهرة والذريّة المباركة» ، ثمّ قال : «والذي نفسي بيده لو أنّ رجلاً عبد الله ألف عام ما بين الركن والمقام ثمّ أتاني جاحداً لولايتهم لأكتبه الله في النار كائناً مَنْ كان»^(٣) .

أقول : من لاحظ كلّ واحد من أجزاء هذا الحديث لوجده موافقاً لسائر الأخبار التي رواها القوم عن غير هذا الراوي وغير هذا الطريق في الكتب المعتمدة عندهم حتّى أنّ أوّله ممّا ذكره البخاري وغيره^(٤) .

(١) في «س» و«ل» : «الحكم» بدل «الحلم» .

(٢) سورة آل عمران ٣ : ٣٤ .

(٣) كفاية الأثر : ٨١ - ٨٥ .

(٤) انظر : صحيح البخاري ٥ : ٣٢ ، و٧ : ٢٠٥ ، التاريخ الكبير للبخاري ٣ : ٤٥٣ ،

المعجم الكبير للطبراني ٣ : ٢٦٥٣/٤٢ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦ :

٣٣١ ، كنز العمال ١٣ : ٣٧٦٩٧/٦٦٦ و٣٧٦٩٨ .

وهذا كله من شواهد صحّة الورود لا سيّما أصل كون المراد بالاثني عشر ما يقوله الإماميّة .

ثمّ دلالة بعض أجزاء الخبر على ما ذكرناه سابقاً من أنّ حكمة الامتحان مقتضية لعدم الإخبار (بصريح أمثال)^(١) هذه الأشياء واضحة ، فافهم حتّى تعلم حال أبي هريرة وأمثاله من الصحابة والتابعين الذين في مقام النقل رووا أمثال هذه الأشياء ، وفي الأفعال فعلوا ما فعلوا حتّى إعانة أعداء^(٢) هؤلاء ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

وقد مرّ بعض هذه الأخبار سابقاً أيضاً حتّى من الكتب المعتمدة عندهم ولو اختصاراً .

ثمّ إنّ منها : ما رواه عن أبي أيّوب الأنصاري كما رواه أبو المفضل الشيباني وغيره ، معنعناً عن سفيان الثوري بإسناد له عن سلمة بن الأكوع ، عن أبي أيّوب ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «أنا سيّد الأنبياء وعليّ سيّد الأوصياء ، وسبطاي خير الأسباط ، ومنا الأئمّة المعصومون من صلب الحسين ، ومنا^(٣) مهديّ هذه الأئمّة» ، فقام إليه أعرابيّ ، فقال : كم الأئمّة بعدك ؟ قال : «عدد الأسباط ، وحواريّ عيسى ، ونقباء بني إسرائيل»^(٤) .

وسياّتي حديث طويل مشتمل على التصريح بالاثني عشر وأساميهم ، عن أبي أيّوب أيضاً في الختام لينظر إليه من أراد التفصيل .

ثمّ إنّ منها : ما رواه عن أبي قتادة الأنصاري نحو ما رواه محمّد بن

(١) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا : «صريحاً بأمثال» .

(٢) في «س» و«م» و«ن» : «أعادي» بدل «أعداء» .

(٣) في «م» و«ن» : «منهم» بدل «منا» .

(٤) كفاية الأثر : ١١٣ - ١١٤ .

وهبان البصري، وأبو المفضل الشيباني كل بإسناد له عن أبي قتادة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «كيف تهلك أمة أنا أولها واثنا عشر من بعدي أنتمتها، إنما يهلك فيما بين ذلك نتج الهرج ولست منهم ولا هم مني»^(١). أقول: وهذا الخبر وإن لم يكن فيه التصريح بأشخاصهم إلا أنه ينادي بلزوم كونهم مثل النبي صلى الله عليه وآله علماً وعملاً وهداية، ليخلص الناس ببركتهم من هلاكة الدنيا والآخرة، ولا ريب أنه حينئذ ليس المراد إلا هؤلاء الأجلة، كما هو ظاهر.

ويشهد له ما رواه ابن عقدة بإسناد له عن الصادق عليه السلام، عن أبيه، عن آبائه عن علي عليه السلام أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أبشروا ثم أبشروا - ثلاث مرّات - إنما مثل أمتي كمثل غيث لا يُدرى أوله خيرٌ أو آخره، إن مثل أمتي كمثل حديقة أطمع منها فوج عاماً، ثم أطمع منها فوج عاماً، ولعل آخرها فوجاً يكون أعرضها ثمرأ، وأعمقها طولاً وفرعاً، وأحسنها جنأ، وكيف تهلك أمة أنا أولها، واثنا عشر من بعدي السعداء وأولو الألباب، والمسيح ابن مريم آخرها، ولكن تهلك بين ذلك نتج الهرج ليسوا مني ولست منهم»^(٢).

وفي رواية أخرى بهذا السند لكن من غير ابن عقدة: «وكيف تهلك أمة أنا وعليّ وأحد عشر من ولدي أولو الألباب، أنا أولها، والمسيح بن مريم آخرها، ولكن يهلك بين ذلك من لست منه وليس مني»^(٣).

(١) كفاية الأثر: ١٤٠ - ١٤١.

(٢) الخصال: ٣٩/٤٧٥، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٧/٥٢، كمال الدين: ١٤/٢٦٩، كفاية الأثر: ٢٣٠، مختصر بصائر الدرجات: ١٦/٤٧٦.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٣٣/٦٥، كمال الدين: ٣٤/٢٨٢.

[وفي رواية أخرى]: «أنا أولها والمهدي أوسطها والمسيح آخرها، ولكن بين ذلك ثبج أعوج ليسوا مني ولا أنا منهم» وكذا في أول الحديث هكذا: «ولعل آخرها فوجاً أعرضها عرضاً وأعمقها عمقاً وأحسنها حسناً»^(١)^(٢).

وسياتي ما يدل صريحاً على نزول عيسى عليه السلام في زمان المهدي عليه السلام وصلاته خلفه، ولهذا جعله الآخر، لنزوله بعد ظهور المهدي.

وأما قوله: «نتج» فالأظهر أنه بالنون، والتاء المثناة من فوق، والجيم، أي: من ينتج في زمان الهرج، ويحتمل حينئذ أن يكون كناية عن فساد الأصل والنسب.

وقرأ بعضهم: بالتاء فوقانية والياء المثناة من تحت والحاء المهملة، أي: من تهيأ الهرج والفساد ووقع فيه^(٣).

وفي بعض أخبار المخالفين كما ظهر هكذا: «وبين ذلك ثبج أعوج»^(٤) بالثاء المثناة والباء الموحدة.

وقال الجزري: «خيار أمتي أولها وآخرها، وبين ذلك ثبج أعوج ليس منك ولست منه». الثبج: الوسط، وما بين الكاهل إلى الظهر^(٥). انتهى.

وعلى أي تقدير لاشك في كون المراد حُكَّام الجور وأئمة الضلالة الذين غضبوا حق هؤلاء الاثني عشر، وأفسدوا في الدين، لا سيما بني أمية

(١) العمدة لابن البطريق: ٤٣٢، عقد الدرر: ١٩٧، بحار الأنوار ٣٦: ٣٦٧.

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «م» و«ن».

(٣) بحار الأنوار ٣٦: ٢٤٢.

(٤) يُنظر: الهامش التالي.

(٥) النهاية لابن الأثير ١: ٢٠٦ «ثبج».

وبني العباس ومن أسس أساسهم بعكس ما مرّ من تفسير المخالفين الاثني عشر بهم، فافهم ولا تغفل عن تحريف بعضهم أصل الخبر أيضاً، فتدبر . ومنها: ما رووه عن عبدالله بن عمر بن الخطاب، بل عن أبيه عمر أيضاً، بل حتّى عن عثمان أيضاً مع أنّه لم يكن من الرواة في تلك الروايات المجملة، فروى البغوي - كما في كتاب المناقب وغيره - عن عليّ بن الجعد عن أحمد بن وهب بن منصور، عن أبي قبيصة شريح بن محمّد العنبري، عن نافع، عن عبدالله بن عمر، قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: «يا عليّ أنا نذير أمتي، وإنك هاديها، والحسن قائدها، والحسين سائقها، وعليّ بن الحسين جامعها، ومحمّد بن عليّ عارفها، وجعفر بن محمّد كاتبها، وموسى بن جعفر محصيها، وعليّ بن موسى معبرها ومنجيها وطارد مبغضيها ومدني مؤمنها، ومحمّد بن عليّ قائدها وسائقها، وعليّ بن محمّد ساترها^(١) وعالمها، والحسن بن عليّ باديها^(٢) ومعطيها، والقائم الخلف ناشدها وشاهدها، إنّ في ذلك لآيات للمتوسمين»^(٣).

وفي كتاب الصراط المستقيم: أنّ أحمد بن حنبل نقل هذا الحديث عن ابن عمر من طرق عديدة^(٤).

وسياتي هذا بعينه عن جابر، بل يأتي أيضاً نحوه من كتاب الخوارزمي وغيره، عن عليّ عليه السلام وجابر، وغيرهما .

(١) في حاشية «س» و«ل»: زيادة «ومسيرها» .

(٢) في حاشية «س» و«ل»: «ناديها» بدل «باديها» .

(٣) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٣٥٥، الاستبصار في النص على الأئمة الأطهار (ضمن ميراث حديث الشيعة ج٢): ١٢٠، مائة منقبة: ٦/٢٤، الصراط المستقيم ٢: ١٥٠ .

(٤) الصراط المستقيم ٢: ١٥٠ .

وفي رواية ابن عيَّاش عن ابن عمر، وفي رواية عبدالله بن عبدالمك، وغيره، بالإسناد الذي ذكره عن جابر الجعفي عن الباقر عليه السلام عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه عبدالله، وفي بعض الأسانيد أن جابراً قال: كنت مع الباقر عليه السلام في المسجد الحرام، فحكى له سالم عن أبيه ابن عمر أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «أوحى الله تعالى إليَّ ليلة أسري بي: من خلقت على أمتك؟ وهو أعلم بذلك، قلت: يا رب أخي علي بن أبي طالب، فقال: يا محمد! إنني أطلعت على الأرض فاخترتك منها فلا أذكر حتى تذكر معي، وشققت لك اسماً من أسمائي، فأنا المحمود وأنت محمد، ثم إنني أطلعت ثانية فاخترت منها علياً وصيكت، فأنت سيد الأنبياء وعليّ سيد الأوصياء، وشققت له اسماً من أسمائي، فأنا الأعلى وهو عليّ، يا محمد، إنني خلقتك وخلقته علياً وفاطمة والحسن والحسين والأنمة من نور واحد، ثم عرضت ولايتكم على أهل السماوات والأرض، فمن قبلها كان ^(١) من المؤمنين، ومن جحدتها كان من الكافرين، يا محمد، لو أن عبداً عبدني حتى ينقطع أو يصير كالشنّ البالي ثم لقيني جاحداً لولايتهم أدخلته النار، ثم قال ربي: أتحب يا محمد أن تراهم؟ فقلت: نعم، فقال: تقدّم أمامك، فتقدّمت فإذا عليّ وفاطمة والحسن والحسين وعليّ بن الحسين ومحمد بن عليّ وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعليّ بن موسى ومحمد بن عليّ وعليّ بن محمد والحسن بن عليّ والحجة القائم - وفي رواية: والمهدي ^(٢)، بدل قوله: والحجة - في

(١) في «م»: «فهو».

(٢) تفسير فرات: ٧٥، الغيبة للطوسي: ١٠٩/١٤٨، الطرائف لابن طاووس: ١

٢٧٠/٢٥٦، مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي: ٩٦.

ضحضاح من النور يصلون وهو - يعني : المهدي - كأنه الكوكب الدرّي في وسطهم ، فقلت : يا رب من هؤلاء ؟ قال : هؤلاء الأئمة - وفي رواية : هؤلاء الحُجج ^(١) - وهذا القائم يحلّل حلالي ويحرّم حرامي وينتقم من أعدائي ^(٢) . وفي رواية : « وهو الثائر من عترتك بعزّتي وجلالي أنه الحجّة الواجبة لأوليائي والمنتقم من أعدائي » ^(٣) .

وسياّتي هذا الحديث عن غير ابن عمر أيضاً نحو أبي سلمى راعي النبي صلّى الله عليه وآله وغيره ، حتّى أنّ حديث أبي سلمى هو الذي مرّ في المطلب الرابع من الفصل الثامن .

وبالجملة ، مضمون هذا الخبر ممّا قد مرّ في الفصول السابقة أيضاً غير مرّة ، بل من طرق عديدة ؛ بحيث لا يمكن التشكيك في صحّة وروده ، حتّى أنّا ذكرنا هذا الحديث من كتاب مقتضب الأثر أيضاً بهذا السند عن سالم عن أبيه في أحاديث فاتحة الكتاب ، مع ما في آخره من نقل سالم عن كعب الأحبار وجود خصوص ^(٤) أسامي هؤلاء الأجلّة في التوراة ، وأنّه ذكر له اسم كلّ واحد منهم بلسان العبراني ^(٥) ، من أراد التفصيل فليرجع إليه .

وفي رواية عليّ بن الحسن بن منده بإسناد له معتبر عن عيسى بن عبدالله بن مالك ، عن عمر بن الخطّاب أنّه قال : سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله

(١) يُنظر : الهامش (٢) من ص ١١٨ .

(٢) الغيبة للنعماني : ٢٤/٩٣ ، مقتضب الأثر : ٢٦ - ٢٧ ، الصراط المستقيم ٢ : ١٤١ .

(٣) تفسير فرات : ٤٨/٧٥ ، الغيبة للطوسي : ١٠٩/١٤٨ ، الطرائف لابن طاووس ١ :

٢٧٠/٢٥٦ ، مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي : ٩٦ .

(٤) كلمة «خصوص» لم ترد في «م» .

(٥) مقتضب الأثر : ٧٦ .

يقول: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي فَرَطُ لَكُمْ، وَإِنَّكُمْ وَارِدُونَ عَلَيَّ الْحَوْضَ، وَإِنِّي سَأَلْتُكُمْ عَنِ الثَّقَلَيْنِ فَاَنْظُرُوا كَيْفَ تَخْلَفُونِي فِيهِمَا: كِتَابُ اللَّهِ طَرَفُهُ بِيَدِ اللَّهِ وَطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ، فَاسْتَمْسِكُوا بِهِ وَلَا تَبَدَّلُوا، وَعِترتي أَهْلُ بَيْتِي، فَإِنَّهُ قَدْ نَبَّأَنِي اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ أَنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ» فقلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ عِترتك؟ قال: «عِترتي مَنْ وُلِدَ عَلَيَّ وَفِاطِمَةَ: الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَتِسْعَةٌ مِنْ صُلْبِ الْحَسَنِ أُمَّةٌ أَبْرَارٌ هُمْ عِترتي مِنْ لِحْمِي وَدَمِي»^(١).

وفي روايةٍ أُخرى عن ابن منده أيضاً بإسنادٍ آخَرَ عن سعيد بن المسيَّب، عن عمرو بن عثمان بن عفَّان قال: قال عمر - وفي روايةٍ أصحَّ قال: قال أبي، يعني عثمان -: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الأنمة من بعدي اثنا عشر، تسعة من صلب الحسين، ومنا مهدي هذه الأمة، من تمسَّك (من بعدي بهم)^(٢) فقد استمسك^(٣) بحبل الله، ومن تخلَّى منهم فقد تخلَّى من الله»^(٤).

فهذه أزيد من خمسين رواية رواها عشرة من الصحابة الذين هم رُواة تلك الأخبار المجملة، فكلُّ واحدةٍ منها كالشرح والراوي كالشاهد، وكثير منها ممَّا ذكره المؤلف والمخالف، كأحمد، والخوارزمي، وغيرهما، وفي رواية أكثرها جمعٌ من المخالفين، وبعضها مرويةٌ بأكثر من طريقي واحد.

(١) كفاية الأثر: ٩١ - ٩٢ .

(٢) بدل ما بين القوسين في «ن» هكذا: «بهم بعدي» .

(٣) في «م» زيادة: «بالعروة الوثقى و» .

(٤) كفاية الأثر: ٩٣ - ٩٤، بحار الأنوار ٣٦: ١٦٦/٣١٧ .

المرتبة الثانية :

في بيان ما رواه القوم وغيرهم من الأخبار المفصلة المعينة للاثنى عشر عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء الجمع الذين كانوا من رُواة المُجملة أيضاً، وهي أخبار كثيرة جداً نحن نكتفي بذكر بُد منها:

فمنها: ما رووه عن أبي ذرّ الغفاري، مثل ما رواه أبو الفرج المعافا بن زكريّا بإسنادٍ له عن الأعمش، عن حنش بن المعتمر، قال: قال أبو ذرّ الغفاري رضي الله عنه: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله في مرضه الذي توفي فيه، فقال: «يا أبا ذرّ، اتنني بابنتي فاطمة» قال: فقممت ودخلت عليها وقلت: يا سيّدة النسوان أجيبي أباك، قال: فلبست جلبابها وخرجت حتّى دخلت على أبيها، فلمّا رأت أباها انكبّت عليه وبكت، وبكى رسول الله صلى الله عليه وآله لبكائها، وضمّها إليه، ثمّ قال: «يا فاطمة لا تبكين فداك أبوك، فأنت أوّل من تلحقين بي مظلومة، وسوف تظهر بعدي حسكة النفاق» الخبر، إلى أن قال أبو ذرّ: فسكن قلبها، فالتفت النبي صلى الله عليه وآله إليّ فقال: «يا أبا ذرّ، إنّها بضعة منّي، فمن آذاها فقد آذاني، ألا إنّها سيّدة نساء العالمين، وبعلاها سيّد الوصيّين، وابنيها الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة، وإنّهما إمامان قاما أو قعدا، وأبوهما خير منهما، وسوف يخرج من صلب الحسين تسعة من الأئمة قوامون بالقسط، ومنا مهديّ هذه الأمة»، فقلت: فكم الأئمة بعدك يا رسول الله؟ قال: «عدد نساء بني إسرائيل»^(١).

وفي رواية الشيباني عن الأشجعي بإسناده عن أبي الحرث عن أبي ذرّ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول في حديثٍ له: «أخي خير الأوصياء،

وسبطي خير الأسباط ، وسوف يُخرج الله من صلب الحسين أئمةً أبراراً ،
ومناً مهديّ هذه الأمة» قلت : يا رسول الله ، وكم الأئمة بعدك ؟ قال : «عدد
نقباء بني إسرائيل»^(١) .

وفي رواية ابن منده ، وابن عقدة بالإسناد المتّصل عن سعيد بن
المسيّب ، عن أبي ذرّ رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : «الأئمة بعدي اثنا عشر ،
تسعة من صلب الحسين تاسعهم قائمهم» ثم قال : «ألا إنّ مثلهم مثل سفينة
نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق ، ومثل باب حطّة في بني
إسرائيل»^(٢) .

ورواه أيضاً في كتاب المناقب مرسلأ^(٣) .

وفي رواية أخرى عن ابن منده بإسنادٍ له عن أبي الطفيل عن أبي ذرّ
أنه قال : سمعت فاطمة عليها السلام تقول : «سألت أبي صلى الله عليه وآله عن قول الله تعالى :
﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كَلًّا بِسِيمَاهُمْ﴾^(٤) قال : هم الأئمة بعدي
عليّ ، وسبطاي ، وتسعة من صلب الحسين هم رجال الأعراف ، ولا يدخل
الجنة إلا من يعرفهم ويعرفونه»^(٥) الخبر .

ورواه مرسلأ في كتاب المناقب عن فاطمة^(٦) مثله .

وقد مرّ بعض هذه الأخبار أيضاً سابقاً لا سيّما في الفصل الثامن

(١) كفاية الأثر : ٣٥ - ٣٦ .

(٢) كفاية الأثر : ٣٨ - ٣٩ .

(٣) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٣٥٨ .

(٤) سورة الأعراف ٧ : ٤٦ .

(٥) كفاية الأثر : ١٩٤ - ١٩٥ .

(٦) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٣٥٨ - ٣٥٩ .

وفصل الوصاية من كتب القوم .

ومنها: ما رووه عن عمّار بن ياسر، مثل ما رواه علي بن منده بإسناده عن أسلم، عن أبي الطفيل، عن عمّار، قال: لَمَّا حضر رسول الله صلى الله عليه وآله الوفاة دعا بعلي عليه السلام فسارّه طويلاً، ثم قال: «يا علي، أنت وصيّي ووارثي قد أعطاك الله علمي وفهمي، فإذا متّ ظهر لك ضغائن في صدور قوم»، فبكت فاطمة عليها السلام، وبكى الحسن والحسين، فقال: «يا فاطمة يا سيّدة النسوان، ممّ بكاؤك؟» قالت: «أخشى الضيعة بعدك» قال: «ابشري يا فاطمة، فإنك أول من يلحقني من أهل بيتي، ولا تبكي ولا تحزني، فإنك سيّدة نساء أهل الجنّة، وأبوك سيّد الأنبياء، وابن عمّك خير الأوصياء، وابنك سيّد شباب أهل الجنّة، ومن صلب الحسين يخرج الله الأئمة التسعة مطهّرون معصومون، ومنا مهديّ هذه الأئمة»^(١).

وما رواه الشيباني وغيره معنعناً عن محمّد بن عمّار، عن أبيه عمّار^(٢)، قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وآله في بعض غزواته وقد قتل عليّ أصحاب الألوية وفرّق جمعهم، فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وقلت له: إنّ عليّاً جاهد في الله حقّ جهاده، فقال: «لأنّه منّي وأنا منه وإنّه وارث علمي وقاضي ديني ومنجز وعدي والخليفة بعدي، ولولاه لم يعرف المؤمن المخلص بعدي، حربه حربي وحربي حرب الله، وسلمه سلمتي وسلمي سلم الله، إنّه أبو سبطينيّ، والأئمة بعدي من صلبه يخرج الله منه الأئمة الراشدين، ومنهم مهديّ هذه الأئمة»، فقلت: يا رسول الله، ما هذا المهديّ؟ قال: «يا عمّار،

(١) كفاية الأثر: ١٢٤ .

(٢) كلمة «عمّار» لم ترد في «ن» .

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ صَلْبِ الْحُسَيْنِ أُمَّةٌ تَسْعَةُ ، وَالتَّاسِعُ مِنْ
 وَوَلَدُهُ يَغِيبُ عَنْهُمْ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا
 فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾ (١) يَكُونُ لَهُ غَيْبَةٌ طَوِيلَةٌ يَرْجِعُ عَنْهَا قَوْمٌ وَيَثْبُتُ
 عَلَيْهَا آخَرُونَ ، فَإِذَا كَانَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْرُجُ فِيمَا لَدُنْيَا قِسْطًا وَعَدْلًا ،
 وَهُوَ سَمِيٌّ ، وَأَشْبَهَ النَّاسَ بِي ، يَا عَمَّارُ ، سَتَكُونُ بَعْدِي فِتْنَةٌ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ
 فَاتَّبِعْ عَلِيًّا وَحِزْبَهُ ، فَإِنَّهُ مَعَ الْحَقِّ وَالْحَقُّ مَعَهُ ، يَا عَمَّارُ ، إِنَّكَ سَتَقَاتِلُ بَعْدِي
 مَعَ عَلِيٍّ صِنْفَيْنِ : النَّكَثِيْنَ وَالْقَاسِطِيْنَ ، وَتَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ ، وَيَكُونُ آخِرُ
 زَادِكَ شَرْبَةً مِنْ لَبَنٍ ، قُلْتَ : أَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى رِضَا اللَّهِ وَرِسُولِهِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ،
 عَلَى رِضَا اللَّهِ وَرِضَايَ » ثُمَّ نَقَلَ حِكَايَةَ شَهَادَتِهِ فِي صَفِّينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٢) .

ومنها ما روه عن حذيفة بن اليمان كما رواه الشيباني وغيره ، كَلَّمْتُ
 بِإِسْنَادٍ لَهُ عَنْ حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانَ قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ أَقْبَلَ
 بِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ عَلَيْنَا فَقَالَ وَذَكَرَ بَعْضَ وَصَايَاهُ بِالْخَيْرَاتِ إِلَى أَنْ قَالَ : ثُمَّ
 قَالَ : « إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ كِتَابَ اللَّهِ وَعِترتي أَهْلَ بَيْتِي مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ
 بِهِمَا لَنْ تَضَلُّوا ، وَمَنْ تَمَسَّكَ بِعِترتي مِنْ بَعْدِي كَانَ مِنَ الْفَائِزِينَ ، وَمَنْ
 تَخَلَّفَ عَنْهُمْ كَانَ مِنَ الْهَالِكِينَ » ، فَقُلْتُ : عَلَى مَنْ تَخَلَّفْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟
 قَالَ : « عَلَى مَنْ خَلَّفَ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ قَوْمَهُ ؟ » ، فَقُلْتُ : عَلَى وَصِيهِ يَوْشَعَ
 ابْنِ نُونٍ ، قَالَ : « فَإِنَّ وَصِيَّيَّ وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ » ، قُلْتُ :
 فَكَمْ يَكُونُ الْأُمَّةُ مِنْ بَعْدِكَ ؟ قَالَ : « عِدَّةُ نَقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَسْعَةُ مِنْ صَلْبِ
 الْحُسَيْنِ أَعْطَاهُمُ اللَّهُ عِلْمِي وَفَهْمِي وَهُمْ خُزَّانُ عِلْمِ اللَّهِ وَمِعَادِنُ وَحْيِهِ » ،
 قُلْتُ : فَمَا لِأَوْلَادِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ؟ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى جَعَلَ الْإِمَامَةَ فِي

(١) سورة الملك ٦٧ : ٣٠ .

(٢) كفاية الأثر : ١٢٠ - ١٢٢ ، بحار الأنوار ٣٦ : ١٨٣/٣٢٦ .

عقب الحسين وذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ﴾^(١)، قلت: أفلا تسميهم لي يا رسول الله؟ قال: «نعم، إنه لما عرج بي إلى السماء رأيت على ساق العرش مكتوباً»، وذكر ما ذكرناه في روايات أنس من طريق شعبة إلى قوله: «بهم أثيب وأعاقب» ثم قال حذيفة رضي الله عنه: ثم رفع النبي صلى الله عليه وآله يده إلى السماء ودعا بدعوات وسمعتة فيما يقول: «اللهم اجعل العلم والفقہ في عقبي وعقب عقبي، وفي زرعي وزرع زرعي إلى يوم القيامة»^(٢).

ومنها: ما رواه عن عبدالله بن عباس، مثل ما رواه جمع منهم: السدي، وأبو الفرج محمد بن فارس الغوري المحدث بإسنادهما عن سلمة ابن كهيل، عن ابن عباس، ومنهم: الخوارزمي في مناقبه، وابن جبر في نخبه عن ابن عباس، وروى بعض هؤلاء وكذا غيرهم عن عكرمة عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من سرّه أن يحيى حياتي ويموت ميتتي ويدخل جنّة عدن منزلي، ويمسك قضيباً غرسه ربّي عزّ وجلّ ثمّ قال: كن، فكان، فليتولّ عليّ بن أبي طالب ولياً ثمّ بالأوصياء - وفي رواية: بالأئمة من ولده»^(٣) - فإنهم عترتي خلّقوا من طينتي ورزقوا فهماً وعلماً، إلى الله أشكو أعداءهم من أمّتي المنكرين لفضلهم القاطعين فيهم صلتى، وأيم الله ليقتلنّ ابني الحسين بعدي لا أنالهم الله شفاعتي»^(٤).

(١) سورة الزخرف ٤٣ : ٢٨ .

(٢) كفاية الأثر : ١٣٦ - ١٣٨ .

(٣) بنابيع المودّة ١ : ٣٧٩ .

(٤) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب عن السدي ١ : ٣٥٤ ، المناقب

وهذا الخبر مما مرّ مضمونه سابقاً بأسانيد أخر أيضاً متفرقاً من كتب عديدة منها: حلية الأولياء، وفضائل أحمد، وخصائص النطنزي، وشرح ابن أبي الحديد، وغيرها، حتى عن غير ابن عباس أيضاً، وسيأتي فيما بعد أيضاً بطرق عديدة عن غير واحد من الصحابة، وأهل البيت عليهم السلام، بحيث لا يبقى شكٌ في صحّة وروده بخصوصه ولو بغير انضمام سائر القرائن، فافهم.

ومثل ما رواه القطان في كتابه بإسناده عن أبي معاوية عن الأعمش عن عباية بن ربيعي عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أنا سيّد النبيّين وعليّ بن أبي طالب سيّد الوصيّين وأن أوليائي اثنا عشر أولهم عليّ وأخراهم القائم»^(١).

وفي روايةٍ أخرى عن الأعمش، عن عباية، عن ابن عباس قال: سألت النبيّ صلى الله عليه وآله حين حضرته وفاته فقلت: إذا كان ما نعوذ بالله منه فإلى من؟ فأشار إلى عليّ عليه السلام فقال: «إلى هذا فإنه مع الحقّ والحقّ معه، ثمّ يكون من بعده أحد عشر إماماً مفترضة طاعتهم كطاعته»^(٢)^(٣).

وفي كشف الغمّة، وكتاب الاستبصار للكراچكي من الروايات التي جمعها محمّد بن أحمد بن شاذان من علماء القوم بإسنادٍ له عن الأصمغ بن نباتة، عن ابن عباس قال: سمعت النبيّ صلى الله عليه وآله يقول: «معاشر الناس اعلموا

١- للخوارزمي: ٥٥/٧٥، نهج الإيمان: ٥٠٣ - ٥٠٤، حلية الأولياء: ١: ٨٦، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٢٤٠. فرائد السمطين ١: ١٨/٥٣.

(١) كمال الدين: ٢٩/٢٠٨، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١: ٣١/٦٤.

(٢) في «م»: «كطاعتي» بدل «كطاعته».

(٣) إعلام الوري ٢: ١٦٤، كشف الغمّة ٢: ٥٠٥، الصراط المستقيم ٢: ١٢١، غاية المرام ٢: ٢٥٤ - ٣٦/٢٥٥.

أنَّ الله باباً من دخله أمن من النار» فقال أبو سعيد الخُدري : اهدنا يا رسول الله إلى هذا الباب حتَّى نعرفه ، قال : «هو عليّ بن أبي طالب سيّد الوصيّين وأمير المؤمنين وأخو رسول ربّ العالمين ، وخليفته على الناس أجمعين ، من أحبّ أن يعرف الحجّة بعدي فليعرف عليّ بن أبي طالب ، ومن سرّه أن يتولّ ولاية الله فليقتد بعليّ والأئمة من ذرّيّتي» فقام جابر بن عبدالله وقال : وما عدّة الأئمة يا رسول الله ؟ فقال : «يا جابر سألتني عن الإسلام بأجمعه ، عدّتهم عدّة الشهور ، وهي عندالله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السماوات والأرض ، وعدّتهم عدّة العيون التي انفجرت لموسى بن عمران حين ضرب بعصاه الحجر فانفجرت منه اثنا عشرة عيناً ، وعدّتهم عدّة نعباء بني إسرائيل ، قال الله سبحانه : ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِياً﴾^(١) فالأئمة يا جابر أولهم عليّ بن أبي طالب وآخرهم القائم»^(٢).

وفي رواية أخرى عن الأصبغ ، عن ابن عباس : أن النبي صلّى الله عليه وآله قال : «ذكر عليّ والأئمة من ولده عبادة - إلى أن قال - : أولئك أولياء الله حقاً وخلفائي صدقاً ، عدّتهم عدّة الشهور ، وهي اثنا عشر شهراً ، وعدّتهم عدّة نعباء بني إسرائيل» ، ثم تلا صلّى الله عليه وآله : ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾^(٣) ثم قال : «أتقدر يابن عباس ؟ إن الله يقسم بالسمااء ذات البروج ، ويعني به : السمااء وبروجها» قلت : فما ذاك يا رسول الله ؟ قال : «أمّا السمااء فأنا ، وأمّا البروج

(١) سورة المائدة ٥ : ١٢ .

(٢) مائة منقبة لابن شاذان : ٤١/٧١ ، الاستبصار في النصّ على الأئمة الأطهار (ضمن ميراث حديث الشيعة، ج٢) : ١١٧ ، ولم نعثر عليه في كشف الغمّة ، وأورده العلامة المجلسي في بحار الأنوار ٣٦ : ٨٤/٢٦٣ عن اليقين : ٣٧٤ - ٣٧٥ ، الباب ١٣٣ .

(٣) سورة البروج ٨٥ : ١

فالأئمة بعدي أولهم عليّ وآخراهم المهدي»^(١).

وفي رواية النخعي وغيره عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال : قال رسول الله ﷺ : «إِنَّ الله تبارك وتعالى اطَّلَعَ إلى الأرض اطَّلَاعَةً فاختراني منها فجعلني نبياً، ثم اطَّلَعَ الثانية فاختر منها عليّاً فجعله إماماً، ثم أمرني أن أتخذه أخاً ووصياً وخليفةً ووزيراً، فعليّ مني وأنا منه ، وهو زوج ابنتي وأبو سبطي الحسن والحسين ، ألا وإن الله تعالى جعلني وإياهم حججاً على عباده ، وجعل من صلب الحسين أئمة يقومون بأمري ويحفظون وصيتي ، التاسع منهم قائم أهل بيتي ومهدي أمتي يظهر بعد غيبة طويلة»^(٢) الخبر .

أقول : وهذا الخبر أيضاً ممّا مرّ هو ومثله مراراً حتّى في الفصول السابقة ، ويأتي أيضاً غير مرّة من غير هذا الراوي بحيث إذا لوحظ الجميع لا يبقى مجال شكّ في صحّة ورود أصل مضمونه المذكور ، فتأمل .

وفي رواية الأجلح الكندي معنعناً ، كما في كتاب النصوص أيضاً ، عن طاؤس اليماني عن عبدالله بن عباس ، قال : دخلت على النبي ﷺ والحسن على عاتقه والحسين على فخذه يلثمهما ويقبلهما ويقول : «اللهم والٍ من والاهما وعادٍ من عاداهما» ، ثم قال : «يا بن عباس ، كأني بالحسين ابني هذا وقد خضبت شيبته من دمه يدعو فلا يجاب» فذكر الخبر في ذكر شهادته وثواب^(٣) زيارته ، إلى أن قال : «وإن الله جعل الإجابة في قبّته ،

(١) الاختصاص للمفيد : ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٢) كمال الدين : ٢٥٧ - ٢/٢٥٨ ، كفاية الأثر : ١٠ - ١١ ، إعلام الوري : ٢ : ١٨٢ -

١٨٣ ، إرشاد القلوب : ٤١٥ ، غاية المرام : ٧ : ٦/١٢٥ .

(٣) في «م» : «فضل» بدل «ثواب» .

والشفاء في تربته ، والأئمة من ولده» فقلت : فكم الأئمة بعدك يا رسول الله ؟ قال : «بعدد حوارى عيسى ، وأسباط موسى ، ونقباء بني إسرائيل» قلت : كم كانوا ؟ قال : «كانوا اثني عشر ، والأئمة بعدي اثنا عشر أولهم علي بن أبي طالب وبعده سبطاي الحسن والحسين فإذا مضى الحسين فابنه علي» ثم عدّهم جميعاً كلاً باسمه إلى أن قال : «فإذا مضى الحسن فابنه الحجة» ثم قال : «هم الأئمة بعدي وإن قهروا أمناء معصومون نجباء أخيار ، من أنكروهم أو ردّ واحداً منهم فكأنما أنكروني وردّني» الخبر إلى أن قال : «يابن عباس سوف يأخذ الناس يميناً وشمالاً ، فإذا كان كذلك فاتبع علياً وحزبه فإنه مع الحقّ والحقّ معه لا يفترقان حتّى يردا عليّ الحوض ، يابن عباس ولايتهم ولايتي ، وحرّبتهم حربى ، وسلمهم سلمى»^(١) الخبر .

وفي رواية محمّد بن وهبان ومحمّد بن زكريّا وغيرهما عن أحمد^(٢) ابن إبراهيم القميّ ، عن محمّد بن زكريّا الغلابي قال : حدّثنا سليمان بن إسحاق بن سليمان بن عليّ بن عبدالله بن العباس قال : حدّثني أبي قال : كنت يوماً عند الرشيد فذكر عنده المهديّ ونقل من عدله فأتب في ذلك ، فقال الرشيد : أنا أحسبكم تحسبون أنّي المهديّ ، حدّثني أبي عن أبيه عن جدّه عن ابن عباس قال : قال لي العباس أبي : إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال له : يا عمّ يملك من ولدي اثنا عشر خليفة ثمّ تكون أمور كربيّه وشدة عظيمة ثمّ يخرج المهديّ من ولدي يصلح الله أمره في ليلة فيملا الأرض عدلاً كما

(١) كفاية الأثر : ١٦ - ١٨ .

(٢) في «م» : «محمّد» بدل «أحمد» .

ملئت^(١) جوراً، ويمكث في الأرض ما شاء الله، ثم يخرج الدجال»^(٢).

وفي كتاب الشيباني والنصوص وغيرهما معنعناً عن مجاهد، عن ابن عباس، أنه قال: قدم يهوديٌّ على رسول الله ﷺ يقال له: نعثل، فقال: يا محمد، إنني أسألك عن أشياء تلجلج في صدري منذ حين، فإن أنت أحببتي عنها أسلمت على يدك.

قال: «سل يا أبا عمارة»، فقال: صف لي ربك، فقال ﷺ: «إن الخالق لا يوصف إلا بما وصف به نفسه، وكيف يوصف الخالق الذي تعجز الحواس أن تدركه، والأوهام أن تتاله، والخطرات أن تحدّه» الخبر إلى أن قال: فقال اليهودي: صدقت يا محمد، فأخبرني عن وصيك من هو؟ فما من نبيٍّ إلا وله وصيٌّ، وإن نبينا موسى أوصى إلى يوشع بن نون.

فقال: «نعم إن وصيِّي والخليفة من بعدي عليٌّ بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين وتسعة من صلب الحسين أئمة أبرار».

قال: يا محمد فسمهم لي.

فقال: «إذا مضى الحسين فابنه عليٌّ» ثم عدَّ كلَّ واحد من هؤلاء الأئمة المعلومين إلى أن قال: «فإذا مضى الحسن - يعني: العسكري - فابنه الحجة بن الحسن فهذه اثنا عشر إماماً على عدد نقباء بني إسرائيل».

قال: فشهد اليهودي الشهادتين وقال: ولقد وجدت جميع ما قلت في الكتب المتقدمة، وفيما عهد إلينا موسى أنه إذا كان في آخر الزمان

(١) في «م» زيادة: «ظلماً و».

(٢) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٣٥٥، قصص الأنبياء للراوندي:

٤٤١/٣٦٩، إعلام الوری ٢: ١٦٤، غاية المرام ٢: ٨٨/٢٥٥، ٧: ١٦٤/١١٧،

فرائد السمطين ٢: ٥٧٩/٣٢٩.

يخرج نبيُّ يقال له : أحمد ، لا نبيَّ بعده ، يخرج من صلبه أئمةٌ أبرار عدد الأسباب .

فقال النبيُّ صلى الله عليه وآله : « يا أبا عمار ، أتعرف الأسباب ؟ » .

قال : نعم ، إنهم كانوا اثني عشر .

قال النبيُّ صلى الله عليه وآله : « فإنَّ منهم لاوى بن أرحيا » .

قال : أعرفه يا رسول الله وهو الذي غاب عن بني إسرائيل سنين ، ثم عاد فأظهر شريعته بعد اندراسها ، وقاتل قرسطيا الملك حتى قتله .

وقال صلى الله عليه وآله : « كائن في أمتي ما كان في بني إسرائيل حذو النعل بالنعل ، وإنَّ الثاني عشر من ولدي يغيب حتى لا يرى ، ويأتي على أمتي زمان لا يبقى من الإسلام إلا اسمه ولا من القرآن إلا رسمه ، فحينئذ يأذن الله له بالخروج » ^(١) الخبر .

وقد مرَّ لا سيَّما في المطلب الرابع من الفصل الثامن بعض أخبار ابن عباس أيضاً من هذه المذكورات وغيرها ، منها ما مرَّ في المطلب المذكور من رواية عطاء عن ابن عباس ما قال في حال موته من التصريح بهؤلاء الاثني عشر بمحضر من رؤساء الطائف ، حتى أنَّ في بقية ذلك الخبر أنَّ أهل الطائف لما سمعوا كلامه الذي ذكر قالوا له : فهلا كنت تعرَّفنا هذا قبل اليوم يا بن عمِّ رسول الله ؟ فقال : والله أدبيت ما سمعت ونصحت لكم ولكن لا تحبُّون الناصحين .

ثمَّ أوصاهم بالتمسك بالعروة الوثقى ، وفسرها بالعترة المذكورة ،

(١) كفاية الأثر : ١١ - ١٥ ، الصراط المستقيم ٢ : ١٤٤ ، الدرّ النظيم : ٧٨٨ ، غاية المرام ١ : ١٤٢ - ٣٦/١٤٣ ، فرائد السمطين ٢ : ٤٣١/١٢٣ ، بحار الأنوار ٣٦ : ١٠٦/٢٨٣ .

ومات ذلك اليوم وهو يكرّر إلى أن وقع إلى الأرض : اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِوَلَايَةِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (١) .
ومنها : ما رووه عن جابر بن عبدالله الأنصاري ، مثل ما رواه جماعة - كما في كتاب المناقب - عن جابر عن النبي ﷺ بمثل ما مرّ من الرواية الأولى عن ابن عمر بعينها (٢) .

وما رواه الأعمش - كما في المناقب أيضاً - عن أبي إسحاق ، عن الحارث بن سعيد بن قيس ، عن جابر ، وعن عليّ ﷺ كليهما عن النبي ﷺ قال : «أنا واركم على الحوض وأنت يا عليّ الساقى ، والحسن الرائد ، والحسين الأمر ، وعليّ بن الحسين الفارط ، ومحمد بن عليّ الناشر ، وجعفر بن محمد السائق ، وموسى بن جعفر محصي المحبين والمبغضين وقامع المنافقين ، وعليّ بن موسى مزين المؤمنين ، ومحمد بن عليّ منزل أهل الجنة في درجاتهم ، وعليّ بن محمد خطيب شيعتهم ومزوجهم الحور ، والحسن بن عليّ سراج أهل الجنة يستضيئون به ، والهادي المهدي شفيعهم يوم القيامة حيث لا يأذن الله إلا لمن يشاء ويرضى» (٣) .

وسياتي هذا الخبر بعينه بهذا السند عن عليّ ﷺ من كتاب مناقب الخطيب الخوارزمي (٤) موفق بن أحمد المالكي (٥) المشهور بالتوثيق والمعرفة عند القوم ، كما ظهر مراراً .

(١) كفاية الأثر : ٢٠ - ٢٢ ، غاية المرام : ١ : ٦٥/٢٠٠ ، و ٥ : ٥/٢٨٨ ، بحار الأنوار . ١٠٩/٢٨٧ : ٣٦ .

(٢ و ٣) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب : ١ : ٣٥٥ .

(٤) مقتل الحسين ﷺ للخوارزمي : ٩٤ .

(٥) كذا في النسخ ، والصحيح : (المكي) .

ولا يخفى تأييد هذا وسابقه الذي ذكرناه عن ابن عمر أيضاً بعضه بعضاً سيما بعد ملاحظة تعدد الطرق والرواة واعتبارهم ، فافهم .

وفي رواية غير واحدٍ من علماء الإمامية وغيرهم منهم أبو المفضل الشيباني ، وأحمد بن إسماعيل السليمان ، ومحمد بن همام ، وعلي بن إبراهيم القمي ، وغيرهم بأسانيدهم عن جابر الجعفي ، عن جابر الأنصاري ، قال : سمعته يقول : لَمَّا أَنْزَلَ اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ^(١) قلت : يا رسول الله ، عرفنا الله ورسوله فمن أولو الأمر الذين قرن الله طاعتهم بطاعتك ؟ قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «هم خلفائي يا جابر ، وأئمة المسلمين بعدي أولهم علي بن أبي طالب ، ثم الحسن والحسين ، ثم علي بن الحسين ، ثم محمد بن علي المعروف في التوراة بالباقر ستدركه يا جابر فإذا لقيته فاقرأه مني السلام ، ثم الصادق جعفر بن محمد ، ثم موسى بن جعفر ، ثم علي بن موسى ، ثم محمد بن علي ، ثم علي بن محمد ، ثم الحسن بن علي ، ثم سمعي وصاحب كنتي حجة الله في أرضه وبقيته في عباده ابن الحسن بن علي ، ذاك الذي يفتح الله على يده مشارق الأرض ومغاريها ، وذاك الذي يغيب عن شيعته وأوليائه غيبة لا يثبت فيها إلا من امتحن الله قلبه للإيمان» ، قال جابر : فقلت : يا رسول الله ، فهل ينتفع الشيعة به في غيبته ؟ قال : «إي والذي بعثني بالنبوة إنهم ليتنفعون به ويستضيئون بنور ولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس وإن جللها السحاب» ، ثم قال : «يا جابر هذا من مكنون سرِّ الله ومخزون علمه فاكتمه إلا عن أهله» .

قال جابر الجعفي: فقال جابر الأنصاري: فدخلت ذات يوم على علي بن الحسين فبينما أنا أحدثه إذ خرج محمد بن علي الباقر من عند النساء وعلى رأسه ذؤابة وهو غلام فلما أبصرته ارتعدت فرائصي وقامت كل شعرة على بدني ونظرت إليه وقلت: يا غلام، أقبل، فأقبل، ثم قلت له: أدبر، فأدبر، فقلت: شمائل رسول الله ﷺ ورب الكعبة، ثم دنوت منه فقلت: ما اسمك؟ قال: «محمد» قلت: ابن من؟ قال: «ابن علي بن الحسين» قلت: يا بُني فدتك نفسي فأنت إذا الباقر، فقال: «نعم، فأبلغني ما حملك رسول الله ﷺ»، فقلت: يا مولاي إن النبي ﷺ بشرني بالبقاء إلى أن ألقاك، وقال لي: «إذا لقيته فاقرأه مني السلام» فرسول الله يقرأ عليك السلام، فقال: «يا جابر وعلى رسول الله السلام ما قامت السماوات والأرض وعليك يا جابر كما بلغت السلام»، قال الجعفي: فكان جابر يختلف إليه ويتعلم منه، فقال: وسألني محمد بن علي عن شيء، فقلت له: والله لقد أخبرني رسول الله ﷺ أنكم الأئمة الهداة من أهل بيته من بعده، وأحلم الناس صغاراً، وأعلمهم كباراً، وقال: «لا تعلموهم فهم أعلم منكم»، فقال: «صدق رسول الله ﷺ، والله إنني لأعلم منك بما سألتك عنه ولقد أوتيت الحكم صبيّاً، كل ذلك بفضل الله علينا ورحمته لنا أهل البيت»^(١).

وقد روى الشيباني أيضاً حكاية جابر مع الباقر عليه السلام - كما ذكرناه - عن زيد بن علي بن الحسين هكذا: قال زيد: كنت عند أبي إذ دخل عليه جابر

(١) كمال الدين: ٢٥٣، كفاية الأثر: ٥٣ - ٥٦، إعلام الوري ٢: ١٨١، كشف الغمة ٢: ٥٠٩، تأويل الآيات الظاهرة ١: ١٣٥، غاية المراد ٧: ٤/١٢٣.

فبينما هو يحدثه إذ خرج أخي محمد من بعض الحُجَر فأشخص جابر ببصره نحوه ثم قام إليه فقال: يا غلام أقبل، الخبر إلى قوله: فأنت إذاً الباقر، ثم فيه: فانكب إليه وقبل رأسه ويديه، ثم قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله يقرئك السلام وقال: «إنه سمِّي وأشبه الناس بي، علمه علمي، وحكمه حكمي، سبعة من ولده أمناء معصومون أئمة أبرار والسابع مهديهم» ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وآله قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾^(١) الآية، ثم ذكر قول الباقر في جواب السلام، إلى ما مر من قول الجعفي: فكان جابر يختلف إليه^(٢)، ولم يذكره ولا ما بعده.

أقول: حكاية إخبار النبي جابراً بالباقر والسلام عليه وأنه يبقر العلم بقرأ مسلم عند المخالف والمؤلف، وقد مر في فضائله أيضاً.

وفي رواية القاضي محمد بن عمر الجعابي بإسناده عن الباقر عليه السلام، عن جابر، قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وآله في بيت أم سلمة، فأنزل الله آية التطهير: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾^(٣) الآية، فدعا النبي صلى الله عليه وآله بالحسن والحسين وفاطمة عليها السلام وأجلسهم بين يديه وأجلس علياً عليه السلام خلف ظهره، وقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»، فقالت أم سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟ فقال: «أنتِ على خير»، فقلت: يا رسول الله، فقد أكرم الله هذه العترة الطاهرة والذرية المباركة بذهاب الرجس عنهم، فقال: «يا جابر لأنهم عترتي من لحمي ودمي، فأخي هذا عليٌّ سيد الأوصياء، وابنتي سيِّدة النساء، وابنائي هذان

(١) سورة الأنبياء ٢١: ٧٣.

(٢) كفاية الأثر: ٣٠١ - ٣٠٣.

(٣) سورة الأحزاب ٣٣: ٣٣.

خير الأسباط ، ومنا المهدي» (قلت : يا رسول الله ومن المهدي ؟ قال : «تسعة من صلب الحسين أئمة أبرار والتاسع قائمهم المهدي») (١) يملأ الأرض قسطاً وعدلاً يقاتل على التأويل كما قاتلت على التنزيل» (٢).

وفي رواية ابن أبي شيبه ، عن شريك ، عن الدكين بن الربيع ، عن القاسم بن حسان ، عن جابر الأنصاري رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله في الشكاية التي قبض فيها فإذا فاطمة عند رأسه فبكت حتى ارتفع صوتها ، فقال النبي صلى الله عليه وآله : «حببتي فاطمة ما الذي يبكيك ؟» قالت : «أخشى الضيعة من بعدك» فقال : «يا حببتي لا تبكين فنحن أهل بيت قد أعطانا الله سبع خصال لم يعطها قبلنا ولم يعطها أحداً بعدنا ، منا خاتم النبيين وخير الأنبياء وهو أنا أبوك ، ووصينا خير الأوصياء وهو بعلك ، وشهيدنا خير الشهداء وهو عمك - وفي رواية : وهو عم أبيك حمزة (٣) - ومنا من له جناحان في الجنة يطير مع الملائكة وهو ابن عمك جعفر ، ومنا سبطا هذه الأمة وهما ابنك الحسن والحسين ، ومنا تسعة من الأئمة معصومون ، ومنا مهدي هذه الأمة ، وهو التاسع من صلب الحسين» ، ثم ذكر فضائلهم ووقت خروج المهدي إلى آخر الخبر (٤).

وقد مرّ مثله سابقاً من كتب أخرى غير مرة عن جابر وغيره .
وسياتي أيضاً عن أبي سعيد الخدري مع زيادة حكاية أخرى .
وفي رواية محمد بن وهبان بإسناده عن سفيان بن عيينة ، عن جعفر ،

(١) ما بين القوسين لم يرد في «ن» .

(٢) كفاية الأثر : ٦٥ - ٦٦ .

(٣) المعجم الكبير ٣ : ٢٦٧٥/٥٢ ، المعجم الأوسط ٦ : ٦٥٤٠/٤٠٩ ، تاريخ مدينة

دمشق ٤٢ : ١٣٠ .

(٤) كفاية الأثر : ٦٢ - ٦٣ ، باختلاف يسير .

عن أبيه الباقر عليه السلام قال: «قال جابر: قال النبي صلى الله عليه وآله للحسين: يا حسين يخرج من صلبك تسعة أئمة منهم: مهدي هذه الأمة، فإذا استشهد أبوك فالحسن بعده، فإذا سُم الحسن فأنت، فإذا استشهدت فعلي ابنك، فإذا مضى علي فمحمد ابنه، فإذا مضى محمد فجعفر ابنه، فإذا مضى جعفر فموسى ابنه، فإذا مضى موسى فعلي ابنه، فإذا مضى علي فمحمد ابنه، فإذا مضى محمد فعلي ابنه، فإذا مضى علي فالحسن ابنه ثم الحجة بن الحسن بعد أبيه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً»^(١).

وقد مرّ مثل هذا أيضاً مراراً بأسانيد أخر أيضاً.

وفي كتاب المناقب، ورواية الشيباني، وغيره، معنعناً عن مكحول، عن وائلة بن الأسقع، عن جابر بن عبد الله قال: دخل (جندل بن جنادة اليهودي من خيبر)^(٢) على رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: يا محمد أخبرني عما ليس لله، وعما ليس عند الله، وعما لا يعلمه الله، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «ليس لله شريك، وليس عند الله ظلم، وأما ما لا يعلمه فذلك قولكم يا معشر اليهود: عزير بن الله، والله لا يعلم أن له ولداً، فقال جندل: أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله حقاً»، ثم قال: يا رسول الله، إني رأيت البارحة في النوم موسى بن عمران فقال لي: «أسلم على يد محمد صلى الله عليه وآله واستمسك بالأوصياء من بعده» فأخبرني بالأوصياء بعدك لأتمسك بهم، فقال: «أوصيائي من بعدي بعدد نساء بني إسرائيل»، فقال: يا رسول الله، إنهم كانوا اثني عشر هكذا وجدنا في التوراة، قال: «نعم، الأئمة بعدي اثنا

(١) كفاية الأثر: ٦١ - ٦٢، بحار الأنوار ٣٦: ١٤٥/٣٠٧.

(٢) بدل ما بين القوسين في بعض المصادر كينابيع المودة وغاية المرام: «جندل بن جنادة بن جبيرة». والصحيح ما في النسخ وبعض المصادر الأخرى.

عشر»، فقال: كلهم في زمان واحد؟ قال: «لا، ولكن خلف بعد خلف، فإنك لا تدرك منهم إلا ثلاثة»، قال: فسّمهم لي، قال: «نعم، إنك تدرك سيّد الأوصياء، ووارث الأنبياء وأبا الأئمّة عليّ بن أبي طالب بعدي، ثمّ ابنه الحسن، ثمّ الحسين، فاستمسك بهم من بعدي، ولا يغرّتك جهل الجاهلين، ثمّ يقضي الله عليك، ويكون آخر زادك من الدنيا شربةً من لبن»، فقال: يا رسول الله، هكذا وجدت في التوراة: ألياً يَقطّوا شبراً وشبيراً، فلم أعرف أساميهم، فكم بعد الحسين من الأوصياء وما أساميهم؟ فقال: «تسعة من صلب الحسين، والمهديّ منهم، فإذا انقضت مدّة الحسين قام بالأمر بعده عليّ ابنه، ويلقبّ بزین العابدين»، ثمّ ذكر أساميهم إلى الحسن بن عليّ عليه السلام «ثمّ يغيب عنهم إمامهم» قال: يا رسول الله، هو الحسن يغيب عنهم؟ قال: «لا، ولكن ابنه الحجّة» قال: فما اسمه؟ قال: «لا يسمّى حتّى يظهره الله» قال جنّدل: قد وجدنا ذكرهم في التوراة، وبشرنا موسى بك وبالأوصياء بعدك من ذرّيتك، ثمّ تلا رسول الله ﷺ قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾^(١) إلى آخر الآية، فقال جنّدل: فما خوفهم يا رسول الله؟ قال: «يا جنّدل في زمن كلّ واحد منهم جبار يعتره ويؤذيه، فإذا عجلّ خروج قائمنا ملأ الأرض قسطاً وعدلاً» ثمّ قال: «طوبى للصابرين في غيبته، طوبى للمقيمين على محبّتهم، أولئك الذين وصفهم الله بقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾^(٢) ويقوله: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ﴾^(٣) الآية».

(١) سورة النور ٢٤ : ٥٥ .

(٢) سورة البقرة ٢ : ٣ .

(٣) سورة المجادلة ٥٨ : ٢٢ .

ثم قال واثلة: وعاش جندل إلى أيام الحسين عليه السلام، ثم خرج إلى الطائف، فحدثني نعيم بن قيس قال: دخلت عليه بالطائف وهو عليل فدعا بشربة من لبن فشربه وقال: هكذا عهد إلي رسول الله صلى الله عليه وآله أنه يكون آخر زادي من الدنيا شربةً من لبن، ثم مات ودُفن بالطائف في الموضع المعروف بالكوراء^(١).

وسأتي عن قريب ما رواه جابر أيضاً من حكاية رؤيته لوح فاطمة وكتاب أسامي الأئمة عندها فلا تغفل.

ومنها: ما رواه عن أبي سعيد الخُدري، مثل ما رواه السمعاني عن مشاهير علماء القوم في كتاب فضائل الصحابة بإسناده عن أبي هارون العبدى، عن أبي سعيد الخُدري قال: دخلت فاطمة عليها السلام على النبي صلى الله عليه وآله وهو مريض، فلما رأت ما برسول الله من الضعف بكت، فسألها عن مكانها، فقالت: «أخشى الضيعة من بعدك»، فقال لها: «يا فاطمة أما علمت أن الله أطلع إلى أهل الأرض اطلاعة فاختار منهم أباك فبعثه رسولاً، ثم أطلع ثانية فاختار منهم بعلك، فأمرني أن أزوجه منه فزوجتك من أعظم المسلمين حلماً، وأكثرهم علماً، وأقدمهم سلماً، وما أنا زوجتك ولكن الله زوجك منه» فضحكت فاطمة عليها السلام واستبشرت، ثم قال النبي صلى الله عليه وآله: «يا فاطمة، إنا أهل بيتٍ أعطانا الله سبع خصال».

وذكر مثل ما رويناه آنفاً عن جابر إلى قوله: «ومنا مهدي هذه الأمة» ولم يذكر ما بعده، إلا أن فيه أن أبا هارون العبدى قال: فلقيت وهب بن

(١) كفاية الأثر: ٥٦ - ٦١، ينابيع المودة ٣: ٢٨٣ - ٢٨٥ نقلًا عن المناقب، التوحيد للصدوق: ٢٣٣/٣٧٧، الصراط المستقيم ٢: ١٤٤، غاية المرام ٤: ٦/١١٩، بحار الأنوار ٣٦: ١٤٤/٣٠٤.

منبه أيام الموسم ، فعرضت عليه هذا الحديث ، فقال لي وهب : يا أبا هارون إن موسى بن عمران لما فُتن قومه واتخذوا العجل كبر ذلك عليه ، فقال : يا رب فتنن قومي حيث غبت عنهم ، قال الله : يا موسى إن كل ما كان قبلك من الأنبياء افتتن قومهم ، وكذلك من هو كائن بعدك من الأنبياء تفتتن أمتهم إذا فقدوا نبيهم ، فقال موسى : وأمة أحمد أيضاً مفتونون وقد أعطيته من الفضل والخير ما لم تعطه غيره ؟ فأوحى الله إلى موسى : إن أمة محمد ستصيبهم فتنة عظيمة من بعد أحمد حتى يبرأ بعضهم من بعض وحتى يجحدوا ما أمرهم به نبيهم إلى أن يصلح الله أمرهم برجل من ذرية أحمد وهو المهدي^(١) ، الخبر .

وقد مرّ تحقيق امتحان الله الخلق بالفتن ، وأنه من عادة الله في التبيان الذي ذكرناه في أول المقدمة .

وكذا مثل ما رواه جمع منهم ابن منده بإسناده عن يحيى بن أكثم عن المسعودي عن كثير النوا عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد^(٢) ، وبإسناده عن الأعمش ، عن عطية ، عن أبي سعيد^(٣) .

ومنهم محمد بن أحمد الصفواني بإسناده عن سلمة بن كهيل عن أبي الصديق عن أبي سعيد ، ومنهم أبو المفضل الشيباني بإسناده عن أبي الجحاف عن عطية عن أبي سعيد ، ومنهم محمد بن همام بإسناده عن سعيد بن المسيب ، عن أبي سعيد ، قال في الجميع : سمعت رسول الله ﷺ

(١) عنه في بحار الأنوار ٣٦ : ٣٦٩ - ٣٧٠ .

(٢) كفاية الأثر : ٣١ - ٣٢ .

(٣) كفاية الأثر : ٣٢ .

يقول: «الأئمة بعدي اثنا عشر تسعة من صلب الحسين والتاسع قائمهم»^(١).
وفي رواية ابن كهيل عوض قوله: «والتاسع قائمهم» قوله: «والمهدي
منهم».

وفي آخر رواية أبي الجحّاف: «والويل لمن أبغضهم».

وفي آخر رواية ابن المسيّب: «لا يبغضنا إلا منافق».

وروى ابن عقدة بإسناده عن سفيان الثوري، عن موسى بن عبيدة،
عن إياس بن سلمة قال: سمعت أبا سعيد يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
يقول: «الخلفاء بعدي اثنا عشر تسعة من صلب الحسين، والتاسع قائمهم
ومهديهم، فطوبى لمحبيهم والويل لمبغضهم»^(٢).

وفي رواية أخرى لابن منده وابن عقدة بإسنادهما عن سعيد بن
المسيّب، عن أبي سعيد أنه قال: صلّى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله الصلاة الأولى ثم
أقبل بوجهه علينا فقال: «معاشر أصحابي إن مثل أهل بيتي فيكم كسفينة
نوح وباب حطّة في بني إسرائيل، فتمسكوا بأهل بيتي بعدي والأئمة
الراشدين من ذرّتي فإنكم لن تضلّوا أبداً» فقليل: كم الأئمة بعدك يا رسول
الله؟ قال: «اثنا عشر من أهل بيتي» أو قال: «من عترتي»^(٣).

وفي رواية ابن منده أيضاً، وكذا في رواية شقيق البلخي، عن سماك،
عن زيد بن أسلم، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد قال: سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمان
لأهل السماء» قيل: يا رسول الله، فالأئمة من بعدك من أهل بيتك؟ قال:

(١) كفاية الأثر: ٣٤ و ٣٠ و ٣١.

(٢) كفاية الأثر: ٣٢ - ٣٣، بحار الأنوار ٣٦: ١١٩/٢٩٢.

(٣) كفاية الأثر: ٣٣ - ٣٤.

«نعم، بعدي اثنا عشر تسعة من صلب الحسين، أمناء معصومون، ومنا مهدي هذه الأمة، ألا إنهم أهل بيتي وعترتي من لحمي ودمي، ما بال قوم يؤذونني فيهم، لا أنالهم الله شفاعتي»^(١).

وكذا مثل ما رواه في كتاب المناقب مرسلأ عن عطية، عن أبي سعيد، ورواه عمر بن عبدالله المقري مسندأ عن أبي بكر الراهبي، عن الحجاج بن أرطاة، عن عطية، عن أبي سعيد، ورواه أيضاً عن محمد بن جرير، والشيباني، والخوارزمي، وغيرهم، مسندأ عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطية، عن أبي سعيد، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول للحسين: «يا حسين أنت الإمام ابن الإمام أخو الإمام تسعة من صلبك أئمة أبرار تاسعهم قائمهم»^(٢).

وفي رواية عبد الملك: فقيل: كم الأئمة بعدك؟ فقال: «اثنا عشر تسعة من صلب الحسين»^(٣).

وقد مرّ مثل هذا الخبر من غير أبي سعيد أيضاً مراراً، على أن تعدد الرواة الذين رووا عن أبي سعيد مع اعتبارهم عند القوم واتفاقهم في أصل المضمون مما يدفع التشكيك في صحته فضلاً عن إضافة سائر أمثاله، فافهم.

وقد مرّ بعض أخبار عن أبي سعيد أيضاً في المطلب الرابع من الفصل الثامن سيّما ما روينا عنه من كتاب سليم بن قيس.

(١) كفاية الأثر: ٢٩.

(٢) كفاية الأثر: ٢٨ - ٢٩ و ٣٠، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٣٥٨، مقتل الحسين ﷺ للخوارزمي ١: ١٤٦، باختلاف يسير.

(٣) كفاية الأثر: ٣٠ - ٣١.

ومنها: ما رواه الخوارزمي، والتلعكبري، وأحمد بن علي الرازي، وغيرهم، كلٌ بإسناده عن أبي سلمى راعي رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: «ليلة أُسري بي إلى السماء قال العزيز جل ثناؤه: ﴿ءَأَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾»^(١) قلت: والمؤمنون، قال: صدقت يا محمد، مَنْ خَلَفْتَ فِي أُمَّتِكَ»^(٢)، ثم ذكر الخبر بمثل ما ذكرناه بعينه عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه إلى آخر الخبر بتمامه، وقد مرّ سابقاً أيضاً لا سيّما في المطلب الرابع من الفصل الثامن.

ومنها: ما رووه عن أبي أمامة كما رواه محمد بن وهبان، وغيره مسنداً عن أبي بكر بن عيَّاش، عن أبي سليمان الضبيّ، عن أبي أمامة قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: «لا تقوم الساعة حتّى يقوم قائم الحقّ منّا، وذلك حين يأذن الله، فمن تبعه نجا ومن تخلف عنه هلك، فالله عباد الله اثتوه ولو على الثلج فإنّه خليفة الله» قلنا: ومتى يقوم قائمكم؟ قال: «إذا صارت الدنيا هرجاً ومرجاً، وهو التاسع من صلب الحسين»^(٣).

وما رواه أبو عبدالله الصفواني مسنداً عن أبي أمامة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الأئمة بعدي اثنا عشر كلّهم من قريش تسعة من صلب الحسين والمهديّ منهم»^(٤).

أقول: مَنْ تأمّل في هذا الحديث صادقاً لم يخف عليه أنّ الظاهر أنّ

(١) سورة البقرة ٢: ٢٨٥.

(٢) الغيبة للطوسي: ١٤٧، الطرائف ١: ٢٧٠/٢٥٥، تأويل الآيات الظاهرة ١:

٩٠/٩٨، مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي ١: ٩٥ - ٩٦، فرائد السمطين ٢: ٥٧١/٣١٩.

(٣) كفاية الأثر: ١٠٦ - ١٠٧.

(٤) كفاية الأثر: ١٠٦.

أصل الحديث الذي مرَّ في المقام الأول كان هكذا، وإنما اكتفى مَنْ نقله إلى قوله: «من قريش» ولم يذكر الجزء الأخير رُزماً للإجمال الذي هو مدار القوم في أمثال هذه المواضع، كما بيَّناه مراراً.

وفي كتاب المناقب مرسلأً عن أبي أُمّامة، وفي رواية الشيباني عن جعفر بن محمّد بن جعفر، عن إسحاق بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر، عن الأجلح الكندي، عن أبي أُمّامة أنه قال: قال النبي ﷺ: «لَمَّا عرج بي إلى السماء رأيت مكتوباً على ساق العرش بالنور: لا إله إلا الله، محمّد رسول الله، أيّده بعليّ ونصرته بعليّ، ثمّ بعده الحسن والحسين، ورأيت عليّاً عليّاً ثلاث مرّات، ورأيت محمّداً محمّداً وجعفرأً وموسى والحجّة اثني عشر اسماً مكتوباً بالنور، فقلت: يا ربّ أسامي مَنْ هؤلاء الذي قرنتهم بي؟ فنوديت يا محمّد هم الأئمّة بعدك والأخيار من ذرّيّتك»^(١).

ومنها: ما رووه عن زيد بن أرقم كما رواه السديّ مرسلأً عن زيد بن أرقم، ورواه أحمد بن حنبل، والخوارزمي، والحافظ أبو نُعيم، والنطنزي، وأبو الفرج الغوري المحدث، وغيرهم، كلّ بإسناده عن زيد، ورواه بعضهم عن الأعمش، عن حبيب بن ثابت، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن زيد، قال: قال النبي ﷺ: «من أحبّ أن يحيى حياتي»^(٢)، إلى آخر ما

(١) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٣٥٩، كفاية الأثر: ١٠٥ - ١٠٦، بحار الأنوار ٣٦: ١٧٤/٣٢١.

(٢) أوردته عن السديّ ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب ١: ٣٥٤، فضائل الصحابة ٢: ١١٣٢/٦٦٤، المناقب للخوارزمي: ٧٥ - ٥٥/٧٦، مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي ١: ٣، حلية الأولياء ١: ٨٦، الأمالي للطوسي: ١٠٧٩/٤٩٣، نهج الإيمان: ٥٠٣، وانظر: فضائل الخلفاء: ٩١.

ذكرناه في أول أخبار ابن عباس بعينه ، وقد مرّ أيضاً في السابق ، لا سيما في المطلب الرابع من الفصل الثامن .

وكما رواه (علي بن الحسن بن منده)^(١) بإسناده عن شريك ، عن الأعمش ، عن زيد بن حسان ، عن زيد بن أرقم ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول لعلي بن أبي طالب عليه السلام : «أنت سيد الأوصياء ، وابنك سيدا شباب أهل الجنة ، ومن صلب الحسين يخرج الله الأئمة التسعة»^(٢) الخبر .

ورواه أبو الحسين الأسدي ، عن البرمكي ، عن مندل ، عن أبي نعيم ، عن محمد بن زياد ، عن زيد بن أرقم هكذا : سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول لعلي عليه السلام : «أنت الإمام والخليفة بعدي ، وابنك هذان إمامان وسيدا شباب أهل الجنة وتسعة من صلب الحسين أئمة معصومون ، ومنهم قائمنا أهل البيت»^(٣) الخبر .

وفي رواية التلعكبري بإسناد له عن أبي الضحى ، عن زيد بن أرقم أنه قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله ، وذكر عنه صلى الله عليه وآله مواظ ونصائح في التقوى وذمّ الدنيا إلى أن قال : «معاشر الناس كأني على الحوض أنظر من يرد عليّ منكم ، وسيؤخر أناس دوني ، فأقول : يا ربّ منّي ومن أمّتي ، فيقال لي : هل شعرت بما عملوا بعدك ؟ إنهم ما برحوا بعدك يرجعون على أعقابهم» ثمّ قال : «معاشر الناس أوصيكم في عترتي وأهل بيتي خيراً ، فإنهم مع الحقّ والحقّ معهم ، وهم الأئمة الراشدون بعدي والأمناء المعصومون» ، فقام إليه

(١) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا : «علي بن الحسن عن ابن منده» .

(٢) كفاية الأثر : ١٠١ - ١٠٢ ، بحار الأنوار ٣٦ : ١٧٢/٣٢٠ .

(٣) كفاية الأثر : ١٠٠ ، باختلاف سير ، بحار الأنوار ٣٦ : ١٧١/٣١٩ .

عبدالله بن العباس ، فقال : يا رسول الله ، كم الأئمة بعدك ؟ قال : عدد نقيب بني إسرائيل وحواري عيسى عليه السلام ، تسعة من صلب الحسين ، ومنهم مهدي هذه الأمة»^(١) .

ومنها : ما رووه عن زيد بن ثابت ، مثل ما رواه أحمد بن محمد الجوهري بإسنادٍ معتبر عن الدكين بن الربيع ، عن القاسم بن حسان ، عن زيد بن ثابت قال : مرض الحسن والحسين عليهما السلام فعادهما رسول الله صلى الله عليه وآله فأخذهما وقبّلهما ثم رفع يده إلى السماء فدعا لهما ، وذكر ألفاظ الدعاء تماماً إلى أن قال : ثم وضع النبي صلى الله عليه وآله يده على كتف الحسن ، فقال : «أنت الإمام وابن ولي الله» ، ووضع يده على صلب الحسين فقال : «أنت الإمام وأبو الأئمة تسعة من صلبك أئمة أبرار ، والتاسع قائمهم ، من تمسك بكم وبالأئمة من ذرّيتكم كان معنا يوم القيامة»^(٢) الخبر .

وفي رواية الشيباني بإسناده عن الدكين ، عن القاسم ، عن زيد أنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول : «لا تذهب الدنيا حتى يقوم بأمر أمتي رجل من صلب الحسين يملأها عدلاً كما ملئت جوراً» قلنا : من هو يا رسول الله ؟ قال : «هو الإمام التاسع من صلب الحسين»^(٣) .

وفي رواية ابن خالويه وغيره بالإسناد عن الدكين أيضاً ، عن القاسم ، عن زيد : أن النبي صلى الله عليه وآله قال يوماً : «ألا أدلكم معاشر الناس على خير الناس جدّاً وجدةً؟» قلنا : بلى يا رسول الله ، قال : «الحسن والحسين» وساق الحديث في ذكر مناقب الحسن والحسين عليهما السلام نسباً كما مرّ في فضل

(١) كفاية الأثر : ١٠٢ - ١٠٤ ، بحار الأنوار : ٣٦ ، ١٧٣/٣٢٠ .

(٢) كفاية الأثر : ٩٥ - ٩٦ ، بحار الأنوار : ٣٦ ، ١٦٧/٣١٧ .

(٣) كفاية الأثر : ٩٧ ، بحار الأنوار : ٣٦ ، ١٦٩/٣١٨ .

مناقبهم أيضاً إلى أن قال: ثم قال صلى الله عليه وآله: «وإنه ليخرج من صلب الحسين أئمة أبرار أمناء معصومون قوامون بالقسط، ومنا مهدي هذه الأمة الذي يصلّي عيسى بن مريم خلفه» قلنا: من هو يا رسول الله؟ قال: «هو التاسع من صلب الحسين، تسعة من صلب الحسين أئمة أبرار، والتاسع مهديهم يملأ الدنيا قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(١).

وفي رواية الشيباني مسنداً عن حكيم بن جبير، عن عامر بن واثلة، عن زيد بن ثابت أنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: «علي بن أبي طالب قائد البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله، الشاك في علي هو الشاك في الإسلام، وهو خير من أخلف بعدي وخير أصحابي، لحمه لحمي، ودمه دمي، وأبو سبطي، ومن صلب الحسين يخرج الأئمة التسعة، ومنهم مهدي هذه الأمة»^(٢).

ومنها: ما رواه جمع منهم: محمد بن وهبان والجلودي بإسنادهما عن حكيم بن جبير، عن علي بن زيد بن جذعان، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، تقضي ديني وتنجز عدتي وتقاتل على التأويل كما قاتلت على التنزيل، يا علي حبك إيمان وبغضك نفاق، ولقد نبأني اللطيف الخبير أنه يخرج من صلب الحسين تسعة من الأئمة معصومون مطهرون، ومنهم مهدي هذه الأمة الذي يقوم بالدين في آخر الزمان كما قمت به في أوله»^(٣).

(١) كفاية الأثر: ٩٨ - ٩٩، بحار الأنوار: ٣٦ : ١٧٠/٣١٩.

(٢) كفاية الأثر: ٩٦ - ٩٧، بحار الأنوار: ٣٦ : ١٦٨/٣١٨.

(٣) كفاية الأثر: ١٣٤ - ١٣٥، بحار الأنوار: ٣٦ : ١٩٠/٣٣١.

وقد مرّ خبر المنزلة عن سعد بأسانيد في الفصل الثامن .

ومنها : ما مرّ في المطلب الرابع من الفصل الثامن من حديث عبدالله ابن أبي أوفى ، وحديث عبدالرحمان بن سمرة ، وما رواه الزمخشري بإسناده عن النبي ﷺ ، وحديث محمود بن لبيد عن فاطمة الزهراء ، وفي آخر حديث محمود ما لم نذكره هناك ، وهو أنّه قال : فقلت لها : يا سيّدي فما بال عليّ عليه السلام قعد عن حقّه ؟ فقالت : « يا أبا عمر لقد قال رسول الله ﷺ : مثل الإمام مثل الكعبة إذ تُؤتى ولا تأتي » ثمّ قالت : « أما والله لو تركوا الحقّ على أهله واتّبعوا عتره نبيّهم لما اختلف في الله اثنان ، ولورثها سلف عن سلف وخلف بعد خلف حتّى يقوم قائمنا التاسع من ولد الحسين ، ولكن قدّموا من أخره الله وأخروا من قدّمه الله ، واختاروا بشهواتهم وعملوا بأرائهم ، تباّ لهم ، أو لم يسمعوا الله يقول : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ ^(١) بل سمعوا ولكنهم كما قال الله سبحانه : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ ^(٢) هيهات بسطوا في الدنيا آمالهم ونسوا آجالهم فتعسّأ لهم وأضلّ أعمالهم » ^(٣) .

ثمّ إنّ (في كتاب فضائل عليّ ، وكذا) ^(٤) في كتاب فضائل الشيعة حديثاً آخر عن عبدالله بن أبي أوفى مروى عنه مرفوعاً أنّه قال : لمّا فتحت

(١) سورة القصص ٢٨ : ٦٨ .

(٢) سورة الحجّ ٢٢ : ٤٦ .

(٣) كفاية الأثر : ١٩٨ - ٢٠٠ ، غاية المرام : ١ : ٣٢٤ ، بحار الأنوار : ٣٦ : ٣٥٢ -

٢٢٤/٣٥٤ .

(٤) ما بين القوسين لم يرد في «م» .

خيبر قالوا للنبي صلى الله عليه وآله: إن بها حبراً قد مضى له من العمر مائة سنة وعنده علم التوراة، فأحضر بين يديه وقال له: «أصدقني بسورة^(١) ذكرى في التوراة وإلا ضربت عنقك».

قال: فانهملت عيناه بالدموع، وقال: إن صدقتك قتلتي قومي، وإن كذبتك قتلتي.

قال له: «قل وأنت في أمان الله وأماني».

قال له الحبر: أريد الخلوة بك.

قال له: «لست أريد أن تقول إلا جهراً».

قال: إن في سفر من أسفار التوراة اسمك ونعتك وأتباعك، وأنتك تخرج من جبل فاران، وينادى باسمك على كل منبر، فأريت في علامتك أن بين كتفيك خاتماً تختتم به النبوة، أي لا نبي بعدك، ومن ولدك أحد عشر سبطاً يخرجون من ابن عمك واسمه علي، ويبلغ ملكك المشرق والمغرب، وتفتح خيبر وتقلع بابها، ثم تعبر الجيش على الكف والزند، فإن كان فيك هذه الصفات آمنت بك وأسلمت على يدك.

قال له النبي صلى الله عليه وآله: «أيها الحبر! أما الشامة فهي لي، وأما العلامة الأخرى فهي لناصرى علي بن أبي طالب».

قال: فالتفت إليه الحبر، وقال: أنت قاتل مرحب الأعظم.

قال علي عليه السلام: «بل الأحقر، أنا جدلته بقوة الله وحوله، وأنا معبر الجيش على زندي وكفي».

فعند ذلك قال: مدّ يدك فأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول

(١) السُّور: الأثر والعلامة. لسان العرب ٤: ٣٨٥ مادة - سور.

الله وأنتك معجزة الله ، وأنه يخرج منك أحد عشر نقيباً وأنهم كنفاء بني إسرائيل أبناء داؤد ، فاكتب لي عهداً لقومي ، فكتب له بذلك عهداً^(١) .

وقد مرّ أيضاً في فاتحة كتابنا هذا في ضمن الأحاديث الأربعة عشر أخبار فيما هو مذكور في التوراة وعند الأمم السابقة من أسماء النبي ﷺ والأئمة الاثني عشر عليهم السلام لا حاجة إلى تكرار ذكرها هاهنا .

ومنها : ما رواه الشيباني وقوم من الإمامية كلٌ بإسنادٍ له عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن ابن أبي عيَّاش ، عن سُلَيْم بن قيس الهلالي ممّا هو موجود في كتابه أيضاً ، وهو أنّه قال : سمعت عبدالله بن جعفر الطيّار يقول : كنّا عند معاوية أنا والحسن والحسين عليهم السلام وعبدالله بن عباس ، وعمر بن أبي سلمة ، وأسامة بن زيد ، ونقل كلاماً جرى بينهم وبين معاوية ، إلى أن قال : فقلت له : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إني أولى بالمؤمنين من أنفسهم ثمّ أخي عليّ بن أبي طالب أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فإذا استشهد فابني الحسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثمّ ابني الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فإذا استشهد فابني عليّ بن الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم وستدرکه يا عليّ ، ثمّ ابني محمّد بن عليّ الباقر أولى بالمؤمنين من أنفسهم وستدرکه يا حسين» ثمّ ذكر تكملة اثني عشر إماماً تسعة من ولد الحسين عليهم السلام .

قال عبدالله : ثمّ استشهدتُ الحسن والحسين عليهم السلام وعبدالله بن عباس ، وعمر بن أبي سلمة ، وأسامة بن زيد ، فشهدوا لي عند معاوية .

(١) الروضة في الفضائل : ١٤٦ ، الفضائل لابن شاذان : ٢٢٤/٥٢٨ ، بحار الأنوار : ٣٦ :

قال سليم بن قيس : وقد كنت سمعت ذلك من سلمان وأبي ذر
والمقداد وأسامة أنهم سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله ^(١).

وسياتي نحوه عن فاطمة الزهراء بسندٍ آخر .

ثم إن في كتاب سليم أيضاً ما نقله ابن عقدة أيضاً في كتابه راوياً فيه
بإسنادٍ له عن معمر بن راشد ، عن ابن أبي عيَّاش ، عن سليم قال : لما أقبلنا
من صفين مع أمير المؤمنين عليه السلام نزل قريباً من دير نصراني إذ خرج إليه
شيخ من الدير جميل الوجه حسن الهيئة والسمت ، معه كتاب فسلم عليه ثم
قال : إني من نسل أحد حوارِي عيسى بن مريم وكان أفضل حوارِيه الاثني
عشر وأحبهم وأبرهم عنده ، وإن عيسى أوصى إليه ودفع إليه كتبه وعلمه
وحكمته ، فلم يزل أهل هذا البيت على دينه متمسكين عليه ، قال : وتلك
الكتب عندي إملاء عيسى وخط أبينا بيده ، فيها كل شيء يفعل الناس من
بعده ، وإن الله يبعث رجلاً من العرب من ولد إبراهيم من أرض تهامة من
قرية يقال لها : مكة ، وذكر مبعثه ومهاجرته ومن يقاتله ومن ينصره ، الخبر
إلى أن قال : وفي ذلك الكتاب ثلاثة عشر رجلاً من ولد إسماعيل من خير
خلق الله ، من أطاعهم اهتدى ، ومن عصاهم ضل ، مكتوبة أسماؤهم
وأنسابهم ونعوتهم ، وكم يعيش كل رجل منهم ، وكم رجل منهم يستتر
بدينه ويكتمه عن قومه ، ومن الذي يظهر منهم وينقاد له الناس حتى ينزل
عيسى عليه السلام فيصلِّي خلفه ، أولهم وخيرهم وأفضلهم رسول الله صلى الله عليه وآله واسمه

(١) كتاب سليم بن قيس ٢ : ٨٣٤ - ٨٣٩ ، الكافي ١ : ٤١٤٤ / ٤ (باب ما جاء في
الاثني عشر والنص عليهم عليهم السلام) ، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٤٧ - ٨١ / ٤٨ ، كمال
الدين : ١٥٠ / ٢٧٠ ، الغيبة للطوسي : ١٠١ / ١٣٧ ، كشف الغمّة ٢ : ٥٠٨ ، إعلام
الورى ٢ : ١٧٩ ، الصراط المستقيم ٢ : ١٢٠ .

محمد، وياسين، وفلان وفلان وفلان إلى أن قال: وصرح القلم في اللوح المحفوظ باسمه وبصاحب اللواء يوم الحشر الأكبر أخيه ووصيه ووزيره وخليفته في أمته، وأحب الخلق إلى الله بعده علي بن عمه لأمه وأبيه، وولي كل مؤمن بعده، ثم أحد عشر رجلاً من ولد محمد وولده، أولهم يسمى باسم ابني هارون شبراً وشبيراً وتسعة من ولد أصغرهما واحد بعد واحد آخرهم الذي يصلّي عيسى خلفه^(١)، وذكر باقي الحديث بطوله، تركنا ذكره.

ثم إن من الأخبار المفصلة ما رووه عن بعض أزواج النبي ﷺ أيضاً، مثل ما رواه في كتاب النصوص بإسناد له عن محمد بن أبي رافع، عن سلمة بن شبيب، عن عبدالله بن مسلم المدائني، عن أبي الأسود، عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ يقول: «الأئمة بعدي اثنا عشر عدد نساء بني إسرائيل تسعة من صلب الحسين أعطاهم الله علمي وفهمي، فالويل لمبغضهم»^(٢).

وقد مرّ مثله عن غيرها غير واحد وغير مرّة، وكذا ما بعده، وهو ما رواه بهذا الإسناد أيضاً أنها قالت: قال رسول الله ﷺ لعلي: «يا علي إن الله تبارك وتعالى وهب لك حبّ المساكين والمستضعفين في الأرض فرضيت بهم»^(٣) إخواناً ورضوا بك إماماً الخبير إلى أن قال: «يا علي أنت مولى المؤمنين وقائد الغر المحجلين، وأنت أبو سبطي وأبو الأئمة التسعة من

(١) كتاب سليم بن قيس ٢: ٧٠٥ - ٧٠٧، الغيبة للنعماني: ٩/٧٤، بحار الأنوار ٣٦:

١٣/٢١٠.

(٢) كفاية الأثر: ١٨٣ - ١٨٤.

(٣) في «س» و«م»: «لهم» بدل «بهم».

صلب الحسين، ومنا مهدي هذه الأمة، يا علي شيعتك المتتبعون، ولولا أنت وشيعتك ما قام لله دين»^(١).

وفي رواية أبي سعيد التميمي - كما في كتاب النصوص أيضاً - عن أبي ثابت مولى أبي ذر عن أم سلمة أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لما أسري بي إلى السماء فإذا مكتوب على العرش: لا إله إلا الله محمد رسول الله أيده بعلي ونصرته بعلي، ورأيت أنوار علي وفاطمة والحسن والحسين، وأنوار علي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن بن علي، ورأيت نور الحجة يتلأل من بينهم كأنه كوكب دري، فقلت: يا رب! من هذا ومن هؤلاء؟ فنوديت: يا محمد، هذا نور علي وفاطمة، وهذا نور سبطيك الحسن والحسين، وهذه أنوار الأئمة بعدك من ولد الحسين مطهرون معصومون، وهذا الحجة الذي يملأ الدنيا^(٢) قسطاً وعدلاً»^(٣).

وقد مرّ نحوه آنفاً عن أنس، وغيره سابقاً مراراً بحيث لا يبقى شبهة في صحّة وروده.

وفي رواية ابن منده والجوهرى معنعناً عن حماد بن سلمة عن الكلبي، عن أبي صالح، عن شداد بن أوس، قال: لما كان يوم الجمل قلت: لا أكون مع علي ولا أكون عليه، وتوقفت عن القتال إلى انتصاف

(١) كفاية الأثر: ١٨٤ - ١٨٥.

(٢) في «ن»: «الأرض» بدل «الدنيا».

(٣) كفاية الأثر: ١٨٥ - ١٨٦.

النهار، فلما كان قرب الليل ألقى الله في قلبي أن أقاتل مع عليٍّ عليه السلام، فقاتلت معه حتى كان من أمره ما كان، ثم إنني أتيت المدينة فدخلت على أم سلمة، قالت: من أين أقبلت؟ قلت: من البصرة، فقالت: مع أيِّ الفريقين كنت؟ قلت: يا أم المؤمنين توقفت أولاً ثم ألقى الله في قلبي أن أقاتل مع عليٍّ عليه السلام، فقالت: نعم ما فعلت، لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «من حارب علياً حاربي» قلت: أفترين أن الحقَّ مع عليٍّ عليه السلام؟ قالت: إي والله، عليٌّ مع الحقِّ والحقُّ مع عليٍّ، والله ما أنصفوا؛ إذ قدموا من آخره الله ورسوله، وأخروا من قدمه الله ورسوله، وإنهم صانوا حلاتهم في بيوتهم، وأبرزوا حليمة رسول الله صلى الله عليه وآله إلى القتال، والله لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «إن لأمتي فرقة وخلعة^(١) فجامعوها إذا اجتمعت، فإذا افترت فكونوا من النمط الأوسط، ثم اربقوا أهل بيتي، فإن حاربوا فحاربوا، وإن سالموا فسالموا، وإن زالوا فزولوا معهم حيث زالوا، فإن الحقَّ معهم حيث كانوا، قلت: فمن أهل بيته الذين أمرنا بالتمسك بهم؟ قالت: هم الأئمة بعده كما قال: «عدد نقيب بني إسرائيل»: عليٌّ، والسبطان الحسن والحسين وتسعة من صلب الحسين هم أهل بيته وهم المطهرون والأئمة المعصومون، فقلت: إنّا لله، هلك الناس إذن! قالت: كلَّ حزب بما لديهم فرحون^(٢).

وقد مرَّ بعض أخبارٍ أيضاً منها فيما سبق سيّما في فصل الآيات.

ثم إنَّ من أخبار الأزواج ما رواه الشيباني عن جماعة منهم: محمد بن

(١) في المصدر: «جعلة» وفيه ثلاث نسخ: «خلفة، خلقة، خلعة».

(٢) كفاية الأثر: ١٨٠ - ١٨٢، بحار الأنوار: ٣٦، ٢١٣/٣٤٦.

مزيد البوشنجي النحوي، والحسن بن علي بن زكريا البصري، عن ابن أبي الثلج وغيره، عن شابة، عن شعبة، عن قتادة^(١) عن الحسن البصري، عن أبي سلمة، ومنهم: البوشنجي أيضاً عن أبي كريب، عن إسماعيل بن صبيح السكري، عن أبي بشر، عن محمد بن المنكدر، عن أبي سلمة، ومنهم: محمد بن جعفر القرميسيني، عن إسحاق بن إبراهيم، عن محمد بن بشار، عن شعبة، عن هشام بن زيد، عن أبي سلمة، ومنهم: أبو العباس بن كشمرد، عن خلاد بن أشيم، عن النضر بن سهيل^(٢) عن هشام بن جابر، عن أبي سلمة، ومنهم: أبو عبدالله جعفر بن محمد، عن عبدالله بن عمر بن الخطّاب، عن الزيات، عن الحارث بن محمد، عن الواقدي، عن محمد بن عمر، عن موسى بن محمد بن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي سلمة، قال أبو سلمة: قالت لي عائشة: كان لنا مشربة وكان النبي صلى الله عليه وآله إذا أراد لقاء جبرئيل عليه السلام لقيه فيها، فلقية النبي صلى الله عليه وآله فيها مرة، وأمرني النبي صلى الله عليه وآله أن لا يصعد إليه أحد، فدخل عليه الحسين بن علي ولم نعلم به حتى غشيهما، فقال جبرئيل: «من هذا؟» فقال النبي صلى الله عليه وآله: «ابني» فأخذه النبي صلى الله عليه وآله فأجلسه على فخذه فقال جبرئيل: «أما إنّه ستقتله أمتك، وإن شئت أخبرتك بالأرض التي يقتل فيها» فأشار جبرئيل إلى الطف بالعراق، فأخذ منه تربة حمراء وأراه إياها، وقال: «هذه من تربة مصرعه» فبكى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له جبرئيل: «لا تبك يا رسول الله فسوف ينتقم الله منهم بقائمكم أهل البيت» فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ومن قائمنا أهل

(١) في النسخ: «عبادة» بدل «قتادة». وما أثبتناه من المصدر.

(٢) كذا في النسخ: وفي المصدر: «النظر بن شميل»، وانظر: هامش المصدر.

البيت؟» قال: «هو التاسع من ولد الحسين، كذا أخبرني ربي جل جلاله أنه سيخلق من صلب الحسين ولدًا وسماه عنده عليًا خاضعًا لله خاشعًا ثم يخرج من صلب علي ابنه وسماه عنده محمدًا قانتًا لله ساجدًا، ثم يخرج من صلب محمد ابنه وسماه عنده جعفرًا ناطقًا عن الله صادقًا في الله، ثم يخرج من صلبه ابنه وسماه عنده موسى واثقًا بالله محبًا في الله، ثم يخرج من صلبه ابنه وسماه عنده عليًا الراضي بالله والداعي إلى الله، ثم يخرج من صلبه ابنه وسماه عنده محمدًا المرغب في الله والذاب عن حريم الله، ثم يخرج من صلبه ابنه وسماه عنده عليًا المكتفي بالله والولي لله، ثم يخرج من صلبه ابنه وسماه عنده الحسن مؤمنًا بالله مرشدًا إلى الله، ثم يخرج من صلبه ابنه كلمة الحقّ ولسان الصدق ومظهر الحقّ حجة الله على بريته، له غيبة طويلة يظهر الله تعالى به الإسلام وأهله ويخسف به الكفر وأهله^(١).

وفي رواية الواقدي أن محمد بن إبراهيم قال: قال لي أبو سلمة: إني دخلت على عائشة في زمن عثمان وهي حزينة، فقلت لها: ما يحزنك يا أم المؤمنين، قالت: فقد النبي وتظاهرت الحسكات، ثم قالت: يا جارية اثيني بالكتاب، فحملت الجارية إليها كتابًا، فقلت: ما هذا يا أم المؤمنين؟ فقالت: أخبار وقصص كتبه عن رسول الله ﷺ، ثم حدثني ببعض ما كان فيه من المواعظ عن النبي ﷺ، وذكر ما حدثته به إلى أن قال: فقلت لها: هل عهد إليكم نبيكم كم يكون من بعده من الخلفاء؟ فأطبقت الكتاب، ثم قالت: نعم، وفتحت الكتاب وقالت: يا أبا سلمة، كانت لنا مشربة، وذكرت الحديث تمامًا، قال أبو سلمة: فأخرجتُ البياض وكتبْتُ هذا الخبر، فأملت

(١) كفاية الأثر: ١٨٧ - ١٨٩، و ١٩٠ - ١٩٢، بحار الأنوار ٣٦: ٣٤٨ - ٢١٨/٣٤٩.

عليّ حفظاً ولفظاً، ثمّ قالت: اكنمه عليّ يا أبا سلمة ما دمت حيّة، فكنمت عليها، فلمّا كان بعد مضيّها إلى البصرة دعاني عليّ عليه السلام فقال: «أرني الخبر الذي أملت عليك عائشة»، قلت: وما الخبر يا أمير المؤمنين؟ قال: «الذي فيه أسماء الأوصياء بعدي»، فأخرجته إليه حتّى سمعه^(١).

أقول: وهذا الحديث من الغرائب، وأكثر رواته من العامة.

ويؤيده ما رواه الشيخ المفيد رحمته الله بإسناد له عن رجل سمّاه، قال: سألت عائشة: كم خليفة تكون لرسول الله؟ فقالت: أخبرني رسول الله صلّى الله عليه وآله أنه يكون بعده اثنا عشر خليفة، قال: فقلت لها: من هم؟ فقالت: أسماؤهم عندي مكتوبة إملاء رسول الله، قال: فقلت لها: فأعرضيه، فأبّت^(٢).

أقول: هذه الروايات أيضاً أزيد من ستين رواية عن بضعة عشر رجلاً من الصحابة، بل إن عدّة طرقها وصلت إلى المائة، حتّى أنّ تعدّد طرق طائفة منها بحيث تجاوز عن حدّ الاستفاضة، بل بحيث لا يمكن معه التشكيك في صحّة ورود الخبر، ومع هذا كثير منها ممّا في طريقه جمع من العامة، بل مأخوذ من كتبهم أيضاً لا سيّما مثل كتاب أحمد وأمّثاله، فافهم.

المرتبة الثالثة:

في بيان ما رواه القوم وغيرهم من الأخبار المفصلة المعيّنة للائني عشر من أهل البيت لا سيّما هؤلاء الأئمة عليهم السلام بأنفسهم سواء كانت رواية

(١) كفاية الأثر: ١٨٩ - ١٩٠، بحار الأنوار ٣٦: ٣٤٩ - ٣٥٠، ذيل ح ٢١٨.

(٢) كشف الغمّة ٢: ٥٠٥، إعلام الوری ٢: ١٦٤، بحار الأنوار ٣٦: ٣٧٠/٣٧٠.

منهم عن النبي ﷺ ، أو إخباراً من عندهم ، لكون الأخير من باب الإعجاز وأكد للقبول ، حيث كونه إخباراً بما سيأتي ممّا ظهر صدقه بعد ذلك ، وهي أخبار كثيرة جداً لا سيّما من طرق أصحابنا والرواة عن الأئمة إلا أنّنا لا نذكر هاهنا إلا قليلاً من كثير لكفائته للمسترشد .

فمنها: ما رووه عن فاطمة الزهراء سيّدة نساء العالمين عليها السلام ، مثل ما أشرنا إليه غير بعيد من رواية محمود بن لبيد عنها عليها السلام ، ورواية أبي ذرّ عنها ، وغيرهما ، ومثل ما رواه الشيباني بإسناده عن زيد بن عليّ بن الحسين ، عن أبيه عليّ عليه السلام ، عن عمّته زينب بنت عليّ عليها السلام عن أمّها فاطمة الزهراء عليها السلام أنّها قالت : «دخل إليّ رسول الله ﷺ عند ولادة ابني الحسين ، فناولته إياه في خرقة صفراء فرمى بها ، وأخذ خرقة بيضاء فلفّه فيها ، ثمّ أذن في أذنه اليمني وأقام في اليسرى ، ثمّ قال : خذيه يا فاطمة ، فإنّه الإمام وأبو الأئمة تسعة من ولده أئمة أبرار والتاسع قائمهم»^(١) .

وقد روى هذا الخبر بعينه وبجميع أجزائه في كتاب النصوص عن الصادق عليه السلام ، عن أبيه ، عن جدّه عليّ بن الحسين ، عن أبيه الحسين عليه السلام ، قال : «قالت لي أمّي فاطمة عليها السلام : لمّا ولدتك دخل إليّ رسول الله ﷺ فناولتك إياه»^(٢) إلى آخر الخبر لفظاً بلفظ .

ومثل ما رواه في الكتاب المذكور وغيره معنعناً - برواية جمع من الخاصّة والعامّة - عن الحسين بن يوسف الأنصاري ، عن سهل بن سعد الساعدي الأنصاري ، قال : سألت فاطمة بنت رسول الله ﷺ عن الأئمة ،

(١) كفاية الأثر: ١٩٣ - ١٩٤ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٢١٩/٣٥٠ .

(٢) كفاية الأثر: ١٩٦ - ١٩٧ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٢٢٢/٣٥٢ .

فقلت: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعليّ: يا عليّ أنت الإمام والخليفة بعدي، وأنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فإذا مضيت فابنك الحسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فإذا مضى الحسن فالحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فإذا مضى الحسين فابنه عليّ بن الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم»، فذكرت أساميهم جميعاً واحداً بعد واحد عن أبيها إلى أن قالت: «وقال: فإذا مضى الحسن فابنه القائم المهديّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم، يفتح الله به مشارق الأرض ومغاربها، قال: فهم أئمة الحقّ وألسنة الصدق، منصور من نصرهم، مخذول من خذلهم»^(١).

وقد تقدّم هاهنا مثله عن سُلَيْم بن قيس في نقله الكلام الذي جرى في مجلس معاوية.

ثمّ من مشاهير أحاديث فاطمة عند علماء أهل البيت عليهم السلام ما رواه جماعة من حديث اللوح الذي رآه جابر الأنصاري عندها، كما رواه ابن منده، والقرشي، والواقدي، عن أبي هارون، عن الباقر عليه السلام، عن جابر الأنصاري، ورواه الشيباني، والحميري، وابن شاذويه، والفامي، وابن بابويه، وغيرهم معنعناً عن أبي السفانج، عن جابر الجعفي عن الباقر عليه السلام، عن جابر الأنصاري، ورواه جمع من هؤلاء، وكذا سعد بن عبدالله، وأحمد بن إدريس، وهارون بن المتوكل، وغيرهم باسنادٍ آخر، عن أبي الجارود، عن الباقر عليه السلام، عن جابر الأنصاري قال: دخلت على فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وبين يديها لوح يكاد ضوءه يغشي الأبصار، فيه

(١) كفاية الأثر: ١٩٥ - ١٩٦، بحار الأنوار ٣٦: ٢٢١/٣٥١، وانظر: الصراط المستقيم ٢: ١٤٧ - ١٤٨، وأسرار الإمامة: ٩٥ - ٩٦.

اثنا عشر اسماً ثلاثة في ظاهره، وثلاثة في آخره، وثلاثة في طرفه، فعددتها فإذا هي اثنا عشر، فقلت لها: أسماء من هؤلاء؟ قالت: «هذه أسماء الأوصياء أولهم ابن عمي وأحد عشر من وُلدي آخرهم القائم»، قال جابر: فرأيت فيه محمداً محمداً محمداً في ثلاثة مواضع، وعلياً علياً علياً في أربعة مواضع^(١).

وقد روي أيضاً حديث هذا اللوح من طرق أخرى أبسط من هذا وأوضح، كما رواه جماعة كثيرة جداً منهم: الحميري، والنعماني، وسعد ابن عبدالله، وابن المتوكل، ومحمد بن معقل القرميسيني، ومحمد بن سُفيان البرزوفري، وابن بابويه، وغيرهم، كلُّ بإسنادٍ له عن أبي بصير عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام، ورواه جمع أيضاً منهم: ابن بابويه معنعناً عن ابن سنان عن الصادق عليه السلام، قال: «قال أبي لجابر بن عبدالله الأنصاري: إن لي إليك حاجة أريد أن أخلو بك فيها، فلما خلا به في بعض الأيام قال له: أخبرني عن اللوح الذي رأيته في يد أمي فاطمة، قال جابر: أشهد بالله أنني دخلت على أمك فاطمة عليها السلام لأهنيها بولادة الحسين عليه السلام فإذا بيدها لوح أخضر من زبرجدة خضراء فيه كتاب أنور من الشمس وأطيب رائحة من المسك الأذفر» وفي رواية أبي بصير كذا: «فرأيت بيدها^(٢) لوحاً أخضر ظننت أنه زمرد، ورأيت فيه كتاباً أبيض شبه الشمس، فقلت لها: ما هذا يا بنت رسول الله؟ قالت: هذا لوح أهداه الله عز وجل إلى أبي فيه اسم أبي واسم بعلغي واسم ابني وأسماء الأوصياء من ولدي، فأعطانيه

(١) كمال الدين: ٢٣١١، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٥١٤٦.

(٢) في «م»: «وفي يدها» بدل «بيدها».

أبي ليسرني بذلك ، فسألته أن تدفعه إليّ لأقرأه وأنسخه ، ففعلت فقرأته ونسخته ، فقال له أبي : فهل لك أن تعرضه عليّ ؟ فقال نعم ، فمضى جابر إلى منزله وأتى بصحيفة من كاغذ - وفي رواية : فمضى معه إلى بيته فأخرج إلى أبي صحيفة من رَقٍّ^(١) - وقال : أشهد بالله أنني هكذا رأيت في اللوح مكتوباً ، فكان المكتوب : بسم الله الرحمن الرحيم» وفي رواية : زيادة قوله عليه السلام : «فقال له أبي : انظر في كتابك لأقرأ عليك ، فنظر جابر في نسخته فقرأ أبي ، فما خالف حرف حرفاً ، فكان المكتوب : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب من الله العزيز العليم لمحمد نوره وسفيره وحجابه ودليله نزل به الروح الأمين من عند رب العالمين على محمد خاتم النبيين ، يا محمد! عظم أسمائي ، واشكر نعمائي ، ولا تجحد آثمي ، ولا ترج سواي ، ولا تخش غيري ، فإنه من يرج سواي ويخش غيري أعدبه عذاباً لا أعدبه أحداً من العالمين ، يا محمد! إنني لم أبعث نبياً فأكملت أيامه وانقضت مدته إلا جعلت له وصياً ، وإنني اصطفتك وفضلتك على الأنبياء ، وفضلت وصيك على الأوصياء ، وأكرمتك بشبليك بعده وسبليك حسن وحسين ، وجعلت الحسن عيبة علمي بعد انقضاء مدة أبيه ، وجعلت الحسين خازن وحيي وخير أولاد الأولين والآخرين ، فيه تثبت الإمامة ، وأكرمته بالشهادة ، وختمت له بالسعادة ، فهو أفضل من استشهد ، وأرفع الشهداء درجةً ، جعلت كلمتي التامة معه والحجة البالغة عنده ، وبعترته أثيب وأعاقب ، أولهم عليٌّ سيد العابدين وزين أوليائي الماضين ، وابنه شبيه جدّه المحمود محمد الباقر لعلمي والداعي إلى سبيلي على منهاج

(١) الرَّقُّ - بالفتح - : الجلد يُكتب فيه . المصباح المنير : ٢٣٥ ، كلمة «رَقُّ» .

الحقّ، وجعفر بن محمّد الصادق في القول والعمل، سيهلك المرتابون في جعفر، الرادّ عليه كالرادّ عليّ، تنشب من بعده فتنة صمّاء، فالويل كلّ الويل للمكذّب لعبدي وخيرتي من خلقي موسى، وويل للمفترين الجاحدين عند انقضاء مدّة عبدي وحببي موسى، إنّ المكذّب بالثامن مكذّب بكلّ أوليائي، وعليّ الرضا ولتي وناصري ومن أضع عليه أعباء النبوة وأمنحه بالاضطلاع بها، يقتله عفريتٌ مستكبر، يُدفن بالمدينة التي بناها العبد الصالح إلى جنب شرّ خلقي، حقّ القول منّي لأقرن عينه بمحمّد ابنه وخليفته من بعده، فهو وارث علمي ومعدن حكمي وموضع سرّي، وأختم السعادة لابنه عليّ ولتي وناصري وأميني على وحيي، أخرج منه الداعي إلى سبيلي والخازن لعلمي الحسن، ثمّ أكمل ذلك بابنه الخلف محمّد رحمةً للعالمين، عليه كمال موسى وبهاء عيسى وصبر أيوب، يخرج آخر الزمان على رأسه غمامة بيضاء تظله عن الشمس، ينادي بلسان فصيح يسمعه الثقلين والخافقين، هو المهديّ من آل محمّد يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً»^(١) الخبر.

وقد جمعنا في نقله بين رواية أبي بصير وغيره، بأن أخذنا من كلّ واحدٍ عبارةً لمزيد التوضيح وعدم تفاوت المعنى، والأكثر من رواية

(١) الكافي ١: ٤٤٢ - ٣/٤٤٤ (باب ما جاء في الاثني عشر... عيون أخبار الرضا عليه السلام) ١: ٤١ - ٢/٤٤، كمال الدين: ٣٠٨ - ١/٣١٠، الغيبة للطوسي: ١٤٣ - ١٠٨/١٤٦، الأمالي للطوسي: ٢٩١ - ٥٦٦/٢٩٢، الغيبة للنعمان: ٦٣ - ٦٤، الاختصاص: ٢١٠ - ٢١٢، الاحتجاج ١: ١٦٢ - ٣٣/١٦٦، الإمامة والنبوة: ١٠٣ - ٩٢/١٠٥، بشارة المصطفى: ٢٨٣ - ١/٢٨٤، إعلام الوري ٢: ١٧٧/١٧٤، فرائد السمطين ٢: ١٣٦ - ٤٣٢/١٣٩ - ٤٣٥، بحار الأنوار ٣٦: ٢٠٢ - ٦/٢٠٣.

أبي بصير، فما لم يكن فيها فهو من غيرها، وقد تركنا ذكر بعض ألفاظ رواية أبي بصير أيضاً اختصاراً.

ثم إنه لا ينافي هذا ما مرَّ عن جابر: أن الأسماء كانت مكتوبةً في أطراف اللوح؛ إذ لا بُدَّ في كون خصوص الأسماء واحداً واحداً مكتوبة أيضاً في الأطراف سوى ما في المتن.

وقد روى الصدوق وغيره من غير الطريق المذكور أيضاً نقل جابر حكاية اللوح مرةً أخرى، فذكروا بإسنادٍ لهم أنه لما احتضر الباقر عليه السلام دعا بابنه الصادق عليه السلام ليعهد إليه، فقال له أخوه زيد: لو امتثلتَ فيِّ بمثال الحسن والحسين عليهما السلام لرجوت أن لا تكون أتيتَ منكراً، فقال له: «يا أبا الحسين! إن الأمانات ليست بالمثال ولا العهود بالرسوم، وإنما هي أمور سابقة عن حجج الله عزَّ وجلَّ» ثم دعا بجابر بن عبد الله ^(١) وقال له: «حدِّثنا بما عاينتَ من الصحيفة» فقال له جابر: نعم، دخلت إلى فاطمة عليها السلام ^(٢)، وذكر الحكاية إلا أن فيه ما يظهر أنه قرأ اللوح بدون النسخ منه، ولعلَّ الظاهر أن مصلحة خوف الاشتهار دعتَه إلى ذلك، حتَّى كأنه لأجل ذلك أيضاً لم يذكر تفصيل المضمون، بل ذكر تفصيل أسمائهم عليهم السلام مع أسماء أمهاتهم، كما أشرنا إليه آنفاً من احتمال كونها مكتوبةً في الأطراف أيضاً.

ومما يؤكد صحَّة أصل المضمون ما رواه الصدوق وغيره بإسنادٍ معتبر عن عبد العظيم الحسيني الثقة الجليل، عن علي بن الحسن بن زيد بن

(١) في «م» زيادة: «الأنصاري».

(٢) كمال الدين: ١/٣٠٥، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١/٤٠، الاحتجاج ٢: ٢٤٧/٢٩٦،

غاية المرام ١: ٣٩/١٤٦، ٢: ٣٦/١٦٦، فرائد السمتين ٢: ١٤٠ - ١٤١.

الحسن بن علي بن أبي طالب ، قال : حدّثني عبدالله بن جعفر بن محمد ، عن أبيه جعفر ، عن جدّه الباقر عليه السلام أنّه جمع ولده وفيهم عمّهم زيد بن علي ، ثمّ أخرج إليهم كتاباً بخط عليّ وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله مكتوب فيه : «كتاب من الله العزيز العليم» ونقل مثل عبارة ما مرّ أنّه كان في لوح جابر من رواية أبي بصير ، وفي آخره : أنّ عبد العظيم كان يقول : العجب كلّ العجب لمحمد بن جعفر وخروجه وقد سمع أباه يقول هذا ويحكيه ^(١).

وكذا من المؤكّد أيضاً ما رواه هؤلاء الجماعة أيضاً بإسنادٍ لهم عن ابن أبي نجران ، وصفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمّار عن الصادق عليه السلام أنّه قال : «يا إسحاق ، ألاّ أبشرك؟» قلت : بلى جُعلت فداك يا بن رسول الله ، فقال : «وجدنا صحيفة بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطّ عليّ عليه السلام فيها : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب من الله العزيز العليم» وذكر الحديث مثله سواء ، وفي آخره : أنّ الصادق عليه السلام قال : «يا إسحاق ، هذا دين الملائكة والرسل ، فضنّه عن غير أهله يَصْنَعُ الله ويُصْلِحُ بالك» ، ثمّ قال : «من دان بهذا أمن من عقاب الله» ^(٢).

أقول : وقد مرّت أخبار في فصل الوصية مشتملة على نزول صحيفة أخرى أيضاً من الله على رسوله صلى الله عليه وآله لأجل عمل هؤلاء الاثني عشر صلوات الله عليهم ، مختومة باثني عشر خاتماً من ذهب ، تركنا ذكرها هاهنا حذراً من التكرار وإن كانت من دلائل ما نحن فيه أيضاً ، من أراد الاطلاع عليها

(١) كمال الدين : ٣١٢ - ٣١٣ ، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٤/٤٥ ، إعلام الوری ٢ : ١٧٨ - ١٧٩ ، غاية المرام ١ : ٢٢١ .

(٢) كمال الدين : ٣/٣١٢ ، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٣/٤٥ ، إعلام الوری ٢ : ١٧٧ - ١٧٨ ، غاية المرام ١ : ٢٢٠ .

فليرجع إليها .

ثم إن من تلك الأخبار المفصلة الواردة عن أهل البيت عليهم السلام ما رواه عن أمير المؤمنين عليه السلام ، مثل ما رواه ابن منده وغيره معنعناً عن شريك ، عن حكيم بن جبير ، عن إبراهيم النخعي ، عن علقمة بن قيس ، قال : خطبنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب خطبة اللؤلؤة ، فقال في آخرها : «ألا وإني ظاعنٌ عن قريب ومنطلق إلى المغيب ، فارتقبوا الفتنة الأموية والمملكة الكسروية» ، ثم أخبر - كما مر سابقاً في معجزاته - عن بناء بغداد وخلفاء بني العباس ، إلى أن قال الراوي : فقام إليه رجل يقال له : عامر بن كثير ، فقال : يا أمير المؤمنين ، لقد أخبرتنا عن أئمة الكفر وخلفاء الباطل ، فأخبرنا عن أئمة الحقّ وألسنة الصدق بعدك .

قال : «نعم ، إنه لعهد عهده إليّ رسول الله صلى الله عليه وآله : إن هذا الأمر يملكه اثنا عشر إماماً تسعة من صُلب الحسين ، ولقد قال لي النبي صلى الله عليه وآله : لما عرج بي إلى السماء نظرت إلى ساق العرش ، فإذا مكتوب عليه : لا إله إلا الله محمد رسول الله أيدته بعليّ ، ونصرته بعليّ ، ورأيت اثني عشر نوراً ، فقلت : يا ربّ أنوار من هذه ؟ فنوديتُ : يا محمد ، هذه أنوار الأئمة من ذريّتك ، فقلت : يا رسول الله ، أفلا تسميهم لي ؟ قال : نعم ، أنت الإمام والخليفة بعدي ، تقضي ديني وتنجز عبادتي ، وبعده ابنك الحسن والحسين ، وبعده الحسين ابنه عليّ زين العابدين ، وبعده عليّ ابنه محمد يُدعى بالباقر ، وبعده محمد ابنه جعفر يُدعى بالصادق ، وبعده جعفر ابنه موسى يُدعى بالكاظم ، وبعده موسى ابنه عليّ يُدعى بالرضا ، وبعده عليّ ابنه محمد يُدعى بالزكيّ ، وبعده محمد ابنه عليّ يُدعى بالنقيّ ، وبعده ابنه

الحسن يُدعى بالأمين ، والقائم وَلَدُ الحسن سَمِيَّ وأشبهه الناس بي يملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً» ، فقال الرجل : فما بال قوم وعوا ذلك من رسول الله ﷺ ، ثم دفعوكم عن هذا الأمر ، وأنتم الأعلون نسباً ونوطاً^(١) بالنبي ﷺ ، وفهماً بالكتاب والسنة ؟

قال عليّ : «أرادوا قلع أوتاد الحرم وهتك ستور الأشهر الحرم من بطون البطون ، ونور نواظر العيون بالظنون الكاذبة والأعمال البائرة» إلى أن قال عليّ : «فلا تأس على القوم الفاسقين»^(٢) .

أقول : وهذا الخبر أيضاً ممّا مرّ أصل مضمونه مراراً عن جمعٍ من الصحابة .

وروى الجلودي عن الجوهرى بإسنادٍ له عن الأصمغ بن نباتة ، قال : سمعت أمير المؤمنين عليّ يقول : «سمعت رسول الله ﷺ يقول : أفضل الكلام قول : لا إله إلا الله ، وأفضل الخلق أول من قال : لا إله إلا الله ، فقيل : ومن أول من قال : لا إله إلا الله ؟ قال : أنا ، وأنا نور بين يدي الله عز وجل أوحدَه وأسبَحه وأكْرَمه^(٣) وأقدسه وأمجّده ، ويتلوني نور شاهد مني ، فقيل : من الشاهد منك ؟ قال : عليّ بن أبي طالب أخي وصفّي ووزير خليفتي ووصيّي وإمام أمتي وصاحب حوضي وحامل لوائي ، فقيل : يا رسول الله ، ومن يتلوه ؟ قال : الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة ، ثم الأئمة من

(١) في «م» : «دنوّاً» بدل «نوطاً» . ونوطاً : أي : تعلقاً . انظر : الصحاح ٣ : ١١٦٥ «نوط» ، ومجمع البحرين ٤ : ٢٧٧ «نيط» .

(٢) كفاية الأثر : ٢١٣ - ٢١٩ ، غاية المرام ١ : ٦٣/١٩٧ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٣٥٤ - ٢٢٥/٣٥٦ .

(٣) في المصدر : «أكبره» بدل «أكْرَمه» .

وُلد الحسين إلى يوم القيامة»^(١).

وروى جماعة منهم: التلعكبري، ومحمد بن همام، وغيرهما، عن علي بن عيسى القوهستاني عن بدر بن إسحاق^(٢) الأنماطي - وكان شيخاً فاضلاً - عن زيد بن إسحاق، عن أبيه قال: سألت أبي عيسى بن موسى، فقلت له: من أدركت من التابعين؟ فقال: ما أدري ما تقول ولكني كنتُ في الكوفة فسمعت شيخاً في جامعها يحدث عن عبد خير، قال: سمعت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: يا علي، الأئمة الراشدون المهديون المعصومون من ولدك - وفي رواية: المغضوبون حقوقهم من ولدك^(٣) - أحد عشر إماماً وأنت أولهم، وآخرهم من اسمه على اسمي يخرج فيملاً الأرض عدلاً وقسطاً»^(٤) الخبر.

وروى في كتاب النصوص بإسناده عن مروان بن محمد السخاوي عن أبي يحيى التيمي عن يحيى البكاء عن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة منها فرقة ناجية، والباقون هالكون، فالناجون هم الذين يتمسكون بولايتكم ويقتبسون من علمكم ولا يعملون برأيهم فأولئك ما عليهم من سبيل، فسألته عن الأئمة، فقال: عدد نقيب بني إسرائيل»^(٥).

(١) كمال الدين: ١٤/٦٦٩، بحار الأنوار ٣٦: ٨٣/٢٦٣.

(٢) في «س» و«ل»: «ندر بن إسحاق».

(٣) الغيبة للطوسي: ٩٩/١٣٦، بحار الأنوار ٣٦: ٧٨/٢٥٩، إثبات الهداة ١:

٦٧٦/٦٢٣.

(٤) الغيبة للنعماني: ٢٣/٩٢، بحار الأنوار ٣٦: ١٠١/٢٨١.

(٥) كفاية الأثر: ١٥٥.

وفي رواية الشيباني وغيره معنعناً عن شعبة، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه سعد بن مالك، عن عليّ عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما من أهل بيت فيهم من اسمه اسم نبيّ إلا بعث الله إليهم ملكاً يسدّدهم، وإن من الأئمة بعدي من ذرّتك من اسمه اسمي، ومن هو سمّي موسى بن عمران، وإن الأئمة بعدي كعدد نساء بني إسرائيل، أعطاهم الله علمي وفهمي، من خالفهم فقد خالفني»^(١)، الخبر.

وفي رواية المعافا بن زكريّا بإسناده عن عامر بن واثلة، عن عليّ عليه السلام قال: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: أنت الوصيّ على الأموات من أهل بيتي، والخليفة على الأحياء من أمّتي، حريك حربي، وسلمك سلمتي، أنت الإمام وأبو الأئمة إحدى عشر من صلبك أئمة مطهّرون معصومون، ومنهم المهديّ يملأ الدنيا قسطاً وعدلاً» الخبر إلى أن قال: «وأنت قسيم الجنة والنار، تدخل محبيك الجنة ومبغضيك النار»^(٢).

وفي كتاب النصوص بإسنادٍ له عن سفيان بن عيينة، عن عمران بن داؤد، عن محمّد بن الحنفية قال: قال أبي أمير المؤمنين عليه السلام: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: قال الله تعالى: لأعذبنّ كلّ رعيّة دانت بطاعة إمام ليس منّي وإن كانت الرعيّة في نفسها برّة، ولأرحمنّ كلّ رعيّة دانت بإمام عادل منّي وإن كانت الرعيّة في نفسها غير برّة ولا تقية، ثمّ قال صلى الله عليه وآله: يا عليّ! أنت الإمام والخليفة بعدي، حريك حربي، وسلمك سلمتي، وأنت أبو سبطيّ وزوج ابنتي، من ذرّتك الأئمة المطهّرون، فأنا سيّد الأنبياء وأنت

(١) كفاية الأثر: ١٥٤، بحار الأنوار ٣٦: ١٩٧/٣٣٦.

(٢) كفاية الأثر: ١٥١ - ١٥٢، غاية المرام ١: ٥٧/١٩٣، و٢: ٤٦/٢٨٤، بحار الأنوار ٣٦: ٣٣٥ - ١٩٦/٣٣٦.

سيد الأوصياء، وأنا وأنت من شجرة واحدة، ولولا أنا^(١) لم يخلق الله الجنة والنار ولا الأنبياء ولا الملائكة» قال عليّ: «فقلت: يا رسول الله! فنحن أفضل أم الملائكة؟»

فقال: «يا عليّ! نحن خير خلق الله على بساط الأرض، وخير من الملائكة المقربين، وكيف لا نكون خيراً منهم، وقد سبقناهم إلى معرفة الله وتوحيده، فبنا عرفوا الله وبنا عبدوا الله وبنا اهتدوا السبيل إلى معرفة الله، يا عليّ أنت منّي وأنا منك، وأنت أخي ووزير، فإذا متّ ظهرت ضغائن في صدور قوم، وستكون فتنة صماء يسقط فيها كل وليجة وبطانة، وذلك عند فقدان الخامس من ولد السابع من وُلدك» إلى أن قال: «بأبي وأمي سمّي وشيبي وشبيه موسى بن عمران، عليه جلايب النور، وتتوقّد من شعاع القدس كأني بالناس آيس ما كانوا إذ نودي بنداء يسمع من البعد كما يسمع من القرب يكون رحمةً على المؤمنين وعذاباً على المنافقين.

قلت: وما ذلك النداء؟ قال: ثلاثة أصوات في رجب أولها: ألا لعنة الله على الظالمين، والثاني: أزفت الأزفة، والثالث: يرون بداراً بارزاً مع قرن الشمس ينادي: ألا إنّ الله بعث فلان بن فلان حتّى ينسبه إليك يا عليّ، فعند ذلك يأتي الفرج ويشفي الله صدور قوم مؤمنين، قلت: يا رسول الله، فكم يكون بعدي من الأئمة؟ قال: بعد الحسين تسعة والتاسع قائمهم^(٢). وروى إبراهيم بن إسحاق الثقفي، عن إبراهيم بن محمّد بن ميمون، وكذا الصّفار بإسناده عن أبي العلاء الخفّاف عن الأصبغ^(٣) عن

(١) في «ل»: «لولانا» بدل «لولا أنا».

(٢) كفاية الأثر: ١٥٧ - ١٥٩.

(٣) في «م» زيادة: «بن نبّاتة».

أمير المؤمنين عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أحب أن يحيى حياتي» إلى آخر ما مر عن ابن عباس وغيره أيضاً، إلا أن هاهنا بعد قوله: «والأوصياء من وُلده» قوله صلى الله عليه وآله: «فإنهم لا يخرجونكم من الهدى ولا يدخلونكم في ضلالة»^(١).

وقد مرّ هذا الخبر مراراً، وسيأتي أيضاً في كل موضع بإسنادٍ غير إسناد سابقه، ولا شك في تواتر مثل هذا.

وفي رواية البرقي بإسناده عن الأصمغ أنه قال: خرج علينا علي عليه السلام ذات يوم ويده في يد وُلده الحسن وهو يقول: «خرج رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم ويدي في يده هكذا وهو يقول: خير الخلق بعدي سيدهم أخي هذا، وهو إمام كل مسلم، وأمير كل مؤمن بعد وفاتي، ألا وإني أقول: إن خير الخلق بعدي وسيدهم ابني هذا، وهو إمام كل مسلم وأمير كل مؤمن بعد وفاتي، ألا وإنه سيُظلم بعد وفاتي كما ظُلمت بعد النبي صلى الله عليه وآله، وخير الخلق وسيدهم بعد الحسن ابني أخوه الحسين المظلوم بعد أخيه، المقتول في أرض كرب وبلاء، ألا إنه وأصحابه من سادة الشهداء يوم القيامة، ومن بعد الحسين تسعة من صلبه خلفاء الله في أرضه وحججه على عباده، تاسعهم قائمهم الذي يملأ الله به الأرض نوراً بعد ظلمتها، وعدلاً بعد جورها، وعلماً بعد جهلها، والذي بعث أخي محمداً بالنبوة وخصني بالإمامة لقد نزل بذلك الوحي من السماء على لسان روح الأمين، ولقد سُئل النبي صلى الله عليه وآله وأنا عنده عن الأئمة بعده فقال للسائل: والسماء ذات البروج إن عددهم بعدد البروج ورب الأيام والشهور، إن عدتهم لعدّة الشهور، فقال السائل:

(١) بصائر الدرجات: ١١/٧١ و١٢، بحار الأنوار: ٣٦: ٢٤٧ - ٦٢/٢٤٨.

فمن هم يا رسول الله؟ فوضع يده على رأسي، فقال: أولهم هذا وآخرهم المهدي، من والاهم فقد والاني، ومن عاداهم فقد عاداني، ومن أنكرهم فقد أنكرني، بهم يحفظ الله دينه، وبهم يعمر بلاده ويرزق عباده، وبهم ينزل القطر من السماء وتخرج بركات الأرض، هؤلاء أوصيائي وخلفائي وأئمة المسلمين وموالي المؤمنين»^(١).

وقد روى جمع منهم: الخطيب الخوارزمي كل بإسناد له عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «أنا وارديكم على الحوض»^(٢) وذكر بعينه مثل ما مر من الخبر الثاني الذي ذكرناه عن جابر إلى آخر الخبر تماماً.

وفي كتاب سليم بن قيس ما رواه عنه أيضاً مُعنعناً جماعة، منهم: ابن عُقدة، ومحمد بن همام. ومسروق، وعبد الرزاق، وعبد العزيز، ومعمر، وغيرهم، وهو أنه قال: قلت لعلي عليه السلام: إني سمعت من سلمان، ومن المقداد وأبي ذر، وذكر الحديث الذي نقلناه عنه في ضمن الحديث التاسع من أحاديث فاتحة كتابنا بطوله إلى قوله عليه السلام: «فما ترك النبي صلى الله عليه وآله شيئاً مما علمه الله من حلال أو حرام أو أمر أو نهي كان أو يكون أو كتاب منزل إلا علمنيه وحفظته فلم أنس منه حرفاً واحداً منذ دعالي، وهذه بقية، فقلت له: يا رسول الله! أتتخوف عليّ النسيان فيما بعد؟ فقال: يا أخي لست أتخوف عليك النسيان ولا الجهل، وقد أخبرني الله عز وجل أنه قد

(١) كمال الدين: ٥/٢٥٩، قصص الأنبياء للراوندي: ٣٦٦ - ٣٦٧، إعلام الوري: ٢

١٨٤، غاية المرام ١: ١٩/١٧، ٧٢/٢١١، بحار الأنوار ٣٦: ٢٥٣ - ٦٩/٢٥٤.

(٢) مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي ١: ٩٤، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١:

٣٥٥، مائة منقبة لابن شاذان: ٥/٢٣، بحار الأنوار ٣٦: ٢٧٠، ذيل الرقم ٩١.

استجاب لي فيك وفي شركائك الذين يكونون من بعدك، وإنما تكتب ما تكتبه لهم، قلت: يا رسول الله! ومن شركائي؟ قال: الذين قرنهم الله بنفسه وبني، فقال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (١) الآية، قلت: يا رسول الله ومن هم؟ قال: الأوصياء مني إلى أن يردوا عليّ الحوض كلهم هادٍ مهتدٍ لا يضرهم خذلان من خذلهم، هم مع القرآن والقرآن معهم لا يفارقونه ولا يفارقهم، بهم تنصر أمتي ويمطرون، وبهم يدفع عنهم البلاء، وبهم يستجاب دعاؤهم، فقلت: يا رسول الله، سمّهم لي، فقال: ابني هذا ووضع يده على رأس الحسن، ثم ابني هذا ووضع يده على رأس الحسين، ثم ابنٌ له على اسمك يا عليّ، وسيولد في حياتك فاقراه مني السلام، ثم ابنٌ له اسمه محمد بن عليّ، ثم أقبل على الحسين وقال: سيولد محمد بن عليّ في حياتك فاقراه مني السلام، ثم تكلمة اثني عشر إماماً، قلت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، فسّمهم لي، فسّمهم لي رجلاً رجلاً، فيهم والله، يا أخا بني هلال مهديّ هذه الأمة الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً».

وفي أصل كتاب سليم زيادة قوله عليه السلام: «والله إنني لأعرف جميع من يبايعه بين الركن والمقام، وأعرف أسماء أنصاره وقبائلهم».

وفيه أيضاً قال سليم: ثم لقيت الحسن والحسين عليهما السلام بعد ما قُتل أمير المؤمنين عليه السلام، فحدّثتهما بهذا الحديث، فقالا: «صدقت قد حدّثك أبونا بهذا الحديث ونحن جلوس، وقد حفظنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله كما حدّثك أبونا سواء لم يزد ولم ينقص»، قال سليم: ثم لقيت عليّ بن

الحسين عليه السلام وعنده ابنه محمد بن علي، فحدثته بما سمعته من أبيه وعمه، وما سمعت من علي عليه السلام، فقال علي بن الحسين: «قد أقراني أمير المؤمنين من رسول الله السلام وهو مريض وأنا صبي، ثم قال محمد عليه السلام: «وقد أقراني جدي الحسين من رسول الله صلى الله عليه وآله» قال أبان بن أبي عياش راوي كتاب سليم: فحدثت أنا علي بن الحسين بهذا كله عن سليم، فقال: «صدق سليم» قال أبان: فلما مضى علي بن الحسين حججت فلقيت أبا جعفر الباقر عليه السلام فحدثته بهذا الحديث كله لم أترك منه حرفاً، فاغرورقت عيناه ثم قال: «صدق سليم»^(١) الخبر.

وفي كتاب سليم أيضاً، وكذا في كتاب النعماني بإسناده عن عبدالرزاق، عن معمر، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم أن علياً عليه السلام قال لطلحة - في حديث طويل عند ذكر تفاخر المهاجرين والأنصار بمنابحهم وفضائلهم -: «يا طلحة أليس قد شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله حين دعا بالكتف ليكتب فيها ما لا تضل الأمة بعده ولا تختلف، فقال صاحبك: إن رسول الله يهجر، فغضب النبي صلى الله عليه وآله وتركها؟» فقال: بلى، قد شهدت.

قال: «فإنكم لما خرجتم أخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله بالذي أراد أن يكتب فيها ويشهد عليه العامة، وأن جبرئيل أخبره بأن الله قد علم أن الأمة ستختلف وتفترق، ثم دعا بصحيفة فأملى علي ما أراد أن يكتب بالكتف، أشهد على ذلك ثلاث رهط: سلمان الفارسي، وأبازر، والمقداد، وسمى من يكون من أئمة الهدى الذين أمر المؤمنين بطاعتهم إلى يوم القيامة، فسماني أولهم، ثم ابني هذا حسن، ثم ابني هذا حسين، ثم تسعة من ابني

(١) كتاب سليم بن قيس ٢: ٦٢٥ - ١٠/٦٢٩، بحار الأنوار ٣٦: ٢٧٥ - ٩٦/٢٧٧.

هذا حسين ، كذلك يا أبا ذرٍّ وأنت يا مقداد ؟» قالوا : نشهد بذلك على رسول الله ﷺ ، فقال طلحة : والله لقد سمعت من رسول الله ﷺ يقول لأبي ذرٍّ : «ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء على ذي لهجة أصدق ولا أبر من أبي ذرٍّ» ، وأنا أشهد أنهما لم يشهدا إلا الحق وأنت أصدق وأبر عندي منهما^(١) .

وكذلك في كتاب سليم بالإسناد المتقدم عنه قال : قال عليّ ﷺ ، وكذا في كتابي فضائل عليّ ﷺ ، فضائل الشيعة عن أبي قيس رفعه إلى أبي ذرٍّ وسلمان والمقداد ، قالوا : قال عليّ ﷺ : «مررت يوماً برجلٍ - سمّاه لي - فقال : ما مثل محمد ﷺ في أهل بيته إلا كمثل نخلة نبتت في كباة - أي : كناسة - فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك ، فغضب النبي ﷺ وخرج مغضباً وأتى المنبر فصعد ففرغت الأنصار إلى السلاح لما رأوا من غضب رسول الله ﷺ ، ثم قال : ما بال أقوام يعيرونني بقرايتي ؟ - وفي رواية : يعيرون أهل بيتي - وقد سمعوني أقول فيهم ما أقول من تفضيل الله إياهم ، وما اختصهم به من إذهاب الرجس عنهم وتطهير الله إياهم ، وقد سمعوا ما قلته في فضل أهل بيتي ووصي عليّ وما أكرمه الله به وخصه وفضله من سبقه إلى الإسلام وبلائه فيه وقرايته مني ، وأنه مني بمنزلة هارون من موسى ، ثم يمرّ به فيزعم - وفي رواية : بلغني قول من زعم - أن مثلي في أهل بيتي كمثل نخلة أنبتت في حشٍّ - وفي رواية : في كناسة - ألا إن الله خلق خلقه ففرّقهم فرقتين فجعلني في خير الفرقتين ، وفرّق الفرقة ثلاث شعب فجعلني في خيرها شعباً وخيرها قبيلة ، ثم جعلها بيتاً

(١) كتاب سليم بن قيس ٢ : ٦٥٨ - ١١/٦٥٩ ، الغيبة للنعمانى : ١١/٨١ .

فجعلني من خيرها بيتاً حتى خلصت في أهل بيتي وعترتي وبني أبي أنا وأخي علي بن أبي طالب - وفي رواية بدل «بني أبي»: وفي بنتي وابني وأخي علي - نظر الله إلى أهل الأرض - وفي رواية: أطلع الله إلى الأرض اطلاعاً - فاخترني، ثم نظر نظرة - وفي رواية: ثم أطلع ثانية - فاختر علياً أخي ووزيري ووارثي، ووصيي وخليفتي في أمتي، وولي كل مؤمن بعدي - إلى أن قال -: ثم إن الله نظر نظرة ثالثة فاختر من أهل بيتي بعدي اثني عشر إماماً، وهم خيار أمتي أحد عشر إماماً بعد أخي واحداً بعد واحد، كلما هلك واحد قام واحداً، مثلهم كمثل نجوم السماء كلما غاب نجم طلع نجم، إنهم هداة مهديون لا يضرهم كيد من كادهم ولا خذلان من خذلهم، بل يضر الله بذلك من كادهم وخذلهم، هم حجج الله في أرضه وشهداؤه على خلقه، من أطاعهم أطاع الله ومن عصاهم عصى الله، هم مع القرآن والقرآن معهم لا يفارقهم ولا يفارقونه حتى يردوا علي الحوض، أول الأئمة علي وهو خيرهم، ثم ابني الحسن، ثم ابني الحسين، ثم تسعة من صلب الحسين» وذكر الحديث بطوله في فضل أهل البيت حتى قال: أنا خير النبيين والمرسلين، وعلي خير الوصيين وخير الأوصياء من أهل بيتي - إلى أن قال -: أيها الناس عظموا أهل بيتي في حياتي وبعد مماتي وأكرمواهم وفضلوهم، لا يحل لأحد أن يقوم لأحد غير أهل بيتي، ألا فانسبوني من أنا، فقام إليه الأنصار وقد أخذوا بأيديهم السلاح، فقالوا: نعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله، أخبرنا يا رسول الله من أذاك في أهل بيتك حتى نضرب عنقه» .

ثم تمتمته مشتملة على ما هو المشهور المروي عند المخالف

والمؤلف من أن النبي ﷺ شرع فذكر أولاً نسب نفسه فقال : «أنا محمد بن عبدالله» وعدّ آباءه إلى آدم ﷺ ، ثم قال لهم : «هذا نسبي وآبائي وكلهم أختيار نجباء حصلوا من النكاح دون السفاح» ثم قال : «فوالله لا يسألني رجل إلا أخبرته عن نفسه وعن أبيه» فقام رجل وقال : من أبي ؟ فقال : «أبوك فلان» إلى أن قال -والغضب ظاهر في وجهه - : «ما يمنع هذا الرجل الذي يعيب أهل بيتي أن يقوم فيسألني حتى أخبره بنسبه وأبين له حاله» فقام عمر فقال : نعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله ، عف عنا يا رسول الله عفا الله عنك ، واستر علينا واصفح عنا جعلنا الله فداك ، فاستحنى رسول الله ﷺ ثم نزل عن منبره وسكت (١) .

ويظهر من كثير ممن روى ذلك الخبر أن صاحب ذلك الكلام الأول هو كان عمر ، ولهذا بعض المخالفين أغمضوا فلم يذكروا أول الحديث المشتمل على قول القائل وأنه من كان ، فاكتفوا بنقل ما ذكره النبي ﷺ بقوله : «ألا تنسبوني» وما ذكره عمر أخيراً ، فافهم .

هذا نبذ مما رووه عن أمير المؤمنين عليه السلام برواية عن رسول الله ﷺ وقد اكتفينا بقليل من كثير ، وقد مرّ بعض في فصل الوصية وغيره .
وأما ما رووه عنه عليه السلام من كلام نفسه فهي أيضاً كثيرة جداً ، ونحن نكتفي هاهنا بذكر نبذ منها أيضاً .

فمنها ما سيأتي في ضمن روايات سائر الأئمة عليهم السلام وهي كثيرة .
ومنها ما مرّ لاسيما في أحاديث فاتحة هذا الكتاب .

(١) كتاب سليم بن قيس ٢ : ٦٨٤ - ١٤/٦٨٩ ، الفضائل لشاذان : ٣٧٦ - ١٦٠/٣٧٩ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٢٩٤ - ١٢٤/٢٩٦ .

وما رواه جمعٌ منهم: صاحب الكافي كلُّ بإسناده عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخُدري، وجمعٌ منهم: ابن ما جيلويه، والبرقي، وغيرهما، معنعناً عن داؤد بن سليمان الغساني، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، قال كلُّ منهما: كنت حاضراً لما هلك أبو بكر واستخلف عمر إذ أقبل غلام يهودي من عظماء يثرب، عليه ثياب حسان يزعم يهود المدينة أنه من ولد هارون، وأنه أعلم أهل زمانه فوقف على عمر.

وقد روى جماعة أيضاً منهم: الحميري، وابن الوليد، وابن بابويه، وغيرهم، كلُّ بإسنادٍ له عن صالح عن عقبة، وأبي يحيى المدني، وغيرهما، عن جعفر بن محمد عليه السلام أنه ذكر أيضاً أن يهودياً جاء إلى عمر حين بويع للخلافة.

وخلاصة مضمون كلام الجميع من غير ملاحظة اختلاف بعض العبارات: أنه وقف عليه فقال له: إنِّي جئتُك أريد الإسلام فدُلّني على أعلمكم بالله ورسوله، وبكتابه وسنته، فقال عمر: إنِّي لست هناك ولكنِّي أُرشدك إلى من هو أعلم أمتنا بالكتاب والسُّنة وجميع ما قد تسأل عنه، فدونك هذا الشاب - وأشار بيده إلى علي بن أبي طالب عليه السلام - فقال: ومن هذا الشاب؟ فقال: هو ابن عمّ رسول الله وزوج ابنته فاطمة وأبو الحسن والحسين ابني رسول الله صلى الله عليه وآله، فجاء اليهودي إلى علي عليه السلام.

وفي رواية الخُدري: إنَّ اليهودي قال لعمر: إن كان هذا كما تقول فما لك وبيعة الناس؟ فإتماً ذاك أعلمكم وأفضلكم، فزبره عمر، فجاء إلى علي عليه السلام فقال له: أنت كما ذكر عمر، فقال: «وما قال عمر؟» فأخبره، فقال: «نعم، أنا كما دلّك، سل عمّا بدا لك أخبرك عنه إن شاء الله تعالى»،

فقال: إنِّي أريد أن أسألك عن ثلاث، وثلاث، وواحدة، فتبسّم عليّ عليه السلام ثم قال: «ما منعك أن تقول سبعاً؟» قال: لأنني أسألك عن ثلاث فإن علمتَه سألتك عن ثلاث بعدهنّ وآلا كفت، وإن أجبتي في هذه السبع فأنت أعلم أهل الأرض وأفضلهم، وأولى الناس بالناس.

فقال عليّ عليه السلام: «فإنني أسألك بالله الذي لا إله إلا هو إن أجبتك بالحق والصواب لتدخلنّ في الإسلام ولتدعنّ اليهودية»، فقال: والله ما جئت إلا لذلك.

فقال: «يا هاروني سل عما بدا لك»، فقال: أخبرني عن أول حجر وضع على وجه الأرض، وأول عين نبعت على وجه الأرض، وأول شجرة نبتت على وجه الأرض؟ فأخبره بها أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: أخبرني عن الثلاث الأخرى، أخبرني عن هذه الأمة كم لها من إمام هدى؟ - وفي رواية: عن محمدٍ كم بعده من إمام عادل؟ - وأخبرني عن نبيكم محمدٍ أين منزله في الجنة؟ وأخبرني من معه في منزله في الجنة؟

فقال عليّ عليه السلام: «إن لهذه الأمة اثني عشر إمام هدى، أئمة عدولاً^(١) هادين مهديين، لا يضرهم خذلان من خذلهم، ولا يستوحشون لخلاف من خالفهم، وإنهم أثبت في الدين من الجبال الرواسي في الأرض، وإنهم خلفاء محمد صلى الله عليه وآله، وأحد عشر منهم من ذرّيته، وهم مني ومن صليبي، وأما مسكن محمد صلى الله عليه وآله في الجنة فهو أشرفها وأفضلها جنة عدن، وأما من معه في منزله في الجنة فهؤلاء الاثنا عشر إماماً» وفي رواية: «وأمتهم وجدّتهم أمّ أمّهم وذرايرهم لا يشركهم أحد».

(١) في «س» و«ل» و«ن»: عدلاً.

فقال الفتى : صدقت فوالله الذي لا إله إلا هو إنه لمكتوب عندي بإملاء موسى وخطّ هارون بيده ، ثم قال : فأخبرني عن الواحدة ، أخبرني عن وصي محمدٍ كم يعيش بعده ، وهل يموت موتاً ، أو يُقتل قتلاً؟ فقال : «يا هاروني أنا وصي محمد [صلى الله عليه وآله] أعيش بعده ثلاثين سنة لا يزيد ولا ينقص ، ثم يبعث أشقاها شقيق عاقر الناقة فيضربني ضربة هاهنا في قرني فتخضب منه لحيّتي» ثم بكى عليه السلام ، فصاح الفتى وقطع كُستيجه^(١) وهو يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأنّ محمداً عبده ورسوله ، وأنك وصيّه الذي ينبغي أن تفوق ولا تُفارق وأن تُعظم ولا تُستضعف .

وفي روايةٍ : فأسلم الرجل وقال : أنت أولى بهذا المجلس من هذا ، أنت الذي تفوق ولا تُفارق^(٢) .

وستأتي روايات سائر الأئمة عن علي عليه السلام ، ولنذكر هاهنا نبذاً ممّا روه عن سائر الأئمة أيضاً بروايتهم عن النبي صلى الله عليه وآله أو علي عليه السلام ، أو بعضٍ عن بعضٍ ، أو بإخبار أحدٍ منهم من عنده .

فمما روه عن الحسين عليه السلام ما رواه القطان بإسناده عن أبي الطفيل ، عن الحسن بن علي عليه السلام قال : «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : أنا سيّد النبيّين ، وعليّ سيّد الوصيّين ، والحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة ،

(١) أي : الخيط الغليظ الذي يشده الذمّي فوق ثيابه دون الزنار . القاموس المحيط ١ : ٢٨٠ .

(٢) الكافي ١ : ٤٤٤ - ٥/٤٤٥ ، و٤٤٦ - ٨/٤٤٧ (باب ما جاء في الاثني عشر...) .
كمال الدين : ٢٩٤ - ٣/٢٩٦ ، و٢٩٧ - ٥/٣٠٠ ، ٧ ، الغيبة للطوسي : ١٥٢ -
١١٣/١٥٤ ، إعلام الوري ٢ : ١٦٧ - ١٧١ ، بحار الأنوار ٣٠ : ١٠٣ - ٧/١٠٨ ، و٨ ،
و٣٦ : ٣٧٧ - ٦/٣٧٩ ، ٣٨٠ - ٨/٣٨١ .

والأئمة التسعة سادة المتقين، ولينا ولي الله، وعدونا عدو الله، وإطاعتنا إطاعة الله، ومعصيتنا معصية الله»^(١).

وما رواه ابن منده وغيره عن عيسى بن موسى الهاشمي بسر من رأى، عن أبيه، عن آبائه، عن الحسين بن علي عليه السلام عن أبيه أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «دخلت على رسول الله ﷺ في بيت أم سلمة وقد نزلت آية التطهير، فقال النبي ﷺ: يا علي، هذه الآية نزلت فيك وفي سبطي والأئمة من ولدك، قلت: وكم الأئمة بعدك يا رسول الله؟ قال: أنت يا علي، ثم ابنك الحسن والحسين، وبعد الحسين علي ابنه، وبعد علي ابنه محمد، وبعد محمد ابنه جعفر، وبعد جعفر ابنه موسى، وبعد موسى ابنه علي، وبعد علي ابنه محمد، وبعد محمد ابنه الحسن، وبعد الحسن ابنه الحسين، وبعد الحسين ابنه الحسن، وبعد الحسن ابنه الحجة، هكذا وجدت أساميهم مكتوبة على ساق العرش، فسألت الله عن ذلك، فقال: يا محمد! هم الأئمة بعدك مطهرون معصومون، وأعداؤهم ملعونون»^(٢).

وروى ابن منده أيضاً بإسناده عن زر بن حبيش عن الحسن بن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إن هذا الأمر يملكه بعدي اثنا عشر إماماً تسعة من صلب الحسين، أعطاهم الله علمي وفهمي، ما لقوم يؤذوني فيهم، لا أنالهم الله شفاعتي»^(٣).

وهذا الخبر مما مرّ مراراً ويأتي كراراً بأسانيد عديدة، فلا تغفل.
وروى أيضاً ابن منده وغيره عن سليمان بن عمر الراسبي، عن

(١) الأمالي للشيخ الصدوق: ٨٨٨/٦٥٢، بحار الأنوار ٣٦: ٦/٢٢٨.

(٢) كفاية الأثر: ١٥٥ - ١٥٦، بحار الأنوار ٣٦: ١٩٩/٣٣٦، الجواهر السنوية: ٢٨٤.

(٣) كفاية الأثر: ١٦٥ - ١٦٦، بحار الأنوار ٣٦: ٢٠٢/٣٤٠.

عبدالله بن جعفر، عن أبي روح، عن أحمد بن محمد بن المنذر بن الجيفر، قال: قال الحسن بن علي عليه السلام: «سألت جدِّي رسول الله صلى الله عليه وآله عن الأئمة بعده، فقال: الأئمة بعدي عدد نساء بني إسرائيل اثنا عشر، أعطاهم الله علمي وفهمي، وأنت منهم يا حسن، قلت: فمتى يخرج قائمنا أهل البيت؟ قال: إنما مثله كمثل الساعة ثقلت في السماوات والأرض لا يأتيكم إلا بغتة»^(١).

وروى هو وغيره أيضاً بإسنادٍ آخر عن عمّار بن محمد الثوري، عن سفيان، عن أبي الجحاف داؤد بن أبي عوف، قال: قال الحسن بن علي عليه السلام: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعلي عليه السلام: أنت وارث علمي ومعدي حكمي والإمام بعدي، فإذا استشهدت فابنك الحسن، فإذا استشهد الحسن فابنك الحسين، فإذا استشهد الحسين فابنك علي يتلوه تسعة من صلب الحسين أئمة أطهار، فقلت: يا رسول الله! فما أسماؤهم؟ قال: علي، ومحمد، وجعفر، وموسى، وعلي، ومحمد، وعلي، والحسن، والمهدي يملأ الله به الأرض قسطاً وعدلاً»^(٢).

وروى هو أيضاً وغيره بإسنادٍ آخر عن أحمد بن يوسف الحمصي، عن محمد بن عكاشة، عن حسين بن زيد، عن عبدالله بن حسن بن الحسن، عن أبيه، عن جدّه الحسن بن علي عليه السلام قال: «خطب رسول الله صلى الله عليه وآله يوماً، فقال بعد حمد الله وثنائه: معاشر الناس كأنني أدعى فأجيب وإني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن

(١) كفاية الأثر: ١٦٧ - ١٦٨، بحار الأنوار ٣٦: ٢٠٥/٣٤١.

(٢) كفاية الأثر: ١٦٦ - ١٦٧، غاية المرام ٢: ٢٨/٢٧٧، بحار الأنوار ٣٦:

تضلّوا^(١)، فتعلّموا منهم ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم لا تخلو الأرض منهم، ولو خلت إذاً لساخت بأهلها، ثم قال: اللهم إني أعلم أنّ العلم لا يبید ولا ينقطع، وإنك لا تخلي أرضك من حجّتك على خلقك، ظاهر ليس بالمطاع أو خائف مغمور لكي لا تبطل حجّتك ولا يضلّ أولياؤك بعد إذ هديتهم، أولئك الأقلون عدداً، الأعظمون قدراً عند الله، فلمّا نزل عن منبره قلت: يا رسول الله! أنت الحجّة على الخلق كلّهم، قال: يا حسن، إنّ الله يقول: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^(٢) فأنا المنذر وعليّ الهادي، قلت: فقولك: إنّ الأرض لا تخلو من حجّة، قال: نعم، عليّ هو الإمام والحجّة بعدي، وأنت الحجّة والإمام بعده، والحسين هو الحجّة والإمام بعدك، فإذا مضى الحسين قام بالأمر بعده ابنه عليّ وهو الحجّة والإمام.

ثمّ ذكر أسامي بقية الأئمة واحداً بعد واحدٍ إلى أن وصل إلى الحسن ابن عليّ وأنه الحجّة بعد أبيه عليّ بن محمّد، فقال: «ويخرج الله تعالى من صلب الحسن الحجّة القائم إمام زمانه، ومنقذ أوليائه، يغيب حتّى لا يرى، يرجع عن أمره قوم ويثبت عليه آخرون، ويقولون: متى هذا الوعد إن كنتم صادقين، ولو لم يبق من الدنيا إلّا يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتّى يخرج قائمنا فيملأها قسطاً وعدلاً، فلا تخلو الأرض منكم، أعطاكم الله علمي وفهمي، ولقد دعوت الله أن يجعل العلم والفقّه في عقبِي وعقب علمي ومن زرعي وزرع زرعي»^(٣).

(١) في «م» زيادة: «أبدأ».

(٢) سورة الرعد ١٣: ٧.

(٣) كفاية الأثر: ١٦٢ - ١٦٥، غاية المرام ١: ١٦/١١٥، و٢: ٧/٣٢٤، و٣:

١٠/٩، بحار الأنوار ٣٦: ٣٣٨ - ٢٠١/٣٤٠.

أقول : وقوله عليه السلام : «إني أعلم أنّ العلم - إلى قوله - : فنزل عن منبره»
مما ذكره بعينه عليّ عليه السلام أيضاً كما هو موجود الآن في خطبه كما في النهج
وغيره (١).

وهو صريح في لزوم إمامتهم ما دام التكليف كما بيّناه في بحث لزوم
الإمام العالم المعصوم في كل عصر .

وروى ابن منده أيضاً والجعابي بإسنادهما عن عباية ، عن الأصمغ ،
قال: سمعت الحسن بن أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله
اثنا عشر تسعة من صلب أخى الحسين ومنهم مهديّ هذه الأمة» (٢) .

وستأتي روايات أخر أيضاً برواية سائر الأئمة عن الحسن عليه السلام .
وقد روى أبو الفرج محمد بن فارس المحدث بإسناد له عن الحسين
ابن عليّ عليه السلام قال : «سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول : من أحبّ أن يحيى حياتي
ويموت ميتتي ويدخل الجنة التي وعدني ربّي فليتولّ عليّ بن أبي طالب
وذريّته الطاهرين أئمة الهدى ومصابيح الدجى من بعده ، فإنهم
لم يخرجوكم عن باب الهدى إلى باب الضلالة» (٣) .

وقد مرّ هذا المضمون مراراً كما أشرنا إليه في ضمن روايات ابن
عبّاس .

وروى الشيباني ، وأحمد بن عامر الطائي ، عن أحمد بن عبدان ، عن

(١) نهج البلاغة : ١٤٧/٤٩٧ ، الكافي ١ : ٣/٢٧٠ (باب نادر في حال الغيبة) ، الغيبة
للسنعماني : ٢/١٣٧ ، الأمالي للمفيد : ٣/٢٥٠ ، الخصال : ٢٥٧/١٨٧ ، الأمالي
للطوسي : ٢٣/٢١ .

(٢) كفاية الأثر : ٢٢٣ ، بحار الأنوار ٣٦ : ١/٣٨٣ .

(٣) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٣٥٤ ، المناقب للخوارزمي : ٥٥/٧٥ ،
مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي ١ : ٣ .

سهل بن صيفي، عن موسى بن عبد ربه، قال: سمعت الحسين بن علي عليه السلام يقول في مسجد النبي - وذلك في حياة أبيه علي عليه السلام -: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: أول ما خلق الله حُجْبَهُ، فكتب على حواشيها: لا إله إلا الله محمد رسول الله علي وصيه، ثم خلق العرش فكتب على أركانه ذلك، ثم خلق السماوات فكتب ذلك على أرجائها، ثم خلق الأرضين فكتب ذلك على أطوارها^(١) - وفي نسخة: أطوادها، بالدال - ثم خلق اللوح فكتب ذلك على حدوده، فمن زعم أنه يُحِبُّ النبي ﷺ ولا يحب الوصي فقد كذب، ومن زعم أنه يعرف النبي ﷺ ولا يعرف الوصي فقد كفر، ثم قال: ألا إن أهل بيتي أمان لكم فأحبوهم بحبي، وتمسكوا بهم لن تضلوا، قيل: فمن أهل بيتك يا رسول الله؟ قال: علي وسبطاي وتسعة من ولد^(٢) الحسين، أئمة أبرار أمناء معصومون، ألا إنهم أهل بيتي وعترتي من لحمي ودمي»^(٣).

وفي رواية شريك، عن عبدالله بن سعد، عن الحسين عليه السلام، عن النبي ﷺ أنه قال: «أخبرني جبرئيل عليه السلام أنه لما أثبت الله إسمك يا محمد! على ساق العرش قلت: يا رب بهذا الاسم المكتوب في العرش أرني أعز خلقك عليك، فأراني الله اثني عشر أشباحاً أبداناً بلا أرواح بين السماء والأرض، فقلت: يا رب بحقهم عليك ألا أخبرتني من هم؟ فقال: هذا نور علي بن أبي طالب، وهذا نور الحسن، وهذا نور الحسين، وهذا نور علي بن الحسين» وهكذا عد أسماء الأئمة عليهم السلام في الخبر إلى أن (ذكر قوله

(١) الأطوار: الحدود والجبال. القاموس المحيط ٢: ١٥٢.

(٢) في «م»: «صلب» بدل «ولد».

(٣) كفاية الأثر: ١٧٠ - ١٧٢، بحار الأنوار ٣٦: ٣٤١ - ٣٤٢/٢٠٧.

تعالى^(١): «وهذا نور الحجة القائم المنتظر» قال: «فكان النبي صلى الله عليه وآله يقول: ما أحد يتقرب إلى الله بهؤلاء القوم إلا أعتق الله رقبته من النار»^(٢).

وفي رواية ابن منده وغيره مُنعناً عن الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد السمّان، عن أبيه، عن الحسين عليه السلام قال: «دخل أعرابي من بني سليم على رسول الله صلى الله عليه وآله ومعه ضب» ونقل خلاصة حكاية الأعرابي التي ذكرناها عن ابن عباس في مناقب فاطمة الزهراء عليها السلام، ومن قول الحسين عليه السلام هاهنا: «إنه لما أسلم الأعرابي قال: يا رسول الله، هل يكون بعدك نبي؟ قال: لا، أنا خاتم النبيين، ولكن يكون بعدي أئمة من ذريتي قوامون بالقسط بعدد ثقباء بني إسرائيل أولهم علي بن أبي طالب، فهو الإمام والخليفة بعدي، وتسعة من الأئمة من صلب هذا، ووضع يده على صدري، وتاسعهم القائم يقوم بالدين في آخر الزمان كما قمت في أوله»^(٣) الخبر.

وروى الشيباني، عن محمد بن هارون الدينوري، عن محمد بن العباس المصري، عن عبدالله الغفاري، عن حريز الحذاء^(٤)، عن إسماعيل ابن عبدالله قال: قال الحسين عليه السلام: «لما أنزل الله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾^(٥) الآية، سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن تأويلها، فقال: والله ما عني بها غيركم، وأنتم أولوا الأرحام، فإذا مت فابوك علي أولي بي وبمكاني، فإذا مضى أبوك فأخوك الحسن أولى به، فإذا مضى الحسن

(١) بدل ما بين القوسين في «م»: «قال».

(٢) كفاية الأثر: ١٦٩ - ١٧٠، بحار الأنوار ٣٦: ٢٠٦/٣٤١.

(٣) كفاية الأثر: ١٧٢ - ١٧٣، بحار الأنوار ٣٦: ٢٠٨/٣٤٢، الصراط المستقيم ٢:

(٤) لم نعثر له على ترجمة.

(٥) سورة الأنفال ٨: ٧٥.

فأنت أولى به ، قلت : يا رسول الله ! فمن بعدي أولى بي ؟ فقال (١) : ابنك علي ، فاذا مضى فابنه محمد» وهكذا عدّ بقية الأئمة بأسامهم ، إلى أن قال : وقال : «إذا مضى الحسن وقعت الغيبة في التاسع من ولدك ، فهذه الأئمة التسعة من صلبك ، أعطاهم الله علمي وفهمي» (٢) إلى آخر الخبر ، كما مرّ مثله غير مرّة .

وفي رواية ابن منده بإسناد له عن عطاء ، عن الحسين عليه السلام قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ثم أنت يا علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ثم بعدك الحسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم بعده الحسين ، ثم بعده ابنه علي» ، وهكذا عدّهم جميعاً إلى أن قال : «هم أئمة أبرار ، هم مع الحقّ والحقّ معهم» (٣) .

وقد مرّ مثل هذا في فصل النصوص من طريق آخر أيضاً ، وكذا في هذا الفصل في ضمن رواية عبدالله بن جعفر ، بل فيه أيضاً أنّ الحسين عليه السلام شهد بصحة هذا الخبر في مجلس معاوية ، فتذكر .

وروى أبو الفرج المعافا بن زكريّا وابن عقدة بإسنادهما عن يحيى بن جعدة بن هبيرة ، عن الحسين عليه السلام وسأله رجل عن الأئمة ، فقال : «عدد نقيب بني إسرائيل تسعة من ولدي آخرهم القائم» ثم قال : «ولقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ابشروا ثم ابشروا» (٤) وذكر الخبر الذي روينا عن علي عليه السلام في ضمن أحاديث أبي قتادة إلى آخره تماماً .

(١) في «م» زيادة : «من صلبك» .

(٢) كفاية الأثر : ١٧٥ - ١٧٦ ، بحار الأنوار : ٣٦ : ٣٤٣ - ٢٠٩/٣٤٤ ، غاية المرام : ١ :

٥٨/١٩٤

(٣) كفاية الأثر : ١٧٧ ، بحار الأنوار : ٣٦ : ٢١١/٣٤٥ .

(٤) كفاية الأثر : ٢٣٠ - ٢٣١ ، بحار الأنوار : ٣٦ : ٣٨٣ - ٤/٣٨٤ .

وروى الهمداني بإسنادٍ له عن وكيع ، عن الربيع بن سعد ، عن عبدالرحمان بن سليط قال : قال الحسين عليه السلام : «منا اثنا عشر مهدياً أولهم أمير المؤمنين وآخرهم التاسع من وُلدي وهو القائم بالحقّ ويحيى الله به الأرض بعد موتها، ويظهر به دين الحقّ على الدين كلّه ولو كره المشركون ، له غيبة يرتدّ فيها قوم» (١) الخبر .

وفي رواية عن ابن منده بإسنادٍ له عن يحيى بن نعمان قال : كنت عند الحسين عليه السلام إذ دخل عليه رجل من الأعراب متلثماً أسمر شديد السمرة ، فسلم فردّ عليه الحسين عليه السلام ، فقال : يا بن رسول الله ! مسألة ، فقال : «هات» ، قال : كم بين الإيمان واليقين ؟ الخبر إلى أن قال : فأخبرني عن عدد الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقال : «اثنا عشر عدد نساء بني إسرائيل» قال : فسّمهم لي ، فأطرق الحسين عليه السلام ثم رفع رأسه فقال : «نعم أخبرك يا أخا العرب ، إنّ الإمام والخليفة بعد رسول صلى الله عليه وآله أمير المؤمنين عليّ أبي ، ثمّ أخي الحسن ، ثمّ أنا وتسعة من وُلدي منهم عليّ وُلدي» ، وعدّهم بأسامهم إلى الخلف المهديّ بعد الحسن ، ثمّ قال : «وهو التاسع من وُلدي يقوم بالدين في آخر الزمان» ، فقام الأعرابي وهو يقول :

مسح النسبيّ جبينه فله بريق في الخدود
أبواه من أعلى قريش وجدّه خير الجدود (٢)

ومما روه عن بقية الأئمة عليهم السلام ما رواه جماعة من علماء الإمامية في كتبهم ، منهم : ابن بابويه معنعناً عن أبي حمزة الشمالي عن عليّ بن

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٣٦/٦٨ ، كمال الدين : ٣/٣١٧ ، مقتضب الأثر : ٢٣ ، إعلام الوری ٢ : ١٩٤ .

(٢) كفاية الأثر : ٢٣٣ ، غاية المرام ١ : ٣٤/٢٦٥ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٣٨٤ - ٥/٣٨٥ .

الحسين عليه السلام عن أبيه عن جدّه عليه السلام: «أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الْأَنْمَةُ مِنْ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ، أَوْلَهُمْ أَنْتَ يَا عَلِيُّ، وَآخِرُهُمُ الْقَائِمُ الَّذِي يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ يَدَيْهِ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا»^(١).

وفي روايةٍ أُخرى رووها أيضاً بإسنادٍ آخَرَ عن الثمالي، عن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن جدّه أمير المؤمنين عليه السلام أَنَّهُ جَاءَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا الْحَسَنِ، إِنَّكَ تُدْعَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَنْ أَمْرَكَ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ: «اللَّهُ أَمَرَنِي عَلَيْهِمْ» فَجَاءَ الرَّجُلُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُصَدِّقُ عَلِيًّا فِيمَا يَقُولُ؟ فَغَضِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ عَلِيًّا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بَوْلَايَةِ مَنْ اللَّهُ عَقْدَهَا لَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَأَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ مَلَائِكَتُهُ» وَسَاقَ الْحَدِيثَ فِي إِمَامَةِ عَلِيٍّ وَخِلَافَتِهِ وَجَلَالَتِهِ، إِلَى أَنْ قَالَ: «أَنَا وَعَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَتِسْعَةٌ مِنْ وُلْدِ الْحَسَنِ حَجَّجَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ، أَعْدَاؤُنَا أَعْدَاءُ اللَّهِ وَأَوْلِيَائُنَا أَوْلِيَاءُ اللَّهِ»^(٢).

وفي روايةٍ جماعة عن ابن همام، عن الحميري، عن الخشاب، عن النخعي، عن زيد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه عليّ، عن أبيه الحسين عليه السلام قال: «قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كيف تهلك أمة أنا وعليّ وأحد عشر من وُلدي أُولو الألباب، أنا أولها والمسيح بن مريم آخرها؟ ولكن يهلك بين ذلك من لست منه وليس منّي»^(٣).

(١) كمال الدين: ٣٥/٢٨٢، أمالي الصدوق: ١٧٥/١٧٢، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/٣٥٦٥.

(٢) أمالي الصدوق: ٢٠٥/١٩٤، بشارة المصطفى: ٤٢/٥٠، غاية المرام: ١/٢٨٤، بحار الأنوار: ٣٦/٥٢٢٧.

(٣) كمال الدين: ٣٣/٢٨١، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/٣٣/٦٥، بحار الأنوار: ٣٦/٥٣٢٤٤.

وقد مرّ مثل هذا الحديث مع بيانه في ضمن أحاديث أبي قتادة .
وفي رواية ابن منده بإسنادٍ له عن نصر بن مزاحم ، عن عبد الله بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن عليّ بن الحسين ، عن أبيه الحسين عليه السلام قال : «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول فيما يبشّرني ^(١) به : يا حسين ! أنت السيّد ابن السيّد أبو السادة ، أنت الإمام ابن الإمام أبو الأئمة تسعة من صلبك أئمة أبرار ، والتاسع قائمهم يملأ الدنيا ^(٢) قسطاً وعدلاً ، يقوم في آخر الزمان كما قمت في أوله» ^(٣) .

وفي رواية الخزاعي ، وابن عقدة ، وابن نجيج ، عن ابن ميمون ، عن المسعودي ، عن الفزاري ، عن أبي خالد الواسطي ، عن زيد بن عليّ بن الحسين ، عن أبيه عليّ عليه السلام ، قال : حدّثني أبي الحسين ، قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يا حسين ! أنت الإمام ابن الإمام تسعة من وُلدك أمناء معصومون ، والتاسع مهديهم ، فطوبى لمن أحبهم والويل لمن أبغضهم» ^(٤) .
وقد مرّ مثلهما عن سلمان وغيره في ضمن أحاديث سلمان وغيره .
وفي رواية ابن منده وغيره معنعناً عن خلف بن المفلس ، عن نُعيم ابن جعفر ، عن الثمالي ، عن أبي خالد الكابلي ، عن عليّ بن الحسين ، عن أبيه الحسين عليه السلام قال : «دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وهو متفكّر مغموم ، فسألته عن ذلك ، فقال : يا بُنيّ أتاني الروح الأمين ، وقال : إنّ ربك يقرؤك السلام ويقول لك : قد قضيت نبوتك واستكملت أيامك ، فاجعل الاسم

(١) كذا في النسخ ، وفي المصدر : «بشّرني» ونسخة بدل «يبشّرني» .

(٢) في «م» : «الأرض» بدل «الدنيا» .

(٣) كفاية الأثر : ١٧٦ ، بحار الأنوار : ٣٦ / ٣٤٤ / ٢١٠ .

(٤) كفاية الأثر : ٣٠٣ ، بحار الأنوار : ٣٦ / ٣٦٠ - ٣٦١ / ٣٣١ .

الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة عند علي بن أبي طالب ، فإنّي لا أترك الأرض إلّا وفيها عالم تعرف به طاعتي وولايتي ، فإنّي لم أقطع علم النبوة من العقب من ذرّيتك كما لم أقطعها من ذرّيات الأنبياء الذين كانوا بينك وبين أبيك آدم ، فقلت : يا رسول الله ! فمن يملك هذا الأمر بعدك ؟ قال : أبوك عليّ أخي وخليفتي ، ويملك بعده الحسن ثمّ تملكه أنت وتسعة من صلبك يملكه اثنا عشر إماماً ثمّ يقوم القائم»^(١) الخبر .

وروى جماعة منهم : أبو طالب الطبرسي ، فإنّه قد روى في كتاب الاحتجاج مرسلأً عن الشمالي ، عن الكابلي ، ومنهم : هارون بن موسى ، والسناني ، والورّاق ، جميعاً عن عبد العظيم الحسني ، عن صفوان بن يحيى ، عن إبراهيم بن أبي زياد ، عن الشمالي ، عن الكابلي ، وكذا روى غيرهم كلّ بإسنادٍ له عن أبي خالد الكابلي قال : دخلت على سيدي عليّ زين العابدين عليه السلام فقلت : يا بن رسول الله ! أخبرني بالذين فرض الله طاعتهم ومودّتهم ، وأوجب على العباد الاقتداء بهم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال لي : «يا كُنْكَرَ إنّ أولي الأمر الذين جعلهم الله أئمّةً للناس ، وأوجب عليهم طاعتهم : أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ، ثمّ الحسن ، ثمّ الحسين ، ثمّ انتهى الأمر إلينا» ، ثمّ سكت .

فقلت : يا سيدي ، روي لنا أنّ علياً عليه السلام قال : «لا تخلو الأرض من حجّة الله على عباده» ، فمن الحجّة والإمام بعدك ؟ فقال : «ابني محمّد ، واسمه في التوراة : باقر ، يبقر العلم بقراً ، ومن بعده ابنه جعفر ، واسمه عند أهل السماء : الصادق» .

فقلت له : يا سيدي ، كيف صار اسمه الصادق وكلّمك صادقون ؟
 قال : «حدّثني أبي ، عن أبيه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال : إذا وُلد ابني جعفر بن محمّد فسّمّوه الصادق ، فإنّ الخامس من وُلده الذي اسمه جعفر يدّعي الإمامة اجترأ على الله وكذباً عليه ، فهو عند الله جعفر الكذاب المفترى على الله ، المخالف لوالده عليّ ، والحاسد لأخيه ، وذلك الذي يكشف سرّ الله عند غيبة وليّ الله» ، ثمّ بكى عليّ بن الحسين ثمّ قال : «وكأنّي بجعفر الكذاب وقد حمل طاغية زمانه على تفتيش أمر وليّ الله» ثمّ ذكر قصّة غيبة الإمام وظلم جعفر والخليفة وما صدر منهم ، إلى أن قال أبو خالد : فقلت له : فإنّ ذلك لكائن يا سيدي ؟ فقال : «إي وربّي إنّ ذلك لمكتوب عندنا في الصحيفة التي فيها ذكر المحن التي تجري علينا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله» قلت : ثمّ يكون ما ذا ؟ قال : «ثمّ تشدّ^(١) الغيبة بوليّ الله الثاني عشر من أوصياء رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة بعده»^(٢) الخبر .
 واشتماله على الإخبار بما يكون ظاهر ، وذلك من حجّة صدقهم وجملته معجزاتهم كما بيّنا سابقاً .

وفيه : إدعاؤه الإمامة لنفسه ولآبائه وأبنائه ، كما سيأتي في الفصل الآتي ، ومثله أكثر هذه الأخبار التي رويناها عنهم عليهم السلام .
 وفي رواية أخرى عن أبي خالد ، قال : دخلت على سيدي عليّ بن الحسين عليه السلام وهو جالس في محرابه ، فلمّا فرغ أقبل عليّ بوجهه يمسح

(١) في «م» : «تشدّ» .

(٢) كمال الدين : ٢٣١٩ ، إعلام الوری ٢ : ١٩٤ ، الاحتجاج ٢ : ١٨٨/١٥٢ ، قصص الأنبياء للراوندي : ٤٣٨/٣٦٥ .

يده على لحيته ، فقلت : أخبرني يا مولاي ، كم يكون الأئمة بعدك ؟ قال : «ثمانية» فقلت : وكيف ذلك ؟ قال : «لأن الأئمة بعد رسول الله ﷺ اثنا عشر إماماً عدد الأسباط ، ثلاثة من الماضين ، وأنا الرابع ، وثمانية من وُلدي أئمة أبرار»^(١) الخبير .

وفي رواية الشيباني ، عن جعفر بن محمد العلوي ، عن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين عليه السلام ، عن حسين بن زيد ، عن عمه عمر بن علي ، عن أبيه علي بن الحسين عليه السلام ، قال : كان يقول : «أدعوا لي الباقر» وقلت : «لابني الباقر» يعني : محمداً ، فقلت له : يا أبا ولّم سمّيته الباقر؟ فتبسّم ، وما رأيته يتبسّم قبل ذلك ، ثم سجّد لله طويلاً ، فسمّعته يقول في سجوده : «اللهم لك الحمد سيدي على ما أنعمت به علينا أهل البيت» يعيده مراراً ، ثم قال : «يا بُني إنّ الإمامة في وُلده إلى أن يقوم قائمنا ، وإنه الإمام وأبو الأئمة ، معدن الحلم ، وموضع العلم بقره بقرأ والله لهو أشبه الناس برسول الله ﷺ» فقلت : وكم الأئمة بعده ؟ قال : «سبعة ومنهم المهدي الذي يقوم بالدين في آخر الزمان»^(٢) .

وفي رواية الخديجي وغيره معنعناً عن الحسين بن علي بن الحسين ، قال : سألت رجل أبي عليه السلام عن الأئمة ، فقال : «اثنا عشر سبعة من صلب هذا» ووضع يده على كتف أخي محمد^(٣) .

وفي رواية ابن عيّاش في كتاب مقتضب الأثر معنعناً^(٤) عن الشعبي

(١) كفاية الأثر : ٢٣٦ - ٢٣٧ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٢/٣٨٨ .

(٢) كفاية الأثر : ٢٣٧ - ٢٣٨ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٣٨٨ - ٣/٣٨٩ .

(٣) كفاية الأثر : ٢٣٨ - ٢٣٩ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٥/٣٨٩ .

(٤) كلمة «معنعناً» لم ترد في «م» .

أنه قال في حديث له : إنه وجد في مدينة في المغرب عند الأندلس بناها سليمان بن داؤد من صُفْر كتاب بالعربية على سور المدينة فيها أبيات منها :

هذا ليعلم أن الملك منقطع
 حتى إذا ولدت عدنان صاحبها
 ألا من الله ذو النعماء والوجود
 من هاشم كان منها خير مولود
 وخصه الله بالآيات منبعتاً
 إلى الخليفة منها البيض والسود
 له مقاليد أهل الأرض قاطبة
 والأوصياء له أهل المقاليد
 هم الخلائف اثنا عشر حُججاً
 من بعده الأوصياء السادة الصيد
 حتى يقوم بأمر الله قائمهم
 من السماء إذا ما باسمه نودي

قال : فسأل عبد الملك بن مروان لما ورد عليه هذا الخبر الزهري عن المنادى باسمه ، فقال : أخبرني علي بن الحسين عليهما السلام : « أن هذا هو المهدي من وُلد فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله » (١) .

وروى جماعة منهم : ابن الوليد ، وعبدالله بن محمد ، وابن بابويه ، وغيرهم ، كلٌ بإسنادٍ له عن الحكم بن الصلت ، وعن زيد مولى ابن هُبيرة ، عن الباقر ، عن آبائه عليهم السلام ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، قال : «خذوا بحجزة هذا الأنزع - يعني : علياً - فإنه الصديق الأكبر - إلى أن قال - : ومنه سبطا هذه الأمة : الحسن والحسين ، وهما ابناي ، ومن الحسين الأئمة الهداة والقائم المهدي أعطاهم الله علمي وفهمي ، فتولّوهم ، ولا تتخذوا وليجة من دونهم فيحلّ عليكم غضب من ربكم» (٢) الخبر .

(١) مقتضب الأثر : ٤١ - ٤٥ .

(٢) بصائر الدرجات : ٣/٧٣ ، أمالي الصدوق : ٣١٥/٢٨٥ ، الإمامة والتبصرة :

٩٩/١١١ ، كامل الزيارات : ١٠/٥٠ ، بحار الأنوار : ٣٦ : ٢٢٨ - ٧/٢٢٩ .

وروى هؤلاء أيضاً بأسانيدهم ، وكذا غيرهم ، عن أبي الطفيل عن الباقر عن آبائه عليهم السلام : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعلي عليه السلام : اكتب ما أملي عليك ، فقال : يا نبي الله ! أتخاف عليّ النسيان ؟ قال : لست أخاف عليك ، وقد دعوت الله لك أن لا ينسيك شيئاً ، ولكن اكتب لشركائك ، قال علي عليه السلام : ومن شركائي يا رسول الله ؟ قال : الأئمة من وُلدك ، بهم تُسقى أمّتي الغيث ، وبهم يستجاب دعاؤهم ، وهذا أولهم ، وأوماً بيده إلى الحسن عليه السلام ، ثم أوماً بيده إلى الحسين عليه السلام ، ثم قال : والأئمة من وُلده» ^(١) . وقد مرّ مثل هذا أيضاً بسندٍ آخر .

وفي رواية ابن أبي الخطّاب بإسناده عن الشمالي ، قال : سمعت أبا جعفر الباقر عليه السلام يقول : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله : قال الله تبارك وتعالى : استكمال حجّتي على الأشقياء من أمتك من ترك ولاية عليّ والأوصياء من بعدك ، فإنّ فيهم سُنّتك وسُنّة الأنبياء من قبلك ، وهم عترتك من طينتك ولحمك ودمك ، وهم خُزّان علمي من بعدك ، ثمّ قال : ولقد أتاني جبرئيل بأسمائهم وأسماء آبائهم» ^(٢) .

وفي روايةٍ أخرى عن الشمالي عن الباقر عليه السلام عن أبيه عن جدّه الحسين عليه السلام ، قال : « دخلت أنا وأخي على جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله فأجلسني على فخذه ، وأجلس الحسن على فخذه الآخر ، ثمّ قبلنا وقال : بأبي أنتما من إمامين سبطين اختاركما الله منّي ومن أبيكما ومن أمكما ، واختار من

(١) بصائر الدرجات : ٢٢/١٨٧ ، كمال الدين : ٢١/٢٠٦ ، أمالي الطوسي : ٩٨٩/٤٤١ ، بحار الأنوار : ٣٦ : ١٤/٢٣٢ .

(٢) بصائر الدرجات : ١٢/١٢٥ ، الكافي : ١ : ٤/١٤٩ (باب أنّ الأئمة عليهم السلام ولاية الله وخزّان علمه) ، بحار الأنوار : ٣٦ : ٦٠/٢٤٧ .

صلبك يا حسين تسعة أئمة تاسعهم قائمهم، وكلهم في الفضل والمنزلة سواء عند الله تعالى»^(١).

أقول: وقد مرّ نحوه في أحاديث سلمان، وضمير «كلهم» راجع إلى التسعة، فلا ينافي فضل أمير المؤمنين والحسين عليهما السلام كما يظهر من بعض الأخبار.

وفي رواية جماعة عن الشيباني والحميري معنعناً عن الباقر عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إني وأحد عشر من ولدي وأنت يا عليّ زرّ الأرض - أعني: أوتادها وجبالها - بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم يُنظروا»^(٢).

وروي في المناقب وكشف الغمة عن جابر الجعفي، عن الباقر عليه السلام، قال - في حديث له طويل -: «إن قوم موسى عليه السلام لما شكوا إليه الجذب والعطش استسقوا موسى فاستسقى لهم، فسمعتم ما قال الله تعالى حيث قال: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾^(٣) الآية، فمثل ذلك أن المؤمنين جاؤا إلى جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا: تعرّفنا يا رسول الله من الأئمة بعدك؟ فقال - وساق الحديث إلى قوله تعالى -: فإذا زوجت عليّاً من فاطمة خلقت منهما أحد عشر إماماً من صلب عليّ يكونون مع عليّ اثني عشر إماماً كلهم هداة لأمتك يهتدون بهم، كلّ أمة بإمام منهم، ويعلموا

(١) كمال الدين: ١٢/٢٦٩، إعلام الوری ٢: ١٩١، غاية المرام ٧: ١٣١، بحار الأنوار ٣٦: ٧٢/٢٥٥.

(٢) الكافي ١: ١٧/٤٤٨ (باب ما جاء في النصّ على الأئمة...)، الغيبة للطوسي: ١٠٢/١٣٩، بحار الأنوار ٣٦: ٧٩/٢٥٩.

(٣) سورة البقرة ٢: ٦٠.

كما علم قوم موسى مشربهم»^(١).

وفي رواية ابني بابويه وسعد بن عبدالله وغيرهم بالإسناد عن الجعفي ، عن الباقر ، عن آبائه عليهم السلام : «أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَلِيِّ عَلِيٍّ يَا عَلِيُّ أَنَا وَأَنْتَ وَابْنُكَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَتِسْعَةٌ مِنْ وُلْدِ الْحُسَيْنِ أَرْكَانَ الدِّينِ وَدَعَائِمِ الْإِسْلَامِ ، مِنْ تَبَعْنَا نَجَا ، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنَّا فِإِلَى النَّارِ»^(٢).

وروى الكليني وابن عقدة وغيرهما ، كُلٌّ بِإِسْنَادٍ لَهُ عَنِ الْبَاقِرِ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِنْ أَهْلِ بَيْتِي اثْنَا عَشَرَ مَحَدَّثًا » فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ - يُقَالُ لَهُ : عَبْدَ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ كَانَ أَخَا عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ مِنَ الرِّضَاعَةِ - : سُبْحَانَ اللَّهِ مَحَدَّثًا ! كَالْمَنْكَرِ لِذَلِكَ ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ الْبَاقِرُ عَلِيٍّ ، فَقَالَ لَهُ : « أَمَا وَاللَّهِ إِنَّ ابْنَ أُمَّكَ كَانَ كَذَلِكَ »^(٣) ، وَفِي رِوَايَةٍ : « كَانَ مِنْهُمْ » يَعْنِي عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ^(٤).

وفي رواية جمع عن أبي مريم الأنصاري ، قال : دخلت على مولاي الباقر عليه السلام - وساق الحديث إلى أن قال - : فقَبَلْتُ يده ورجله ، وقلت : بأبي أنت وأمي يابن رسول الله ، فما نجد العلم الصحيح إلا عندكم ، وإني قد كبر سنِّي ودقَّ عظمي ولا أرى فيكم ما أسرَّ به ، أراكم مقتلين مشردين خانقين ، وإني أقمت على قائمكم منذ حين أقول : يخرج اليوم أو غدًا ، فقال : « يا أبا مريم ، إن قائمنا هو السابع من وُلدي وليس هذا أو ان ظهوره ، ولقد

(١) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٣٤٤ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٨٦/٢٦٥ ، ولم نثر عليه في كشف الغمّة .

(٢) الإمامة والتبصرة : ٩٨/١١١ ، الأمالي للمفيد : ٤/٢١٧ ، غاية المرام ٣ : ٣١/٨٠ ، معالم الزلفى ١ : ٦/١٠٢ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٢٧١ - ٩٣/٢٧٢ .

(٣ و ٤) الثبينة للنعماني : ٦٦ - ٦/٦٧ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٩٥/٢٧٢ ، وانظر الكافي ١ : ٧/٤٤٦ (باب ما جاء في النص على الأئمة ...).

حدّثني أبي عن آبائه : أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال : إنّ الأئمة بعدي اثنا عشر عدد نقباء بني إسرائيل ، تسعة من صلب الحسين ، تاسعهم قائمهم يخرج في آخر الزمان فيملأها قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت جوراً وظلماً ، فقلت : فإن كان هذا كائن فيألى من بعدك ؟ قال : «إلى جعفر وهو سيّد أولادي وأبو الأئمة صادق في قوله وفعله»^(١) الخبر .

وروى الشيباني بإسنادٍ له عن أبان بن تغلب ، قال : سألت أبا جعفر الباقر عليه السلام عن الأئمة ، فقال : «والله إنّ لعهد عهده إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله أنّ الأئمة بعده اثنا عشر ، تسعة من صلب الحسين ، ومنا المهديّ الذي يقيم الدين في آخر الزمان»^(٢) الخبر .

وإسنادٍ آخر له عن جابر الجعفي قال : قلت للباقر عليه السلام : إنّ قوماً يقولون : إنّ الله تعالى جعل الإمامة في عقب الحسن والحسين عليهما السلام فقال : «كذبوا والله ، ألم يسمعوا الله تعالى يقول : ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ﴾^(٣) فهل جعلها إلّا في عقب الحسين عليه السلام ثمّ قال : «يا جابر ، إنّ الأئمة هم الذين نصّ رسول الله صلى الله عليه وآله عليهم بالإمامة ، وهم الذين أخبر الرسول صلى الله عليه وآله بأنّه رأى أساميهم ليلة الإسراء مكتوبة على ساق العرش بالنور ، منهم : عليّ ، والسبطان ، وعليّ ، ومحمّد ، وجعفر ، وموسى ، وعليّ ، ومحمّد ، وعليّ ، والحسن ، والحجّة القائم ، فهؤلاء الأئمة من أهل بيت الصفوة والكرامة والطهارة ، والله ما يدّعيه أحد غيرنا إلّا حشره الله مع إبليس وجنوده» الحديث إلى أن قال : فقلت : يا سيّدي ! أليس هذا الأمر لكم ؟

(١) كفاية الأثر : ٢٥٠ ، بحار الأنوار : ٣٦ : ٢٢٨/٣٥٨ .

(٢) كفاية الأثر : ١٤٥ - ١٤٦ ، غاية المرام : ٦ : ٥٠/٩٠ ، بحار الأنوار : ٣٦ : ٢٢٧/٣٥٨ .

(٣) سورة الزخرف : ٤٣ : ٢٨ .

قال: «نعم» قلت: فلمَ قعدتم عن حَقِّكم ودعواكم؟ وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ﴾^(١).

قال: «فما بال أمير المؤمنين قعد عن حَقِّه؟» قلت: ولمَ قعد؟ قال: «إنَّه قعد عن حَقِّه حيث لم يجد ناصرًا، ألم تسمع الله يقول في قصة لوط: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَى إِلَيَّ رُكْنٌ شَدِيدٌ﴾^(٢) ويقول في حكاية نوح: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ﴾^(٣) ويقول في قصة موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾^(٤) فإذا كان النبي هكذا فالوصي أعذر، يا جابر، إنَّما مثل الإمام مثل الكعبة إذ توتى ولا تأتي»^(٥).

وروى المعافا بن زكريا أبو الفرج شيخ البخاري بإسناد له، فيه جمع من علماء العامة، عن غالب الجهنني، قال: قال الباقر عليه السلام: «إِنَّ الْأئِمَّةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَعَدَدِ نَقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَانُوا اثْنِي عَشَرَ، الْفَائِزُ مِنَ وَالْأَهْمُ، وَالْهَالِكُ مِنْ عَادَاهُمْ» ثم قال: «وَحَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَمَّا أُسْرِيَ بِي» ثم ذكر ما مرَّ مراراً من حكاية المعراج ورؤية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنوار الأئمة الاثني عشر وكتابة أسمائهم على ساق العرش^(٦). وقد مرَّ أيضاً بعينه عن الحسين عليه السلام صريحاً بسندٍ آخر.

(١) سورة الحج ٢٢ : ٧٨ .

(٢) سورة هود ١١ : ٨٠ .

(٣) سورة القمر ٥٤ : ١٠ .

(٤) سورة المائدة ٥ : ٢٥ .

(٥) كفاية الأثر : ٢٤٦ - ٢٤٨ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٢٢٦/٣٥٧ .

(٦) كفاية الأثر : ٢٤٤ ، بحار الأنوار ٣٦ : ١/٣٩٠ .

وروى الشيباني وغيره بإسنادٍ كلهم ثقات عن الكميت الشاعر قال: دخلت على سيدي أبي جعفر الباقر عليه السلام، فقلت: إني قد قلت فيكم أبياتاً أفتأذن لي في إنشادها؟ فقال: «إنها أيام البيض»، فقلت: هي فيكم خاصة، فقال: «هات» فذكر الأبيات إلى أن قال: فلما بلغت إلى قولي:

متى يقوم الحق فيكم متى يقوم مهديكم الثاني

قال: «سريعاً إن شاء الله سريعاً» ثم قال: «يا كميت! إن قائمنا هو التاسع من ولد الحسين عليه السلام؛ لأن الأئمة بعد رسول الله اثنا عشر، الثاني عشر هو القائم»، قلت: ومن هم يا سيدي؟ قال: «أولهم علي، وبعده الحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، وأنا، ثم بعدي هذا» ووضع يده على كتف جعفر، فقلت: ومن بعد هذا؟ قال: «ابنه موسى، وبعده موسى ابنه علي، وبعده علي ابنه محمد، وبعده محمد ابنه علي، وبعده علي ابنه الحسن، وهو أبو القائم الذي يخرج فيملاً الدنيا قسطاً وعدلاً، ويشفي صدور شيعتنا» قلت: فمتى يخرج؟ قال: «لقد سئل النبي صلى الله عليه وآله عن ذلك فقال: مثله كمثل الساعة لا تأتيكم إلا بغتة»^(١).

وروى جماعة منهم: الكليني، وابنا بابويه، وابن الوليد، والحميري، والشيباني، وغيرهم، كلٌ بإسنادٍ له عن الثمالي قال: قال أبو جعفر الباقر عليه السلام: «إن الله عز وجل أرسل محمداً إلى الجن والإنس، وجعل من بعده اثني عشر وصياً منهم من سبق ومنهم من بقي، وكل وصي جرت فيه سنة، والأوصياء الذين من بعد محمد صلى الله عليه وآله على سنة أوصياء عيسى عليه السلام

(١) كفاية الأثر: ٢٤٨ - ٢٥٠، الصراط المستقيم ٢: ١٥٦، بحار الأنوار ٣٦: ٣٩٠ -

وكانوا اثني عشر، وكان أمير المؤمنين عليه السلام على سنة المسيح^(١).

أقول: كونه عليه السلام على سنة المسيح إشارة إلى ما مر من أن الأمة افتقرت فيه ثلاث فِرَق، وأما السنن التي جرت في كل منهم فهنّ ما اشتهر بواحدة منهنّ كلّ منهم وغلبت عليهم بحسب أحوال أهل زمانه، فممنهم من غلبت عليه العبادة كزين العابدين، وممنهم من اشتغل بنشر العلوم إلى غير ذلك.

وفي رواية النعماني وغيره معنعناً عن الشمالي أيضاً أنه قال: قال الباقر عليه السلام لي: «يا أبا حمزة! من المحتوم الذي لا تبديل له عند الله قيام قائمنا وهو السابع من بعدي»^(٢) الخبر.

وفي رواية الحميري، والكليني، وابن بابويه، وغيرهم بأسانيدهم عن سماعة، والبطائي، قال كلّ منهما: كنت أنا وجمع منهم: أبو بصير في منزل ومعنا محمد بن عمران مولى أبي جعفر عليه السلام، فقال ابن عمران: سمعت أبا عبدالله عليه السلام، وفي رواية البطائي أنه قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «منا اثنا عشر محدثاً» وفي الرواية الأخيرة زيادة قوله عليه السلام: «السابع من ولدي القائم» فقام إليه أبو بصير فحلفه مرّة أو مرّتين أنه سمع ذلك منه عليه السلام، فحلف له فقال: أشهد أنّي سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول هذا منذ

(١) الكافي ١: ١٠/٤٤٧ (باب ما جاء في الاثني عشر...)، إثبات الوصية: ٢٢٨، كمال الدين: ٤/٣٢٦، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢١/٥٥، الخصال: ٤٣/٤٧٨، الإرشاد للمفيد ٢: ٣٤٥، الغيبة للطوسي: ١٠٥/١٤١، إعلام الوری ٢: ١٦٦، كشف الغمّة ٢: ٤٤٧، روضة الواعظين: ٢٦١.

(٢) الغيبة للنعماني: ٨٦، تأويل الآيات الظاهرة ١: ١١/٢٠٢، بحار الأنوار: ٣٦:

أربعين سنة^(١).

وروى محمد بن همام وغيره مسنداً عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، عن آبائه، عن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لما أسري بي إلى السماء أوحى إليّ ربّي، فقال: يا محمد! إنّي أطلعت إلى الأرض فاخترتك منها»^(٢) إلى آخر الخبر الذي ذكرناه عن ابن عباس في ضمن أخباره، ومرّ مراراً أيضاً عن غيره.

وروى جماعة بأسانيد منها عن أبان بن تغلب، عن الصادق عليه السلام، عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: «أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من أراد أن يحيى حياتي»^(٣) إلى آخر الخبر الذي ذكرناه غير مرّة لا سيّما في أول أخبار عبدالله بن عباس. وفي رواية جماعة، منهم: ابن بابويه، وابن المتوكّل، وغيرهما، عن الثمالي، عن الصادق عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام: «أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: حدّثني جبرئيل عن ربّ العزّة جلّ جلاله أنّه قال: من علم أنّه لا إله إلا أنا وحدي وأنّ محمداً عبدي ورسولي وأنّ عليّ بن أبي طالب خليفتي وأنّ الأئمة من ولده حججتي، أدخلته جنّتي»^(٤) برحمتي، ونجّيته من النار بعفوي - إلى أن

(١) الكافي ١: ٢٠٤/٤٤٩ (باب ما جاء في الاثني عشر...). إثبات الوصيّة: ٢٢٩، الغيبة للنعمان: ٢٨/٩٦، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٣/٥٦، كمال الدين: ١٥/٣٣٩، الخصال: ٤٥/٤٧٨، إعلام الوری ٢: ١٩٦، كشف الغمّة ٢: ٥١١، بحار الأنوار ٣٦: ١١/٣٩٥.

(٢) كمال الدين: ٢/٢٥٢، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٧/٥٨، كفاية الأثر: ١٥٢، بحار الأنوار ٣٦: ٥٨/٢٤٥.

(٣) بصائر الدرجات: ٥/٦٩، الإمامة والتبصرة: ٢٤/١٧٢، الكافي ١: ٥/١٦٣ (باب ما فرض الله عزّوجلّ ورسوله...). بحار الأنوار ٢٣: ٨٣/١٣٨.

(٤) في حاشية «س» و«ل» نسخة بدل: «الجنّة» بدل «جنّتي».

قال :- ومن لم يشهد أن لا إله إلا أنا وحدي ، أو شهد بذلك ولم يشهد أن محمداً عبدي ورسولي ، أو شهد بذلك ولم يشهد أن علياً خليفتي ، أو شهد بذلك ولم يشهد أن الأنمة من ولده حُجْجِي ، فقد جحد نعمتي وصغّر عظمتي وكفر بآياتي» الخبر إلى أن قال : فقام جابر الأنصاري ، فقال : يا رسول الله ! ومن الأنمة من وُلد عليّ ؟ قال : «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة ، ثمّ سيّد العابدين في زمانه عليّ بن الحسين ، ثمّ باقر محمّد بن عليّ وستدرکه يا جابر فإذا أدركته فاقرأه منّي السلام» ، ثمّ عدّ البقيّة بأساميهم وألقابهم إلى القائم كما مرّ نحوه في أحاديث جابر ، ثمّ قال : «يا جابر هؤلاء خلفائي وأوصيائي وأولادي وعترتي ، من أطاعهم فقد أطاعني ، ومن عصاهم فقد عصاني ، ومن أنكر واحداً منهم فقد أنكرني ، بهم يمسك الله السماوات أن تقع على الأرض إلا بإذنه ، وبهم يحفظ الأرض أن تميد بأهلها»^(١) .

وروى غير واحدٍ منهم : محمّد بن همام ، والحميري ، وغيرهما بأسانيدهم عن أبي بصير ، عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام : «أنّ رسول الله ﷺ قال : إنّ الله عزّ وجلّ اختار من الأيام الجمعة ، ومن الشهور شهر رمضان ، ومن الليالي ليلة القدر ، واختارني على جميع الأنبياء ، واختار منّي عليّاً وفضّله على جميع الأوصياء ، واختار من عليّ الحسن والحسين ، واختار من الحسين الأوصياء من ولده ، ينفون من الدين تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل المضلّين ، تاسعهم قائمهم وهو ظاهرهم وهو

(١) كمال الدين : ٣/٢٥٨ ، كشف الغمّة ٢ : ٥١ - ٥٢ ، الاحتجاج ١ : ٣٤/١٦٧ ، غاية المرام ٧ : ٧/١٢٥ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٢٥١ - ٢٥٢/٦٨ ، الجواهر السنّيّة : ٢٨٣ - ٢٨٤ .

باطنهم»^(١).

أقول : الظاهر أن المراد بقوله : «وهو ظاهرهم» أنه الذي يظهر ويغلب

(على الأعادي)^(٢) ويقوله : «وهو باطنهم» أنه الذي يبطن ويغيب زماناً .

وفي رواية النعماني وغيره عن عبد الوهّاب الثقفي وغيره عن الصادق عليه السلام أنه نظر إلى حمران بن أعين فبكى ، ثم قال : «يا حمران عجباً للناس كيف غفلوا أم نسوا أم تناسوا فنسوا قول رسول الله صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام يوم غدیر خمّ ، كما غفلوا ونسوا يوم مشربة أم إبراهيم حين مرض فاتاه الناس يعودونه حتّى إذا غصّ البيت بأهله جاء علي عليه السلام فسلم فلم يستطع أن يتخطّاهم إليه ولم يوسّعوا له ، فلمّا رأى رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك رفع مخدّته وقال : إلّٰي يا عليّ ، فلمّا رأى الناس ذلك زحم بعضهم بعضاً وأفرجوا له حتّى تخطّاهم وأجلسه رسول الله صلى الله عليه وآله إلى جنبه ، ثمّ قال : أيها الناس هذا أنتم تفعلون بأهل بيتي في حياتي ما أرى فكيف بعد وفاتي ، أما والله لأنّ غبّت عنكم فإنّ الله لا يغيب عنكم ، فوالله لا تقربون من أهل بيتي قرية إلّا قربتم من الله منزلة ، ولا تباعدون خطوة وتعرضون عنهم إلّا أعرض الله عنكم ، ثمّ قال : ألا إنّ الرضا والرضوان ، والروح والراحة ، والبشر والبشارة ، والحبّ والمحبة لمن أحبّ عليّاً وتولّاه وائتمّ به وسلّم له وللأوصياء^(٣) من بعده ، وإنّهم اثنا عشر وصياً حقّ عليّ لأدخلنهم في

(١) إثبات الوصيّة : ٢٢٧ - ٢٢٨ ، الغيبة للنعماني : ٧/٦٧ ، دلّائل الإمامة :

٤٣٢/٤٥٣ ، كمال الدين : ٣٢/٢٨١ ، مقتضب الأثر : ٩ - ١٠ ، الغيبة للطوسي :

١٠٧/١٤٢ ، تقريب المعارف : ٤١٩ .

(٢) بدل ما بين القوسين في «ل» : «أعداء» .

(٣) في «س» و«ل» : «الأوصيائي» بدل «وللأوصياء» .

شفاعتي ؛ لأنهم أتباعي ، ومن تبعني فإنه مني» (١) الخبر .

وفي رواية الشيباني وغيره عن إسحاق بن عمار ، عن الصادق عليه السلام ، عن آبائه عن الحسن بن علي عليه السلام قال : «قال رسول الله ﷺ : الأئمة بعدي بعدد نساء بني إسرائيل وحواري عيسى ، فمن أحبهم فهو مؤمن ، ومن أبغضهم فهو منافق ، هم حجج الله في خلقه وأعلامه في بريته» (٢) .

وفي رواية أبي محمد الغفاري ، عن الصادق ، عن آبائه عليه السلام قال : «قال علي عليه السلام : لا يزال في وُلدي مأمون مأمون» (٣) .

وروى القطان والمعافا بن زكريا ، عن ابن حبيب ، عن تميم بن بهلول ، قال : حدثني أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن الصادق عليه السلام أنه قال - في حديث له في الإمامة - : «إنَّ الدليل على الدين والحجَّة على المؤمنين والقائم بأمر المسلمين والناطق بالقرآن والعالم بالأحكام أخو نبي الله ، وخليفته على أمته ، ووصيه عليهم ، وليه الذي كان منه بمنزلة هارون من موسى ، المفروض الطاعة بقول الله تعالى : ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (٤) الموصوف بقوله سبحانه : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ (٥) الآية ، المدعو إليه بالولاية ، المثبت له الإمامة يوم غدیر خم

(١) العشيبة للنعمانى : ٢٢/٩١ ، بصائر الدرجات : ١/٧٣ ، الأمالي للصدوق : ١٧٦/١٧٣ ، بشارة المصطفى : ٣٥/٤٥ ، غاية المرام : ٣ : ٥/٢٧٢ ، و٦ : ٢٢/٧٩ ، بحار الأنوار : ٣٦ : ٢٧٩ - ٩٩/٢٨٠ .

(٢) كفاية الأثر : ١٦٦ ، غاية المرام : ١ : ١٤/١١٣ ، بحار الأنوار : ٣٦ : ٢٠٣/٣٤٠ .

(٣) الإمامة والتبصرة : ١٠٤/١١٥ ، دلائل الإمامة : ٤٠١/٤٣٤ ، كمال الدين : ٢٢/٢٢٨ ، قرب الإسناد : ٧٥/٢٢ ، بحار الأنوار : ٣٦ : ١/٣٧٣ .

(٤) سورة النساء : ٤ : ٥٩ .

(٥) سورة المائدة : ٥ : ٥٥ .

بقول الرسول عن الله : ألتست أولى (بكم من أنفسكم) ^(١) فمن كنت مولاه فعليّ مولاه ، اللهمّ وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله ، عليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين ^(٢) وإمام المتّقين ، وأفضل الوصيّين ، وخير الخلق أجمعين بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله ، وبعده الحسن ثمّ الحسين سبطا رسول الله صلّى الله عليه وآله ، وابنا خيرة النسوان ، ثمّ عليّ بن الحسين ، ثمّ محمّد بن عليّ ، ثمّ جعفر بن محمّد ، ثمّ موسى بن جعفر ، ثمّ عليّ بن موسى ، ثمّ محمّد بن عليّ ، ثمّ عليّ بن محمّد ، ثمّ الحسن بن عليّ ، ثمّ محمّد بن الحسن واحد بعد واحد ، وهم عترة الرسول المعروفون بالوصيّة والإمامة ، لا تخلو الأرض من حجّة منهم في كلّ عصر وزمان ، وهم العروة الوثقى ، وأئمة الهدى ، والحجّة على أهل الدنيا إلى أن يرث الأرض ومن عليها ، وكلّ من خالفهم ضالّ مضلّ ، تارك للحقّ والهدى ، وهم المعبرون عن القرآن ، والناطقون عن الرسول صلّى الله عليه وآله ، من مات ولا يعرفهم مات ميتة جاهليّة ، ودينهم الورع والعفة والصدق والصلاح والاجتهاد وأداء الأمانة ، وطول السجود وقيام الليل واجتناب المحارم وانتظار الفرج بالصبر وحسن الصحبة وحسن الجوار ^(٣) .

وقد روى جمع ، منهم : ابن عقدة ، والنعماني ، والطالقاني ، وغيرهم بأسانيدهم عن الثمالي ، وأبي بصير ، وغيرهما ، عن الصادق عليه السلام ، أنّه قال :

(١) في «م» : «بأنفسكم» بدل «من أنفسكم» .

(٢) في «م» زيادة : «وقائد الغرّ المحجلّين» .

(٣) كمال الدين : ٩/٣٣٦ ، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٢٠/٥٤ ، الخصال : ٤٦/٤٧٨ ،

الصرّاط المستقيم ٢ : ١٥٨ ، غاية المرام ١ : ١٥/١١٤ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٢٣٩٧ .

«منا اثنا عشر مهدياً»^(١).

وفي بعضها: «اثنا عشر محدثاً»^(٢).

وفي رواية النعماني وغيره بأسانيدهم عن أبي السائب، وكذا عن المفضل بن عمر، كلاهما عن الصادق عليه السلام أنه قال في تأويل قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾^(٣): «إن الله جعل الليل اثني عشر ساعة، والنهار اثني عشر ساعة، والسنة اثني عشر شهراً، والنقباء اثني عشر نقيباً، ومنا اثني عشر محدثاً إماماً، وكان عليّ ساعة من تلك الساعات»^(٤).

وفي رواية: «من اثني عشر ساعة وهو قول الله»^(٥) في الآية.

وفي رواية ابن منده والنعماني وغيرهما بأسانيد عن زيد الشحام، قال: قلت للصادق عليه السلام: أيما أفضل الحسن أم الحسين عليهما السلام، فقال: «إن فضل أولنا يلحق فضل آخرنا وفضل آخرنا يلحق فضل أولنا، فكلُّ له فضل» فقلت له: جعلت فداك وسع عليّ في الجواب فوالله ما أسألك إلا مرتاداً، فقال: «نحن من شجرة برأنا الله من طينة واحدة، فضلنا من الله وعلمنا من الله، ونحن أمناء الله على خلقه، والحجّاب فيما بينه وبين خلقه، أزيدك يا زيد»، قلت: نعم، فقال: «خلقنا واحد وعلمنا واحد

(١) كمال الدين: ١٣/٣٣٨ و١٤، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٣٧/٦٩، مقتضب الأثر: ٢٣، بحار الأنوار ٣٦: ٤/٣٩٨.

(٢) الغيبة للنعماني: ١٤/٨٥، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٣/٥٦، الخصال: ٤٥/٤٧٨، بحار الأنوار ٣٦: ٧/٣٩٩، بتفاوت يسير.

(٣) سورة الفرقان ٢٥: ١١.

(٤) الغيبة للنعماني: ١٣/٨٤، بحار الأنوار ٣٦: ٦/٣٩٨.

(٥) الغيبة للنعماني: ١٥/٨٥، بحار الأنوار ٣٦: ٨/٣٩٩.

وفضلنا واحد وكلنا واحد عند الله عز وجل»، فقلت: أخبرني بعدتكم، فقال: «نحن اثنا عشر هكذا حول عرش ربنا في مبتدأ خلقنا، أولنا محمد، وأوسطنا محمد، وآخرنا محمد»^(١).

وروى النعماني أيضاً وغيره مسنداً عن داؤد الرقي، قال: قلت للصادق عليه السلام: قول الله عز وجل: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾^(٢) فقال: «إن الله عز وجل لما أراد أن يخلق الخلق خلقهم من طين ورفع لهم ناراً، فقال^(٣): ادخلوها، فكل من أطاعه ودخلها كانت عليه برداً وسلاماً، فكان أول من دخلها محمد صلى الله عليه وآله وعليّ والحسن والحسين وتسعة من الأئمة إمام بعد إمام، ثم أتبعهم بشيعتهم، فهم والله السابقون»^(٤). وفي روايات جماعة رووا عن ثقات عن الصادق عليه السلام أنه قال: «لما قُتل الحسين عليه السلام عجت الملائكة والسموات والأرض ومن عليها، وقالوا: يا ربنا أتأذن لنا في هلاك الخلق بما استحلوا حرمتك وقتلوا صفوتك؟ فأوحى الله إليهم: اسكنوا، فكشف حجاباً من الحُجب فإذا خلفه محمد واثنا عشر وصياً له، فأخذ بيد فلان من بينهم» وفي رواية: «القائم، فقال: ياملائكتي ويا سماواتي وأرضي بهذا أنتصر منهم لهذا» وفي رواية: «ولو بعد حين، قالها ثلاثاً»^(٥).

(١) الغيبة للنعماني: ١٦/٨٥، بحار الأنوار ٣٦: ٩/٣٩٩.

(٢) سورة الواقعة ٥٦: ١٠ و ١١.

(٣) في «م» زيادة: «لهم».

(٤) الغيبة للنعماني: ٢٠/٩٠، تأويل الآيات الظاهرة ٢: ٥/٦٤٢، بحار الأنوار ٣٥:

٦/٣٣٣، و ٣٦: ١١/٤٠١.

(٥) الكافي ١: ٤٤٨ - ١٩/٤٤٩ (باب ماجاء في الاثني عشر...)، الغيبة للنعماني:

٩٤ - ٢٦/٩٥، بحار الأنوار ٣٦: ١٣/٤٠٢، و ٤٥: ٢٣/٢٢٨.

وروى ابن عقدة، وابن منده، والحميري، بإسنادٍ لهم عن داؤد الرقي، وبإسنادٍ آخر عن شعيب العقرقوفي كلاهما عن يونس بن ظبيان، بل قال شعيب: إني كنت حاضراً إذ دخل يونس على الصادق عليه السلام، فقال له: يا بن رسول الله إني كنت عند مالك وأصحابه فسمعت بعضهم يقول: إنَّ لله وجهاً كالوجوه، وبعضهم يقول: له يدان! واحتجوا لذلك بقوله تعالى: ﴿بِيَدَيْ أَسْتَكْبِرَتْ﴾^(١)، وبعضهم يقول: كالشباب من أبناء ثلاثين سنة! فما عندك في هذا يا بن رسول الله؟

قال: وكان متكئاً فاستوى جالساً وقال: «اللهم عفوك عفوك»، ثم قال: «يا يونس! من زعم أنَّ لله وجهاً كالوجوه فقد أشرك، ومن زعم أنَّ لله جوارح كجوارح المخلوقين فهو كافر بالله [...] فوجه الله أنبيأوه وأولياؤه، واليد القدرة» وساق الحديث في تحقيق معرفة الله ودرجات أهل العرفان وضلالة أكثر الناس إلى أن قال: «يا يونس! إذا أردت العلم الصحيح فعندنا أهل البيت، فإننا ورثنا من رسول الله صلى الله عليه وآله وأوتينا شرع الحكمة وفصل الخطاب» وفي رواية: «ونحن أهل الذكر الذي قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَسأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢)» قال يونس: وكلَّ من كان من أهل البيت ورث كما ورثتم؟ فقال: «ما ورثه إلا الأئمة الاثنا عشر» قال يونس: فسئهم لي يا بن رسول الله، فقال: «أولهم عليٌّ عليه السلام، وبعده الحسن، والحسين، وبعده عليٌّ بن الحسين، وبعده محمد بن عليٍّ الباقر، ثم أنا، وبعدي موسى ولدي، وبعده موسى عليٌّ ابنه، وبعده عليٌّ ابنه محمد، وبعده محمد ابنه عليٌّ، وبعده عليٌّ ابنه الحسن، وبعده الحسن الحجَّة، فإنَّ الله

(١) سورة ص ٣٨ : ٧٥ .

(٢) سورة النحل ١٦ : ٤٣ .

اصطفانا وطهرنا، وأوتينا ما لم يؤت أحد من العالمين» .

قال يونس : يابن رسول الله ! إن عبد الله بن سعد سألك بالأمس عما سألتك فلم تجبه بهذا ، فقال : «يا يونس كل امرئ وما يحتمله ، ولكل وقت حديثه ، وإنك لأهل لما سألت ، فاكتبه إلا عن أهله والسلام»^(١) .

وفي رواية الصفار ، وابن المتوكل ، وغيرهما ، عن هشام ، قال : كنت عند الصادق عليه السلام إذ دخل عليه معاوية بن وهب فقال له : يابن رسول الله ، ما تقول في الخبر الذي روي أن رسول الله صلى الله عليه وآله رأى ربه ، على أي صورة رآه ؟ وعن الحديث الذي رواه أن المؤمنين يرون ربهم في الجنة ، على أي صورة يرونه ؟ فتبسّم عليه السلام ثم قال : «ما أقبح بالرجل يأتي عليه سبعون سنة أو ثمانون يعيش في ظل^(٢) الله ويأكل من نعمه ثم لا يعرف الله حق معرفته» ثم قال : «يا معاوية ! إن محمداً لم ير الرب عز وجل بمشاهدة العين» ثم ساق الحديث في تحقيق أن الرؤية على وجهين : رؤية القلب ورؤية البصر ، وأن الله عز وجل لا يرى بالبصر ، وأن من زعم فيه ذلك فقد كفر ، وذكر آيات وروايات في ذلك إلى أن قال : «إن أفضل الفرائض وأوجبها على الإنسان معرفة الرب والإقرار له بالعبودية ، وحد المعرفة أن يعرف أنه لا إله غيره ولا شبيه له ولا نظير ، وأن يعرف أنه قديم مثبت ، موجود غير فقيد ، موصوف من غير شبيه ، ليس كمثل شيء وهو السميع العليم^(٣) ، وبعده معرفة الرسول ، والشهادة له بالنبوة ، وأن أدنى معرفة الرسول الإقرار بنبوته وأن ما أتى به من كتاب أو أمر أو نهي فهو من الله

(١) كفاية الأثر : ٢٥٥ - ٢٥٩ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٤٠٣ - ١٥/٤٠٥ .

(٢) في حاشية «س» و«ل» نسخة بدل : «ملك» بدل «ظل» .

(٣) في حاشية «س» و«ل» نسخة بدل : «البصير» بدل «العليم» .

عزَّوجلَّ^(١)، وبعده معرفة الإمام الذي يجب الانتماء به بنعته وصفته واسمه في حال العسر واليسر، وأدنى معرفة الإمام أنه عدل النبي ﷺ - إلا درجة النبوة - ووارثه وأن طاعته طاعة الله وطاعة رسوله، والتسليم له في كل أمر [...] والأخذ بقوله، ويعلم أن الإمام بعد رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب، وبعده الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، وعد أسامي الأئمة واحداً بعد واحد إلى القائم.

ثم قال: «يا معاوية، جعلت لك أصلاً في هذا فاعمل عليه، فلو كنت تموت على ما كنت عليه لكان حالك أسوأ الأحوال، فلا يغرّتك قول من زعم أن الله يرى بالبصر» قال: «وقد قالوا: أعجب من هذا أو لم ينسبوا آدم ﷺ إلى المكروه؟ أو لم ينسبوا إبراهيم ﷺ إلى ما نسبوه؟ أو لم ينسبوا داود ﷺ إلى ما نسبوه من حديث الطير؟ أو لم ينسبوا يوسف الصديق إلى ما نسبوه من حديث زليخا؟ أو لم ينسبوا موسى ﷺ إلى ما نسبوه من القتل؟ أو لم ينسبوا رسول الله ﷺ إلى ما نسبوه من حديث زيد؟ أو لم ينسبوا علياً ﷺ إلى ما نسبوه من حديث القطيفة^(٢)؟ إنهم

(١) في «م» زيادة: «وأن طاعته طاعة الله».

(٢) القطيفة: دثار مُخَمَّل. والظاهر من مصادر الخِصاصة والعامّة أن حديث القطيفة

منسوب للنبي ﷺ لا لعلي ﷺ إلا في كفاية الأثر، وبحار الأنوار نقلها عنها، وأنها من الغنائم يوم بدر، حين فقدت القطيفة فقال بعض المنافقين: لعل رسول الله ﷺ أخذها لنفسه من المغنم، فنزلت الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَقُولَ﴾ ردّاً عليهم.

انظر: الأمالي للصدوق: ١٦٣ - ١٦٣/١٦٤، وتفسير القمّي: ١: ١٢٦، والتبيان: ٣: ٣٤، ومجمع البيان: ١: ٥٢٩، وتفسير الصافي: ١: ٣٦٥، وبحار الأنوار: ١٩: ٢٦٨ - ٧/٢٦٩، و٢٠: ٣٥، و٧٠: ٢ - ٤/٣، وتفسير الطبري: ٤: ١٠٢، وأحكام القرآن للجصاص: ٢: ٣٣١، وأسباب النزول للواحدي: ٢٥٥، وتفسير القرطبي: ٤: ٢٥٤ -

أرادوا بذلك توبيخ الإسلام، أعمى الله أبصارهم كما أعمى قلوبهم، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً»^(١).

وفي رواية الحميري، ومحمد بن همام، وغيرهما، عن مسعدة قال: كنت عند الصادق عليه السلام إذ أتاه شيخ كبير قد انحنى متكئاً على عصاه، فسلم فردّ عليه السلام، فقال: يا بن رسول الله، ناولني يدك أقبلها، فأعطاه يده فقبلها، ثم بكى، فقال عليه السلام: «ما يبكيك يا شيخ؟» قال: جعلت فداك، أستنظر قائمكم منذ مائة سنة، وقد قرب أجلي ولا أرى فيكم ما أريد، أراكم مقتلين مشردين، وأرى عدوكم يطرون بالأجنحة، فكيف لا أبكي! فدمعت عيننا أبي عبدالله عليه السلام ثم قال: «يا شيخ! إن الله إن أبقاك حتى ترى قائمنا كنت معنا في السنام الأعلى، وإن حلت بك المنية جئت يوم القيامة مع ثقل محمد صلى الله عليه وآله، ونحن ثقله، فقد قال صلى الله عليه وآله: إني مخلف فيكم الثقلين فتمسكوا بهما لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي»، فقال الشيخ: لا أبالي بعد ما سمعت هذا الخبر.

ثم قال: «يا شيخ! إن قائمنا يخرج من صلب الحسن، والحسن يخرج من صلب علي، وعلي يخرج من صلب محمد، ومحمد يخرج من صلب علي، وعلي يخرج من صلب ابني هذا - وأشار إلى موسى - وهذا خرج من صلبى، ونحن اثنا عشر كلنا معصومون مطهرون»^(٢)، الخبر. وروى جمع منهم: محمد بن عبدالله بن حمزة، عن يونس بن

٢٥٥٥، والدر المنثور ٢: ٣٦١، والنكت والعيون ١: ٤٣٣، وتفسير ابن كثير ٢: ١٥٠ - ١٥١.

(١) كفاية الأثر: ٢٦٠ - ٢٦٤، بحار الأنوار ٣٦: ٤٠٦ - ١٦/٤٠٨.

(٢) كفاية الأثر: ٢٦٤ - ٢٦٦، الصراط المستقيم ٢: ٢٤١، بحار الأنوار ٣٦: ٤٠٨ - ١٧/٤٠٩.

عبدالرحمان قال : دخلت على موسى بن جعفر عليه السلام ، فقلت : يا سيدي ، أنت القائم بالحق ؟ قال : « لا ولكن القائم هو الذي يطهر الأرض من أعداء الله ويملاها عدلاً ، وهو الخامس من ولدي ، له غيبة يطول أمدها خوفاً على نفسه »^(١) .

وفي رواية أخرى عن ابن حمزة وغيره بأسانيد عديدة عن دَعْبِلِ الخزاعي الشاعر قال : لما أنشدت مولاي الرضا عليه السلام قصيدة التي أولها :
مدارس آياتٍ خلَّتْ من تلاوةٍ ومُنزَّلٌ وحيٍ مُقَفَّرَ العَرَصَاتِ
حتى انتهيت إلى قولي :

خُرُوجُ إِمَامٍ لَا مَحَالَةَ خَارِجٌ يَقُومُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ بِالْبِرَكَاتِ
يُمَيِّزُ فِينَا كُلَّ حَقٍّ وَبَاطِلٍ وَيُجْزِي عَلَى النُّعْمَاءِ وَالنَّقَمَاتِ
بكى الرضا عليه السلام بكاءً شديداً ثم رفع رأسه إليّ وقال : « يا خزاعي ، نطق روح القدس على لسانك بهذين البيتين ، وهل تدري من هذا الإمام ومتى يقوم ؟ » قلت : لا يا مولاي ، إلا أنني سمعت بخروج إمام منكم يطهر الأرض من الفساد ويملاها عدلاً ، فقال : « يا دعبل ، الإمام بعدي محمّد ابني ، وبعد محمّد ابني عليّ ، وبعد عليّ ابني الحسن ، وبعد الحسن ابني الحجة المنتظر في غيبته ، المطاع في ظهوره ، ولو لم يبق من الدنيا إلا يومٌ واحدٌ ، لطوّل الله ذلك اليوم حتّى يخرج فيملاها عدلاً »^(٢) .

(١) كمال الدين : ٥/٣٦١ ، كفاية الأثر : ٢٦٩ ، كشف الغمّة ٢ : ٥٢٣ ، إعلام الوري ٢ : ٢٣٩ ، بحار الأنوار ٥١ : ٦/١٥١ .

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ٢٦٥ - ٣٥/٢٦٦ ، كمال الدين : ٣٧٢ - ٦/٣٧٣ ، كفاية الأثر : ٢٧٥ - ٢٧٧ ، كشف الغمّة ٢ : ٣٢٨ ، مدينة المعاجز ٧ : ٢٢٦١/١٨٩ ، غاية المرام ٢ : ٤٥/٢٥٩ ، و٧ : ٣٤/٩٠ ، بحار الأنوار ٥١ : ٤/١٥٤ ، فراند السمطين ٢ : ٥٩١/٣٢٧ .

وروى ابن بابويه في عيون أخبار الرضا عن جماعة بإسنادهم عن التميمي ، عن الرضا عليه السلام عن آبائه عن علي عليه السلام قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من سرّه أن ينظر إلى القضيب الياقوت الأحمر الذي غرسه الرحمان بيده ويكون متمسكاً به ، فليتولّ علياً والأئمة من ولده ، فإنهم خيرة الله وصفوته ، وهم المعصومون من كلّ ذنب وخطيئة »^(١) .

وقد مرّ مثله غير مرّة .

وبإسنادٍ آخر عن التميمي عنه عن آبائه عليهم السلام : « إنّ النبي صلى الله عليه وآله قال : إنّ الأئمة من وُلد الحسين ، من أطاعهم فقد أطاع الله »^(٢) ، الخبر .

وبالإسناد عن الحسين بن خالد عن الرضا عن آبائه عليهم السلام : « إنّ النبي صلى الله عليه وآله قال : أخبرني جبرئيل عن الله الجليل أنّه قال : عليّ بن أبي طالب حجّتي على خلقي وديان ديني ، أخرج من صلبه أئمة يقومون بأمري ويدعون إلى سبيلي »^(٣) ، الخبر .

وفي رواية الهمداني ، عن الحسين بن خالد ، عن الرضا ، عن آبائه عليهم السلام : « إنّ النبي صلى الله عليه وآله قال : أنا سيّد من خلق الله ، وأنا خير من جبرئيل ، والملائكة المقرّبين وأنبيائه المرسلين ، وأنا صاحب الشفاعة والحوض ، وأنا وعليّ أبوا هذه الأمة ، ومن عليّ سبطا أمّتي وسيّدا شباب أهل الجنّة الحسن والحسين ، ومن وُلد الحسين أئمة تسعة طاعتهم طاعتي ومعصيتهم معصيتي ، تاسعهم قائمهم ومهديهم »^(٤) .

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ٢١١/٥٧ .

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ٢١٧/٥٨ .

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ٢٠٨/٥٦ .

(٤) كمال الدين : ٧/٢٦١ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٧١/٢٥٥ .

وفي كتاب الفضائل بإسنادٍ رفعه إلى (١) الرضاء عليه السلام عن آبائه عن علي عليه السلام قال : «قال أخي رسول الله صلى الله عليه وآله : من أحب أن يلقاه الله وهو مقبل عليه غير معرض عنه ، فليوال علياً ، ومن سرّه أن يلقى الله وهو عنه راضٍ ، فليوال ابني الحسن ، ومن أحب أن يلقى الله ولا خوف عليه ، فليوال الحسين ، ومن أحب أن يلقى الله وقد محص عنه ذنوبه ، فليوال علي بن الحسين السجاد ، ومن أحب أن يلقى الله قرير العين ، فليوال محمد بن علي الباقر ، ومن أحب أن يلقى الله وكتابه بيمينه (٢) فليوال جعفر بن محمد الصادق ، ومن أحب أن يلقى الله طاهراً مطهراً ، فليوال موسى بن جعفر الكاظم ، ومن أحب أن يلقى الله ضاحكاً مستبشراً ، فليوال علي بن موسى الرضا ، ومن أحب أن يلقى الله وقد رفعت درجاته وبدلت سيئاته حسنات ، فليوال محمد بن علي الجواد ، ومن أحب أن يلقى الله ويحاسب حساباً يسيراً ، فليوال علي بن محمد الهادي ، ومن أحب أن يلقى الله وهو من الفائزين ، فليوال الحسن بن علي العسكري ، ومن أحب أن يلقى الله وقد كمل إيمانه وحسن إسلامه ، فليوال الحجّة بن الحسن صاحب الزمان المنتظر ، فهؤلاء مصابيح الدجى وأئمة الهدى ، من أحبهم وتولّاهم كنت ضامناً له على الله الجنة» (٣) .

وفي رواية الصفّار ، وغيره ، عن الحسين بن بشار عن الرضاء عليه السلام قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من أحب أن يحيى حياتي ويموت مماتي» (٤) ،

(١) في «س» ، و«ل» : «عن» بدل «إلى» .

(٢) في «م» : «بيده» بدل «بيمينه» .

(٣) الروضة في فضائل أمير المؤمنين : ١٥٥ ، الفضائل لشاذان : ٤٨٥ - ٢٥٥/٤٨٦ ،

بحار الأنوار : ٣٦ / ٢٩٦ .

(٤) بصائر الدرجات : ١٥٧/١ ، بحار الأنوار : ٣٦ / ٢٤٨ .

وذكر نحو ما مرّ في الحديث الأوّل من أخبار عبدالله بن عباس .
 وفي غيره ، وفي رواية ابن ماجيلويه ، وغيره ، عن الرضا عن
 آباءه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال : «من أحبّ أن يتمسكّ بديني ، ويركب
 سفينة النجاة بعدي فليقتد بعليّ ، وليعاد عدوّه ، وليوال وليّه ، فإنّه وصيّ
 وخليفتي على أمتي في حياتي وبعد مماتي ، وهو إمام كلّ مسلم وأمير كلّ
 مؤمن بعدي ، قوله قولي ، وأمره أمري ، من فارقه بعدي لم يرني ولم أراه
 يوم القيامة - إلى أن قال - : والحسن والحسين إماما أمتي بعد أبيهما ، وسيدا
 شباب أهل الجنّة ، ومن وُلد الحسين تسعة أئمة تاسعهم القائم من
 وُلدي»^(١) الخبر .

وروى جماعة منهم : ابن المتوكّل ، وابن بابويه ، وابن الوليد ،
 وغيرهم ، كلّ بإسنادٍ له عن [الحسن بن] ^(٢) العباس بن الحريش الرازي ،
 عن أبي جعفر الثاني عن آباءه عليهم السلام : «إنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال لابن
 عباس : إنّ ليلة القدر في كلّ سنة ، وأنّه ينزل في تلك الليلة أمر السنة ،
 ولذلك الأمر وُلاة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال ابن عباس : من هم ؟ قال : أنا
 وأحد عشر من صليبي محدّثون»^(٣) .

أقول : قد مرّ شرح دلالة سورتي القدر والدخان على إمامة الأئمة
 مبسوطاً في فاتحة هذا الكتاب ، فلا تغفل .

(١) كمال الدين : ٦/٢٦٠ ، الصراط المستقيم ٢ : ١٢٦ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٧٠/٢٥٤ .

(٢) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصادر .

(٣) الكافي ١ : ١١/٤٤٧ (باب ما جاء في الاثني عشر...) الغيبة للنعمانى : ٣/٦٠ ،

كمال الدين : ٣٠٤ - ١٩/٣٠٥ ، الخصال : ٤٧/٤٧٩ ، كفاية الأثر : ٢٢٠ - ٢٢١ ،

الإرشاد للمفيد ٢ : ٣٤٥ - ٣٤٦ ، الغيبة للطوسي : ١٤١ - ١٠٦/١٤٢ ، إعلام الورى

٢ : ١٧٢ ، كشف الغمّة ٢ : ٤٤٨ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٣/٣٧٣ .

وقد روى جماعة كثيرة منهم : الكليني ، ومنهم : ابنا بابويه ، ومنهم : الطبرسي في كتاب الاحتجاج ، ومنهم : النعماني ، ومنهم : البرقي ، والحميري ، وغيرهم ، كلٌ بإسنادٍ له عن أبي هاشم الجعفري الثقة الجليل عن أبي جعفر الثاني عليه السلام أنه قال : «أقبل أمير المؤمنين ذات يوم ومعه الحسن بن علي عليه السلام ، وسلمان الفارسي ، وعلي عليه السلام متكئ على يد سلمان ، فدخل المسجد الحرام ، إذ أقبل رجل حسن الهيئة واللباس ، فسلم على علي عليه السلام وقال : أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبرتني بهن علمت أن القوم ركبوا من أمرك ما قضى عليهم ، وأنهم ليسوا مأمونين في دنياهم ولا في آخرتهم ، فقال له علي عليه السلام : سلني عما بدا لك ، فقال : أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه ؟ وعن الرجل كيف يذكر وينسى ؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال ؟

فالتفت أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحسن وقال له : يا أبا محمد أجبه ، فقال الحسن عليه السلام - وساق الحديث إلى أن قال - : فقال الرجل : أشهد أن لا إله إلا الله ولم أزل أشهد بها ، وأشهد أن محمداً رسول الله ولم أزل أشهد بذلك ، وأشهد أنك وصي رسول الله والقائم بحجته - وأشار إلى علي عليه السلام - ولم أزل أشهد بذلك ، وأشهد أنك وصي أبيك والقائم بحجته - وأشار إلى الحسن - وأشهد أن الحسين وصي أبيك والقائم بحجته بعدك ، وأشهد على علي بن الحسين أنه القائم بأمر الحسين بعده - وهكذا عد الأئمة واحداً بعد واحدٍ بأساميهم إلى أن قال - : وأشهد على رجلٍ من وُلد الحسن العسكري لا يسمي ولا يكتنى حتى يظهر أمره أنه القائم بأمر الحسن ، والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ، ثم قام ومضى .

فقال علي عليه السلام للحسن : يا أبا محمد اتبعه فانظر أين يقصد ، فرجع

الحسن عليه السلام فقال: ما كان إلا أن وضع رجله خارج المسجد فما دريت أين أخذ من أرض الله، فقال علي عليه السلام: أتعرفه يا أبا محمد؟ فقال: الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم، فقال: هو الخضر عليه السلام» (١).

وفي رواية الدقاق، وغيره، عن الروياني، عن عبدالعظيم بن عبدالله ابن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: دخلت على سيدي أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام وأنا أريد أن أسأله عن القائم أهو المهدي أو غيره؟ فابتدأني وقال: «يا أبا القاسم، إن القائم منا هو المهدي الذي يجب أن ينتظر في غيبته، ويطاع في ظهوره، وهو الثالث من وُلدي» (٢) الخبر.

وروى جماعة منهم: التلعكبري، عن محمد بن أحمد الهاشمي، عن عيسى بن أحمد، عن أبي الحسن علي بن محمد الهادي، عن آبائه عليهم السلام أن علياً عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من سرّه أن يلقي الله أمناً مطهراً لا يحزنه الفزع الأكبر فليتولك وليتولّ ابنك الحسن والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومحمد بن علي، (وعلياً، والحسن)» (٣) ثمّ المهدي وهو

(١) المحاسن للبرقي ٢: ١١٧٠/٥٩، الكافي ١: ١/٤٤١ (باب ما جاء في الاثني عشر...)، إثبات الوصية: ١٣٦، الغيبة للنعمان: ٢/٥٨، دلائل الإمامة: ٩٥/١٧٤ - ٣١٣ - ١/٣١٥، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٣٥/٦٥، علل الشرائع: ٦/٩٦، الغيبة للطوسي: ١١٤/١٥٤، إعلام الوري ٢: ١٩١ - ١٩٣، الاحتجاج ٢: ١٤٨/٩، بحار الأنوار ٣٦: ٤١٤ - ١/٤١٦.

(٢) كمال الدين: ١/٣٧٧، كفاية الأثر: ٢٨٠، إعلام الوري ٢: ٢٤٢، بحار الأنوار ١/١٥٦: ٥١.

(٣) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا: «وعلي بن محمد، والحسن بن علي».

خاتمهم»^(١) الخبر .

وفي رواية جماعة كثيرة عن عبد العظيم الحسيني المتقدم نسبة ذي الشأن الجليل والثقة النبيل ، قال : دخلت على سيدي أبي الحسن علي بن محمد عليه السلام ، فلما بصر بي ، قال لي : «مرحباً بك يا أبا القاسم ، أنت ولينا حقاً» قال : فقلت له : يا بن رسول الله ، إنني أريد أن أعرض عليك ديني فإن كان مرضياً ثبت عليه حتى ألقى الله ، فقال : «هات يا أبا القاسم» فقلت : إنني أقول ، وساق الحديث إلى أن قال : وأقول : إن الإمام والخليفة وولي الأمر بعد رسول الله علي بن أبي طالب ثم الحسن ، ثم الحسين ، وعدهم عليهم السلام إلى أن قال : ثم أنت يا مولاي ، فقال عليه السلام : «ومن بعدي الحسن ابني ، وكيف للناس بالخلف من بعده» ، قال : فقلت : وكيف ذلك ؟ قال : «لأنه لا يرى شخصه ولا يحل ذكره باسمه حتى يخرج فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً» الخبر إلى أن قال الإمام عليه السلام : «هذا والله دين الله الذي ارتضاه لعباده . فاثبت عليه»^(٢) .

وفي معاني الأخبار وغيره عن الصقر بن أبي دلف أنه قال في حديث له : قلت لأبي الحسن الهادي عليه السلام : يا سيدي حديث يروى عن النبي صلى الله عليه وآله لا أعرف معناه ، فقال : «وما هو ؟» قلت : قوله صلى الله عليه وآله : «لا تعادوا الأيام فتعاديكم» ما معناه ؟ فقال : «نعم ، الأيام نحن ما قامت السماوات والأرض ، فالسبت اسم رسول الله صلى الله عليه وآله ، والأحد اسم أمير المؤمنين عليه السلام ، والاثنين

(١) الغيبة للطوسي : ١٠٠/١٣٦ ، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٣٥٥ ،

الدرّ النظيم : ٧٩٦ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٧٧/٢٥٨ ، إثبات الهداة ١ : ٣٧٢/٥٤٧ .

(٢) كمال الدين : ١٣٧٩ ، التوحيد للصدوق : ٣٧/٨١ ، الأمالي للصدوق :

٥٥٧/٤١٩ ، كفاية الأثر : ٢٨٦ - ٢٨٨ ، كشف الغمّة ٢ : ٥٢٥ ، إعلام الوری ٢ :

٢٤٤ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٢/٤١٢ .

الحسن والحسين ، والثلاثاء علي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ، والأربعاء موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وأنا ، والخميس ابني الحسن ، والجمعة ابن ابني ، وإليه يجتمع عصابة الحق ، وهو الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً ، وهذا معنى الأيام ، فلا تعادوهم في الدنيا فيعادوكم في الآخرة»^(١) .

وروى ابن همام وغيره عن محمد بن عثمان العمري ، قال : سمعته يقول : سمعت أبي يقول : سئل أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام وأنا عنده عن الخبر الذي روي عن آبائه عليهم السلام : «أن الأرض لا تخلو من حجة لله على خلقه إلى أن تقوم القيامة ، وأن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» فقال : «إن هذا حق كما أن القرآن^(٢) حق» ، ف قيل له : يا بن رسول الله ، فمن الحجة والإمام بعدك ؟ قال : «ابني محمد هو الإمام والحجة بعدي ، من مات ولم يعرفه مات ميتة جاهلية ، أما إن له غيبة يحار فيها الجاهلون ، ويهلك فيها المبطلون ، ويكذب فيها الوقتون ، ثم يخرج ، وكأني أنظر إلى الأعلام البيض تخفق فوق رأسه بنجف الكوفة»^(٣) .

أقول : هذه الأخبار التي ذكرناها في هذه المرتبة الأخيرة أزيد من مائة حديث ، وفيها ما رواه بعض العامة أيضاً كالخوارزمي ، وغيره ، بل فيها روايات عديدة رواها كل من المخالف والمؤلف من غير طريق واحد ، حتى أن بعضاً منها صار كالمتواتر من كثرة طرقه ، كما لا يخفى على

(١) معاني الأخبار : ١/١٢٣ ، الخصال : ١٠٢/٣٩٥ ، كمال الدين : ٩/٣٨٢ ، كفاية

الأثر : ٢٨٩ - ٢٩١ ، إعلام الوري ٢ : ٢٤٥ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٣/٤١٣ .

(٢) كذا قوله : «القرآن» في النسخ ، وفي المصادر بدلها : «النهار» .

(٣) كمال الدين : ٩/٤٠٩ ، كفاية الأثر : ٢٩٦ ، إعلام الوري ٢ : ٢٥٣ ، بحار الأنوار

المتدبر، فتدبر.

تبيان:

إعلم أنا وإن لم نذكر في هذا المقام لاسيما في المرتبة الأخيرة إلا قليلاً من كثير من هذه الروايات الشارحة المفصلة سوى ما مرّ مجملاً في المقام الأول من الأخبار التي تبين أنها متواترة صحيحة الورد عند المخالف والمؤلف، ومع هذا تجاوزت هذه الروايات الشارحة عن المائتين، كما بينّا في آخر كلّ مرتبة، بل إذا لوحظ تعدّد الطرق الذي في بعضها تقرب من ثلاثمائة حديث، ثمّ إذا فرضنا أنّ التي تركنا ذكرها بقدر مثل هذه المذكورات أو أقلّ، مع أنّها أكثر من هذه تحقيماً، ارتقى عدد الجميع أقلّاً إلى خمسمائة حديث وأكثر.

ثمّ إذا أضفنا إليها الأخبار التي مرّت في الفصول السابقة ممّا أشرنا إليها في الوجوه المذكورة في المقام الأول، وذكرنا أنّها أيضاً من شواهد صحّة مفاد هذه الأخبار وشركائها في الدلالة على ما تضمّنته صارت أزيد^(١) من ألف رواية أكثرها من طرق^(٢) القوم، فإذا كيف يمكن لأحد لاسيما المسترشد المنصف أن يتوهم القدح في جميع هذه، أو يبقى له مجال شكّ أو جدال في كون المراد بالاثني عشر هؤلاء الأجلّة، حتّى مع قطع النظر عن تلك الشواهد خصوص هذه الأخبار ممّا لا يمكن أن يتطرّق إليها الإنكار.

أمّا أولاً: فلضرورة حكم العرف وقضاء العادة باستحالة اتفاق كلّ

(١) في «ل»: «أكثر» بدل «أزيد».

(٢) في «ن»: «طريق».

هؤلاء الجَمِّ الغفير من المخالف والمؤلف على محض الكذب والفرية ، ونقل ما لا أصل له أصلاً لاسيما عن الله ورسوله والأجلة من أهل بيته خصوصاً على كيفيات خاصة وفي أزمنة متفرقة ، حتى أنه لو فرض وجود كذابين فيهم ولو كثيرين ليس بمضمر فيما هو المشترك بين الكل ؛ لوروده أيضاً في نقل الصادقين .

وبالجملة : لا شبهة في صحة ما استفاد من مضامين منقولات المخالف مع المؤلف ، والكاذب مع الصادق ، لاسيما عند كثرة المنقولات والناقلين جداً ؛ لما مرّ غير مرّة من إباء العقل حينئذٍ عن تجويز توهم الجميع أو تواطئهم ، على أنه يكفي في إتمام الحجّة لا سيما فيما نحن فيه وجود خبر واحد في عرض أخبار المخالفين ، شارح لتلك الأخبار المجملة بهذا الشرح لا سيما بعد ملاحظة وجود دواعي ترك هذا الشرح عندهم ، وعدم ورود خبرٍ أو نقلٍ معارضٍ منهم شارح لها بغير هذا الشرح أصلاً . هذا كله ، مع أنه قد ظهر ممّا ذكر أنّ في هذه الأخبار الشارحة ما روي بخصوصه من طرق مستفيضة وأسانيد عديدة قويّة عند المخالف والمؤلف ، فافهم .

وأما ثانياً : فلأنّ هذه الأخبار مع كثرتها جداً أكثرها مقرونة بغير ما ذكرناه أيضاً من قرائن الصحة ، كما هو غير خفيّ على المتأمل المنصف ، حتى أنّ منها ما أشرنا إليه آنفاً من عدم وجود خبر شارح لها بضدّ مفاد هذه الأخبار مع غاية ندور أن يذكر النبي صلى الله عليه وآله شيئاً لا سيما مراراً ولم يذكر لهم بياناً له ، ولا هم يسألونه عن بيانه خصوصاً في مثل هذا الأمر العظيم . ومنها : أنّ أكثر هذه الأخبار مشتملة على الإخبار بالغائب وما هو

الآتي كأسامي^(١) الأئمة عليهم السلام وصفاتهم وغيبة القائم منهم وأمثال ذلك ، ومثل هذا لا يكون إلا من النبي صلى الله عليه وآله أو ممن سمع منه ، ولا يحتمل توهم وضعها ممن نشأ بعد مضي الأئمة وغيبة القائم ؛ لأن أكثر الكتب التي نقلناها منها مما ألف في أزمتهم بل في أوائلها ، ككتاب سليم بن قيس ، وغيره ، إلى كتب الأهوازي ، والصفار ، وسعد ، وابن الوليد ، وغيرها الموجودة عندنا المؤلفة من زمان علي عليه السلام إلى زمان أبي محمد العسكري عليه السلام إلى كتب الكليني والحميري والطبري الموجودة عندنا أيضاً المؤلف آخرها في الغيبة الصغرى مشتملة على ما ذكرناه حتى الغيبة الكبرى وسائر ما وقع بعدها .

ومنها : اشتغال بعض تلك الأخبار المجملة على قيود تنادي بأن المراد بالاثني عشر هؤلاء الذين اشتملت عليهم هذه الأخبار الشارحة . ثم إن أمثال هذه القرائن كثيرة تظهر عند التأمل ، فتأمل حتى تعلم أن كل من لاحظ كثرة عدد هذه الأخبار بهذا الحد والغاية لا سيما مع وفور نقلتها في كل مرتبة من الصحابة والتابعين ورواة العامة والخاصة وتأمل في موارد متونها وسياق مضامينها التي تنادي بورودها في أوقات متعددة ، وإفادات متكررة لا سيما في مواضع متفرقة ، ومواقع متفاوتة ، وبأنواع من البيان وعبارات فصيحة البيان واضحة المفاد كالعيان ، من دون أن تكون كـ بعض الأحاد التي أصلها من واحد لكنه اشتهر بين حشوية أهل الأخبار ، فحينئذ إن ظهر عليه^(٢) الحق بحيث اعترف ولو بصحة شيء منها ، حتى ما هو المشترك بين الجميع من كون الإمامة في أهل البيت عليهم السلام بل لا أقل من اشتغالها على أن فيهم اثني عشر إماماً ، وكون تسعة منهم من صلب

(١) في «ل» : «كأسماء» .

(٢) في «ل» : «لديه» بدل «عليه» .

الحسين عليه السلام، وأمثال ذلك مما يمكن أن يدعى تواتره لفظاً أيضاً بحسب هذه الأخبار، فلا شك حينئذٍ أن مثل هذا كافٍ فيما نحن كما هو ظاهر، وإن بقي متحيراً متردداً عاجزاً عن استنباطٍ وترجيحٍ، فهو إذاً ليس من أهل التمييز والاستدلال والمخاطبة بالجواب والسؤال، اللهم إلا أن يكون مراده تحصيل الاطمئنان، فعليه حينئذٍ بملاحظة الشواهد والقرائن التي ذكرنا نبداً منها، وإن أصرَّ على المخالفة بعد أيضاً ولم يصدق شيئاً من هذه الأخبار أصلاً، فهو الجاحد صريحاً، بل إنما هو المعاند الذي أرداه تعصّب مذهبه، والحمية الجاهلية، حتى وقع في تيه التشبُّث بالشبهات السخيفة؛ بحيث لا يبالي بالقدح في جميع هذه الأخبار وأمثالها، من غير تأمل في تواترها، ولا في شواهداها بمحض التشبُّث بأنها لو كانت أصيلةً لذكرها سائر الصحابة والتابعين وأصحاب الكتب أجمعين، ولما خالفوها^(١) بالإجماع على أبي بكر، مثل ما ذكره اليهود والنصارى وسائر أهل الملل الباطلة الذين أنكروا نبوة رسول الله صلى الله عليه وآله، وجحدوا ما ثبت عند أهل الإسلام من آثار نبوته وشواهد حقيقته بمحض التشبُّث بأنها لو كانت حقاً لنقلها سائر الناس أيضاً، ولو نقلوا لوصل إلينا، وإجماع اليهود على أن لا نبي بعد موسى، وإجماع النصارى على أن لا نبي بعد عيسى، وإجماع الفلاسفة على عدم جواز الخرق والالتيام في الأفلاك المنافي لشق القمر والمعراج، وأمثالهما، وبأشبه ذلك من الشبه التي تشبثوا بها في إنكار ما كثر نقله في حقه صلى الله عليه وآله كثرةً موجبةً للقطع والجزم بالصدق والصحة، وظاهرٌ أن مثل هذا عنادٌ صريح، وجحدٌ فضيح، ومكابرة في مقابلة^(٢) الضرورة، من قبيل إنكار

(١) في «س» و«م»: «خالفوا».

(٢) في «ل»: «مقابل».

السوفسطائية وجود الموجودات .

وقد بيّنا مراراً أنّ هذا عادة القوم في أمثال هذه المواضع التي تنافي ما بنوا عليه مذهبهم ، مع أنّهم بالعكس فيما يوافقهم ، ألا ترى أنّهم استدلّوا كثيراً - كما مرّ مراراً ويأتي أيضاً - على صحّة مذهبهم بمحض خبر واحد ضعيف ، بل موضوع ، مبدأ ذكره من بعض آحادهم ، أو بأية متشابهة وإن كانت معارضةً بالمحكّمات^(١) ، أو وارداً في مقابل خبرهم^(٢) صحيح الروايات كأنّ الصحيح عندهم ما وافق ما هم عليه وإن كانت آثار الوضع ظاهرة عليه^(٣) ، والضعيف ما يخالفهم وإن كان صريحاً في المراد منه ، واصلاً إلى حدّ التواتر ، وكفى في توضيح هذا ما مرّ من جدالهم في أحاديث الغدير ، والمنزلة ، وآية التطهير وأمثالها ، ومن استدلالهم بما مرّ من حديث : «اختلاف أصحابي رحمة» وأمثاله ، وبما سيأتي من حديث الإجماع وأخبار مناقب شيوخهم .

وليت شعري كيف يجوز على كلّ من يدّعي الذهن القويم ، والعقل المستقيم ، وطلب الهداية إلى الصراط^(٤) المستقيم ، أن يجعل مناط دينه على أن يحكم بكذب ما رواه الشيعة عن أئمّتهم الصادقين عند كافّة أهل الإسلام ، أو عن الصحابة والتابعين وإن كان كثرة رواه منهم واصلاً بل متجاوزةً عن حدّ التواتر لفظاً أو معنىً ، بل وإن شاركهم في الرواية بعينها أو بما يوافقها ويفيد مفادها بعض علماء مخالفينهم والرواة المعدودين من

(١) في «ل» : «بالآيات المحكّمات» .

(٢) في «ل» زيادة : «الضعيف الموضوع» .

(٣) في «ل» : «فيه» بدل «عليه» .

(٤) في «ل» : «صراط الله» بدل «الصراط» .

أولئك^(١) القوم ولو بمحض ادعاء كون كل شيعي^(٢) مبتدعاً كذاباً، واتهام هؤلاء الرواة بالتشيع أو التوهّم ونحوه، وعلى أن يحكم بصحة كل ما يختص بروايته المخالفون للشيعة على وفق مذهبهم وإن تفرّد به بعض الأحاد منهم، بل وإن كان الراوي عندهم متهماً بالكذب والضعف، مع أنه من الواضحات والمسلمات أن خبر الواحد ليس بحجة ما لم يكن مقترناً بالقرائن الموجبة للعلم بصحته فضلاً عن الاقتران بما يكون دالاً على خلاف الصحة، وأن كثير الرواة والمتواتر حجة وإن كان فيهم الضعفاء والكذابة، لا سيما عند قيام قرائن الصحة أيضاً.

هذا، مع أن دعوى المدعي غير مسموعة إلا مع البيّنة، وإقرار بعض الخصوم حجة إلا عند تبيان خلافه، على أننا قد بيّنا سابقاً مفصلاً اعتراف كل علماء القوم بكثرة الموضوعات في أخبارهم وشيوع الوضع عندهم في زمن معاوية ومن بعده، لا سيما في دفع جلالته أهل البيت عليهم السلام و^(٣) فضائلهم، ونقل^(٤) المناقب لغيرهم، وما يدل على صحة ما صدر منهم وذم من يخالفهم، مع ما بيّناه أيضاً من كثرة نقل القوم في كثير من الصحابة والتابعين وعلمائهم ما ينادي بعدم الاعتماد على أقوالهم وأفعالهم ورواياتهم.

هذا، مع أن صدق الأئمة الاثني عشر وديانتهم مسلم^(٥) الكل، ومن تتبّع أحوالهم وأحوال أصحابهم وشيعتهم علم يقيناً أنه كان مدار معاشرتهم

(١) في «س» و«م» و«ن»: «ذلك» بدل «أولئك».

(٢) في «س» و«م» و«ن»: «شيعة» بدل «شيعي».

(٣) في «ل» زيادة: «إنكار».

(٤) في «ل»: «ووضع» بدل «ونقل».

(٥) في «م» زيادة: «عند».

معهم ، وكان كمال المودة^(١) بينهم ، وكانوا يعلمونهم العلوم والمسائل والأحكام و^(٢)الكلمات (ويروون لهم الروايات)^(٣) ويرتوونهم بأنواع^(٤) التربيات ، فلولا أنهم عليهم السلام علموا قابليتهم لذلك لما فعلوا ، فكيف يمكن مع هذا الحكم مطلقاً بكونهم كذابين !؟

هذا ، مع أن جمعاً من القوم كالذهبي ، وغيره ، صرحوا في كتبهم . بتوثيق جمع كثير من زوارة الشيعة وعلماهم (كما تقدّمت الإشارة إليه)^(٥) فإذاً ليس مثل هذا القدح في أمثال (هذه الأخبار)^(٦) إلا عين الجحود والعناد ، والله الهادي إلى الرشاد والسداد .

المبحث الثاني :

في بيان ما يتعلّق بالمهديّ صاحب الزمان وخروجه ، وكونه القائم الثاني عشر .

قد روى جماعة منهم : أبو داؤد وابن ماجة ومسلم^(٧) والنسائي في صحاحهم ، والعبّدي في كتاب الجمع بين الصحاح الستة ، والحاكم في مستدركه ، والطبراني والبيهقي في كتابيهما ، والديلمي في كتاب الفردوس ، وأبو محمّد الفراء في كتاب المصاييح بأسانيدهم عن أمّ سلمة ، قالت :

(١) في «ل» زيادة : «سائداً» .

(٢) في «ل» زيادة : «سائر» .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في «ن» .

(٤) في «ل» : «بأفضل أنواع» .

(٥) ما بين القوسين لم يرد في «س» و«ن» و«م» .

(٦) بدل ما بين القوسين في «ل» : «هؤلاء الأبرار» .

(٧) كلمة «ومسلم» لم ترد في «ن» .

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «المهدي من عترتي من ولد فاطمة»^(١).

وروى الحافظ أبو نُعيم، وابن عساكر، وغيرهما، عن الحسين عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله قال لفاطمة عليها السلام: «المهدي من ولدك»^(٢).
وبهذا المضمون أخبار كثيرة.

وروى السيوطي في جامعه من صحيح ابن ماجه، ومسنَد ابن حنبل، وكتاب ابن أبي شيبه، وغيرهم، عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «المهدي منّا أهل البيت يصلحه الله في ليلة»^(٣).

وفي صحيح أبي داود بإسناده قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: «لو لم يبق من الدهر إلا يوم واحد لبعث الله فيه رجلاً من أهل بيتي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(٤).

وقد رواه أيضاً الترمذي في صحيحه، وأحمد في مسنده، وابن ماجه

(١) سنن أبي داود ٤ : ٤٢٨٤/١٠٧، سنن ابن ماجه ٢ : ٤٠٨٦/١٣٦٨، كنز العمال ١٤ : ٣٨٦٦٢/٢٦٤، وفيه عن مسلم، عقد الدرر : ٣٥، وفيه عن النسائي والبيهقي، الطرائف لابن طاووس ١ : ١٧٣/٢٥٨، وفيه عن الجمع بين الصحاح الستة، الفردوس بمأثور الخطاب ٤ : ٦٦٧٠/٢٢٣، المستدرک للحاكم ٤ : ٥٥٧، المعجم الكبير للطبراني ٢٣ : ٥٦٥/٢٦٧، الدر المنثور ٧ : ٤٨٤، العمدة لابن بطريق : ٩٠٩/٤٣٣.

(٢) الأربعون حديثاً في المهدي : ٥٢، تاريخ مدينة دمشق ١٩ : ٤٧٥.

(٣) جامع الأحاديث للسيوطي ٧ : ٢٣٥٧٦/٤٨٨، سنن ابن ماجه ٢ : ٤٠٨٥/١٣٦٧، مسند أحمد ١ : ٦٤٦/١٣٦، المصنّف لابن أبي شيبه ١٥ : ١٩٤٩٠/١٩٧، الفردوس بمأثور الخطاب ٤ : ٦٦٦٩/٢٢٢، أخبار اصفهان ١ : ١٧٠، فرائد السمطين ٢ : ٥٨٣/٣٣١، تهذيب الكمال ٣١ : ٦٧٧٣/١٨١، تهذيب التهذيب ١١ : ١٥٣، البيان في أخبار صاحب الزمان : ١٠٠.

(٤) سنن أبي داود ٤ : ٤٢٨٣/١٠٧.

في صحيحه^(١).

وفي رواية أخرى لأبي داؤد والترمذي: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتّى يبعث فيه رجلاً من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي يملأ الأرض»^(٢) إلى آخر الخبر. ورواه أبو نُعيم أيضاً، وفي آخره زيادة قوله: «ويقسّم المال بالسويّة»^(٣).

وروى أحمد، وأبو داؤد، والترمذي - وقال: حسن صحيح - عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تذهب الدنيا ولا تنقضي حتّى يملك رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي»^(٤).

وروى نحوه الطبراني، والحاكم، وأبو نُعيم، وابن أبي شيبه، عن ابن مسعود، وفيه زيادة قوله: «واسم أبيه اسم أبي» وفي آخره: «يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»^(٥).

وروى نحوه ابن أبي شيبه عن أبي سعيد الخدري عنه ﷺ^(٦). وروى الحاكم عن أبي سعيد قال: قال النبي ﷺ: «يُنزل بأمّتي في آخر الزمان بلاءٌ شديد من سلطانهم حتّى تضيق الأرض عليهم فيبعث الله

(١) يُنظر: سنن الترمذي ٤: ٢٢٣١/٥٠٥، ومسند أحمد ١: ٧٧٥/١٥٩، وسنن ابن ماجه ٢: ٩٢٨ - ٩٢٩/٩٢٩.

(٢) سنن أبي داؤد ٤: ١٠٦ - ٤٢٨٢/١٠٧، سنن الترمذي ٤: ٢٢٣١/٥٠٥.

(٣) الأربعون حديثاً في المهدي ﷺ: ٩٤.

(٤) مسند أحمد ١: ٣٥٦٢/٢٢٢ و ٣٥٦٣، سنن أبي داؤد ٤: ٤٢٨٢/١٠٦، سنن الترمذي ٤: ٢٢٣٠/٥٠٥.

(٥) المعجم الكبير ١٠: ١٠٢٢٤/١٦٦، المستدرک للحاكم ٤: ٤٤٢، الأربعون حديثاً في المهدي ﷺ: ٩٤، المصنّف لابن أبي شيبه ١٥: ١٩٤٩٣/١٩٨.

(٦) انظر: المصنّف لابن أبي شيبه ١٥: ١٩٤٨٤/١٩٥.

رجلاً من عترتي»^(١) وفي رواية: «أهل بيتي»^(٢) الخبر .

وروى نحوه أحمد ، والماوردي عن الخُدري أيضاً ، وفيه : «إنه يبعث في أمّتي على اختلافٍ من الناس» وفيه^(٣) أيضاً : «إنه يقسم المال صحاحاً بالسوية بين الناس»^(٤) .

وروى الطبراني في الأوسط ، وأبو نُعيم في الحلية ، وغيرهما ، عن عليّ عليه السلام قال : «قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله : أمنا المهديّ أم من غيرنا يا رسول الله ؟ قال : «بل منّا يختم الله به كما فتح بنا ، وبنا يُنقذون من الفتنة كما أنقذوا بنا من الشرك ، وبنا يؤلف الله بين قلوبهم بعد الفتنة إخواناً كما أصبحوا بعد عداوة الشرك إخواناً في دينهم»^(٥) .

وروى الطبراني في الكبير ، وأبو نُعيم أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله قال : «يخرج من أهل بيتي من يواطئ اسمه اسمي ويخلقُه خلقي يملأها قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً»^(٦) الخبر .

وروى أبو نُعيم ، والطبراني ، والرويانى ، وصاحب كتاب الفردوس ، وغيرهم ، عن حذيفة ، قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : «المهديّ رجل من ولدي لونه عربيّ وجسمه إسرائيليّ وجهه كالقمر الدرّي» ، وفي رواية : «على خدّه الأيمن خال كأنه كوكب درّي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً ، يرضى

(١) المستدرک للحاکم ٤ : ٤٦٥ باختلاف يسير .

(٢) المصنّف لعبد الرزّاق ١١ : ٢٠٧٧٠/٣٧٢ ، مصابيح السنّة ٣ : ٤٢١٥/٤٩٣ .

(٣) في «ن» : «وروي» بدل «وفيه» .

(٤) مسند أحمد ٣ : ١٠٩٣٣/٤٢٧ ، كنز العمال ١٤ : ٣٨٦٥٣/٢٦١ .

(٥) المعجم الأوسط ١ : ١٥٧/٩٨ ، الأربعون حديثاً في المهديّ عليه السلام : ٩٣ ، كنز العمال

١٤ : ٣٩٦٨٢/٥٩٨ .

(٦) المعجم الكبير ١٠ : ١٠٢٢٩/١٦٨ ، الأربعون حديثاً في المهديّ عليه السلام : ٨١ .

بخلافته أهل السماء وأهل الأرض والطيور في الجوّ ، يملك عشرين سنة»^(١) .
وفي روايةٍ أخرى أخرجه أبو نُعيم عن عبد الرحمان بن عوف ،
عنه سَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «ليبعثنَ اللهُ رجلاً من عترتي أفرق الشايبا أجلى الجبهة يملأ
الأرض عدلاً ، يقبض المال قبضاً»^(٢) .

وروى مثله في الجمع بين الصحاح السنّة عن الخُدري عنه سَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وفيه : زيادة قوله : «يملك سبع سنين»^(٣) .

ورواه في المصابيح أيضاً ، وفيه : «يملك تسع سنين»^(٤) .

وفي كتاب أبي يعلى عن أبي هُريرة قال : قال النبي سَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لا تقوم
الساعة حتّى يخرج عليهم رجل من أهل بيتي فيضربهم حتّى يرجعوا إلى
الحقّ» فقلت : وكم يملك ؟ قال : «خمساً واثنتين»^(٥) .

وفي كتاب نُعيم بن حمّاد عن عليّ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أنّه قال : «بلي المهديّ أمر
الناس ثلاثين أو أربعين سنة»^(٦) .

وروى الحاكم في صحيحه - كما في الصواعق - عن النبي سَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال :

(١) الأربعون حديثاً في المهديّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ٦١ ، عقد الدرر : ٦٠ - ٦١ ، وفيه عن الطبراني ،
جواهر العقدين ٢ : ١٩٤ ، وفيه عن الروياني ، البيان في أخبار صاحب الزمان :
١١٨ ، الفردوس بمأثور الخطاب ٤ : ٦٦٦٧/٢٢١ ، كشف الغمّة ٢ : ٤٦٩ ، مناقب
الشيرواني : ٢٩٩ ، الصواعق المحرقة : ٢٥١ .

(٢) الأربعون حديثاً في المهديّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ٦٦ .

(٣) العمدة لابن البطريق : ٩١٠/٤٢٣ ، الطرائف لابن طاؤس ١ : ٢٧٨/٢٥٩ .
(٤) مصابيح السنّة ٣ : ٤٣١٢/٤٩٢ ، وفيه : «سبع سنين» وفي الحديث رقم ٤٢١٥
ورد : «سبع سنين أو ثمانين سنين أو تسع سنين» الطرائف لابن طاؤس ١ :
٢٧٨/٢٥٩ .

(٥) مسند أبي يعلى ١٢ : ٦٦٦٥/١٩ .

(٦) الفتن : ١٠٦٩/٢٧٠ .

«يحلُّ بأمتي في آخر الزمان بلاء شديد من سلطانهم لم يسمع بلاء أشدَّ منه حتَّى لا يجد الرجل ملجأً، فيبعث الله رجلاً من عترتي أهل بيتي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، يحبّه ساكن الأرض وساكن السماء، وترسل السماء قطرها، وتخرج الأرض نباتها، يعيش فيهم سبع سنين»^(١) الخبر .

أقول : قال بعض العلماء : الظاهر أنّ تفاوت مقادير المدّة على حسب مراتبها قوّة وشوكة واشتهاراً^(٢)، فالأربعون مدّة الملك، كما هو صريح بعض أخبار أئمة أهل البيت عليهم السلام، والسبع أو التسع غاية أيام شوكته بتسخير كلّ العالم .

هذا، مع احتمال كون التردد بين الثلاثين والأربعين من بعض الرواة، وكون التسع تصحيف السبع .

وفي رواية عبد الكريم الخثعمي أنّه قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : كم يملك القائم عليه السلام ؟ قال : «سبع سنين تطول له الأيام والليالي حتّى تكون السنة من سنيته مقدار عشر سنين من سنينكم هذه، فيكون ملكه سبعين سنة من سنينكم هذه»^(٣) الخبر .

وقد روى مثله أبو بصير عن الباقر عليه السلام هكذا : قال عليه السلام في حديث له : «إنّ المهدي يفتح القسطنطينيّة والصين وجبال الديلم فيمكث^(٤) على

(١) المستدرک للحاکم ٤ : ٤٦٥ ، الصواعق المحرقة : ٢٥٠ .

(٢) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ٨١٧ .

(٣) الإرشاد للمفيد ٢ : ٢٨١ ، الغيبة للطوسي : ٤٩٧/٤٧٤ ، روضة الواعظين : ٢٦٤ ،

كشف الغمّة ٢ : ٤٦٣ ، إعلام الوری ٢ : ٢٩٠ ، الفصول المهمّة : ٣٠٢ ، إثبات

الهداية ٣ : ٣٧٣/٥١٧ ، الإيقاظ من الهجعة : ٢٤٩ ، بحار الأنوار ٥٢ : ٧٧/٢٣٧ .

(٤) في «ن» : «فيملك» بدل «فيمكث» .

ذلك سبع سنين مقدار كل سنة عشر سنين من سنينكم هذه ، ثم يفعل الله ما يشاء» قال أبو بصير : فقلت : جُعلت فداك ، فكيف تطول هذه السنين ؟ قال : «يأمر الله تعالى بالفلك باللبوث وقلّة الحركة ، فتطول الأيام لذلك والسنون» فقلت له : إنهم يقولون : إن الفلك إن تغيّر فسد ، قال : «ذلك قول الزنادقة ، فأما المسلمون فلا سبيل لهم إلى ذلك وقد شقّ الله القمر لنيّبه ، وردّ الشمس من قبله ليوشع بن نون ، وأخبر بطول يوم القيامة وأنّه كألف سنة ممّا تعدّون»^(١) .

وبالجملة ، لا خلاف ولا كلام في صحّة بعثة المهديّ عليه السلام ، وأنّ ملكه كائن لا محالة ، وينتهي الأمر إليه ألّبتة بلا شكّ ولا ريب ، بل صار ذلك من ضروريّات دين الإسلام ، والأخبار في ذلك متواترة عند الفريقين .
أما عند أصحابنا فظاهر .

وأما عند المخالفين فإنّ رواياتهم فوق مائة وخمسين حديثاً ، حتّى أنّه نقل صاحب كتاب كشف المخفي في مناقب المهديّ عليه السلام مائة وعشرة ، منها : ثلاثة من صحيح البخاري ، وأحد عشر من صحيح مسلم ، وسبعة من صحيح ابن ماجه ، وحديثين من الجمع بين الصحيحين ، وأحد عشر من الجمع بين الصحاح الستّة ، وسبعة من مسند أحمد بن حنبل ، وعشرة من كتاب فضائل الصحابة ، وخمسة من تفسير الثعلبي ، وستّة من كتاب غريب الحديث لابن قتيبة ، وأربعة من كتاب الفردوس ، وستّة من كتاب مسند فاطمة عليها السلام للدارقطني ، وثلاثة من كتاب مسند عليّ عليه السلام للدارقطني أيضاً ، وحديثين من كتاب الكسائي مشتملين على خروج السفيناني والدجال أيضاً ،

(١) الإرشاد للمفيد ٢ : ٣٨٥ ، إعلام الوري ٢ : ٢٩١ ، روضة الواعظين : ٢٦٤ ، وفيه مرسلأ ، الفصول المهمّة : ٣٠٢ ، بحار الأنوار ٥٢ : ٨٤/٣٣٩ .

وخمسة من كتاب المصابيح ، وثلاثة من كتاب الملاحم ، وثلاثة من كتاب الرعاية لأهل الرواية ، وحديثين من كتاب الاستيعاب^(١) ، وهكذا البواقي . وقد روى الحافظ أبو نعيم المشهور في كتابه - كتاب ذكر المهدي ونعوته - مائة وستة وخمسين حديثاً .

منها : خمسون حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله في البشارة في المهدي عليه السلام ، وأنه من ولد فاطمة عليها السلام ، وأنه يملأ الأرض عدلاً ، وأنه لا بد من ظهوره مع بعض نعوته ، وذكر مخرجه والموضع الذي يخرج منه ونحو ذلك . ومنها : ثمانية أحاديث في أن عيسى بن مريم ينزل ويصلي خلف المهدي عليه السلام كرامة له .

ومنها : تسعة أحاديث في أن المهدي عليه السلام من ولد الحسين ، وفي ذكر كنيته ومدّة ملكه .

ومنها : أحاديث في الرايات الدالة على خروجه وظهوره ، وعلى الرفاهية والوسعة الحاصلة في زمانه ، وأمثال ذلك .

وجميع تلك الأحاديث مذكورة في الكتاب المذكور^(٢) بأسانيدها ، ولأجل هذا تقتصر هاهنا على ذكر نبذة يسيرة منها ومن غيرها مما يشتمل على ما يتعلق بعلائم خروجه وكيفية ظهوره وسلوكه ، وأمثال ذلك ، مع بقية ما يدل على أنه من ولد النبي صلى الله عليه وآله وعليه وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم ، بمعنى كون النسبة إلى بعضهم أمية (أي من طرف الأم)^(٣) كما هو ظاهر حتى يتضح من هذا مع ملاحظة ما مرّ في المبحث

(١) انظر : الطرائف لابن طاووس ١ : ٢٦١ - ٢٨٣/٢٦٢ .

(٢) انظر : الطرائف لابن طاووس ١ : ٢٨٣/٢٦١ .

(٣) ما بين القوسين أثبتناه من «ل» .

الأول، وما تقدّم في ذكر أحوال الحجّة بن الحسن العسكري، المذكورة في الفصل الخامس بل سائر ما مرّ ويأتي أيضاً متفرّقاً: أنّ هذا المهديّ هو الإمام الثاني عشر من أنمة الإمامية، أعني: الحجّة بن الحسن عليه السلام، كما حقّقناه أيضاً في ذكر أحواله، دون غير هذا، لا من ولد العباس مطلقاً، ولا من ولد الحسن عليه السلام أبويّاً، ولا غير الحجّة بن الحسن من ولد الحسين أيضاً، ولا من غيرهم أصلاً، فإنّ ما عدا الطائفة المحقّقة القائلة بالأنمة الاثني عشر المعيّنين من الله [تعالى] ورسوله صلى الله عليه وآله، كما مرّ في بيان المذاهب؛ حيث ضلّوا عن الطريق السويّ وتاهوا عن الحقّ الجليّ عموا وصرّوا، بحيث لم يفهموا أن لابدّ في تشخيص المهديّ من ملاحظة انطباق جميع^(١) العلام والآثار، وموافقة كلّ ما صحّ وروده من الأخبار؛ ولهذا اختلفت في ذلك آراؤهم، بحيث تاهت فيه قادتهم وكبراؤهم، فقالت عامّة الكيسانية بأنّه محمّد بن الحنفية، وأنّه حيّ لم يمّت ولا يموت حتّى يظهر بالحقّ^(٢). وبطلانه واضح من وجوه، منها: عدم موافقة الأخبار المذكورة، مع بطلان أصل إمامته، كما تقدّم بيانه في فصل ذكر المذاهب.

وزعمت طائفة من الزيدية أنّه هو محمّد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، حيث خرج في زمان بني العباس في المدينة، فقالوا عند خروجه: إنّ المهديّ الموعود؛ استناداً إلى كونه من ولد الخمسة المطهّرة؛ حيث كان والد أبيه الحسن الزكيّ، وكانت أمّ أبيه بنت الحسين عليه السلام مع كون اسمه محمّد الموافق لاسم النبيّ صلى الله عليه وآله واسم أبيه

(١) كلمة «جميع» لم ترد في «م» و«ن».

(٢) فِرَق الشيعة: ٢٦ و ٢٧ و ٢٩، الفصول المختارة (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ج ٢): ٢٩٦، المقالات والفِرَق: ٢٦ و ٢٧ و ٣٥، الفرق بين الفِرَق: ٢٣.

عبدالله موافقاً لاسم والد النبي صلى الله عليه وآله (١).

وبطلانه أيضاً واضح أيضاً من وجوه، منها: فقدان عامّة العلامت، حتّى أنّ الصادق عليه السلام - كما نقل الفريقان - قال صريحاً لعبدالله بن الحسن: «إن كنت» (٢) ترى ابنك هذا هو المهديّ فليس هو ولا هذا أوانه» (٣) وأمثال هذا كثيرة، ولا أقلّ من أنّه قُتِلَ من غير بسط اليد ولا ترويح العدل الواردين في أخبار المهدي الموعود، حتّى أنّ بعض علماء العامة أيضاً توهموا فيه ذلك أولاً بحيث تبعه من تبعه منهم، ثمّ رجعوا عن ذلك بعد قتله، كما نقل ابن سعد في كتابه أنّ الواقدي قال (٤): سمعت مالك بن أنس يقول: خرج محمّد بن عجلان مع محمّد بن عبدالله بن الحسن حين خرج بالمدينة، فلما قُتِلَ محمّد بن عبدالله وولي جعفر بن سليمان على المدينة كَلَمَ على محمّد بن عجلان كلاماً شديداً، وقال: خرجت مع الكذّاب، فقال أشرف المدينة وفقهاؤهم: أصلح الله الأمير، إنّ محمّد بن عجلان فقيه أهل المدينة، وإنّما شُبّه عليه وظنّ أنّه المهديّ الذي جاءت به الروايات، فاعتذروا عنه فعذرهم (٥).

ونقل الذهبي في تاريخه أنّ سعد بن عبد الحميد بن جعفر قال: أخبرني غير واحد أنّ مالكا استفتني في الخروج مع محمّد بن عبدالله بن

(١) انظر: فيرق الشيعة: ٦٢، المقالات والفرق: ٧٦، مقالات الإسلاميين: ٦٧، الفرق بين الفرق: ٣١.

(٢) في «س» و«ن» و«م»: «كان» بدل «كنت».

(٣) الإرشاد للمفيد ٢: ١٧٢، كشف الغمّة ٢: ١٧٢، إعلام الوري ١: ٥٢٧، بحار الأنوار ٤٦: ١٨٨، ضمن ح ٥٣، مقاتل الطالبين: ٢٠٧.

(٤) في «م» زيادة: «في كتابه».

(٥) حكاه عنه الذهبي في تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠): ٢٢.

الحسن زعماً منهم أنه المهديّ، وقيل له: إنَّ للمنصور بيعَةً في أعناقنا، فقال: إنَّما بايعتم مكرّهين وليس على المكره يمين، فأسرع الناس إلى محمّد ولزم مالك بيته، فلما قُتل علموا وهمهم.

وقال: قال أبو داؤد: كان سفيان الثوري يتكلّم في عبد الحميد بن جعفر بخروجه مع محمّد، ويقول: إن مرّ بك المهديّ وأنت في البيت فلا تخرج إليه حتّى يجتمع عليه الناس^(١).

ثمّ نقل الذهبي أنّ جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام كان يقول في محمّد ابن عبدالله: «هو والله مقتول»^(٢).

أقول: روايات إخبار الصادق عليه السلام بأنّ محمّداً يُقتل، وأنّه ليس المهديّ الموعود عديدة، كما مرّ بعض كلامه آنفاً، حتّى أنّه عليه السلام أخبر محمّداً أيضاً بذلك فلم يقبل، ولا شكّ أيضاً لأحدٍ في قتله، ما عدا بعض فرّق الزيدية.

ومن العجائب أنّهم تشبّثوا بمحض ادّعاء غيبة مقتولٍ علانيةً بدون سندٍ ولا أمانة، بل مع ثبوت المعارضات، واستبعدوا ذلك في الحجّة بن الحسن عليه السلام مع قيام البراهين.

هذا، مع أنّ أصل شهرة خبر كون المهديّ عليه السلام من وُلد الحسن عليه السلام من الزيدية، كما هو غير خفيّ على من تتبّع كتبهم، وتأمّل في مقالاتهم، بل الظاهر أيضاً أنّ زيادة قوله عليه السلام: «وإنّ اسم أبيه اسم أبي» منهم؛ لكثرة وروده أيضاً في كتبهم وعدم الاعتماد على شهرتهم ظاهر، ويكون الأخير،

(١) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠): ٢٣.

(٢) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠): ٣١.

مَمَّنْ أَدْعَى مَهْدَوِيَّةَ الْمَهْدِيِّ الْعَبَّاسِيِّ^(١)، فَإِنَّ طَائِفَةً لَهَجَتْ بِهَذَا فِي زَمَانِ الْمَهْدِيِّ الْعَبَّاسِيِّ تَمَلُّقًا إِلَيْهِ وَطَمَعًا مِنْهُ، حَتَّى أَنْ جَمَعُوا وَضَعُوا أَخْبَارًا فِي ذَلِكَ.

منها: ما رواه الدارقطني وابن عساكر عن عثمان مرفوعاً: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الْمَهْدِيَّ مِنْ وَلَدِ الْعَبَّاسِ عَمِّي»^(٢).

وروى غيرهما عن كعب، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوه^(٣).

وقال الدارقطني: هذا حديث غريب تفرد به ابن الوليد مولى بني هاشم^(٤).

وقال الذهبي: هذا حديث غريب تفرد به محمد بن الوليد مولى بني هاشم كان يضع الحديث^(٥).

وقال ابن الأثير: عثمان يضع الحديث^(٦).

ومنها: ما رواه السيوطي في جامعه من كتاب الرافعي عن ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَا أَبْشُرُكَ يَا عَمُّ إِنَّ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ الْأَصْفِيَاءَ، وَمَنْ عَتَرْتِكَ الْخُلَفَاءَ، وَمَنْكَ الْمَهْدِيِّ» الخبر إلى أن قال: «إِنَّ اللَّهَ فَتَحَ بِنَا هَذَا الْأَمْرَ وَبِذُرِّيَّتِكَ يَخْتَمُ»^(٧).

(١) لم نعره عليه .

(٢) أطراف الغرائب والأفراد ١ : ٢١١/١٦٥ ، عون المعبود ١١ : ٢٥٢ ، تاريخ مدينة دمشق ٥٣ : ٤١٤ .

(٣) كتاب الفتن لنعيم بن حماد : ١٠٤٤/٢٦٥ ، البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ٧٢/٢٩٠ .

(٤) أطراف الغرائب والأفراد ١ : ١٦٦ ذيل الحديث ٢١١ ، عون المعبود ١١ : ٢٥٢ .

(٥) ميزان الاعتدال ٤ : ٨٢٩٣/٥٩ .

(٦) لم نعره عليه .

(٧) جامع الأحاديث ٣ : ٩٠٤٧/٣٤٥ .

وكذبه واضح بعد ملاحظة حال العباسيين وزوالهم والذموم التي نقلها
الفريقان عن النبي ﷺ في أمراء بني العباس ، ونحو ذلك .

وقال الذهبي وابن الأثير: ومن المناكير الواهيات خبر ابن مرزوق ،
عن ابن عباس أنه قال : منّا المنصور ، ومنّا السفّاح ، والمهدي^(١) ، مع أنه
قال : وإسناده صالح^(٢) .

ولا يخفى أن الذي يتصدى لأمثال هذا أي شيء يمنعه من إضافة
«اسم أبيه اسم أبي» كما يستبان أيضاً من كون حديثه الذي ذكره أبو داؤد
والترمذي مرفوعاً^(٣) .

ومن خلوّ كثير من الأخبار لاسيما المروية عن الأنمة الصادقين عليهم السلام
عن ذكر تلك اللفظة ، بل ورد عوضها في بعضها : «وكنيته كنيتي»^(٤) ،
فلا أقل من ترك التمسك به والاستناد إليه .

وبالجملة ، ليس من الإنصاف ولا من ذكاء الفهم وروية العقل وطريقة
الاستدلال أن يشك المتفحص عن الحق في خطأ من زعم كون أحد هؤلاء
هو المهدي الموعود بمحض تلك الكلمات المتشابهة صحّة ومعنى لا سيما
في مقابل سائر العلائم والصفات الكثيرة المحكمة صحّة ومعنى التي
لم تتحقق بعد قطعاً ، بل الحق أن كل من تأمل بنظر الاعتبار وإرادة
الاستبصار فيما ورد في شأن المهدي من الأخبار لم يخف عليه أن مصداق
اجتماع جميع ما ورد في كافة تلك الأخبار ليس أحداً من هؤلاء المذكورين

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث سنة ١٦١ - ١٧٠) : ٤٣٦ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) سنن أبي داؤد ٤ : ٤٢٨٢/١٠٦ ، وانظر : سنن الترمذي ٤ : ٢٢٣١/٥٠٥ .

(٤) الإمامة والتبصرة : ١١٤/١١٩ ، كمال الدين : ٤/٢٨٧ ، كفاية الأثر : ٦٧ ، إعلام

الورى ٢ : ٢٣٦ ، بحار الأنوار ٥١ : ١٣/٧٢ ، ١٩/٧٣ .

ولا من غيرهم ، كمن زعمته الاسماعيلية والناوسية والواقفية^(١) وغيرهم إلا الحجة ابن الحسن الإمام الثاني عشر عند الإمامية ؛ إذ لم يتخلف عنه شيء مما ثبت وروده فيها أصلاً ، كما تبين صريحاً في ذكر أحواله في الفصل الخامس ، لا سيما بعد ملاحظة ما مرّ في المبحث السابق وغيره مما نذكر بعض ذلك هاهنا ، حتى أنّ الأخبار التي ذكرناها في المبحث السابق مع كثرتها جداً بحيث لا يمكن تكذيب كلّها ؛ لكونها مقرونة بما يوجب القطع بصحتها من القرائن والشواهد التي منها الاشتمال على الأخبار بتحقيق أشياء عديدة لم يكن ذلك الحين منها أثر ، ثمّ كانت وصارت وتحققت بمثل ما أخبروا ، فتأمل صادقاً فيما ذكرناه مع ما نذكره الآن ، حتى يظهر لديك^(٢) صحة ما ادّعيناه .

روى الطبراني في الكبير ، والحافظ أبو نعيم في الحلية ، وكتاب ذكر المهديّ ، عن عليّ الهلالي أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لفاطمة عليها السلام : «والذي بعثني بالحق إنّ منهما - يعني : الحسن والحسين - مهديّ هذه الأمة إذا صارت الدنيا هرجاً ومرجاً وتظاهرت الفتن»^(٣) الخبر .

ومن البيّن أنّ المراد بكونه منهما أنّ نسبته إلى أحدهما من الأب والآخِر من الأم .

وروى العبدري في الجمع بين الصحاح الستّة عن أبي إسحاق ، قال : قال عليّ عليه السلام - ونظر إلى ابنه الحسين عليه السلام فقال :- «إنّ ابني هذا سيّد كما

(١) في «س» و«ل» و«ن» : «الواقفة» بدل «الواقفية» .

(٢) في «س» : «عليك» بدل «لديك» .

(٣) المعجم الكبير للطبراني ٣ : ٥٢ - ٢٦٧٥/٥٣ ، الأربعون حديثاً في المهدي : ٥٣ -

٥٤ ، ولم نعر عليه في حلية الأولياء .

سمّاه رسول الله ﷺ ، وسيخرج من صلبه رجل باسم نبيكم يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق يملأ الأرض عدلاً» (١).

وروى الخوارزمي في مناقبه عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ للحسين عليه السلام: «المهدي من ولدك» (٢).

وقد أشرنا إلى عدة ما رواه أبو نعيم من كون المهدي من صلب الحسين عليه السلام ، سوى الأخبار المتواترة التي مرّت في المبحث الأول بحيث لا تبقى شبهة في كونه من صلب الحسين عليه السلام ، وستأتي بعض المؤيّدات أيضاً، بل قد مرّ في روايات حذيفة بن اليمان في المبحث السابق ما هو صريح في استدلال النبي ﷺ بأية من القرآن على أنّ المهدي عليه السلام ليس من صلب الحسن عليه السلام سوى ما روي عن الأئمة عليهم السلام (٣).

نعم ، قال ابن حجر في صواعقه: إنّ أبا داؤد روى في سننه أنّ المهدي من ولد الحسن (٤).

أقول: لكنّه هو بعينه الحديث الذي مرّ آنفاً من كتاب الجمع بين الصحاح الستة ، وفيه: الحسين بدل الحسن .

ثمّ قال ابن حجر كلاماً ذكرناه وبيننا سخافته في ذكر أحوال الحجّة القائم عليه السلام بحيث وضح لزوم تأويل الخبر المذكور ونحوه بعد تسليم الصحّة بأنّ المراد كون الحسن عليه السلام جداً أمياً ، فارجع إليه .

وروى صاحب كتاب البرهان من علماء العامة عن أبي جعفر

(١) عنه في الطرائف ١ : ٢٧٩/٢٥٩ ، العمدة لابن البطريق : ٩١٢/٤٢٤ .

(٢) عنه في كشف اليقين : ٣٢٨ .

(٣) الهداية الكبرى : ٣٦٤ .

(٤) الصواعق المحرقة : ٣٥٣ ، سنن أبي داؤد ٤ : ٤٢٩٠/١٠٨ .

الباقر عليه السلام أنه قال: «يكون لصاحب هذا الأمر - يعني: المهدي - غيبة في بعض هذه الشيعاب» وأوماً بيده إلى ناحية ذي طوى^(١)، الخبر.

وروى فيه أيضاً عن الحسين عليه السلام أنه قال: «للمهدي غيبتان: إحداهما تطول حتى يقول بعضهم: مات، وبعضهم: ذهب، ولا يطلع على موضعه أحد من ولي ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره»^(٢).

وقد مرّت في المبحث السابق أخبار عديدة صريحة في غيبة المهدي، مروية في كتاب الخوارزمي وغيره من علماء المخالفين عن جمع من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وآله.

وأما الروايات عن أئمة أهل البيت فهي فوق الإحصاء، وقد مرّ قليل منها في المبحث السابق وغيره، وفي ذكر أحوال الحجّة القائم عليه السلام مع دفع شبهة المشكّكين فيه.

وروى الحافظ أبو نُعيم، والطبراني، وابن حبان، وغيرهم، عن جابر، ورواه بعضهم مرفوعاً: أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «إنّ عيسى بن مريم عليه السلام ينزل فيقول له أميرهم المهدي: تعال صل بنا، فيقول: ألا وإنّ بعضكم على بعض أمراء»^(٣).

وفي رواية الطبراني وابن حبان وغيرهما «أنّه يقول: إنّما أقيمت الصلاة لك، فيضع يده بين كتفيه ويقول له: تقدّم فصل، فيصلي بهم إمامهم

(١) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ٢٦٢/٨٤٦ .

(٢) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ١٦٣/٨٤٧ .

(٣) الأربعون حديثاً في المهدي : ٣٩/١٠٠ ، المعجم الأوسط ٩ : ٩٠٧٨/١٠٦ ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ١٥ : ٦٨١٩/٢٣١ ، كشف الغمّة ٢ : ٤٧٤ ، مسند أحمد ٤ : ١٤٣١٠/٣٠٧ ، صحيح مسلم ١ : ٢٤٧/١٣٧ ، مسند أبي عوانة ١ : ٣١٧/٩٩ .

ويصلي خلفه عيسى»^(١).

وفي كتاب السنن، وصحيح ابن ماجه عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي تقاتل على الحق حتى ينزل عيسى عليه السلام عند طلوع الفجر ببيت المقدس ينزل على المهدي فيقول: تقدم يا نبي الله فصل بنا، فيقول: هذه الأمة أمراء بعضهم على بعض»^(٢).

وفي كتاب نعيم بن حماد، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «مننا المهدي الذي يصلي عيسى بن مريم عليه السلام خلفه»^(٣).
وفي كتاب الفتن لأبي الشيخ عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «ينزل عيسى فيقتل الدجال»^(٤) الخبر.

وقد تقدم بعض أخبار نزول عيسى أيضاً لا سيما في المبحث السابق، وأخبار أهل البيت عليهم السلام بذلك أيضاً مشحونة، وبالجملة لا منكر لذلك من الفريقين.

وقد نقل في كتاب البرهان عن بعض الحنفية أنهم قالوا في فتاويهم في المهدي: إن الأخبار قد تواترت واستفاضت بكثرة رواياتها على أن المهدي الموعود يخرج مع عيسى بن مريم عليه السلام، وأن له علامات منها: خروج السفيناني، وخسوف القمر في آخر رمضان، وكسوف الشمس في

(١) عن الطبراني الشيرازي في مناقبه: ٢٩٩، سنن ابن ماجه ٢: ٤٠٧٧/١٣٦١، الأحاديث الطوال: ٤٨/١٢٥، كتاب الفتن لنعيم بن حماد: ١٣٣٣/٣٨٦، كنز العمال: ١٤: ٣٨٧٤٢/٢٩٤، البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢: ٢٢٥/٨٠٠.

(٢) السنن الواردة لأبي عمرو الداني: ٦٨٦/٢٤٠.

(٣) كتاب الفتن لنعيم بن حماد: ١٠٤٢/٢٦٤.

(٤) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢: ٨٩٦.

وسطه^(١).

وذكر مثله عن فتاوي المالكية والحنبلية^(٢).

أقول : هذا كله صريح في بطلان مهدوية قوم ادّعواها، ويوافق ما مرّ في أحوال القائم الحجة عليه السلام، فتذكر.

قال الشاذلي من علمائهم في بعض كتبه : إن الله تعالى ضمن العصمة في جانب الكتاب والسنة، ولم يضمنها في جانب الكشف والإلهام؛ إذ معلوم عند أهل الحق أن كثيراً من المشايخ صدرت منهم دعوى المهدوية، وهم كانوا أصحاب المقامات السنّية والكرامات العلية، والناس خواصهم وعوامهم كانوا متفقيين على فضلهم وشرفهم، وصحة طريقتهم، ومع هذا صفتهم كانت مخالفة لما ورد في شأن المهدي من الأحاديث النبوية وأثار الصحابة والتابعين^(٣). انتهى.

أقول : تأمل فيه حتى يظهر لك أن القوم تشبّثوا بكل شيء كان لأهل البيت عليهم السلام حتى المهدوية مع كمال وفور علائقها التي لم يكن في أحدهم شيء منها، ومنه يظهر مراتب فهم الناس أيضاً حيث إن مدارهم على قبول مزخرفات مشايخهم حتى في ادعاء الصفات المختصة بالأنبياء وأوصيائهم، كما قال سبحانه : ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٤) وإن ظهر عليهم كذبهم في مواضع إلا في خصوص الأوصياء من آل نبيهم، فإن مدارهم حينئذٍ على عكس ذلك، حتى في الصفات التي دلت الدلائل

(١) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ٨٧١.

(٢) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ٨٧٢ - ٨٧٣ و ٨٧٥.

(٣) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ٤٨٥ - ٤٨٦.

(٤) سورة التوبة ٩ : ٣١.

على اختصاصها بهم ، فافهم .

ولنذكر حينئذٍ بُدأً من سائر علائم المهدي التي رواها الفريقان جميعاً حتى يتبين عند ملاحظة الجميع - أي هذه مع ما مرّ آنفاً وسابقاً - أنه هو الحجّة بن الحسن عليه السلام ، ونكتفي فيما وردت فيه روايات عديدة بذكر بعض منها ولو واحدة منّا وواحدة منهم .

روى صاحب كتاب البرهان عن ابن عباس أنه قال : يبعث المهدي بعد إياس حتى يقول الناس : لا مهدي^(١) .

وروى فيه عن الصادق عليه السلام أنه قال : «يقوم المهدي سنة مائتين»^(٢) قال : يعني : بعد الألف^(٣) .

وروى نحوه عن محمد بن الحنفية ، وغيره^(٤) .

والحقّ بحسب أحاديث أئمة أهل البيت عليهم السلام أنه لا يعلم وقته إلا الله تعالى ، حتى ورد صريحاً : «كذب الوقتون»^(٥) كما مرّ سابقاً .

وقد روى الحافظ أبو نعيم في كتابه عن علي عليه السلام قال : «إذا نادى المنادي من السماء أن الحقّ في آل محمد فعند ذلك يظهر المهدي»^(٦) .

(١) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ١٧٢/٧٣٣ .

(٢) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ١٨١/٧٤٢ .

(٣) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ٧٤٣ ، ذيل ح ١٨٢ .

(٤) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ١٨٢/٧٤٣ ، كتاب الفتن لنعيم بن حمّاد : ١٤٥٥/٤٦٥ ، الحاوي للسيوطي ٢ : ٨٣ - ٨٤ .

(٥) الكافي ١ : ٣٠٠ - ٢/٣٠١ و ٣ و ٥ (باب كراهية التوقيت) ، الإمامة والتبصرة :

٢٣٥ - ٨٧/٢٣٦ ، كمال الدين : ٣/٤٨٣ ، الغيبة للطوسي : ٤٢٥ - ٤١١/٤٢٦

و ٤١٣ ، بحار الأنوار ٥٢ : ١٠٣ - ٧/١٠٤ ، و ١١٧ - ٤٤/١١٨ ، ٤٥ ، و ٤٨/١١٩ ،

و ٥٣ : ١٤/١٨٤ .

(٦) عنه في عقد الدرر : ١٨٤ .

وروى هو وكذا الخطيب الخوارزمي في كتاب تلخيص المتشابه، عن ابن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يخرج المهدي على رأسه غمامة فينادي المنادي فيها هذا المهدي خليفة الله فاتبعوه»^(١).

وقد مرّ أخبار المنادي سابقاً في ذكر أحوال الحجّة بن الحسن عليه السلام. وروى نعيم بن حماد أيضاً في كتاب الفتن عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال في قصة المهدي: «إنّ جبرئيل على مقدّمته وميكائيل على ساقته يفرح به أهل السماوات والأرض والطير والوحوش والحيتان في البحر». ثمّ ذكر نعيم أنّ هذا الحديث نقله أبو عمر أيضاً عن سعيد المقرئ في سننه^(٢).

ثمّ روى عن عليّ عليه السلام أنّه نقل خروج المهدي عليه السلام ومبايعة الناس له بين الركن والمقام^(٣).

وفي رواية الطبراني والحاكم عن أمّ سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يباع لرجل بين الركن والمقام عدّة أهل بدر، فيأتيه عصائب أهل العراق وأبدال الشام فيغزوهم جيش من أهل الشام حتّى إذا انتهوا بالبيداء خُسف بهم»^(٤).

(١) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ٢/٥١٢ نقلاً عن أبي نعيم، وفي تلخيص المتشابه للخطيب البغدادي ١ : ٦٩٤/٤١٧ بتفاوت.

(٢) كذا قوله: «وروى نعيم بن حماد... المقرئ في سننه»، ولم نثر على الحديث في كتاب الفتن لنعيم بن حماد، وقد ذكر الحديث المقدسي في كتابه عقد الدرر: ١٨٥، ثمّ قال: أخرجه الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ في سننه.

(٣) أورده المقدسي في عقد الدرر: ١٨٦.

(٤) المعجم الكبير ٢٣ : ٢٩٥ - ٦٥٦/٢٩٦، المستدرک للحاكم ٤ : ٤٣١.

أقول : قد ذكرنا في ذكر أحوال الحجّة بن الحسن عليه السلام روايات بيعة الناس والملائكة ، وكون جبرئيل وميكائيل معه صريحاً .
وقد مرّ أيضاً حكاية جيش السفيناني ويأتي هاهنا أيضاً ، وهو المنخسف ، فلا تغفل .

وقد ذكر صاحب كتاب البرهان عن الباقر عليه السلام وعن أبي عبد الله الحسين عليه السلام أنه قال : «إذا رأيتم علامة من السماء ناراً عظيمة من قبل المشرق ، تطلع ليالي» وفي رواية : «ثلاثة أيام أو سبعة ، فتوقّعوا فرج آل محمّد بإقدام المهديّ» ثمّ روى قصّة صوت جبرئيل وندائه باسم المهديّ (١) ، كما مرّ سابقاً ولاحقاً .

والظاهر أنّ المراد بالنار النجم كما نقل في كتاب البرهان ، وغيره ، عن كعب الأخبار أنّه قال : يطلع نجم من المشرق قبل خروج المهديّ له ذنّبٌ يُضيء (٢) .

وروى ابن أبي شيبه في كتابه عن مجاهد قال : حدّثني فلان - رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله - : أنّ المهديّ لا يخرج حتّى تقتل النفس الزكيّة ، فإذا قتلت غضب عليهم من في السماء ومن في الأرض ، فأتى الناس المهديّ عليه السلام (٣) .

وفي بعض أخبارهم : أنّه قريب جداً إلى زمان المهديّ ، وقد مرّ هذا أيضاً سابقاً .

وقد ذكر صاحب كتاب البرهان أخباراً في أنّه من الفتن المتّصلة

(١) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ٦٣٢ - ١٠٧/٦٣٣ و ١٠٨ .

(٢) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ١٠٥/٦٣٠ ، العرف الوردی : ١٦٤ .

(٣) المصنّف لابن أبي شيبه ١٥ : ١٩٩/١٩٤٩٩ .

بخروج المهدي عليه السلام إمارة السفيناني وخسف جيشه ^(١) بالبيداء، وذبح المهدي إياه آخر الأمر، ثم قال: وهذه العلامة قريبة إلى حدّ التواتر ^(٢).

ونقل عن علي عليه السلام: «أَنَّ السفيناني من ولد خالد بن يزيد بن أبي سفينان، رجل ضخم الهامة، بوجهه أثر الجدرى، وبعينه نكتة بياض، يخرج من ناحية دمشق من الوادي اليابس - إلى أن قال -: ويخرج المهدي رجل من أهل بيتي في الحرم» ^(٣).

وفي رواية القرطبي في كتاب التذكرة بإسناده عن عبدالله بن عمر، قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: «إذا خسف الله الجيش بالبيداء فهو علامة خروج المهدي عليه السلام» ^(٤).

وقد مرّ سابقاً أيضاً مجمل أحوال السفيناني ويأتي بعض أيضاً. وروى صاحب كتاب البرهان أيضاً عن حذيفة: أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «تكون وقعة بالزوراء» قيل: وما الزوراء؟ قال: «مدينة بالمشرق بين أنهار يسكنها شرار خلق الله وجبابرة من أمتي تُقذف بأربعة أصناف من العذاب: بالسيف وخسف وقذف ومسح» ^(٥).

أقول: الزوراء هي بغداد، وقد مرّ أيضاً ما يدلّ على ما ورد في خرابها، وفي أخبار الشيعة وغيرها أنّ خرابها على يد الحسيني الذي يأتي من خراسان وطالقان، ويعمر الكوفة ويباع المهدي عليه السلام ويتبعه، كما نشرح الآن بذكر أحواله، حتّى أنّ في رواية عن الصادق عليه السلام: «أَنَّ خروج الحسيني

(١) في «م»: «جيش السفيناني» بدل «جيشه».

(٢) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢: ١٢٢/٦٤٨.

(٣) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢: ١٢٤/٦٤٩ بتفاوت.

(٤) التذكرة: ٦٩٢.

(٥) البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢: ١٥٢/٦٨٩.

مما لا بداء فيه ، وأنه من المحتوم ، كما أن خروج المهدي عليه السلام وإتيانه إلى الكوفة كذلك»^(١).

ولهذا ورد في كتابي ابن سعد وابن أبي شيبة عن ابن عمرو أنه قال :
يا أهل الكوفة أنتم أسعد الناس بالمهدي^(٢).

وروى ابن ماجه في صحيحه ، والحاكم في مستدركه ، ومحمد بن يوسف الكنجي الشافعي في كتاب البيان ، عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «إن الله عز وجل اختار لنا الآخرة على الدنيا ، وإن أهل بيتي سيلقون من بعدي بلاءً وتشريداً وتطريداً حتى يأتي قوم من قبل المشرق معهم رايات سود فيطلبون الحق فلا يعطونه فيقاتلون فينصرون ، فيعطون ما سألوا ، فلا يقبلونه حتى يدفعوها إلى رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي - وفي رواية : اسم أبيه اسم أبي - يملك الأرض فيملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً ، من أدرك ذلك منكم أو من أعقابكم فليأتهم ولو حبواً على الثلج فإنها رايات هدى»^(٣).

وفي رواية ذكرها ابن أبي شيبة وأبو نعيم وغيرهما : أن ابن مسعود قال : بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وآله إذ أقبل فتية من بني هاشم ، فلما رأهم اغرورقت عيناه وتغير لونه ، فسألناه عن ذلك ، فقال : «إننا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة»^(٤) إلى آخر الخبر ولو بتفاوت يسير ، وفي آخره بعد

(١) لم نثر عليه .

(٢) الطبقات الكبرى ٦ : ١٠ ، المصنّف لابن أبي شيبة ١٢ : ١٨٨ - ١٢٥٠٠/١٨٩ .

(٣) سنن ابن ماجه ٢ : ٤٠٨٢/١٣٦٦ ، المستدرک للحاكم ٤ : ٤٦٤ ، البيان في أخبار

صاحب الزمان : ١٠٦ .

(٤) المصنّف لابن أبي شيبة ١٥ : ١٩٥٧٣/٢٣٥ بتفاوت ، الأربعون حديثاً في

قوله عليه السلام : «ولو حبوا» قوله : «فإنه المهدي» بدون قوله : «فإنها رايات هدى» .

أقول : لعل الضمير على هذه الرواية راجع إلى قوله : «رجل من أهل بيتي» فالمراد لزوم إتيان أولئك ^(١) القوم للحوقم بالمهدي عليه السلام ، ولعل العبارة كانت هكذا : «فإنهم من أنصار المهدي» فتوهم بعض الرواة فنقل كذا ، يؤيد هذا ما في بعض الروايات من قوله عليه السلام : «إنهم من أنصار المهدي» ^(٢) ، وما في رواية أخرى من قوله عليه السلام : «تجيء الرايات السود فيقتلونهم قتلاً لم يقتله قوم ثم يجيء خليفة الله المهدي ، فإذا سمعتموه فأتوه فبايعوه فإنه خليفة الله المهدي» ^(٣) .

والأخبار في كون هؤلاء قبل المهدي عليه السلام ومن أنصاره أيضاً كثيرة ، فافهم .

ومن العجائب ما قاله عماد الدين بن كثير من علماء العامة ، فإنه قال : في هذا السياق إشارة إلى مُلك بني العباس ، قال : وفيه دلالة على أن المهدي يكون بعد دولتهم ^(٤) .

وهو توهم كما سبق إلى ذهن بعض آخر منهم أيضاً .

أما أولاً : فلأن الحديث صريح في أنهم لا يسلمون ما بيدهم إلا إلى

المهدي : ٨٥ ، البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ٥٥/٥٧٠ ، كتاب الفتن

لنعيم بن حماد : ٨٥٢/٢١٣ .

(١) في «س» و«م» و«ن» : «ذلك» .

(٢) انظر : البيان في أخبار صاحب الزمان : ١٠٦ .

(٣) غاية المرام ٧ : ١٠٣/١٠٤ ، بحار الأنوار ٥١ : ٣٢/٨٣ ، الأربعون حديثاً في

المهدي : ٩١ ، مسند الروياني : ٦٣٧/٢٥١ ، عقد الدرر : ٩٠ .

(٤) النهاية في الفتن والملاحم ١ : ٥٤ .

المهديّ مع وضوح أنّ الذي أخذ الحكم من بني العباس وأزال دولتهم كان هلاكوخان الترك الكافر، وأيضاً ظاهر الخبر أنّ انقطاع البلاء والتشريد والتطريد عن أهل البيت عليهم السلام إنّما يكون بتمكن هؤلاء مع ظهور أنّ عامة بلاء أهل البيت عليهم السلام وتطريدهم وتشريدهم وتأذيبهم كان في زمن بني العباس، حتى دُفن جمع منهم حيّاً تحت أساس العمارات^(١).

وأما ثانياً: فلأنّ جماعة من العامة نقلوا أخباراً عديدة في ذموم عظيمة لبني العباس ودولتهم ونصرتهم^(٢)؛ بحيث لا يستقيم ذلك قطعاً مع هذا الخبر لا سيّما قوله: «فيطلبون الحق»، وقوله: «فليأتهم»، وقوله: «رايات هدى» وأمثال ذلك، ولنذكر خبراً منها:

روى الطبراني وغيره عن أبي أمامة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ستخرج رايات من المشرق لبني العباس أولها مشبور وآخرها مشبور، لا تنصروهم لا ينصرهم الله، من مشى تحت راية من راياتهم أدخله الله يوم القيامة جهنّم، ألا إنّهم شرار خلق الله، وأتباعهم شرار خلق الله، يزعمون أنّهم منّي، ألا إنّني منهم بريء وهم منّي براء، علامتهم يطيلون الشعور ويلبسون السواد، فلا تجالسوهم في الملاء، ولا تباعوهم في الأسواق، ولا تهدوهم الطريق، ولا تسقوهم الماء، يتأذّى بتكثيرهم أهل السماء»^(٣). وفي روايةٍ أخرى عن ثوبان: أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «إنّ لبني العباس

(١) انظر: الطرائف ١: ٣٩٧، بحار الأنوار ٤٩: ٢١٠.

(٢) انظر: كتاب الفتن لنعيم بن حماد: ٥٣٩/١٣١، و٥٤٥/١٣٣ و٥٤٨، و٥٥٦/١٣٥، التشریف بالمنن: ٨٨ و٤٤/٨٩ - ٤٦، مجمع الزوائد ٥: ٢٤٤، كنز العمال ١١: ٣١٠٣٥/١٦٠، و٣١٠٤٢/١٦٢.

(٣) المعجم الكبير ٨: ١١٩ - ٧٤٩٤/١٢٠، مجمع الزوائد ٥: ٢٤٤، جامع الأحاديث ٣: ٨٣٠٢/٢٢٥، كنز العمال ١١: ٣١٠٣٥/١٦٠.

رايات أعلاها كفر ومركزها ضلالة ، فإن أدركتها فلا تَضَلَّ»^(١) .
وغيرهما أيضاً كثيرة .

وأما ثالثاً : فلأنَّ بعض الأخبار صريحة في أنَّ هؤلاء غير بني العباس ، كما رواه نُعيم بن حَمَّاد في كتاب الفتن عن سعيد بن المسيَّب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «تخرج من المشرق رايات سود لبني العباس ، ثمَّ يمكنون ما شاء الله ، ثمَّ تخرج رايات سود صغار من قِبَل المشرق تقاتل رجلاً من ولد أبي سفيان وأصحابه ، يؤدُّون الطاعة للمهدي»^(٢) .

وروى فيه أيضاً عن محمَّد بن الحنفية قال : تخرج رايات سود لبني العباس ، ثمَّ تخرج من خراسان رايات أخرى سود ، فلاسههم سود ، وثيابهم بيض ، على مقدمتهم رجل يقال له : شعيب بن صالح ، من بني تميم ، يهزمون أصحاب السفيناني ويوطئ للمهدي سلطانه ، يكون بين خروجه وبين أن يسلم الأمر للمهدي اثنان وسبعون شهراً^(٣) .

وبالجملة ، الوجوه الدالة على عدم كون المراد بني العباس كثيرة ظاهرة ؛ ولهذا أعرض عن هذا الاحتمال عامة العامة ، بل الحق الذي لا انفصام له أنَّ المراد السلسلة العلية الصفوية الموسوية والدولة العلوية الاثنا عشرية الإسماعيلية ، أعني : الشاه إسماعيل الصفوي الموسوي الحسيني الحسيني الأردبيلي وأولاده الأمجاد المعلومين ، سلاطين ممالك كلِّ ايران ، وملوك جميع طوائف قزلباش من زمان جدِّهم المذكور إلى يومنا هذا ، فإنَّ

(١) المعجم الكبير ٢ : ١٤٢٤/٩٦ ، مجمع الزوائد ٥ : ٢٤٤ ، جامع الأحاديث ٣ :

٧٧٠٠/١٢٨ ، كنز العمال ١١ : ٣١٠٣٤/١٦٠ .

(٢) كتاب الفتن : ٨٦٢/٢١٦ .

(٣) كتاب الفتن : ٨٥١/٢١٣ .

الشاه المذكور في أواخر المائة التاسعة كان من خوف والي شيروان - الذي كان قاتل أبيه - مُختفياً وهو طفل عند والي جيلان، حيث كان شيعياً اثني عشرياً صديقاً لوالد أمه حسن بادشاه ملك تبريز وما والاها، ومريداً لجدّ والد أبيه السيّد صفّي الدين الموسويّ - المشهور بالشيخ صفّي - المدفون بأردبيل، الذي كان علماً وعملاً وتشيعاً فائقاً على أهل زمانه، وكان جميع أتراك تلك الديرة^(١) من جملة مريديه والمسترشدين منه، فعزم الشاه - وعمره أربعة عشر سنة - على الخروج بالسيف، وقتل قاتل والده، وترويح دين جدّه، وتسخير الممالك، فبايعه أربعة عشر رجلاً من رؤساء الترك والديلم، وخرج معهم من جيلان متوجّهاً إلى أردبيل، فدخلها ومعه ثلاثمائة رجل، فزار قبر الشيخ جدّه، وشدّ حزامه هناك ولبس المسرّه و التاج الذي كان من كسوة الشيخ ومريديه، وهو قلنسوة حمراء بهيئة مخصوصة، وأمر أن يلبسه جميع المريدين له ولجدّه فلبسوا، فخرج منها عازماً على فتح تبريز، فدخلها ومعه اثنا عشر ألفاً، فأمر الناس بإعلان التشيع والخطبة باسم الأئمة الاثني عشر والتبرّي من أعدائهم والدعاء بتعجيل ظهور صاحب الزمان عليه السلام، ثمّ توجه إلى فتح سائر البلاد، والاعلان بهذا المذهب، وقمع الحكّام والملوك المخالفين لهذا الدين، وكان لا يأخذ معه في الحروب من العسكر أزيد من اثني عشر ألفاً، ففتح الله على يده بلاد آذربايجان وشيروان وجيلان ومازندران وخراسان وطالقان وكرمان وفارس والعراق وسائر بلاد إيران، وبعضاً من بلاد العرب، كالحويّزة وبيغداد...^(٢) إذ إلى الآن أكثر تلك البلاد بيد كلّ من يملك من نسله،

(١) في «ل»: «الناحية» .

(٢) مكان النفاط في «س» كلمة أو كلمتان غير مقروءة .

والحمد لله كلُّ منهم في ترويح المذهب، وتعظيم العلماء والسادات (والإحسان إليهم)^(١) على طريقة جدّه، وقد حكم منهم إلى الآن عشرة مع جدّهم، ويظهر ممّا ذكره في نقل أحوالهم مفصلاً حتّى بأساميهم السيّد نعمّة الله الكرمانى المتقدّم على هذه السلسلة بكثير مدّعياً لاستخراج ذلك من الجفر: أنّ الثاني عشر منهم هو الذي يُسلّم الحكم بيد المهديّ عليه السلام طوعاً. وفي حديثٍ طويل عن الصادق عليه السلام أنّه يظهر المهديّ قائماً عليه السلام من مكّة ويتوجّه إلى الكوفة، وهي تحت تصرف السيّد الحسنى الآتى من طالقان، فيخرج إليه بعساكره ويباعه ويسلّم الأمر إليه، ويكون هو من بعض أمراء عسكر الإمام عليه السلام.

ثمّ إنّهُ ممّا يشهد بأنّ المراد في الخبر المتقدّم هذه السلسلة دون غيرهم ما ذكرناه في ضمن قولنا: أمّا أولاً؛ إذ قد بيّنا كمال رفاه السادة^(٢) في دولة هذه السلسلة.

وكذا ما ذكرناه لا سيّما الخبر الثاني في ضمن قولنا: وأمّا ثالثاً؛ لما تبين من وجود الرايات السود في هذه السلسلة، سواء حمل السواد على معناه الحقيقي، كما هو كذلك رايات طائفة الألوار حتّى إلى اليوم، أو على معناه المعجزي، أي خلاف الأبيض والأصفر، فإنّه مجاز شائع سيّما في الأحمر والأخضر المشبع باللون، بل الحمل على الثاني أولى وأنسب بالنسبة إلى المراد بسواد القلاص، لتحتّم حمله هناك على الثاني؛ حيث لم يعهد من طائفة تعارف لبس القلاص السود بينهم.

وكذا ممّا يشهد ما مرّ قبل حديث ابن مسعود من حديث وقعة

(١) في «س» و«م» و«ن»: «وعطائهم» بدل «والإحسان إليهم».

(٢) في «ل» زيادة: «العلويين».

الزوراء، فإن في حديث الصادق عليه السلام أن السيد الحسيني الذي يعمر الكوفة ويبيع للمهدي هو الذي يُخزب بغداد، كما أشرنا إليه سابقاً، وهؤلاء هم المراد بالحسيني؛ لكونهم من نسل الباقر عليه السلام.

وقد بيّنا في أحوال صاحب الأمر عليه السلام صحّة إطلاق الحسيني والحسيني على كل من هو من نسل الباقر عليه السلام.

هذا، مع احتمال كون الحسيني تصحيف الحسيني من بعض الناقلين.

ومما يؤيدنا، بل يشهد لنا ما ورد في بعض الأخبار بلفظ الهاشمي، وما ورد من إتيانهم من المشرق في بعضها، ومن خراسان في بعضها، ومن الطالقان في بعض، وأمثال ذلك؛ لصدق جميع ذلك في هذه السلسلة؛ ضرورة كون الجميع ممالكهم.

ولنذكر بعض تلك الأخبار حتى يتضح ما هو المراد صريحاً.

فمنها: ما رواه نُعيم بن حمّاد عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يخرج شاب من بني هاشم بكفه اليمنى خال من خراسان برايات سود بين يديه شعيب ابن صالح يقاتل أصحاب السفيناني فيهمهم»^(١).

وعن علي عليه السلام قال: «تخرج رايات سود فتقاتل السفيناني فيهم شاب من بني هاشم في كفه اليسرى خال، وعلى مقدّمته رجل من بني تميم يدعى شعيب بن صالح، فيهم أصحابه»^(٢).

وعنه عليه السلام قال: «إذا خرجت خيل السفيناني إلى الكوفة بعث في طلب أهل خراسان، ويخرج أهل خراسان في طلب المهدي فيلتقي هو

(١) كتاب الفتن: ٨٥٧/٢١٤.

(٢) كتاب الفتن: ٨٦٣/٢١٦، وفيه «كتفه» بدل «كفه».

والهاشمي برايات سود على مقدمته شعيب بن صالح ، فيلتقي هو والسفياي في باب اصطخر ، فتكون ملحمة عظيمة ، فتظهر الرايات السود ويهرب جيش السفياي»^(١).

وعن أبي جعفر عليه السلام أنه قال : «تنزل الرايات السود التي تخرج من خراسان إلى الكوفة ، فإذا ظهر المهدي بمكة بعث إليه بالبيعة»^(٢).

وعن الحسن عليه السلام عن جدّه عليه السلام أنه ذكر ما يلقاه أهل بيته إلى أن قال : «حتّى يبعث الله راية من المشرق سوداء ، من نصرها نصره الله ، ومن خذلها خذله الله ، حتّى يأتوا رجلاً اسمه كاسمي فيولّونه أمرهم ، فيؤيده الله وينصره»^(٣).

وعن عليّ عليه السلام قال : «ويحاً للطالقان فإنّ الله بها كنوزاً ليست من ذهب ولا فضة ، ولكن بها رجال عرفوا الله حقّ معرفته وهم أنصار المهدي»^(٤).

وفي كتاب الطبراني وصحيح ابن ماجه عن عبدالله بن الحارث الزبيدي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «يخرج ناس من المشرق فيوطؤون للمهدي سلطانه»^(٥).

وفي كتاب نعيم بن حماد أيضاً عن عليّ عليه السلام أنه قال : «يسير المهدي بعسكره من مكة إلى وادي القرى فيلحقه رجل حسني في اثني عشر ألف

(١) كتاب الفتن : ١٦٨/٨٦٨ .

(٢) كتاب الفتن : ٢١٦/٨٦٥ .

(٣) كتاب الفتن : ٢١٥/٨٦٠ .

(٤) كشف الغمّة ٢ : ٤٧٨ ، بحار الأنوار ٥١ : ٨٧ ، الفتوح لابن الأعمش ١ : ٣١٩ ، البيان في أخبار صاحب الزمان : ١٠٦ ، عقد الدرر : ١٦٤ ، العرف الوردی : ١٦٥ ، البرهان في علامات مهدي آخر الزمان ٢ : ٧٦٠ ، كنز العمال ١٤ : ٣٩٦٧٧/٥٩١ .

(٥) المعجم الأوسط ١ : ٢٨٧/١٤٦ ، سنن ابن ماجه ٢ : ٤٠٨٨/١٣٦٨ .

فارس ، فيقول له : يابن عمّ هل لك من آية فأبايعك ؟ فيومئ المهدي إلى الطير فيسقط على يديه ، ويغرس قضيباً يابساً فيخضر ، فيبايعه الحسنی»^(١) .

وفي أخبار الشيعة : أنّ هذا الأمر يكون بالقادسيّة ، وأنّ مع الحسنی أربعين ألفاً^(٢) .

وفي كتاب أبي نعيم ، عن ثوبان ، عن النبي ﷺ قال : «تجيء الرايات السود من قِبل المشرق كأنّ قلوبهم زبر الحديد ، فمن سمع بهم فليأتهم ولو حبواً على الثلج»^(٣) .

هذه وغيرها ممّا ذكرناه من كتب العامّة ، وإذا لاحظتها عرفت أنّ المراد هذه السلسلة كما ذكرنا .

ومنها يظهر صحّة مذهبهم أيضاً ، كما هو صريح الحديث الأخير والأوّل الذي روينا عن ابن مسعود ؛ لصراحة قوله : «فيطلبون الحقّ» ، وقوله : «فليأتهم ولو حبواً» ، وقوله : «فإنّها رايات هدى» على كونهم من الفرقة الناجية ، فيكون الخبر من دلائل حقّة مذهب الإماميّة أيضاً .

ويؤيد هذا الخبر ، بل يكون من الشواهد أيضاً ما رواه النعماني في كتابه عن الباقر عليه السلام أنّه قال : «كأنّي بقومٍ قد خرجوا بالمشرق يطلبون الحقّ فلا يعطونه ، فإذا رأوا ذلك وضعوا سيوفهم على عواتقهم فيعطون ما سألوا فلا يقبلونه حتّى يقوموا ، ولا يدفعونها إلّا إلى صاحبكم قتلاًهم شهداء»^(٤) ؛

(١) لم نعثر عليه في كتاب نعيم ، وأورده المقدسي في عقد الدرر : ١٨٦ .

(٢) لم نعثر عليه .

(٣) الأربعون حديثاً في المهدي : ٣٣/٩٢ .

(٤) كتاب الغيبة للنعماني : ٥٠/٢٧٣ .

إذ من الظاهر أنّ الشاه إسماعيل أوّل دعواه كان ترويج هذا الدين ، ولم يأت في ترويج هذا المذهب مثلهم .

ثم إن من الشواهد في كتب الشيعة كثيرة ، كقول عليّ عليه السلام في حديث له : «وقام قائم منا بجيلان وأجابته الديلم وفلان وفلان» الخبر^(١) .

وقوله - علي ما رواه حسن بن سليمان :- «إنّ في أردبيل كنزاً من كنوز الله ليس من الذهب ولا من الفضة ، بل رجل من عترتي يدخل تبريز في اثني عشر ألفاً»^(٢) الخبر ، وغيره .

ولا يخفى دلالة الكلّ بعد ملاحظة بعضها مع بعض على صحّة ما ذكرناه من كون المراد بها هؤلاء الجماعة ، ومن كون المهديّ عليه السلام هو الإمام الثاني عشر الذي هو معتقد هؤلاء ؛ لدلالة بعضها صريحاً وبعضها تلويحاً على كون هؤلاء على الهداية والحقّ .

وبالجملة ، الآثار والدلائل والقرائن والأخبار الدالة على كون المهديّ هو الحجّة الثاني عشر ممّا لا تحصي ، وكفى ما ذكرناه لصاحب البصيرة ، والله الهادي .

المبحث الثالث :

في بيان ما ورد في أنّ الإمام إمامان : داعٍ إلى الله وداعٍ إلى النار ، وأنّ في هذه الأمة أيضاً اثني عشر إماماً مضليّين .

قد مرّ في الباب الثاني من المقدّمة لا سيّما في المطلب الثاني من الفصل الثاني منه ما يدلّ صريحاً على وجود أئمة الضلالة في هذه الأمة من

(١) كتاب الغيبة للنعماني : ٥٥/٢٧٥ بتفاوت .

(٢) لم نعثر عليه .

العلماء والأمرء وغيرهم حتى في الصحابة والتابعين ، من أراد أن يطلع على التفصيل فليراجع إلى الباب المذكور ، بل يظهر من غيره أيضاً .

وأكثر ما روينا هناك ، بل كله من كتب المخالفين وطرقهم عن النبي ﷺ ، ومما هو نص في ضلالة أكثر علمائهم وأمرائهم مع بيان أفعال جماعة منهم بنقل ثقاتهم ومعتمديهم مما يشهد بأنهم كانوا من جملة مصداق تلك الأخبار .

وقد ورد عن أئمتنا الصادقين عليهم السلام أيضاً أخبار في هذا الباب - حتى في بعض الأخبار التي مضت في فاتحة هذا الكتاب - مشتملة كثير منها على ما هو من علائم أئمة الحق ، وما هو من علائم أئمة الضلالة .

فمنها : ما رواه جماعة معنعناً عن طلحة بن زيد - وهو من ثقات رواة العامة وأهل علمهم ، ويروي عن أبي عبدالله عليه السلام أيضاً - قال : قال الصادق جعفر بن محمد عليه السلام : « الأئمة في كتاب الله عز وجل إمامان : إمام عدل وإمام جور ، قال الله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أئمةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ ^(١) لا بأمر الناس ، يقدمون أمر الله قبل أمرهم وحكم الله قبل حكمهم ، وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أئمةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾ ^(٢) يقدمون أمرهم قبل أمر الله وحكمهم قبل حكم الله ، ويأخذون بأهوائهم خلاف ما في كتاب الله » ^(٣) .

وعن أبي بصير عنه عليه السلام أنه قال : « إن الدنيا لا تكون إلا وفيها إمامان : برّ وفاجر ، فالبرّ الذي قال الله : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أئمةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ ^(٤) وأما

(١) سورة الأنبياء ٢١ : ٧٣ .

(٢) سورة القصص ٢٨ : ٤١ .

(٣) بصائر الدرجات : ١/٥٢ (باب ١٥) ، الكافي ١ : ٢/١٦٨ (باب أن الأئمة في كتاب الله إمامان ...) ، الاختصاص : ٢١ ، تفسير القمي ٢ : ١٧٠ ، بحار الأنوار ٢٤ : ١٣/١٥٥ .

(٤) سورة الأنبياء ٢١ : ٧٣ .

الفاجر فالذي قال الله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾^(١)»^(٢).

وعن علي عليه السلام أنه قال: «الأنمة من قريش، أبرارها أئمة أبرارها، وفجّارها أئمة فجّارها» ثم تلا الآيتين^(٣).

وقد روى جمع من العامة مثله عن النبي صلى الله عليه وآله^(٤)، وقد مرّ سابقاً.

وعن الصادق عليه السلام أنه قال في حديث له في أئمة الضلالة: «قضى الله عزّ وجلّ أن يكون لهم دول في الدنيا على أولياء الله الأئمة من آل محمد عليهم السلام يعملون في دولتهم بمعصية الله تعالى ومعصية رسوله صلى الله عليه وآله ليحقّ عليهم كلمة العذاب وليتمّ أمر الله فيهم الذي خلقهم له في الأصل من الكفر الذي سبق في علمه أن يخلقهم له في أصل الخلق ومن الذين سمّاهم الله في كتابه في قوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾^(٥)» ثم قال عليه السلام: «تدبروا هذا واعقلوه ولا تجهلوه، فإنّ من جهل هذا وأشباهه ممّا افترض الله عليه في كتابه ممّا أمر به ونهى عنه ترك دين الله وركب معاصيه فاستوجب سخط الله فأكبّه الله على منخره في النار»^(٦) الخبر.

وروى جمع عن جابر - وهو من الثقات عند الخاصّة والعامة - عن الباقر عليه السلام قال: قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ

(١) سورة القصص ٢٨ : ٤١ .

(٢) بصائر الدرجات : ٣/٥٢ (باب ١٥) ، بحار الأنوار ٢٤ : ١٥/١٥٧ .

(٣) بصائر الدرجات : ٥/٥٣ (باب ١٥) ، بحار الأنوار ٢٤ : ١٧/١٥٧ .

(٤) المعجم الأوسط ٤ : ٣٥٢١/١٣٨ ، المعجم الصغير ١ : ١٥٢ ، حلية الأولياء ٧ :

٢٤٢ ، المستدرک للحاكم ٤ : ٧٥ ، كنز العمال ٦ : ١٤٧٩٢/٤٨ ، و ١٢ : ٣٣٨١٢/٢٦ .

(٥) سورة القصص ٢٨ : ٤١ .

(٦) الكافي ٨ : ١/٢ (رسالة أبي عبد الله عليه السلام إلى جماعة الشيعة) ، بحار الأنوار ٧٨ :

بِإِمَامِهِمْ»^(١) قال المسلمون: يا رسول الله ألسنتَ بإمام الناس كلهم أجمعين؟ فقال رسول الله ﷺ: أنا رسول الله إلى الناس أجمعين ولكن سيكون من بعدي أئمة على الناس من الله من أهل بيتي، يقومون في الناس فيكذبون، ويظلمهم أئمة الكفر والضلال وأشياعهم، ألا فمن والاهم واتبعهم وصدقهم فهو مني ومعى وسيلقاني، ألا ومن ظلمهم وكذبهم فليس مني ولا معي وأنا منه بريء»^(٢).

أقول: إذا لاحظت هذا مع ما سبق يظهر صريح المراد بالإمامين، فافهم. وفي تفسير العياشي وغيره عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾^(٣) قال: «من كان يأتون به في الدنيا، ويؤتى بالشمس والقمر، فيقدفان في جهنم ومن يعبدهما»^(٤).

وقد روى الفضل بن شاذان أنه وجد مكتوباً بخط أبيه مثله^(٥).

أقول: سيظهر أن المراد بالشمس والقمر الأول والثاني.

وفيه وفي غيره عن بشير الدهان عن الصادق عليه السلام قال: «أنتم والله على دين الله»، ثم تلا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾، ثم

(١) سورة الإسراء ١٧ : ٧١.

(٢) المحاسن ١ : ٤٨٠/٢٥٤، تفسير العياشي ٢ : ١٢١/٣٠٤، الكافي ١ : ١/١٦٨ (باب أن الأئمة إمامان)، تأويل الآيات الظاهرة ١ : ١٩/٢٨٣، بحار الأنوار ٢٤ : ٢٦٥ - ٢٨/٢٦٦.

(٣) سورة الإسراء ١٧ : ٧١.

(٤) تفسير العياشي ٢ : ٣٠٢ - ١١٦/٣٠٣، البرهان في تفسير القرآن ٣ : ٦٤٥٨/٥٥٣ و ٦٤٦٥/٥٥٥، الفصول المهمة ١ : ٤٥٤/٣٥٦، بحار الأنوار ٨ : ٩/١٢.

(٥) تفسير العياشي ٢ : ١١٧/٣٠٣، البرهان في تفسير القرآن ٣ : ٥٥٤ / ذيل الحديث ٦٤٥٨، الفصول المهمة ١ : ٤٥٥/٣٥٦، بحار الأنوار ٨ : ١٢ / ذيل الحديث ٩.

قال عليه السلام: «عليّ إمامنا، ورسول الله صلى الله عليه وآله [عليه السلام] إمامنا، وكم من إمام يجيء يوم القيامة يلعن أصحابه ويلعنونه، ونحن ذرية محمد صلى الله عليه وآله، وأمنا فاطمة صلوات الله عليها»^(١).

وروى جمع منهم محمد بن طلحة بن طرفة من علماء العامة، ومنهم العياشي، والمفيد، والصدوق، وغيرهم كلٌ بإسنادٍ له عن أبان بن تغلب، عن جعفر ابن محمد عليه السلام قال: «إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ من بطنان العرش: أين خليفة الله في أرضه؟ فيقوم داود عليه السلام، فيأتي النداء من قِبَل الله عزَّ وجلَّ: لسنا إياك أردنا وإن كنت لله خليفة، ثمَّ ينادي المنادي ثانية، فيقوم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فيأتي النداء من قِبَل الله تعالى: يا معشر الخلائق هذا عليّ بن أبي طالب، خليفة الله في أرضه، وحجته على عباده، فمن تعلق بحبله في دار الدنيا فليعلق بحبله في هذا اليوم، ويستضيء بنوره، وليتبعه إلى الدرجات العلى في الجنان» قال: «فيقوم الناس الذين قد تعلقوا بحبله في الدنيا فيتبعونه إلى الجنة، ثمَّ يأتي النداء من عند الله جلَّ جلاله: ألا من اتَّمتَّ بإمام في دار الدنيا فليتبعه اليوم إلى حيث يذهب به، فحينئذٍ ﴿تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ * وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾^(٢)»^(٣).

(١) تفسير العياشي ٢: ١٢٠/٣٠٣، المحاسن ١: ٢٥٣، البرهان في تفسير القرآن ٣: ٦٤٦١/٥٥٤.

(٢) سورة البقرة ٢: ١٦٦ و١٦٧.

(٣) الأمالي للمفيد ٣/٢٨٥، الأمالي للطوسي: ٩٢/٦٣، بشارة المصطفى: ١٨، كشف الغمّة ١: ١٤١، البرهان في تفسير القرآن ١: ٧٥١/٣٦٨.

وفي رواية إسماعيل بن همام قال: قيل للرضاء عليه السلام في قوله الله عز وجل: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾^(١) فقال: «إذا كان يوم القيامة قال الله تعالى: أليس عدلاً من ربكم أن نولي كل قوم من تولوا في الدنيا؟ قالوا: بلى، فيقول: تميزوا، فَيتميزون»^(٢).

وفي رواية أبي بصير أنه قال في حديث له: فأخذت بفخذ أبي عبد الله عليه السلام وقلت له: أشهد أنك إمامي، فقال: «أما إنه سيُدعى كل أناس بإمامهم حتى أصحاب الشمس بالشمس، وأصحاب القمر بالقمر، وأصحاب النار بالنار، وأصحاب الحجارة بالحجارة»^(٣).

أقول: الأخبار في هذا المعنى كثيرة جداً، وموافقة لما ذكره أكثر المفسرين في الآية، فإن أكثرهم صرحوا مروياً عن ابن عباس: بأن المراد بها أن يدعى كل قوم مع رئيسهم فيقال: هاتوا متبوعي إبراهيم، هاتوا متبوعي موسى، هاتوا متبوعي عيسى، هاتوا متبوعي محمد صلى الله عليه وآله [...] هاتوا متبوعي الشيطان، هاتوا متبوعي فلان وفلان، هاتوا متبوعي رؤوس الضلالة^(٤).

وعن علي عليه السلام: «إن الأئمة إمام هدى وإمام الضلالة»^(٥).

وفي رواية أخرى: أنه عليه السلام قال: «المراد بأنتمهم في الخير والشر»^(٦).

(١) سورة الإسراء ١٧ : ٧١ .

(٢) تفسير العياشي ٢ : ٣٠٤ - ١٢٥/٣٠٥ ، البرهان في تفسير القرآن ٣ : ٦٤٦٦/٥٥٥ ، بحار الأنوار ٨ : ١٧/١٤ .

(٣) تفسير العياشي ٢ : ١١٨/٣٠٣ ، البرهان في تفسير القرآن ٣ : ٦٤٥٩/٥٥٤ ، بحار الأنوار ٨ : ١٠/١٢ ، الفصول المهمة ١ : ٤٥٦/٣٥٦ .

(٤) مجمع البيان في تفسير القرآن ٣ : ٤٢٩ .

(٥) مجمع البيان في تفسير القرآن ٣ : ٤٢٩ ، تأويل الآيات الظاهرة ١ : ١٥/٢٨٢ .

(٦) مجمع البيان في تفسير القرآن ٣ : ٤٢٩ - ٤٣٠ .

وعن غير هؤلاء بل عنهم أيضاً: إنَّ المعنى ممَّن كانوا يأتَمون به من علمائهم وأئمَّتهم^(١).

وظاهرٌ انطباق الجميع على ما هو مضمون الأخبار التي ذكرناها هاهنا بل التي مرَّت في المحلِّ الذي أشرنا إليه أيضاً ممَّا مضمونه التحذير من إطاعة أئمة الضلالة، وأنهم كثيرون في هذه الأئمة، ومعلوم أن لا أحد تجرأ بقدر ولا جرح بل ولا نقص في الأئمة الذين تمسك بهم الاثنا عشرية، فإذا ينحصر مصداق^(٢) أئمة الضلالة في غيرهم من سائر العلماء والخلفاء لاسيما الذين أجهروا بالفسوق والفجور والذين تمسكوا بالبدع التي منها: العمل بالآراء والأحكام التي لا سند لها لا من الكتاب ولا من السنَّة، حتَّى أنا لو فسّرنا الآية بما فسرها به بعض المفسرين من كون المراد بالإمام القرآن والسنَّة، فلا شك إذاً أيضاً أن أهل الآراء وأمثالهم من أهل الضلالة، حيث لم يتبعوا إمامهم الذي من الله، بل إنمَّا اتبعوا آراءهم التي لا أقل من كون كثير منها من خطوات الشيطان، فتأمل جدًّا، حتَّى يتضح لك سخافة ما ذكرناه في المباحث السابقة من تفسير بعض النواصب ما ورد عن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأئمة الاثني عشر الهادين الممدوحين بجماعة أكثرهم من فسقة بني أمية حتَّى يزيد لعنه الله.

ومن العجائب أنهم لم يدركوا أن هؤلاء إذا كانوا أئمة الهدى والحق فمن هو^(٣) أئمة الضلالة إذا؟

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن ٣ : ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(٢) كلمة «مصداق» لم ترد في «س» و«م» و«ن» .

(٣) في «ل» زيادة : «يا ترى» .

و(نعم ما قال رجل)^(١) لسفيان الثوري - كما مرَّ سابقاً في ضمن الحديث الحادي عشر من فاتحة كتابنا هذا - ما خلاصته هكذا: قال رجل من قريش: جئت مع سفيان الثوري إلى الصادق عليه السلام فسأله أن يكتب له خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله في مسجد الخيف، وبالع حتى أملاها الصادق عليه السلام، فكتبها سفيان، وقمنا ومشينا^(٢)، وقد كان فيها قول النبي صلى الله عليه وآله: «ثلاث لا يغفل عليهنَّ قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة لأئمة المسلمين، واللزوم لجماعتهم».

قال الرجل: فلما كان في بعض الطريق قلت له: قد والله أزم أبو عبدالله عليه السلام رقتك شيئاً لا يذهب من رقتك أبداً، فقال: وأي شيء ذلك؟ قلت: قوله: «والنصيحة لأئمة المسلمين» من هؤلاء الأئمة الذين تجب علينا نصيحتهم؟ معاوية بن أبي سفيان، ويزيد بن معاوية، ومروان ابن الحكم، وكل من لا تجوز شهادته عندنا ولا تجوز الصلاة خلفهم.

وكذا قوله: «واللزوم لجماعتهم» أي الجماعة هؤلاء؟ هل مرجئ يقول: من لم يُصَلِّ، ولم يَصُمْ، ولم يغتسل من جنابة، وهدم الكعبة، ونكح أمه فهو على إيمان جبرئيل وميكائيل؟ أو قدرِّي يقول: لا يكون ما شاء الله، ويكون ما شاء إبليس؟ أو حروري يبرأ من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ويشهد عليه بالكفر؟ أو جهمي يقول: إنما هي معرفة الله وحده ليس بالإيمان شيئاً غيرها؟

قال سفيان: فويحك أي شيء يقولون؟ يعني: الصادق عليه السلام

(١) بدل ما بين القوسين في «ل»: «ولنعم ما قال أحدهم».

(٢) في «ل»: «وانصرفنا» بدل «ومشينا».

وأصحابه .

فقلت: يقولون: إن علي بن أبي طالب هو الإمام الذي يجب علينا نصيحته، ولزوم جماعتهم^(١) أهل بيته^(٢)، الخبير.

وفي رواية شعبة عن قتادة، عن ابن جبير، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِيمَانِهِمْ﴾^(٣) قال: إذا كان يوم القيامة دعا الله تعالى أئمة الهدى ومصابيح الدجى وأعلام التقى أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام ثم يقال لهم: جوزوا الصراط أنتم وشيعتكم وادخلوا الجنة بغير حساب، ثم يدعو أئمة الفسق، قال: والله يزيد منهم، فيقال له: خذ بيد شيعتك إلى النار بغير حساب^(٤).

ثم مما ينادي بما ذكرناه، حتى الدلالة على كون عمدة أئمة الضلالة اثني عشر أيضاً، بل ومع الدلالة على تشخيصهم، وأنهم الذين جعلهم أكثر النواصب من الاثني عشر الهداة: ما رواه جمع من أصحابنا - كالمفيد، والطبري، والطبرسي، وصاحب الدرّ النظيم، وغيرهم - عن سليم بن قيس الهلالي - الممدوح عند العامة والخاصة - (وهو)^(٥) موجود بالفعل في كتاب سليم الموجود عندنا، وقد مرّ سابقاً مجمله، وهذا مفصله: قال سليم: سمعت عبدالله بن جعفر بن أبي طالب يقول: قال لي معاوية: ما أكثر

(١) في «ل» زيادة: «يعني» .

(٢) الكافي ١: ٣٣٣ - ٢/٣٣٤ (باب ما أمر النبي صلى الله عليه وآله بالنصيحة . . .)، بحار الأنوار ٢٧: ٦٩ - ٦/٧٠، و٤٧: ٣٦٥ - ٨٢/٣٦٦ .

(٣) سورة الإسراء ١٧: ٧١ .

(٤) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٣: ٨٠، بحار الأنوار ٣٨: ١٥٤/ذيل الحديث ١٢٧ .

(٥) بدل ما بين القوسين في «ل»: «كما أنه» .

تعظيمك للحسن والحسين وما هُما بخير منك ، ولا أبوهما بخير من أبيك ، ولولا أن أمهما فاطمة بنت رسول الله ﷺ لقلت : ما أمك أسماء بنت عميس بدون منها ؟

قال : فغضبتُ من مقالته وأخذني ما لا أملك ، فقلت : إنك لقليل المعرفة بهما وبأبيهما وأمهما ، بلى والله لهما خير مني ، وأبوهما خير من أبي ، وأمهما خير من أمي ، ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول فيهما وفي أبيهما وأنا غلام فحفظته منه ووعيته ، فقال معاوية - وليس في المجلس غير الحسن والحسين عليهما السلام وأنا وابن عباس وأخيه الفضل - : هات ما سمعت ، فوالله ما أنت بكذّاب ، فقلت : إنّه أعظم ممّا في نفسك ، قال : وإن كان أعظم من أحد وجرء ، فإنّه ما لم يكن أحد من أهل الشام لا أبالي ، أمّا إذا قتل الله طاغيتكم وفرّق جمعكم وصار الأمر في أهله ومعذنه فلا نبالي ما قلتم ولا يضرنا ما ادّعيتم ، قال : فقلت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن كنت أولى به من نفسه فأنت يا أخي أولى به من نفسه» وعليّ عليّ السلام بين يديه ، والحسن والحسين عليهما السلام ، وعمر ابن أمّ سلمة ، وأسامة بن زيد ، وفي البيت فاطمة عليهما السلام ، وأمّ أيمن ، وأبوذر ، والمقداد ، والزبير بن العوام ، وضرب رسول الله ﷺ على عضد عليّ عليّ السلام وأعادها ثلاثاً ، ثمّ نصّ بالإمامة على الأئمّة تمام الاثني عشر ، ثمّ قال ﷺ : «ولأمتي اثنا عشر إمام ضلالة كلّهم ضالٌّ مضلٌّ ، عشرة من بني أمية ورجلان من قريش ، وزر جميع الاثني عشر وما أضلّوا في أعناقهما» ثمّ سمّاهما رسول الله ﷺ وسمّى العشرة معهما ، قال معاوية : فسّمهم لنا ، فقلت : فلان وفلان وفلان وصاحب السلسلة وابنه من آل أبي سفيان وسبعة من ولد

الحكم بن أبي العاص أولهم مروان ، فقال معاوية : لئن كان ما قلت حقاً لقد هلكتُ وهلك الثلاثة قبلي ومن تولاهم من هذه الأمة ، ولقد هلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله من المهاجرين والأنصار والتابعين غيركم ^(١) أهل البيت وشيعتكم ، فقلت : إن الذي قلته والله حقٌ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال معاوية للحسن والحسين عليهما السلام وابن عباس : ما يقول ابن جعفر ؟

قال ابن عباس - وكان معاوية بالمدينة أول سنة اجتمع عليه الناس بعد قتل علي عليه السلام :- [أرسل إلى الذين سمى] ^(٢) فأرسل إلى الذين قد سماهم ابن جعفر ، الموجودين فيها كابن أم سلمة ومن معه جميعاً ، فشهدوا أن الذي قاله ابن جعفر قد سمعوه من النبي صلى الله عليه وآله كما سمعه ابن جعفر . ثم أقبل معاوية على الحسن والحسين عليهما السلام وابن عباس والفضل وابن أم سلمة وأسامة ، فقال : كلكم على ما قال ابن جعفر ؟ قالوا : نعم ، فقال معاوية : فإنكم يا بني عبدالمطلب لتدعون أمراً عظيماً وتحتجون بحجة قوية ، وإنكم تصيرون على أمر وتسترونه ، والناس في غفلة وعمى ، ولئن كان ما تقولون حقاً لقد هلكت الأمة ورجعت عن دينها ، وكفرت بربها ، وجحدت نبيها إلا أنتم أهل البيت ومن قال بقولكم ، وأولئك قليل في الناس .

فأقبل ابن عباس على معاوية فقال : قال الله تعالى : ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ ^(٣) وقال : ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ ^(٤) وما تعجب منا يا معاوية !

(١) في «س» و«ن» و«ل» زيادة : «يا» .

(٢) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصادر .

(٣) سورة سبأ ٣٤ : ١٣ .

(٤) سورة ص ٣٨ : ٢٤ .

أعجب من بني إسرائيل ، إن السحرة قالوا لفرعون : ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ (١) وأمنوا بموسى وصدّقه ثم سار بهم ومن اتّبعه من بني إسرائيل ، فأقطعهم البحر وأراهم العجائب وهم مصدّقون بموسى ﷺ والتوراة ، يقرون له بدينه ، ثم مروا بأصنام تُعبد ، فقالوا : ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (٢) ، ثم عكفوا على العجل جميعاً غير هارون وقليل معه ، ﴿فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى﴾ (٣) وقال لهم موسى ﷺ بعد ذلك : ﴿أَدْخُلُوا الْأَرْضَ الْمَقْدَسَةَ﴾ (٤) فكان من جوابهم ما قصّ الله عزّ وجلّ عنهم ، فقال موسى ﷺ ﴿رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ (٥) الآية ، فما اتّباع هذه الأمة رجالاً سوّدوهم وأطاعوهم لهم سوابق مع رسول الله ﷺ ومنازل قريبة منه ، وأصهار مقرّين بدين محمّد ﷺ وبالقرآن ، حملهم الكبر والحسد أن خالفوا إمامهم ووليّهم ، بأعجب من قوم صاغوا من حليّهم عجلاً ثمّ عكفوا عليه يعبدونه ويسجدون له ، ويزعمون أنّه ربّ العالمين ، واجتمعوا على ذلك كلّهم غير هارون ، وقد بقي مع صاحبنا - الذي هو من نبينا بمنزلة هارون من موسى - ناس منهم سلمان وأبوذرّ والمقداد [. . .] ، وتتعجّب يا معاوية ! أن سمّى الله الأئمة واحداً بعد واحدٍ ، وقد نصّ عليهم رسول الله ﷺ بغدير خمّ وفي غير موطنٍ ، واحتجّ بهم عليهم وأمرهم بطاعتهم ، وأخبر أنّ أولهم عليّ بن أبي طالب وليّ كلّ مؤمن

(١) سورة طه ٢٠ : ٧٢ .

(٢) سورة الأعراف ٧ : ١٣٨ .

(٣) سورة طه ٢٠ : ٨٨ .

(٤) سورة المائدة ٥ : ٢١ .

(٥) سورة المائدة ٥ : ٢٥ .

ومؤمنة ، وأنه خليفته فيهم ووصيه .

ثم قال ابن عباس : يا معاوية ! قد بعث النبي صلى الله عليه وآله جيشاً يوم مؤتة ، فقال : «عليكم بجعفر ، فإن هلك فزيد ، فإن هلك فعبد الله بن رواحة ، فقتلوا جميعاً ، أفترأه يترك الأمة ولم يبين لهم من الخليفة بعده ، حتى يختاروا هم ^(١) لأنفسهم الخليفة ، كأَنَّ رأيهم لأنفسهم أهدى لهم وأرشد من رأيه واختياره ، فوالله ، ما ركب القوم ما ركبو إلا بعد ما بيّنه ولم يتركهم رسول الله في عماء ولا شبهة .

فأمّا ما قال الرهط الأربعة الذين تظاهروا على علي عليه السلام ، وكذبوا على النبي صلى الله عليه وآله ، وزعموا أنه قال : إن الله لا يجمع لنا أهل البيت النبوة والخلافة ، فقد شبّهوا ولبّسوا على الناس بشهادتهم وكذبهم ومكرهم .

قال معاوية : ما تقول يا حسن ؟ فقال : «يا معاوية ! قد سمعت ما قال ابن عباس ، ثم العجب منك يا معاوية ! ومن قلّة حياثك ومن جرأتك على الله حين قلت : قد قتل الله طاغيتكم وردّ الأمر إلى معدنه ، فأنت يا معاوية ! معدن الخلافة دوننا ؟ ويل لك وللثلاثة الذين قبلك أجلسوك هذا المجلس ، وسنّوا لك هذه السنّة» الخبر إلى أن قال عليه السلام : «نحن نقول أهل البيت : إن الأئمة منّا ، وإن الخلافة لا تصلح إلاّ فينا ، وإنّ الله جعلنا أهلها في كتابه وسنّه نبيّه صلى الله عليه وآله ، وإنّ العلم فينا بحذافيره ، ونحن أهله ، وإنّه لا يحدث شيء إلى يوم القيامة حتى أرش الخدش إلاّ وهو عندنا بخط عليّ وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله من غير خلاف ولا اختلاف ، وزعم قوم أنّهم أولى بذلك منّا ، حتى أنت يابن هند تدّعي ذلك [. . .] وزعم كلّ صنف من مخالفينا

(١) في «س» و«ل» و«م» : «حتى هم يختاروا».

من أهل هذه القبلة أنهم معدن الخلافة والعلم دوننا، مع اختلافهم في العلوم التي زعموها بأرائهم من غير كتاب ولا سنة، فنستعين بالله على من ظلمنا وجحدنا حقاً وركب رقابنا، وسنّ للناس علينا ما يحتجّ به مثلك، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

إنما الناس ثلاثة: مؤمن يعرف حقنا، ويسلم لنا، ويأتم بنا، فذلك ناج محبّ لله ولرسوله ﷺ، وناصب لنا العداوة يتبرأ منا ويلعننا ويستحلّ دماءنا ويجحد حقنا ويدين الله بالبراءة منا، فهذا كافر مشرك، وإنما كفر وأشرك من حيث لا يعلم، كما يسبوا الله تعالى عدواً بغير علم، ورجل أخذ بما لم يختلف فيه وردّ علم ما أشكل عليه إلى الله مع ولايتنا والائتمام بنا، ولا يعادينا، ولا يعرف حقنا، فنحن نرجو أن يغفر الله له ويدخله الجنة فهذا مسلم ضعيف» .

فلما سمع معاوية ذلك أمر لكل واحد منهم بمائة ألف درهم غير الحسن والحسين وابن جعفر، فإنه أمر لكل منهم بألف درهم^(١) .

وروى محمد بن مسعود العياشي في تفسيره عن خيثة الجعفي عن أبي ليبيد المخزومي، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «يملك من ولد العباس اثنا عشر يُقتل بعد الثامن أربعة، يصيب أحدهم الذبحة فتذبحه، هم فئة أعمارهم قصيرة، مدتهم قليلة، سيرتهم خبيثة، منهم القويستق الملقب بالهادي والناطق والغاوي»^(٢) الخبر .

والظاهر أن مراده عليه السلام بيان عظمائهم المتمكّنين في الملك؛ ضرورة

(١) كتاب سليم بن قيس ٢: ٨٣٤ - ٤٢/٨٤٨، الاحتجاج ٢: ٥٦ - ٦٥، الدرّ النظيم :

٤٩٦ - ٥٠١، بحار الأنوار ٤٤: ٩٧ - ٩/١٠٢ .

(٢) تفسير العياشي ٢: ٣/٣ .

أنهم ضعفوا جداً بعد ظهور الديالمة .

ثم إن من شواهد ما ذكرناه ما روينا خلاصته في المطلب الثالث من الفصل الثامن من حديث الرايات ، ولا بأس إن ذكرناه مفصلاً هاهنا .

روى عباد بن يعقوب الرواجني في كتاب المعرفة ، عن أبي عبدالرحمان المسعودي ، عن الحارث بن حصيرة ، عن الصخر بن الحكم الفزاربي ، عن حنان بن الحارث الأزدي ، عن الربيع بن جميل الضبي ، عن مالك بن ضمرة الرواسي ، وروى صاحب المناقب ، وصاحب كتاب كشف الغمة ، وصاحب كتاب الخصال ، وغيرهم ، عن عباد بهذا الإسناد بعينه ، وروى في كشف الغمة من أصل عتيق ، عن القاضي محمد بن عبدالله الجعفي ، عن [الحسين بن] ^(١) محمد بن الفرزدق ، عن الحسين بن علي بن بزيع ، عن يحيى بن الحسن بن فرات ، عن أبي عبدالرحمان المسعودي بإسناده المذكور عن مالك بن ضمرة ، وكذا روى المظفر بن جعفر بن الحسين في الرسالة الموضحة ، عن أحمد بن سعيد الهمداني ، عن محمد بن جعفر بن محمد بن نوح بن دراج ، عن أبيه ، عن محمد بن أيوب بن دراج ، عن نوح بن أبي النعمان عن الصخر بن الحكم بإسناده - الذي ذكرناه - عن مالك بن ضمرة ، وروى في كشف الغمة عن المظفر وبعين هذا السند أيضاً عن مالك بن ضمرة ، وروى علي بن إبراهيم القمي في تفسيره - عند قوله تعالى : ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ ^(٢) - عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى ، عن أبي الجارود ، عن عمران بن هيثم ،

(١) ما بين المعقوفين أثبتناه من اليقين لابن طاووس : ٤٤٣ ، وبحار الأنوار : ٣٠ :

٢٠٦ ، و ٣٧ : ٣٤٤ .

(٢) سورة آل عمران ٣ : ١٠٦ .

عن مالك بن زمرة، قالوا كلهم: قال مالك بن زمرة: لما سِيرَ أبوذر رضي الله عنه اجتمع هو وعليّ والمقداد وعمار وحذيفة وابن مسعود، فقال أبوذر: حدثوا حديثاً نذكر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونشهد له وندعو له ونصدقه بالتوحيد. فقال عليّ رضي الله عنه: «لقد علمتم ما هذا زمان حديثي»، قالوا: صدقت. فقال: حدثنا يا حذيفة، قال: لقد علمتم أنني سألت المعضلات وخُبرتهنّ لم أسأل عن غيرها، قالوا: صدقت.

قال: حدثنا يابن مسعود، قال: لقد علمتم أنني قرأت القرآن لم أسأل عن غيره، ولكن أنتم أصحاب الأحاديث، قالوا: صدقت. قال: حدثنا يا مقداد، قال: لقد علمتم أنني إنما كنت صاحب الفتن لأسأل عن غيرها، ولكن أنتم أصحاب الأحاديث، قالوا: صدقت. فقال: حدثنا يا عمار، قال: لقد علمتم أنني رجل نسيء إلا أن أذكر فأذكر.

فقال أبوذر رضي الله عنه: أنا أحدثكم بحديث قد سمعتموه أو من سمعه منكم، فقال: أستم تشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن البعث حق، والجنة حق، والنار حق؟ قالوا: نشهد، قال: وأنا معكم من الشاهدين، قال: أستم تشهدون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «شرّ الأولين والآخرين اثنا عشر سئة من الأولين وستة من الآخرين» ثم سَمَى الستة من الأولين: «ابن آدم الذي قتل أخاه، وفرعون، وهامان، وقارون، والسامري، والدجال، اسمه في الأولين ويخرج في الآخرين، وأما الستة من الآخرين: فالعجل، وفرعون، وهامان، وقارون، والسامري، والأبتر»، فتشهدون على ذلك؟

قالوا: نعم، قال: وأنا على ذلك من الشاهدين .

ثم قال: أستم تشهدون أنه لما نزلت هذه الآية ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ترد أمتي عليّ الحوض يوم القيامة على خمس رايات: أولها راية العجل فأقوم فأخذ بيده فإذا أخذت بيده اسودّ وجهه، ورجفت قدماه، وخفقت أحشاؤه، ومن فعل فعله يتبعه، فأقول: ما ذا خلّفتموني في الثقلين من بعدي؟ فيقولون: كذبنا الأكبر ومزقناه، واضطهدنا الأصغر وابتزنا حقه، فأقول: اسلكوا ذات الشمال، فينصرفون ظمأً مظمئين، وقد اسودّت وجوههم لا يطعمون منه قطرة .

ثم ترد عليّ راية فرعون أمتي فيهم أكثر الناس، ومنهم المبهرجون» قلت: يا رسول الله، وما المبهرجون أبهرجوا الطريق؟ قال: «لا ولكنهم بهرجوا دينهم، وهم الذين يغضبون للعالم ولها يرضون ولها يسخطون ولها ينصبون، فأقوم فأخذ بيد صاحبهم، فإذا أخذت بيده اسودّ وجهه، ورجفت قدماه، وخفقت أحشاؤه، ومن فعل فعله يتبعه، فأقول: بما خلّفتموني في الثقلين بعدي؟ فيقولون: كذبنا الأكبر ومزقناه، وقاتلنا الأصغر فقتلناه، فأقول: اسلكوا طريق أصحابكم، فينصرفون ظمأً مظمئين مسودّة وجوههم لا يطعمون منه قطرة .

ثم ترد عليّ راية هامان أمتي فأقوم فأخذ بيده، فإذا أخذت بيده اسودّ وجهه، ورجفت قدماه، وخفقت أحشاؤه، ومن فعل فعله يتبعه، فأقول: بما خلّفتموني في الثقلين بعدي؟ فيقولون: كذبنا الأكبر وعصيناه، وخذلنا الأصغر وخذلنا عنه، فأقول: اسلكوا سبيل أصحابكم، فينصرفون ظمأً مظمئين مسودّة وجوههم لا يطعمون منه قطرة .

ثم ترد عليّ راية فلان وهو إمام خمسين ألفاً من أمتي - وفي بعض الروايات بدل «فلان» لفظة «عبدالله بن قيس» وفي بعضها بدلها لفظة «سامريّ هذه الأمة» - فأقوم فأخذ بيده فإذا أخذت بيده اسودّ وجهه ، ورجفت قدماه ، وخفت أحشاؤه ، ومن فعل فعله يتبعه ، فأقول : بما خلّفتُموني في الثقلين بعدي ؟ فيقولون : كذبنا الأكبر وعصيناه ، وخذلنا الأصغر وضيعناه - وفي رواية : «وخذلنا عنه» بدل «ضيعناه» - فأقول : اسلكوا سبيل أصحابكم ، فينصرفون ظمأً مظمئين مسودّة وجوههم لا يطعمون منه قطرة .

ثم ترد عليّ المخدج برايته - وفي بعض الروايات بدل المخدج هكذا : «راية ذي الثدية»^(١) - مع أول الخوارج وآخرهم - وفي رواية زيادة قوله سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «وهو إمام سبعين ألفاً من أمتي»^(٢) - فأقوم فأخذ بيده ، فإذا أخذت بيده اسودّ وجهه ، ورجفت قدماه ، وخفت أحشاؤه ، ومن فعل فعله يتبعه ، فأقول : بما خلّفتُموني في الثقلين بعدي ؟ فيقولون : كذبنا الأكبر وعصيناه ، وقاتلنا الأصغر وقتلناه ، فأقول : اسلكوا سبيل أصحابكم ، فينصرفون ظمأً مظمئين مسودّة وجوههم لا يطعمون منه قطرة .

ثم ترد عليّ راية أمير المؤمنين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين - وفي رواية : «ووصي رسول رب العالمين»^(٣) - فأقوم فأخذ بيده ، فإذا أخذت بيده ابيضّ وجهه ووجوه أصحابه ، فأقول : بما خلّفتُموني في

(١) تفسير القمي ١ : ١٠٩ ، اليقين لابن طاووس : ٣٣٠ .

(٢) اليقين لابن طاووس : ٣٦٥ و ٤٤٥ .

(٣) تفسير القمي ١ : ١٠٩ ، تأويل الآيات الظاهرة ١ : ٣٥/١٢٠ .

الثقلين بعدي؟ فيقولون: اتبعنا الأكبر وصدقناه، ووازرنا الأصغر ونصرناه، وقاتلنا معه، فأقول: ردوا رواء مرويين، فيشربون شربة لا يظمأون بعدها أبداً، إمامهم كالشمس الطالعة، ووجوه أصحابه كالقمر ليلة البدر وكأضواء النجم في السماء».

قال أبوذر: أستم تشهدون على ذلك؟ قالوا: نعم، قال: وأنا على ذلك من الشاهدين.

وفي رواية عباد أنه قال - بعد ذكره في كتابه وروايته لأصحابه -:
 اشهدوا عليّ بهذا عند الله أن أبا عبدالرحمان حدثني بهذا، وقال لي: اشهد بهذا عليّ عند الله أن الحارث بن حصيرة حدثني بهذا، وقال لي: اشهد عليّ بهذا عند الله أن صخر بن الحكم حدثني بهذا، وقال: اشهدوا بهذا عليّ عند الله أن حنان حدثني بهذا، وقال: اشهدوا عليّ بهذا عند الله^(١) أن الربيع ابن جميل حدثني بهذا، وقال: اشهدوا عليّ بهذا عند الله^(٢) أن مالك بن ضمرة حدثني بهذا، وقال: اشهدوا عليّ بهذا أن أبازر الغفاري حدثنا بهذا، وقال أبوذر مثل ذلك وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله «حدثني به جبرئيل عن الله تبارك وتعالى»^(٣).

أقول: بناءً على هذه النسخة يكون الخمس رايات كلها من أئمة الضلال، وراية عليّ عليه السلام هي السادسة، ولكن في النسخ الأخرى التي فيها

(١ و٢) جملة «عند الله» لم ترد في «س» و«ن» و«ل».

(٣) اليقين لابن طاووس: ٣٢٩ - ٣٣٠ (باب ١٢٤) و٣٦٣ - ٣٦٦ (باب ١٢٩) و٤٠٨ -

٤٠٩ (باب ١٥٠) و٤٤٣ - ٤٤٧ (باب ١٦٩)، الخصال: ٤٥٧ - ٢/٤٦٠، تفسير

القمي ١: ١٠٩، تأويل الآيات الظاهرة ١: ١١٩ - ٣٥/١٢٠، بحار الأنوار: ٣٠:

٢٠٦ - ٦٩/٢١١، ٣٧: ٣٤١ - ١/٣٤٤.

هذه الرواية ليست فيها راية هامان ، بل فيها أربع رايات ضلال كراية العجل وفرعون والسامري وذو الثدية ، والخامسة راية عليّ عليه السلام ، وكان الذي أسقطها لأجل أنه زعم مزيد المجموع عن الخمسة ، ولكن لا يمتنع أن يكون مراده عليه السلام ما أشرنا إليه من كون الخمس عبارة عن رايات الضلال .

ثم إن من الطوائف أن محمّد بن يوسف الشافعي في كتاب كفاية الطالب روى هذا الخبر بالإسناد المذكور عن أبي ذر^(١) ، ومع هذا لم يذكر أصلاً شيئاً من رايات الضلال ، بل اكتفى بنقل راية عليّ عليه السلام .

وكذا روى هذه الرواية مقتصراً على ذكر خصوص راية عليّ عليه السلام ابن أبي الثلج أيضاً في كتابه بإسناد له عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾^(٢)^(٣) .

ومما يدلّ على إسقاطهما ما كان ذكره يضرهما ما تبين أولاً من نقل جمّة من العلماء هذا الخبر بتمامه ، وما ظهر ثانياً من أن مورد الحديث بيان كلّ مَنّ يبيضّ وجهه ومن يسودّ وجهه ، فلا معنى للاكتفاء بواحد .

وأيضاً قد مرّ ما في كتبهم من ذكر وجود الأئمة المضلّين وأهل النار ونحو ذلك ، كما هو صريح قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً﴾^(٤) كما مرّ ، وكذا سيأتي في مقالة ذكر الصحابة من المقصد الثاني أحاديث كثيرة من طرقهم ، صريحة في أن جماعة من الصحابة ورؤساء الأمة يجزّونهم من

(١) كفاية الطالب : ٧٦ (باب ٦) .

(٢) سورة آل عمران ٣ : ١٠٦ .

(٣) اليقين لابن طاووس : ٢١٠ - ٢١١ (باب ٥٧) .

(٤) سورة القصص ٢٨ : ٤١ .

عند النبي عند الحوض ويسوقونهم إلى النار، ويقولون للنبي صلى الله عليه وآله : ما تدري ما أحدثوا بعدك^(١)، ولا شك أن هذا كله قرينة صريحة في إسقاطهما ذكر سائر الرايات، لما هو واضح من كون المراد بعض ما قالوا بحسن حاله وصحة أفعاله .

ولا يخفى أن هذا أيضاً دليل ما بيناه مراراً من أنهم يُسقطون من الأحاديث كثيراً مما يدل على ضعف مذهبهم، فلا تغفل .

ثم مما يؤيد ما نحن فيه ما رواه جماعة كالقمي والعياشي والحميري، وغيرهم من أهل الرواية والتفسير في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَكُوثُوا أَيْمَانُهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَأَيْمَانَ لَهُمْ﴾^(٢) الآية، فإنهم رووا بأسانيد عديدة أن أمير المؤمنين عليه السلام قال في حديث له يوم البصرة: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة واصطفى محمداً بالنبوة إن هؤلاء القوم - يعني: أهل الجمل - لأصحاب هذه الآية، وما قوتلوا منذ نزلت هذه الآية»^(٣).

وفي رواية أخرى أنه قال: «والله ما قوتل أهل هذه الآية منذ نزلت حتى قاتلتهم يوم الجمل، فإن طلحة والزبير بايعاني طائعين غير مكرهين ثم نكثا بيعتي من غير حدثٍ أحدثته»^(٤) الخبر .

(١) انظر: صحيح البخاري ٨ : ١٤٨ ، مسند أحمد بن حنبل ٦ : ٣٣ / ١٩٩٨١ ، صحيح مسلم ٤ : ٢٢٩٥ / ١٧٩٥ ، ٢٢٩٧ / ١٧٩٦ .

(٢) سورة التوبة ٩ : ١٢ .

(٣) تفسير القمي ١ : ٢٨٣ ، تفسير العياشي ٢ : ٧٧ - ٢٣ / ٧٨ ، قرب الإسناد : ٣٢٧ / ٩٦ ، تفسير الصافي ٢ : ٣٢٤ ، بحار الأنوار ٣٢ : ١٣٣ / ١٨٥ .

(٤) تفسير العياشي ٢ : ٢٨ / ٧٩ ، أمالي المفيد : ٧ / ٧٣ .

وفي رواية عن الصادق عليه السلام أنه سُئل عن طلحة والزبير، فقال: «كانا من أئمة الكُفر» ثم قرأ الآية^(١).

وبالجملة، الأخبار في هذا الباب كثيرة جداً، بل جازت عن حدّ احتمال الشكّ فيها مع اشتغال أكثرها على صريح كون أئمة الضلال من لم يتبع أهل البيت الذين أولهم علي عليه السلام، وقد مرّ ويأتي بعض تلك الأخبار متفرقة في المواضع المناسبة، وكفى ما ذكرناه هاهنا لصاحب البصيرة، والله الهادي^(٢).

(١) تفسير العياشي ٢ : ٧٧ - ٢٣/٧٨، قرب الإسناد : ٣٢٧/٩٦، بحار الأنوار ٣٢ : ١٣٣/١٨٥.

(٢) في «م» زيادة : «إلى الحق».

الفصل الثاني عشر

في بيان أنّ هؤلاء الاثني عشر صلوات الله وسلامه عليهم كلّهم ادّعوا أنّ هذا الأمر لهم ومختصّ بهم من دون مشاركة أحد معهم ، وأنّ ذلك بما مرّ من النصّ والتعيين من الله ورسوله ، الذي ثبت لزوم وجوده في النائب الإمام مع كونهم - كما ظهر ممّا مرّ سابقاً - صادقين مصدّقين غير مقدّوحين في شيء أصلاً لاسيّما الكذب عند جميع الفِرَق ، بل مع ظهور تحقّق الشرائط والكمالات التي ذكرناها فيهم ، وثبوت كمال علمهم وورعهم وحسن حالهم وصدق مقالهم عند كلّ أحد ، وانتفاء مدّع للنصّ والتعيين المذكور في غيرهم ، بل الأئمة معترفة بعدم صدور النصّ لغيرهم حتّى أنّه ما ادّعى أحد غيرهم اجتماع سائر الشرائط والكمالات فيه ، بل لم يوجد أيضاً في من سواهم .

اعلم أنّ جميع ما أشرنا إليه ها هنا ممّا بيّنا صحّته سابقاً ، ولا خلاف ولا كلام أيضاً في عدم ادّعاء أحد النصّ والتعيين ولا اجتماع الصفات المذكورة في غيرهم ، فليس علينا ها هنا ما سوى نقل ما ورد في ادّعائهم اختصاص هذا الأمر لهم ، وذلك أيضاً ممّا مرّ في أخبار كثيرة جداً متفرّقة في الفصول الماضية لا ينبغي التطويل بتكرار ذكرها ها هنا .

نعم ، نذكر ها هنا نبذاً ممّا لم نذكره سابقاً ولو من كتب أصحابنا ، بل ومن الإمام الذي نصّ على نفسه بالإمامة ، ونحو ذلك ، وإنّما نذكر أيضاً ما

نذكره تيمناً وتوضيحاً، وإلا فثبوت ما نحن فيه معلوم من كل ما تقدم من الفصول وغيرها لاسيما الفصل السابق وفصل الوصية وفصل ذكر أحوالهم عليهم السلام وأمثالها مع كمال ملاحظتهم في إخفاء هذا من جهات شتى مر بعضها في الفصول السابقة، منها خوف الوصول إلى الحُكَّام، فلا تغفل واستمع لما سنذكره .

قد روى جماعة من أصحابنا القدماء الثقات من أرباب النصوص -الذين منهم: الكليني، والطبري، وقوم من القميين، وغيرهم - أخباراً كثيرة جداً .

منها: عن جميل بن درّاج بسند صحيح عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «يغدو الناس على ثلاثة أصناف: عالم، ومتعلم، وغشاء، فنحن العلماء، وشيعتنا المتعلمون، وسائر الناس غشاء»^(١).

وعن عبدالله بن سليمان قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول، وعنده رجل من أهل البصرة يقال له: عثمان الأعمى، وهو يقول: إن الحسن البصري يزعم أن الذين يكتمون العلم يؤدي ربح بطونهم أهل النار، فقال أبو جعفر عليه السلام: «فهلك إذا مؤمن آل فرعون، ما زال العلم مكتوماً منذ بعث الله نوحاً عليه السلام، فليذهب الحسن يميناً وشمالاً، فوالله ما يوجد العلم إلا هاهنا»^(٢) وأشار إلى صدره .

(١) بصائر الدرجات: ١/٢٨، الكافي: ١: ٤/٢٦ (باب أصناف الناس)، الخصال: ١١٥/١٢٣، إعلام الوري: ١: ٥٣٥، وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ٣٥، الفصول المهمة: ١: ٦٣٩/٤٦٤، معالم الزلفي: ١: ٥٣ - ٥٤، بحار الأنوار: ١: ١٨٧، ذيل ح ١ .

(٢) بصائر الدرجات: ١/٢٩، الكافي: ١: ٤٠ - ١٥/٤١ (باب النوادر) الاحتجاج: ٢: ٢١٢/١٩٣، بحار الأنوار: ٢: ٩٠ - ١٦/٩١ .

وعن أسود بن سعيد بسندٍ صحيح قال : كنت عند أبي جعفر عليه السلام فأنشأ يقول ابتداءً منه عليه السلام : «نحن حجّة الله ، ونحن باب الله ، ونحن لسان الله ، ونحن ولاة أمر الله»^(١) .

وعن أبي علي بن راشد قال : قال أبو الحسن عليه السلام : «إن الأرض لا تخلو من حجّة وأنا والله ذلك الحجّة»^(٢) .

وعن ذريح المحاربي بسندٍ صحيح قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله ، فقال : «كان عليّ أمير المؤمنين إماماً ، ثمّ كان الحسن إماماً ، ثمّ كان الحسين إماماً ، ثمّ كان عليّ بن الحسين إماماً ، ثمّ كان محمد ابن عليّ إماماً ، من أنكر ذلك كان كمن أنكر معرفة الله تعالى ومعرفة رسول الله صلى الله عليه وآله» ، قال : فقلت : ثمّ أنت جعلت فداك ؟ فأعدها عليه ثلاث مرّات ، فقال لي : «إني إنّما حدّثتك لتكون من شهداء الله تعالى في أرضه»^(٣) .

وعن ربيع بن عبد الله قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : «أبى الله أن يُجرى الأشياء إلاّ بأسباب ، فجعل لكلّ شيء سبباً ، وجعل لكلّ سبب شرحاً ، وجعل لكلّ شرح علماً ، وجعل لكلّ علم باباً ناطقاً ، عرفه من عرفه ، وجهله من جهله ، ذاك رسول الله صلى الله عليه وآله ونحن»^(٤) .

وعن جابر - في الصحيح - قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : «إنّما

(١) بصائر الدرجات : ١/٨١ ، الكافي : ١ : ٧/١١٢ (باب النوادر) ، الخرائج والجرائج : ٢١/٢٨٧ ، بحار الأنوار : ٢٦ : ١٣/٢٤٦ .

(٢) الكافي : ١ : ٩/١٣٧ (باب إنّ الأرض لا تخلو من حجّة) .

(٣) الكافي : ١ : ٥/١٣٩ (باب معرفة الإمام والردّ إليه) ، الأصول الستة عشر : ٣٨٢/٢٦٦ ، معالم الزلفى : ١ : ٤/١٠٢ ، غاية المرام : ٣ : ٦/٦٩ .

(٤) بصائر الدرجات : ١/٢٦ ، الكافي : ١ : ٧/١٤٠ (باب معرفة الإمام والردّ إليه) ، الفصول المهمّة : ١ : ٦٨٥/٤٨٦ ، بحار الأنوار : ٢ : ١٤/٩٠ .

يعرف الله ويعبده من عرف الله وعرف النبي ﷺ وعرف إمامه من أهل البيت ، ومن لا يعرف ذلك إنما يعرف ويعبد غير الله هكذا والله ضلالاً^(١) .
وفي حديث آخر عن جماعة عن الباقر والصادق عليهما السلام ، قال :
«لا يكون العبد مؤمناً حتى يعرف الله ورسوله والأئمة كلهم من أهل البيت وإمام زمانه ، ويرد إليه ويسلم له» ثم قال : «وكيف يعرف الآخر وهو يجهل الأول»^(٢) .

وعن أبي الصباح الكناني قال : أشهد أنني سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : «أشهد أن علياً إمام فرض الله طاعته ، وأن الحسن إمام فرض الله طاعته ، وأن الحسين إمام فرض الله طاعته ، وأن علي بن الحسين إمام فرض الله طاعته ، وأن محمد بن علي إمام فرض الله طاعته»^(٣) .
وفي رواية بشير العطار أن أبا عبد الله عليه السلام قال : «نحن قوم فرض الله طاعتنا ، وأنتم تأتمون بمن لا يُعذر الناس بجهالتهم»^(٤) .

وقد روى مثله بعينه أبو الصباح ، وكذا جمع غيره عن الصادق عليه السلام وغيره^(٥) ، حتى أن في رواية أبي سلمة عن الصادق عليه السلام أنه قال : «نحن الذين فرض الله طاعتنا ، ولا يسع الناس إلّا معرفتنا ، ولا يُعذر الناس بجهالتنا ، من عرفنا كان مؤمناً ، ومن أنكرنا كان كافراً ، ومن لم يعرفنا ولم يُنكرنا كان

(١) الكافي ١ : ٤/١٣٩ (باب معرفة الإمام والرد إليه) .

(٢) الكافي ١ : ٢/١٣٨ (باب معرفة الإمام والرد إليه) .

(٣) الكافي ١ : ١٤٢ - ٢/١٤٣ (باب فرض طاعة الأئمة) .

(٤) الكافي ١ : ٣/١٤٣ (باب فرض طاعة الأئمة) تفسير العياشي ٢ : ٤٨ - ١٩/٤٩ .

(٥) بصائر الدرجات : ١/٢٢٢ ، و ٦/٢٢٤ ، تفسير العياشي ١ : ١٥٥/٢٤٧ ، الكافي ١ :

٦/١٤٣ (باب فرض طاعة الأئمة) ، التهذيب ٤ : ٣٦٧/١٣٢ ، مناقب آل أبي طالب

لابن شهر آشوب ١ : ٣٤٧ ، بحار الأنوار ٢٣ : ١٩/٢٩١ .

ضالاً حتى يرجع إلى الهدى الذي افترض الله عليه من طاعتنا الواجبة، فإن يمت على ضلالته يفعل الله به ما يشاء»^(١).

وعن الحسين بن أبي العلاء بسند صحيح قال: ذكرت لأبي عبد الله عليه السلام قولنا في الأوصياء أن طاعتهم مفترضة، فقال: «نعم هم الذين قال الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٢)، وقال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾^(٣) الآية^(٤).

وعن معمر بن خلاد - في الصحيح - قال: سألت رجل فارسي أبا الحسن عليه السلام وأنا حاضر، فقال: طاعتك مفترضة؟ فقال: «نعم»، قال: مثل طاعة علي بن أبي طالب؟ فقال: «نعم»^(٥).

وعن إسماعيل بن جابر بسند صحيح، قال: قلت لأبي جعفر الباقر عليه السلام: أعرض عليك ديني الذي أدين الله عز وجل به؟ قال: «هات» فقلت: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً صلى الله عليه وآله عبده ورسوله، والإقرار بما جاء به من عند الله، وأن علياً كان إماماً فرض الله طاعته، ثم كان بعده الحسن إماماً فرض الله طاعته، ثم كان بعده الحسين إماماً فرض الله طاعته، ثم أنت يرحمك الله، قال: فقال: «هذا دين الله ودين ملائكته»^(٦).

(١) الكافي ١: ١١/١٤٤ (باب فرض طاعة الأئمة)، بحار الأنوار ٣٢: ٣٢٥.

(٢) سورة النساء ٤: ٥٩.

(٣) سورة المائدة ٥: ٥٥.

(٤) الكافي ١: ٧/١٤٣ (باب فرض طاعة الأئمة)، الاختصاص: ٢٧٧، الفصول المهمة ١: ٥١١/٣٨٢، غاية المرام ٢: ٤/١٦، و٣: ٢/١٠٩.

(٥) الكافي ١: ٨/١٤٣ (باب فرض طاعة الأئمة)، الاختصاص: ٢٧٨.

(٦) الكافي ١: ١٣/١٤٤ (باب فرض طاعة الأئمة).

وقد روى القوم الذين ذكرنا أساميهم أولاً نحو هذا، بل مثله بعينه بسند صحيح عن صفوان الجمال أنه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام، وذكر من الشهاداتتين إلى آخر الخبر، وفيه بدل قوله: كان إماماً قوله: وكان حجة الله على خلقه إلى قوله: وأنت حجة الله على خلقه، ثم في آخره: فقال الإمام عليه السلام: «رحمك الله»^(١).

وفي كتاب الرجال للكشي رحمته الله نقل مثله أيضاً عن إبراهيم المخارقي بلفظ الرواية الأولى، وفي آخره: فقال: «رحمك الله»^(٢).

ثم إن من روايات الجماعة ما رووه عن سماعة، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾^(٣) فقال: «نزلت الآية في أمة محمد صلى الله عليه وآله خاصة، في كل قرن منهم إمام من أهل البيت شاهد عليهم ومحمد صلى الله عليه وآله شاهد علينا»^(٤).

وأمثاله كثيرة.

وعن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^(٥) فقال عليه السلام: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله المنذر، وعلياً عليه السلام الهادي، يا أبا محمد! هل من هادٍ اليوم؟» قلت: بلى جعلت فداك، ما زال منكم هادٍ من بعد هادٍ حتى دُفعت إليك، فقال: «رحمك الله يا أبا محمد!

(١) قرب الإسناد: ١٩٧/٦٢، بحار الأنوار ٤٧: ١٠/٣٣٦.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ٧٩٤/٤٨١.

(٣) سورة النساء ٤: ٤١.

(٤) الكافي ١: ١/١٤٦ (باب في أئمة الشهداء الله...) تأويل الآيات الظاهرة ١:

٢/١٢٩، البرهان في تفسير القرآن ٢: ٢٣٧٦/٧٩، بحار الأنوار ٢٣: ١٩/٣٥١.

(٥) سورة الرعد ١٣: ٧.

لو كانت إذا نزلت آية على رجل ثم مات ذلك الرجل ماتت الآية، مات الكتاب، ولكنه حي يجري في مَنْ بقي كما جرى في مَنْ مضى»^(١).

وروى مثله عبدالرحيم القصير عن أبي جعفر عليه السلام^(٢).

وعن غير واحد عن أبي عبدالله عليه السلام أنه كان يقول: «نحن ولاة أمر الله

وخزنة علم الله وعيبة وحي الله»^(٣).

وفي روايات مستفيضة لاسيما عن الصادق والرضا عليهما السلام في قوله

تعالى: ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾^(٤) أنهما قالا: «النجم هو رسول الله صلى الله عليه وآله، والعلامات هم الأئمة منا أهل البيت»^(٥).

وفي رواية عن الرضا عليه السلام: «نحن العلامات»^(٦).

وعن بُريد بن معاوية قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تعالى:

(١) بصائر الدرجات: ٩/٥١، الكافي ١: ٣/١٤٨ (باب في أن الأئمة شهداء الله...)، بحار الأنوار ٢: ٤٣/٢٧٩، و٣٥: ١٣/٤٠١.

(٢) بصائر الدرجات: ٧/٥٠، تفسير العياشي ٢: ٢٠٣ - ٦/٢٠٤، الكافي ١: ٤/١٤٨ (باب في أن الأئمة شهداء الله...)، بحار الأنوار ٣٥: ١٤/٤٠١.

(٣) بصائر الدرجات: ٣/٨١، و٨/١٢٥، الكافي ١: ١/١٤٨ (باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله...)، بحار الأنوار ٢٦: ٩/١٠٦، و١٤/٢٤٦.

(٤) سورة النحل ١٦: ١٦.

(٥) الكافي ١: ١٦٠ - ١/١٦٠ و٢ (باب أن الأئمة عليهم السلام هم العلامات...)، تفسير القمي ١: ٣٨٣، و٢: ٣٤٣، تفسير العياشي ٢: ٨/٢٥٥، الأمالي للطوسي: ٢٧٠/١٦٣، تأويل الآيات الظاهرة ١: ٢٥٢ - ٢/٢٥٣، البرهان في تفسير القرآن ٣: ٤٠٨ - ٥٩٨١/٤٠٩ و٥٩٨٢ و٥٩٨٤ - ٥٩٨٦ و٥٩٨٨، بحار الأنوار ١٦: ٢٥/٩١.

(٦) الكافي ١: ٣/١٦١ (باب أن الأئمة عليهم السلام هم العلامات...)، تفسير العياشي ٢: ١٠/٢٥٦، تأويل الآيات الظاهرة ١: ٣/٢٥٣، البرهان في تفسير القرآن ٣: ٥٩٨٣/٤٠٨، و٥٩٩٠/٤٠٩، بحار الأنوار ١٦: ٢٤/٩١.

﴿أَتَقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^(١) قال: «إبانا عنى»^(٢).

وفي روايات^(٣) كثيرة منها: حسنة أبي بكر الحضرمي قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام فدخل عليه الوزد أخو الكميت فقال: جُعلت فداك، اخترت لك مسائل أسألك عنها ما يحضرني منها مسألة، فقال: «ولا مسألة واحدة؟» قال: بلى، قد حضرتني مسألة، قال: «وما هي؟» قال: قول الله تعالى: ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٤) من هم؟ قال: «نحن» قال: فقلت: علينا أن نسألكم؟ قال: «نعم» قلت: عليكم أن تجيبونا، قال: «ذلك إلينا»^(٥).

أقول: قد روى محمد الشهرستاني - من مشاهير علماء العامة - في تفسيره المسمى بمفاتيح الأسرار بإسناد له عن الصادق عليه السلام: أن رجلاً سأله عن هذه الآية، وقال: إن من عندنا من العلماء يقولون: الذكر التوراة، وأهله علماء اليهود، فقال عليه السلام: «إذاً والله يدعوننا إلى دينهم، بل نحن والله الذين أمر الله بردّ المسألة إلينا»^(٦).

وكذا نقل هو وغيره عن علي عليه السلام أنه قال في هذه الآية: «الذكر

(١) سورة التوبة ٩ : ١١٩ .

(٢) بصائر الدرجات : ١/٥١ ، الكافي ١ : ١/١٦٢ (باب ما فرض الله عز وجل ورسوله عليه السلام...) ، تأويل الآيات الظاهرة ١ : ٢٣/٢١٢ ، البرهان في تفسير القرآن ٢ : ٤٧٨٨/٨٦٣ ، بحار الأنوار ٢٤ : ٣/٣١ .

(٣) في «م» زيادة: «عديدة» .

(٤) سورة النحل ١٦ : ٤٣ ، سورة الأنبياء ٢١ : ٧ .

(٥) الكافي ١ : ١٦٤ - ٦/١٦٥ (باب أن أهل الذكر الذين أمر الله...) البرهان في تفسير القرآن ٣ : ٣٢٤/٤٢٤ ، بحار الأنوار ٢٣ : ١٦/١٧٦ .

(٦) مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار ١ : ٦٦ .

محمد ، ونحن أهله»^(١) .

وورود الروايات في تفسير آيات بهم مما لا يحصى ، حتى أنه قد مرّ نبد منها بروايات المخالفين أيضاً في الفصل التاسع ، من أراد فليرجع إليه . ثم إن من الأخبار ما رووه بسند صحيح عن سعيد السمان ، قال : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام إذ دخل عليه رجلان من الزيدية فقالا له : أفيكم إمام مفترض الطاعة ؟ قال : فقال : «لا» قال : فقال له : قد أخبرنا عنك الثقات أنك تفتي وتقرّ وتقول به وتسميهم لك فلان وفلان وفلان ، وهم أهل ورع وتشمير ، وهم ممن لا يكذب ، فغضب أبو عبدالله عليه السلام وقال : «ما أمرتهم بهذا» فلما رأيا الغضب في وجهه خرجا ، فقال لي : «أتعرف هذين ؟» قلت : نعم هما من أهل سوقنا وهما من الزيدية وهما يزعمان أن سيف رسول الله صلى الله عليه وآله عند عبدالله بن الحسن ، فقال : «كذبا لعنهما الله ، والله ، ما رآه عبدالله بن الحسن بعينه ، ولا بواحدة من عينيه ، ولا رآه أبوه ، اللهم إلا أن يكون رآه عند علي بن الحسين ، فإن كانا صادقين فما علامة في مقبضه ؟ وما أثر في موضع مضربه ؟ وإن عندي لسيف رسول الله صلى الله عليه وآله ، وإن عندي رايته ودرعه ومغفره» الخبر إلى أن قال عليه السلام : «ومثل السلاح فينا كمثل التابوت في بني إسرائيل ، كانت بنو إسرائيل في أي أهل بيت وجد التابوت على أبوابهم أوتوا النبوة ، ومن صار إليه السلاح منا أوتي الإمامة ، وقد لبس أبي درع رسول الله صلى الله عليه وآله فخطت على الأرض خطيماً ولبستها أنا ، فكانت

(١) مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار ١ : ٦٦ ، بصائر الدرجات : ١١/٦٠ ، الكافي ١ : ٢٨١/٦٤ (باب أن أهل الذكر الذين أمر الله . . .) ، وفي الأخيرين عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام .

وكانت ، وقائمنا من إذا لبسها ملأها إن شاء الله»^(١) .

أقول : وقد مرّت أمثاله لا سيّما في فصل الوصيّة .

ولا يخفى دلالته أيضاً على أنّ الأئمّة عليهم السلام كانوا يخفون أمر إمامتهم وأدعاءها عن عامّة الناس ، ومع هذا ملأ الخافقين ما ينادي بذلك .

وعن أبي بصير بسند صحيح قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ قال : «يا أبا محمّد ! هل تعرف إمامك ؟» قلت : إي والله الذي لا إله إلا هو وأنك هو ، ووضعت يدي على ركبته ، فقال : «يا أبا محمّد ! صدقت قد عرفت فاستمسك به»^(٢) ، الخبر .

وعن أبي بصير قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : جعلت فداك بمّ يُعرف الإمام ؟ فقال : «بخصال» وذكرها وكان منها أن قال : «ويُكلّم الناس بكلّ لسانٍ» ثمّ قال لي : «يا أبا محمّد ! أعطيك علامةً قبل أن تقوم» فلم ألث أن دخل علينا رجل من أهل خراسان ، فكلمه الخراساني بالعربيّة فأجابه أبو الحسن عليه السلام بالفارسيّة ، فقال له الخراساني : والله جعلت فداك ، ما معني أن أكلّمك بالخراسانيّة غير أنّي ظننت أنّك لا تُحسنها ، فقال : «سبحان الله إذا كنت لا أحسن أجيبك فما فضلي عليك ؟» ثمّ قال : «يا أبا محمّد ! إنّ الامام لا يخفى عليه كلام أحدٍ من الناس ، ولا طيرٍ ولا بهيمةٍ ولا شيءٍ فيه الروح ،

(١) بصائر الدرجات : ١٩٤ - ٢/١٩٥ ، الكافي ١ : ١٨١ - ١/١٨٢ (باب ما عند الأئمّة من سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله ...) ، الإرشاد للمفيد ٢ : ١٨٧ ، كشف الغمّة ٢ : ١٧٠ ، الاحتجاج للطبرسي ٢ : ٢٤٥/٢٩٢ .

(٢) دلائل الإمامة للطبري : ١٩٣/٦٣ ، كشف الغمّة ٢ : ١٩٠ ، مدينة المعاجز ٥ : ١٧٧٢/٤٣٦ ، بحار الأنوار ٤٧ : ١٩٥/١٤٣ .

فمن لم يكن هكذا فليس هو بإمام»^(١).

أقول: قد مرّ في فصول أحوالهم ومعجزاتهم أمثال هذا كثيراً.

وعن أبي جرير القمي الثقة الجليل بإسناد صحيح، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: جُعلت فداك، قد عرفت انقطاعي إلى أبيك ثم إليك، ثم حلفت له بأنه لا يخرج مني ما تُخبرني به إلى أحد من الناس، وسألته عن أبيه أحي هو أو ميت؟ فقال: «قد والله مات»، الخبر إلى أن قال: فقلت له: فأوصي إليك؟ قال: «نعم»، قلت: فأشرك معك فيها أحداً؟ قال: «لا»، قلت: فعليك من إخوتك إمام؟ قال: «لا»، قلت: فأنت الإمام؟ قال: «نعم»^(٢).

وعن الحسين بن بشّار وغيره، قالوا: كتب ابن قياما الواسطي - وكان واقفياً - إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام كتاباً يقول فيه: كيف تكون أنت إماماً وليس لك ولد؟ - وفي رواية أنه قال له ذلك - فأجابه الرضا عليه السلام شبه المغضب: «وما علمك أنه لا يكون لي ولد، والله، لا تمضي الأيام والليالي حتى يرزقني الله ولداً ذكراً يفرّق به بين الحقّ والباطل»^(٣).
وفي رواية: أنه وُلد له في تلك السنة أبو جعفر عليه السلام^(٤).

(١) الكافي ١: ٧/٢٢٥ (باب الأمور التي توجب حجّة الإمام عليه السلام)، الإرشاد للمفيد ٢: ٢٢٤، دلائل الإمامة للطبري: ٢٩٤/٣٣٧، قرب الإسناد للحميري: ١٢٤٤/٣٣٩، الخرائج والجرائح ١: ٢٤/٣٣٣، إعلام الوری ٢: ٢٢، روضة الواعظين: ٢١٣، مدينة المعاجز ٦: ١٩٩٠/٢٦٦، بحار الأنوار ٢٥: ٥/١٣٣.

(٢) الكافي ١: ١٣١١ (باب في أنّ الإمام متى يعلم أنّ الأمر...).

(٣) الكافي ١: ٤/٢٥٧ (باب الإشارة والنصّ على أبي جعفر الثاني عليه السلام)، الإرشاد للمفيد ٢: ٢٧٧، كشف الغمّة ٢: ٣٥٢، إعلام الوری ٢: ٩٤، مدينة المعاجز ٧: ٢٣١٤/٢٧٤، بحار الأنوار ٥٠: ١٠/٢٢.

(٤) الإرشاد للمفيد ٢: ٢٧٧، بحار الأنوار ٥٠: ١١/٢٢.

وروى البرزطي عن الرضا عليه السلام أنه قال عليه السلام لرجلٍ سأله عن الإمام بعده قبل ولادة أبي جعفر: «إِنَّ الإمام بعدي ابني»، ثم قال: «وهل يتجرأ أحدٌ أن يقول: ابني، وليس له ولد»^(١).

ومراده عليه السلام إني إن لم أكن جازماً بإمامتي وبولادة ابني كيف كنت أقول مثل هذا الكلام مع كثرة أعدائي الذين يتفحصون عن الزلات والنقائص. وعن محمد بن عيسى الأشعري الثقة الجليل بسندٍ صحيحٍ عالٍ قال: دخلت على أبي جعفر - يعني: الجواد - عليه السلام فناظرني في أشياء - يعني: في إظهار إمامته وتبيان علمه وحجتيه ووصايته - ثم قال لي: «يا أبا علي! ارتفع الشك؟ ما لأبي غيري»^(٢).

وروى جمع منهم الصدوق في العيون بأسانيد عن بعض أصحابنا قال: دخل ابن أبي سعيد المكاربي من الواقعة على الرضا عليه السلام، فقال: أبلغ من قدرك أن تدعي ما ادعى أبوك؟ فقال له: «ما لك أطفأ الله نورك، وأدخل الفقر في بيتك، أما علمت أن الله عزَّ وجلَّ أوحى إلى عمران عليه السلام أني واهب لك ذكراً، فوهب له مريم، فوهب لمريم عيسى، فعيسى من مريم ومريم من عيسى، وعيسى ومريم عليهما السلام شيء واحد، فأنا من أبي وأبي مني، وأنا وأبي شيء واحد» الخبر إلى أن قال الراوي: فخرج الرجل وافترق حتى مات ولم يكن عنده مبيت ليلة لعنه الله^(٣).

(١) الكافي ١: ٥/٢٥٧ (باب الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني عليه السلام)، الإرشاد للمفيد ٢: ٢٧٧، الغيبة للطوسي: ٧٨/٧٢، كشف الغمّة ٢: ٣٥٢، إعلام الوري ٢: ٩٣، بحار الأنوار ٥٠: ١١/٢٢.

(٢) الكافي ١: ٣/٢٥٧ (باب الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني عليه السلام).

(٣) تفسير القمي ٢: ٣١٥، الكافي ٦: ٦/١٩٥ (باب النوادر)، عيون أخبار الرضا عليه السلام للـ

وعن أبي الصلت الهروي أنه قال في أثناء حديث له طويل ذكر فيه وفاة الرضا عليه السلام: فبينما أنا واقف في الصحن^(١) إذ دخل عليّ شاب حسن الوجه، قطط الشعر، أشبه الناس بالرضا عليه السلام، فبادرت إليه وقلت له: من أين دخلت والباب مغلق؟ فقال: «الذي جاء بي من المدينة في هذا الوقت هو الذي أدخلني الدار» فقلت له: ومن أنت؟ فقال: «أنا حجّة الله عليك، يا أبا الصلت، أنا محمّد بن عليّ»، ثم مضى نحو أبيه عليه السلام^(٢)، الخبر.

وعن عمارة بن زيد قال، رأيت محمّد بن عليّ الرضا عليه السلام فقلت له: يا بن رسول الله، ما علامة الإمام؟ قال: «إذا فعل هكذا»، فوضع يده على صخرة فبانّ أصابعه فيها، ورأيت مده الحديد من غير نار، وطبع الحجارة بنخاته^(٣).

وعن محمّد بن أبي العلاء بإسناد صحيح عالٍ، قال: سألت يحيى بن أكثم - قاضي القضاة بسرّ من رأى - بعد منازعة جرت بيني وبينه: عن علوم آل محمّد عليهم السلام، فقال لي: بينا أنا ذات يوم في مسجد النبي صلى الله عليه وآله واقف عند القبر أدعو، فرأيت محمّد بن الرضا عليه السلام قد أقبل نحو القبر، فناظرته في

١: ٧١/٣٠٨، معاني الأخبار: ١/٢١٨، اختيار معرفة الرجال: ٥٢٢ و ٨٨٤/٥٢٣ و ٨٨٥، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٤: ٣٧٧، مدينة المعاجز ٧: ٢٢٣٣/١٢٧، بحار الأنوار ٥٨: ٢٧/١٦٦.

(١) في «م»: «صحن الدار» بدل «الصحن».
 (٢) أمالي الصدوق: ٧٥٩ - ١٠٢٦/٧٦٠، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٤٢ - ١/٢٤٣، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٤: ٤٠٤، روضة الواعظين: ٢٣٠، إعلام الرورى ٢: ٨٣، مدينة المعاجز ٧: ٢٢٤٨/١٦١، بحار الأنوار ٤٩: ٣٠١ - ١٠/٣٠٣.

(٣) نواذر المعجزات: ٧/١٨١، دلائل الإمامة: ٣٥٤/٣٩٩، مدينة المعاجز ٧: ٢٣٦٠/٣٢٢، إثبات الهداة ٣: ٦٣/٣٤٥.

مسائل عندي ، فأخرجها إليّ ، فقلت له : والله ، إنّي أريد أن أسألك مسألة وإني والله ، لأستحي من ذلك ، فقال لي : «أنا أخبرك قبل أن تسألني ، تسألني عن الإمام؟» فقلت : هو والله هذا ، فقال : «أنا هو» ، فقلت : فعلامه تدلني عليك ، وكان في يده عصا ، فنطقت وقالت : إنّ مولاي إمام هذا الزمان وهو الحجّة يا يحيى^(١) .

وعن هارون بن الفضل ، قال : رأيت أبا الحسن عليّ بن محمد عليهما السلام في اليوم الذي توفي فيه أبو جعفر عليه السلام ، فقال : «إنا لله وإنا إليه راجعون مضى أبو جعفر عليه السلام» فقيل له : وكيف عرفت ؟ قال : «لأنه تُدخِلني ذلّة الله لم أكن أعرفها»^(٢) .

وفي رواية أنّه قيل : متى يعلم الإمام أنّه إمام إذا لم يكن صاحبه حاضراً معه في البلد ؟ قال : «يعلم ذلك حين يمضي صاحبه» قيل : بأيّ شيء ؟ قال : «يلهمه الله»^(٣) .

وعن إبراهيم بن هاشم الجليل النزيل بسند صحيح ، قال : قال عليّ بن حسان لأبي جعفر عليه السلام : يا سيدي ! إنّ الناس ينكرون عليك حدائث سنك ، فقال : «وما ينكرون من ذلك قول الله تعالى ، لقد قال الله لنبيه صلى الله عليه وآله : ﴿قُلْ

(١) الكافي ١ : ٩/٢٨٧ (باب ما يفصل به بين دعوى المحقّ . . .) ، نوادر المعجزات : ١١/١٨٤ ، دلائل الإمامة : ٣٦٢/٤٠٣ ، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٤ : ٤٢٥ ، مدينة المعاجز ٧ : ٢٣٣١/٢٩٢ ، بحار الأنوار ٥٠ : ٤٦/٦٨ .

(٢) بصائر الدرجات : ٣/٤٨٧ ، الكافي ١ : ٥/٣١٢ (باب في أنّ الإمام متى يعلم . . .) ، نوادر المعجزات : ٨/١٨٩ ، دلائل الإمامة : ٣٧٨/٤١٥ ، مدينة المعاجز ٧ : ٢٤٣٣/٧٣١ و٢٤٣٤ ، بحار الأنوار ٥٠ : ١٥/١٤ ، و٢٧ : ٣/٢٩٢ .

(٣) بصائر الدرجات : ١/٤٨٦ ، الكافي ١ : ٤/٣١٢ (باب في أنّ الإمام متى يعلم . . .) ، مدينة المعاجز ٧ : ٢١٣١/٣٣ ، بحار الأنوار ٢٧ : ١/٢٩١ ، و٤٨ : ٥٥/٢٤٧ .

هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴿١﴾ فوالله ، ما تبعه إلا عليٌّ عليه السلام وله تسع سنين وأنا ابن تسع سنين» (٢).

وعن أبي هاشم الجعفري الثقة الجليل بسندٍ صحيح قال : قال محمد ابن عليّ الرضا عليه السلام : «إِنَّ أمير المؤمنين عليه السلام دخل يوماً المسجد الحرام ومعه الحسن عليه السلام فأقبل عليه رجل حسن الهيئة» ثم ذكر الحديث في مسائله الرجل مع عليّ عليه السلام إلى أن قال : «فقال الرجل : أشهد أنك وصي رسول الله ﷺ والقائم بحجّته بعده ، ثم ابنك هذا - وأشار إلى الحسن عليه السلام - حجة الله ووصيك بعدك» ثم عدّ الأئمة عليهم السلام إلى أن قال : «وأشهد على محمد بن عليّ الرضا بأنه وصي أبيه والقائم بأمره وحجة الله على خلقه ، وأشهد على عليّ بن محمد بأنه القائم بأمر أبيه محمد بن عليّ ، وأشهد على الحسن بن عليّ بأنه القائم بأمر أبيه عليّ بن محمد ، وأشهد على رجل من ولد الحسن لا يكنى ولا يسمّى حتّى يظهر أمره - الخبر إلى أن قال :- فقال عليٌّ لما ذهب الرجل : إنّه هو الخضر عليه السلام» (٣).

وفي روايةٍ عن بعض أصحابنا أنّه قال : نزل أبو الحسن الهادي عليه السلام عن الفرس ليكتب كتاباً فصله الفرس (٤) ثلاثاً : فقال له الإمام عليه السلام

(١) سورة يوسف ١٢ : ١٠٨ .

(٢) تفسير القمي ١ : ٣٥٨ ، الكافي ١ : ٨٣١٥ (باب حالات الأئمة عليهم السلام في ...) ، مدينة المعارج ٧ : ٢٣٢٠/٢٧٨ .

(٣) الكافي ١ : ١/٤٤١ (باب ما جاء في الاثني عشر...) ، الإمامة والتبصرة من الحيرة : ٩٣/١٠٦ ، إثبات الوصية : ١٣٦ ، الغيبة للنعمانى : ٢٣٥٨ ، كمال الدين : ١٣/١٣ ، علل الشرائع : ٦/٩٦ ، الغيبة للطوسي : ١١٤/١٥٤ ، إعلام الوری ٢ : ١٩١ - ١٩٣ ، الاحتجاج ٢ : ١٤٨/٩ ، بحار الأنوار ٣٦ : ١/٤١٤ .

(٤) كلمة «الفرس» لم ترد في «س» و«ل» و«ن» .

بالفارسية: «إذهب إلى موضع كذا فَبُلْ ورُثْ وعُدْ» ففعل، قال الرجل: فوسوس إليّ الشيطان، فقال عليه السلام: «لا يعظم ذلك عليك هذا، إنَّما أعطى الله الإمام من آل محمّد أكبر ممّا أعطى داوُد وسليمان»^(١).

وعن أحمد بن الأقرع قال: حدّثني أبو نصر الخادم، قال: سمعت أبا محمّد عليه السلام غير مرّة يكلم غلمانه بلغاتهم: ترك وديلم وصقالبة، فتعجبت من ذلك وقلت: هذا وُلد بالمدينة ولم يظهر لأحد حتّى مضى أبو الحسن عليه السلام فكيف هذا؟! أحدّث بذلك نفسي، فقال أبو محمّد عليه السلام: «إنّ الله تبارك وتعالى بيّن حجّته من سائر خلقه بكلّ شيء، ويُعطيهِ اللّغات ومعرفة الأنساب والأجال والحوادث، ولولا ذلك لم يكن بين الحجّة والمججوج فرق»^(٢).

وعن عبدالعظيم الحسيني الجليل الشأن بسنيد صحيح أنّه قال: دخلت على سيدي ومولاي أبي الحسن عليّ بن محمّد عليه السلام فلما بصر بي قال: «مرحباً بك يا أبا القاسم! أنت وليّنا حقّاً»، فقلت له: يا بن رسول الله إنّي أريد أن أعرض عليك ديني فإن كان مرضياً ثبتّ عليه حتّى ألقى الله، فقال: «هات يا أبا القاسم!» فقلت: إنّي أقول، وساق الحديث إلى أن قال: وأقول: إنّ الإمام والخليفة ووليّ الأمر بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله عليّ بن

(١) الخرائج والجرائع ١: ٤٠٨ - ١٤/٤٠٩، الصراط المستقيم ٢: ١٢/٢٠٤، إثبات الهداة ٣: ٤٤/٣٧٦، مدينة المعاجز ٧: ٢٤٧٨/٤٨٠، بحار الأنوار ٥٠: ١٥٣ - ٤٠/١٥٤.

(٢) الكافي ١: ١١/٤٢٦ (باب مولد أبي محمّد الحسن...)، إثبات الوصية ٢١٤، الإرشاد للمفيد ٢: ٣٣٠، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٤: ٤٦١، الخرائج والجرائع ١: ١٤/٤٣٦، كشف الغمّة ٢: ٤١٢، إعلام الوری ٢: ١٤٥، إثبات الهداة ٣: ١٣/٤٠٢، مدينة المعاجز ٧: ٥٤٨، بحار الأنوار ٥٠: ٢٨/٢٦٨.

أبي طالب ، ثم الحسن ، ثم الحسين ، وعدّهم ﷺ إلى أن قال : ثم أنت يا مولاي ، فقال ﷺ : «ومن بعدي ابني الحسن ، وكيف للناس بالخلف من بعده ؛ لأنه لا يرى شخصه ولا يحلّ ذكره باسمه حتّى يخرج فيملاً الأرض» الخبر إلى أن قال ﷺ : «هذا والله دين الله الذي ارتضاه لعباده فاثبت عليه»^(١) .

وقد مرّ هذا الخبر وأمثاله في الفصل السابق .

وعن أحمد بن محمد قال : خرج عن أبي محمد ﷺ حين قُتل الزبيري : «هذا جزاء من افتري على الله في أوليائه وحججه ، زعم أنه يقتلني وليس لي عقب ، فكيف رأى قدرة الله» قال الراوي : وولد له وولد سمّاه م ح م دعلج سنة ست وخمسين ومائتين^(٢) .

وعن طريف بن نصر الخادم قال : دخلت على الإمام ولد الحسن ﷺ وهو في المهد ، فقال : «أنا خاتم الأوصياء ، وبني يرفع الله البلاء عن شيعة وأهلي»^(٣) .

وعن نسيم ومارية قالتا : لمّا سقط ﷺ من بطن أمّه سقط وهو جاثٍ

(١) كمال الدين : ١٣٧٩ ، التوحيد للصدوق : ٣٧/٨١ ، الأمالي للصدوق : ٥٥٧/٤١٩ ، كفاية الأثر : ٢٨٦ ، إعلام الوری : ٢ ، ٢٤٤ ، بحار الأنوار : ٣٦ : ٢/٤١٢ ، و ٦٩ : ١/٢ .

(٢) الكافي : ١ - ٢٦٤ - ٥/٢٦٥ (باب الإشارة والنصّ إلى صاحب الدار ﷺ) ، كمال الدين : ٣/٤٣٠ ، الإرشاد للمفيد : ٢ : ٣٤٩ ، الغيبة للطوسي : ١٩٨/٢٣١ ، كشف الغمّة : ٢ : ٤٤٩ ، إثبات الهداة : ٣ : ١١/٤٤١ ، حلية الأبرار : ٢ : ٥٤٩ .

(٣) كمال الدين : ١٢/٤٤١ ، الغيبة للطوسي : ٢١٥/٢٤٦ ، الدعوات للراوندي : ٥٦٣/٢٠٧ ، الخرائج والجرائج : ١ : ٣/٤٥٨ ، كشف الغمّة : ٢ : ٤٩٩ ، حلية الأبرار : ٢ : ٥٤٤ ، بحار الأنوار : ٥٢ : ٢٥/٣٠ ، إثبات الهداة : ٣ : ١١٥/٦٩٤ .

رافعاً سبأته إلى السماء وهو يقول: «الحمد لله رب العالمين وصلّى الله على محمّد وآله، زعمت الظلمة أنّ حجّة الله داخضة»^(١).

وعن حكيمة أنّه لما ولد وأخذه أبوه نطق بإذن الله، فتعوّذ وسمّى، ثمّ قرأ: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا فِي الْأَرْضِ﴾ الآيتين^(٢) ثمّ صلّى على النبي ﷺ وفاطمة والأئمّة واحداً بعد واحد بأسمائهم إلى نفسه، وكان على ذراعه الأيمن مكتوباً: جاء الحقّ وزهق الباطل إنّ الباطل كان زهوقاً^(٣).

وقد مرّت لا سيّما في ذكر أحواله عليه السلام تصريحات منه بإمامته في غيبته الصغرى، بل الحقّ ما أشرنا إليه أولاً من أنّ دعوهم الإمامة من أوضح الواضحات التي لا يتطرّق إليها الشكّ والشبهة، ولهذا لم ينسب إلى أحد منهم خلاف ذلك.

وكفى في تحصيل اليقين ما مرّ في تضاعيف الكتاب. وإذ قد بيّنا سابقاً ولاحقاً ما تبين منه تبيّناً ظاهراً صريحاً أنّ كلّ واحد من هؤلاء الأجلّة الاثني عشر كان جامعاً لجميع الكمالات المقتضية للخلافة والإمامة علماً وعملاً وحسباً ونسباً ومن سائر الوجوه كلّها غير أنّ أعداءهم الطالبين للدنيا غلبوهم ومنعوهم عن التمكن ممّا جعله الله ورسوله لهم غضباً وجبراً، مع ظهور عدم قابليّة عامّة من غلب عليهم، فإذا أضفنا هذا

(١) إثبات الوصيّة: ٢٢١، كمال الدين: ٥/٤٣٠، الغيبة للطوسي: ٢١١/٢٤٤، الخرائج والجرائح ١: ٢/٤٥٧، كشف الغمّة ٢: ٤٩٩، حلية الأبرار ٢: ٥٤٤، بحار الأنوار ٥١: ٦/٤.

(٢) سورة القصص ٢٨: ٥ و٦.

(٣) الخرائج والجرائح ١: ٤٥٥ - ١/٤٥٦، حلية الأبرار ٢: ٥٣٦.

كله إلى ما بيّناه من لزوم كون الإمام مثل النبي ﷺ علماً وصدقاً وأمثال ذلك، ثبت أنهم كانوا أئمة وخلفاء من الله ورسوله واقعاً، ولكنّ الناس لم يتبعوهم كما هو دأبهم في كل عصر وزمان من بعد آدم عليه السلام وهلمّ جزءاً، حتى أنه لا خلاف في أن غلبة المهدي عليه السلام إنما تكون بالقهر والسيف لا غير ذلك .

ثم إذا أضفنا إلى هذا كله ما بيّناه سابقاً أيضاً من أن حكمة الله الكاملة اقتضت أن يمتحن الخلق بعدم تمكين خلفائه وحججه أولاً بالسيف والقهر للوجوه التي بيّناها، وأن الذي هو المسترشد الطالب للحق لا ينظر إلى ما عليه الأكترون، ولا يتوجّه إلى الحميّة والعصبية ونحو ذلك ممّا بيّناه، بل إنّما يجعل مدار أمره على تفتيش ما هو مرّ الحقّ الذي يستعلم من اجتماع الآيات المحكمة والأخبار المسلّمة والأدلة الثابتة والبراهين القاطعة والقرائن الواضحة وإن خالف ما تميل إليه النفس والهوى ومتابعة الكبراء والآباء، مع إضافة ما بيّناه أيضاً من أن أكثر الناس ليسوا كذلك، ولم يكونوا سابقاً أيضاً على هذه الرويّة، حتى جماعة من الصحابة والتابعين، فحينئذ يتبيّن وجه اندفاع شبهة استبعاد أن هذا الأمر إذا كان بهذا المنوال الذي تبين وذكرتموه فلم لم يتنبّه ولم يرجع لاسيما العلماء عمّا عليه الناس من المذاهب المختلفة والآراء المتشّته، فتأمل تفهم، ولا تغفل، ولا تجهل، فإنّه أمر الدين ولا صبر لأحدٍ على العذاب المّهين، والحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين .

وليكن هذا آخر المجلّد الثاني^(١) من هذا الكتاب الموسوم بـ«ضياء

العالمين» في بيان فضائل الأئمة المصطفين وإثبات إمامتهم صلوات الله عليهم ، وسيأتي في المجلد الثالث ما هو مقصور على إبطال طريقة مَنْ خالفهم والفسادات التي ترتبت على خلافة ما سواهم ، ودفع شبهات المخالفين والنواصب والجاحدين لأهل الدين .

وقد فرغ مؤلفه من تسويده في آخر شهر ذي القعدة الحرام من سنة ستّ وثلاثين ومائة بعد الألف الهجرية حامداً مسلماً راجياً من ربه عزّ وجلّ أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم موجباً لثوابه العظيم ومن أسباب رضاه ورضا رسوله والأئمة المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين ، والحمد لله وحده^(١) .

(١) جاء في نسخة «ل» : وفرغ بتوفيق الله تعالى وعنايته من نسخه سبط مصنّفه : محمّد حسن بن محسن بن شريف بن عبدالحسين بن محمّد حسن (صاحب جواهر الكلام) ابن باقر بن عبدالرحيم بن محمّد بن عبدالرحيم الشريف الكبير رضوان الله عليهم أجمعين ، ضحى يوم الاثنين الثالث والعشرين من شهر ذي القعدة الحرام من سنة سبعين وثلاثمائة وألف من هجرة سيّد المرسلين ﷺ الطاهرين أجمعين حامداً مسلماً راجياً من ربه الكريم عزّ وجلّ أن يتقبّله بقبول حسن ، وصلى الله على خير خلقه محمّد وآله الطاهرين ، ولعنة الله على أعدائهم والمنحرفين عنهم أجمعين ، والحمد لله ربّ العالمين أولاً وآخرأ وظاهراً وباطناً .
وجاء في نسخة «م» : وبعد فقد تمّ استنساخ هذا المجلد الثاني والفراغ منه في ليلة التاسع عشر من شهر جمادى الثانية سنة السابعة والسّتين بعد الثلاثمائة والألف من الهجرة النبوية على مهاجرها ألف صلاة وتحية أمين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على خيرته من الخلق أجمعين ، محمّد وآله الطيّبين الطاهرين الأئمّة الاثني عشر المعصومين صلوات الله عليهم أبد الأبدين ، ولعنة الله على أعدائهم دهر الداهرين .
وبعد فهذا هو المجلّد الثالث^(١) من كتابنا الموسوم بـ«ضياء العالمين» في بيان فضائل الأئمّة المصطفين ، وإثبات إمامتهم ، وبطلان دعوى غيرهم .
وقد تضمّن المجلّد الأوّل^(٢) منه ذكر خلاصة أصل الدليل الذي مبني هذا الكتاب عليه ، وبعض مؤيّداته ، وبيان المقدّمة بأبوابها التي كان لابدّ من معرفتها في تنقيح الدليل ، وفهم أجزائها ، والأطّلاع على وجوه وقوع المخالفين في الشبهة والضلالة ، وذكر أسباب ذلك ، وبيان بطلان الاختلاف والاعتماد على الآراء ، ونقل المذاهب المختلفة ، وأمثال هذه الأشياء .
وتضمّن المجلّد الثاني^(٣) منه ما بيّناه في المقصد الأوّل من هذا الكتاب بمقالاته الاثنتي عشرة ، وهو بيان تفصيل دلالات أجزاء الدليل المذكور على نهج يستبان منه سائر أدلّة إثبات إمامة الأئمّة الاثني عشر جميعاً بالتفصيل والتنقيح والتوضيح ؛ بحيث لا يبقى شكّ ولا شبهة ولا مجال كلام .

وهذا المجلّد الأخير ممّا نذكر فيه ما تضمّنه المقصد الثاني بمقالاته الاثنتي عشرة أيضاً ، وكذا ما تضمّنته خاتمة الكتاب والختام من بيان بطلان

ما تشبَّث به المخالفون في بيان إمامة خلفائهم، وتوضيح توهماتهم في ذلك، والكذبات التي موهوا بها على الناس، وشبهوا الأمر بها عليهم، وافتروا ببعضها على الشيعة، ومن ذكر الفتن والفسادات التي ترثت على تغيير الخلافة عن أهل البيت عليهم السلام إلى خلفائهم، ونقل نبذ من مثالب أئمتهم وأتباعهم، التي تنادي بأنهم لم يكونوا على ما زعمه المخالفون، بل ولا قابلين للإمامة الكبرى التي هي مقام النبي صلى الله عليه وآله ومن كان مثله علماً وعملاً، ونحن نجهد في كشف الحق في جميع ذلك، والله الموفق .

المقصد الثاني

في بيان ما تشبّث به الذين قالوا بخلافة من تقدّم على عليّ عليه السلام من المتمسّكين بحكاية السقيفة ، وذكر المقالات التي بينهم وبين الشيعة الإمامية الاثني عشرية ، وتوضيح ما هو الحقّ في كلّ من ذلك ؛ بحيث لا يبقى شكّ ولا شبهة لمن أراد الاهتداء ولم يقصد العناد والمراء ، وهو أيضاً مشتمل على اثني عشرة مقالة .

المقالة الأولى :

في بيان ما تشبّثوا به من كون إجماع الأمة حجّة كالكتاب والسنة ، ولا بدّ هاهنا من تحقيق معناه وما هو الحجّة منه وما ليس بحجّة ، فإنّه من أعظم مستمسكاتهم ، بل عليه أصل خلافة خلفائهم ، ثمّ توضيح توهمهم فيه .

إعلم أنّ الإجماع لغة قد يستعمل بمعنى العزم ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾^(١) أي : اعزموا^(٢) .

وقد يستعمل بمعنى الاتفاق^(٣) ، يقال : أجمعوا على أمرٍ فلاني ، أي : اتفقوا عليه .

وفي عرف أهل الشرع واصطلاح الفقهاء بمعنى اتفاق خاصّ .

(١) سورة يونس ١٠ : ٧١ .

(٢) النهاية لابن الأثير ١ : ٢٩٦ ، لسان العرب ٨ : ٥٧ ، المصباح المنير : ١٠٩ ، القاموس المحيط ٣ : ١٩ ، مجمع البحرين ٤ : ٣١٧ .

(٣) القاموس المحيط ٣ : ١٩ ، مجمع البحرين ٤ : ٣١٧ .

وقد اختلفوا في بيان معناه، والمراد به، وفي إمكان تحقّقه، وإثبات حجّيته، وما هو الحجّة منه.

فقال بعضهم: إنّه اتّفاق أمة محمد ﷺ على أمرٍ من الأمور^(١)، وخصّ بعضهم: الأمر بالديني^(٢)، وصرّح بعضهم بأنّ المراد ما سوى من سيوجد منهم^(٣)، وهكذا قيل في سائر معانيه.

وقال بعضهم: إنّه هو اتّفاق المجتهدين منهم^(٤)، وقيد به بعضهم بمجتهدي ذلك العصر^(٥)، وعبر بعضهم: باتّفاق أهل الحلّ والعقد من الأمة^(٦)، وبعضهم: باتّفاق من يعتبر قوله منهم^(٧)، وقال بعضهم: إنّه هو اتّفاق الصحابة^(٨).

وقد أورد بعض هؤلاء على بعض، وكذا غيرهم عليهم مناقضات تنقض ما بنوا عليه، وإيراداتٍ توهن ما استندوا إليه، حتّى أنّ منهم من

(١) المحصول في علم الأصول: ٢٠.

(٢) المستصفي ٢: ٢٩٤، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١ - ٢: ١٦٧، روضة الناظر لابن قدامة ٣: ٤٣٩.

(٣) العدة للقاضي أبي يعلى ٤: ١٠٩١، منتهى الوصول: ٥٤، بيان المختصر ١: ٥٤٦ و٥٤٧.

(٤) اللمع: ١٨٨، الكاشف عن المحصول ٥: ٣٥٠، التحصيل في المحصول ٢: ٣٧، تصنيف المسامع ٢: ٣، البحر المحيط ٤: ٤٣٦، التخبير ٤: ١٦٣١.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام للظاهري ١ - ٤: ٥٣٧، روضة الناظر ٢: ٤٥١.

(٦) تهذيب الوصول: ٢٠٣، المحصول في علم الأصول ٤: ٢٠، الكاشف عن المحصول ٥: ٣٤٧، شرح البدخشي ٢: ٣٧٧ - ٣٧٨.

(٧) معارج الأصول: ١٢٥، معالم الدين: ١٧٢.

(٨) الإحكام في أصول الأحكام للظاهري ١ - ٤: ٥٣٧، شرح اللمع ٢: ٧٠٢، المستصفي من علم الأصول ٢: ٣٣٧، بيان المختصر ١: ٥٥١، كشف الأسرار ٢: ١٨٤.

أحال وقوعه^(١)، ومنهم من أحال العلم به^(٢)، حتّى قال أحمد بن حنبل: من ادّعى الإجماع فهو كاذب^(٣).

وقد طال النزاع بينهم في ذلك بحيث التجأ بعضهم لذلك ولوجوه آخر ممّا سيظهر إلى القول بتحقيقه باتّفاق جمع ولو خمسة بل ولو اثنين، وقد نفى بعضهم أيضاً حجّيته رأساً^(٤)، بعد تسليم إمكان الوقوع والعلم، وخصّ بعضهم النفي ببعض دون بعض، ولو حاولنا تفصيل جميع ما قيل في هذا المقام لطال الكلام إلى حدّ يفوت به أصل المرام، مع عدم كثير فائدة فيه لنا؛ حيث إنّ بيان حقيقة الحال أصل مقصدنا، فالأولى أن نتصدّى لبيان ما هو الحقّ، وتوضيح ما بيّنه، بحيث ينكشف في ضمن ذلك توهم المتوهّمين، لاسيّما من تشبّث به في تصحيح خلافة من تقدّم على عليّ أمير المؤمنين عليه السلام.

فاعلم أنّ الحقّ والصواب في بيان معنى الإجماع - الذي لا كلام في كونه حجّةً، وينطبق عليه ما ذكره القوم وغيرهم من الأدلّة والشواهد الحاليّة والمقالية، ويوافق ما بيّناه سابقاً في المقالات وغيرها من لزوم الأخذ من المعلّم من الله، وانحصار الحجّية في الكتاب والسنة، وعدم جواز الاعتماد على الخيالات الآرائية وسائر ما لم يكن وارداً من الله ورسوله - هو أن يقال: إنّ الإجماع المعتبر إنّما هو اتّفاق جماعةٍ بحيث حصل العلم بكون

(١) شرح اللّمع ٢ : ٦٦٦، البرهان للجويني ١ : ٦١٨/٤٣١، التلخيص ٣ : ٧، أصول الفقه للمقدسي الحنبلي ٢ : ٣٦٨ - ٣٦٩، البحر المحيط ٤ : ٤٣٧.

(٢) شرح اللّمع ٢ : ٦٦٦، أصول الفقه للمقدسي الحنبلي ٢ : ٣٦٩.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدّي ١ - ٢ : ١٦٩، منتهى الوصول : ٥٢ - ٥٣، بيان المختصر ١ : ٥٣٠، أصول الفقه للمقدسي الحنبلي ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧.

(٤) انظر : شرح اللّمع ٢ : ٦٦٦.

ما اتَّفَقوا عليه وارداً من الله ورسوله، نظير الخبر المتواتر، سواء كان المتَّفَقون جميع الناس كالاتِّفاق على تعدّد السماوات مثلاً، أو جميع أهل الملل كالاتِّفاق على حدوث العالم مثلاً، أو جميع فِرَق الإسلام كالاتِّفاق على وجوب أصل الحجِّ مثلاً، أو الفِرقة المحقِّقة، التي بيَّنا سابقاً أنَّهم الآخذون بحجزة المعلِّمين من الله، كاتِّفاق الإمامية على وجوب حجِّ التمتع مثلاً.

وبالجملة، الحقُّ أنَّ مناط الحجِّية في الإجماع إنَّما هو دخول قول مَنْ بيَّنا لزوم وجوده في كلِّ زمان من المعلِّم من الله فيه؛ لما تبَيَّن من كون قوله هو الحجَّة قطعاً، فحيث ما علم دخوله في المجمعين كما في الصُّور المذكورة حُكم بالحجِّية وإلا فلا، حتَّى أنه لو اتَّفَق جمع قليل وعُلم بالقرائن أنَّ قولهم من المعلِّم المذكور لزم الحكم بحجِّيته، ولو اجتمع جميع من سواه بدونه لم يكن حجَّة؛ لما تبَيَّن من عدم العبرة بالأراء، وانحصار الحجِّية في الكتاب والسُّنة، وإنَّما حجِّية الإجماع الذي ذكرنا باعتبار كونه كاشفاً عن قول المعلِّم العالم بالكتاب والسُّنة، لا من جهة كون الإجماع حجَّة في نفسه من حيث هو إجماع، فإنَّه كما يُعلم قول المعلِّم من طريق النقل عنه يُعلم من هذا الطريق أيضاً، فعلى هذا ما مرَّ من إجماع جميع الناس، وإجماع جميع أهل الملل، وإجماع جميع فِرَق الإسلام، وكذا إجماع أهل البيت حجَّة بلا شك؛ لوضوح كون المعلِّمين كلِّهم فيهم، وكذا إجماع كافَّة الإمامية؛ ضرورة أنَّ دأبهم الصدور عن قول المعلِّمين المذكورين، وكذا إجماع أرباب النصوص منهم وأصحاب أئمَّتهم المعلومين الذين علم من حالهم علماً قطعياً أنَّهم لم يكونوا يفتنون في شيءٍ إلا بسماعٍ من الإمام المعلِّم، وكذا إجماع جمعٍ من ثقات الصحابة الذين

عَلِمَ مِنْ حَالِهِمْ أَيْضاً عِلْماً قَطْعِيّاً أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْتَمِدُونَ أِبْدأً إِلَّا عَلَى الْمَسْمُوعِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ نَائِبِهِ الْمَعْلَمِ ، كَسَلْمَانَ وَأَبِي ذَرٍّ وَالْمَقْدَادِ ، وَنظَائِرِهِمْ مِنَ الْمُوثِقِينَ بِهِمْ عِنْدَ كَافَّةِ فِرْقِ الْمُسْلِمِينَ .

وَأَمَّا سَائِرُ الْإِجْمَاعَاتِ الَّتِي لَا يَقْطَعُ فِيهَا بِكَوْنِ الْمَعْلَمِ مِنْ جَمَلَةِ الْمَجْمَعِينَ ، فَلَا حُجَّةَ فِيهَا إِذَا ، فَضْلاً عَنِ الْإِجْمَاعِ الَّذِي عِلْمُ عَدَمِ كَوْنِهِ مَعَهُمْ .

نعم ، إن أمكن استنباط دخوله في بعض تلك الإجماعات بالقرائن والأمارات ، فإن أفادت القطع بذلك كان ذلك الإجماع حجةً أيضاً ، وإلا كان في الاعتبار كمتنون الصدق من الأخبار .

والوجه في الجميع ظاهر لاسيما على من أمعن النظر فيما تقدّم بيانه من لزوم وجود المعلم المعين من الله في كل زمان ، وأنه هو الحجة المفروض الطاعة لا غيره ، وسائر ما يتعلّق به وببطلان الرأي ، كما سيظهر أيضاً في المقالة الآتية ، لكن نحن لا نكتفي بذلك ، بل نذكر هاهنا أولاً سائر ما ذكره المخالف والمؤلف في حجة الإجماع مع توضيح انطباق كل واحد من ذلك على هذا النوع الذي ذكرناه من الإجماع دون غيره ، وفي ضمنه نتعرض لكشف خلوّ هذا النوع من الإجماع عمّا أورد على سائر الإجماعات بحيث يتبيّن عياناً أنّ عامّة الاجتماعات التي تمسك بها المخالفون ، بل ما تمسك به بعض الشيعة أيضاً ممّا لا عبرة به ، ولا حجة فيه ، ولا دليل له ، بل الأدلة عليه ، لاسيما ما تشبّثوا به في حكاية بيعة السقيفة .

فاعلم أنّ الشافعي استدلّ على حجة ما ادّعوه من الإجماع بقوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ

سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُضَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١﴾ (٢)

قال الأمدى: تقرير الاستدلال أنه تعالى توعد على اتباع غير سبيل المؤمنين، ولو لم يكن حراماً لما توعد عليه، ولما حسن الجمع بينه وبين ما هو الحرام قطعاً من مشاققة الرسول في التوعيد؛ إذ لا يجمع بين الحرام والمباح في الوعيد كالكفر وأكل الخبز^(٣) مثلاً، وإذا حرم اتباع غير سبيلهم فيجب اتباع سبيلهم؛ إذ لا مخرج عنهما، والإجماع سبيلهم، فيجب الاتباع وهو المطلوب.

وقد أكثروا عليه الاعتراض من وجوه مذكورة في كتبهم لا نطيل الكلام باستقصائها، بل نكتفي بما هو الحق الواضح.

فنقول: إن الحق الذي لا شك فيه أن المراد بـ«سبيل المؤمنين» فيه هو اتباع الرسول ﷺ والأخذ بما جاء به.

أما أولاً: فلما ينادي به قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾ أي يخالفه، وقوله: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٤) وقوله: ﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾^(٥)، وآيات الأمر بإطاعة الرسول^(٦)، وأمثال ذلك من الآيات والروايات، مع ما بيّناه في ما سبق من المقالات.

(١) سورة النساء ٤ : ١١٥ .

(٢) شرح اللمع ٢ : ٦٦٨ ، الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ١ : ١٧٠ ، بيان المختصر ١ : ٥٣٧ .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ١ : ١٧٠ .

(٤) سورة الحشر ٥٩ : ٧ .

(٥) سورة البقرة ٢ : ٢٠٨ .

(٦) سُورَ آل عمران ٣ : ٣٢ و ١٣٢ ، النساء ٤ : ٥٩ ، المائدة ٥ : ٩٢ ، الأنفال ٨ : ١ و ٢٠ و ٤٦ ، النور ٢٤ : ٥٤ و ٥٦ ، محمد ٤٧ : ٣٣ ، المجادلة ٥٨ : ١٣ ، التغابن ٦٤ : ١٢ .

وأما ثانياً: فلما هو المعلوم من أن سبيل كل قوم هو الذي وضعه لهم رئيسهم ومن ينسبون إليه أصل مقالتهم، كما إذا قيل: سبيل الأشعرية كذا، وطريق المعتزلة كذا، فإن المتبادر ما تقرّر بينهم ممّا وضعه رئيسهم ومن يتسبون إليه، وكذلك إذا قيل مثلاً: طريقة النصارى كذا.

وأما ما يفعلونه بينهم على سبيل البدعة والتعارف العادي الذي لا يستند إلى وضع صاحب الطريقة ومقرّر النحلة، فلا يسمّى سبيل هذه الطائفة إذا عبّر عنها بما يدلّ على أنهم أهل تلك النحلة.

والشاهد على ذلك أنه إذا قيل: ليس أكل الخنزير طريقة المؤمنين بعيسى عليه السلام أو طريقة النصارى، وإنما هو شيء أبدعوه فيما بينهم مخالفاً لطريقة نبيّهم الذي وضع لهم هذا المذهب، لم يكن متجاوزاً واضحاً للفظ في غير موضعه.

نعم، لو أريد بالنصارى أهل المذهب المخترع الذي يشتمل على المبدعات في دين عيسى عليه السلام لم يصحّ هذا النفي والإثبات، وعلى ذلك فقيس نظائره.

وعلى هذا إنّما يصدق «سبيل المؤمنين» على المجمع عليه إذا لم يكن مبدعاً مغايراً لما جاء به الرئيس الجامع لهم، فحينئذٍ إنّما يكون الإجماع حجّةً عندما إذا حصل العلم بكون المجمع عليه ممّا جاء به النبيّ صلى الله عليه وآله، كما في الصّور التي ذكرناها، وما لم يعلم ذلك لم يكن فيه حجّةً (١).

وأما ثالثاً: فلما هو البين الواضح من حال أهل عصر النبيّ صلى الله عليه وآله الذين

نزلت الآية في زمانهم؛ حيث لم يكن معمولاً عندهم أبداً ما سوى الأخذ بالكتاب والسنة، والتمسك بما جاء به النبي ﷺ، متفقين على هذا من غير اعتناء منهم بشيء غيره، حتى أنه كان لا يقع الكلام أو الخلاف في أمر لو كان سهلاً إلا كان مرجعهم إلى قول النبي ﷺ.

نعم، كان قد يصدر بعض التفاضل من بعض المنافقين والذين في قلوبهم مرض كما أخبر الله تعالى عنه بقوله: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾^(١).

وأما خلص المؤمنين فلم يكن عندهم غير ما ذكرناه من السؤال والتسليم واتفاقهم على قول النبي الكريم، وهذا مما ينادي به ما نقل المخالف والمؤلف من سيرتهم، بحيث صار من الدرايات الواضحة ما سوى دلالة الآيات الصريحة والروايات الصحيحة، بحيث من تدبر فيها صادقاً لم يبق له شك في أن سبيل المؤمنين في عهد النبي ﷺ إنما كان اتفاقهم على ما ورد من سيد المرسلين؛ بحيث إنه لو كان أحد يتشبه بغير ذلك كان عندهم من المخالفين المنافقين، فإذا مضمون الآية تحريم ما سوى هذه الطريقة وإن اجتمع عليه أقوام.

ثم لا يخفى أنه إذا لوحظ هذا مع ما تبين سابقاً من وجود من ذكرناه من النائب المعلم في كل عصر، ظهر عياناً دلالة الآية أيضاً على أن الإجماع المعتبر إنما هو ما بيناه، لا كل إجماع لم يعلم دخول المعلم في المجمعين، بل على أن الأصل في ذلك قول المعلمين، ولهذا قال السيد المرتضى: إن الآية تدل على وجوب اتباع من علم إيمانه، وتبين كونه مؤمناً على الحقيقة

ظاهراً وباطناً، لا مَنْ يكون باطنه بخلاف ظاهره؛ لأنَّ من أظهر الإيمان لا يوصف بأنَّه مؤمن إلا مجازاً وظاهراً، فكيف يحمل ذلك على إيجاب متابعة من أظهر الإيمان، وليس كلُّ من أظهر الإيمان مؤمناً، فلا محالة يكون المراد ما ذكرناه، وإنما يتحقَّق ذلك في المعصوم^(١).

وأقول: ومع هذا كله قد سبق مراراً، لاسيما في فصول المقالة الأخيرة من المقصد السابق: أنَّ الأئمة المعلمين المعصومين هم الأصل من المراد بالمؤمنين، بل ورد حديث عنهم عليهم السلام في خصوص هذه الآية أيضاً^(٢)، وعلى هذا فمآل معنى الآية أنَّ من خالف الرسول في زمانه وترك متابعة أولئك الأئمة الذين بعده فهو من أهل العذاب الأليم، فافهم جيداً وتأمل جداً، حتَّى تعلم أنَّ هذه الآية تدلُّ على نقيض ما هو عمدة مقصود هؤلاء القوم من الاستدلال بها، أعني تصحيح ما ادَّعوه من الإجماع على بيعة السقيفة، ولا شبهة عندهم كما اعترفوا به أيضاً في أنَّ تلك لم تكن بأمر من الله ولا رسوله، لاسيما بعد ملاحظة ما بيَّناه مفصلاً من أمر النبي صلَّى الله عليه وآله بالتمسك بعليِّ عليه السلام وإمامته، وما سنَّبنا من عدم مدخلة عليِّ عليه السلام في تلك البيعة بل عدم رضاه به، فإنَّ ذلك كله ينادي بأنَّ في تلك البيعة كانت^(٣) مشاقَّة الرسول مع أتباع غير سبيل المؤمنين، وليت شعري كيف جاز عند هؤلاء القوم الذين هم عند أنفسهم من أهل كمال العقل والفهم أن يستدلُّوا بمثل هذه الآية التي ظاهرة فيما ذكرناه على ما هو المتداول عندهم من صحَّة اتفاق كلِّ قوم ولو بالخيالات الآرائية، لاسيما مع

(١) الذريعة إلى أصول الشريعة ٢: ٦٠٨ - ٦٠٩.

(٢) راجع متشابه القرآن ٢: ٥١ و١٥٦.

(٣) في «س» و«ن»: «كان» بدل «كانت».

اعترافهم بصحة ما نقلوه عن نبيهم ﷺ أنه أخبر بأن أمته تفترق على ثلاث وسبعين فرقة واحدة منهم ناجية والباقون هالكون^(١)، وبأن من أراد الخلاص من الضلالة فليتمسك بالكتاب وأهل البيت العترة الطاهرة .

وأعجب من هذا أن أكثرهم صرّحوا بأن إجماع أهل البيت عليهم السلام ليس بحجة^(٢)، لاسيما مع قولهم بكون إجماع أهل المدينة حجة^(٣)، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَىٰ الْإِنْفَاقِ﴾^(٤) وأهل البيت من أختيار أهل المدينة حتى عندهم أيضاً، وكذا قولهم بحجّة اتفاق خمسة بل اثنين من الصحابة^(٥)، وظهور المنافقين فيهم كالشمس في رابعة النهار، وقد أوضحناه مراراً، ويأتي أيضاً، مع أن رؤوس أهل البيت من أعظم أختيار الصحابة باتفاق الجميع، فاحفظ هذا فإنه نافع في مواضع، ولا تغفل عن أمثاله، والله الهادي .

ثم إن الغزالي استدلّ على حجّية ما ادّعوه من الإجماع بما رووه عن رسول الله ﷺ أنه أخبر: أن أمته لا تجتمع على الخطأ^(٦)، فقال: إنّه متواتر

(١) سنن ابن ماجة ٢ : ٣٩٩٢/١٣٢٢ ، سنن أبي داؤد ٤ : ٤٥٩٧/١٩٨ ، سنن الترمذي ٥ : ٢٦٤١/٢٦ : ٢٣٦١/٦٤ .

(٢) التبصرة في أصول الفقه : ٣٦٨ ، شرح اللمع ٢ : ٧١٦ ، المحصول في علم الأصول ٤ : ١٦٩ ، الإحكام في أصول الأحكام ١ : ٢٠٩ ، بيان المختصر ١ : ٥٦٨ و ٥٦٩ ، أصول الفقه للمقدسي ٢ : ٤١٦ ، رفع الحاجب للسبكي ٢ : ١٩٦ ، سلاسل الذهب للزرکشي : ٣٤٩ .

(٣) شرح اللمع ٢ : ٧١٠ ، المحصول في علم الأصول ٤ : ٦١٢ ، روضة الناظر ٢ : ٤٧٢ ، الإحكام في أصول الأحكام ١ : ٢٠٦ ، تهذيب شرح الأسنوي ٢ : ٣٠٨ ، بيان المختصر ١ : ٥٦٣ ، أصول الفقه للمقدسي ٢ : ٤١٠ ، رفع الحاجب للسبكي ٢ : ١٩٣ .

(٤) سورة التوبة ٩ : ١٠١ .

(٥) انظر : تهذيب شرح الأسنوي ٢ : ٣١٢ و ٣١٤ ، سلاسل الذهب : ٣٥٠ .

(٦) المعتمد في أصول الفقه ٢ : ١٦ و ١٩ ، اللمع : ١٨٠ ، بيان المختصر ١ : ٥٣٩ .

معنى؛ لوقوع روايات كثيرة بمعناه، نحو «لا تجتمع أمتي على الضلالة»^(١)، «لا يزال طائفة من أمتي على الحق»^(٢)، «يد الله على الجماعة»^(٣)، «من فارق الجماعة مات ميتة جاهلية»^(٤) وأمثالها، قال: وإن الأمة أيضاً تلقاه بالقبول، فلولا أنه صحيح لم يتفقوا على قبوله، وإذا ثبت أنهم لا يجتمعون على الخطأ كان كل إجماعهم صواباً^(٥).

وقد اعترضوا عليه أيضاً بما لا حاجة إلى التطويل بذكره، بل نكتفي نحن ببيان ما هو الواقع؛ بحيث يتضح صريح^(٦) الحق.

فقول: إن الذي هو المعنى الصحيح لهذه الأحاديث: أنه مهما اتفق كافة طوائف أمته على أمر لم يكن ذلك الأمر خطأً وضلالةً، فإن الله عز وجل جعل من خواص أمته أن تكون فيهم طائفة دائماً على الحق محفوظة عن الوقوع في الضلال^(٧)، وعند اجتماع الجميع يكون لا محالة هؤلاء من جملتهم، فأصل مقصوده إنما هو منعهم عن التفرق والاختلاف الذي تبين فساده وضلاله مفضلاً فيما تقدّم، وتحريضهم على الاجتماع والاتفاق في جميع أمورهم؛ بحيث يتبين أن فيهم الطائفة المحققة التي بيّننا أنهم المعلمون المعلومون وأتباعهم؛ حيث إنهم لا يزالون على الحق، ومن شدّ

(١) المنتخب من مسند عبد بن حميد: ١٢٢٠/٣٦٧، سنن ابن ماجه ٢:

٣٩٥٠/١٣٠٣، المعتمد في أصول الفقه ٢: ١٦ و ١٩، اللمع: ١٨٠.

(٢) مسند أحمد ٥: ١٦٤٣٩/٦٢، و ١٨٨٠٤/٤٩٦، و ٢١٨٨٩/٣٧٤: ٦.

(٣) كتاب السنّة لابن أبي عاصم: ٨١/٤٠، المعجم الكبير ٤: ٣٧٠٩/٨١، المستدرک

للحاكم ١: ١١٥.

(٤) المصنّف لعبد الرزاق ٢: ٣٧٧٩/٣٧٩، مسند أحمد ٤: ١٥٢٦٦/٤٧٥.

(٥) المستصفي من علم أصول الفقه ٢: ٣٠٢ - ٣٠٤.

(٦) في «ن» زيادة: «مر».

(٧) في «م»: «الضلالة» بدل «الضلال».

عنهم وخالفهم كان هو على الضلالة، ومن أهل الجهالة والهلاكه، ومما ينادي بهذا ما مرّ في حديث الثقلين، لاسيما قوله ﷺ في حديثه لعمّار: «يا عمّار، إن رأيت علياً قد سلك وادياً وسلك الناس وادياً فاسلك مع عليٍّ واترك الناس»^(١) فإذا إنّما يدلّ هذا الدليل أيضاً على حجّية ما ذكرناه من إجماع جميع فِرَق الإسلام، ومنه يظهر حجّية إجماع الطائفة المحقّقة أيضاً، بل يظهر أنّ حجّية الأوّل إنّما هو لكونه كاشفاً عن قول هؤلاء المحقّقين، وأين هذا عن الدلالة على حجّية الإجماعات المتداولة بين القوم الناشئة من آرائهم التي لا فيها قول الله ولا رسوله ولا العترة، كما هو غير خفيٍّ سيّما على العارف بما بيّناه في المقالات الماضية.

ومما يوضّح ما بيّناه من المعنى المذكور؛ بحيث لا يبقى مجال شكّ ولا شبهة لكلّ منصف أنّ أوّل ما ينادي بهذا أنّ هذه الأحاديث مروية بعبارات عديدة، إذا لاحظت بعضها مع بعضٍ ظهر لك عياناً أنّ المراد هذا الذي ذكرناه.

فمنها: ما ذكره ابن عساكر عن عمر، والدارمي عن ابن عبّاس، كلاهما عن النبيّ ﷺ أنّه قال في حديثٍ له: «إنّ الله قد وعدني في أمّتي وأجارهم من ثلاث: لا يفنيهم بسنة، أي: فحط، ولا يستأصلهم عدوّهم، ولا يجمعهم على ضلالة»^(٢).

(١) الطرائف ١ : ١٥٣/١٤٨، كشف الغمّة ١ : ١٤٣، كشف اليقين : ٢٣٤، بحار الأنوار ٣٨ : ٣٢، ذيل الرقم ١٠، تاريخ بغداد ١٣ : ١٨٧، الفردوس ٥ : ٨٥٠/٣٨٤، المناقب للخوارزمي : ١١٠/١٠٥، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٤٧٢، كنز العمّال ١١ : ٣٢٩٧٢/٦١٣.

(٢) سنن الدارمي ١ : ٢٩، وعن ابن عساكر في كنز العمّال ١١ : ٣٣٠٨٠/٤٤٢ بتفاوت يسير فيهما.

ومنها: ما ذكره أبو داؤد في صحيحه عن أبي مالك الأشعري، قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثِ خِصَالٍ: أَنْ لَا يَدْعُو نَبِيَّكُمْ عَلَيْكُمْ فَتَهْلِكُوا جَمِيعاً، وَأَنْ لَا يَظْهَرُ أَهْلَ الْبَاطِلِ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ، وَأَنْ لَا تَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلَالَةٍ»^(١)، فهؤلاء أجاركم الله منهم.

وفي روايات: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَجَارَ أُمَّتِي أَنْ تَجْتَمِعَ عَلَى ضَلَالَةٍ»^(٢).

ولا يخفى دلالة سياق الكلام على كون الإجارة من الثلاث على نهج واحد، فإذا كان الأوليان بالنسبة إلى المجموع من حيث المجموع كما هو ظاهر، فكذا الثالثة، ومثلها الرواية الآتية، فتأمل.

ومنها: ما ذكره مسلم، وأبو داؤد، وابن ماجه، والترمذي في صحاحهم - وقال الترمذي: إنه حديث حسن، صحيح - وذكره أيضاً ابن حنبل في مسنده، وكذا ذكره غيرهم - كما في المطلب الثاني من الفصل الثاني من الباب الثاني من المقدمة - عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أُعْطِيتُ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أَهْلِكُهُمْ بِسَنَةِ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا أَسْلُطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحُ بِيضْتَهُمْ وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِ أَقْطَارِهَا» وفي بعض النسخ الصحيحة: «وَأَنْ لَا أَجْمَعَهُمْ عَلَى الضَّلَالَةِ»، ثم قال ﷺ: «وَأِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَنْمَةَ الْمُضْلِيْنَ، وَإِذَا وَضِعَ فِي أُمَّتِي السِّيفَ لَمْ يَرْفَعْ عَنْهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَلْحَقَ قِبَائِلَ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى تَعْبُدَ قِبَائِلَ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ، وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَابُونَ ثَلَاثُونَ، كُلُّهُمْ يَزْعَمُ أَنَّهُ

(١) سنن أبي داؤد ٤ : ٤٢٥٣/٩٨ .

(٢) كتاب السنّة لابن أبي عاصم ١ : ٨٢/٤١ و ٨٣ ، الجامع الصغير ١ : ١٧٦٠/٢٧٠ ،

كنز العمال ١٢ : ٣٤٤٥٩/١٥٥ .

نبي، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي، ولا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله»^(١).

وقد روى البخاري في صحيحه هذا الخبر والأخير وحده هكذا: «لا تزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك»^(٢).

وفي روايات من صحيح الترمذي وغيره: «لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة»^(٣).

وفي رواية أخرى من صحيح ابن ماجه وغيره: «لا تزال طائفة من أمتي قواماً على أمر الله، لا يضرها من خالفها»^(٤).

وفي صحيح البخاري أيضاً، ومسلم عن المغيرة بن شعبه، قال: قال النبي ﷺ: «لا يزال أناس من أمتي ظاهرين حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون»^(٥).

ولا يخفى أن قوله ﷺ: «وإنما أخاف على أمتي» إلى آخره، لاسيما بعدما ذكره أولاً، ينادي بدم الاختلاف وترك الاتفاق، وأنه مما سيكون في هذه الأمة بحيث يجزهم إلى الكفر والشرك، ومتابعة الكذابين والأئمة

(١) صحيح مسلم ٤: ٢٨٨٩/٢٢١٥، سنن أبي داود ٤: ٩٧ - ٤٢٥٢/٩٨، سنن ابن ماجه ٢: ٣٩٥٢/١٣٠٤، سنن الترمذي ٤: ٢١٧٦/٤٧٢، مسند أحمد ٦: ٢١٨٨٩/٣٧٥، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ١٦: ٧٢٣٨/٢٢٠، كنز العمال ١١: ٣١٧٦١/٣٦٦، وفيها بتفاوت، وبعضها باختصار.

(٢) صحيح البخاري ٤: ٢٥٤ بتفاوت يسير.

(٣) سنن الترمذي ٤: ٢١٩٢/٤٨٥، سنن ابن ماجه ١: ٦/٤ بتفاوت.

(٤) سنن ابن ماجه ١: ٧/٥، مسند الشاميين ٢: ١٥٦٤/٣٩٤، حلية الأولياء ٩: ٣٠٧، الجامع الصغير ٢: ٩٧٧٣/٧٣٣.

(٥) صحيح البخاري ٤: ٢٥٢، صحيح مسلم ٣: ١٩٢١/١٥٢٣.

المضلين ، حتى أنه لا يسلم من ذلك سوى طائفة منهم محقّة دائماً ؛ لا تصافهم بعدم التجاوز عمّا ورد من الله أبداً ، باقين على حالتهم إلى قيام الساعة ، معروفين بين الناس وإن خالفوهم وخذلوهم ، ولا يضرهم ذلك الخذلان ، وعلى هذا فلا محالة يكون مراده ﷺ بالاجتماع المصون عن الضلالة هو اتفاق جميع الطوائف ؛ بحيث يقطع بدخول تلك الطائفة المحقّة فيهم ، وأنّ حقيقته لأجلهم ، ومنه يظهر أنّ اجتماعهم أيضاً حجّة ، وأنّ ما سوى ذلك لا حجّية فيه ؛ لاحتمال كونهم على الضلال (١) وإن اتفق عليه تمام ما سوى تلك الطائفة ، كيف لا ! وقد نادى ﷺ في الحديث : بأنّ قبائل من أمّته يلحقون بالمشركين ، وأنّ فيهم الكذّابين والأئمّة المضلين .

ومن أوضح الواضحات أنّ الإجماع الذي يحتمل كون أهله من هؤلاء لا حجّية فيه ، وأنّ ما عدا الاتفاق الذي ذكرناه كذلك ، لاسيّما حكاية السقيفة التي لم يكن فيها أكثر الصحابة ، بل ولا أحد (٢) من العترة الطاهرة ، سيّما بعد ظهور ما بيّناه سابقاً من كون العترة هي الطائفة المحقّة .

هذا ، وقد ورد أيضاً في خبر تفسير الشرك الوارد في الرواية بما لم يسلم منه عامّة الناس ؛ بحيث يستفاد منه معنى عبادة الأوثان أيضاً ، بل ومعنى زعم الكذّابين النبوة أيضاً ، وهو ما رواه ابن ماجة في صحيحه عن شدّاد بن أوس ، عن النبي ﷺ أنّه قال : «إنّ أخوف ما أخاف على أمّتي الإشراك بالله ، أما إنّي لست أقول يعبدون شمساً ولا قمرأ ولا وثناً ، ولكن أعمالاً لغير الله ، وشهوة خفيّة» (٣) .

(١) في «م» : «الضلالة» بدل «الضلال» .

(٢) في «م» : «واحد» بدل «أحد» .

(٣) سنن ابن ماجة ٢ : ٤٢٠٥/١٤٠٦ .

وقد مرَّ مع أشباهه في أبواب المقدمة .

ومنه يستفاد أن المراد بعبادة الأوثان متابعة الأئمة المضلين ،
وبالزاعمين الذين ابتدعوا في الدين بأرائهم ما لم يأت به النبي ﷺ ،
وحكموا بأنه هو حكم الله وهم كاذبون .

ثم لا يخفى أنه يظهر أيضاً ممَّا حَقَّقناه أن الواجب أيضاً حمل لفظه
«الجماعة» ونحوها الواردة في بعض الأخبار مهما يناسب على ما بيَّناه من
اجتماع الجميع ، أو على تلك الطائفة المحقَّقة ، لا على كل جماعة واجتماع
وإن كثروا كما توهمه المخالفون ؛ ضرورة أن النبي ﷺ لم يدع إلى
ما يحتمل الضلالة ولم يتكلم بالنقيضين .

هذا ، مع ورود رواية صريحة في كون المراد بالجماعة علياً وأتباعه ،
كما مضت مع سائر الروايات في الباب الرابع من المقدمة .

وتلك الأخبار المشتملة على لفظه «الجماعة» منها ما ذكره الترمذي
في صحيحه عن ابن عمر قال : قال النبي ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى
ضَلَالَةٍ ، وَيَدُ اللَّهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ ، وَمَنْ شَدَّ شَدَّ فِي النَّارِ»^(١) .

ولا يخفى أن نفس هذا الخبر أيضاً بعد ملاحظة ما بيَّناه آنفاً يدل
صريحاً على كون المراد بالجماعة ما ذكرناه ؛ حيث ذكرها بعد قوله : «إِنَّ اللَّهَ
لَا يَجْمَعُ» ، وجعلها متفرعة عليه وعلّة له ، وعلى هذا يكون المراد بـ «من
شَدَّ» الذين صاروا سبب تفريق الأمة بالتمسك بأرائهم .

وممَّا يشهد لهذا أيضاً ما ذكره مسلم ، والنسائي ، وأبو داؤد في
صحاحهم ، وكذا ابن حنبل في مسنده ، وكذا غيرهم ، عن عَرفجة ، عن

النبي ﷺ قال: «ستكون بعدي هنات هنات، فمن أراد أن يفرّق أمر هذه الأمة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كائناً من كان، فإن يد الله على الجماعة، وإن الشيطان مع من فارق الجماعة يركّض»^(١)، فإنه صريح فيما ذكرناه وفي ذمّ تفريق الأمة عمّا كانوا مجتمعين عليه في زمان النبي ﷺ من عدم الأخذ إلا بما جاء به والتمسك بالكتاب وسنته، وفي كون خلاف ذلك من الشيطان.

وهذا هو أيضاً معنى قوله ﷺ كما في روايات: «عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة»^(٢).

وكذا هو معنى ما ذكره ابن ماجه في صحيحه عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم»^(٣).

والمراد بالسواد الأعظم القرآن بنص من الله تعالى، حيث قال: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(٤)، وبدلالة أخبار صحيحة صريحة عن النبي ﷺ:

(١) صحيح مسلم ٣: ١٨٥٢/١٤٧٩، السنن الكبرى للنسائي ٢: ٣٤٨٣/٢٩٢، سنن أبي داود ٤: ٤٧٦٢/٢٤٢، مسند أحمد ٥: ١٧٨٣١/٣٢٢، و١٨٥٢٠/٤٥٠، و١٨٥٢١، المعجم الكبير للطبراني ١٧: ٣٦٢/١٤٤، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ١٠: ٤٥٧٧/٤٣، كنز العمال ١: ٩١٩/١٨١، و٦: ١٤٨٣١/٥٨، الجامع الصغير ٢: ٤٦٧٢/٤٨. وفيها بتفاوت واختصار في بعض الألفاظ.

(٢) مسند أحمد ٦: ٢٢٦٣٥/٥١٠، كتاب السنة لابن أبي عاصم: ٨٨/٤٢، سنن الترمذي ٤: ٢١٦٥/٤٦٦، مجمع الزوائد ٥: ٢١٧، كنز العمال ١: ١٠٢٨/٢٠٦.

(٣) سنن ابن ماجه ٢: ٣٩٥٠/١٣٠٣.

(٤) سورة آل عمران ٣: ١٠٣.

منها: ما في مسند ابن حنبل عن النبي ﷺ قال: «قال لي جبرئيل عليه السلام: إن الأمة مفتونة بعدك، قلت: فما المخرج؟ قال: كتاب الله»^(١) الخبر.

ومنها: حديث الثقلين، وغيرهما من الأخبار، وغيرها كما بيّنا مفصلاً فيما مرّ في الفصل الرابع من الباب الرابع من المقدمة.

لا ما توهمه بعض الجهال الذين فسروا الاجتماع بكل اتفاق كان، من كون المراد الأكثرين؛ ضرورة عدم أمر النبي ﷺ بخلاف ما صرح الله به في مواضع كثيرة من ذم الأكثر كما مرّ مفصلاً مراراً، لاسيما في الباب الثالث من المقدمة، وكفى ما مرّ أنفاً من تصريح النبي ﷺ بكون أهل الحق طائفة واحدة بين سائر الطوائف بحيث لا يعبا الباقيون بشأنهم بل أكثرهم على خذلانهم.

هذا كله، بعد تسليم صحّة هذه الأخبار وأمثالها، وإلا فلا بُد في كون بعضها بل أكثرها موضوعة أو محرّفة كما مرّ ويأتي كون كثير من أخبارهم من هذا القبيل، حتّى باعترافهم، مع أنّهم زعموا أنّهم نقّحوا جمّة منها.

ومما يشهد لهذا أنّهم ذكروا في هذا المقام عبارة الحديث بتبديل لفظة «الضلالة» بـ«الخطأ»، مع خلوّ أخبارهم عنه؛ لما في لفظة «الضلالة» من الدلالة على خلاف ما زعموه من كون المخطئ في الاجتهاد مأجوراً، وقد بيّنا سابقاً ويأتي أيضاً صدور أمثال ذلك منهم، كما مرّ أنّهم بدّلوا ما روه من لفظة «اختلاف أصحابي رحمة»، بـ«اختلاف أمّتي رحمة»

ليدخل فيه اختلاف علمائهم ، ألا ترى إلى المغيرة بن شعبة في الحديث السابق كيف ترك فيه لفظة «الحق» حتى صار موهماً لكون المراد مطلق الغلبة والاستيلاء الذي كان للسلطين ، مع أنّ ظاهر سائر الأخبار المشتملة على هذه العبارة : أنّ المراد وضوح كونهم على الحقّ أو رسوخهم فيه ، وتسلّطهم عليه وإن خالفهم عامة الناس ، فافهم .

ثمّ ممّا يوضّح ما بيّناه من معنى أصل الدليل المذكور إنّنا نقول للمستدلّين بهذا الدليل : إنّ المراد بالأمّة في قوله ﷺ : «لا تجتمع أمتي» إمّا جميع الأمّة ، أم لا ؟ فعلى الأوّل يلزم ما ذكرنا أنّه مفاد الأخبار المذكورة ، لا ما ادّعيتم كما هو ظاهر ، وعلى الثاني يلزم أن يكون اجتماع كلّ جمع بل كلّ اثنين حجّة ، وهو باطل بالاتّفاق ، مخالف لصريح سائر أجزاء الأخبار المذكورة من وجود الأئمّة المضلّين ، وضلال قبائل من الأمّة ونحو ذلك ، وكذا لصريح سائر الأخبار الكثيرة التي مضت في أبواب المقدّمة ، لاسيّما ما هو المسلّم بل المتواتر من تفرّق الأمّة بضعاً وسبعين فرقة ، واحدة منها فقط ناجية ، بل يلزم ما هو واضح البطلان بالضرورة الدنيّة^(١) والعقلية من كون كلّ متقابلين بل متناقضين اللدّين صدرا أو يصدرا من أيّ فرقة كانت من هذه الأمّة حقاً ، كعمامة الاختلافات التي بين الفرق ، لاسيّما إذا اتّفقت الاجتماع العامّ كالاجتماع على خلافة عثمان وعلى قتله ، ونحو تضليل عليّ عليه السلام وأصحابه وعائشة وطلحة والزبير وحرّهم ، وكذا معاوية وأصحابه ولعنهم وبالعكس ، ونحو خلافة الشيخين وبطلانها ، بل تكفيرهما واستحقاقهما اللعن ، بل يلزم حقيقة كلّ فرقة وبطلانها معاً ، وإنّ خصّ ذلك بأنّ المراد

(١) في «م» : «الذاتية» بدل «الدنيّة» .

جماعة مخصوصة، وجب إذاً تحقيق تلك الجماعة وتشخيصهم أولاً؛ ضرورة استحالة الاستفادة بدون ذلك .

فنقول حينئذٍ: لا محالة يجب القول بأنهم هم الذين ذكرهم النبي ﷺ في الأخبار المذكورة بقوله: «لا تزال طائفة من أمتي» الخبر .
 وصرح فيما سبق - مع كونه مسلماً أيضاً من أخبار تفرق الأمة -
 بكونهم الفرقة الناجية من الثلاث والسبعين .

أما أولاً: فلأنَّ غيرهم لا مخصص له، بل يدل ما سيأتي وما مرَّ على عدم كون الغير مراداً .

وأما ثانياً: فلأنَّ منطوق تلك الأحاديث كلها أنَّ الفرقة التي سوى تلك الفرقة كلها ضالَّة هالكة، فكيف يمكن الاحتجاج بما اتَّفَق عليه قوم من هؤلاء، أو كلَّهم ما لم يعلم كونه موافقاً لما عليه تلك الطائفة، لاسيما إذا علمت المخالفة؛ إذ ما ذا بعد الحقِّ إلا الضلال، ولا أقلَّ من احتمال ذلك .
 وما قيل من عصمة الأمة إذا اجتمعت فإنما يمكن توجيهه عند اجتماع المجموع الذي ذكرنا أنه حجة؛ لدخول الطائفة المحققة فيه، كما ظهر ويظهر .

وأما ثالثاً: فلأنَّ أكثر ما ذكرنا وروده على الشقِّ السابق وارد هاهنا أيضاً؛ ضرورة وجود الصحابة والمجاهدين وأهل الحلِّ والعقد وأمثالهم ممَّن يحتمل التخصيص به في أكثر الفرقة، لاسيما التي صدرت منهم تلك الشنائع والفضائح، وكفى شاهداً ما فعلوا بآل النبي ﷺ قاطبة، وما ارتكبوا من محاربة عليٍّ عليه السلام وسبِّه على المنابر أزيد من سبعين سنة، ومن تكفير العلماء قوم قوماً، وأمثال ذلك ممَّا لا يخفى على كلِّ متتبِّعٍ منصفٍ، كما بيَّنا

أكثر ذلك فيما سبق مفصلاً.

هذا كله ، مع تصريح النبي ﷺ بكون تلك الطائفة الممدوحة من أهل الحقّ والنجاة ، وعلى هذا يرجع الكلام إلى تشخيص تلك الطائفة .
 فنقول أولاً : قد بيّنا في أبواب المقدّمة ومقالات المقصد الأوّل لزوم وجود المعلّم من الله في كلّ زمان ، وبطلان العمل بالرأي مطلقاً ، واشتراك ما سوى الأئمة المعلومين من أهل البيت وأتباعهم في ذلك ، وأنّ في كلّ عصرٍ إماماً من العترة الطاهرة ، معلوماً معصوماً معيّنًا مفترض الطاعة من الله ورسوله ﷺ ، لا يخبر إلا بقولهما ، ولا يحكم إلا بما هو منهما ، وأنّ كلّ واحدٍ من هؤلاء الأئمة مسلم العالم من جميع وجوه الخير كالنبي ﷺ ، وأوضحنا كلّ ما يتعلّق بذلك بالبراهين القاطعة والحجج اللامعة بما لا مزيد عليه ، فلامحالة هم الطائفة المحقّقة ، والفرقة الناجية .

ثمّ نقول ثانياً : إنّ النبي ﷺ قد وصف الطائفة المحقّقة في الأخبار المذكورة آنفاً - التي هي العمدة في هذا الباب - بما ينادي على كونهم على الحقّ أبداً ، كما هو الظاهر على كلّ متأملٍ فيها ، والمتبادر من عباراتها^(١) ، ولا مصداق لهذا غير الذين ذكرناهم ؛ لاعتراف كلّ الناس بوقوع الخطأ عن البواقى ولو في بعض المسائل ، ولم يقل أحد بعصمة غير هؤلاء .

ومع هذا نقول أيضاً : المراد بقوله ﷺ : «لا تزال طائفة من أمتي على الحقّ» إنّ كان العموم حتّى يكون المعنى : أنّه لا تزال طائفة من أمتي على كلّ حقّ بحيث لا يفوتهم شيء ممّا يسمّى بهذا الاسم ، وجب أن يوجد في كلّ عصرٍ إلى آخر الزمان من لا يفوته شيء من الحقّ ، ولا يدركه خطأ في قول

(١) في «س» و«ن» : «عبارتها» بدل «عباراتها» .

ولا فعل ؛ إذ لو لم يوجد أحد بهذه الصفة لزم أن لا يوجد أحد يُحيط بكلِّ حقٍّ ، وهو خلاف مقتضى ما هو المفروض من إرادة العموم .

ولا يخفى أن ذلك إنما هو القول بوجود المعصوم في كلِّ عصر ولو على سبيل البدلية وقيام بعض مقام بعضٍ ، ومن البين أن كلَّ من قال بهذا القول ، قال بوجود كونه معصوماً طول عمره ، بل كونه منحصراً في أشخاص معيّنين ، كما بينّا سابقاً وأنفأ .

وأما إذا لم يكن العموم مراداً فمع كونه خلاف الظاهر المتبادر كما بينّا ، لم يلزم منه حجّية الإجماع مطلقاً ؛ لجواز أن يوجد في كلِّ عصرٍ طائفة تكون على الحقِّ في الجملة ، ومع هذا يخطئ كلُّ طائفةٍ في كلِّ عصرٍ في مسألةٍ مخصوصة بعينها ، ويجمعوا على الخطأ فيها ، وأيضاً قوله ﷺ : «لا تجتمع أمّتي على الضلالة» يتبادر منه - كما أشرنا إليه سابقاً - أنهم لا يجتمعون على مطلق هذا المعنى ، لا على نوع خاصٍّ منه وإن اشتركوا في أصله ، يدلُّ عليه أنه إذا أخبر مخبر بأن أهل مصر لم يجتمعوا على الخروج منه يوم كذا ، وقد كانوا اجتمعوا عليه إلا أن الخروج كان على أنحاء مختلفة ومن أبواب متفرّقة ، لقد كان كاذباً ، ولو حلف لكان حائثاً ، وهذا المعنى في غاية من الوضوح عند أهل العلم ، بل كلُّ من يعرف العُرف ، بحيث لا حاجة للإطالة فيه ، حتّى أن جماعة من المخالفين أيضاً اعترفوا بمثل هذا ؛ حيث قالوا : إنَّ قوله ﷺ : «لا تجتمع أمّتي على الخطأ» لا يقتضي أنه يجوز أن يخطئ شطر من الأمة في مسألة والشرط الآخر في أخرى ؛ لأنّه يصدق حينئذٍ اجتماعهم على الخطأ وإن كان ما أخطأ فيه هؤلاء غير ما أخطأ فيه أولئك ؛ إذ اللام في الخطأ للجنس ، فلو أخطأ أحد الشطرين - مثلاً - في

مسألة من مسائل العبادات في وقت، والشطر الآخر في مسألة من مسائل المعاملات ولو في وقت آخر لصدق اجتماع الشطرين على جنس الخطأ.

ولا يخفى أنه إذا كان المعنى هكذا وجب إذاً أن يوجد في كل عصر من يكون معصوماً فيه من كل خطأ أمكن أن يقع غيره فيه، وأن اعتبار الاجتماع إنما هو لكشفه عن دخوله فيهم، وليس للمخالفين أيضاً مناص عن تسليم هذا والإذعان به بناءً على ما أوردوه.

وقد ذكرنا أن كل من قال بهذا، قال بوجود كونه معصوماً طول عمره، بل كونه منحصراً في أشخاص معينين كما هو مذهب أصحابنا الإمامية، فعلى هذا إن هذا الدليل أيضاً يدل على خلاف ما هو عمدة مقصود القوم من تصحيح ما ادّعوه من الإجماع على بيعة السقيفة كما هو ظاهر، وسيتضح أيضاً، بل إننا هذا الدليل من شواهد ما بيناه عياناً في المقالات السابقة من لزوم وجود معلّم عالم من الله، معصوم في كل عصر بنحو زمان النبي ﷺ، وأنهم هم الأشخاص الذين ذكرنا حالهم، فافهم جداً حتى تعلم أن المخالفين للإمامية هم الموافقون لهم^(١) في هذه المسألة، لكن من حيث لا يشعرون.

ثم أعلم أيضاً أن بعض المستدلين من هؤلاء القوم أفردوا ذكر قوله ﷺ: «يد الله على الجماعة» و«من فارق الجماعة» ونحوهما عن بقية أجزاء الحديث، وقد ذكرنا روايته وبيئنا معناه إذا لوحظ الأجزاء جميعاً، كما ينبغي أن يكون عليه عمل من لا يريد التمحل والتمويه، حتى أنه قد أشرنا إلى ما ذكرناه عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «إن المراد بالجماعة أنا ومن

(١) في «م»: «لهذا» بدل «لهم».

أَتْبَعْنِي»^(١).

وقد وردت أيضاً عن أئمة أهل البيت عليهم السلام أنهم هم المراد بالجماعة .
وقد مرَّ بعض ما هو من هذا القبيل في فضائلهم .
ومع هذا نقول : إذا لوحظ فرادى أيضاً ولم يعبأ بما روي أصلاً لا يتم الاستدلال على ما يريدونه من الإجماع بوجه ، كما صرَّح به بعض الأفاضل ؛ حيث قال : إنَّ أقصى ما يدلُّ عليه قوله : «يد الله على الجماعة» أنَّ عنايته عزَّ وجلَّ متعلِّقة بالجماعة ورحمته شاملة لهم ، وأمَّا أنهم مصييون في كلِّ فعلٍ وقولٍ فلا يدلُّ عليه ، فإنَّ يده تعالى على كلِّ عبدٍ صالحٍ ، ورحمته شاملة له ، مع أنَّ قوله : «ليس بحجَّة» وكذا قوله : «من فارق الجماعة» يدلُّ على أنَّ مفارقة الجماعة حرام ، ومن البيِّن أنَّ حرمة المفارقة إنَّما يتبادر منها الاعتزال عنهم ومجاهرتهم ومشافهتهم بالمخالفة ، وذلك لا يدلُّ على لزوم الاعتراف بتصويب قولهم وفعلهم ، فإنَّ كثيراً من الصحابة كانوا مخالفين لعمر وأبي بكر في الرأي والاعتقاد ، عاملين بخلاف قولهما ، مع أنَّه لا يقال لهم : إنَّهم فارقوهما ، بل يقال : المفارق ، لمن خلع الطاعة عن عنقه ، ولم يطع لأمرٍ ونهيٍ ، ولم يشارك في أمور المسلمين ، ولم يكن معهم كيد واحدة .

قال : ولئن سلَّمنا أنَّه يجب الاعتراف بصواب قولهم فلا نسلم أنَّه يدلُّ على حجِّيَّة الجماعة ، وإنَّما يدلُّ عليه لو كان واجباً على سبيل التصويب الباطني لقولهم ، وإنَّ الحقَّ لا يعدوه .

(١) شرح نهج البلاغة لابن ميثم البحراني ٣ : ١٦ ، ذيل الخطبة ٩٩ ، شرح الأخبار للفاضل المغربي ٢ : ١٢٥ ، الاحتجاج ١ : ٨٣/٣٩٥ ، بحار الأنوار ٣٢ : ٢٥٧ ، ذيل الرقم ١٩٩ ، كنز العَمَّال ١٦ : ٤٤٢١٦/١٨٤ .

وأما وجوب الاعتراف في الظاهر على سبيل الاصطناع والتقية فلا يدل على الحجية، كما أن الصّحاح عن المنافقين وإجراءهم مجرى المسلمين كان واجباً على النبي ﷺ وأصحابه، ولم يدل ذلك على أنهم كانوا مسلمين في الواقع .

قال: وإن في المسلمين من يرى الاعتراف بقول المخالف والإذعان له ظاهراً واجباً من باب التقية، ولم يقل أحد بأن وجوب الإذعان له ظاهراً مع الحكم ببطلانه باطناً متناقضان^(١).

قال: وروي أيضاً في الصحيحين أن الصحابة سألوا النبي ﷺ عما يصنعون إذا بلوا بأمراء جائرين وحكام قاسطين، فأمرهم بأن يسمعوا ويطيعوا^(٢)، وهل يقول أحد بأن وصفهم بالجور وأمرهم بالسمع والطاعة متنافيان . انتهى كلامه .

ولا تخفى متانته، فإن دلالة الأخبار الكثيرة - كما مرّت جمّة منها سابقاً - على كون الجائرين والمبطلين في هذه الأمة إلى ظهور المهديّ عليه السلام، وتأكيده النبي ﷺ على أصحابه وخواصه بترك ما يكون سبباً للافتراق وزوال الاجتماع ولو بالمداراة والصبر على التحمل عن الجائرين ممّا لا يخفى على أهل البصيرة، وعدم حقية أهل الجور من ضروريات الدين، فافهم .

واعلم أيضاً أن عمدة ما هو دليل القوم هذان الدليلان اللذان ذكرناهما وبيتنا حالهما، مع أننا تركنا كثيراً من الإيرادات التي أوردت عليهما، لكون مقصودنا بيان الواقع؛ لكن قد ذكر القوم أيضاً بعض ما لا دلالة فيه بوجه

(١) في «ن»: «متناقض» بدل «متناقضان» .

(٢) صحيح مسلم ٣: ١٨٤٦/١٤٧٤، سنن الترمذي ٤: ٢١٩٩/٤٨٨ .

وزعموه دليلاً، فلا بأس إن بيّنا ذلك ولو على وجه الاختصار .
 فمن ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾^(١)، وقوله
 تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾^(٢)،
 وقوله تعالى : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ
 عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٣)، قالوا : إن الله تعالى أوجب في الآية الأولى اتّباع سبيل من
 أناب وهم المؤمنون ، وإن المراد بالوسط في الآية الثانية العدل ، فلو اتفقت
 الأمة على الخطأ لم تكن عدلاً ، وإن اتّصاف الأمة بالخيريّة والأمر بالمعروف
 والنهي عن المنكر كما تدلّ عليه الآية الأخيرة يقتضي أن لا يتفقوا على
 الخطأ^(٤) .

والجواب الحاسم أولاً عن الجميع : إن كثرة وجود غير المتّصف بهذه
 الصفات في الأمة ، بل في أعيانها من أوضح الواضحات ، كما مرّ بيانه
 مراراً ، لاسيّما في بعض أبواب المقدّمة ، فلا يستقيم التعميم ، بل لا بدّ من
 التخصيص فيها بنحو ما ذكرنا في الآية السابقة ، ولهذا قد ورد في أخبار
 أهل البيت عليهم السلام : أن المراد بالأمة في الآيتين وبمن أناب في الآية الأولى
 الأنمة الطاهرة^(٥) ، كما بيّنا نبذاً منه في ذكر فضائلهم والآيات التي فيهم ،

(١) سورة لقمان ٣١ : ١٥ .

(٢) سورة البقرة ٢ : ١٤٣ .

(٣) سورة آل عمران ٣ : ١١٠ .

(٤) الذريعة ٢ : ٦٠٨ ، العدة للطوسي ٢ : ٦١٣ و ٦٢١ ، نهاية الوصول ٣ : ١٦٧
 و ١٧٣ ، الأربعين للشيرازي ١٣٢ ، شرح اللمع ٢ : ٦٧٦ ، العدة للقاضي أبي يعلى
 ٤ : ١٠٧٠ وما بعدها ، المستصفي ٢ : ٢٩٨ ، المحصول للرازي ٤ : ٦٦ و ٧٣ ،
 الإحكام في أصول الأحكام ١ - ٢ : ١٧٩ و ١٨٢ ، ميزان الأصول ٢ : ٧٧٥ .

(٥) بصائر الدرجات : ١١/٨٣ ، و ٢/١٠٢ و ٣ ، و ٥/١٠٣ ، الكافي ١ : ١٤٦ و ٢/١٤٧

حَتَّى أَنْ رَجُلًا قَرَأَ عِنْدَ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾^(١)، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خَيْرَ أُمَّةٍ يَقْتُلُونَ عَلِيًّا وَالْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟!»، فَقِيلَ لَهُ: فَكَيْفَ الْآيَةُ؟ قَالَ: «خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»^(٢) الْخَبْرُ.

وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَا يَكُونُ شَهْدَاءُ عَلِيٍّ عَلَى النَّاسِ إِلَّا الرِّسْلُ وَالْأُمَّةُ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَسْتَشْهَدَ اللَّهُ بِسَائِرِ الْأُمَّةِ، وَفِيهِمْ مَنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فِي الدُّنْيَا عَلَى حِزْمَةِ بَقْلِ»^(٣).

وَقَالَ رَجُلٌ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَخْبَرَنِي عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «أَهْلُ بَيْتِهِ»، قَالَ: فَمَا الْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: «قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ﴾^(٤) الْآيَةُ» قَالَ: «فَلَمَّا أَجَابَ اللَّهُ دَعْوَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَجَعَلَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا أُمَّةً مُسْلِمَةً رَدَفَ إِبْرَاهِيمَ دَعْوَتَهُ الْأُولَى بِدَعْوَتِهِ الْآخِرَى، فَسَأَلَ لَهُمْ تَطْهِيرَهُمْ مِنَ الشَّرْكِ لِيَصْحَ أَمْرُهُ فِيهِمْ، فَقَالَ: ﴿وَاجْتَنِبِي وَيْنَى أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾^(٥)، فَهَذِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ هِيَ الْمُسْلِمَةُ الَّتِي لَمْ تَعْبُدِ الْأَصْنَامَ مِنْ ذُرِّيَّةِ

١ و٤ (باب في أن الأئمة شهداء الله...)، شواهد التنزيل ١: ١٢٩/٩٢، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٤: ٣٠٨، تأويل الآيات الظاهرة ١: ٦٣/٨١، مجمع البيان ١: ٢٢٤، تفسير العياشي ١: ١١٠/٦٢، و١١٢/٦٣، و١٢٨/١٩٥، و١٢٩، بحار الأنوار ٢٣: ٢٣/٣٤٢ و٢٤، و٢٨/٣٤٣، و٢٤: ١/١٥٣ و٢. (١) سورة آل عمران ٣: ١١٠.

(٢) تفسير القمي ١: ١١٠، تأويل الآيات الظاهرة ١: ٣٧/١٢١، بحار الأنوار ٢٤: ٦/١٥٤.

(٣) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٤: ١٩٤، تفسير نور الثقلين ١: ٤١١/١٣٥، بحار الأنوار ٢٣: ٦٣/٣٥١.

(٤) سورة البقرة ٢: ١٢٧ و١٢٨.

(٥) سورة إبراهيم ١٤: ٣٥.

إبراهيم عليه السلام^(١).

أقول: يعني الأمة الحقيقية، فافهم.

ثم إنّه يمكن الجواب أيضاً بأنّ اتّصاف الأمة بالعدالة وكذا الخيرية لا يقتضي العصمة بحيث يستحيل اتّفاقهم على الباطل، حتّى يجب قبول قولهم، بل حكمهم في كلّ شيء؛ إذ تجويز وقوع الخطأ منهم لا عن عمد لا ينافي كونهم خيراً من غيرهم، ولا يوجب عدم قبول شهادتهم كشهادة العدول في الحقوق، فإنّ العدل هو التحرّز عن تعمد ارتكاب الكذب والكبائر، وأيضاً دلالة المفرد المحلّي بلام التعريف على العموم ممنوع، مع أنّ الظاهر، بل الحقّ أنّ المراد بالمعروف والمنكر ما أمر به الشارع وما نهى عنه، وأنّ المخاطبين حقيقة هم الصحابة المتمسّكين بقول الله ورسوله ﷺ، كما مرّ في بيان سبيل المؤمنين الذي هو بعينه سبيل من أناب، كيف لا؟ وقد نقل السيوطي في جامعه الكبير من كتاب ابن جرير، وكتاب ابن أبي حاتم، عن السّدي ما يدلّ على اعتراف عمر في تفسير الآية بما ذكرناه؛ حيث قال: قال عمر بن الخطّاب في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾^(٢): لو شاء الله لقال: أنتم، فكنا كلنا، ولكن قال: ﴿كُنْتُمْ﴾ في خاصّة من أصحاب محمّد ﷺ ومن صنع مثل صنيعهم كانوا خير أمة أخرجت للناس^(٣)، فافهم.

ثمّ من ذلك الذي ذكره القوم في الاستدلال على ما أرادوه من

(١) تفسير العياشي ١: ٦٠ - ١٠١/٦١، بحار الأنوار ٢٤: ٧/١٥٤.

(٢) سورة آل عمران ٣: ١١٠.

(٣) جامع الأحاديث ١٤: ١٩٨٨/٤١.

الإجماع وجهان عقليّان خيالّيان :

أحدهما : إنهم أجمعوا على القطع بتخطئة المخالف للإجماع ، فدلّ على أنّه حجّة ، فإنّ العادة تحكم بأنّ هذا العدد الكثير من العلماء والمحقّقين لا يجمعون على القطع في [أمر] شرعيّ بمجرد تواطؤ وظنّ ، بل لا يكون قطعهم إلّا عن قاطع ، فوجب الحكم بوجود نصّ قاطع بلغهم في ذلك ، فيكون مقتضاه - وهو خطأ المخالف له - حقّاً ، وهو يقتضي حقّيّة ما عليه الإجماع ، وهو المطلوب .

وثانيهما : إنهم أجمعوا على أنّه يقدم على القاطع ، وأجمعوا على أنّ غير القاطع لا يقدم على القاطع ، بل القاطع هو المقدم على غيره ، فلو كان الإجماع غير قاطع لزم تعارض الإجماعين ، وأنّه محال عادةً .

ولا يخفى أنّ كليهما من الخيالات الظنيّة التي [هي] أوهن من بيت العنكبوت ، ومن قبيل الخطايات الضعيفة التي لا تكفي في المطالب الظنيّة ، فضلاً عن المطالب التي يحتاج فيها إلى القطع ، حتّى أنّهم أنفسهم أوردوا عليهما في كتبهم من القوادح ما لا حاجة لنا ؛ لكثرتها وشهرتها إلى الإطالة بنقلها .

وكفى إجمالاً في منع صحّة عمدة مقدّماتهما ، بل أكثرها ما بيّناه مفضلاً في أبواب المقدّمة كتاباً وسنّة وتجربةً من كون عامّة الناس على الخطأ والضلالة ، والتمسك بالشبه الحاصلة من الجهالة ، كما ينادي بذلك أمثال قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١) ، وقدح النبي ﷺ في اثنتين وسبعين فرقة من أمته مع ظهور كثرة

(١) سورة الأنعام ٦ : ١١٦ .

العلماء والمحققين فيهم ، وكل فرقة قاطعة بصحة عقيدتها ، ألا ترى إجماع كل فرقة الشيعة ، بل مع كثير من المعتزلة أيضاً على القطع بتخطئة من تقدم على عليّ عليه السلام ، بل إجماع عامة تلك الفرق على القطع بتكفير من تقدم عليه ، بل كل من خالفه ، وهم كثرة أزيد من ربع الأمة ، بل قريب من نصفها ، وفيهم من العلماء والمحققين ما لا يحصى عدداً ، كما هو معلوم على من تتبعت كتبهم ومقالاتهم ، حتى أن جماعة من أهل البيت منهم ، وقد أجمع على نقيضهم غيرهم من عامة الأمة حيث اتفقوا على القطع بصحة خلافة أولئك المتقدمين عليه وتخطئة خلاف ذلك ، وفيهم أيضاً العلماء والمحققون ما لا يحصون ، أوليس جميع فرق الإسلام على ثلاثة أقسام : الجبرية ، والتفويضية ، والقائلين بالأمر بين الأمرين ؟ وكل قسم آلاف مؤلفة (قاطعون بصحة)^(١) ما اعتقدوا به وتخطئة خلافه ، هذا بعد قطع النظر عن سائر الإجماعات التي دائرة بين فرق من الأمة دون فرق أخرى .

وليت شعري ! كيف لم يتفطن هؤلاء بأن وجود هذه المقالات بين فرق الأمة ينادي ببطلان ما ذكره هؤلاء من المقدمات المذكورة جميعاً ، حتى استحالة تعارض الإجماعين ، بل إن فرض صحة قولهم : إن العادة تحكم ، إلى آخره ، مع وجود ما ذكرناه من الإجماعات يستلزم صحة اجتماع النقيضين بل اجتماع حقيقة شيء وبطلانه معاً ، كما هو غير خفي على المتأمل فيما ذكرناه آنفاً .

وكذا كيف يستقيم لهم دعوى الإجماع على تقديم الإجماع على

(١) بدل ما بين القوسين في «ن» ورد هكذا : «من العلماء وغيرهم قاطعون على ما بنوا عليه من صحة» ، وفي «م» : «قاطعون من العلماء وغيرهم بصحة» .

القاطع؟ وقد قدّم جميع فِرَق الشيعة الأدلة القاطعة بزعمهم والظنيّة بزعم مخالفينهم على ما ادّعاه المخالفون من تحقّق الإجماع على بيعة السقيفة، بل كلّ فرقة خالفت^(١) إجماع غيرها من الفِرَق، فقد قدّمت دليلها على ذلك الإجماع، والتوجيه بأنّ ذلك إنّما هو لعدم قبولهم تحقّق ذلك الإجماع ليس بموجّه؛ لأنّهم لم ينكروا تحقّق أصل ذلك الإجماع، كيف لا؟ ومعلوم بالضرورة اتّفاق ذلك القوم على ما ادّعوا الإجماع فيه، بل إنّما أنكروا حجّية مثل ذلك الإجماع، فإنّ النزاع إنّما هو في حجّية هذا النوع منه الذي أصله وعمدته اتّفاق أهل السقيفة، بل هو الباعث على اعتماد القوم على أيّ اتّفاق كان، لاسيّما في الخلافة، وإلّا فالظاهر أنّه لا نزاع في حجّية ما اجتمع عليه كافّة فِرَق الأُمّة جميعاً، فإنّ الحقّ كما ينادي به ما مرّ سابقاً ولاحقاً أنّ طائفة منهم لم تنزل على الحقّ والصواب، ومعلوم أنّ اجتماع الجميع لا يحصل إلّا بدخول هؤلاء فيهم، فلامحالة يلزم تصويبهم والقطع بالحقيّة كما هو واضح.

نعم، إنّما الخلاف حينئذٍ في أنّ حجّية هذا الإجماع المذكور لكونه كاشفاً عن قول تلك الطائفة وأنّه هو الحجّة، أم لا؟

والحقّ الذي صرّح به أصحابنا هو الأوّل، كما ينادي به ما أوضحناه من لزوم وجود معلّم عالم من الله، معصوم عن الخطأ في كلّ عصر، ويدلّ عليه أيضاً ما مرّ في أخبار الإجماع، وفي تفرّق الأُمّة وغيرها، ولهذا مهما تحقّق اتّفاق جمعٍ على شيءٍ بحيث علّم دخول المعلّم المعصوم فيهم، أو كون اتّفاقهم على وفق قوله، أو ما يدلّ على رضاه به، فذلك عند أصحابنا

(١) في «م»: «فارت» بدل «خالفت».

بل في الواقع إجماع قاطع وحجة ثابتة كما هو ظاهر، ومن هذه الجهة ترى أصحابنا الإمامية في سعة من تحقيق الإجماع، فإنه لما ثبت كما بينا سابقاً أن المعلمين المعصومين هم أئمتهم، وأن أصحابهم لم يكونوا يفتنون^(١) إلا على وفق ما أخذوا من أئمتهم، فمهما اطلعوا على اتفاق من مجموع الأمة^(٢)، أو من مجموع طائفتهم، أو من جماعة من أصحاب الأئمة عليهم السلام وأرباب النصوص منهم، أو من جماعة من الصحابة الذين ثبت عندهم أن عملهم كان مقصوراً على الأخذ من النبي ﷺ لا غير ذلك، قطعوا بكون ذلك الاتفاق هو الإجماع المقطوع بحجته، فتمسكوا به، وإلا فلا، لاسيما إذا علموا عدم دخول أحد من أئمتهم فيه كحكاية السقيفة ونحوها ولو اتفق عليه آلاف من الناس، ومن البين أن لا حاجة لهم إذاً إلى تفحص جزئيات أحوال كل شخص ومذهب كل مجتهد، بل المناط حينئذ هو حصول العلم بكونه موافقاً لما عليه المعصوم.

وأما غير أصحابنا الإمامية فحيث لم يقولوا بوجود المعصوم ولا المعلم المعلوم، زعم أكثرهم أن حجة إجماع الكل لعصمة المجموع من حيث هو المجموع، ولهذا يلزم عليهم تفتيش أحوال الجميع وجزئيات حال كل مجتهد، ونحو ذلك مما يصعب تحقيقه جداً، حتى قال جماعة منهم بامتناع ذلك^(٣)، ولهذا صرح بعضهم بأن الإجماع المتيقن إنما هو فيما علم بالضرورة من الدين، كوجوب صوم رمضان، والحج، وتحريم الزنا،

(١) في «ن» زيادة: «أبدأ».

(٢) في «ن» زيادة: «كافة».

(٣) المحصول ٤ : ٢٢، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١ : ١٦٩، التحصيل من

وأمثالها، وممن صرح بهذا الذهبي في تاريخه عند ذكر نفاة القياس^(١).
ثم لا يخفى أنه يلزمهم بناءً على هذا أن لا يقولوا بحجّة سائر
الإجماعات الدائرة بينهم، وقد استقرّ عملهم على عكس ذلك لاسيما في
حكاية السقيفة كما سيظهر.

ومن البين أنّ التفصي من هذا لا يمكن إلاّ بدليل قاطع، وليس؛
ضرورة أنّ دلالة الأدلة كما بيّناها إنّما هي على ما ذكرناه فقط، فلهذا
اضطروا إلى خلط في الكلام وخبط في المقام، فأجمل بعضهم في أصل
المدعى، ومنهم من قرّر الدعوى بحيث يختص إجماع الجميع، ثمّ لما
شرعوا في الاستدلال عليه ذكروا ما لا يخلو من نوع تمحلّ وتمويه بحيث
يوهم بادئ الرأي شموله مطلق الإجماع وإن لم يستقم عند التحقيق إلاّ
بالنسبة إلى ذلك الفرد الخاص، ولهذا لما اعترض عليهم بما يظهر منه عدم
استقامة إرادة الشمول، قالوا: إنّ مرادنا ذلك الخاص، ومهما استندوا في
مطالبهم إلى أحد من الإجماعات الدائرة بينهم التي جُلّها باتفاق شردمة من
الناس قالوا: قد أثبتنا في محلّه حجّة الإجماع، ولا يخفى أنّ هذا من
طرائف الحيل، ومن العجائب أنّ كثيراً منهم لم يدرك هذا، فزعم أنّ الأدلة
شاملة للجميع واقعاً، وأعجب من هذا أنّ بعضهم لما تفتنّ بالتمويه
المذكور وشناعته استجار من الرمضاء بالنار، فاستدلّ على حجّة كلّ إجماع
ولو من خمسة بل اثنين ببيعة السقيفة مع استدلالهم على صحّة تلك البيعة
بإجماع أولئك الجماعة^(٢)، كما سيأتي، فافهم.

(١) تاريخ الإسلام (حوادث ٢٦١ - ٢٨٠) : ٩٤ في ترجمة داؤد بن علي بن خلف .

(٢) انظر: المغني ١/٢٠ : ٢٨٤ ، والتحصيل من المحصول ٢ : ٧٦ .

وقد تبين مما ذكرنا عند بيان أدلتهم على الإجماع التمويه الذي في كل منها .

ولا بأس إن أشرنا هاهنا إلى بعض ذلك ؛ لزيادة التوضيح ، لاسيما لمن قصر إدراكه عن بعض الخفيات .

فمن تمويههم في آية : ﴿سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) أن المراد به واقعا ما كان عليه الصحابة في عهد النبي ﷺ من أخذ كل شيء منه ومن كتاب الله ، ولم يعرفوا إجماعاً ما سوى اتفاق الكل على ما ورد من الله ورسوله ﷺ ، وهؤلاء حملوه على ما يشمل الاتفاق بالرأي الذي أحدثوه بعد النبي ﷺ .

ومن تمويههم في الاستدلال بالأخبار أنهم فرّقوا أجزاء الحديث بعضها عن بعض ، وذكروا كل واحد مفرداً ؛ لما بيّناه أيضاً من أنه إذا لوحظ الحديث بجميع أجزائه أفاد خلاف ما هو مرادهم من حجّة كل إجماع ، وإذا لوحظ ما ذكروه مفرداً يوهم من لم يراجع أصل الحديث ولم يكن له بصيرة بالحال أن ما أرادوه هو المراد به واقعا .

(وكذا من تمويههم في... بتخطئة مخالف الإجماع على القاطع إنما هو بالنسبة إلى جميع طوائف الأمة كما مرّ ذكره)^(٢) .
ومما ذكرنا يتبين سائر التمويهات أيضاً .

وأما مناداته الجميع بعد ظهور ما بيّناه عياناً بأن دلالة الأدلة كلها على حجّة ما ذكرناه من اجتماع كافة الفرق بأجمعها ، لا ما سوى ذلك ممّا

(١) سورة النساء : ٤ : ١١٥ .

(٢) ما بين القوسين أثبتناه من «س ، ن» ومكان النقاط فيهما ممسوح .

لهجت به السنة العامة ، لاسيما ما كان في السقيفة ؛ حيث بيّنا سابقاً وسنّين أيضاً عدم دخول عليّ عليه السلام فيهم ، بل ولا جماعة من ثقات الصحابة وأجلّتهم ، وكون منشأه محض الرأي والاستحسان الخيالي فواضحة غاية الوضوح ، لاسيما لمن تأمل فيما بيّناه حقّ التأمل .

وإذ أحطت خبيراً بما ذكرناه عرفت أنّ ما ذكره المخالفون في كتبهم الأصولية والكلامية من كون الإجماع على الإطلاق دليلاً شرعياً بحيث بنوا عليه أصل مذهبهم وعامة أحكامهم ، لا أصل له ولا دليل دالّ عليه ، والله الهادي .

المقالة الثانية :

في بيان ما تشبّثوا به من صحّة التعبد بالاجتهاد والعمل بالرأي والقياس والاستحسانات العقلية الظنيّة وأمثالها ، وتوضيح بطلان ذلك رأساً ، مع كونه كسابقه في الاشتهار عندهم ، بل عليه بناء أكثر أحكام جمهورهم ، وبه التجأوا في تصحيح أفعال أسلافهم .

اعلم أنّ الناس لما بنوا بعد النبي صلى الله عليه وآله حكاية الخلافة على مقتضى الرأي والهوى من دون التمسك بالثقلين ، كما ظهر وسيظهر لم يتوجّهوا إلى أخذ جميع الأمور من الإمام المنسوب من الله ، العالم بجميع الأحكام من الله ورسوله صلى الله عليه وآله ، ولم يعبأوا بشأنه ولا بشأن من كان بعده من الأئمة المعلمين بالمعلومات الذين سبقت أحوالهم مفصلة ، بل جعلوا مبنى أمورهم على الأخذ من أفواه الرجال ، فكان يأخذ بعض من احتاج إلى أمرٍ من بعض من زعم معرفته به من الصحابة والتابعين حتّى الخلفاء من غير تفتيش

أكثرهم عن المأخذ والمنشأ، لاسيما إذا كان من طرف الحكام وإن كانوا جاهلين، ومن زعموه من العلماء في الدين وإن كان واقعا من الكذابين^(١) كأبي هريرة وأمثاله من الذين سيأتي بيان كذبهم لاسيما إذا لم يعلموا، كما هو واضح للمتتبع المتدبر في أحوالهم.

وبالجملة، لم يكن مبنى حالهم على أمرٍ مستقر، كما كان في عهد النبي ﷺ حتى في زمان خلافة عليّ عليه السلام من حيث اشتغالهم بعد النبي ﷺ بما سنذكره، ثم استمر حالهم على هذا المنوال في كل عصر إلى أن دعوتهم الحاجة لأجل كثرة أهل الإسلام إلى معرفة الأحكام والمسائل الكثيرة جداً من الحلال والحرام، فلما توجهوا إلى ذلك وجدوهم عاجزين عن تحصيل ذلك كله من الكتاب والسنة؛ ضرورة أن علم الكتاب - كما تبين سابقاً - لم يكن يتهيأ لكل من أراده، ولعل الذي يتيسر الاستعلام منه لسائر العلماء لا يصل إلى خمسمائة آية، وكذا أخبار النبي ﷺ، لاسيما في الأحكام عندهم في غاية القلة، حتى أنه صرح بعضهم أنها لا تزيد على أربعة آلاف، مع كون أكثرها أحاداً غير قابلة لتمام الاعتماد؛ حيث إنهم - كما نقله الناقلون منهم ومن غيرهم، ويدل عليه القرائن الكثيرة - اشتغلوا بعد نبينهم ﷺ بفتح البلاد وجمع الغنائم وأمثال ذلك، ففاتهم ضبط جميع السنن والأخبار؛ بحيث لم يبق إلا نادر.

وكفى في هذا أنهم لم يضبطوا صلاة النبي ﷺ وأذانه، كما ينادي به اختلافهم فيها، ومع هذا كثر بينهم الكذابون ووضاع الحديث كما سيظهر، فلأجل هذا كله مع إرادتهم أيضاً تصحيح بعض ما صدر من سلفهم التاركين

(١) في «م»: «الكاذبين».

لإمام الدين المعين من الله رب العالمين ، اضطروا إلى الالتجاء أولاً إلى ما بيننا بطلانه حتى على كلامهم أيضاً من الاعتماد على الإجماعات الدائرة بينهم ، ثم إلى الاعتماد على ما سمّوه الاجتهاد ، فقالوا: إننا نعلم يقيناً أن الحوادث والوقائع في العبادات وغيرها كثيرة جداً بل لا تقبل الحصر ، ونعلم قطعاً أيضاً أنه لم يرد في كلّ حادثة نصّ ، فعلم قطعاً حينئذٍ أنه يجوز بل يجب أن يجتهد الإنسان في استنباط حكم شرعيّ بما يوجب الظنّ بكونه حكم الله ولو من أنواع القياس والرأي والاستحسان ، وأشباههما من الأدلة الخارجة عن نصوص السنّة والقرآن إذا لم يتيسّر له الاستنباط منهما ، لكن بشرط معرفته بما يتوقّف عليه إقامة الأدلة من العلم باللغة والعربيّة وآيات الأحكام وأخبارها ومواقع الإجماع ، ثمّ التهديّ إلى مواضع الأقيسة وكيفيّة النظر والاستدلال وسائر ما له مدخل في تفريع الفرع على الأصل ، واستنباط المجهول من المعلوم على النهج المذكور في كتبهم ، فإذا حصل لأحدٍ هذه المعارف ساغ له الاجتهاد ، وكان الحكم الذي أدّى إليه اجتهاده سائغاً في الشرع ، ووجب على العامّي تقليده والأخذ بقوله^(١) .

أقول : لا يخفى أنّ اعتبارهم هذه الشروط ممّا ينافي دعواهم الاجتهاد لمعاوية وأمثاله ؛ حيث لا خفاء في كون اجتهاده الذي ذكروا في منازعته عليّاً عليه السلام خلاف صريح الآيات والروايات التي مرّت مفصّلاً ، وكفى قوله صلى الله عليه وآله في عليّ عليه السلام : «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»^(٢) ، إذ لا كلام

(١) انظر : شرح اللّمع ٢ : ١٠٣٥ ، المستصفي ٤ : ٥ - ١٢ ، ميزان الأصول ٢ : ١٠٤٩ - ١٠٥٠ ، الإحكام في أصول الأحكام للأمدّي ٤ : ٣٩٧ .

(٢) تقدّم تخريج هذا الحديث مراراً ، وانظر : السنن الكبرى للنسائي ٥ : ٨١٤٨/٤٥ ، ومسند أبي يعلى ١١ : ٦٤٢٣/٣٠٧ .

في صريح إجماع من بايعه على الخلافة من الصحابة وغيرهم أخيراً، فافهم حتى تعلم أن هؤلاء القوم قد يتكلمون بكلام في موضع، يخالفوه صريحاً مهما احتاجوا في موضع آخر، كما تكلموا أيضاً في الإجماع بما يصرح بانحصار الإجماع المعتبر شرعاً في اتفاق الجميع، ومهما رأوا عمل جمع ولو قليل من الصحابة أو غيرهم بشيء نافع لهم، قالوا: إجماع، واستدلوا به.

ثم إن من هؤلاء من صار إلى أن لا حكم لله تعالى في الوقائع المجتهد فيها حكماً بعينه قبل الاجتهاد من جواز وحظر وحلال وحرام، وإنما حكمه تعالى ما أدى إليه اجتهاد المجتهد، وعلى هذا كل مجتهد عند صاحب هذا القول مصيب في الحكم، حتى أن أبا الحسين العنبري من علمائهم صرح بأن كل مجتهد ناظر في المسائل الأصولية مصيب أيضاً.

قال: لأنه أدى ما كلف به من المبالغة في تسديد النظر والمنظور فيه وإن كان متعيناً نفيًا وإثباتاً إلا أنه أصاب من وجوه.

قال: وإنما هذا في أهل الإسلام، وأما الخارجون عن الملة فقد تقررت النصوص والإجماع على كفرهم وخطئهم، فهم خارجون عن التصويب بالنص والإجماع، وإلا لكانت القاعدة تجري فيهم أيضاً^(١).

أقول: بطلان هذا القول لاسيما في الأصول ظاهر من وجوه، منها: ما تبين سابقاً من ورود كل حكم من الله تعالى، بل كفى ما هو ثابت من قول النبي ﷺ بضلالة اثنتين وسبعين فرقة من الأمة^(٢)، فافهم.

(١) نقله الشهرستاني في الملل والنحل ١: ٢٠٢ عن أبي الحسن العنبري.

(٢) تقدم تخريجه في ص ٣١٠، الهامش (١).

وأما جمهورهم فذهبوا إلى أن الله تعالى في كل حادثة حكماً بعينه قبل الاجتهاد من جواز وحظر، بل وفي كل حركة يتحرك بها الإنسان حكم تكليف من تحليل وتحريم، فعلى هذا، المصيب عندهم واحد من المجتهدين في الحكم المطلوب، إلا أنهم صرحوا بأن المخطئ معذور نوع عذر إذا لم يقصر في الاجتهاد^(١)، حتى أنهم رووا عن النبي ﷺ ما ذكرناه سابقاً في فصول الباب الرابع من المقدمة من أن المجتهد إذا أصاب فله أجران وإلا فأجر واحد، وأصل الرواية - كما مرّ - رواها جماعة عن عمرو ابن العاص، وأبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد»^(٢).

وبمعناه ما رواه ابن عدي في كتابه عن عقبة بن عامر، قال: قال النبي ﷺ: «اجتهد فإن أصبت فلك عشر حسنات، وإن أخطأت فلك حسنة»^(٣).

وهؤلاء أيضاً اختلفوا في أنه هل يتعين المصيب أو لا؟ فمنهم على أنه لا يتعين، والمصيب واحد لا بعينه، ومنهم من فصل، فقال: إن كانت مخالفة النصّ ظاهرة في أحد المجتهدين، فهو المخطئ بعينه لكن خطأ لا يبلغ تضليلاً، والتمسك بالخبر الصحيح والنصّ الظاهر مصيب بعينه، وإن لم تكن مخالفة النصّ ظاهرة، فلم يكن مخطئاً بعينه بل كل واحد

(١) المستصفي ٤: ٣٣ - ٣٤، الملل والنحل ١: ٢٠٤، الإحكام في أصول الأحكام للآمدني ٤: ٤١٤.

(٢) مسند أحمد ٥: ٢٢٢/١٧٣٢٠، ٢٣١/١٧٣٦٠، صحيح مسلم ٣: ١٧١٦/١٣٤٢، سنن أبي داؤد ٤: ٢٩٩/٣٥٧٤، سنن ابن ماجه ٢: ٧٧٦/٢٣١٤، سنن الترمذي ٣: ١٣٢٦/٦١٥، مسند أبي يعلى ١٠: ٣٣٣/٥٩٠.

(٣) الكامل في الضعفاء ٣: ٢٧٣.

مصيب في اجتهاده، وأحدهما مصيب في الحكم لا بعينه^(١).

هذا، وقد صرح بعض هؤلاء بوجوب العمل بالرأي والقياس عقلاً
وشرعاً معاً^(٢).

وقال بعضهم بوجوبه شرعاً^(٣).

وقال بعضهم - كالتنويراني وغيره - بعدم جواز العمل بما سوى
القياس الذي تكون العلة فيه منصوصة^(٤)، كالحكم بحرمة النبيذ؛ لما فيه
من الإسكار، الذي قد نصّ الشارع بأنّ حرمة الخمر لذلك، والقياس الذي
تكون أولوية الفرع معلومة، كقياس تحريم الضرب على تحريم التأفيف.
وقد ذكرنا في الفصل الثاني من الباب الرابع من المقدمة أقوال
جماعة من المخالفين، لاسيّما قدمائهم ومحدثيهم في ذمّ الرأي والقياس،
وعدم تجويزهم الاجتهاد بذلك، حتّى نقل الشهرستاني أيضاً عن داود
الاصبهاني أنّه قال: الأصول هو الكتاب والسنة والإجماع فقط، وقال: أوّل
من قاس إبليس^(٥).

وقد قدح هؤلاء أصحاب الرأي بقوادح أشرنا إلى بعضها في الفصل
المذكور، حتّى بيّنا فيه صريح نقل الشهرستاني بأنّ أصل القياس كان من

(١) نقله الشهرستاني في الملل والنحل ١ : ٢٠٤.

(٢) انظر: العدة في أصول الفقه للقاضي الحنبلي ٤ : ١٢٨٠، وميزان الأصول ٢ :
٧٩٩، والإحكام في أصول الأحكام ٣ - ٤ : ٢٨٧.

(٣) العدة في أصول الفقه للقاضي الحنبلي ٤ : ١٢٨٢ - ١٢٨٣، الإحكام في أصول
الأحكام ٣ - ٤ : ٢٨٧، تهذيب شرح الأسنوي ٣ : ٩ و ١٠.

(٤) المحصول للرازي ٥ : ٢٢، الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ٣ - ٤ : ٢٨٧،
تهذيب شرح الأسنوي ٣ : ٩ و ١٠.

(٥) الملل والنحل ١ : ٢٠٦.

إبليس ، وجميع الشبهات في العالم من ذلك ، مع سائر ما يتعلّق به ؛ بحيث تبين أنّ كثيراً من الناس تعلّقوا بالرأي والقياس في مقابلة النصّ أيضاً ، وأنّه ضلالة لا محالة حتّى عند عامّة المخالفين وبإقرارهم ، كما نصّ عليه الشهرستاني ، فقال : كان كذلك بعينه قياس إبليس وأتباعه^(١) .

ومنه يظهر أنّ ما ذكره بعض القوم - كما مرّ آنفاً - من قوله : إن كان مخالفة النصّ ظاهرة - إلى قوله - لكن خطأ لا يبلغ تضليلاً ، باطلٌ صريحاً ؛ لما أشرنا إليه ، مع دلالة هذا منه على كونه مقصراً ؛ ضرورة كون مخالفة النصّ تقصيراً عظيماً وإن لم يكن تاركاً له متعمداً ، والمقصر ضالٌّ قطعاً حتى عندهم أيضاً ، وإلا لزم عدم ضلالة فرقةٍ من فرق الأئمة ، وهو خلاف صريح قول الله ورسوله الذي مرّ مفصلاً ، وكأنّ القائل بهذا أراد استخلاص معاوية وأمثاله ، لكن لم يدر أنّ هذا صريح الحميّة الجاهليّة .

وكذا قدح أصحاب الرأي في هؤلاء أيضاً ، حتّى ذكر الذهبي أنّ الجويني قال : الذي ذهب إليه أهل التحقيق أنّ منكري القياس لا يعدّون من علماء الأئمة ، ولا من حملة الشريعة ؛ إذ جعلتها صادرة عن الاجتهاد ولا تفي النصوص بعُشر معشارها ، وهؤلاء ملتحقون بالعوام^(٢) .

ثمّ إنّ أصحاب الرأي تشبّثوا في تصحيح مقالاتهم هذه بما زعموه مستنداً لهم ، فمنهم - كالشهرستاني وغيره - من قال صريحاً : إنّ الناس تلقّوا الاجتهاد والقياس وجوازهم من الصحابة ، قال : فإنّ العلم قد حصل بالتواتر أنّهم إذا وقعت لهم حادثة شرعيّة من حلال أو حرام فزعموا إلى الاجتهاد إن لم يجدوها في الكتاب والسنة ، ووجب علينا الجري على منهاج اجتهادهم

(١) لم نعثر عليه .

(٢) تاريخ الإسلام (حوادث ٢٦١ - ٢٧٠) : ٩٤ ، سير أعلام النبلاء ١٣ : ١٠٥ .

والأخذ بمقتضى إجماعهم وإن كان إجماعهم على حادثة إجماعاً اجتهادياً؛ لأننا نعلم على القطع أن الصدر الأول لا يجتمعون على أمرٍ إلا عن تثبتٍ وتوقيفٍ^(١).

ومنهم - كالحاجبي وغيره من الأشاعرة - من استدلَّ على القياس الذي هو عمدة أفراد الرأي بقوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾^(٢) حيث جعلوا الاعتبار من العبور والمجازة الشاملة للعبارة بمعنى الاتعاض وغيرها، فقالوا: إنَّ القياس أيضاً هو مجاوزة عن حكم الأصل إلى حكم الفرع، كما هو ظاهر، فيكون واجباً؛ لكون الأمر للوجوب.

وبما روه من أن النبي ﷺ لما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قاضياً، قال له: «يا معاذ، بما تحكم؟» قال: بكتاب الله، قال: «إفان لم تجد؟»، قال: بما في سنة رسول الله، قال: «إفان لم تجد؟»، قال: أجتهد برأبي، فقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسوله لما يرضاه»^(٣).

وبأن أبا بكر قال في الكلاله: أقول برأبي^(٤)، وظاهر أن كل من قال بالرأي قال بالقياس، بل هو الأصل في الرأي إجماعاً.

وبأن عمر أيضاً قال في الجد: أفضي برأبي^(٥)، بل روي عنه أنه

(١) الملل والنحل ١: ١٩٨ - ١٩٩، وانظر: أصول الفقه للجصاص ٢: ٣١٧.

(٢) سورة الحشر ٥٩: ٢.

(٣) المصنّف لابن أبي شيبة ٧: ٢٣٩، سنن أبي داود ٣: ٣٥٩٢/٣٠٣، سنن الترمذي ٣: ١٣٢٧/٦١٦، السنن الكبرى للبيهقي ١: ١١٤، جامع بيان العلم وفضله ٢: ١٥٩٣/٨٤٥، ١٥٩٤/٨٤٦، جامع الأصول ١٠: ٧٦٧٣/١٧٧.

(٤) الفقيه والمتفقه ١: ٥٣١/٤٩٠، المحصول ٥: ٦١، الإحكام في أصول الأحكام ٣- ٤: ٣٠٠، المستصفي ٣: ٥١٠، السنن الكبرى للبيهقي ٦: ٢٢٣.

(٥) المستصفي ٣: ٥١١ - ٥١٢، الإحكام في أصول الأحكام ٣- ٤: ٣٠١.

عمل برأيه في مواضع ، كما مرَّ سابقاً نقل بعضٍ منها ، حتَّى أنه قد روي عنه أنه قال لقاضٍ بدمشق : إذا لم تجد شيئاً في كتاب الله ولا سنَّة رسوله كيف تقضي فيه ؟ قال : أجتهد برأبي وأشاور أصحابي ، فقال : أحسنت^(١) . ونقلوا أيضاً أنه كتب إلى شريح القاضي بمثل هذا العمل^(٢) .

وبأنَّ عثمان قال لعمر في بعض الأحكام : إن اتَّبعْتَ رأيك فرأيك رشيد ، وإن تَتَّبِعَ رأي مَنْ قبلك فنعم الرأي^(٣) .

قالوا : وإذا صدرت هذه بل وأمثالها أيضاً من هؤلاء الذين من رؤساء الصحابة ، بل ومن أمثالهم أيضاً كابن عبَّاس مثلاً ؛ حيث أنكر على زيد بن ثابت قوله : الجَدُّ لا يحجب الإخوة وابن الابن يحجب ، فقال : كيف يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أب الأب أباً ؟ !^(٤) بل وكعليٍّ عليه السلام أيضاً حيث قال : اجتمع رأيي ورأي عمر في أمِّ الولد على أن لا تباع ، وقد رأيت الآن بيعهنَّ^(٥) ، ومع هذا لم ينكر عليهم ذلك غيرهم ، حيث إنَّهم لو أنكروا

(١) كنز العمال ٥ : ١٤٤٤٨/٨٠٩ ، و ٨١٠ - ١٤٤٥١/٨١١ .

(٢) سنن النسائي (المجتبى) ٨ : ٢٣١ ، جامع بيان العلم وفضله ٢ : ١٥٩٥/٨٤٦ ، و ١٥٩٦/٨٤٧ ، الفقيه والمتفقه ١ : ٤٩٠ - ٥٣٢/٤٩١ ، و ٥٣٤/٤٩٢ .

(٣) المستصفى ٣ : ٥١٤ ، المحصول ٥ : ٦١ ، الإحكام في أصول الأحكام ٣ - ٤ : ٣٠٢ .

(٤) الذريعة إلى أصول الشريعة ٢ : ٧٢٩ ، معارج الأصول : ٢٦٦ ، الأربعين للشيرازي : ٣٣٠ ، أصول السرخسي ٢ : ١٨٨ ، المحصول ٥ : ٥٥ ، الإحكام في أصول الأحكام ١ - ٢ : ٢٠٣ ، و ٤ : ٣٠٢ .

(٥) المصنَّف لعبد الرزَّاق ٧ : ١٣٢٢/٢٩١ ، اللِّمَع في أصول الفقه للشيرازي : ٢٠٢ و ٢٦٣ ، المحصول ٤ : ١٤٨ ، و ٥ : ٦١ ، المستصفى ٣ : ٥١٤ ، الإحكام في أصول الأحكام ٣ - ٤ : ٣٠٢ ، بدائع الصنائع ٤ : ١٣٠ ، نيل الأوطار ٦ : ٢٢٤ ، مغني المحتاج ٤ : ٥٤٢ ، كنز العمال ١٠ : ٢٩٧٤٥/٣٤٦ .

لوصل إلينا، فدلّ هذا على حجّيته، بل على الإجماع على ذلك^(١).
 هذا خلاصة أقوالهم وأدلّتهم فيما يتعلّق بالرأي والقياس، وسائر
 ما يدخل تحت هذا البحث، ولقد قرّنا كلّ كلام منهم على ما هو أحسن
 من تقريرهم وأتمّ كما هو معلوم على من راجع كتبهم.

وقد أورد عليهم، حتّى أنّه أورد بعضهم على بعضٍ لاسيّما على دلالة
 المستندات إيرادات كثيرة، لا حاجة لنا إلى الإطالة بذكرها، فإنّ مقصودنا
 إنّما هو بيان ما يدلّ على مرّ الحقّ بأوضح وجهٍ يتبيّن منه حقيقة الأحوال،
 لا تكثير القيل والقال، فنكتفي إذاً بما سنذكره من توضيح الجواب وتنقيح
 الصواب؛ بحيث لا يخفى على أحدٍ من ذوي الأبواب وإن استلزم ذلك نقل
 بعض كلامهم أيضاً من الإيرادات المناسبة للمقام، الموضّحة للمرام.

فاعلم أنّ حكاية القوم في هذا الباب أشنع ممّا مرّ في الإجماع؛ إذ
 هناك كان موجوداً ما هو الإجماع حقيقة وحجّة شرعاً ولو من جهة من
 الجهات، إلّا أنّهم موهوا لإدخال ما لم يكن كذلك فيه، كما ظهر.

وأما هاهنا فليس شيء ممّا هم مضطّرون إلى استعماله، وإثبات
 حجّيته حجّة شرعيّة أصلاً، فإنّ الذي قد يكون حجّة - كما قرّر في محلّه -
 ممّا يسمّونه بالقياس الجليّ وكذا قياس الأولويّة، فإنّما هما من باب دلالات
 منطوق اللفظ ومفهومه، وتسميتهما بالقياس محض اصطلاح جديد كما هو
 ظاهر على الماهر، ولهذا جعلوا أصل مبنى كلامهم هاهنا على الخلط
 والخبط والتمويه والتوهيم؛ لكي يصحّحوا به ما هو الباطل الذي لا يستقيم،
 حتّى يمكنهم الفرار به عمّا وقعوا فيه من تيه الاضطرار، ويتسهّل لهم توجيهه

(١) يُنظر: المعتمد ٢: ٧٢٩ وما بعدها، والمحصل ٥: ٢٦ وما بعدها.

ما صدر عن سلفهم من الآراء السقيمة ، لاسيما في مقابلة نصوص الكتاب والسنة المستقيمة .

وخلاصة ما يتضح به مرّ الحقّ وصواب الكلام : إننا نقول لهم أولاً : قد تبين عياناً ممّا مرّ - في فصول الباب الرابع من المقدمة بل وفي غيرها أيضاً - بطلان ما تدّعون من جواز استعمال الرأي والاجتهاد به في الدين بالكليّة من وجوه ، معتضدة بعضها ببعض ، بحيث لا يبقى بعد ملاحظتها شكّ ولا ريب ؛ حيث إنّ منها : كونه مستلزماً للتفرّق والاختلاف الذي أوضحنا في محلّه كونه ممنوعاً مذموماً موجباً للفساد والضلال بالنصوص الصريحة من الله ومن رسوله ، مع حلّ الشبه التي تمسك بها من ابتلى به ووقع فيه ، بحيث صار كالشمس في رابعة النهار ، ومعلوم أنّ ما يستلزم ذلك فهو أيضاً كذلك .

ومنها : كونه مستلزماً للاعتماد في الدين على الظنّ والخرص والتخمين ، والقول بما لا يعلمون الذي عدّه الله تعالى في نصّ كتابه من خطوات الشياطين ، ونادى بكونه من عمل المبطلين والكافرين بالدين ، كما أوضحناه بياناً في الباب المذكور بالآيات والروايات الصريحة الكثيرة جداً ؛ بحيث اندفع عنه شبه المؤلّين صريحاً حتّى صار كالشمس عياناً ، ولا شكّ في كون المستلزم للباطل باطلاً .

ومنها : كونه مستلزماً للقول بكونه تعالى إمّا عاجزاً عن بيان جميع أحكامه على وجه يرتفع به الخطأ فيها والاختلاف بين عبادته بنحو ما كان في زمان النبي ﷺ ، أو مقصراً في ذلك بالإهمال والمسامحة ، وذلك مع بطلانه في نفسه مستلزم لما هو كفر صريحاً من تكذيب الله ورسوله في

إخبارهما بإكمال الدين وإتمام النعمة والحجة وتبيان كل شيءٍ وعدم التقصير في التبليغ؛ ضرورة كون قولهم ببقاء أحكام غير مبينة منهما مناقضاً لذلك .

والتوجيه باحتمال كون المراد بالإكمال ونحوه ما يشمل القياس أيضاً، لاسيما من حيث كونه غير خارج من مضمون الكتاب والسنة من جهة وجود الأصل المفزع عليه فيهما ودالتهما على جوازه بزعمهم، محض مصادرة وتمويه بين على كل ذي نظر، كما بيّناه في المقالة السابعة من المقصد الأول، ونعم ما قيل: ثبت العرش ثم انقش^(١)، فلا محالة الاستلزام الذي ذكرناه وارد عليهم، كما أوضحناه أيضاً في الباب المذكور، وبيّنا فيه مفصلاً أنّ عدم علم الناس بأكثر الأحكام إنّما هو لتركهم العالم بها من الله ورسوله، وتمسكهم بالجاهل بها، فليس التقصير حينئذٍ إلا منهم، بل هذا هو أحد مفاسد بيعة السقيفة وطرده علي بن أبي طالب عليه السلام عن الخلافة، كما سيأتي في محلّه، ولهذا لم يحتج ولا يحتاج إليه من تمسك بذلك العالم، كالطائفة الإمامية فقط، كما بيّنا ذلك أيضاً مفصلاً؛ بحيث تبين أنّ ما سوى هذه الطائفة مشتركون جميعاً في الابتلاء ببلاء العمل بالأراء؛ لتركهم التمسك بأولئك العلماء، ووقوعهم لذلك - غضباً عليهم - في تيه هذا البلاء وإن أقرّ جماعة منهم بضلالته لساناً، وذكروا القدر في العامل به عياناً؛ حيث نظروا إلى ما يدلّ على بطلانه بنظر الاعتبار، فلم يقدروا على الإنكار، ولم يمكنهم تركه للاضطرار، كما ينادي بهذا ما ذكرناه من

(١) كشف الرموز ١ : ٢٩٤ ، ٢ : ٤١ ، الصوارم المهرقة : ٢٩٦ ، شرح الكافي للمازندراني ٦ : ٣ ، و ١٢ : ٢٦١ .

مذاهبهم في فصل بيان المذاهب من الباب المذكور.

وكذا ما ذكروه في كتب فتاويهم حتى أنه إن وجه أحد كلام بعض منهم بأن مرادهم أنه ضلالة عند التمسك به في مقابلة النص لا مطلقاً، ففيه أيضاً أنه أولاً: لا يدفع المحذور من جهة دلالة الأدلة على عدم جوازه مطلقاً، وثانياً: لا يفيد شيئاً؛ فإن أكثر هؤلاء ممن صدر منه العمل بالرأي في مقابلة النص أيضاً.

وكفى في هذا ما ذكرناه مفصلاً في الفصل الثاني من الباب المذكور من أن عمر بن الخطاب الذي هو من أكابر رواة ذم الرأي عن النبي ﷺ، بل المصرح ببطلانه، قد عمل به في مقابل النص في غير موضع، كمتعة الحج وغيرها^(١)، حتى بيننا أنه من ذلك حكاية يوم بيعة السقيفة، ويوم منع الصحيفة، والتخلف عن جيش أسامة، ومن أراد التفصيل فليرجع إلى الفصل المذكور.

ومنها: كونه من شبه الشيطان واختراعه، وأنه أول من قاس حتى في مقابل النص، ثم رمى من تبعه من الأمم به وبالشبه المتفرعة عليه، حتى هذه الأمة؛ بحيث إن أكثرهم عاملون به في مقابل النص ولو من حيث لا يعلمون؛ ضرورة أن الذي يترك قول المعلم من الله - الذي بيننا وجوده - عامل بالرأي في مقابل النص، وقد بسطنا هذا في الفصل الثاني المذكور بما لا مزيد عليه، حتى أنه بيننا فيه عياناً أن ما صدر من الصحابة لاسيما في السقيفة كان من هذا القبيل، بحيث كل من نظر فيه جزم به، فانظر حتى

(١) مسند أحمد ١: ٤٠٤/٩٣، السنن الكبرى للبيهقي ٧: ٢٠٦، شرح نهج البلاغة

لابن أبي الحديد ١٢: ٢٥٢، كنز العمال ١٦: ٤٥٧١٥/٥١٩.

تفهم .

ومنها: كونه مخالفاً لما ورد من سيرة جميع النبيين وأتباعهم، حتى نبينا ﷺ وأتباعه المؤمنين، كما صرح به جمع من القوم أيضاً، منهم: البخاري في صحيحه، وحديث معاذ لا يصلح للاستناد، كما مرّ ويأتي، وقد نقلنا هذا أيضاً مفصلاً في الفصل المذكور والفصل الذي بعده، وفي المقالة الأولى والسابعة من المقصد السابق، بحيث ينادي بأن استعمال الرأي مطلقاً كان طريقة المبطلين أبداً، وأن في التمسك به أتباع غير سبيل المؤمنين، حتى بينا أن تشهيره كان من بدع غيلان الدمشقي وريعة الرأي وأشباههما من المتكلمين، وأن صدور ما صدر من الصدر الأول كان نادراً على سبيل الغفلة أو التغافل من بعض المقصرين، فتأمل بعد الرجوع حتى تعلم كونه بدعة حادثة وضلالة سبيلها إلى النار بنص النبي ﷺ، كما مرّ غير مرة .

ومنها - وهو العمدة أيضاً - : كونه مخالفاً لما عليه اتفاق الأئمة الاثني عشر من أهل البيت العترة الطاهرة، الذين ذكرنا حالتهم وجلالتهم، وأن النجاة من الضلال بالتمسك بهم بنص حديث الثقلين وغيره؛ إذ لا كلام حتى باعتراف أكثر المخالفين في إنكار هؤلاء وأصحابهم استعمال الرأي والقياس أشدّ إنكار، وسيظهر جواب ما مرّ من نسبة العمل بالرأي إلى أمير المؤمنين عليه السلام .

وقد بينا أن إجماع أهل البيت عليهم السلام حجة، بل كلام كل واحد منهم حجة لاسيما إذا ضمّ إليه عدم عمل النبي ﷺ أيضاً به، بل أصحابه أيضاً في زمانه .

ومنها: ما هو الأصل في ذلك من كونه مخالفاً لمضامين الآيات الكثيرة ونصوص الروايات الصحيحة الصريحة، كما مرّت في فاتحة هذا الكتاب، وفي الفصل المذكور سابقاً وغيره مفضّلةً، فإنّا قد بيّنا هناك - أي في الفصل المذكور - ما يزيد على ثلاثين آية وأربعين حديثاً من كتب الصحاح الستّة وغيرها من الكتب المعتمدة والخطب المعتمدة عن النبي ﷺ، وعن عليّ والباقر والصادق عليهم السلام وغيرهم، حتّى عن أبي بكر وعمر، صريحة في المقصود، بحيث لا يبقى شك ولا شبهة بعد ملاحظتها في كون استعمال الرأي والقياس بل ما سوى الكتاب والسنة بدعة وضلالة مطلقاً بأيّ نحو كان، لا سيّما بعد ملاحظة ما ذكرناه أيضاً ممّا أشرنا إليه آنفاً وضمّ بعضها ببعض، خصوصاً مع ملاحظة ما ذكرناه أيضاً ممّا كان متعلّقاً بوجود المعلّم من الله في كلّ زمان، فليرجع إلى الكلّ من أراد الحقّ.

هذا كلّه، مع ما سنذكره الآن من سخافة ما تشبّث به المستندون إليه. فاعلم أيضاً أنّنا نقول لهم ثانياً: إنّ الذي اضطركم إلى ارتكاب استعمال الرأي في دين الله من كثرة الوقائع وعدم وجدان ما يفى بها النصّ، فقد ذكرنا وبيّنا أنّ ذلك من ترككم إمامكم الذي قرّره الله لكم، فلولا ترككم الإمام لعرفتم كلّ ما احتجتم إليه من الأحكام، كما بيّناه كراراً ومراراً، فقولكم: لم يرد في كلّ واقعة نصّ، محض تمويه وجعل بالحال؛ إذ الحقّ ما أثبتناه سابقاً من ورود جميع الأحكام لكنّها عند الإمام الذي تركتموه، فمن عدم وجدانكم إيّاها لا يلزم عدم الوجود، بل هي عند أهلها الذين أوجب الله عليكم أخذها منهم في حديث الثقلين وغيره بعين ما كان في زمان النبي ﷺ، وحيث إنكم تركتم الأخذ منهم تهتم عن وجدانها،

ولهذا حَكَمَ النَّبِيُّ ﷺ - كما مرَّ سابقاً - بكون جميع فِرَق أُمَّتِهِ عَلَى الضَّلَالَةِ والهِلاَكَةِ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً، فَإِنَّ جَمِيعَ الْفِرَقِ مُشْتَرِكُونَ - كَمَا بَيَّنَّاهُ عَيَاناً - فِي الْحَاجَةِ إِلَى اسْتِعْمَالِ الرَّأْيِ بِسَبَبِ تَرْكِ التَّمَسُّكِ فِي كُلِّ زَمَانٍ بِالْإِمَامِ الْمَعِينِ مِنَ اللَّهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، مَا سِوَى الْفِرْقَةِ الْإِمَامِيَّةِ الْإِثْنِي عَشْرِيَّةِ مِنَ الشِّيْعَةِ فَقَطْ، وَلهَذَا أَيْضاً قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَعْرِفْ إِمَامَ زَمَانِهِ مَاتَ مِيتَةَ جَاهِلِيَّةٍ»^(١).

وعلى هذا لا حاجة أصلاً إلى ما ذكرتم من الاجتهاد، ولا أصل لما فرعتموه عليه من الخلافات وما نسجتم عليه من سائر الخرافات .
ومعنى حديث «أجر المخطئ» على تقدير صحته : أن الحاكم الشرعي إذا سمع الشهود مثلاً وبذل جهده في تحقيق حالهم في الجرح والتعديل ، بحيث ترجحت عنده إحدى الحالتين فحكم على وفقها ، فحينئذ إذا أصاب فله أجران وإلا فواحد ، فالمراد في الخبر هذا وأمثاله ، كما ينادي به قوله عليه السلام : «إذا حكم الحاكم»^(٢) ، ويشهد له غيره من الأخبار^(٣) ، وهو أمر واقعي لا كلام فيه ؛ ضرورة أن ليس على الحاكم إلا الحكم بظاهر الحال ، وأين هذا عما هو مرادكم غير الاشتراك في لفظ الاجتهاد الذي أنتم اصطللحتم له معنى حادثاً جديداً لم يكن فيما مضى . وقد ذكرنا سابقاً للخبر

(١) تفسر العياشي ١ : ١٧٥/٢٥٢ ، الاقتصاد للشيخ الطوسي : ٣٥٨ ، المناقب لابن شهر آشوب ٣ : ٢٥٠ ، أسرار الإمامة : ٣١٨ ، المغني للقاضي عبد الجبار ق ٢٠/١ : ١١٦ ، شرح المقاصد ٥ : ٢٣٩ .

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٣٣٩ ، الهامش (٢) .

(٣) انظر : سنن ابن ماجه ٢ : ٢٣١٥/٧٧٦ ، وسنن أبي داؤد ٣ : ٣٥٧٣/٢٩٩ و ٣٥٧٥ و ٣٥٧٦ .

معنى آخر أيضاً .

هذا، مع أنه يكفي محض الاحتمال في سقوط الاستدلال، لاسيما مع كونه خبراً واحداً، بل ضعيف الراوي أيضاً في مقابل المعارضات القويّة من الآيات والروايات وغيرها كما بيّنا، فافهم .

ثم إن الذي ذكرنا أيضاً أنه ممّا تشبّث به الشهرستاني وأمثاله في حجّية ما ذكروا من الاجتهاد والقياس^(١)، فمع كونه في الحقيقة مصادرةً، وإثباتاً للرأي بالرأي شيء تضحك منه الثكلى؛ لأنّ كلامهم هذا إن كان لعدم اطلاعهم على ما ذكرناه في الباب المذكور والمقالات السابقة وغيرها من الأدلّة التي أشرنا إليها هاهنا وفي تحقيق فرع الإجماع الذي بيّنا أنه حجّة، ففيه فضيحة لهم من حيث تشبّثهم بشيء يرون نفعهم فيه من غير تفتيشه لصحّته وسقمه، وإن كان بعد إحاطة علمهم بما ذكرناه وأوضحناه من الأدلّة المذكورة فأقبح وأفضح؛ إذ حينئذٍ مرجع كلامهم إلى أنه إنّا لا نعلم على ما ذكرتم من الآيات وإن كانت كثيرة محكمة واضحة الدلالة، ولا على ما نقلتم من الروايات وإن كانت مع كثرتها صحيحة صريحة واردة عن النبي ﷺ بنقل أكابر الصحابة، ولا بما نقل عن كبار الصحابة والتابعين والمحدثين حتّى أبي بكر وعمر وعليّ عليه السلام والأئمّة من ولده عليه السلام وغيرهم ممّا مرّ كلام بعضهم، ولا على ما بيّنتم من المفاسد المترتبة على استعمال الرأي والقياس، ولا على غير ذلك ممّا بيّنتم وأوضحتم بمحض إنّا وجدنا جمعاً من الصحابة لاسيما أبا بكر وعمر، خصوصاً عمر الذي كان يطعن كثيراً - كما مرّ - على أهل الرأي من لسانه ولسان النبي ﷺ، عاملين به في

(١) انظر: الملل والنحل ١ : ١٩٨ وما بعدها .

المواضع التي منها بيعة السقيفة، وكذلك وجدنا عائشة وطلحة والزبير، وكذا معاوية وعمرو بن العاص وأشباههم على هذه الروية، لاسيما في محاربة علي عليه السلام؛ لأن الواجب علينا حيث ألزمتنا على أنفسنا حسن الظن بهم في كل ما فعلوا، وعدم التوجه إلى ما يقدر فيهم وينادي بخطئهم، لأجل تصحيح ما نحن عليه من المذهب أن نجزم بأنهم لم يبنوا عملهم على الاجتهاد إلا كان حقاً، بل نجزم بأنهم وجدوا دليلاً على حجيتهم، ونقطع بلزوم متابعتنا منهم، لاسيما عند اتفاق جمع منهم وإن دل دليل الإجماع على عدم حجيتهم، بناءً على أننا نجزم أنهم ما اتفقوا على أمرٍ إلا عن تَبَيُّتٍ وتوفيقٍ ولو كان إجماعاً اجتهادياً.

ولا يخفى أن هذا مع كونه بعينه هو القول بوجوب تقديم فعلهم على صريح كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله واتفاق العترة التي نادى رسول الله صلى الله عليه وآله - بحيث طرق الأسماع، وطار في الأصقاع، وصار مسلماً الكل - بأن من أراد النجاة من الضلالة بعده فليتمسك بكتاب الله والسنة والعترة - كما بيناه عياناً - في غاية الشناعة ونهاية السخافة وعين الحمية الجاهلية بل مخالفة الضرورة الدينية، كما هو واضح على كل ذي جريحة في الدين، لاسيما من نظر في مبحث من مباحث هذا الكتاب، لاسيما الباب الثاني من المقدمة فضلاً عن تتبع الجميع، فتأمل.

ثم إن الذي استدلل به غيرهم أيضاً من هذا القبيل، كاستدلال بأية: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾^(١)، لظهور كونه تمسكاً بمتشابهه في مقابلة ما ذكرناه سابقاً من الآيات الكثيرة المحكمة المفسرة بعضها لبعض، كما قال عز وجل: ﴿فَأَمَّا

الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ ﴿١﴾ على أَنَّ الحقَّ كما هو المتبادر المتعارف أَنَّ الاعتبار بمعنى العبرة والاتعاظ ، لاسيما في هذه الآية وأمثالها بقريئة المقام وسوق الكلام .

وهكذا حال استدلالهم بخبر معاذ ؛ فإنه خبر واحد ضعيف الإسناد ؛ لما سيأتي من كون معاذ مقدوحاً فيه لم يذكره غير بعض أهل الكتب ، وإنما شهرته عند أصحاب الرأي فقط ، ومع هذا مختلف الألفاظ متفاوت التعبير ، نقله كل واحد ممّن نقله بعبارة غير ما نقله غيره ، والذي نقلناه هو الأشهر ، وهذا أيضاً من علائم الوضع ، مع أَنَّ في مقابله ما مرّ من الأخبار الصريحة المعتمدة المذكورة في الكتب الصحاح التي وصلت كثرةً إلى حدّ التواتر حقيقةً ، مع اعتضاها بما ذكرناه أيضاً من الآيات وغيرها ، ومن البين أَنَّ كلّ ذي عقل ودين لا يرضى بترجيح مثل هذا الخبر عليها .

نعم ، قد ورد حديث حكومة عليّ عليه السلام في اليمن بما يقرب من هذا الخبر ، كما مرّ في الباب الرابع المذكور ، وله معنى آخر الذي هو الصواب كما ذكرناه في فصول مقالة فضائله ، بل هذا الخبر أيضاً يمكن تأويله بعد تسليمه بحمل الاجتهاد والرأي على الجهد والسعي في فهم الحكم من مضامين الكتاب والسنة ومفاهيمهما ونحو ذلك ، لا الرأي الذي اصطلحه هؤلاء ؛ فإن إطلاق الرأي في العرف وكذا الاجتهاد على المعنى الذي ذكرناه شائع ذائع لاسيما في عهد الرسول صلى الله عليه وآله ، حيث لم يكن عندهم غيره معمولاً ولا معهوداً ، بل من هذا يظهر جريان هذا الحمل في غيره أيضاً من بعض

ما ذكرناه أنه مما استدلوا به ، لاسيما كلام عليّ عليه السلام في أمهات الأولاد^(١) ؛ لأن كون مذهبه بطلان الرأي والقياس رأساً ممّا لا يمكن إنكاره ، كما تبين سابقاً عياناً ، مع أنّ الحقّ أنّ نسبة هذا الكلام إليه لا أصل له لوجهين :

أحدهما : ما ذكرناه في ثبوت كون مذهبه بطلان الرأي والقياس .

وثانيهما : ظهور أنّ مذهبه ومذهب كلّ أهل البيت بأمرٍ من الله ورسوله صلّى الله عليه وآله أنّ أمهات الأولاد لا يجوز بيعهنّ ما دام الولد حيّاً لا مطلقاً ، وهو خلاف كلا الحكمين المذكورين ، إلا أن يأوّل هذا بنوع تأويلٍ بعيد يوافق ذلك المذهب ، وحينئذٍ يخرج عن كون المراد بالرأي المعنى المصطلح ؛ لما بيّنا من أنّ جميع أحكامهم من الله ورسوله .

وأما قول ابن عباس فليس أيضاً بصريحٍ في القياس ، بل مراده كونهما بحسب حكم الشارع في مرتبة واحدة في قيام كلّ مقام من يتقرّب به ، كما هو كذلك أيضاً ، كيف لا ؟ وقد شاع عند المخالف والمؤلف بحسب ما نقلوا من الأخبار الكثيرة الصحيحة الصريحة - كما مرّت سابقاً - أنّ عليّاً عليه السلام ، وكذا ابن عباس لم يعملوا ، بل لم يقولوا أصلاً بالرأي والقياس ، بل كانا يذمّان ذلك صريحاً على المنابر ومجامع الناس ، وتلك المنقولات مع كثرتها وكونها موافقةً لكلام الله في الآيات المحكمات ولما ثبت عن النبيّ صلّى الله عليه وآله من صحيح الروايات لا يستقيم التأويل فيها ؛ لصراحتها - كما هو ظاهرٌ على المتأمل فيها - بخلاف هذين الثقلين ، فتأمل حتّى تفهم أنّ ما ادّعوه أيضاً من نسبة ذلك إلى غيرهما يحتمل أن يكون أكثره من هذا القبيل ؛ لورود نقيضه عن بعضهم صريحاً كعمر بل أبي بكر أيضاً ، كما ظهر

(١) تقدّم تخريجه في ص ٣٤٣ ، الهامش (٥) .

مما مرّ سابقاً وغيره، حتّى نقلوا أنّ عمر كتب إلى شريح: إنك إن لم تجد حكماً في كتاب الله وسنة رسوله فلا عليك أن لا تقضي^(١)، وهو صريحاً نقيض ما نسب إليه هؤلاء في كتابه إلى شريح، على أننا لا نبالي بل نقول بصدور الأغلاط ومخالفة القول والفعل وأمثال ذلك من غير عليّ عليه السلام والأئمة من ولده ولو توهماً؛ لعدم عصمتهم، مع ما ذكرناه في الباب الثاني من المقدمة لاسيّما في فصله الثاني، فارجع إليه إن أردت وضوح الحال.

هذا، مع ما مرّ ويأتي ممّا ينادي بأنّ خصوص عمر مع منعه عن الرأي كراماً ورواياته في ذلك عن النبي ﷺ مراراً، ارتكبه كثيراً، حتّى في مقابل النصّ الذي لا شك في بطلانه عند كافة القوم، بل الأمة جميعاً، وكفى شاهداً منعه عن متعة الحجّ، وقد أمر الله ورسوله بها صريحاً.

فعلى هذا تحقيق الحال - كما ينكشف ممّا بيّناه واضحاً وعند التأمل في أطراف هذا المبحث وأحوال الصدر الأول - أنّ أصل هذا الاصطلاح لم يكن سابقاً، بل إنّما كان المدار في عهد النبي ﷺ على ما بيّناه غير مرّة من السؤال منه والأخذ من كتاب الله وسنة الرسول ﷺ، لا غير ذلك أصلاً. نعم، كان قد يصدر بعض القيلات التي كان منشؤها الاستناد إلى بعض الاستحسانات الخياليّة الصادرة من بعض المنافقين وضعفاء الدين، لكن لم يكن بحيث يؤثّر تأثيره؛ لأجل ردع النبي ﷺ عنه وبيانه الحقّ لهم، ولما ارتحل عنهم، بل عند قرب الارتحال أيضاً لتشويش الأحوال انفتح من الشيطان بعض أبواب العمل بالخيالات العقليّة والاستحسان^(٢)؛

(١) الذريعة إلى أصول الشريعة ٢: ٧٣٦، الطرائف لابن طائوس ٢: ٢٥٨، سنن النسائي (المجتبى) ٨: ٢٣١، الأحكام للأمدى ٢: ٣٠٤.
(٢) في «ن»: «والاستحسانات» بدل «والاستحسان».

حيث لم يكن رادع لهم عن ذلك بسبب عدم تمسكهم بالمعلم الذي ذكرنا أنه كان يعلم جميع ما يحتاجون إليه ، حتى أنه كان من ذلك حكاية الخلافة ، كما بينا سابقاً وسيظهر أيضاً .

فلم يكن صدور أكثر ما صدر إلا من الغفلة أو التغافل عما هو حقيقة الحال من لزوم مراجعة المعلم ، وعدم الاعتماد على نتائج الخيال ، بل كان أكثرهم على استحسان ما استحسنته الحاكم ولو كان على غير القياس والرأي المصطلح أيضاً ، كما يظهر على متبّع أحوالهم ، لاسيما تركهم علياً ^{الغلاة} مع ظهور وفور علومه ^(١) عندهم كما مرّ مفضلاً ، ثم استمروا على هذا الحال إلى أن انتهى إلى الذين تصدّوا منهم لتحرير المباحث العلميّة ، فزعموا أنّ مناط أعمالهم كان على صحّة هذا الأصل ، وليس واقعاً إلا كما ذكرنا ، كما تبين ممّا مرّ في الباب الرابع من المقدّمة ، ومقالات المقصد السابق ، وأحاديث فاتحة كتابنا هذا ، فدعوى إجماع الصحابة بعمل بعضهم وعدم صدور إنكارٍ من غيرهم كما ذكروا على ما نحن فيه غير صحيحة ؛ لما مرّ في الإجماع وغيره ويأتي أيضاً من أنّ عدم الإنكار بعد تسليم تحقّقه ليس منحصراً في الرضا به ، بل له وجوه كثيرة غير خفيّة على كلّ عاقل عاشر الناس ، لاسيما الحُكّام وأشياعهم وأهل الطمع منهم ، فافهم .

وكذا ما نسبوا إلى جمعٍ منهم غير ثابتٍ ، بل الثابت خلافه ، لاسيما بالنسبة إلى بعضهم ، كما ظهر .

هذا ، مع ما بيّناه عياناً ^(٢) من أنّ أمثال هذه الإجماعات لا حجّة فيها ، فظهر أنّ تلفيق ما لفقّه هؤلاء لإثبات مدّعاهم محض خبط وخلط وتمويه

(١) في «ن» : «علمه» بدل «علومه» .

(٢) في «ن» : «مراراً» بدل «عياناً» .

وجهل بحقيقة الحال .

وقد بسطنا ما يوضح انحصار الحجية فيما كان من الله ورسوله ، وأن في الأمة دائماً من يعلمه بتعليم منهما ، وأن كل ما لم يكن منهما من جميع الأقسام الأرائية باطل ، ومن تلبسات إبليس ، لاسيما إذا كان في مقابل النصوص ، وأن بيعة السقيفة كانت بالرأي بل وفي مقابل النص ، في الباب الرابع المذكور ومقالات المقصد السابق ، من أراد تحصيل اليقين بذلك فليرجع إليها ، حتى يتبين له صريحاً أن هؤلاء القوم لأجل تصحيح حكاية السقيفة تشبثوا كالغريق بكل حشيش كان وإن عرفوا بطلانه ، ومن ذلك هذا المبحث ؛ فإن ظهور عدم الاعتماد على مقتضى الرأي وإن كان بشروطه وعند عدم نص^(١) كالشمس في الوضوح بحسب الآيات والروايات وغيرها كما بينا ، وهؤلاء قائلون به في حكاية السقيفة مع عدم تحقق شروطه هناك بل ومع كونه في مقابلة النص الصريح كما أوضحناه ويتضح أيضاً ، نسال الله أن يرزقنا وإياهم بصيرة في الدين ، والله الهادي .

المقالة الثالثة :

في بيان ما هو أيضاً من أعظم ما تشبثوا به ، بل هو مناط أصل مذهبهم ، أعني : قولهم بأن الإمامة تصح أن تكون باختيار الرعية أو الإمام السابق من غير حاجة إلى التعيين من الله ورسوله ﷺ ، وتوضيح توهمهم فيه .
 أعلم أولاً : أن بعد وضوح ما ذكرناه في المقصد الأول لاسيما بعد ظهور ما بيناه في المقدمة أيضاً من بطلان الرأي وفساد حال أكثر الناس

(١) في «م» : «النص» .

حتى الصحابة والعلماء ونحو ذلك لا تبقى شبهة في بطلان هذا الاختيار الذي تشبثوا به كما هو ظاهر، إلا أننا لا نكتفي بذلك، بل نذكر بطلانه على مسلكهم أيضاً.

فاعلم أن هؤلاء القوم اختلفوا أولاً في بيان معنى الإمامة وتعريفها، وأضبط ما نقله جمهور أعاضهم: أنها رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا خلافة عن النبي ﷺ (١).

وبعبارة أخرى: هي خلافة الرسول في إقامة الدين وحفظ حوزة الملة، بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة.

ويستفاد من كلام بعضهم: أن العُمدة هي الحكومة الدنيوية؛ حيث قال: إنها خلافة الرسول في حفظ حوزة الملة لشخص، بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة (٢)، ولهذا جَوِّز بعضهم إمامة المفضول مع رضا الفاضل، بل ولو يدون رضاه (٣).

وقد شرط أكثرهم فيها شروطاً، كالقرشية، وعدم ظهور الفسق، وغير ذلك (٤) مما تبين في فصل ذكر المذاهب، ويأتي مجملاً، ولا حاجة لنا إلى الإطالة ببيان تفصيل هذه الأقوال وما فيها من الصحة والسقم؛ إذ مبني ذلك كله على صحة كون الإمامة بغير تعيين من الله، وقد مرّ ويأتي ما ينادي

(١) شرح المقاصد ٥ : ٢٣٢، شرح التجريد للقوشجي : ٣٦٥، المواقف ٣ : ٥٧٤.

(٢) أبتكار الأفكار ٣ : ٤١٦.

(٣) أبتكار الأفكار ٣ : ٤٨٩ - ٤٩٠.

(٤) الإنصاف للباقلاني ١١٢ - ١١٣، كتاب أصول الدين للبغدادي : ٢٧٧، الغنية في أصول الدين لعبدالرحمن النيسابوري : ١٧٨ - ١٧٩، أصول الدين للشيخ جمال الدين الحنفي : ٢٧٣ - ٢٧٥، المواقف ٣ : ٥٨٥ - ٥٨٦، شرح المواقف ٨ : ٣٥٠ - ٣٥١، شرح المقاصد ٥ : ٢٤٣.

ببطلانه ، وإذا ظهر كون الأصل باطلاً لا عمل عليه ، فلا حاجة إلى الإطالة بذكر ما يتعلّق بفروعه ، لاسيّما الفروع التي مناط تفرّيعها اقتضاء الرأي الذي ذكرنا فسادَه .

ثمّ إنهم اختلفوا في وجوب نصب الإمام فقال كلٌّ من صحّح بيعة السقيفة بأنّه غير واجبٍ على الله تعالى ، وهؤلاء منهم الذين قالوا بعدم وجوبه أصلاً ، وهم النجدات من الخوارج^(١) .

وقال أبو بكر الأصمّ بعدم وجوبه عند ظهور العدل والإنصاف ، وبوجوبه على الناس عند ظهور الظلم^(٢) .

وقال هشام من المعتزلة بعكس ذلك^(٣) .

وأما جمهور المخالفين فهم على وجوبه عليهم مطلقاً إلا أنّ الأشاعرة على وجوبه سمعاً^(٤) ، وكثيراً من المعتزلة والزيدية على وجوبه عقلاً^(٥) .

وقال الجاحظ والخياط والكعبي وغيرهم بوجوبه عليهم عقلاً وسمعاً معاً^(٦) .

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٢٤ ، أبنكار الأفكار ٣ : ٤١٦ - ٤١٧ ، الأربعين للرازي ٢ : ٢٥٦ ، شرح المقاصد ٥ : ٢٣٥ و ٢٣٦ .

(٢) أصول الدين للبغدادي : ٢٧١ ، الأربعين للرازي ٢ : ٢٥٦ ، أبنكار الأفكار ٣ : ٤١٧ ، شرح المقاصد ٥ : ٢٣٥ و ٢٣٦ .

(٣) أصول الدين للبغدادي : ٢٧١ ، أبنكار الأفكار ٣ : ٤١٦ ، شرح المقاصد ٥ : ٢٣٥ و ٢٣٦ .

(٤) أصول الدين للبغدادي : ٢٧١ ، أبنكار الأفكار ٣ : ٤١٦ ، شرح المقاصد ٥ : ٢٣٥ ، معارج الأفهام : ١١٩ .

(٥) المواقف ٣ : ٥٧٤ ، شرح المقاصد ٥ : ٢٣٥ .

(٦) الفائق في أصول الدين : ٥٤٨ ، أبنكار الأفكار ٣ : ٤١٦ ، شرح المواقف ٨ : ٣٤٥ ، المواقف ٣ : ٥٧٤ .

وأما أصحابنا الإمامية فلا خلاف عندهم في وجوبه على الله تعالى عقلاً وسمعاً .

ولا حاجة لنا إلى إطالة الكلام في هذا أيضاً؛ لأن أصل الوجوب في الجملة مجمع عليه عند ما سوى الخوارج الذين ضللتهم لا تحتاج إلى البيان .

وقد اتفق كل من قال بالوجوب على الناس ولو أحياناً، بل الخوارج أيضاً على صحة انعقاد الإمامة بنص من الله ورسوله، وبتعيين الإمام السابق، وباختيار الرعية، بمعنى أن كل واحد من هذه الثلاثة كافٍ في ذلك . وأما الإمامية فلا يكفي عندهم غير النص من الله ورسوله ﷺ .

فعلى هذا أصل الكلام في هذا وعمدة النزاع بينهم إنما هو في كفاية الاختيار وعدمه؛ لأن القوم يدعون الكفاية، والإمامية ينكرون ذلك، ولا يقرّون إلا بما هو المتفق عليه، كما ظهر من صحة الانعقاد بنص من الله ورسوله ﷺ، ومن البين أن الإثبات على المدعي، ولهذا نحن نكتفي هاهنا بذكر دليل القوم على مدعاهم هذا والجواب عنه، ولا نتعرض لسائر المقالات المذكورة؛ حيث إنه لا فائدة فيها قابلة للإطالة بذكرها، لاسيما بعد إبطال هذا المدعى الذي هو أصلها وأساسها .

هذا، مع كون دلائل أكثرها بل كل ما ذكره القوم على حسب مقتضى الرأي الذي ذكرنا بطلان الاعتماد عليه .

نعم، نذكر أيضاً خلاصة بعض أدلة الإمامية تفضلاً لمزيد توضيح الحق عياناً، إذ يكفيهم تزييف دليل الخصم، لاسيما مع وجود دليل النبوة المسلّم عند الخصم، الدال على اشتراك النبوة والإمامة في لزوم كونهما من

الله، بل مع وجود حديث الثقلين أيضاً، كما هو ظاهر للماهر؛ ضرورة أن بعد ظهور عدم دليل للاختيار المذكور لا يبقى إلا القول بما هو المجمع عليه من كفاية النص، لاسيما مع تأييده بدليل النبوة وبطلان الرأي ونحوهما، وحينئذٍ فلا أقل من التمسك بحديث الثقلين، فافهم.

ثم اعلم أيضاً أن هؤلاء القوم الذين قالوا بكفاية الاختيار اختلفوا بينهم أيضاً في كيفية الاختيار، كما صرح به جماعة من أعاضهم كشارح المواقف، وشارح المقاصد، والقاضي الماوردي في كتابه الموسوم بـ «الأحكام السلطانية» وعبد القادر الطبري المكي في كتاب نشأة السلافة في منشآت الخلافة، وغيرهم كما هو معلوم من كتبهم^(١).

فقال قوم: لا تتعد الإمامة إلا بجمهور أهل الحل والعقد من كل بلد ليكون الرضا به عاماً والتسليم لإمامته إجماعاً^(٢).

وقد صرح أكثرهم لاسيما الذين ذكرناهم بأن هذا القول مدفوع ببيعة أبي بكر على الخلافة باختيار من حضرها ولم ينتظر لبيعته قدوم غائب عنها، وكذلك بويع في الشورى ولم ينتظر لبيعته قدوم غائب^(٣).

أقول: لا يخفى أن كلام هؤلاء في دفع هذا القول عين الاعتراف منهم بعدم تحقق اتفاق يوم السقيفة من كل أهل الحل والعقد، بل ولا من أكثرهم فضلاً عن تحقق الإجماع؛ إذ كما بينا سابقاً أن الإجماع الذي هو

(١) أبقار الأفكار ٣: ٤٢٦، تبصرة الأدلة ٢: ٨٤٠، أصول الدين للغزنوي: ٢٧٦، المواقف ٣: ٥٩٠، شرح المواقف ٨: ٣٥٢، شرح المقاصد ٥: ٢٥٢، الأحكام السلطانية: ٥ - ٦، وانظر: الإرشاد للجويني: ٣٥٧، والفصل في الملل ٤: ١٦٧، والمواقف ٣: ٥٩٠.

(٢) الأحكام السلطانية: ٦.

(٣) الأحكام السلطانية: ٧.

الحجّة عند الجميع وفي الواقع أيضاً إنّما هو أمر لا يتحقّق بمحض اتّفاق جمهور أهل الحلّ والعقد فضلاً عن بعضهم .

ومنه يظهر أيضاً أنّ قول هذا القائل : ليكون التسليم لإمامته إجماعاً ، لا يتمّ أيضاً إلا أن يكون مراده بالجمهور الجميع بمعنى الكافّة ، وهو كما ترى .

هذا ، مع أنّ دفع القول المذكور بحكاية السقيفة كالمصادرة ، فافهم . وقال قوم آخرون بكفاية خمسة أو ستّة من أهل الحلّ والعقد يجتمعون على عقدها ، أو يعقدها أحدهم ويرضى الباقيون ، وهو الذي رجّحه أكثرهم ، منهم : الطبري المذكور ، والمتكلّمون من أهل البصرة ؛ استناداً إلى أنّ بيعة أبي بكر انعقدت بخمسة اجتمعوا عليها ثمّ تابعهم الناس فيها - وهم عمر بن الخطّاب ، وأبو عبيدة الجراح ، وأسيد بن الحصين ، وبشير بن سعد ، وسالم مولى أبي حذيفة - وإلى أنّ عمر جعل الشورى في ستّة ، ليعقد أحدهم ويرضى الخمسة^(١) .

أقول : لا شكّ في صراحة هذا الكلام بأنّ أصل بيعة السقيفة إنّما كان من هؤلاء المعدودين فقط من دون مشاورة سائر الأئمّة حتى رؤسائهم فضلاً عن إجماعهم .

وسياتي في المقالات الآتية أنّ رضا الباقيين الذين تشبّث به في إتمام كلامه بأيّ نحو كان ، وقد مرّ ويأتي أيضاً أنّ مبنى كلام هؤلاء الخمسة كان على محض الرأي أيضاً ، وهذا كلّه ممّا ينفع في مواضع عديدة ، فلا تغفل حتّى عن كونه كالمصادرة أيضاً .

(١) الأحكام السلطانية : ٧ ، الفائق في أصول الدين : ٥٦٨ .

وقال قوم من أهل الكوفة: تنعقد بثلاثة، يتولّاها أحدهم برضا الاثنين ليكون حاكماً وشاهدين كما يصحّ عقد النكاح بوليّ وشاهدين^(١).
أقول: لا يخفى أنّ هذا هو عين القياس الذي بيّنا بطلانه مطلقاً، مع أنّ الفارق بين هذا والنكاح معلوم، فافهم.

وقالت طائفة أخرى، منهم: الجويني في إرشاده: تنعقد بواحد؛ لأنّ العباس قال لعليّ عليه السلام: امدد يدك أبايك فيقول الناس: عمّ رسول الله صلى الله عليه وآله بايع ابن عمّه فلا يختلف عليك اثنان، ولأنّه حكم وحكم الواحد نافذ^(٢).
أقول: سخافة هذا ظاهرة من وجوه، منها: إمكان قلب الكلام بأنّ هذا لو كان صحيحاً لقبه عليّ عليه السلام.

وقال صاحب المواقف: إذا ثبت حصول الإمامة بالاختيار والبيعة فلا يفتقر إلى الإجماع؛ إذ لم يقم عليه دليل من العقل والسمع، بل الواحد والإثنان من أهل الحلّ والعقد كافٍ؛ لعلمنا بأنّ الصحابة مع صلابتهم في الدين اکتفوا بذلك، كعقد عمر لأبي بكر، وعقد عبدالرحمن بن عوف لعثمان، ولم يشترطوا إجماع من في المدينة فضلاً عن إجماع الأمة^(٣)، انتهى.

ولا يخفى صراحته في عدم تحقّق الإجماع على بيعة السقيفة أصلاً، بل إنّ أصله كان من عمر، فهذا الرجل معترف صريحاً بأنّ خلافة أبي بكر كانت من عمر، لكن يقول: إنّنا لمّا رأينا قبول من رضي بها من الصحابة

(١) الأحكام السلطانيّة: ٧.

(٢) الإرشاد للجويني: ٣٥٧، الأحكام السلطانيّة: ٧.

(٣) المواقف: ٣ - ٥٩٠ - ٥٩١.

إياها بمحض ذلك ونستبعد منهم المسامحة في الدين لحسن ظننا بهم ،
 حكمنا بأن مثل هذا كافٍ في هذا الباب ، فخلاصة كلامه : أن مبنى الحكم
 بصحة خلافة أبي بكر بل عثمان أيضاً إنما هو على محض استبعاد صدور
 الغلط من الصحابة الذين لم ينكروا ذلك ، لا على الإجماع ، فإنه لم يكن ،
 إلا أن كلامه في عدم الإنكار هل كان من الجميع أم لا ؟ فلا يخلو من
 إجمال وإبهام ، وسيظهر من المقالة الآتية أنه لم يكن من الجميع ، فظهر أنه
 لم يكن هناك إجماع معتبر مطلقاً ، بل ولا مطلق اتفاقاً أيضاً ، فلا تغفل .

وقال سائر علماء القوم في الاستدلال على صحة الاختيار : إن طريق
 ثبوت الإمامة لشخص إما النص وإما الاختيار ، والنص منتفٍ في حق
 أبي بكر مع كونه إماماً بالإجماع ، وكذا في حق عليٍّ عند التحقيق ، فثبت
 الاختيار ، قالوا : وأيضاً اشتغل الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ ومقتل عثمان
 باختيار الإمام وعقد البيعة من غير نكير ، فكان إجماعاً على كونه طريقاً ،
 ولا عبرة بمخالفة الشيعة بعد ذلك ^(١) ، انتهى . وستكلم عليه فانتظر .

ثم إن بعضاً منهم ادعى وجود طريق آخر أيضاً ، وهو القهر
 والاستيلاء ، فقال أولاً : يشترط أن يكون الإمام مكلفاً ، مسلماً ، عدلاً ، حُرّاً ،
 ذكراً ، مجتهداً ، شجاعاً ، ذا رأي وكفاية ، سمياً ، بصيراً ، ناطقاً ، قرشياً ، فإن
 لم يوجد من قريش من يستجمع الصفات المعتبرة ، ولّي كناني ، فإن
 لم يوجد ، فرجل من ولد إسماعيل ، فإن لم يوجد فرجل من العجم ،
 ولا يشترط أن يكون هاشمياً ولا معصوماً ولا أفضل من يُولى عليهم .

ثم قال : وتنعقد الإمامة بالنص من السابق عليه ، وبيعة أهل الحل

والعقد، وبالقهر والاستيلاء، قال: فإذا مات الإمام وتصدى للإمامة من يستجمع شرائطها من غير بيعه واستخلاف، وقهر الناس بشوكته، انعقدت الخلافة له، قال: وكذا إن كان فاسقاً أو جاهلاً على الأظهر، إلا أنه يعصي بما فعل.

ثم قال: ولا يصير الشخص إماماً بتفردّه بشروط الإمامة.

ثم قال: ويجب طاعة الإمام ما لم يخالف حكم الشرع، سواء كان عادلاً أو جائراً.

ثم قال: وإذا ثبتت الإمامة بالقهر والغلبة ثم جاء آخر فقهره، انعزل وصار القاهر إماماً.

ثم قال: ولا يجوز خلع الإمام بلا سبب، ولو خلعوه لم ينفذ وإن عزل نفسه، إلا أن يكون ذلك لعجزه عن القيام بالأمر.

ثم قال: ولا ينعزل الإمام بالفسق والإغماء، وينعزل بالجنون، وبالعمى والصمم والخرس، وبالمرض الذي ينسيه العلوم^(١). انتهى كلامه. وسنشير إلى ما فيه من السخافة.

وقال إمام الحرمين: وإذا جار والي الوقت وظهر ظلمه ولم ينزجر عن سوء صنيعه بالقول فلاهمل الحلّ والعقد التواطؤ على ردعه ولو بشهر السلاح ونصب الحروب^(٢). انتهى.

ثم إن أكثر هؤلاء القوم صرّحوا بأنّ مباحث الإمامة بالفروع أشبه؛ استناداً إلى أنّ مرجعها إلى أنّ القيام بالإمامة ونصب الإمام الموصوف بالصفات المخصوصة من فروض الكفايات، وذلك من الأحكام العمليّة

(١) شرح المقاصد ٥ : ٢٣٣ .

(٢) الإرشاد للجويني : ٣١٢ .

دون الاعتقاديّة (١).

أقول: لا يخفى أنّ مبنى هذا أيضاً على صحّة الاختيار المذكور، فأما بعد ظهور بطلانه ووضوح لزوم التعيين على الله، فلا تبقى شبهة في أنّ الواجب على الناس حينئذ الاعتقاد بإمامته، والتصديق به بعد تحصيل معرفته بمثل ما هو الواجب بالنسبة إلى النبي ﷺ، ولهذا قال رسول الله ﷺ في الخبر المسلّم بيننا وبينهم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة» (٢)، و«ميتة كفر وضلال ونفاق» (٣)، فلا يشبه الفروع إذاً أصلاً، بل هو من أعظم العقائد الدينيّة، فافهم.

هذا خلاصة مقالاتهم المتعلقة بهذا المبحث، ولا حاجة لنا - كما أشرنا سابقاً - إلى الإطالة ببيان حال كلّ واحد صحّةً وسقماً وإن أشرنا إلى بعض ذلك مجملاً؛ لما هو ظاهر من تفرّع عامّة كلامهم في هذا المقام على صحّة الاختيار الذي سنبين بطلانه.

هذا، مع ظهور سخافة أكثرها حتّى من حيث كون مبناها - مع كونها مختلفاً فيها - على محض ما أبطلناه من الرأي والاستحسان، بل أتباع الهوى وسائر خطوات الشيطان في مقابل السنّة والقرآن، ألا ترى إلى أقوال هذا الرجل الذي اضطرّ لتصحيح حكومة أرجاس بني أميّة وبني العباس - الذين كان فيهم مثل معاوية الذي سبّ أهل بيت نبيّه الأطهار على المنابر بالإجهار، وقتل جماعة من الصحابة الأخيار، ومثل يزيد بن معاوية الذي كان يشرب الخمر عياناً، وقتل قرّة عين رسول الله ﷺ وسيّد شباب أهل

(١) شرح المقاصد ٥: ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٣٥٠، الهامش (١).

(٣) الكافي ١: ١٤٠ - ٨/١٤١ (باب معرفة الإمام والردّ إليه).

الجنة ، وسبى بنات النبي ﷺ ظلماً وطغياناً ، ومثل الوليد الذي مَزَق القرآن بالسهم في مقابل الخاصّ والعامّ ، وغيرهم من الطغاة الفسقة الظلام - إلى أن خالف قومه فأجاز انعقاد الخلافة - التي هي مقام رسول الله ﷺ ونيابته وتوليته أمور الدين ، والتقدّم على العلماء والصالحين - لكلّ فاسقٍ جائرٍ ظالم جاهلٍ بالدين ولو لم يكن ذلك باختيار أعيان المسلمين بمحض أنّه لمّا رأى سكوت أهالي تلك الأزمنة خوفاً أو طمعاً عن الإنكار على أولئك المتغلّبة زعمه إجماعاً منهم على الرضا ، كما سيظهر أنّ هذا هو مستندهم في بيعة السقيفة أيضاً .

وقد قال الله عزّ وجلّ : ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(١) وقال : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾^(٢) ، وقال : ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾^(٣) ، وقال : ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٤) ، وقال : ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(٥) ، وقال : ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(٦) ، وأمثال ذلك من (آيات)^(٧) ذمّ الفاسقين والظالمين والجاهلين .

وكفى قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ

(١) سورة الحجرات ٤٩ : ٦ .

(٢) سورة المنافقون ٦٣ : ٦ .

(٣) سورة التوبة ٩ : ٩٦ .

(٤) سورة هود ١١ : ١١٣ .

(٥) سُور آل عمران ٣ : ٨٦ ، التوبة ٩ : ١٩ و ١٠٩ ، الصّف ٦١ : ٧ ، الجمعة ٦٢ : ٥ .

(٦) سورة البقرة ٢ : ١٢٤ .

(٧) بدل ما بين القوسين في «م» : «الآيات في» .

لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١﴾ .

هذا، مع ما مضى في أبواب المقدمة من روايات القوم عن النبي ﷺ في ذم أمثال هؤلاء الأئمة وأنهم هم المضلون، وأنه ليس لهم طاعة إلا عند الخوف منهم، وعلى سبيل التقية والمصانعة .

(ومنها: يظهر وجهه)^(٢) توهم هذا الرجل أيضاً؛ حيث زعم السكوت للمصانعة والمداراة أنه من أقسام الرضا منهم، وكأنه لأجل ظهور هذه الفضيحة على بعضهم لم يرض بتعبير ذلك الرجل، بل عبّر هكذا، فقال: وأما عند استيلاء الظلمة وتسلط الجبابة صارت الرئاسة الدنيوية تغلبية، وبنيت عليه الأحكام الدينية المنوطة بالإمام ضرورة، ولم يعبأ بعدم العلم والعدالة وسائر الشرائط؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات^(٣) . انتهى .

ولا يخفى ما فيه أيضاً، ألا تنظر إلى أنهم كيف صرحوا بعدم اشتراط الهاشمية^(٤) بمحض حكاية السقيفة التي هي أصل محل النزاع، ومبناه على الرأي الذي قد يكون خطأ، مع تزكية الله تعالى أهل البيت وقرابة النبي ﷺ صريحاً بأية التطهير وغيرها مما مر سابقاً، ومناداة ما تواتر وثبت عندهم من أمر النبي ﷺ بالتمسك بعترته إن أرادوا النجاة عن الوقوع في الضلالة، وأنهم لا يفارقون القرآن وهو لا يفارقهم، وأمثال ذلك مما مر أيضاً، ومع صريح قول عليّ عليه السلام: «إن الخلافة لا تصلح إلا لبني هاشم»^(٥)، ونحو

(١) سورة يونس : ١٠ : ٣٥ .

(٢) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا: «ومنه يظهر وجوه» .

(٣) شرح المقاصد ٥ : ٢٤٥ .

(٤) أباكار الأفكار ٣ : ٤٨٧ ، المواقف ٣ : ٥٨٨ ، شرح المقاصد ٥ : ٢٤٦ .

(٥) كتاب سليم ٢ : ٦٥٣ ، وفيه : «لا تصلح الإمامة والخلافة إلا فينا» .

ذلك ، مع أنهم اكتفوا في اشتراط القرشيّة بمحض روايةٍ لم تكن بهذه المثابة .

ومن الطرائف أن بعض علمائهم ذكر قول الشيعة باشتراط الهاشميّة ، ثمّ قال : وليس لهم في ذلك شبهة فضلاً عن حجّة ، بل إنّما قصدهم نفي خلافة الثلاثة^(١) .

ولم يعرف أن الأمر بالعكس ؛ لأنّ الأخبار وغيرها الدالّة على هذا الاشتراط كثيرة حتّى في كتب هؤلاء القوم ، كما ذكرناها في المقالة الأخيرة من المقصد السابق ، مع كفاية حديث الثقلين ، إلا أن هؤلاء القوم حيث كان هذا الاشتراط منافياً لما قالوا به من خلافة الثلاثة أغمضوا عن التعرّض لما فيها من الأدلّة ، كما قال الله عزّ وجلّ : ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(٢) .

وأعجب من هذا كلام من صرح - كما مرّ - بصحّة إمامة غير القرشيّ إذا لم يكن فيهم من كان جامعاً للصفات^(٣) ، إرادةً لتصحيح إمامة ملوك زمانهم ، مع أن أخبارهم كالصريحة في خلاف ذلك .

منها : ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وابن حنبل في مسنده عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ أنّه قال : «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان»^(٤) على أنّه لم يكن زمان خالياً عن جماعة من سادات

(١) شرح المقاصد ٥ : ٢٤٦ .

(٢) سورة الحجّ ٢٢ : ٤٦ .

(٣) تبصرة الأدلّة للنسفي ٢ : ٨٢٨ عن الضرارية .

(٤) صحيح البخاري ٤ : ٢١٨ ، و ٩ : ٧٨ ، صحيح مسلم ٣ : ١٤٥٢/١٨٢٠ ، مسند

أحمد ٢ : ٥٦٤٤/٢٢٣ ، و ٦٠٨٦/٢٨٥ .

قریش ومع هذا لا أحدَ بشأنهم .

نعم ، ربّما أمكن الاعتذار عن بعضٍ منهم بالخوف والتقيّة ، كما في الخبر الذي مضمونه لزوم الإطاعة عند الخوف ولو كان الحاكم عبداً أسود^(١) .

وبالجملّة ، مَنْ تأمّل في هذه المقالات مع البصيرة وجد ظهور السخافة التي في أكثرها ، ولهذا نحن نكتفي هاهنا بتبيان أصل ما ذكره من انعقاد الإمامة بالاختيار الذي ذكره ؛ إذ يبطله ببطل البقيّة أيضاً ؛ لكونه هو الأصل فيها ، كما هو واضح على كلّ ذي نظر خبير .

فاعلم أنّ هؤلاء القوم لم يذكروا في إثبات ما ادّعوه من صحّة اختيار الناس إماماً لهم غير ما ذكرناه عنهم آنفاً ، وغاية توجيهه أن يتكلّف حتّى يجعل وجهين :

أحدهما : ما خلاصته : أنّ القول في الخلافة بعد النبي ﷺ دائر بين النّص والاختيار ، ولا نصّ فثبت الاختيار .

وثانيهما : إنّنا وجدنا الصحابة مع صلابتهم في الدين اشتغلوا بعد وفاة النبي ﷺ ، وكذا بعد مقتل عثمان باختيار الإمام وعقد البيعة له من غير نكيرٍ ، فكان إجماعاً على كونه طريقاً ، وخلاف الشيعة حادث بعد تحقّق الإجماع ، فلا عبرة به .

وقد أورد عليهما إيرادات لا نذكر منها إلا ما هو واضح الورود ، بيّن الحقيّة ، إمّا بداهةً أو بحسب الكتاب والسُنّة معاً ، فنقول : كلّ واحدٍ من

(١) لاحظ : مسند أحمد ٥ : ١٠٩/١٦٦٩٥ ، وسنن الدارمي ١ : ٤٤ - ٤٥ ، وصحيح

مسلم ٣ : ١٨٣٨/١٤٦٨ ، سنن ابن ماجة ١ : ٤٢/١٥ و٤٣ ، و٢ : ٢٨٦٢/٩٥٥ .

الوجهين مشتمل على الخلط في الكلام والتمويه والإيهام .

أما الثاني ؛ فلما مرّ في بحث الإجماع وغيره مع ما يأتي في المقاليتين الآتيتين من عدم اطلاع كثير من الأعيان على البيعة يوم السقيفة فضلاً عن تحقّق الإجماع المعتبر شرعاً ، وكثرة وجود من لم يكن راضياً فيما بعد بذلك قطعاً ، وتقية كثير ممّن لم ينكره ظاهراً ؛ بحيث يظهر اعتقاد بعضهم بعدم كونه طريقاً حقاً ، وسيأتي ذلك مفصلاً .

وحكاية البيعة الأخرى كان من العلماء على وجود النصّ ، ومن غيرهم كان شرعهم صحّة الأولى ، فتأمل حتى تعلم أن لا حاجة إلى إطالة الكلام لتزييفه هاهنا ، فإنّ ما سيأتي لا يُبقي لأحدٍ شبهة أصلاً .

هذا ، مع أنّ إثبات وجود النصّ بأيّ وجه كان يخرب بنیان الاختيار ، كما سيظهر أيضاً وإن اجتمع عليه الكافة ، لاسيّما بعد ظهور ادّعاء علي عليه السلام الإمامة ؛ لأجل كونه منصوصاً . وقد أوضحناه في المقصد السابق ، فلا تغفل .

وأما الأول ؛ فلائنه إن كان المراد بعدم النصّ أنه لم يرد من الله ورسوله ما يدلّ على منّ هو القابل للإمامة مطلقاً ، بمعنى أنّهما سكتا عن هذا الأمر رأساً ، حتى أنّهما لم يتكلّما بشيءٍ من خواصّ القابل لها أصلاً ، بل تركا الناس في ذلك وما ترشد إليه آراؤهم ، فهو كذب صريح ، وإنكار شنيع ، كيف لا ، ولا خلاف بين المسلمين أصلاً في صحّة قوله ﷺ : «الأنّمة من قريش»^(١) ، وقوله ﷺ : «إنّي تارك فيكم الثقلين - وفي روايات :

(١) الكافي ٨ : ٥٤١/٣٤٣ (حديث إسلام علي عليه السلام) ، الإيضاح : ١٢٧ ، مناقب آل

خليفتين - إن تمسكتم بهما لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي»^(١)،
 وقوله ﷺ: «عليّ مني بمنزلة هارون من موسى»^(٢)، وقوله ﷺ: «من كنت
 مولاه فعليّ مولاه»^(٣)، وأمثال ذلك من الروايات المسلّمة عند القوم، بل
 الآيات أيضاً كآيات التطهير^(٤)، والمباهلة^(٥)، و«إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ»^(٦)،
 وغيرها ممّا يدلّ لا محالة على من هو القابل للإمامة ولو بحسب الاشتمال
 على بعض الخصوصيات التي تنادي بأنّه لا بدّ من ملاحظتها ولو حين
 الاختيار إن قيل بصحّة الاختيار حينئذٍ أيضاً، بمعنى تفويض الله ورسوله
 إليهم انتخاب المستجمع لتلك الصفات باجتماعهم، ومشاورة بعضهم بعضاً
 في تشخيص من يدلّ على إمامته كلام الله ورسوله، كما كان كذلك سنّة
 النبيّ ﷺ في بعض الأمور، حيث كان يشاورهم ويشاورون إلى أن ينتهوا

-
- ١: طالب لابن شهر آشوب ١: ١٥١، و٢: ٣٧، مسند أحمد ٣: ١١٨٩٨/٥٨٣،
 ٤: ١٢٤٨٩/٢٩، المعجم الكبير للطبراني ١: ٧٢٥/٢٥٢، المستدرک للحاکم ٤:
 ٧٦، حلية الأولياء ٣: ١٧١، السنن الكبرى للبيهقي ٣: ١٢١، و٨: ١٤٣ و١٤٤،
 تاریخ مدينة دمشق ٢٠: ٢٠٥، و٣٠: ٢٨٦، و٦١: ١١ - ١٤.
 (١) بصائر الدرجات: ٣/٤٣٣، کمال الدین: ٤٧/٢٣٥، المسترشد للطبري:
 ٢٣٧/٥٥٩، المنتخب من مسند عبد بن حمید: ٢٤٠/١٠٧، المعجم الصغير
 للطبراني ١: ١٣٥، تاریخ مدينة دمشق ٤٢: ٢١٦، كنز العمال ١: ٨٧٣/١٧٣،
 ٩٤٥/١٨٥.
 (٢) صحيح البخاري ٥: ٢٤، سنن ابن ماجه ١: ١١٥/٤٢، سنن الترمذي ٥:
 ٣٧٢٤/٦٣٨، حلية الأولياء ٧: ١٩٤، تاریخ بغداد ٤: ٢٠٤.
 (٣) المعيار والموازنة: ٢١٠، المصنّف لابن أبي شیبة ١٢: ٢١٢١/٥٩، مسند أحمد
 ١: ٣٧٢٤/٦٤٢، حلية الأولياء ٧: ١٩٤، تاریخ بغداد ٤: ٢٠٤.
 (٤) سورة الأحزاب ٣٣: ٣٣.
 (٥) سورة آل عمران ٣: ٦١.
 (٦) سورة المائدة ٥: ٥٥.

إلى ما كان أمر الله . ولهذا قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾^(١) ، وقال تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ ﴾ يعني على ما هو أمر الله ﴿ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾^(٢) ، كما صرح به المفسرون^(٣) ويظهر من الروايات ضرورة إن لم يكن رأي ذلك اليوم ، وكفى قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾^(٤) فكذاك في هذا الأمر كان عليهم أن يشاوروا فيه بالمراجعة إلى ما ورد عن الله ورسوله . وقد مرّ في الباب الرابع من المقدمة ، ويأتي في المقالة الآتية أنّ يوم السقيفة ، بل في غيره أيضاً لم يتوجهوا إلى شيء من ذلك حتى لم يلتفتوا إلى كتاب الله ولا إلى ما قلنا ظهوره من كلام الرسول ، بحيث لم يدخلوا أحداً من العترة في الشُّور أيضاً ، فتدبّر .

وإن كان المراد عدم ورود نصّ صريح في شخص بعينه بحيث يسقط معه الاختيار رأساً ، فهذا أيضاً كلام مبهم له معنيان :
أحدهما : أن يكون المراد أنه لم يرد منهما ما يحصل العلم منه باختصاص شخص خاص بهذا المنصب بأي نوع كان .
وثانيهما : أنه لم يرد منهما تصريح صريح بأنّ هذا الرجل مثلاً إنّما هو معيّن للخلافة وإنّما هو إمامكم بعدي ، فلا تقلدوها إلا هو بعينه وإلا فتكفرون وتعذبون .

(١) سورة الشورى ٤٢ : ٣٨ .

(٢) سورة آل عمران ٣ : ١٥٩ .

(٣) انظر : تفسير الطبري ٤ : ١٠٠ - ١٠١ ، والتفسير الكبير للرازي ٩ : ٦٧ و ٦٨ ، والوسيط ١ : ٥١٣ .

(٤) سورة النجم ٥٣ : ٣ .

فحينئذٍ نقول لهم: إن كان مرادكم المعنى الأول، فهو أيضاً كذب واقعاً؛ فإن دلالة الأخبار - حتى التي أنتم رويتها، مقبولة عنكم - على كون عليٍّ عليه السلام مختصاً بالخلافة والإمامة بعد النبي صلى الله عليه وآله؛ بحيث يحصل العلم بذلك مما هو معلوم، واضحاً على الناظر فيها بعين البصيرة طالباً للحق، لاسيما عند ملاحظة بعضها مع بعض، وقد أوضحنا ذلك غاية الوضوح في مقالات المقصد السابق، بحيث من راجع إليها عرف ذلك يقيناً، لاسيما بعد ملاحظة ما مرّ في المقدمة وما يأتي في المقالات الآتية والخاتمة.

نعم، من كان في قلبه تصحيح حكاية السقيفة بأيّ نحو كان لا يتوجّه إلى ما فيها من الدلالة وإن كانت صريحة، كما كان هكذا حال قريش بالنسبة إلى دلائل النبوة.

وكفالك شاهداً أنّ هؤلاء القوم إذا رأوا شيئاً موافقاً لما هو مقصودهم من التصحيح المذكور قبله، بل تمسكوا به وإن كان ظاهر الكذب بعيد الدلالة، كما سيأتي بعض ذلك، ومرّ بعض منها، وكفى اعتمادهم على محض مثل هذا الدليل في تصحيح حكاية السقيفة مع ما فيه مما ينادي ببطلانه - كما سيظهر - وعدم قبولهم، بل عدم إقبالهم إلى ما يدلّ على خلاف ذلك من الآيات والأخبار وغيرها مع كثرتها وصراحتها وورودها في صحاحهم، حتى أنّ منهم من استدلّ على خلافة أبي بكر بما زعمه نصّاً في خلافته في مقابل استدلال الشيعة بتلك الأخبار من غير أن يلاحظ أنّ ذلك ليس بحجة على الشيعة، بل في نفسه أيضاً؛ حيث إنّ كثيراً من ذلك مما صرح جماعة من القوم بكونه من الموضوعات، وأنّه لو كان له أصل لاحتجوا به يوم السقيفة، ولم يتشبّثوا بما تشبّثوا به من الوجوه الضعيفة،

حَتَّىٰ أَنْ جُلَّ الْقَوْمَ بِلِ كَلِّهِمْ - كَمَا نَقَلْنَا عَنْهُمْ أَنْفَاءً - مُعْتَرِفُونَ بِعَدَمِ النَّصِّ عَلَىٰ خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّ خِلَافَتَهُ إِنَّمَا هِيَ بِاخْتِيَارِ الْأُمَّةِ .

هَذَا كَلِّهِ، مَعَ أَنَّا لَوْ أَغْمَضْنَا عَنْ صِرَاحَةِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ فِي الْاِخْتِصَاصِ فَلَا أَقْلَ مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَىٰ أَصْلِ اسْتِحْقَاقِ الْإِمَامَةِ وَالتَّقْدِيمِ عَلَىٰ الْغَيْرِ وَالجَزْمِ بِرِضَا اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي الْعَمَلِ بِمُضْمُونِهَا، وَكَوْنِ هَذَا الْعَمَلِ صَوَابًا حَقًّا مُوَافِقًا لِمَا وَرَدَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَلَا مَعْدَلَ عَنْهُ حِينَئِذٍ إِلَىٰ الْاِخْتِيَارِ الْمَذْكُورِ الَّذِي إِنَّمَا أَصْلُهُ مَحْضُ الرَّأْيِ الَّذِي أَوْضَحْنَا بَطْلَانَهُ، لِاسْتِمَا فِي مَقَابِلِ مَا وَرَدَ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ إِذْ لَا كَلَامَ لِأَحَدٍ فِي بَطْلَانِ مِثْلِ هَذَا، كَمَا ظَهَرَ عَيْنًا سَابِقًا، بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ التَّشْبِثُ فِي تَوْجِيهِهِ بِضَمِّ مَا فِي دَلِيلِهِمُ الثَّانِي مِنْ زَعْمِهِمْ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ؛ لِمَا ظَهَرَ - سَابِقًا وَأَنْفَاءً، وَيَأْتِي أَيْضًا - مِنْ عَدَمِ تَحَقُّقِ الْإِجْمَاعِ الَّذِي زَعَمُوهُ، بَلْ مَفَادُ مَا مَرَّ فِي بَحْثِ الْإِجْمَاعِ وَالرَّأْيِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ الْإِجْمَاعُ الْمَعْتَبَرُ شَرْعًا فِي مِثْلِ هَذَا الرَّأْيِ، فَافْهَمُ .

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ أَيْضًا: وَإِنْ كَانَ مَرَادُكُمْ ^(١) الْمَعْنَى الثَّانِي مِنَ الْمَعْنِيَيْنِ فَعَدَمُ وَرُودِهِ - كَمَا تَبَيَّنَ فِي الْبَابِ الْخَامِسِ مِنَ الْمَقْدَمَةِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مُقْتَضَىٰ مَصْلَحَةِ الْاِمْتِحَانِ وَغَيْرِهِ - لَا يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ الْاِخْتِيَارِ الَّذِي صَرْتُمْ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ الْقَوْلُ دَائِرًا بَيْنَ مِثْلِ هَذَا النَّصِّ وَبَيْنَ الْاِخْتِيَارِ الْمَذْكُورِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِلْخَبِيرِ بِمَذَاهِبِ فِرْقِ الْإِسْلَامِ، بَلْ كَلَّ عَارِفٍ بِالْمَسَائِلِ وَالْأَحْكَامِ؛ إِذْ لَا كَلَامَ وَلَا شَبْهَةَ فِي كَوْنِ الْعَمَلِ بِمُقْتَضَىٰ مَنْطُوقِ كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، بَلْ مُطْلَقٌ مُضْمُونُهُ مَقْدَمًا عَلَىٰ مُقْتَضَىٰ الرَّأْيِ مُطْلَقًا، بَلْ عَلَىٰ غَيْرِهِ أَيْضًا حَتَّىٰ الْإِجْمَاعُ، أَصُولًا كَانَ أَوْ فُرُوعًا؛ لِمَا تَبَيَّنَ سَابِقًا مِنْ عَدَمِ تَحَقُّقِ الْإِجْمَاعِ

(١) فِي «ن»: «مَرَادُهُمْ» بِدَلِّ «مَرَادُكُمْ» .

المعتبر الذي عُلِمَ دخول الطائفة المحققة فيه على خلاف ما يكون وارداً من الله ورسوله ، بل صرّح جمع من محققي القوم - كما بيّناه في محله - بأن الإجماع المتيقّن إنّما هو فيما عُلِمَ بالضرورة من الدين ، كصوم شهر رمضان وأشبابه ، فتأمّل صادقاً حتّى تعلم أنّ بناءً على ما تبين ينقلب هذا الكلام على القوم ؛ إذ لنا أن نقول لهم : إذا اتّضح فساد تقرير دليلكم ووضح التمويه الذي ارتكبتموه غفلةً أو تغافلاً لتصحيح ما ادّعيتموه ، فاعلموا أنّ هذا الدليل عليكم لا لكم ؛ لأنّ حقّ التقرير أن يقال : إنّ القول في الخلافة بعد النبي ﷺ دائر بين النصّ ، أي : ورود ما يدلّ على إرادة الله ورسوله ، بل تعيينهما شخصاً خاصاً لذلك ، وأمرهما بالتمسك به ولو من غير إلزام قاهرٍ مصرّح بإمامته ، بحيث يلزم رقاب الناس عن المخالفة ، وبين الاختيار بمعنى أنّهما تركا تعيين هذا الأمر إلى الناس حتّى يختاروا من أرادوه بأشوارهم وآرائهم .

والأول ثابت في حقّ عليّ عليه السلام ؛ لما أشرنا إليه آنفاً من دلالة ما تبين حاله في المقالات المتقدّمة عياناً ، مع أنّه يكفي في ذلك ما هو مسلم الورد عند المخالف والمؤلف من حديث الثقلين ، لاسيّما مع اعتضاده بأمثاله ، كما أوضحناه في محله .

فالثاني باطل ؛ لما هو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع وطريق سلوك الأمة في عهد النبي ﷺ من تقديم كلّ ما يظهر من كلام الله ورسوله على غيره ، لاسيّما ما يكون مبناه على الرأي ، كما أشرنا إليه آنفاً ، وبيّنا أنّه كذلك في سائر الأحكام .

بل يمكنه التقرير أيضاً بأن يقال : القول دائر بين هذين الاثنين ،

والثاني باطل ؛ لكون مبناه على الرأي الذي بيّنّا بطلانه ، ولما سنذكره ممّا يدلّ على عدم جواز مثل هذا الاختيار ، فلا محالة يكون الأوّل حقّاً وإن فُرض عدم دلالته صريحاً .

نعم ، إن قيل : إنّ المراد بالاختيار وعدم النّص أنّه لمّا لم يرد - كما اعترفتم - نصّ مصرّح قاهر للرقاب ظهر أنّ لهم نوع اختيارٍ في الانتخاب ، فلا يلزم بطلان ما صدر في السقيفة من الأصحاب ، فجوابه ظاهر ممّا مرّ بيانه أولاً ، فإنّ الاختيار الذي يظهر من هذا الكلام أنّه لهم إنّما هو بمعنى أنّ الله ورسوله - بناءً على اقتضاء مصلحة الامتحان وغيره - بيّنّا لهم أولاً عامّة صفات القابل للإمامة ومن يستحقّها ؛ بحيث تحقّق تمام امتيازه من كلّ جهة ، بل تعيّن شخصه ، وتبيّن أمرهما بالتمسك به ، ثمّ تركاهم واختيارهم بحيث يمكنهم أن يختاروا الحقّ ، وتمسّكوا بمستجمع تلك الصفات ، وأن يختاروا الباطل ، فخالفوا ذلك بانتخاب غيره ممّن لا يستحقّها ، وأين هذا ممّا هو محلّ النزاع من القول باختيارهم بمعنى أنّه كان لهم شرعاً انتخاب من أرادوه بحسب آرائهم وأهوائهم وإن استلزم ترك المستجمع لها والتمسك بمن لم يكن كذلك .

وبالجملة ، تحقيق المقام أنّ لكلّ واحد من النّص والاختيار معنيين ، فإنّ النّص قد يقال بالمعنى الذي أشرنا إليه آنفاً من التصريح بالأمر الصريح القاهر للرقاب ، كقوله تعالى في الربا : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِنْ لَمْ

تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتَهُ ﴿١﴾ وأمثالهما من الآيات الكثيرة، وكقول النبي ﷺ: «جهزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلف عن جيش أسامة» (٢) وأمثاله.

وقد يقال لما دون ذلك أيضاً حتى أنه يطلق على كل ما كان وارداً من الله ورسوله، بحيث يدل صريحاً على إرادتهما الائتمار به، ولهذا قالوا بوجوب الوقوفين؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفْتِ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ (٣).

وكذلك الاختيار قد يقال بمعنى أنه عزوجل فوض إلى عباده أن يفعلوا في الشيء (٤) الفلاحي ما شاؤا، كقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (٥)، وقوله تعالى: ﴿نِسَاءُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَزَنَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ (٦)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَدْنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ (٧).

وقد يقال بمعنى أنه عزوجل بعد ما عين شيئاً فوض إليهم اختياره إن أرادوا النجاة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ

(١) سورة المائدة ٥ : ٦٧ .

(٢) التعجب : ٨٩ ، وصول الأخيار إلى أصول الأخبار : ٦٨ ، الملل والنحل ١ : ٢٣ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦ : ٥٢ ، الموافق ٣ : ٦٥٠ ، شرح الموافق ٨ : ٣٧٦ .

(٣) سورة البقرة ٢ : ١٩٨ .

(٤) في «ن» : «في الأمر» .

(٥) سورة النساء ٤ : ٣ .

(٦) سورة البقرة ٢ : ٢٢٣ .

(٧) سورة النور ٢٤ : ٦٢ .

سَبِيلًا^(١) وقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾^(٣) وأمثال ذلك .

وهذان قد يجتمعان في بعض المواضع ، كالأمر بخصال الكفارات مثلاً .
ومن هذا القبيل إذا كان التفويض في انتخاب فردٍ من أفراد نوعٍ بملاحظة اختصاصه بوصفٍ معيّن من الله ورسوله .

وحينئذٍ نقول : لا شبهة - كما بينّا^(٤) - في وجود النصّ بالمعنى الثاني بأيّ نوع كان ، ومعه لا يمكن فرض وجود الاختيار بالمعنى الأول ، وفرض وجود الاختيار بالمعنى الآخر لا يفيد شيئاً ، بل يضرّ في حكاية السقيفة ، بحيث ينادي ببطلان تلك البيعة وما بعدها ، كما هو واضح على من استبصر بالفرق المذكور طالباً لحقّ الأمور .

لكن الذي يريد تصوير الباطل بصورة الحقّ يرتكب أنحاء التمويهات ، ويتمسكُ بأمثال ما مرّ من الشبهات ، فيخلط بيان المراد بما يستر طريق السداد ، ويغضّي عن بيان ما هو الحقّ الذي يهتدي منه الخلق ، ألا ترى أنّهم اعتمدوا في تصحيح ما تمسكوا به واختاروه من خلافة أبي بكر على محض دعوى الإجماع الذي ظهر سابقاً ، ويظهر فيما يأتي أيضاً عياناً أن لا أصل له أصلاً ، ولا اعتماد على مثله مطلقاً .

ثمّ استعانوا لذلك بل استندوا وتمسكوا بما هو أهون من بيت العنكبوت ، كما سيأتي بيان ما فيه مفضلاً في الخاتمة وغيرها من دعوى أمر

(١) سورة المزمل ٧٣ : ١٩ .

(٢) سورة النور ٢٤ : ٥٤ .

(٣) سورة النحل ١٦ : ٨٢ .

(٤) في «ن» : «سيأتي» بدل «بينّا» .

النبي ﷺ أبا بكر في مرضه بالصلاة بالناس^(١)، حتى جعلوا هذا آيةً لخلافته؛ بحيث تغافلوا بالكلية عن منافياته، حتى عمّا هو مسلمٌ عندهم من جواز الصلاة خلف كلِّ برٍّ وفاجر، وعمّا ورد في كثير من أخبارهم من أنّ ذلك الأمر كان لعائشة دون النبي ﷺ، وأنه لما أُخبر بذلك خرج وصلى بنفسه جالساً، مع نقلهم صلاة النبي خلف عبدالرحمن بن عوف وغيره^(٢)، وعمّا صرح به جمهورهم ودلت عليه رواياتهم ممّا هو من شواهد عدم رضا النبي ﷺ بخلافته، وعدم كون الأمر بالصلاة منه من تأمير النبي ﷺ أسامة بن زيد عليه وعلى عمر وسائر أعوانه في حكاية السقيفة عند ثقل مرضه، وأمره إياهم بالخروج فوراً مؤكداً ذلك بلعن المتخلف عنه، كما مرّ مفصلاً في الباب الرابع من المقدمة.

ثمّ أيدوا ذلك أيضاً ببعض الآيات والروايات، ومنافع الفتوحات التي حصلت في تلك الأزمنة، متغافلين بالكلية عن عدم كون تلك الآيات صريحة ولا ظاهرة فيما يريدون، ما سوى آية الغار^(٣) التي تورث لأبي بكر تمام العار، كما سيأتي في الخاتمة، وكذا عن تصريح كثير منهم بكون أكثر تلك الروايات ممّا لا أصل لها، وأنّ غيرها التي أصحّ منها تدلّ على خلافها، كما ستأتي أيضاً في الخاتمة وغيرها، وكذا عن ترتّب المفساد التي ترتبت على خلافة من استخلفوه، التي منها قتل الحسين عليه السلام، وسبي

(١) مسند أحمد ٦ : ٢٢٣٠٩/٤٥٤ ، صحيح البخاري ١ : ١٦٩ ، صحيح مسلم ١ :

٩٥/٣١٣ ، السنن الكبرى للبيهقي ٣ : ٨١ و ٨٢ ، أباكار الأفكار ٣ : ٥٤٠ .

(٢) انظر : مسند أحمد ٥ : ١٧٦٩٢/٢٩٩ ، وتاريخ مدينة دمشق ٣٥ : ٢٥٨ و ٢٥٩ ،

وأباكار الأفكار ٣ : ٥٤٠ ، وكنز العمال ٩ : ٢٧٦٥١/٦١٤ .

(٣) سورة التوبة ٩ : ٤٠ .

بنات النبي ﷺ ، واختلاف الناس في المذاهب ، وغيرها ممّا سيأتي في المقالة الأخيرة .

ومع هذا كلّهم سكتوا بالمرّة في بحث خلافة عليّ عليه السلام - حيث لم يكن على وفق اختيارهم وإرادتهم - عن بيان كثير ممّا مرّ في دلائل إمامته مع صحّة أكثر ذلك عندهم بنصّ جمع منهم ، حتّى أنّ ما بيّنه منها لم يقرّوه على وجه يدلّ على المقصود ، ووجّهوا توجيهاتٍ في بعضها لم يرض بها إلاّ المتعسّف العنود ، كما مرّ مفصّلاً ، حتّى أنّ فيهم من اعترف بذلك صريحاً .

وكفى في هذا شاهداً أنّهم مع دعواهم ذلك الإجماع الذي ادّعوه لأبي بكر ، وظهر أنّه محض الدعوى لم يتعرّضوا أصلاً للإجماع الحقيقي الثابت في عليّ عليه السلام من جهات ، منها : عدم الخلاف أصلاً في قابليّته علماً وعملاً وحسباً ونسباً وسعيّاً في الدين ، بل من كلّ جهة للخلافة والإمامة ، بحيث لم يجدوا له مانعاً من الخلافة ما سوى محض اجتماع جماعةٍ على أبي بكر أولاً ثمّ تعيين أبي بكر عمر ، ثمّ تعيين عبدالرحمن صهره عثمان .

وكذلك من الشواهد الجليّة أنّ أصحاب بيعة أبي بكر ، مع أنّهم أخذوا يوم السقيفة الخلافة من الأنصار - كما سيأتي - بمحض رواية بعضهم قول النبي ﷺ : «الأئمّة من قريش»^(١) لم يتكلّم أحد منهم حينئذٍ أنّ الذي قال هذا الكلام قال أيضاً صريحاً فيما هو ثابت عنه : إنكم إن أردتم الخلاص من الضلال تمسّكوا بكتاب الله وعترتي أهل بيتي^(٢) ، ومع هذا قد

(١) تقدّم تخريجه في ص ٣٧١ ، الهامش (١) .

(٢) إشارة لحديث الثقلين ، وتقدّم تخريجه في ص ٣٧٢ ، الهامش (١) .

خَصَّهُمَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِالتَّطْهِيرِ مِنَ الرَّجْسِ ، وَخَصَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَيْنِهِمْ بِأَنَّهُ جَعَلَهُ مَوْلَانَا بِأَيِّ مَعْنَى كَانَ ، فَأَيْنَ الْكِتَابُ ؟ وَأَيْنَ أَهْلَ بَيْتِهِ الْمُطَهَّرُونَ ؟ وَأَيْنَ مَوْلَانَا عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ ؟ لِمَ لَا تَحْضُرُوهُمْ ؟ وَلِمَ لَا تَقْدَمُوهُمْ ؟ وَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ تَشَاوِرُوهُمْ وَتَسْتَفْهَمُوا رَأْيَهُمْ ، وَهُمْ حُضُورٌ لَيْسُوا بِغَيْبٍ .

ومن البين الواضح أن طالب الحق ومريد تشخيص ما هو الواقع لا يرضى بأمثال هذه التمحلات ، ولا يقنع بالإهمال في مواضع الغفلات .
فهذه كلُّها قرائن صادقة وشواهد صدقٍ على أن هؤلاء القوم لما نشأوا على متابعة الآباء والكبراء ، ووجدوا أن أسلافهم مشوا على وفق حكاية السقيفة ، ولم يجدوا لفعلهم ذلك مستنداً غير نفس ذلك الفعل ، وأشكَل عليهم الحكم بخطئهم استبعاداً ، وكذا الرجوع عن الذي اعتادوا عليه اعتياداً - كما بيَّناه في الباب الأول من المقدمة - فألجأهم ذلك إلى ارتكاب ما ذكرناه من غير التوجُّه إلى ما فيه من التمويه ، وإلى ما مرَّ في بطلان الرأي لاسيما خصوص هذا الرأي ، وإلى ما سنذكره من سائر دلائل بطلان هذا الاختيار ، بل مطلق اختيار العباد في مثل هذا الأمر ، وإلى سائر ما في حكاية السقيفة من التمحلات والتغلبات ، كما أشرنا إلى بعضها ويأتي في المقالات الآتية كثير منها ، حتَّى أن عمر بن الخطَّاب شهد بذلك حيث قال :
كانت بيعة أبي بكر فلتة وقي الله المسلمين شرَّها^(١) ، حتَّى أنهم لم يتفطنوا أن هذا الكلام منه دليل تامٌّ عليهم فيما هو مبنى مذهبهم عليه من انعقاد الإمامة بالاختيار ؛ لأن كلامه حجَّة عندهم ، وشهادته ماضية بينهم ، فإذا حكم

(١) تمهيد الأوتل : ٤٩٥ ، المغني للقاضي عبد الجبار ق ٢٠/١ : ٣٣٩ ، الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٢٤ ، أبكار الأفكار ٣ : ٤١٩ و ٥٤٥ .

بشورر مثل هذا الاختيار الذي كان فيه أعظم الصحابة وأكبرهم وأعيانهم عندهم، فغيره بالطريق الأولى، لاسيما بعد ما ظهر من أن هذا الاختيار هو أصل دليل صحة مطلق الاختيار، خصوصاً بعد ملاحظة بقیة قوله، حيث حكم أخيراً: بأن من أراد مثل ذلك فليقتلوه^(١)، ولاسيما مع ملاحظة رأيه أيضاً فيما أمر به من الشورى، فإن الظاهر أن مبنى ذلك كان على أنه زعم أن ذلك طريق آخر حسن في تعيين الإمام بحسب رأيه، حيث تخيل أن الناس يُحسنونه لأجل إدخال مَنْ هو من أهل البيت عليه السلام، فكان أنصف عندهم من حكاية السقيفة، ولم ير الصلاح في اتهام نفسه وصاحبه، ونقض حكمهما بإبراز النص على تخصيص علي عليه السلام، بل لم يرد الحكم له أيضاً، فبنى على ما بنى، فتأمل حتى تفهم أنه لا يلزم من فعل عمر حكاية الشورى صحة مطلق الاختيار لا واقعاً ولا بزعمه، أما بزعمه فإنه صحح هذا النوع الخاص فقط، وهو لا يستلزم صحة غيره أيضاً عنده، وأما واقعاً فلائته مبنى على رأيه، والرأي لا اعتماد عليه، فلا يثبت صحة هذا النوع فضلاً عن مطلق الاختيار، وقد بينّا أن لا اعتناء بشأن عدم إنكار الناس، وأن هذا الرجل مع أنه روى روايات في ذم الرأي وبطلانه، بل صرح أيضاً بالذم لساناً عمل به كثيراً، كما مرّ بعض منها في الباب الرابع من المقدمة، وكفى منعه عن متعة الحجّ في مقابل أمر الله ورسوله، فظهر إذاً سقوط استدلال القوم أيضاً على صحة الاختيار بحكاية الشورى، فلا تغفل.

وإذ قد عرفت هذا، وتبين لك سقوط دليلهم على صحة اختيار الإمام بدون النص من الله ورسوله، فاعلم أيضاً أن لنا أدلة كثيرة على بطلان هذا

(١) انظر: الهامش (١) من ص ٣٨٢.

وإن كانت دلالتها على وجوه متفاوتة وأنحاء مختلفة، حيث إن منها: ما يدل على صريح بطلانه، ومنها: ما يستلزمه.

وهو أيضاً على أنواع، بحيث إن منها: ما يدل على عدم صحة اختيار يوم السقيفة، ومنها: ما يدل على خصوص لزوم النص أو وجوده، وبانضمام عدم القائل بالفصل يتم المقصود، مع أن العمدة تزيف حكاية السقيفة؛ ضرورة أنها أصل القول بالاختيار.

وبالجملة، دلالتها على نُهْج عديدة، ولتشر إلى نبذ منها وإن لم نحتج إلى ذلك؛ لما هو ظاهر كما بيّناه أولاً.

فنقول: إن الحق ما ذهب إليه الإمامية من عدم جواز اختيار الناس للإمامة من لم يكن متعيناً من الله ورسوله ﷺ.

أما أولاً: فلما أوضحناه عياناً وذكرناه مفصلاً في مقالات المقصد الأول من وجوب وجود معلّم عالم بجميع أوامر الله بتعليم من الله في كل زمان، وأن ذلك لا يمكن إلا بتعيين الله ذلك المعلّم بنحو ما مرّ تفصيله، سواء كان نبياً أو إماماً نائباً عنه، حتى أنه يظهر منه وجوب نصب الإمام على الله ورسوله، واشتراك دليل النبوة والإمامة في ذلك، وأن لا فرق بين النبي والإمام في لزوم تعيينهما من الله، وقد مرّ مجمل ذلك في أحاديث، لاسيّما في الحديث الأول من أحاديث فاتحة كتابنا هذا.

وأما ثانياً: فلما فصلناه وبسطناه وأوضحناه في المقالة الأخيرة من المقصد المذكور من الأدلة الكثيرة والنصوص الصريحة في كون عليّ عليه السلام إماماً بعد النبي ﷺ من الله ورسوله، وهكذا إلى تكملة اثني عشر إماماً،

معلومات منصوصين^(١) دون غيرهم كل من كان، فإنها بحيث من يرجع إليها لا يبقى له شك في صحة مدلولاتها، حتى أنه يظهر له أن أكثرها مما يدل بانفراده على ما نحن فيه من عدم جواز اختيار الناس إماماً برأيهم، مع أننا نقلنا جملتها من كتب القوم وصحاحهم بحيث لا يمكنهم إنكارها.

وأما ثالثاً: فلما مرّ في خصوص الحديث الثاني عشر من أحاديث فاتحة هذا الكتاب من البرهان الدالّ صريحاً على عدم إمكان اختيار الأنبياء أحداً فضلاً عن غيرهم.

وأما رابعاً: فلما مرّ في الحديث الثالث عشر من الفاتحة المذكورة، والفصل السادس من المقالة التي أشرنا إليها آنفاً، بل في الفصل الثاني من الباب الرابع من المقدمة من كون عادة الله جارية على تعيينه هو الوصي والإمام في زمان كل نبيٍّ من آدم عليه السلام.

هذا، مع أن الإمامة خلافة الله ورسوله، فتتوقف على استخلافهما، كما تدلّ عليه الآيات أيضاً، والثابت باختيار الأمة لا يكون خلافةً منهما، بل من الأمة، ولهذا قال أبو بكر - لما قيل له: أنت خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ - : إنما أنا الخليفة، وإنّ الخليفة من استخلفه النبي صلى الله عليه وآله.^(٢) وقد مرّ هذا الحديث ويأتي أيضاً.

وأما خامساً: فلما مرّ أيضاً في المقالة السابقة وفصول الباب الرابع من المقدمة وغيرها من الأدلة الدالة على عدم جواز الاستناد إلى الرأي

(١) في «ن»: «منصوبين» بدل «منصوصين».

(٢) الفائق للزمخشري ١: ٣٩١، أحكام القرآن لابن العربي ٤: ١٦٠٣، تاريخ مدينة

دمشق ١٩: ٤٩٧، النهاية لابن الأثير ٢: ٦٩، كنز العمال ١٢: ٣٥٧٠٨/٥٣٠.

وسائر ما لم يرد من الله ورسوله ﷺ ، لاسيما في مقابل النص ، ومعلوم أن الاختيار الذي هو مقصود القوم هو الذي بالرأي .

هذا ، مع ما بيناه - في تلك الفصول مفصلاً ، وهاهنا أيضاً مجملاً - من أن اختيار بيعة السقيفة كان بالرأي وفي مقابل النص .

وأما سادساً : فلما مرّ أيضاً في الفصول المذكورة من قول النبي ﷺ الثابت عندنا وعند خصومنا بأن أمته تفترق ثلاثاً وسبعين فرقة واحدة منها مُحَقَّقة ناجية والباقون هالكون^(١) ، مع ما بيننا هناك من كون ما سوى الفرقة الاثني عشرية من الفرق الموجودة مشتركين في مخالفة قول تلك الفرقة بعدم جواز التعبد مطلقاً إلا بالنص من الله ورسوله ﷺ ، وما أوضحناه أيضاً من أن هذا هو مناط الاختصاص بالحقبة والنجاة ، وهو صريح في بطلان الاختيار المذكور .

وأما سابعاً : فلما مرّ أيضاً في سائر أبواب المقدمة ممّا ينادي صريحاً بابتلاء أكثر الناس بأنواع الشهوات النفسانية ، والزلات الدينية ، والمنافسات الدنيوية ، ووجود المنافقين والمضلين في كل أمة وفي خصوص هذه الأمة حتى كثير من العلماء والتابعين والصحابة - كما بيناه صريحاً وسيأتي أيضاً - بحيث يظهر أن أكثر من له مدخلة في حكاية السقيفة وغيرها كانوا كذلك ، وحتى أنه قد ذكرنا - في التبيان الذي في أول المقدمة - ما يدل على أن الله تعالى امتحن هذه الأمة بهذه الأشياء وغيرها ، التي منها امتحانهم بعلي عليه السلام ، وعلى هذا متى يجوز الاعتماد على هؤلاء وأرائهم ؟ وقد منع الله حتى رسوله ﷺ عن مثل هذا الاعتماد ، وكفى قوله عز وجل : ﴿وَإِنْ تُطِغْ أَكْثَرُ

مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴿١﴾ وأمثاله .

وأما ثامناً: فلما سيأتي - لاسيما في المقالة الأخيرة - من بيان المفسدات التي ترتبت على الاختيار الذي تمسك القوم به في السقيفة، بل وكذا في غيرها لاسيما اختلاف المذاهب وقتل بعضهم بعضاً مع كون أهل ذلك الاختيار من أعظم الصحابة عندهم، فكيف يمكن تجويز رضا الله ورسوله بل غيرهما بمثل ذلك؟! .

وأما تاسعاً: فلما لاح ممّا مرّ هاهنا وظهر ممّا مرّ سابقاً لاسيما في الباب الرابع من المقدمة، وسيُضح ممّا سيأتي في نقل حكاية السقيفة أنّ بيعة السقيفة التي هي أصل مناط حكم القوم بصحة الاختيار لم يكن أولاً ولم يستقم أخيراً إلا بالتغلب والتمحل والإجبار دون المشاورة المعتبرة في الاختيار، ومعلوم بالضرورة الدينية أنّ الشارع لم يجعل مبنى دينه على مثل هذا الشيء، ولا يرضى به؛ لوجوه ظاهرة على من له أدنى بصيرة؛ إذ لا أقل من كون تجويز مثله مستلزماً للفتنة والفساد في الأرض، إذ لكل طائفة حينئذٍ أن يختاروا رجلاً فيجبروا غيرهم عليه، و[إن] انجرّ [ذلك] إلى المحاربات والمقاتلات، بل الحقّ كما سيظهر أنّ ذلك صار صريحاً، حتّى أنّ منشأ شهادة الحسين عليه السلام أيضاً كان حكاية السقيفة .

وأما عاشراً: فلدلالة الأدلة الأخرى أيضاً، وهي كثيرة جداً نحن نكتفي ببيان خلاصة نبذ منها:

فأحدّها: أنّ صحة انعقاد الإمامة بالنص من الله ورسوله مجمع عليه، بل من الضروريات الدينية؛ ضرورة عدم جواز مخالفة الله ورسوله مطلقاً،

بل كان كل عمل المؤمنين في زمان النبي ﷺ منوطاً بأمر الله ورسوله ومقصوراً عليه بحيث لم يكن غيره معمولاً عندهم بالإجماع، وكذلك ورود النص في الجملة، بمعنى ورود ما يدل على رضا الله ورسوله بمتابعة عليّ عليه السلام، مجمع عليه، وإنما الخلاف في صراحة دلالة على خصوص تعيين عليّ عليه السلام للإمامة؛ إذ لا أقل - كما تبين سابقاً - من ثبوت ورود الأمر بالتمسك بالعترة - أهل البيت - بنحو ما ورد الأمر بالتمسك بالكتاب مصرحاً فيه بأنهما هما المنجيان من الضلالة، فدلالته صريحاً على كون من تمسك بالعترة المعلومة محفوظاً عن الابتلاء بالضلالة فيما تمسك بهم فيه، وكذا دلالة ضمناً على عدم كون من لم يتمسك بهم كذلك معلومة بحيث يمكن أن يقال بدلالته على كون تاركهم ضالاً.

وبالجملة، لا شك في دلالة على كونهم مثل الكتاب من هذه الجهة، فلا محالة يكون حسن متابعتهم مقطوعاً به بل مجمعاً عليه.

وأما صحة انعقادها باختيار الناس، فقد مر أن لا دليل له، فضلاً عن كونه بهذه المثابة، بل الأمر فيه بالعكس، بحسب الوجوه المذكورة كلها؛ إذ لا يظهر من الكتاب ولا السنة ولا من الاستعمال في زمان النبي ﷺ، كما سيظهر من الأدلة الآتية، وكذا أنه مما اختلف في أصل صحته، وكذا في كفيته، بمعنى أن أي نوع منه صحيح على تقدير صحته، كما مر بيانه.

وما قيل في إنكار الاختلاف في أصله ومن حدوث خلاف الشيعة فيما بعد محض توهم وتمحّل؛ إذ مبنى كلام الشيعة على ما سيظهر من صدور المخالفة من الذين نازعوا في أيام نصب أبي بكر وإن سكتوا أخيراً وباع أكثرهم غضباً عليهم، كما ينادي بذلك ما سيأتي في المقالات الآتية،

لاسيما شكايات علي عليه السلام، ولا أقل من عدم القطع بصحته، بل كونه مشكوكاً فيه مشتبه الحال، فتقديم مثل هذا على غيره خصوصاً على مثل ما ذكرناه محض التعسف الباطل، والتعصب البارد العاطل؛ إذ لا وجه له - كما تبين - أصلاً غير ما يتراءى بادئ الرأي من توهم استبعاد نسبة الخطأ والغلط إلى المتصددين لأمر السقيفة، ومن أظهر الظواهر على كل ناقدٍ بصير أنه ليس بشيء، ولا يجد معارض لما ذكرناه، لاسيما على الخبير بما صدر عنهم وعن غيرهم من الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وآله من الهفوات والأغلاط، وسائر ما لم يرض به الله ورسوله صلى الله عليه وآله بحيث عاتبهم الله في آيات من كتابه بذلك، وكفى ما صدر من عمر يوم الحديبية ومن أكثرهم يوم أحد والأحزاب وحُنين، وغير ذلك من الأشياء التي لا يسع المقام ذكرها، وقد مر بعضها سابقاً ويأتي أيضاً نذ منها مهما يناسب ذكرها، فأبي استبعاد في أن يكون هذا أيضاً من قبيلها؟ لاسيما إذا لم يكن النبي صلى الله عليه وآله - الذي كان رادعهم - موجوداً بينهم، حتى أنه أراد في مرضه أن يبين لهم ما يصونهم عن الغلط، فما فعلوا.

فإذا أبي باطلٍ أوضح من الاعتماد على مثل هذا؟ وأي تعصبٍ أشد من التمسك به؟ لاسيما مع ظهور إننا إذا تمسكنا حينئذٍ بإمامة علي عليه السلام - الذي هو من أكابر العترة، وورد فيه وفي قابليته للإمامة والتمسك به ما ورد من الآيات والروايات المسلمة عند الخصم، بل ومع ثبوت إمامته في الجملة حتى بالإجماع - لم يمكن الحكم علينا بالضلالة وإن لم يكن ما فهمناه من اختصاص الإمامة به على ما فهمناه؛ ضرورة أنه من جملة التمسك به لاسيما بعد ما ثبت - كما بيننا سابقاً - من إدعائه الإمامة لنفسه،

بخلاف ما إذا تركناه متمسكين بما لم يثبت رضاه به بل ثبت عدم رضاه ، وما لم يظهر من الكتاب ولا من السُّنة الثابتة ، كما تبين ويتضح أيضاً ، بل كان أصله - كما سيُضح عياناً - أمراً صدر من بعض الصحابة الذين لم يكونوا من العترة ، ولا سالمين عن الخطأ ، بمقتضى رأيهم ، وبمحض استبعاد صدور الخطأ منهم مع العلم بعدم عصمتهم ، بل ومع ما ورد عن النبي ﷺ من ذم الصحابة ، وأنه لولا كلام الناس لضرب أعناق جمع منهم ، وأن جماعة منهم يجزؤونهم يوم القيامة إلى النار بما صدر منهم بعده ، كما سيأتي مفصلاً ، بل ومع ما أشرنا إليه ، ونبين أيضاً من الفلتات التي صدرت منهم ، لاسيما بعد النبي ﷺ ، حتى أن عمر الذي كان هو أصل بيعة السقيفة شهد أخيراً بأنها كانت فلتة .

وبالجملة ، لا شك في عدم الاعتماد على ما لم يكن له وجه غير ما ذكرناه من الاستبعاد لاسيما في مقابل ما ذكرنا حاله ، وكأنه لأجل ظهور ما ذكرناه من حقيقة الحال على بعض القوم حاول أن يجعل حكاية السقيفة من قبيل الحكومات الدنيوية ، كما مرّت الإشارة إليه في تعريفهم الإمامة وفي نقل المذاهب ، مع أنه لا يفيدهم شيئاً ، ولا يستقيم على ما هم عليه من المسالك أيضاً ، كما ظهر ويظهر ، بل ظاهرٌ من أعمالهم ، فافهم حتى تعلم أن هذا الدليل مجمع ما في أكثر الأدلة ، ويزيد دلالته ظهوراً عند ملاحظتها .

وخلاصة ما له : إننا لو سامحناكم من كل وجهٍ ولم نتكلم غير أنه لا كلام في بطلان عدم ترجيح المقطوع بصحته والمجمع عليه على مشتبهِ الحال والمختلف فيه ، وأن لا أقل من كون الأول من الأول والثاني من الثاني ، للزم بطلان طريقتكم أيضاً ، فتأمل .

الثاني : أن الاختيار لو كان أمراً شرعياً موافقاً لإرادة الله ورسوله لورد من الله ورسوله ما يدلّ عليه ، بل على الأمر به وعلى الصفات التي ينبغي أن يكون عليها المختار ، لئلا يلزم الاختلاف والتشاجر والتنازع في وجوب النصّ وعدمه ، كما صار حتّى انجزّ إلى القتل والنهب وتكفير بعضهم بعضاً ، مع أنّ الله ورسوله ذكروا جزئيات كثيرٍ من الأحكام ، فلا أقلّ من ورود تحسين مثله ، مع كونه عند القوم من أعظم الأمور؛ بحيث قدّموه على تجهيز نبيهم ﷺ ، ومع هذا لم يوجد شيء من هذا الباب أصلاً سوى ما يدلّ على بطلانه ، كما ظهر ويظهر .

وكفى في هذا ما هو معلومٌ ضرورةً من أنهم لو وجدوا شيئاً لنادى به أوائلهم وأواخرهم على رؤوس الأشهاد ، واستندوا به في كتبهم كمال الاستناد ، حيث لا مانع لهم عن ذلك لا خوفاً ولا ضعفاً ، كما هو واضح ، كيف لا؟! وقد تشبّث جماعة منهم بما هو أوهن من بيت العنكبوت ، كحكاية الصلاة وغيرها ممّا يأتي توضيح حاله - حتّى كونه كذباً صريحاً - مفضلاً في محله .

الثالث : أنه من المعلوم الواضح كما بيّناه في بحث الإجماع وغيره أن طريقة المؤمنين وسبيلهم في عهد النبي ﷺ إنّما كان مقصوراً على الأخذ بالكتاب والسنة ، ولم يجز عندهم غير ذلك أصلاً ، فهذا الاختيار أمر حادث بعده بحيث لا يمكنهم إنكاره أيضاً ، وقد قال رسول الله ﷺ : «شرّ الأمور محدثاتها وإنّ كلّ محدثة بدعة وكلّ بدعة في النار»^(١) ، وأمثال ذلك ، وقال

(١) مسند أحمد ٤ : ١٤٥٦٦/٣٤٩ ، سنن ابن ماجه ١ : ٤٦/١٧ ، المعجم الكبير لله

الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُضَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(١)، وقد تبين أن هذا الاختيار غير سبيلهم، حتى أنه يمكن أن يقال: فيه مشاققة الرسول أيضاً؛ ضرورة أنهم تركوا في السقيفة ما ثبت وروده عن النبي ﷺ من الأمر بالتمسك بعترته وعليّ^(عليه السلام)، كما مرّ مفصلاً، وقد أشرنا آنفاً إلى أن لا أصل لما تشبّث به بعضهم في ذلك من مؤيّدات خلافة أبي بكر، كما يأتي بيانه.

الرابع: أن الاختيار خلاف سنة الله والرسول ﷺ وشفقتهما على الأمة، فيكون باطلاً؛ ضرورة عموم رحمة الله ولطفه على عباده، وكفى شاهداً قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾^(٢) الآية، وكذا معلوم واضح تعيينه - كما مرّ - الأنبياء والأوصياء في كل زمان، ولا تبديل لسنة الله.

هذا، مع أن سنة النبي ﷺ وسنته، ومن الثابت المعلوم أيضاً أن النبي ﷺ كان من غاية إشفاقه بحيث إنه لم يكن يسافر عنهم أبداً حتى يجعل لهم من ينوبه فيهم وينظر في مصالحهم، وأنه كان دائماً إذا أنفذ سريةً أو جيشاً عين لهم أميراً، وكان يقول لهم: إن قُتل أميركم فالأمير فلان، وإن قُتل فلان فلان الآخر عوضه، كما ذكر الحميدي في الجمع بين

للطبراني ٩: ٨٥٢١/٩٧، مسند الشهاب ٢: ١٣٢٥/٢٦٣، وانظر: المعيار

والموازنة: ٢٨٢، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٤٢.

(١) سورة النساء ٤: ١١٥.

(٢) سورة القيامة ٧٥: ٣٦.

الصحيحين في الحديث الخامس والخمسين من أفراد مسلم^(١) من مسند عبدالله بن عمر أنه قال: أمر النبي ﷺ في غزاة مؤتة زيد بن حارثة، فقال: «إن قُتل زيد فجعفر، وإن قُتل جعفر فعبدالله بن رواحة»^(٢)، وكفى تعيينه أخيراً في مرضه أسامة بن زيد أميراً على أبي بكر وعمر وأبي عبيدة وغيرهم، وكل ذلك فعل النبي ﷺ إشفاقاً بهم، لئلا يقع بينهم اختلاف، ولا ينتشر أمرهم، ولا يتفرق جمعهم، وقد ادعى هؤلاء القوم أنه تركهم واختيارهم عند وفاته ولم يعين أحداً، وظاهره أنه مخالف لسنته وشفقته عليهم، مع كون ضرورة التعيين إذا ألزم وأوجب، كما هو واضح، حتى أنهم معترفون به أيضاً، كما هو عذرهم في تركهم تجهيز النبي ﷺ، بل يظهر حينئذ أنهم لم يريدوا في هذا الباب متابعة النبي ﷺ أصلاً؛ إذ لا أقل من أن كان عليهم أن يبايعوا أسامة الذي كان أميراً ذلك الحين بأمر النبي ﷺ صريحاً، لاسيما على هؤلاء الذين أهلوهم للإمامة كعمر وأبي عبيدة وغيرهما إلى أن استقر على أبي بكر، كما سيأتي، ولا أقل من أن يذكروا اسمه وأنه أمير من النبي ﷺ غير معزول، حتى أنهم نقلوا أنه اعترض عليهم بعد حكاية السقيفة بأن النبي ﷺ أمرني عليكم، فمن أمرك عليّ^(٣)؟ فلم يسمعوا، مع أنه من المعلوم الواضح أن النبي ﷺ كان أعرف بموضع الإمارة منهم، بل كان يريد أن يرشدهم إلى من هو أحق من الجميع، كما ينادي بهذا أنه لم يؤمر على عليّ^(٤) أحداً أبداً، حتى أنه في

(١) هكذا في الطرائف لابن طاووس ٢ : ٧٨، وفي الجمع بين الصحيحين: الحديث الخمسون من أفراد البخاري .

(٢) الجمع بين الصحيحين ٢ : ٢٨٥ - ٢٨٦ / ١٤٦٠ .

(٣) نهج الحق : ٢٧٦ .

هذا الأخير حفظه عنده أيضاً، وجعل أولئك القوم الذين دخلوا في السقيفة تحت إمارة أسامة الذي كان مراراً داخلًا في الذين أمر علياً عليه السلام عليهم، حتى أن الحق أن مراد النبي ﷺ بتأميره أسامة حينئذٍ على هؤلاء الجماعة كان الإشعار بعدم رضاه بإمامتهم، وأن مقصوده من تعجيل تجهيز ذلك الجيش، ولعن المتخلف عنه أن لا يكونوا بالمدينة عند وفاته حتى يستقر الأمر على علي عليه السلام.

وقد تقدّم الكلام في حديث هذا الجيش مفصلاً في الفصل الثاني من الباب الرابع من المقدمة.

الخامس: أن الاختيار مخالف لما في كتاب الله تعالى من قوله عز وجل: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(١) الآية، فإن من المعلوم الظاهر أن لا بد من أن يكون مفاد الفقرة الأخيرة متميزاً ولو بوجه عن مفاد ما قبلها؛ ولهذا قال أكثر محققي المفسرين بأن معناها معنى قوله تعالى: ﴿أَتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٢) ومعنى قوله سبحانه: ﴿لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾^(٣) (٤) ونحو ذلك؛ ضرورة أن ليس المراد اعتقادهم بألوهيتهم ولا بمعبوديتهم؛ إذ لم يقل أحد بألوهية أحدٍ من الأحرار ولا الرهبان، ولا قال أحد بمعبودية

(١) سورة آل عمران ٣ : ٦٤ .

(٢) سورة التوبة ٩ : ٣١ .

(٣) سورة يس ٣٦ : ٦٠ .

(٤) انظر: التبيان ٢ : ٤٨٨، ومجمع البيان ١ : ٤٥٥، وتفسير القرطبي ٤ : ١٠٦ .

الشیطان، بل المراد متابعتهم^(١) في أقوالهم وأفعالهم واتخاذهم مقتدى مطاعاً في اتباع ما دعوهم إليه بدون أمرٍ من الله عزّ وجلّ، كما قال سبحانه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يَنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾^(٢) وقال حكايةً عن قول الكفار: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾^(٣) وعن قول قريش في أصنامهم: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٤).

وقد روى المخالف والمؤالف عن النبي ﷺ أنه قال: «من أصغى إلى ناطقٍ فقد عبده، فإن كان الناطق عن الله فقد عبداً لله، وإن كان الناطق عن إبليس فقد عبد إبليس»^(٥).

هذا، مع ما بيّناه من أنّ الرأي من إبليس وخطواته، حتّى أنّه قد ورد في خصوص آية الأحرار والرهبان عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام أنّه قال: «أما والله، ما دعوهم إلى عبادة أنفسهم، ولو دعوهم ما أجابوهم - وفي رواية أخرى: ما صاموا لهم ولا صلّوا^(٦) - ولكن أحلّوا لهم حراماً وحرّموا عليهم حلالاً فاتّبعوهم - فعبدوهم - من حيث لا يشعرون»^(٧)، فكان ذلك اتّخاذهم أرباباً من دون الله.

(١) في «س» و«م»: «إطاعتهم» بدل «متابعتهم».

(٢) سورة الحجّ ٢٢ : ٧١.

(٣) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦٧.

(٤) سورة يونس ١٠ : ١٨.

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٦٣/٣٠٤، بشارة المصطفى : ٣٤٠.

(٦) المحاسن : ٢٤٥/٢٤٦، تفسير العياشي ٢ : ٤٥/٨٦، الكافي ١ : ٣/٤٣ (باب التقليد).

(٧) المحاسن : ٢٤٦/٢٤٦، تفسير العياشي ٢ : ٤٨/٨٧، الكافي ١ : ١/٤٣ (باب التقليد).

وفي تفسير البغوي بإسناده عن عدي بن حاتم، قال: أتيت رسول الله ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب، فقال لي: «يا عدي اطرح هذا الوثن من عنقك»، قال: فطرحته، ثم انتهيت إليه وهو يقرأ هذه الآية: ﴿أَتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَيْبَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾^(١)، فقلت له: إنا لسنا نعبدهم، فقال: «أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم الله فتحلونونه؟» قال: فقلت: بلى، قال: «فتلك عبادتهم»^(٢).

هذا، مع إطلاق الرب في اللغة - كما صرح به جمع^(٣) - على المالك، والسيد، والمدبر، والمربي، والمنعم، والمطاع، جميعاً، فعلى هذا إن قلنا: إن قوله تعالى: ﴿مِن دُونِ اللَّهِ﴾ متعلق بقوله: ﴿وَلَا يَتَّخِذْ﴾^(٤) بمعنى عدم جواز اتخاذ مطاع بغير إذن من الله عز وجل، كما هو مفاد آية: ﴿مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾^(٥)، بل وما بعدها أيضاً لاسيما آية حكاية قول قريش^(٦)، أو لم نقل، يتم المقصود، أما على الأول فظاهر، وأما على الأخير فلظهور استلزام القول بالاختيار المذكور إيجاب إطاعة الإمام الحاكم بالرأي وإن كان حكمه خطأ مخالفاً لما هو حكم الله واقعاً، وهو مما ظهر كونه باطلاً في نفسه من حيث كونه تعبداً بما لم يعلم من الله، الذي أوضحنا بطلانه^(٧)، لاسيما في المقالة الأولى من المقصد الأول

(١) سورة التوبة ٩ : ٣١ .

(٢) معالم التنزيل ٣ : ٣٨ .

(٣) لسان العرب ١ : ٣٩٩ ، مجمع البحرين ٢ : ٦٤ ، تاج العروس ١ : ٣٦٠ مادة - رب .

(٤) سورة آل عمران ٣ : ٦٤ .

(٥) سورة الحج ٢٢ : ٧١ .

(٦) سورة يونس ١٠ : ١٨ .

(٧) في «م» زيادة : «أيضاً» .

ومباحث إبطال الرأي ، وبيننا كونه عين مصداق مضامين هذه الآيات والأخبار المفسرة لها ، فكذلك المستلزم له .

هذا ، مع زيادة كونه عين ما بيننا ذمّه وبطلانه أيضاً ، لاسيما في الفصل الأول من أول أبواب المقدمة من متابعة السادة والكبراء ، كما تنادي به الآية التي ذكرناها آنفاً ، بل عند التحقيق يظهر أن أصل القول بإمامة رجلٍ بمحض كونه مختاراً لجمع ، لاسيما معدودين كالذين ذكرهم القوم بحسب آرائهم التي تبين أنها باطلة ولا أقل من كونها محل الخطأ مطلقاً ؛ بحيث أمكن مخالفته لحكم الله ، لاسيما في هذا الموضع الذي في مقابل الأمر بالتمسك بالعترة وأمثاله من جملة مصداق مضامين هذه الآيات ، فتأمل حتى تفهم أن ما تشبث به القوم أيضاً في تصحيح حكاية السقيفة من عدم صدور إنكارٍ على فعل أولئك الجماعة من غيرهم من هذا القبيل أيضاً ؛ لما سيظهر من أن جماعة أنكروا عليهم حتى عجزوا ، منهم : علي بن أبي طالب عليه السلام الذي هو رئيس أهل البيت والعترة الذين أمروا بالتمسك بهم ، وأتباعه من بني هاشم وغيرهم ، وعدم إنكار الباقيين وإن فرض كثرتهم ليس بحجة كما تبين في بحث الإجماع وغيره ، حتى أنه قد بيننا بالكتاب والسنة في الباب الثاني والثالث من المقدمة فساد حال أكثر الناس وميلهم إلى الباطل ، فإذا أي مانع عن دخولهم أيضاً تحت مصداق هذه الآيات ، وقد ظهر أن مبنى الجميع على الرأي ، بل في مقابل النص ، فلا تغفل .

السادس : أن الاختيار مخالف لقول الله عز وجل ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ

لِلَّهِ^(١)، وقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾^(٢) وأمثالهما؛ لأن أمر الإمامة من أعظم الأمور وأهمها، فكيف يجوز أن يفرض في مثله اختصاص العباد به، وقد تبين من الذي ذكرناه اختصاص كل أمرٍ بالله؛ بحيث لا يجوز أن يباشر النبي ﷺ أمراً بدون إذن الله.

ثم إننا قد بيننا سابقاً أن جميع الأمور كذلك واقعاً؛ بحيث لا يمكن التشكيك حينئذٍ في إفادة عموم الآيتين المذكورتين وإن قيل بخصوص سبب نزولهما.

مع أنه يؤيد ما نحن فيه أيضاً ما رواه محمد بن جرير الطبري من أن بني كلاب قالوا للنبي ﷺ: نحن نبايعك على أن يكون الأمر لنا بعدك، فقال: «الأمر لله إن شاء فيكم وإن شاء في غيركم»^(٣)، فافهم.

السابع: أن الاختيار مخالف لقول الله عز وجل: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(٤)، فإن كلمة «ما» إن كانت نافية - كما هو المتبادر المشهور بين المفسرين، الوارد عن أهل البيت بل عن النبي ﷺ، كما سيظهر - تكون الآية نصاً صريحاً في بطلان هذا الاختيار، بل مع إشعار آخر الآية بكون ذلك بمنزلة الشرك.

وإن كانت موصولة، أي: إنه سبحانه هو الذي يختار الأمر الذي

(١) سورة آل عمران ٣ : ١٥٤ .

(٢) سورة آل عمران ٣ : ١٢٨ .

(٣) لم نعثر عليه فيما لدينا من كتب الطبري، ونقله عنه ابن شهر آشوب في مناقبه ١ : ٣١٧، والبياض في الصراط المستقيم ١ : ٧٢ - ٧٣، والشيرازي في الأربعين : ٣٩٤ .

(٤) سورة القصص ٢٨ : ٦٨ .

خيرتهم فيه ، فلا خفاء في دلالتها على المقصود أيضاً وإن لم تكن بذلك التصريح ، حيث تدلّ على أنّ الناس لا يدرون كما ينبغي ما فيه خيرتهم ، بل يعلم الله ذلك فيختاره لهم ، ويدلّهم عليه حتّى لا يضلّوا ، ولهذا قال بعد ذلك : ﴿ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ (١) .

ومن البين أنّ أمر الإمامة بحيث لو كان لهم الاختيار في الجملة وكانوا يعرفون ما فيه خيرتهم حقّ المعرفة لم يكن ينبغي أن يتركوا واختيارهم في خصوص هذا الأمر العظيم ، فكيف يجوز أن يقال : لهم هذا الاختيار؟! والآية تدلّ على ما تدلّ ، لاسيّما مع ورود ما ورد من الله ورسوله ﷺ في شأن عليّ والعترة عليهم السلام ، فافهم حتّى تعلم أنّه حينئذٍ يدخل ما نحن فيه أيضاً تحت قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ (٢) الآية ؛ إذ لا أقلّ من ورود لزوم التمسك بأهل البيت الذين لم يتوجّهوا في السقيفة إليهم أصلاً ، فتدبّر ولا تغفل عمّا يؤيد ما ذكرناه صريحاً ممّا رواه الحافظ محمّد بن مؤمن الشيرازي في تفسيره المستخرج من التفاسير الاثني عشر ، مسنداً إلى أنس : أنّ النبي ﷺ قال عند هذه الآية : «إنّ الله اختارني وأهلي على الخلق ، فجعلني الرسول ، وجعل عليّاً الوصيّ ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ أي : ما جعلت للعباد أن يختاروا» (٣) .

وقد مرّ مع أمثاله سابقاً لاسيّما في فصل ذكر الآيات الدالّة على إمامة

(١) سورة القصص ٢٨ : ٦٩ .

(٢) سورة الأحزاب ٣٣ : ٣٦ .

(٣) تفسيره غير متوفّر لدينا ، وعنه ابن طاووس في الطرائف ١ : ١٣٦/٩٧ ، والبيضاوي في الصراط المستقيم ١ : ٧٢ ، والشيرازي في الأربعين : ٣٩٨ .

أهل البيت عليهم السلام من المقالة الأخيرة من المقصد الأول، فتأمل .

الثامن : أن الاختيار مخالف لقول الله عزوجل : ﴿لَا تَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(١) ومعناه على ما هو المشهور بين المفسرين : لا تقطعوا أمراً دون الله ورسوله ولا تعجلوا به^(٢)، كما هو عادة العرب حيث يقول : لا تقدم بين يدي الأب ، أي : لا تعجل بالأمر والنهي دونه ، ولا ينافيه سائر ما قيل في معناه ، فإن مأل الأكثر إلى هذا ، مع أنه لا منافاة في إرادة الجميع .

وقد قال ابن عباس في الآية : إنهم نُهوا أن يتكلموا قبل كلام النبي صلى الله عليه وآله^(٣) .

وقال الكلبي والسُدِّي : أي : لا تسبقوه بقول ولا فعل^(٤) .

وبالجمله ، خلاصة المعنى : المنع من القول والفعل الذي لا يكون معلوماً أنه من الله ورسوله ، ومن البين أن الاختيار المذكور حيث ظهر أن لا دليل له من الكتاب والسنة ، داخل تحت النهي ، لاسيما بعد ملاحظة ما مرّ غير مرّة من كون ذلك في مقابل النصوص من الله ورسوله ، ولا أقل من حديث الثقلين ، ولهذا يدخل أيضاً تحت قوله تعالى : ﴿ءَأَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾^(٥) ، ضرورة أن ادعاء رضا الله بمثل هذا الشيء الذي

(١) سورة الحجرات ٤٩ : ١ .

(٢) مجمع البيان ٥ : ١٣٠ ، الكشف والبيان للثعلبي ٩ : ٥٧١ ، الوسيط في تفسير

القرآن المجيد ٤ : ١٥٠ ، جامع البيان في تفسير القرآن للطبري ٢٦ : ٧٤ .

(٣) مجمع البيان ٥ : ١٣٠ ، النكت والعيون (تفسير الماوردي) ٥ : ٣٢٥ ، تفسير

البحر المحيط ٨ : ١٠٥ ، الدر المنثور ٧ : ٥٤٦ .

(٤) مجمع البيان ٥ : ١٣٠ .

(٥) سورة يونس ١٠ : ٥٩ .

لا يظهر من كتاب ولا سُنَّة كونه بإذن الله ، ولا موافقاً لرضاه ، داخل في قوله تعالى : ﴿أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ بل يدخل أيضاً تحت قوله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾^(١) ، ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ * إِنْ لَكُمْ فِيهِ لَمَّا تَخَيَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَّا تَحْكُمُونَ﴾^(٢) ، فتأمل جداً حتى تعلم أنه كأن هذه الآية نزلت في هذه الواقعة ، فافهم .

التاسع : أن الاختيار مخالف لقوله تعالى : ﴿بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّنْ تَشَاءُ﴾^(٥) الآيات وأمثالها مما يدل على أن أمثال هذه الأشياء من الله عزوجل ، ولا شك أن الإمامة من رحمة الرب بل من أعظمها ، فليس للأمة أن يختاروا لأنفسهم إماماً ويرفعوا بها درجته .

وقد مرّ بيانه أيضاً في فصل ذكر الآيات من المقالة الأخيرة من المقصد الأول .

ولا يمكن التوجيه بأن الله تعالى إذا أراد ذلك لأحدٍ يجعله بحيث يختاره الناس ، أو يتسلط عليهم في الحكم ؛ لأنه على هذا يلزم الحكم بتزكية كل حاكمٍ فاسقٍ جاهلٍ جائرٍ حتى مثل يزيد بن معاوية عند الله تعالى ، ولا يقول به أسفه الناس ، فافهم .

(١) سورة الأنعام ٦ : ١٤٨ .

(٢) سورة القلم ٦٨ : ٣٧ - ٣٩ .

(٣) سورة النساء ٤ : ٤٩ .

(٤) سورة الزخرف ٤٣ : ٣٢ .

(٥) سورة الأنعام ٦ : ٨٣ ، سورة يوسف ١٢ : ٧٦ .

واعلم أيضاً أن هذا التوجيه مع كمال سخافته كما بيننا مما تشبث به القوم في كثير من المواضع التي استدل بها الشيعة على رد الاختيار المذكور، فلا تغفل .

العاشر : أن الاختيار مخالف لقوله تعالى : ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(١) ، حيث أمر باتّباع أولي الأمر الذين يكونون مؤمنين ، فيجب على المؤمنين أن لا يطيعوا إلا من علم كونه مؤمناً واقعاً ، ومعلوم أن مثل هذا لا يعلمه إلا الله ، كما مرّ غير مرّة ، فكيف يصح أن يختار الناس من يريدوه^(٢) وإن كان ظاهر الإيمان ، لا سيما بعد ما بيناه ويأتي أيضاً من كثرة المناقنين حتّى في الصحابة ، حتّى أن عمر كان يسأل حذيفة عن نفسه : أنه من أيّ فريق هو ؟^(٣) ، ولا أقلّ من كون الأمة مختلفين في إيمان أئمة المخالفين ، ومجمعين على إيمان الأئمة الاثني عشر عليهم السلام .

ومع هذا لا شك أيضاً أن الذي جعل الله أتباعه كاتّباعه واتّباع رسوله لا يجوز أن يكون حكمه خلاف حكمهما ، ولا يخلو غير المعصوم الحاكم بالرأي عن الخطأ وارتكاب ما هو خلاف حكم الله ، وحينئذ لا يجوز إطاعته ، ولا شك أن كلّ إمام يكون إمامته بمحض اختيار الخلق ليس خلوه عن هذه الحالة معلوماً ، بل اتّصافه بها معلوم ، كما كان كذلك سائر الخلفاء : وأيضاً قد مرّ أن الأمر كلّهُ لله ، فصاحب الأمر إنّما هو مَنْ ولاءه الله الأمر دون من اختاره الناس وجعلوا الأمر إليه ، فلا بدّ من النصّ وإن كان على سبيل الإجمال .

(١) سورة النساء : ٤ : ٥٩ .

(٢) في «م» : «يريدونه» بدل «يريدوه» .

(٣) الصراط المستقيم ٣ : ٢٨ ، إحياء علوم الدين ١ : ١٢٤ .

وقد مرّ الكلام في هذه الآية في محلّها، لا سيّما في فصل ذكر الآيات والذي بعده من فصول المقالة الأخيرة من المقصد الأوّل .

مع ما رواه الشيرازي وغيره عن سلمان، وعن ابن عباس أنّه قال: إنّ هذه الآية نزلت في عليّ عليه السلام حين استخلفه النبي صلى الله عليه وآله على المدينة ^(١). فافهم. الحادي عشر: أنّ الاختيار مخالف لقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَطِعْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كُفُورًا﴾ ^(٢)؛ ضرورة صدق الأئمّ على كلّ من لم يكن معصوماً وإن كان مسلماً صالحاً، ولا شك أنّ المراد بإطاعة النبي صلى الله عليه وآله قبول قولهم فيما لم يرد من الله تعالى، فلا يجوز أن يكون اختيارهم إماماً من غير ورودٍ من الله مقبولاً عند النبي صلى الله عليه وآله، وما لم يكن مقبولاً للنبي صلى الله عليه وآله لا يجوز قبوله، فتأمل.

الثاني عشر: أنّ الاختيار مخالف لما مرّ مفصلاً في محلّه من قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ ^(٣)؛ إذ قد مرّ أنّ الظالم لغةً وعرفاً بمعنى من قام به الظلم، ومن لم يكن سالماً عن الخطأ في الحكم بل عن صدور العصيان أيضاً كان ظالماً ولو على نفسه، فلا يجوز الحكم بإمامته، وكفى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ^(٤).

هذا، مع اختلاف الناس في حال الأئمّة الذين صارت إمامتهم باختيار الناس، ومن يحتمل كونه ظالماً لا يمكن القطع بإمامته، لا سيّما بعد

(١) الأربعين للشيرازي: ٣٩٩ - ٤٠٠، الصراط المستقيم ١: ٢٥٥، شواهد التنزيل ١: ١٤٩.

(٢) سورة الإنسان ٧٦: ٢٤.

(٣) سورة البقرة ٢: ١٢٤.

(٤) سورة المائدة ٥: ٤٥.

ملاحظة مثالبهم .

وبالجملة ، الأدلة الدالة على بطلان الاختيار كثيرة جداً ، عقلاً ونقلاً ، كتاباً وسنةً ، بحيث لو حاولنا نقل معظمها يرتقي إلى سبعين دليلاً ، ولو أراد أحد استقصاء جميعها يزيد عن المئات بل الألوف ، كما هو ظاهر على الماهر البصير ، وقد ذكر أكثرها العلامة الحلبي رحمته في كتاب الألفين ^(١) ، ومن تأمل فيما مضى ويأتي في كتابنا هذا لا يفوته شيء من ذلك ، وهذا الذي ذكرناه أنموذج لاستنباط غيره مما مرّ ويأتي ، فلا تغفل .

وإذ قد تبين هذا كله ، ظهر أيضاً بطلان ما ذكره هؤلاء القوم من انعقاد الإمامة بمحض تعيين الإمام السابق بحسب رأيه واستحسانه ؛ استناداً إلى كونه من أولي الأمر الذين أوجب الله إطاعتهم ؛ ضرورة أنه ببطلان الاختيار تبطل إمامة الأول والثاني معاً ، على أن الثاني فرع الأول ، ومع هذا قد مرّ اعترافهم بعدم وجوب إطاعة أولي الأمر فيما كان خلاف الشرع ، وتبين أن مطلق الاختيار خلاف الشرع .

وكذلك ظهر بطلان سائر ما ذكره في هذا المقام مما نقلناه عنهم ؛ ضرورة أنها مبنية أولاً على صحة الاعتماد على الرأي الذي أوضحنا بطلانه رأساً ، وثانياً على صحة انعقاد الإمامة بالاختيار المذكور ونحوه ، وعدم الاحتياج إلى النصّ ، وقد أوضحنا بطلانه ، وبيننا أن لا دليل لهم على ذلك ، مع وجود المعارضات الكثيرة التي أشرنا إليها ، لا سيما مع ملاحظة ما بيناه سابقاً ، لا سيما في المقالة الثانية عشرة من المقصد الأول ، على أنه من تأمل صادقاً فيما ذكرناه في المقالة المذكورة ، بل تأمل في كلام القوم أيضاً ،

(١) انظر : الألفين : ٣٥ وما بعدها .

لا سيّما ما سيأتي في حكاية السقيفة علم عياناً أنّه على تقدير فرض صحّة الاختيار مطلقاً، أو بالمعنى الذي أشرنا إليه سابقاً، كان اللازم على الناس اختيار عليّ عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله إن كانوا صادقين في كون مرادهم اختيار من كان أحقّ بهذا الأمر؛ ضرورة أنّه كان في اختياره رضا الله ورسوله صلى الله عليه وآله قطعاً، بل إنّه كان مستجعماً لجميع الفضائل والكمالات أيضاً، ولأجل هذا كان عليّ عليه السلام وبعض أصحابه قد يعاتبون هؤلاء القوم على سبيل المماشاة وفرض تسليم الاختيار بأنّه هو كان مع هذا أولى وأحقّ، فزعم الجاهل بالحال (أنّ ذلك إنّما كان)^(١) لقبولهم صحّة الاختيار واقعاً، وسيأتي المعاتبات في المقالات الآتية .

ثمّ مع هذا كلّ يظهر ممّا نقلناه عنهم اعترافهم بأشياء تناقض ما ادّعوه في مواضع آخر، بل تنافي ما هو أصل أساس دينهم .

فمنها: ما ينادي به كلامهم الذي نقلناه عن كتاب المواقف وغيره ممّا أشرنا إليه من الاعتراف بأنّ انعقاد الخلافة في السقيفة لم يكن باجتماع عامّة أهل الحلّ والعقد، فضلاً عن الإجماع الذي ذكرنا كونه معتبراً شرعاً، بل إنّما كان ذلك بخمسة اجتمعوا وتابعهم الباقون، وسيأتي حال المتابعة أيضاً، وكيفيّة كون رضا جماعة بذلك غضباً، وهذا ممّا يناقض أولاً: دعواهم الإجماع على خلافة السقيفة دعوى مطلقة تُوهم من لم يطلّع على حقيقة الحال وقوع الإجماع القطعي حينئذٍ، وثانياً: دعواهم إجماع أهل الحلّ والعقد لا سيّما من الصحابة على ذلك بحيث يوهم أنّ ذلك كان باختيار الجميع أو الأكثر وبشورهم المعتبر عندهم في تفحص أحوال

(١) بدل ما بين القوسين في «ن»: «إنّما كان ذلك» .

المستأهلين للإمامة ، وإنما كان باجتماع رأي خمسة بل دون ذلك .
ومنها : ما ينادي به ما مرّ من كلامهم أيضاً من عدم نصّ على خلافة
أبي بكر أصلاً ، وسيظهر هذا غاية الظهور فيما سيأتي بحيث يتبيّن منه بطلان
ما ادّعاه بعضهم من ورود النصّ .

ومنها : اعترافهم جميعاً بصحّة الانعقاد أيضاً بالنصّ من الله
ورسوله ﷺ ، وإنكارهم في هذا المقام ورود نصّ في عليّ عليه السلام بمحض
استبعاد عدم تعرّض أصحاب السقيفة له ، مع ما ذكرناه عنهم من كتبهم
الصحيح والمعتبرة من أقسام النصوص في المقالة الأخيرة من المقصد الأول .
وقد أشرنا عند نقل كلامهم إلى هذه كلّها بل غيرها أيضاً ، فلا تغفل ،
بل تأمل صادقاً حتّى يظهر عليك كمال ظهور بطلان الاختيار المذكور ، وأنّ
الحقّ الصحيح والبرهان الصريح ما بيّناه في مقالات المقصد السابق من
وجود الإمام المعين من الله في كلّ زمان ، والله الهادي .

المقالة الرابعة : في بيان خلاصة نقل مرض النبيّ ﷺ ووفاته ،
وحكاية السقيفة ، وأمر الخلافة ، وبيعة الناس لأبي بكر ، وأحوال الناس في
تلك الأيام وما صدر منهم لا سيّما حال عليّ عليه السلام وبنو هاشم وبعض الخواصّ .
إعلم أنا قد ذكرنا في الفصل الثاني من الباب الرابع من المقدّمة نبذاً
مما صدر من بعض الصحابة في أيام مرض النبيّ ﷺ بمحض الرأي
الباطل ، حتّى بيّنا فعلهم في حكاية السقيفة أيضاً ، وبسطنا الكلام هناك بما
تبيّن منه توهمات منهم ، بل بطلان فعلهم صريحاً ، وكذا بيّنا في الباب
الثاني منها بعض أشياء تدلّ على عدم الاعتماد على أفعال أكثر الصحابة ،
وسيأتي أيضاً مثله بل أوضح منه في المقالات الآتية ، وكذا بيّنا في مقالات

المقصد السابق أن الحقّ الثابت بالكتاب والسُّنَّة أن الإمام إنما هو المعين من الله ورسوله ﷺ لا غير وإن خالفه جميع العالم، فلا حاجة لنا إذاً إلى بيان ما في هذا المبحث وإن كان ذكره نافعاً من جهة بروز ما فيه من الشناعة والبشاعة، إلا أنه لما تشبَّث جمهور القوم في تصحيح حكاية السقيفة بأمور لا أصل لها واقعاً التي منها دعوى ارتضاء الناس بها؛ بحيث لم يكن نكير فيهم، لا على أصل التعيين بالرأي والاختيار، ولا على خصوص تعيين أبي بكر، لا سيما دعوى كمال الرضا من عليٍّ عليه السلام بذلك، ومع هذا كان في كلام بعض نقلة تلك الحكاية نوع تمويه وخلط وإبهام، بل إغماض وتغافل عن بيان حقّ المقال؛ لستر شناعة ما صدر منهم في^(١) تلك الأيام من الأفعال، بل تلويح تحقّق الارتضاء من الجميع بتلك الأحوال، حتّى أن بعضاً منهم ذكر صريحاً خلاف ما هو الواقع مهما أمكنه، فلأجل هذا كلّه أردنا أن نذكر خلاصةً من تلك الحكاية على وفق ما رواه وجوه محدّثيهم، وأعيان مؤرّخيهم، حتّى ينكشف تمام مقالهم وما هم المشتركون في نقله، وما نقله من كلامه حجةً عندهم عمّا سواه؛ بحيث يتبيّن كذبهم في بعض دعاويهم، ووجود ما أنكروه في كلامهم، وعدم إمكان الاحتجاج لهم بحكاية السقيفة، بل كون مبناها على صريح الرأي الباطل وإجرائه قهراً وجبراً، وحيث إن بعض القوم قدح في صحّة نقل بعض أشيائها؛ استناداً إلى أنه من منقولات بعض أهل السير دون المعتمدين من الرواة والمؤرّخين، بنينا نحن بيان عمدة النقل من كتبهم المعتبرة عندهم حتّى من صحيح البخاري أيضاً الذي هو في غاية الملاحظة عن نقل ما ينافي مذهبهم، مع أنه يكفي في إلزامهم صدور الإقرار من بعضهم ولو ضمناً وفي بعض

(١) كلمة «في» لم ترد في «س» و«م».

المواضع ، فإن من فضل الله عز وجل على الطائفة المحقة أنه كثيراً ما يجري الحق وما هو نافع لأهله على لسان بعض هؤلاء لتتم الحجة عليهم ، ويزيد في بصيرة أهل الاستبصار ، والحمد لله رب العالمين .

فاعلم أن البخاري روى في صحيحه - في باب رجم الحُبلى في الزنا إذا أحصنت - بإسناده عن عبدالله بن عباس ، قال : كنت بمنى في منزل عبدالرحمن بن عوف ، وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حَجَّها ، إذ رجع عبدالرحمن فقال لي : لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين اليوم فقال : يا أمير المؤمنين ، هل لك في فلان يقول : لو قد مات عمر لقد بايعتُ فلاناً ، فوالله ! ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة فتمت فغضب عمر ، ثم قال : إنني لقائم العشيّة في الناس فمحدّزهم هؤلاء الذين يريدون أن يغضبوهم أمرهم ، قال عبدالرحمن : فقلت له : يا أمير المؤمنين ، لا تفعل ، فإن الموسم يجمع رعاة الناس^(١) وغوغاءهم^(٢) ، وإنهم هم الذين يغلبون على قربك حين تقوم في الناس ، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة فلا يعوها ولا يضعوها على مواضعها فيطير بها كل مطير ، فأمهل حتى تقدم المدينة فتقول ما قلت متمكناً ، فيعي أهل العلم مقاتلك ، فقال عمر : أما والله ، لأقومنّ بذلك أوّل مقام أقوم بالمدينة .

قال ابن عباس : فقدمنا المدينة في عقب ذي الحجة ، فلما كان يوم الجمعة عجلت بالرواح حين زاغت الشمس ، فوجدت سعيد بن زيد جالساً إلى ركن المنبر ، فجلست جنبه تمسّ ركبتى ركبته ، فلم أنشب^(٣) أن خرج

(١) رعاة الناس : عامتهم وسيئلتهم . جامع الأصول ٤ : ٩٧ .

(٢) غوغاء الناس : الذين يُكثرون الغلبة والضجة من غير تثبوت . جامع الأصول ٤ : ٩٧ .

(٣) أي : لم ألبث . جامع الأصول ٤ : ٩٧ .

عمر، فلما رأته مقبلاً قلت لسعيد: ليقولنّ العشيّة مقالةً لم يقلها منذ استخلف، فأنكر عليّ، فقال: وما عسى أن يقول ما لم يقل قبله، فجلس عمر على المنبر، فلما سكت المؤذنون قام فأثنى على الله تعالى، ثم قال: أما بعد، فإنّي قائل لكم مقالةً قد قدّر لي أن أقولها - إلى أن قال -: إنّه بلغني أنّ قاتلاً منكم يقول: والله، لو مات عمر بايعتُ فلاناً، فلا يغترنّ امرؤ أن يقول: إنّما كانت بيعة أبي بكر فلتةً وتمّت، ألا وإنّها قد كانت كذلك ولكنّ الله وقى شرّها، منّ بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تفرّةً أن يُقتلا، وإنّه قد كان من خبرنا حين توفّى الله نبيّه ﷺ أنّ الأنصار خالفونا، واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عناً عليّ والزبير ومنّ معهما، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر، فقلت لأبي بكر: انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار، فانطلقنا نريدهم، فلما دنونا منهم، لقينا منهم رجلاً صالحان، فذكرا ما تمالأ عليه القوم، فقالا: أين تريدون؟ قلنا: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار، فقالا: لا عليكم أن لا تقرّبوهم، اقضوا أمركم، فقلت: والله، لأنّيتهم، فانطلقنا حتّى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا رجل مُزَمِّل بين ظهرائهم، فقلت: من هذا؟ قالوا: هذا سعد بن عباد، فقلت: ما له؟ قالوا: يُوعك^(١)، فلما جلسنا قليلاً تشهّد خطيبهم، ثم قال: أمّا بعد، فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام، وأنتم معاشر المهاجرين رهط منّا، وقد دفت دافةً من قومكم، فإذا هم يريدون أن يخذلونا^(٢) من أصلنا، وأن يحضنونا^(٣) من الأمر، فلما

(١) الوُعْكُ: الحُمَى. لسان العرب ١٠: ٥١٤، مادة - وعك، جامع الأصول ٤: ٩٩.

(٢) أي: يقطعونا عن مرادنا. جامع الأصول ٤: ٩٩.

(٣) حضنت الرجل عن الأمر: إذا نحيتّه عنه وانفردت به دونه. جامع الأصول ٤: ٩٩.

سكت أردتُ أن أتكلّم، وكنت زورْتُ^(١) مقالةً أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر، وكنت أداري منه بعض الحدّ، فلما أردتُ أن أتكلّم، قال أبو بكر: على رِسْلِكَ، فكرهت أن أغضبه، فتكلّم أبو بكر فكان هو أحلم مني وأوقر، فقال: ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل، ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحيّ من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً، وقد رضيت لكم أحدَ هذين الرجلين، فبايعوا أيّهما شئتم، فأخذ بيدي ويد أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا، إلى أن قال: فقال قائل الأنصار: إنا جُذِلْنا المحكّك وعُدِّيْنا المرَجَّب^(٢)، منا أمير، ومنكم أمير يا معشر قريش! فكثرت اللغظ، وارتفعت الأصوات، حتّى فرقتُ^(٣) من الاختلاف، فقلت: أبسط يدك يا أبا بكر! فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ثمّ بايعه الأنصار، ونزّونا على سعد بن عبادة، فقال قائل منهم: قتلتم سعد بن عبادة، فقلت: قتل الله سعد بن عبادة، قال عمر: وإنا والله، ما وجدنا فيما حضرنا من أمرنا أقوى من مبايعة أبي بكر، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا، فإمّا بايعناهم^(٤) على ما لا نرضى، وإمّا أن نخالفهم فيكون فساد، فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تعرّةً أن يُقتل^(٥).

(١) أي: هيأتُ ورتبْتُ. جامع الأصول ٤: ٩٩.

(٢) الجُدَيْل تصغير الجدل، وهو عود ينصب للإبل الجريئ تحتكّ به فتستشفي. والمحكّك: الذي كثر به الاحتكاك حتّى صار أملس. وعُدِّيْنا تصغير العدق، وهو النخلة: والمرجّب: المسند بالرّجبة، وهي خشبة ذات شعبتين. غريب الحديث للهروي ٤: ١٥٣ - ١٥٤، جامع الأصول ٤: ١٠٠.

(٣) الفرّق: الخوف والفرع. جامع الأصول ٤: ١٠٠.

(٤) في هامش «س» و«ن»: «تابعناهم».

(٥) صحيح البخاري ٨: ٢٠٨ - ٢١١.

هذا ما في صحيح البخاري ورجال إسناده أيضاً عندهم ثقات .
ورواه الحُمَيْدِي عنه في الجمع بين الصحيحين في ثامن حديث من
مسند عمر^(١) .

ورواه ابن الأثير أيضاً في جامع الأصول عنه^(٢) .
وكذلك السيوطي في جامعه الكبير في مسند عمر بن الخطاب رواه
عنه وعن كتاب مسند ابن حنبل ، وعن كتاب البيهقي ، وعن كتاب الغريب
لأبي عبيد ، وقد رواه مرّة أخرى أيضاً بأدنى تفاوت تعبير عن كتاب ابن
أبي شيبة^(٣) .

ورواه ابن حجر في الصواعق عن صحيح البخاري ومسلم جميعاً^(٤) .
أقول : لا يخفى أنّ هذا الخبر مع كمال اعتباره عندهم مشتمل على
أشياء عديدة نبين دلالة كلّ واحدٍ منها على ما يدلّ عليه فيما سيأتي من ذكر
سائر الأخبار المشتملة عليها أيضاً .
نعم ، نذكر هاهنا حال ما عليه مبنى أصل هذا الحديث من حكاية
الفلته .

إعلم أنّ ابن الأثير بعد أن ذكر هذا الحديث في جامع الأصول ذكر
تفسير الفلته بما هو موافق لما ذكره في كتاب النهاية ، فإنّه قال في النهاية :
ومنه حديث عمر : إنّ بيعة أبي بكر كانت فلته وقي الله شرّها ، أراد بالفلته

(١) الجمع بين الصحيحين ١ : ١٠١ - ٢٦٦/١٠٥ .

(٢) جامع الأصول ٤ : ٩٠ - ٢٠٧٦/٩٦ .

(٣) جامع الأحاديث ١٣ : ٢٦٣ - ١٠٢٩/٢٦٥ ، مسند أحمد ١ : ٨٩ - ٣٩٣/٩١ ،

السنن الكبرى للبيهقي ٨ : ١٤٢ - ١٤٣ ، غريب الحديث لأبي عبيد الهروي ٤ :

١٥٣ ، المصنّف لابن أبي شيبة ١٤ : ٥٦٣ - ١٨٨٨٩/٥٦٦ .

(٤) الصواعق المحرقة : ١٨ - ٢٠ .

الفجأة، ومثل هذه البيعة جديدة بأن تكون مُهَيَّجَةً للشرِّ والفتنة، فعصم الله من ذلك ووقى. والفلته: كلُّ شيءٍ فُعل من غير رويّة، وإنّما بُودِر بها خوف انتشار الأمر.

قال: وقيل: أراد بالفلته الخلسة، أي إنّ الإمامة يوم السقيفة مالت إلى تولّيها الأنفس، ولذلك كثر فيها التشاجر، فما قُلدها أبو بكر إلا انتزاعاً من الأيدي واختلاساً.

قال: وقيل: الفلته آخر ليلة من الأشهر الحُرْم، فيختلفون فيها أمن الحَلّ هي أم من الحرم، فيسارع الموتور إلى درك الثأر، فيكثر الفساد وتُسفك الدماء، فشبه أيام النبي ﷺ بالأشهر الحُرْم، ويوم موته بالفلته في وقوع الشرِّ من ارتداد العرب، ومنع مَنْ مَنع الزكاة^(١)، والجري على عادة العرب في أن لا يسود القبيلة إلا رجل منها.

قال: وفي صفة مجلس رسول الله ﷺ: «لا تُثنى فلتاته» الفلتات: الزلّات، جمع فلتة، أي: لم يكن في مجلسه زلّات فتحفظ وتحكى^(٢). انتهى.

وقال في القاموس: وكان الأمر فلتةً، أي: فجأةً من غير تروٍّ وتدبيرٍ^(٣). انتهى.

وفي نهج البلاغة قول عليّ عليه السلام في أثناء خطبة له: «ولم تكن بيعتكم

(١) زاد في جامع الأصول قوله: «وتخلّف الأنصاري عن الطاعة» بين قوله: «ارتداد العرب» وقوله: «ومنع مَنْ مَنع الزكاة». منه عفى عنه.

أقول: الزيادة المذكورة وردت أيضاً في النهاية المعتمدة لدينا في التحقيق.

(٢) جامع الأصول ٤: ٩٨، النهاية لابن الأثير ٣: ٤٦٧ - ٤٦٨، مادة - فلت.

(٣) القاموس المحيط ١: ٢٠٧.

إِيَّاي فَلتَةً»^(١) .

وقال ابن أبي الحديد في شرحه : الفلتة : الأمر الذي يقع من غير تدبّرٍ ، قال : وفي هذا الكلام تعريض ببيعة أبي بكر^(٢) .

ثم إن ابن الأثير قال في جامع الأصول ما هذا لفظه : التغرّة : مصدر غررته ، إذا ألقيته في الغرر ، وفي الكلام مضاف محذوف تقديره : خوف تغرّة أن يقتلا ، إلى أن قال : ومعنى الحديث : أن البيعة حقّها أن تقع صادرة عن المشورة والاتفاق ، فإذا استبدّ رجلان دون الجماعة بمبايعة أحدهما للأخر ، فذاك تظاهر منهما بشقّ العصا وإطراح الجماعة ، فليكونا معزولين من الطائفة التي تتفق على تمييز الإمام منها ؛ لأنه إذا عقد لواحدٍ منهما وقد ارتكبا تلك الفعلة الشنيعة التي أحقرت الجماعة من التهاون بهم والاستغناء عن رأيهم ، لم يؤمن أن يُقتلا^(٣) . انتهى .

وحكى عمر بن شيبّة عن أبي عبيد : أن معنى قول عمر : تغرّة أن يُقتلا ، أي : في بيعتهما تغرير لأنفسهما للقتل^(٤) .

وقال في الصواعق : معنى الحديث : أن الإقدام على مثل ذلك من غير مشورة الغير وحصول الاتفاق منه مظنة الفتنة ، فلا يُقدّم أحد على ذلك على أنني أقدمت عليه فسلمت على خلاف العادة ببركة صحّة النية^(٥) . انتهى .
أقول : إن ما ذكره هؤلاء الجماعة لا سيّما صاحب الصواعق غاية

(١) نهج البلاغة : ١٣٦/١٩٤ .

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩ : ٣١ .

(٣) جامع الأصول ٤ : ١٠٠ - ١٠١ .

(٤) نقله عنه ابن طاووس في الطرائف ١ : ٣٣٣ ، ذيل الحديث ٣٤٠ عن أبي عبيدة ، ويُنظر : غريب الحديث لأبي عبيد الهروي ٣ : ٣٥٥ - ٣٥٦ ، مادة - غرر .

(٥) الصواعق المحرقة : ٥٦ .

توجيه ما ذكره عمر من لفظة الفتنة، حتى أن ابن الأثير لم يذكر مجيء الفتنة بمعنى الزلّة إلا في غير هذا الخبر، بل تمخّل هو وابن حجر أيضاً في كلامهما هاهنا بما هو غير خفيّ على صاحب البصيرة والنظر، لا سيّما بعد ملاحظة أوّل الخبر إلى آخر الخبر، ومع هذا كلّ لم يقدرُوا على دفع دالّتها على عدم وقوع تلك البيعة على القانون الذي كان يجب أن تكون عليه .

فعلى هذا نقول: لا يخفى أن ما بيّناه صريح كلّ ونصّ من القوم المذكورين لا سيّما بعد ملاحظة تمام كلام عمر في أن بيعة أبي بكر لم تكن صادرة عن مشورة معتبرة في مثل هذا الأمر، ولا تدبّر صحيح لابدّ منه، ولا استرضاء عامّة المسلمين ولا اطلاعهم، بل كانت على سبيل الفجأة، ونهج اغتنام الفرصة، وأمرأ مبنياً على انتزاع هذا الأمر من الأيدي واختلاسه بأيّ نحو يتيسّر، مشتملاً على الزلّة المقتضية للشروع من القتل والفتنة وفساد الأمور، إلا أن الله تعالى وقى ما كان ينبغي أن يترتب عليه، وحيث إن مثل هذا يكون خطأً مستلزماً للفساد، فلا يصلح أن يصدر من أحدٍ بعد ذلك وإلا فيقتل، بل فليقتل، كما سيظهر.

ومن البيّن أن لابدّ لمن يقول بخلافة عمر وكونه فاروقاً كاملاً أن يلتزم عدم كونه كاذباً ولا جاهلاً، لا سيّما في هذا الأمر الذي كان هو أمّه وأباه وأسه وأساسه .

وحينئذٍ ففيه من الدلالات ما لا يخفى .

أمّا إجمالاً فإنّه يدلّ صريحاً على عدم لزوم الاعتناء بشأن بيعة السقيفة فضلاً عن القطع بصحتها، بل ينادي بالقدح فيها وفيما سيأتي من دعوى تحقّق الإجماع على تلك البيعة؛ ضرورة أن الإجماع الذي بيّنا سابقاً أنّه

معتبر شرعاً لا يمكن فرض تحقّقه فيما يكون عن خطأ، صادراً من غير التدبّر والنظر، لا سيّما المستلزم للشرّ والخطر، كما صرّح به عمر.

وأما تفصيلاً فإنّه يدلّ صريحاً على اعتراف عمر، بل شهادته وأمره بلزوم كون تعيين الإمام بمشورة عامة أهل الشورى من المسلمين، وطيب رضاهم، وإنّ بيعة أبي بكر لم تكن كذلك بل كانت مثل ما ذكره هو، وواضح أنّ هذا ممّا يدلّ:

أما أولاً: فعلى بطلان ما مرّ في المقالة السابقة من دعوى عدم الحاجة إلى اجتماع أهل الحلّ والعقد ومشاورتهم في عقد الإمامة، بل يكفي حتّى عقد واحد، أو اثنين، ورضا جمع ولو أربعة أو خمسة، فإنّ مبناه على استنادهم إلى هذه البيعة، وقد تبين ما فيها مع شهادة عمر بلزوم الاجتماع.

وأما حكاية الشورى، فإن لم يكن مراد عمر فيها مشاوراة الناس أيضاً، فهي نقض وارد عليه من حيث ارتكابه فيها خلاف ما حكم به أولاً بأنّه هو الصحيح الذي يجب أن يكون مبنى الأمر عليه، كما ارتكب في السقيفة باعترافه، فلا حجّة فيها أيضاً، فافهم.

وأما ثانياً: فيدلّ أيضاً على بطلان ما مرّ في المقالة المذكورة من دليلي الاختيار، فإنّ الأصل فيهما لا سيّما في الثاني منهما ما صدر من أهل السقيفة بضمّ عدم إنكار غيرهم عليهم؛ لأنّ مآل كلامهم في الدليل الأول إلى أنّ القول دائر بين النضّ وهذا الاختيار الذي صدر في السقيفة، والنضّ لم يكن، فصحّ الآخر، وفي الثاني إلى أنّ الصحابة فعلوا ما فعلوا في السقيفة، ولم ينكر ذلك عليهم أحد، فكان ذلك بمنزلة الإجماع على كون فعلهم طريقاً صحيحاً؛ حيث لا تجتمع الأمة على ما يكون خطأ، وقد تبين

من تصريح عمر - الذي كان أسسه وأساسه - أن ذلك لم يكن طريقاً صحيحاً معتبراً في تعيين الإمام ، وأن عمر ومن وافقه إنما ارتكبوه خوفاً من خروج الخلافة عنهم إلى غيرهم ، ومن البين أنه على هذا ينهدم أساس الدليلين جميعاً ، كما هو واضح .

ومنه يظهر أن لا يصلح الاعتناء بشأن سكوت الناس عن شيء فضلاً عن عدّه إجماعاً معتبراً شرعاً ؛ إذ لا يلزم منه رضاهم به ولا حكمهم بصحته ، بل ولا معرفتهم بحالته التي هو عليها واقعاً ، كما يشاهد في سائر المواضيع كثيراً ، وكفى اعتقاد الناس فيما نحن فيه بخلاف ما أخبر به عمر الذي كان مطلعاً على حقيقة حاله ، بل يكفي أيضاً اطلاع عمر والذي تكلم بما صار سبب تكلم عمر بما تكلم وأمثالهما على حقيقة الحال وسكوتهم ، حتى أنه قد مرّ عن نهج البلاغة تكلم علي عليه السلام بذلك أيضاً تعريضاً .

وبالجملة ، عدم دلالة نفس السكوت على شيء لا سيما على التصديق من أوضح الواضحات ، لا سيما على من عاشر الناس ، وحصل التجربات خصوصاً في مقام عدم تقدّم الكلام وعند ترتّب الملازم ، فلا يمكن الوثوق به إلا بعد قيام القرائن القويّة بل المصرّحة .

هذا ، مع ما بيّناه مبسوطاً مدللاً في أبواب المقدّمة ممّا ينادي بعدم الاعتناء بشأن أكثر الناس وأحوالهم حتى في أقوالهم وأفعالهم ؛ حيث بيّننا أن مدارهم على الأمور العاديّة التي منها متابعة بعضهم بعضاً ولو كان غلطاً فاضحاً وخطأً واضحاً ، فاحفظ هذا ولا تغفل عنه ، بل ارجع إلى تلك الأبواب أيضاً حتى تعرفه حقّ المعرفة ، فإنّه نافع في مواضع عديدة ، لا سيما في إدراك حقيقة حال ما سنذكره من تفصيل حكاية خلافة أبي بكر ، التي منها سائر ما يشتمل عليه هذا الخبر ، فانظر .

وأما ثالثاً: فإنه يدل أيضاً على أن مبنى خلافة أبي بكر كان على أمر غير صحيح شرعاً، ولا معتبر عرفاً، وما يكون مبنياً على مثل هذا يكون لا محالة باطلاً غير صحيح شرعاً وإن حصل له نوع استقامة عرفاً، إلا أن يثبت بدليل ثابت شرعي أنه كان له سبب آخر معتبر شرعاً، ودونه خرطُ القنَاد؛ فإن مثل هذا لا يفيد فيه إلا ما يمكن الاحتجاج به عند الله، لا ما زعمه أكثرهم من استبعاد توهم أولئك الجماعة الذين قد مرَّ ويأتي أحوالهم، ولا ما تشبَّثوا به من الأخبار الضعيفة بل الموضوعية، كما سيظهر أيضاً، لا سيما مع وجود ما مرَّ سابقاً، ويأتي أيضاً من المعارضات الصحيحة الصريحة، حتى أن في سائر ألفاظ هذا الحديث وأمثاله الآتية ما يكفي شاهداً، بل يكفي أيضاً اقتصار عمر في هذا الحديث على محض كلامه المذكور من غير إيراد شيء مصحح لذلك الفعل مبيِّن لشرعيته ولو من جهة أخرى، حتى لا يحتاج في منع ذلك القائل عن إرادته بما صرح به من تسليم قوله بالبطلان، بل إثبات البطلان بالبيان، ثم تهديد من يعود إليه بالقتل؛ إذ لولا أنه لم يجد سبيلاً غير ذلك، ولم يعرف سبباً آخر مصححاً لتلك البيعة، لما رضي بعدم بيانه، والاكتفاء بمثل ذاك الكلام الذي عرفت حاله، بل لم يكن ذلك جائزاً منه؛ إذ لا أقل من أن أوقع الناس في شبهة لا يمكن علاجها، وخليل لا يمكن إصلاحه؛ بحيث تصدَّى لتوجيهه وتأويله جماعة من أعظم القوم، كما ذكرناهم مع كلامهم، ولم يقدرُوا على ستر ما فيه، كما هو ظاهر على مَنْ له أدنى ذكاء وربط بالكلام، وقد أوضحناه أيضاً، وكأنه لأجل هذا قال ابن عباس ما قال لسعيد بن زيد^(١)، بل الظاهر أن عبدالرحمن أيضاً عرف ما كان في إرادة عمر، فأشار عليه

(١) انظر: صحيح البخاري ٨: ٢٠٨ - ٢١١.

صريحاً بالتأخير ، وضمناً بترك التكلم بما لا ينبغي أن يتكلم ، ولكنه نعم ما قبل شوره ، حيث تكلم بما لا يمكن توجيهه ، وليت شعري أي كلام أشنع من هذا وأقبح في أمر أبي بكر ؟

ولهذا صرح بعضهم بأن هذا الكلام منه يدل على تنفّره باطناً من أبي بكر ، كما روى الهيثم بن عدي في كتابه ، عن مجالد بن سعيد ، قال : غدوت يوماً إلى الشعبي وإنما أريد أن أسأله عن شيء بلغني عن ابن مسعود أنه كان يقوله ، فأتيته وهو في مسجد حيّه ، وفي المسجد قوم ينتظرونه ، فخرج فتعرّفت إليه ، وقلت له : أصلحك الله ! كان ابن مسعود يقول : ما كنت محدثاً قوماً حديثاً لا يبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنةً ، قال : نعم ، كان ابن مسعود يقول ذلك ، وكان ابن عباس يقول أيضاً ، وكان عند ابن عباس دفاتن علم يعطيها أهلها ويصرفها عن غيرهم ، فبينما نحن كذلك إذ أقبل رجل من الأزدي ، فجلس إلينا ، فأخذنا في ذكر أبي بكر وعمر ، فضحك الشعبي وقال : لقد كان في صدر عمر ضربٌ ^(١) على أبي بكر ، فقال الأزدي : والله ما رأينا ولا سمعنا برجل قطّ كان أسلس قياداً لرجل ، ولا أقول فيه بالجميل من عمر في أبي بكر ، فأقبل عليّ الشعبي وقال : هذا ممّا سألت عنه ، ثمّ أقبل على الرجل وقال : يا أخا الأزدي ! فكيف تصنع بالفتنة التي وقى الله شرّها ؟ أترى عدوّاً يقول في عدوّ يريد أن يهدم ما بنى لنفسه في الناس أكثر من قول عمر في أبي بكر ؟ فقال الرجل : سبحان الله ! أنت تقول ذلك يا أبا عمرو ! فقال الشعبي : أنا أقوله ؟ قائله عمر بن الخطّاب على رؤوس الأشهاد ، فلمّه أو دغ ، فنهض الرجل مغضباً وهو يهمهم في الكلام بشيء لم أفهمه .

(١) الضبّ : الحقد . الصحاح ١ : ١٦٧ ، مادة - ضبب .

قال مجالد : فقلت للشعبي : ما أحسب هذا الرجل إلا سينقل عنك هذا الكلام إلى الناس ، قال : إذاً والله لا أحفل به ، وشيء لم يحفل به عمر حين قام على رؤوس المهاجرين والأنصار ، أحفل به أنا ! وأذيعوه أنتم عني أيضاً ما بدا لكم ^(١) .

وقد روى هو أيضاً عن عبيدالله بن عباس الهمداني ، عن سعيد بن جبير ، قال : ذكر أبو بكر وعمر عند عبدالله بن عمر ، فقال رجل : كانا والله ! شمسِي هذه الأمة ونورِيها ، فقال ابن عمر : وما يدريك ؟ قال الرجل : أولس قد ائتلفا ؟ فقال ابن عمر : قد اختلفا لو كنتم تعلمون ، أشهد أنني كنت عند أبي يوماً ، وقد أمرني أن أحبس الناس عنه ، فاستأذن عليه عبد الرحمن ابن أبي بكر ، فقال عمر : دؤيبة سوء ، ولهو خير من أبيه ، فأوحشني ذلك منه ، فقلت : يا أبة ! عبد الرحمن خير من أبيه ، فقال : ومن ليس بخير من أبيه ، لا أم لك ، انذن لعبد الرحمن ، فدخل عليه فكلّمه في شاعرٍ كان أبي حبسه في شعرٍ قاله ، إلى أن قال : فخرج عبد الرحمن ، فأقبل عليّ أبي وقال : أفي غفلة أنت إلى يومك هذا عما كان من تقدّم أحقق بني تميم عليّ وظلمه لي ؟ فقلت : لا علم لي بما كان من ذلك ، قال لي : فما عسيت أن تعلم ؟ فقلت : والله ، لهو أحبّ إلى الناس من ضياء أبصارهم ، قال : إن ذلك كذلك على رغم أبيك وسخطه ، قلت : يا أبة ، أفلا تجلّي عن فعله بموقف في الناس تبيّن ذلك لهم ؟

قال : وكيف لي بذلك مع ما ذكرت أنه أحبّ إلى الناس من ضياء أبصارهم ! إذاً يرضخ رأس أبيك بالجدل .

(١) الإيضاح : ٧٤ - ٧٥ ، الشافي للسيد المرتضى ٤ : ١٢٨ - ١٢٩ ، المسترشد : ٢٤٥ -

٧٠/٢٤٦ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٢٩ - ٣٠ .

قال ابن عمر: ثم تجاسر فجسر، فما دارت الجمعة حتى قام خطيباً في الناس، فقال: أيها الناس، إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقي الله شرها، فمن دعاكم إلى مثلها فاقتلوه^(١).

أقول: وإنما ذكرنا هذين الخبرين هاهنا، وسيأتي في الختام غيرهما أيضاً؛ ليظهر أن في هؤلاء القوم جماعةً حكموا بصراحة هذا القول من عمر في عدم صحة خلافة أبي بكر، وبأنهما لم يكونا باطنياً على ما كان يترأى ظاهراً، وليس لنا غرض هاهنا في تحقيق وجود التنفّر وعدمه، بل إنما قصدنا أن مثل هذا الكلام صدر منه قطعاً، وهو دالٌّ على ما ذكرناه من القدر المذكور بأي معنى حُمل وأي وجه فُسر، اللهم إلا أن يلتزم الخصم بأنه كلام صدر منه كذباً؛ لأجل العداوة، وحينئذٍ نقول: هذا وإن كان أشنع عليكم إلا أن قرائن صدقه موجودة.

أما أولاً: فلائته - كما في صحيح البخاري، وغيره^(٢) - لم يكن هذا الكلام بادئاً منه، بل ذكره في مقام التوجيه والدفاع؛ حيث تنبه غيره بذلك وتكلم به، فدفع قوله بأنه كان قضية في واقعة اضطراراً، فلا يجوز التمسك بمثله في غير تلك الواقعة.

وقد ذكر البلخي أن الجاحظ كان يقول: إن الرجل الذي قال هذا الكلام الذي هاج عمر أن خطب بما خطب عمّار بن ياسر، قال: لو قد مات عمر لبايعت علياً^(٣).

(١) الإيضاح: ٧٣، وفيه عن عبدالله بن عباس، وفي الشافي للسيد المرتضى ٤: ١٢٦ - ١٢٧ عن عبدالله بن عياش، وكذا في المسترشد: ٢٤٢ - ٦٩/٢٤٤، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٢٨ - ٢٩.

(٢) يُنظر الهوامش (٢ - ٦) من ص ٤١١.

(٣) نقله عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٢: ٢٥ بتقديم وتأخير في بعض الألفاظ.

وقال بعضهم: إنَّ المعزوم على بيعته لو مات عمر طلحة بن عبيدالله^(١). والأوّل أشهر.

وأما ثانياً: فلاّته بين مدّعاه بنقل تلك الواقعة مفصلاً على ما هو الواقع الذي نقله غيره أيضاً، بل جمع من المعترين الموثوقين بهم. نعم، لا يبعد كون المنافرة سبب إبرازه ذلك مثل هذا البروز. والحقّ كما أشرنا إليه مراراً أنّ الله تعالى كثيراً ما يجري الحقّ على لسان أهل الباطل ليكون الحجّة عليهم أتمّ وأكمل، كما مرّ ويأتي كثيراً، فهذا منه أيضاً، والحمد لله ربّ العالمين.

وإذ قد تبين هذا، فلا تغفل عن دلالة أيضاً على بطلان خلافة نفسه، بل خلافة عثمان أيضاً كما هو ظاهر، وعلى كون أصل التخصير في ذلك منه؛ حيث إنّه هو الذي منع النبي ﷺ عما أراد أن يكتب في مرضه؛ لأنّه لو كتب لهم الكتاب لعمل به الجميع، ولم يحتاجوا إلى ارتكاب ما ارتكبهوا أصلاً، وأيضاً هو الذي استعجل تلك العجلة، كما صرح بأنّه لم يبال بمخالفة عليّ^(٢) وبني هاشم وذهب بأبي بكر إلى السقيفة فصار ما صار، فلو أنّه حينئذٍ ذاكر^(٢) عليّاً^(٢) وبني هاشم حتّى يتفقوا معهم، واحتجّوا على الأنصار بأنّ هؤلاء العترة الذين أمرنا النبي ﷺ بالتمسك بهم لئلا نضلّ، فتعالوا نتفق على ما يشورون علينا، ونجتمع الجميع على هذا الطريق الذي أمرنا به النبي ﷺ، لما صار شيء ممّا صار.

هذا كلّه، مع أنّ قوله: وقى الله شرّها، لا أصل له فيما سوى دفع المقاتلة مع الأنصار؛ لما سيأتي من الشرور التي ترتبت على تلك البيعة،

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٢٥ .

(٢) في «س»: «أرضى» بدل «ذاكر» .

بل قوله أيضاً: وخالفنا عليّ ومن معه، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر، محض تمويه بلا أصل؛ لما سيظهر صريحاً من أنهم لم يخبروا علياً عليه السلام ولا من معه أصلاً في بدء الأمر، ولم يكن مع أبي بكر قبل البيعة ما سوى عمر وأبي عبيدة أو رجلان وثلاثة أخر أيضاً، فتأمل.

وإذ قد علمت أنّ هذا الخبر كما أنه مشتمل على حكاية الفلتة متضمّن أيضاً نبذاً من نقل واقعة السقيفة، فلنذكر حينئذ خلاصة كلام بعض المعتمدين عند القوم من مؤرّخيههم في نقل [واقعة] السقيفة أيضاً؛ لكونها كالمفسّر لهذا والمبين لما فيه، مع اعتضاد كل بالآخر، بحيث يحصل القطع بما هو المشترك بين الكل، ثم لتكلم بما ينبغي أن نتكلم.

فاعلم أنّ عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري - الذي كان نزياً ببغداد، ووثقه الخطيب البغدادي؛ حيث قال: كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، ثقةً دَيِّناً فاضلاً^(١)، وقال الذهبي: ما علمت أحداً اتهم القتيبي في نقله، وكذّب من قدح فيه^(٢) - ذكر في كتابه المشهور بين القوم، المسمّى بكتاب السياسة والإمامة، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري ما ذكره أيضاً ابن الأثير المسلّم عندهم في الفضل والضبط في كتاب تاريخه الكبير المشهور المعتر عندهم المسمّى بالكامل، عن أبي عمرة الأنصاري في نقل حكاية السقيفة، وها نحن نذكر ذلك على وفق نقل القتيبي؛ لكونه أبسط وأوضح، ونشير إلى ما ينبغي الإشارة إليه من اختلاف يكون في نقل ابن الأثير وإن كان الاختلاف بينهما يسيراً، وقد

(١) تاريخ بغداد ١٠ : ٥٣٠٩/١٧٠ ، وليس فيه جملة «كان رأساً . . . الناس» ، وهي في تاريخ الإسلام للذهبي ، وفيه : «كان عالماً في . . .» ، يُنظر : الهامش التالي .
(٢) تاريخ الإسلام (حوادث ٢٦١ - ٢٨٠) : ٣٨٢ - ٤٣٢/٣٨٣ .

لا نذكر بعض العبارات الزائدة التي توجب التطويل بلا طائل .

فاعلم أن القتيبي ذكر عن عبدالله المذكور أنه لما قبض النبي ﷺ ، اجتمعت الأنصار إلى سعد بن عبادة في سقيفة بني ساعدة ، فقالوا: إن رسول الله ﷺ قد قبض ، فقال سعد لابنه قيس: إنني لا أستطيع أن أسمع الناس كلامي لمرضي ، ولكن تلقّ مني قولي فأسمعهم ، فقال بعد أن حمد الله تعالى وأثنى عليه: يا معشر الأنصار! إن لكم سابقة في الدين وفضيلة في الإسلام ليست لقبيلة من العرب ، إن رسول الله ﷺ لبث في قومه بضع عشرة سنة يدعوهم إلى عبادة الرحمن ، وخلع الأوثان ، فما آمن به من قومه إلا قليل ، والله! ما كانوا يقدرّون على أن يمنعوا رسول الله ﷺ ولا يعزّوا دينه ، ولا يدفعوا عن أنفسهم حتّى أراد الله لكم الفضيلة ، وساق إليكم الكرامة ، ورزقكم الإيمان به ، والمنع له ولأصحابه ، والإعزاز لدينه ، والجهاد لأعدائه ، فكنتم أشدّ الناس على عدوّه من غيركم ، حتّى استقامت العرب لأمر الله طوعاً وكرهاً ، وأعطى البعيد المقادة صاغراً داخراً ، فدانت بأسيافكم له العرب ، وتوفاه الله وهو عنكم راضٍ قرير العين ، فشدّوا أيديكم بهذا الأمر ، فإنكم أحقّ الناس وأولاهم به .

فأجابوه بأجمعهم أن قد وُفقت للرأي ، وأصبّت في القول ، ولن نعدل ما رأيت بتوليتك هذا الأمر ، فأنت لنا مقنع ولصالح المؤمنين رضا .

وفي رواية ابن الأثير بعد هذا الكلام هكذا: ثم إنهم تراءوا الكلام عنهم ، فقالوا: فإن أبي المهاجرون من قريش وقالوا: نحن المهاجرون وأصحابه الأولون وعشيرته وأولياؤه ، فقالت طائفة منهم: نقول: منّا أمير ومنكم أمير ولن نرضى بدون هذا أبداً ، فقال سعد: هذا أول الوهن .

وسمع عمر الخبير فأتى منزل النبي ﷺ وأبو بكر فيه ، فأرسل إليه أن

اخرج إليّ، فأرسل إليه إني مشتغل، فقال عمر: قد حدث أمر لابد لك من حضوره، فخرج إليه، فأعلمه الخبر، فمضيا مسرعين ومعهما أبو عبيدة، قال عمر: فأتيناهم وقد كنتُ زورثُ كلاماً أقوله لهم، فلما ذهبنا أقول سكتني^(١) أبو بكر وتكلم بكل ما أردتُ أن أقوله، فحمد الله وقال: إن الله بعث محمداً رسولاً.

ثم نقل ما سيأتي من الكلام الثاني لأبي بكر، ولم يذكر كلامه الأول الذي سنقله من كتاب القتيبي، ثم من هناك اتفقا في النقل أيضاً كما سنشير.

وأما القتيبي فقد ذكر هكذا، قال بعد قوله: ولصالح المؤمنين رضا: فأتى الخبر أبا بكر، ففزع أشدّ الفزع، وقام معه عمر، فخرجا مسرعين إلى سقيفة بني ساعدة، فلقي أبا عبيدة بن الجراح فانطلقوا جميعاً حتى دخلوا سقيفة بني ساعدة، وفيها رجال من أشرف الأنصار معهم سعد بن عباد، فأراد عمر أن يبدأ بالكلام، وقال: خشيت أن يقصر أبو بكر عن بعض الكلام، فقال له أبو بكر: على رسلك فستكفي الكلام، فتشهد أبو بكر، وأنصت الناس فقال: إن الله جل ثناؤه بعث محمداً بالهدى ودين الحق، فدعا إلى الإسلام، فأخذ الله بنواصينا وقلوبنا إلى ما دعا إليه، فكنا معشر المهاجرين أول الناس إسلاماً، والناس لنا في ذلك تبع، ونحن عشيرة رسول الله ﷺ، ونحن مع ذلك أوسط العرب أنساباً، ليست قبيلة من قبائل العرب إلا ولقریش فيها ولادة، وأنتم أنصار الله الذين آووا ونصروا، وأنتم إخواننا في كتاب الله وشركاؤنا في دين الله، والله، ما كنا في خير قط إلا اكتنم معنا، فأنتم أحب الناس إلينا، وأكرمهم علينا، وأحق الناس بالرضا

(١) في المصدر: «أسكتني».

بقضاء الله ، والتسليم لأمر الله لما ساقه الله تعالى إلى إخوانكم المهاجرين ، وأحقّ الناس أن لا تحسدوهم ، وأنتم المؤثرون على أنفسهم حين الخصاصة ، والله ما زلتم تؤثرون إخوانكم من المهاجرين ، وأنتم أحقّ الناس أن لا يكون انتقاض هذا الأمر واختلافه على أيديكم ، وأن لا تحسدوا إخوانكم على خيرٍ ساقه الله إليهم ، وإنما أدعوكم إلى أبي عبيدة أو عمر ، وكلاهما قد رضيت لكم ولهذا الأمر ، وكلاهما أهل ، فقال عمر وأبو عبيدة : ما ينبغي لأحدٍ من الناس أن يكون فوقك يا أبا بكر ! أنت صاحب الغار وثاني اثنين ، وأمرك رسول الله ﷺ بالصلاة ، فأنت أحقّ الناس بهذا الأمر ، فقالت الأنصار : والله ، ما نحسدكم على خيرٍ ساقه الله إليكم ، وإنما لكما وصفتَ يا أبا بكر ، ولكننا نشفق ممّا بعد اليوم ، ونحذر أن يغلب على هذا الأمر من ليس منّا ولا منكم ، فلو جعلتم اليوم رجلاً منّا ورجلاً منكم بايعنا ورضينا ، إلى أن قال ما ذكره ابن الأثير أيضاً كما أشرنا إليه آنفاً من قولهما : فقام أبو بكر وحمد الله تعالى وقال : إنّ الله بعث محمّداً رسولاً إلى خلقه شهيداً على أمته ليعبدوه ويوحّدوه ، فعظم على العرب أن يتركوا دين آبائهم ، فخصّ الله المهاجرين الأولين بتصديقه ، والإيمان به ، والمواساة له ، والصبر معه على الشدّة من قومهم وإذلالهم وتكذيبهم إياهم ، إلى أن قال : فهم أول من عبد الله في الأرض ، وأول من آمن بالله ورسوله ، وهم أولياؤه وعشيرته ، وأحقّ الناس بهذا الأمر من بعده لا ينازعهم فيه إلا ظالم ، وأنتم يا معشر الأنصار ، من لا ينكر فضله ، إلى أن قال : فليس أحد بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم ، فنحن الأمراء وأنتم الوزراء لا تفاوتون بمشورة ، ولا نقضي دونكم الأمور .

فقام الحباب بن المنذر الأنصاري فقال : يا معشر الأنصار ، املكو

على أيديكم فإن الناس في فيئكم وظلالكم، ولن يجترئ مجترئ على خلافكم، ولن يصدر الناس إلا عن رأيكم، أنتم أهل العز والثروة، وأولو العدد والنجدة، وإنما ينظر الناس ما تصنعون، فلا تختلفوا فيفسد عليكم رأيكم، وتقطع أموركم، وإن أبي القوم فمنا أمير ومنهم أمير.

فقام عمر بن الخطاب فقال: هيهات! لا يجتمع سيفان في غمد واحد، إنه والله لا ترضى العرب أن تؤمركم ونبيها من غيركم، ولا ينبغي أن تولي هذا الأمر إلا من كانت النبوة فيهم، وأولو الأمر منهم^(١)، لنا بذلك على من خالفنا الحجّة الظاهرة، والسلطان المبين، من ينازعنا سلطان محمّد وميراثه، ونحن أولياؤه وعشيرته، إلا مُدّلٍ بباطل، أو متجانف لإثم، أو متورّط في هلكة.

وفي بعض روايات أخر: إن أبا بكر قال لسعد بن عباد: لقد علمت يا سعد، أن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: «قريش ولاة هذا الأمر فبرّ الناس تبع لبرّهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم»^(٢).

وفي بعض أخبار أخر: إن أبا بكر قال: إن النبي ﷺ قال: «الأئمة من قريش»^(٣).

ثم قال ابن قتيبة، وكذا ابن الأثير: فقام الحباب فقال: يا معشر الأنصار، املكوا على أيديكم، ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه، فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر، فإن أبوا عليكم ما سألتموهم فاجلوهم عن داركم

(١) في هامش «س»: «وليس تمتنع العرب أن تولي أمرها من كانت النبوة فيهم وأولو الأمر منهم. كذا في كتاب ابن الأثير منه عفي عنه.

(٢) مسند أحمد ١: ١٩/١١، تاريخ الطبري ٣: ٢٠٣، مجمع الزوائد ٥: ١٩١.

(٣) كتاب السنّة لابن أبي عاصم ١ - ٢: ١١٢٥/٥١٨، وتقدّم تخريجه في مواضع

وبلادكم ، وتولّوا هذا الأمر عليهم ، فأنتم والله ! أولى بهذا الأمر منهم ، فإن من دان لهذا الأمر لم يكن يدين إلا بأسيافا .

وفي رواية ابن الأثير زيادة قوله هاهنا : أنا جُذَيْلُهَا المحكَّك وعُذْبِقُهَا المرَجَّب ! أنا أبو شبل في عريسة الأسد .

ثم اشتركا في نقل قوله : أما والله ! إن شتّم لنعيديها جذعةً ، والله ، لا يرد عليّ أحد إلا حطمت أنفه بالسيف .

قال عمر : فلمّا كان الحجاب هو الذي يجيبني لم يكن لي معه كلام ؛ لأنّه كان بيني وبينه منازعة في حياة النبي ﷺ فنهاني عنه ، فحلفت أن لا أكلمه كلمة تسوؤه .

وفي رواية ابن الأثير بعد قوله : جذعة : فقال عمر : إذا يقتلك الله ، قال : بل إيتاك يقتل . ولم يذكر هو قوله : «والله» إلى كلمة «تسوؤه» .

ثم اشتركا في قولهما : فقام أبو عبيدة فقال : يا معشر الأنصار ، أنتم أوّل من نصر وأوى ، فلا تكونوا أوّل من بدّل وغير^(١) .

ثم قال القتيبي : فلمّا أن رأى بشير بن سعد الأنصاري ما اتّفق عليه قومه من تأمير سعد بن عبادة قام حسداً لسعد ، وكان بشير من سادات

الخرزج ، فقال - ولم يذكر هذا ابن الأثير ، بل قال : فقال بشير بن سعد - فقال : يا معشر الأنصار ! إنّا والله ، وإن كنّا أوّلوا الفضيلة في جهاد المشركين

والسابقة في الدين ، ما أردنا به إلا رضا ربّنا وطاعة نبيّنا والكدح لأنفسنا ، وما ينبغي أن نستطيل بذلك على الناس ، ولا نبتغي به عرضاً من الدنيا ، ثم

إنّ محمداً ﷺ رجل من قريش ، وقومه أحقّ بميراثه ، وتولّي سلطانه ، وأيم الله ، لا يراني الله أنازعهم هذا الأمر أبداً ، فاتّقوا الله ولا تخالفوهم ولا تنازعوهم .

(١) نسخة بدل في «ن وس» : «يبدل ويغير» .

وقد ذكر ابن الأثير الموصلي في تاريخه ، وكذا أبو إسحاق جعفر : أن الأنصار لما فاتها^(١) ما طلبت من الخلافة قالت ، أو قال بعضها : لا نبايع إلا علياً ، لكن القتيبي وابن الأثير في الكامل لم يذكر ذلك بل ولا غيرهما .
ثم قال القتيبي ، وكذا ابن الأثير : فقام أبو بكر ، فدعاهم إلى الجماعة ، ونهاهم عن الفرقة ، وقال : إنني ناصح لكم في أحد هذين الرجلين : أبي عبيدة بن الجراح أو عمر بن الخطاب ، فقالوا : معاذ الله أن يكون ذلك وأنت بين أظهرنا ، أنت أحقنا بهذا الأمر ، وأقدم منا صحبة لرسول الله ﷺ ، وأنت أفضل المهاجرين وخليفة النبي في الصلاة ، وهي أفضل دين المسلمين ، فمن ذا الذي ينبغي له أن يتقدمك ، أو يتولى هذا الأمر عليك ؟ أبسط يدك نبايعك .

وفي رواية المدائني - كما نقله القاضي عبد الجبار في المغني - : أن أبا بكر لما ذكر أن يبايعوا أبا عبيدة أو عمر ، قال أبو عبيدة لعمر : أمدد يدك نبايعك ، فقال عمر : ما لك في الإسلام فهة^(٢) غيرها ، تقول هذا وأبو بكر حاضر ، ثم قال للناس : أيكم يطيب نفساً أن يتقدم قدمين قدمهما النبي ﷺ للصلاة ؟ رضىك رسول الله ﷺ لدينا ، أفلا نرضاك لدينانا ، ثم مد يد أبي بكر فبايعه^(٣) .

إلا أن هؤلاء لا سيما القتيبي وابن الأثير نقلوا الأول ، ثم قالوا : فلما ذهب يبايعانه سبقهما إليه بشير بن سعد فبايعه ، فنادى الحباب : يا بشير ! عاقك عقاق ، ما اضطررك إلى ما صنعت ؟ حسدت ابن عمك على الإمارة .

(١) في «م» : «فاتهم» .

(٢) أراد بالفهة السقطة والجهلة . انظر : النهاية لابن الأثير ٣ : ٤٨٢ .

(٣) المغني للقاضي عبد الجبار ٢٠ / ١ : ٢١٩ .

وفي رواية ابن الأثير: أنفست على ابن عمك الإمارة؟ بدل حسدت . فقال: لا ، ولكنني كرهت أن أنازع قوماً حقاً لهم ، فلما رأت الأوس ما صنع بشير - وهو سيد الخزرج - وما تطلب الخزرج من تأمير سعد قال بعضهم لبعض ، وفيهم أسيد بن حضير : والله ، لئن وليتموها سعداً^(١) عليكم مرة واحدة ، لا زالت لهم عليكم بذلك الفضيلة ، ولا جعلوا لكم فيها نصيباً أبداً ، فقوموا فبايعوا أبا بكر ، فقاموا إليه فبايعوه .

ثم قال القتيبي دون ابن الأثير: وقام الحباب إلى سيفه فأخذه ، فبادروا إليه فأخذوا سيفه منه ، وجعل يضرب بثوبه وجوههم ، حتى فرغوا من البيعة ، فقال: فعلتموها يا معشر الأنصار ، أما والله ! لكأني بأبنائكم على أبواب أبنائهم قد وقفوا يسألونهم بأكفهم لا يسقون الماء ، قال أبو بكر: أمنا تخاف يا حباب؟ قال: ليس منك أخاف ولكن ممن يجيء بعدك ، قال أبو بكر: فإذا كان ذلك كذلك فالأمر إليك وإلى أصحابك ، وليس لنا عليك طاعة ، فقال الحباب: هيهات يا أبا بكر! إذا ذهبت أنا وأنت جاءنا بعدك ما يسومنا الضيم .

فقال سعد بن عبادة: أما لو أن لي ما أقوى به على النهوض ، لسمعت مني في أقطارها وسككها زئيراً يخرجك أنت وأصحابك ، ولألحقنك بقوم كنت فيهم تابعاً غير متبوع ، خاملاً غير عزيز ، فبايعه الناس جميعاً ، حتى كادوا يطأون سعداً .

فقال سعد: قتلتموني ، فقيل: اقتلوه قتله الله ، فقال سعد: احملوني عن هذا المكان ، فحملوه فأدخلوه داره وترك أياًماً .

وفي رواية ابن الأثير بعد ما مر من قوله: فبايعوه: فانكسر على سعد

(١) نسخة بدل في «س» و«ن»: «الخزرج» بدل «سعداً» .

والخزرج ما أجمعوا عليه، وأقبل الناس يبائعون أبا بكر، ثم تحوّل سعد إلى داره فبقي أياماً .

ثم اشتركا في النقل وقالوا: ثم أرسل إليه أبو بكر أن أقبل فبايع، فقد بايع الناس، فقال له: لا والله حتى أرمينكم بكلّ سهم في كنانتي، وأخضب منكم سنان رمحي، وأضربكم بسيفي ما ملكته بيدي، وأقاتلكم بمن معي من أهل بيتي وعشيرتي، ولا والله، لو أن الجنّ اجتمعت لكم مع الإنس ما بايعتكم حتى أعرض على ربّي، فقال عمر لأبي بكر - لما أن جاءهم ذلك الخبر -: لا تدعه حتى يبايع، فقال لهم بشير بن سعد: إنّه قد أبى وليجّ، ولا يبايعكم حتى يُقتل، وليس بمقتولٍ حتى يُقتل معه ولده وأهل بيته وعشيرته، فلا تفسدوا على أنفسكم أمراً قد استقام لكم، فتركوه فليس تركه بضاركم^(١)، إنّما هو رجل واحد، فتركوه .

ثم قال القتيبي: فكان سعد لا يصلّي بصلاتهم، ولا يجتمع بجمعهم ولا يفيض بإفاضتهم، ولو وجد عليهم أعواناً لصال بهم ولقاتلهم، فلم يزل كذلك حتى هلك أبو بكر، وولي عمر، فخرج إلى الشام فمات بها ولم يبايع لأحدٍ لا لأبي بكر ولا لعمر^(٢). انتهى نقل هذين الرجلين حكاية أصل بيعتهم في السقيفة .

وقد ذكر هذه الحكاية على وفق هذين الرجلين بعينها عبدالحميد بن أبي الحديد من كتاب السقيفة لأحمد بن عبدالعزيز الجوهري بإسناده عن سعيد بن كثير الأنصاري، بل فيه كلّ ما نقلناه عن ابن قتيبة، وكذا عن ابن الأثير بأجمعه، إلا أنّه ذكر أنّ مَعْن بن عدي الأنصاري لما رأى اجتماع

(١) في «س» و«ن»: «بضائر لكم» .

(٢) الإمامة والسياسة ١ : ٢١ - ٢٨ ، الكامل في التاريخ ٢ : ٣٢٥ - ٣٣١ .

الأنصار أتى إلى عمر وأخبره بالخبر وقال له : قم ودبر الأمر ، فجاء عمر إلى أبي بكر ، إلى آخر الحكاية ، ثم ذكر أنه كان له صحبة قديمة معهما ولهذا أخبرهما^(١).

وقد نقل بعض أهل السير ، وكذا المروي عن بعض الصحابة وأئمة أهل البيت عليهم السلام : أن النفر من المهاجرين اجتمعوا أولاً عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله في المسجد للخوض في الإمامة ، فبلغ خبرهم الأنصار ، فاجتمعوا في السقيفة للمشاورة ، فلما سمع هؤلاء النفر اجتماعهم فيها ذهبوا إليهم^(٢) ، وصار ما صار .

وبالجملة ، هذا خلاصة حكاية السقيفة ، وسنذكر أيضاً فيما بعد نقل ما صار من رجوعهم إلى المسجد ودعوتهم علياً عليه السلام ومن معه من بني هاشم وغيرهم إلى البيعة ، والآن نقول : من أوضح الواضحات ما في هذه الحكاية من الدلالات ، لا سيما على وفق هذا النقل الذي بيننا كونه متفقاً عليه بين هؤلاء الجماعة ، المعترين عندهم ، المطابق لما مر أيضاً من خطبة عمر التي لا يمكنهم القدح فيها :

أما أولاً : فإنه صريح في أن لإجماع كان هناك ولا اجتماع ، حتى أن ما سوى أبي بكر وعمر وأبي عبيدة من أعيان المهاجرين لم يكن فيها أحد ، بل لم يكن فيها جماعة من أعيان الأنصار أيضاً ، كأبي أيوب وجابر وأمثالهما .

وبالجملة ، عدم تحقق الاجتماع الذي يكون محل توهم الإجماع ،

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦ : ٥ - ١١ .

(٢) الشافعي للسيد المرتضى ٣ : ١٧٥ ، الأربعين للشيرازي : ٢٤٧ ، وانظر : تاريخ الطبري ٣ : ٢٠٥ وما بعدها ، والسيرة النبوية لابن هشام ٤٢ : ٣٠٩ وما بعدها ، والسيرة النبوية لابن كثير ٤ : ٤٨٨ .

معلوم قطعاً لا سيما مع ظهور المخالفة وعدم الرضا من بعضهم ، بل عدم ثبوت الرضا الواقعي من أكثرهم ، فافهم .

وأما ثانياً : فإنه صريح في أن مناط كلامهم لم يكن على وفق ما بيناه وأوضحناه سابقاً من لزوم كون الإمام مثل النبيّ عالماً بجميع معالم الدين على النهج الذي تبين عياناً ، وأن هذا هو عمدة أسباب الإمامة ولزوم وجوده ، بل إنما زعم هؤلاء أن الإمامة هي محض الرئاسة الدنيوية والإمارة المتعارفة ، لا سيما على نقل المدائني كما ظهر ، وهو توهم فاسد ، بل إنما هي رئاسة الدين والدنيا ، كما مرّ تصريح الجمهور بهذا أيضاً في تعريف الإمامة ، وصراحة كلام هؤلاء القوم في ذلك بل عدم التفاتهم إلى ما سوى ذلك معلوم واضح حتى من احتجاجاتهم ، بل لو أريد توجيه كلامهم لا يمكن ، ولو أمكن لزادت الفضيحة عليهم ؛ لانحصار الأمر حينئذٍ لا محالة في عليّ عليه السلام ، كما ظهر سابقاً ، بل هو ظاهر في نفسه أيضاً ، مع ما سيأتي في محله من نقص علم أبي بكر وعمر فضلاً عن سعد بن عبادة الذي لم يكن له خبر بقول النبيّ صلى الله عليه وآله : «الأئمة من قريش»^(١) ، ومع هذا كيف يمكن الحكم بصحة بيعتهم شرعاً ، فضلاً عن اعتقاد كون غير عليّ عليه السلام إماماً في الدين أيضاً ، فافهم .

وأما ثالثاً : فإنّ جميع ما ذكر ينادي بأن اجتماعهم هناك والمكالمات التي صارت بينهم لم يكن إلا كقول القائل : وكلّ يجرّ إلى نفسه ويوقد النار على برمته ، ضرورة صراحة ادعاء الأنصار للخلافة لهم ، والمهاجرين لهم ، حتى بتلك الكيفية التي مع شناعتها تنادي بأن أصل تكلم كلّ من الفريقين

(١) تقدّم تخريجه مراراً وكذا في ص ٤٢٧ ، الهامش (١) .

كان على نهج^(١) المخاصمة ، وعلى سبيلٍ منافٍ لما هو طريق الاختيار الذي هو سلوك نهج الإنصاف ، والطريق المعتر عند القوم ، فإنه - كما صرّحوا به - هو المشاورة ، بمعنى أن يستشير بعضهم من بعض على نهج الاسترشاد ، واستبانة ما فيه السداد فيما عندهم من العلم بالمصالح المقتضية لانتخاب مَنْ هو الأرجح بحسبها من بين سائر المستأهلين ، وإن كان من غيرهم ، حاضرّاً كان أو غائباً ، كأن يقال مثلاً: لا بدّ في الإمارة من الصفات الفلانيّة ، وهي مستجمعة في فلان إن كان واحداً ، أو في فلان وفلان وفلان إن كانوا جماعة ، ثمّ يقال : فاجتمعوا على اختيار مَنْ هو الأحقّ بها منهم ، وأين هذا من ذاك الذي مبناه على التغلّب بالكلام ، والتمحّل في المرام ، وتزكية كلّ نفسه وطائفته ومدحها بما ينادي بإرادتهم الجذب إلى أنفسهم ، لا سيّما بالصفات التي لها مصداق أولى منهم وأحقّ ممّن لم يذكره ولم يدخلوه ، وهل التغرير والتزوير إلّا في مثل هذا؟ بل وهل الحميّة الجاهليّة إلّا نحو هذا؟ ألا ترى ما ينادي به كلام الأنصار من أوّله إلى آخره من صريح مطالبتهم الإمارة لأنفسهم جهاراً ، حتّى مع التهديد بالسيف وطردهم إخوانهم المهاجرين عن المدينة قسراً وجبراً ، بل ولو انجزّ إلى الكفر والارتداد والفتنة والفساد ، بحيث إنّ سعداً لم يكن راضياً بتقسيم الإمارة أيضاً ، ولم يكن رضا من رضي به إلّا اضطراراً ، ولا مبايعة من بايع منهم أبا بكر إلّا حسداً ومكرراً ، حتّى أنّ جماعة من المؤرّخين صرّحوا بأنّهم ندموا عن تلك البيعة أخيراً ، ولكن لم يمكنهم الإظهار به جهاراً ، فأيّ تغلّب أعظم من هذا؟ وأيّ عصبية أشدّ من هذا؟ فكيف يجوز حينئذٍ على عاقلٍ أن يقبل أنّ

(١) في «ن» : «وجه» بدل «نهج» .

مثل هذا هو المشاورة المعتبرة في الاختيار؟ بل كيف يمكنه أن يدعن مع هذا بكونهم أهل عرفان الحق، وقطب دائرة الاستبصار، المؤتمنين في الدين والناصحين الأخيار.

ألا تنظر إلى ما صدر ذلك الحين عن أبي بكر وأصحابه من التزوير في الكلام والتمويه في المرام، والاكتماء بكساءٍ لغيرهم، والإنفاق من مالٍ لم يكن لهم فيه غير سهم واحد، حتى من غير تلويحٍ بحقيقة الحال، ولا إشعارٍ بذكر مَنْ له رأس المال.

وكفى في هذا قول أبي بكر: كنّا معشر المهاجرين أوّل الناس إسلاماً، والناس لنا في ذلك تبع، ونحن عشيرة رسول الله ﷺ، ونحن مع ذلك أوسط العرب أنساباً.

وكذا قوله: فخصّ الله المهاجرين الأوّلين بتصديقه، والإيمان به، والمواساة له، والصبر معه، إلى قوله: فهُم أوّل مَنْ عبد الله في الأرض، وأوّل مَنْ آمن بالله ورسوله، وهُم أولياؤه وعشيرته، وأحقّ الناس بهذا الأمر من بعده، لا ينازعهم فيه إلا ظالم.

وكذا قوله على ما نقله عمر في خطبته المتقدّمة: ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحيّ من قريش، هُم أوسط العرب نسباً وداراً.

وهكذا قول عمر للأَنْصار: لا ترضى العرب أن تؤمركم ونبيّها من غيركم، ولا ينبغي أن تولّي هذا الأمر إلا مَنْ كانت النبوة فيهم وأولو الأمر منهم، لنا بذلك على مَنْ خالفنا الحجّة الظاهرة والسلطان المبين، من ينازعنا سلطان محمّدٍ وميراثه ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مُدْلِ بباطل، أو متجانفٍ لإثمٍ، أو متورّطٍ في هلكة.

فإنّ من البيّن الواضح المعلوم، لا سيّما بعد ملاحظة ما بيّناه في

المقالة الأخيرة من المقصد الأول: أن هذه الصفات كلها لعلِّي عليه السلام، بل إنما هو الذي كان مستجمعاً لها ولغيرها من العلم والشجاعة، وسائر الكمالات التي منها: نصرة النبي صلى الله عليه وآله التي تقدّم أنفاً أنها كانت هي عمدة مستمسك الأنصار في طلب الإمارة وافتخارهم على غيرهم .

ويكفي في تبيان هذا ما مرّ في محلّه من أن علياً عليه السلام كان أول مَنْ أسلم من الرجال وأمن بالله وصدّق برسوله صلى الله عليه وآله وعبد الله معه، لثالث معهما غير خديجة، كلّ ذلك بالنصّ والإجماع، بل لم يكفر بالله أبداً، حتى أنه آمن قبل تكليفه قطعاً، ومن أن عمدة نصرة النبي صلى الله عليه وآله كانت منه، كما هو معلوم عند الصديق والعدوّ؛ بحيث انهزم كلّ الصحابة كراماً إلا هو، حتّى أبي بكر وعمر، كما ينادي به حكاية أحد، وحنين، وخبير، ومن أنه أعلى وأوسط بيوت العرب نسباً؛ لكونه هاشمياً أباً وأماً، حتّى أن جدّته أمّ عبدالمطلب كانت من الأنصار أيضاً، ومع هذا كان أقرب الناس من رسول الله صلى الله عليه وآله عشيرة، وأمّسهم به رحماً؛ لكون أبي طالب أخا عبد الله أباً وأماً جميعاً، وأولاهم به من كلّ جهة؛ بحيث خصّه النبي صلى الله عليه وآله بتربيته صغيراً، وتزويجه سيّدة النساء كبيراً، وبتأميره على سائر الصحابة حتّى أبي بكر وعمر مراراً، من غير أن يؤمّر عليه أحداً أبداً، وبمؤاخاته معه يوم المؤاخاة، وبمشاركة الدعاء يوم المباهلة، وبسائر المزايا التي لا حاجة إلى ذكرها، حتّى أن هؤلاء وإن ادّعوا كونهم من العشيرة كان عليّ عليه السلام من أقربيهم بنصّ قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (١)، بل كان هو رأس عترته وأهل بيته الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً،

وجعل أجر الرسالة مودتهم في آية القربى^(١)، وأوجب على غيرهم التمسك بهم إن أرادوا النجاة إلى الهدى، وإن ادعوا أنهم من أولياء النبي ﷺ كان عليّ عليه السلام أولى الأولياء بنص قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾^(٢)، وبنص تخصيص النبي ﷺ إياه بقوله: «من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه»^(٣)، لا سيما مع ملاحظة قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^(٤).

وإن ادعوا الصبر معه والمواساة له، فلا مواساة أعظم من المواساة بالنفس التي كانت هي فعل عليّ عليه السلام في المواضع العديدة التي منها يوم أحد، وليلة المبيت على فراشه، فأما الصبر معه فلا صبر أشد من ترك الفرار عنه عند الاضطرار، وقد علم كل أحد حالهم وحال عليّ عليه السلام في ذلك بنقل الأشرار والأخبار، وأما المواساة المألوية فهي أيضاً معلومة من آية النجوى^(٥) بالنسبة إليه وإلى غيره وإن كفاها سورة هل أتى وغيرها لا سيما آية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾^(٦).

فلو كان مقصود هؤلاء باطناً المشاورة الناصحة في اختيار المستحق للإمامة واقعاً لأجل الاتصاف بهذه الصفات التي احتجوا بها، لما سكتوا عن بيان أولوية عليّ عليه السلام، بل لم يرضوا إلا بتعيينه، لا سيما مع كونه أعلم منهم أيضاً، كما تبين عياناً، ولا أقل من ذكر اسمه وإظهار استهاله، حتى أن

(١) سورة الشورى ٤٢ : ٢٣ .

(٢) سورة الأنفال ٨ : ٧٥ .

(٣) تقدّم تخريجه مراراً .

(٤) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦ .

(٥) سورة المجادلة ٥٨ : ١٢ .

(٦) سورة المائدة ٥ : ٥٥ .

ظهور هذا؛ بحيث لا يمكن فرض اعتذارٍ لهم في ذلك أصلاً ولو كان بالخيالات الفاسدة في نفسها، التي لفقها بعضٌ منهم ومن أتباعهم أخيراً في توجيه دفع الإمامة عنه، كما ذكرنا بعضها مع بيان سخافتها فيما سبق في الفصل الثاني من الباب الرابع من المقدمة، وسيأتي كثير منها أيضاً غير بعيد؛ إذ مع قطع النظر عن عدم جريان شيءٍ من تلك الأعذار هاهنا، معلوم أنّ مقتضى مقام المشاورة الناصحة لا سيّما في مثل هذا الأمر، ومعظم شرائطه أن يذكر كلّ مَنْ يحتمل فيه الأهلية، لا سيّما عند ظهور الأولوية مع ذكر المانع الذي يكون مانعاً عنه إن كان على نهج واضح يزول به احتمال تطرّق الشبهة، ومع هذا هؤلاء سكتوا جميعاً عن ذكره رأساً، بل كان أبو بكر خائفاً أو ناسياً أو جاهلاً، أو غير زاعمٍ بالتّصاف عليّ عليه السلام بالأوصاف التي ذكرها هو وغيره في شأن المهاجرين، أو كانت غيبته غيبة مانعة عن الوصول إليه، أو أخذ البيعة نيابةً عنه حتّى ترك ذكر اسمه، ولا أقلّ من تشريكه مع أبي عبيدة وعمر ولو استطراداً.

نعم، إذا لم يرغب الإنسان في أمرٍ ولم يرد إلاّ الإغماض عن ذكره لكي لا يتنبّه به الناس ويجادلون فيه، يسلك مثل هذا السلوك وإن استلزم مخالفة النصّح، كما هو معلوم من حال أهل كلّ زمان، وهكذا الكلام بعينه في سكوت أبي عبيدة وعمر ورؤساء^(١) الأنصار.

فمع هذا، كيف يمكن حصول القطع بكون تلك المشاورة مشاورةً ناصحةً دينيّةً، والاختيار اختياراً صحيحاً شرعياً، بل وجب القطع بخلافه، ولا أقلّ من عدم الاعتماد عليه، إلاّ أن يثبت بدليلٍ آخرٍ قطعيّ، ودونه خרט القناد، لا سيّما مع قيام شواهد أخرى مصرّحة بعدم كونهم ناصحين في هذا

(١) في «م»: «وسائر» بدل «ورؤساء».

الاختيار، ولا كون شورا هم شوراً شرعياً موافقاً لما فيه رضا الله ورسوله ﷺ الذي يجب أن يكون فعل الأختيار .

فمنها: ما مرّ من اعتراف عمر بكون هذه البيعة فلتة^(١) .

ومنها: استلزام ما ذكرناه من قول أبي بكر وعمر للأنصار: إن كل من نازع أولياء محمد ﷺ وعشيرته وأهل ميراثه في الإمامة كان ظالماً غادراً متجانفاً بالإثم، كونهما كذلك أيضاً بالنسبة إلى عليّ ﷺ، كما هو واضح .

ومنها: ما مرّ لاسيّما في فصول الباب الثاني من المقدّمة وما يأتي أيضاً، لاسيّما في المقالة السادسة ممّا ينادي صريحاً بعدم لزوم الوثوق، بل لزوم عدم الوثوق بأكثر الناس وأفعالهم، حتى كثير من الصحابة، بل كلّهم إلا ما قلّ منهم، وأنّ ذلك من جملة امتحان الله عزّ وجلّ .

ومنها: ما سيظهر من بيان حكاية مطالبة أبي بكر مبايعة عليّ ﷺ وبني هاشم له، فإنّها تنادي بأنّ مبنى هذه البيعة كان على التمويه، وأنّ عليّاً وأصحابه بل جمعاً من الصحابة لم يكونوا راضين بذلك .

هذا، مع ما سيأتي أيضاً من شكايات عليّ ﷺ من هؤلاء صريحاً، ومن سائر ما يدلّ على وجود المنافرة بينهم قلباً، بل صريح عدم إرادتهم خلافته وإمامته، ألا ترى إلى احتجاج أبي عبيدة وعمر على لزوم تقديم أبي بكر على غيره؛ بحيث يعمّ عليّاً ﷺ أيضاً بآية الغار وقدم الصحبة وإمامة الصلاة، وتركهما رأساً ما في عليّ ﷺ من آيات التطهير، والمباهلة، وهل أتى، وغيرها، ومن اجتماع القرابة القريبة مع الصحبة القديمة بل أقدم ونحوها، ومن إمارته على أبي بكر مراراً بأمر النبي ﷺ المستلزمة لإمامته له في الصلاة أيضاً بدون العكس أبداً وأمثال ذلك، فافهم .

(١) تقدّم تخريجه مراراً .

ومنها: ما مرّ في المقصد الأوّل لا سيّما في المقالات الأوّل، والأخيرة منه من تبيان لزوم تعيين الإمام على الله ورسوله ﷺ، وكون عليّ عليه السلام معيّناً منهما بالنصوص الصحيحة الصريحة.

ومنها: ما هو الأصل والعمدة من كون مبنى هذه الحكاية على محض الرأى الذي تبين سابقاً - لا سيّما في المقالة الثانية من هذا المقصد والباب الرابع من المقدّمة - أنّه من عمل الشيطان، وليس من دين الإسلام في شيء، ولا من طريق أهل الإيمان في زمان، لا سيّما مثل هذا الرأى الذي كان محض متابعة الهوى في مقابل حكم الله ورسوله ﷺ وأمرهما؛ إذ مع قطع النظر عن سائر النصوص بالكلية لا كلام في ورود حديث الثقلين وصراحته في لزوم التمسك بهما، وكون ذلك حافظاً عن الوقوع في الخطأ والضلالة، مع ظهور أنّ أحداً من هؤلاء القوم لم يتفوّه بتكليف المراجعة إليهما ولو في المشاورة في الاختيار، حتّى كأنّهم لم يسمعوا بهما، مع أنّ عمر كان هو المنادي بقوله: حسبنا كتاب الله^(١)، يوم منعه النبيّ ﷺ عن كتابة الوصية.

وقد بيّنا صريحاً خلاصة جميع هذه الأشياء فيما نقلناه في الفصل الثاني من الباب الرابع من المقدّمة بتقريب نقل الوصية والسقيفة، من أراد انكشاف تمام الحال عليه فليرجع إليه.

ثمّ إذا تبين هذا، فلنذكر حينئذٍ نقل خلاصة حكاية بيعة عليّ عليه السلام.

(١) المصنّف لعبد الرزّاق ٥ : ٩٧٥٧/٤٣٨، مسند أحمد ١ : ٢٩٨٣/٥٣٤، صحيح مسلم ٣ : ٢٢/١٢٥٩، مسند أبي عوانة ٣ : ٥٧٥٧/٤٧٦، دلائل النبوة للبيهقي ٧ : ١٨٣ - ١٨٤، الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢ : ٤٣٢، الجمع بين الصحيحين ٢ : ٩٨٠/٩.

قال ابن قتيبة - بعد ما ذكرنا عنه من حكاية السقيفة - بإسناده المذكور، وكذا ابن أبي الحديد من كتاب الجوهرى - كما أشرنا سابقاً - : إن بني هاشم اجتمعت عند بيعة الأنصار إلى عليٍّ عليه السلام معهم الزبير بن العوام ، وكان يعدّ نفسه رجلاً من بني هاشم ، حيث كانت أمّه صفية بنت عبدالمطلب ، واجتمعت بنو أمية إلى عثمان بن عفان ، واجتمعت [بنو] (١) زهرة إلى سعد وعبدالرحمن بن عوف ، فكانوا في المسجد مجتمعين إذ أقبل إليهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة ، راجعين من بيعة السقيفة ، فقال لهم عمر : ما لي أراكم مجتمعين حلقاً شتى ؟ قوموا فبايعوا أبا بكر ، فقد بايعته الناس وبايعه الأنصار ، فقام عثمان ومن معه فبايعوا ، وقام سعد وعبدالرحمن ومنّ معهما فبايعوا ، وإن عليّاً عليه السلام والعبّاس ومن معهما من بني هاشم انصرفوا إلى رحالهم ، ومعهم الزبير ، فذهب إليهم عمر في عصابة - فيهم أسيد بن حضير ، وسلمة بن أسلم - فقالوا لهم : انطلقوا فبايعوا أبا بكر ، فخرج إليهم الزبير بالسيف ، فقال عمر : عليكم الرجل خذوه ، وفي رواية ابن أبي الحديد : عليكم الكلب (٢) ، فوثب عليه سلمة بن أسلم ، فأخذ السيف من يده وضرب به الجدار ، ثم انطلقوا به وبعليٍّ عليه السلام ومعهما بنو هاشم ، وعليٍّ عليه السلام يقول : «أنا عبدالله وأخو رسول الله صلى الله عليه وآله» ، حتى انتهوا به إلى أبي بكر ، فقيل له : بايع أبا بكر ، فقال : «أنا أحقّ بهذا الأمر منكم لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لي ، أخذتم هذا الأمر من الأنصار واحتججتم عليهم بالقرابة من رسول الله صلى الله عليه وآله ، وتأخذون منا أهل البيت غصباً ، أستم الزمتم الأنصار بأنكم أولى بهذا الأمر منهم لمكان محمّد صلى الله عليه وآله فأعطوكم

(١) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٦ : ١١ .

المقادة، وسلّموا إليكم الإمارة؟ فأنا أحتج عليكم بمثل ما احتججتم على الأنصار، نحن أولى برسول الله ﷺ حياً وميتاً، فأنصفونا إن كنتم تؤمنون بالله وتخافون الله تعالى من أنفسكم، واعرفوا لنا من الأمر مثل ما عرفت الأنصار لكم، وإلا فبوءوا بالظلم وأنتم تعلمون».

فقال عمر: إنك لست متروكاً حتى تباع.

فقال له عليّ عليه السلام: «احلب حلباً لك شطره، اشدد له اليوم أمره ليرده عليك غداً، والله! لا أقبل قولك يا عمر ولا أبايعه».

فقال له أبو بكر: فإن لم تباعني فلا أكرهك، فقال له أبو عبيدة: يا أبا الحسن! إنك حدث السنّ وهؤلاء مشيخة قريش قومك، ليس لك مثل تجربتهم ومعرفتهم بالأمر، ولا أرى أبا بكر إلا أقوى على هذا الأمر منك، وأشدّ احتمالاً له واضطلاعاً، فسلم له هذا الأمر وارض به، فإنك إن تعش ويطل بك بقاء، فأنت لهذا الأمر خليق وبه حقيق في فضلك ودينك وعلمك وفهمك وسابقتك ونسبك وجهادك.

فقال عليّ عليه السلام: «الله الله، يا معشر المهاجرين، لا تخرجوا سلطان محمّد في العرب من داره وقرع بيته إلى دوركم وقعور بيوتكم، ولا تدفخوا أهله عن مقامه في الناس وحقّه، فوالله يا معشر المهاجرين، لنحن أحقّ الناس به، لأننا أهل البيت، ونحن أحقّ بهذا الأمر منكم، أما كان فينا القارئ لكتاب الله تعالى، الفقيه في دين الله، العالم بسنة رسول الله ﷺ، المضطلع بأمر الرعيّة، المدافع عنهم الأمور السيئة، القاسم بينهم بالسويّة، والله إنّه لفينا، فلا تتبعوا الهوى فتضلّوا عن سبيل الله وتزدادوا من الحقّ بُعداً».

فقال بشير بن سعد: لو كان هذا الكلام سمعته الأنصار منك يا عليّ

قبل بيعتها أبا بكر، ما اختلف عليك اثنان، ولكنهم قد بايعوا، فانصرف عليٌّ عليه السلام إلى منزله ولم يبايع ولزم بيته حتى ماتت فاطمة عليها السلام (١).

وقد ذكر القتيبي أيضاً خلاصة كيفية ما مرّ آنفاً من ذهاب عمر إلى بيت عليٍّ عليه السلام هكذا: قال عمر لأبي بكر: ألا تأخذ هذا المتخلف عنك بالبيعة؟ فقال أبو بكر: يا قنفذ - وهو مولى له - اذهب فادع عليّاً، فلما ذهب قنفذ إلى عليٍّ عليه السلام فقال: «ما حاجتك؟» قال: يدعوك خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال عليٌّ عليه السلام: «سريعاً ما كذبتم على رسول الله صلى الله عليه وآله».

فرجع قنفذ فأبلغ الرسالة، فبكى أبو بكر، ثم قال عمر المرّة الثانية: ألا تضمّ هذا المتخلف عنك بالبيعة، فقال أبو بكر لقنفذ: عد إليه، فقل: أمير المؤمنين يدعوك لتبايع، فجاء قنفذ فأدّى ما أمر به، فرفع عليٌّ عليه السلام صوته فقال: «سبحان الله! لقد ادّعى ما ليس له»، فرجع قنفذ فأبلغ الرسالة، فبكى أبو بكر، ثم قام عمر فمشى ومعه جماعة (٢).

وفي رواية الجوهري بإسناده عن الشعبي: أن أبا بكر قال: يا عمر، ويا خالد بن الوليد، انطلقا إليهما - يعني عليّاً والزبير - فأتياني بهما (٣).
وفي كتاب العقد: أنه قال لعمر: إن أبا فقاتلها (٤).

قال القتيبي: فأتى عمر ومنّ معه إلى باب فاطمة عليها السلام فدقوا الباب وناداهم عمر، فأبوا أن يخرجوا، فدعا عمر بالحطب، وقال: والذي نفس عمر بيده! لتخرجنّ أو لأحرقنّها عليكم على ما فيها، فقبل له: إن فيها

(١) الإمامة والسياسة ١: ٢٨ - ٢٩، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦: ١١ - ١٢.

(٢) الإمامة والسياسة ١: ٣٠.

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦: ٤٨.

(٤) العقد الفريد ٤: ٢٥٩.

فاطمة، فقال: وإن، فلما سمعت أصواتهم نادى بأعلى صوتها باكية: «يا رسول الله ما ذا لقينا بعدك من ابن الخطّاب وابن أبي قحافة»، فلما سمع القوم صوتها وبكاءها انصرفوا باكين، وكادت قلوبهم تتصدّع وأكبادهم تنفطر، وبقي عمر ومعه قوم، فأخرجوا عليّاً عليه السلام^(١).

وفي رواية الجوهري عن الشعبي: أنّ عمر دخل ووقف خالد على الباب، فأخذ عمر بيد الزبير فأقامه ثمّ دفعه فأخرجه، وقال لخالد: دونك هذا، فأمسكه خالد خارج الباب ومعه جماعة، ثمّ دخل عمر فقال لعليّ عليه السلام: قم فبايع، فأبى أن يقوم فحمله ودفعه كما دفع الزبير، وساقهما عمر ومَنْ معه سوقاً عنيفاً، واجتمع الناس ينظرون، وصرخت فاطمة عليها السلام ولولت فخرجت إلى باب حجرتها، وقالت: «ما أسرع ما أغرتم على أهل بيت نبيكم»^(٢).

وقد روى الجوهري حكاية دخولهم بيت فاطمة عليها السلام وصياحها، وكسر سيف الزبير وإخراج عليّ عليه السلام ومَنْ معه قسراً عن جماعة، منهم: ابن لهيعة، عن أبي الأسود، ومنهم: شهاب بن ثابت، ومنهم: سعد بن إبراهيم، ومنهم: عمر بن شبة عن رجاله، ومنهم: النضر بن شميل، ومنهم: سلمة بن عبد الرحمن، ومنهم: ليث بن سعد^(٣).

وفي نقل بعض من هؤلاء: التهديد بالحرق أيضاً موجود، مع أنّ التهديد بالحرق ذكره الواقدي، وابن عوانة، وابن عبد ربّه في كتبهم، وكذا صاحب كتاب أنفاس الجواهر، والبلاذري، وغيرهم، حتّى أنّ السيوطي

(١) الإمامة والسياسة ١: ٣٠.

(٢) نقله عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٦: ٤٨ - ٤٩.

(٣) نقله عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٦: ٤٧ - ٤٩.

رواه في جامعه الكبير من كتاب ابن أبي شيبة عن أسلم^(١).
وقد نقل الطبري في تاريخه^(٢) أكثر ما أشرنا إليه، ولا حاجة إلى نقل
الجميع، فلنرجع إلى ذكر تنمّة ما كنا فيه.

قال القتيبي: ومضوا به إلى أبي بكر، فقالوا له: بايع، قال: «إن
لم أفعل فمَه؟» قالوا: إذاً والله الذي لا إله إلا هو، نضرب عنقك، قال: «إذا
تقتلون عبدالله وأخا رسول الله ﷺ»، فقال عمر: أما عبدالله فنعم، وأما أخا
رسول الله فلا، وأبو بكر ساكت لا يتكلم، فقال له عمر: ألا تأمر فيه
بأمرك؟ فقال: لا أكرهه على شيء ما كانت فاطمة إلى جنبه، فلحق عليّ
بقبر رسول الله ﷺ يصيح ويبكي وينادي: «يا بن أمّ! إنّ القوم استضعفوني
وكادوا يقتلونني».

قال القتيبي: فلم يبايع عليّ حتى ماتت فاطمة [عليها السلام] ولم تمكث بعد
أيها إلا خمساً وسبعين ليلة، فلما توفيت أرسل عليّ إلى أبي بكر أن أقبل
إلينا^(٣)، ثم ذكر تفصيل بيعة عليّ [عليه السلام] أبا بكر بمثل ما سيأتي من صحيح
مسلم والبخاري، فنحن نكتفي بذكر ما في الصحيحين.

وقد ذكر ابن الأثير أيضاً حكاية الزبير وكسر سيفه، وأنّ عليّاً [عليه السلام]
وبني هاشم والزبير لم يبايعوا ستة أشهر حتى ماتت فاطمة [عليها السلام] فبايعوه^(٤)،
وذكر أيضاً حكاية بيعته بنحو ما في الصحيحين.

(١) عنهم في الطوائف ١: ٣٣٥ - ٣٣٦، كتاب الردّة للواقدي: ٧٨، العقد الفريد ٤:
٢٦٠، جمل أنساب الأشراف ٢: ٢٦٨، جامع الأحاديث ١٣: ١٠٣٣/٢٦٧،

المصنّف لابن أبي شيبة ١٤: ٥٦٧ - ١٨٨٩١/٥٦٨.

(٢) تاريخ الطبري ٣: ٢٠٢.

(٣) الإمامة والسياسة ١: ٣٠ - ٣٢.

(٤) الكامل في التاريخ ٢: ٣٢٥ و٣٣١.

وقد نقل ابن قتيبة أيضاً بإسناده السابق، وكذا ابن أبي الحديد من كتاب الجوهرى بإسنادٍ ينتهي إلى أبي جعفر محمد الباقر عليه السلام: «أَنْ عَلِيًّا عليه السلام كان يحمل فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله على دابةٍ ليلاً إلى بيوت الأنصار، يسألهم النصرة، وتسالهم فاطمة الانتصار له، فكانوا يقولون: يا بنت رسول الله! قد مضت بيعتنا لهذا الرجل، ولو أن زوجك وابن عمك سبق إلينا أبا بكر، ما عدلنا به، فيقول علي عليه السلام: «فكنت أدع رسول الله صلى الله عليه وآله في بيته، لم أدفنه وأخرج أنازع الناس سلطانه؟»، وقالت فاطمة عليها السلام: «ما صنع أبو الحسن إلا ما كان ينبغي له، وقد صنعوا ما الله حسيبهم عليه ومطالبهم»^(١).

وفي كتاب معاوية المشهور إلى علي عليه السلام:

وأعهدك أمس تحمل قعيدة بيتك ليلاً على حمار ويداك في يد ابنك حسن وحسين يوم بويح أبو بكر الصديق، فلم تدع أحداً من أهل بدر والسوابق إلا دعوتهم إلى نفسك، ومننت^(٢) عليهم بامراتك، واستنصرتهم على صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يجبك منهم إلا أربعة أو خمسة^(٣).

وروى عبدالملك العصامي في كتابه سمط النجوم العوالي، عن الزهري قال: تخلف عن بيعة أبي بكر سعد بن عباد وطائفة من الخزرج، وعليّ وإبناه، والزيبر، والعبّاس، وبنوه وبنو هاشم، وطلحة، وسلمان، وعمّار، وأبو ذرّ، والمقداد، وخالد بن سعيد بن العاص، وغيرهم، ثم إنهم بايعوا إلا سعد بن عباد، فمنهم من أسرع ومنهم من تأخر^(٤).

(١) الإمامة والسياسة ١: ٢٩ - ٣٠، وفيه: سبق إلينا قبل أبي بكر، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦: ١٣.

(٢) كذا في النسخ، وفي المصدر: ومشيت.

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٤٧.

(٤) سمط النجوم العوالي ٢: ٣٣٢.

وذكر ابن قتبية وغيره أيضاً: أنه لم يبايع أبا بكر من أصحاب رسول الله ﷺ ثمانية عشر رجلاً كانوا رافضة، ثم عدّ هؤلاء الجماعة المذكورين أنفاً، وبريدة الأسلمي، وأبي بن كعب، وخزيمة ذا الشهادتين، وأبا الهيثم بن التيهان، وسهل بن حنيف، وأبا أيوب الأنصاري، وجابر بن عبدالله الأنصاري، وحذيفة بن اليمان، وقيس بن سعد بن عبادة^(١).

وسياتي في المقالة السادسة أسامي جمع آخر أيضاً، ويأتي في الختام أيضاً من طريق الإمامية عن أبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أن اثني عشر رجلاً من هؤلاء جاؤا إلى عليّ عليه السلام وعرضوا عليه نصرتهم له وطلبوا منه الإذن، وقالوا: أردنا أن نأتي الرجل وننزله عن منبر رسول الله ﷺ فكرهنا أن نحدث شيئاً دون إذتك وشورك، فقال عليّ عليه السلام: «وأيم الله! لو فعلتم ذلك إذأ لما كنتم إلا كالملح في الزاد، وكالكحل في العين» إلى أن قال عليه السلام: «إن رسول الله ﷺ أخبرني قبل وفاته، فقال: إن الأمة ستغدربك وتنقض عهدي، فإنك مني بمنزلة هارون من موسى، وإن الأمة بعدي بمنزلة هارون ومن تبعه، وبمنزلة السامري ومن تبعه، فإن وجدت أعواناً فبادر إليهم وجاهدهم، وإلا فكف يدك واحقن دمك حتى تلحق بي مظلوماً، فلما قبض النبي ﷺ اشتغلت بغسله والفرار من شأنه، ثم آليت أن لا أرتدي إلا للصلاة حتى أجمع القرآن، إذ هو أحق وأولى، ثم أخذت بيد فاطمة وابني الحسن والحسين، فدرت على أهل بدر والسابقة، فأنشدتهم حقّي ودعوتهم إلى نصرتي، فما أجابني إلا رهط قليل: سلمان،

(١) الإمامة والسياسة: ٢٧ - ٢٨، الأربعين للشيرازي: ٢٣١ عن ابن قتبية، السيرة النبوية لابن هشام: ٤: ٣٠٧، تاريخ يعقوبي: ٢: ١٢٤، العقد الفريد: ٤: ٢٥٩، الاستيعاب: ٣: ٩٧٣.

والمقداد، وعمار، وأبو ذرّ، وأبي أهل بيتي عليّ إلاّ السكوت، لما علموا وغارة^(١) في صدور القوم، لكنكم انطلقوا بأجمعكم إلى الرجل فاعرفوه ما سمعتم من رسول الله ﷺ ليكون ذلك أوكد للحجة، وأبلغ للعقوبة، وأبعد من رسول الله ﷺ يوم القيامة إذا وردوا عليه».

فانطلق القوم بأجمعهم إلى المسجد وكان يوم الجمعة، فلما صعد أبو بكر المنبر فأول من قام وتكلّم خالد بن سعيد، ثمّ تكلّم واحدٌ بعد واحدٍ وأبو بكر ساكت لا يحير كلاماً حتّى خلصوا، فقام إليه عمر وتكلّم على أبي بكر في سكوته وأخذ بيده وانطلق به إلى منزله إلى ثلاثة أيام، فجاءهم خالد بن الوليد، وسالم مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل، ومعهم أناس كثير فقالوا: ما جلوسكم؟! فقد طمعت فيها والله بنو هاشم فأخرجوهم إلى المسجد، فقال عمر: لئن ذهب رجل يتكلّم بالذي تكلّم بالأمس لآخذنّ الذي فيه عيناه^(٢)، الخبر، ويأتي إن شاء الله مفصلاً في محله.

وقد روى أيضاً جمع من أهل الخلاف على الشيعة في كتبهم بعض ما يدلّ على مخالفة بعض هؤلاء، بل تكلّمهم أيضاً ببعض الكلام الدالّ على عدم رضاهم بتلك البيعة واقعاً وإن بايعوا ظاهراً. ولا بأس إن أشرنا إلى خلاصة بعض ذلك هاهنا لإتمام الحجّة عليهم في إنكارهم بعض الأشياء.

روى الجوهري وغيره، عن المعروف بن سويد، قال: كنت بالمدينة

(١) الزُّعْر: الضغن والعداوة. الصحاح ٢: ٨٤٦ «وغير».

(٢) الاحتجاج ١: ١٨٦ - ٣٧/٢٠٠، نهج الإيمان: ٥٧٨ - ٥٨٦، ويُنظر: الخصال:

أيام بويع عثمان ، فرأيت رجلاً في المسجد جالساً وهو يصفق بإحدى يديه على الأخرى والناس حوله ، ويقول : واعجباً من قريش ! واستثارهم بهذا الأمر على أهل هذا البيت ، معدن الفضل ، ونجوم الأرض ، والله إن فيهم لرجلاً ما رأيت أحداً بعد النبي ﷺ أولى منه بالحق ، فسألت عنه ، فقالوا : هذا المقداد ، فتقدّمت إليه وقلت : أصلحك الله ، من الرجل الذي تذكر ؟ فقال : ابن عمّ نبيك عليّ بن أبي طالب عليه السلام .

قال : ثمّ لقيت بعد مدّة أبا ذرّ فحدّثته ما قال المقداد ، فقال : صدق ، قلت : فما منعكم أن تجعلوا الأمر فيهم ؟ قال : أبي ذلك قومهم ، قلت : فما منعكم أن تعينوهم ؟ قال : مه ، لا تقل هذا ، إياكم والفرقة والاختلاف ^(١) .

وقد روى الجوهري وغيره ، عن ابن لهيعة : أن رسول الله ﷺ توفي ، وأبو ذرّ غائب ، فقدم فأتى أبا بكر ، فقال : أصبتم قناعه ، وتركتم قرابه ، فلو جعلتم هذا الأمر في أهل بيت نبيكم ما اختلف عليكم اثنان ^(٢) . وروى هو وجمع آخر عن المغيرة : أن سلمان وجماعة كان هواهم أن يبايعوا عليّاً ، فلمّا بويع أبو بكر قال سلمان للصحابة : أصبتم الخيرة ، ولكن أخطأتم المعدن .

وعن حبيب بن أبي ثابت : أن سلمان قال : أصبتم ذا السنّ منكم ، ولكن أخطأتم أهل بيت نبيكم ؛ أما لو جعلتموها فيهم ما اختلف منكم اثنان ولأكلتموها رغداً ^(٣) .

ونقل سبط ابن الجوزي في كتاب الرجال : أن جماعة من الصحابة

(١) نقله عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٩ : ٢١ .

(٢) نقله عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٦ : ١٣ .

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٤٩ ، و٦ : ٤٣ .

سألوا سلمان: أن الأمر لمن بعد رسول الله ﷺ؟ فقال شعراً يدل على انحصار الخلافة في عليّ عليه السلام، فانصرفوا عنه إلى السقيفة، فلما أخبر بها قال: كردند ونيك نكردند^(١)، أي: فعلوا هذا الفعل، ولكن لم يفعلوا مليحاً بل أخطأوا فيه.

وقد اشتهر فيه أنه قال لهم: كرديد ونكريد وندانيد كه چه كرديد^(٢).

وقد فسره القاضي عبدالجبار بأن مراده به أنكم أصبتم الحق، وأخطأتم المعدن؛ لأن عادة الفرس أن لا يزيل المملك عن بيت المملك^(٣). والحق أن سلمان أجل من أن لا يعرف شريعة الإسلام، بل إما مراده أنكم أصبتم الحق في صرف الأمر إلى قريش، كما هو مقتضى قول النبي ﷺ، ولكن أخطأتم في تعيين القرشي الذي له هذا الأمر، يعني: كان يجب أن تبايعوا علياً عليه السلام، كما هو صريح كلامه في الرواية الثانية، وإما مراده أنكم وإن أصبتم في دخول الإسلام وإطاعة النبي ﷺ، ولكن ما أتمتم ذلك بأن تطيعوا وصيه، كما هو دأب ما سبق من الأنبياء، وما أخبر به النبي ﷺ كراراً، فصرتم كأنكم أبطلتم إسلامكم الأول، ولا تدرون فساد هذا الذي فعلتم، وهذا موافق لما سيأتي في المقالة السادسة من أحاديث الحوض، وجرّ جماعة من أصحاب النبي ﷺ عنه إلى النار لارتدادهم بعده.

وروى الجوهري وغيره أيضاً عن عبدالله بن أبي أوفى، وعن مكحول: أن خالد بن سعيد بن العاص كان عاملاً للنبي ﷺ في اليمن،

(١) عنه في الصراط المستقيم ١ : ٢٠٥.

(٢) الاحتجاج ٢ : ٢٦٠/٣١٨، والمعنى: «فعلتم ولم تفعلوا ولم تعلموا ما فعلتم».

(٣) المغني للقاضي عبدالجبار ٢٠ ق ١ : ٢٩١.

فأتى أيام بيعة أبي بكر، فدعوه إلى البيعة فأبى ولم يبايع، وقال: لا أباع إلا علياً، إلى أن بايع عليٌّ عليه السلام وبنو هاشم فبايع^(١)، حتّى أن في رواية مكحول: أنه لم يبايع إلى سنة وأراد عمر أذاه فمنعه أبو بكر، ثم مرّ به أبو بكر وهو جالس على باب فناداه خالد: يا أبا بكر! هل لك في البيعة؟ قال: نعم، فقال له: أذن، فدنا منه فبايعه خالد وهو جالس على باب^(٢). وفي الاستيعاب: أنه وإخوته لم يقبلوا أن يعملوا لأبي بكر ولا لعمر^(٣). والأصحّ أنه بايع عند بيعة بني هاشم بيعةً كبيعتهم.

وروى الجوهري وغيره عن أبي سعيد الخدري، قال: سمعت البراء ابن عازب يقول: كنت لم أزل لبني هاشم محبباً، فلما قبض النبي صلى الله عليه وآله تخوّفت أن تتمالأ قريش على إخراج هذا الأمر عن بني هاشم، فأخذني ما يأخذ الواله العجول، مع ما في نفسي من الحزن لوفاة النبي صلى الله عليه وآله، فكنت أتردد إلى بني هاشم وهم عند النبي صلى الله عليه وآله في الحجرة، وأتفقّد وجوه قريش، فإنّي لكذلك إذ فقدت أبا بكر وعمر، وإذا قائل يقول: القوم في سقيفة بني ساعدة، وإذا قائل آخر يقول: قد بويع أبو بكر، فخرجت فلم ألبث وإذا أنا بأبي بكر قد أقبل ومعه عمر وأبو عبيدة وجماعة من أصحاب السقيفة، وهم محتجزون بالأزر الصناعيّة، لا يمرّون بأحد إلا خبطوه وقدموه، فمدّوا يده فمسحوها على يد أبي بكر يبايعه، شاء ذلك أو أبى، فأنكرت عقلي، وخرجت أشتدّ حتّى انتهيت إلى بني هاشم، والباب مغلق، فضربت الباب ضرباً عنيفاً، وقلت: قد بايع الناس لأبي بكر، فقال

(١) عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٢: ٥٨.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦: ٤١.

(٣) الاستيعاب ٢: ٤٢٢، ذيل الرقم ٥٩٩.

العبّاس : تَرَبَّتْ أَيْدِيكُمْ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ ، أَمَا إِنِّي قَدْ أَمَرْتُكُمْ فَعَصَيْتُمُونِي ، فَمَكَّثْتُ أَكَابِدَ مَا فِي نَفْسِي ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ خَرَجْتَ نَحْوَ فِضَاءِ بَنِي بِيضَاءِ ، وَأَجِدُ نَفْرًا يَتَنَاجُونَ ، فَلَمَّا دَنَوْتُ مِنْهُمْ سَكَنُوا ، فَلَمَّا رَأَيْتَهُمْ سَكَنُوا انصرفت عنهم ، فعرفوني وما عرفتهم ، فدعوني فأتيتهم ، فأجد المقداد وعبادة بن الصامت وسلمان الفارسي وأبا ذرّ وحذيفة وأبا الهيثم ، وإذا حذيفة يقول لهم : ليكوننّ ما أخبرتكم به ، والله ما كذبت ولا كُذِّبْتُ ، وإذا القوم يريدون أن يُعيدوا الأمر شورى بين المهاجرين .

ثمّ قال : انثوا أباي بن كعب ، فقد علم ما علمت ، قال : فانطلقنا إلى أباي فضربنا عليه بابه ، فأتى حتّى صار خلف الباب ، فقال : من أنتم ؟ فكلمه المقداد ، فقال : ما حاجتكم ؟ فقال له : افتح عليك بابك ، فإنّ الأمر أعظم من أن يجري من وراء حجاب ، قال : ما أنا بفتاحِ بابي ، وقد عرفت ما جئتم له كأنكم أردتم النظر في هذا العقد ، فقلنا : نعم ، فقال : أفيكم حذيفة ؟ فقلنا : نعم ، قال : فالقول ما قال ، والله ، لا أفتح عني بابي حتّى تجري على ما هي عليه جارية ، ولما يكون بعدها شرّاً منها ، وإلى الله المشتكى .

قال الراوي : فبلغ الخبر إلى أبي بكر وعمر ، فأرسلا إلى أبي عبيدة والمغيرة بن شعبة فسألاههما عن الرأي ، فقال المغيرة : الرأي أن تلقوا العبّاس فتجعلوا له ولولده في هذا الأمر نصيباً ، لتقطعوا بذلك ناحية عليّ ابن أبي طالب .

فانطلق أبو بكر وعمر وأبو عبيدة والمغيرة ، حتّى دخلوا على العبّاس ، وذلك في الليلة الثانية من وفاة النبي ﷺ ، فحمد الله أبو بكر وأثنى عليه ، وقال : إنّ الله ابتعث لكم محمداً ﷺ نبياً ، وللمؤمنين ولياً ،

فمنَّ الله عليهم بكونه بين ظهرانيهم ، حتَّى اختار له ما عنده فخلَّى على الناس أمورهم ليختاروا لأنفسهم متفقين غير مختلفين ، فاختاروني عليهم والياً ، ولأموهم راعياً ، فتوليت ذلك ، وما أخاف بعون الله وتسديده وهنا ولا حيرة ولا جبناً ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، فما أنفك يبلغني عن طاعني يقول بخلاف قول عامة المسلمين ، يتخذكم لجأ فتكونوا حصنه المنيع ، وخطبه البديع ، فإمّا دخلتم فيما دخل فيه الناس ، أو صرفتموهم عمّا مالوا إليه ، فقد جئناك ، ونحن نريد أن نجعل لك في هذا الأمر نصيباً ، ولمن بعدك من عقبك ، إذ كنتَ عمَّ رسول الله ﷺ ، وإن كان المسلمون قد رأوا مكانك من رسول الله ﷺ ومكان أهلك ، ثمَّ عدلوا بهذا الأمر عنكم ، وعلى رسليكم بني هاشم ، فإن رسول الله ﷺ منا ومنكم .

فاعترض كلامه عمر - وخرج إلى مذهبه في الخشونة والوعيد - فقال : إي والله ، وأخرى إنّا لم نأتكم حاجةً إليكم ، ولكن كرهنا أن يكون الطعن فيما اجتمع عليه المسلمون منكم ، فيتفاقم الخطب بكم وبهم ، فانظروا لأنفسكم ولعامتكم ، ثمَّ سكت .

فتكلّم العباس فحمد الله وأثنى عليه ، ثمَّ قال : إن الله ابتعث محمداً ﷺ نبياً كما وصفت ، وولياً للمؤمنين ، فمنَّ الله به على أمته حتَّى اختار الله له ما عنده ، فخلَّى الناس على أمرهم يختارون لأنفسهم مصيبين للحقّ ، مائلين عن زيغ الهوى ، فإن كنت برسول الله ﷺ طلبت فحقنا أخذت ، وإن كنت بالمؤمنين طلبت فنحن منهم ، ما تقدّمنا في أمركم فرطاً ، ولا حللنا وسطاً ، ولا نزحنا شحطاً ، فإن كان هذا الأمر يجب لك بالمؤمنين فما وجب إذ كنّا كارهين ، وما أبعد قولك : إنهم طعنوا عليك ، من قولك : إنهم مالوا إليك .

وأما ما بذلت لنا فإن يكن حَقُّك أعطينا، فأمسكه لا حاجة لنا فيه ، وإن يكن حقّ المؤمنين فليس لك أن تحكّم فيه ، وإن يكن حقنا لم نرض منك ببعضه دون بعض . وما أقول هذا أروم صرفك عمّا دخلت فيه ، ولكن للحجّة نصيبها من البيان .

وأما قولك : إنّ رسول الله ﷺ منّا ومنكم ، فإنّ رسول الله ﷺ من شجرة نحن أغصانها وأنتم جيرانها .

وأما قولك يا عمر : إنك تخاف الناس علينا ، فهذا الذي قدّمتموه أول ذلك ، وبالله المستعان^(١) .

وقد ذكر هذه المكالمة من العباس جمع ، منهم القتيبي في كتابه^(٢) . وبالجملة ، الأخبار الدالّة على وفق مضامين ما ذكرناه كثيرة جداً ، وسيأتي جمّة منها لاسيّما في نقل شكايات عليّ عليه السلام ، وفي الختام ، فكفى ما ذكرناه هاهنا ، فلنذكر حينئذٍ ما يدلّ على حال بيعة عليّ عليه السلام .

روى البخاري ومسلم في صحيحيهما ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة : أنّ فاطمة عليها السلام أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ ممّا أفاء الله عليه من المدينة وفدك ، وما بقي من خمس خيبر .

فقال أبو بكر : إنّ رسول الله ﷺ قال : « لا نورث ، ما تركناه صدقة ، إنّما يأكل آل محمّدٍ من هذا المال » وأني والله ، لا أُغيّر شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ عن حالها التي كانت عليه في عهده ، ولأعملنّ فيها بما عمل به النبيّ ﷺ ، فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة عليها السلام منها شيئاً .

فوجدت فاطمة عليها السلام على أبي بكر في ذلك فهجرته ، ولم تكلمه حتّى

(١) نقله عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ١ : ٢١٩ - ٢٢١ ، و ٢ : ٥١ - ٥٢ .

(٢) الإمامة والسياسة ١ : ٣٢ - ٣٣ .

توفيت، وعاشت بعد النبي ﷺ ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها عليّ بن أبي طالب ليلاً ولم يؤذن بها أباً بكر، وصلى عليها، وكان لعليّ بن أبي طالب من الناس وجه حياة فاطمة عليها السلام، فلما توفيت استنكر عليّ بن أبي طالب وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته - وفي رواية: ضرع إلى مصالحة أبي بكر^(١) - ولم يكن بايع تلك الأشهر، فأرسل إلى أبي بكر أن اثنتا ولا يأتينا معك أحد، كراهية أن يحضر عمر.

فقال عمر: لا والله، لن تدخل عليهم وحدك، فقال أبو بكر: وما عساهم أن يفعلوا بي، والله! لأتيهم، فدخل عليهم أبو بكر، فتشهد عليّ بن أبي طالب، ثم قال: «إننا قد عرفنا يا أبا بكر فضلك وما أعطاك الله ولم نفس عليك خيراً ساقه الله إليك، ولكنك استبددت علينا بالأمر، وكنا نرى لقربتنا من رسول الله ﷺ أن لنا نصيباً» إلى أن قال: فقال عليّ بن أبي طالب لأبي بكر: «موعدك العشيّة للبيعة».

فلما صلى أبو بكر الظهر رقى المنبر، وذكر شأن عليّ بن أبي طالب وتخلّفه عن البيعة، وعذره الذي اعتذر به، ثم تشهد عليّ بن أبي طالب فعظم حق أبي بكر وأنه لم يحمله على الذي صنع نفاسةً على أبي بكر، ولا إنكاراً لما فضله الله به «ولكننا كنا^(٢) نرى أن لنا في هذا الأمر نصيباً فاستبدد به علينا، فوجدنا في أنفسنا» فسرى بذلك المسلمون، وقالوا: أصبت، وكان المسلمون إلى عليّ بن أبي طالب قريباً حين راجع الأمر المعروف^(٣).

وقد روى نحوها مسلم مرة أخرى، وكذا ابن الأثير في جامع الأصول

(١) انظر: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ١١ : ٤٨٢٣/١٥٣ .

(٢) كلمة «كنا» لم ترد في «ن» .

(٣) صحيح البخاري ٥ : ١٧٧ - ١٧٨ ، صحيح مسلم ٣ : ١٧٥٩/١٣٨٠ .

عن عائشة أيضاً، إلا أن فيها: أن فاطمة عليها السلام والعبّاس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من النبي صلى الله عليه وآله إلى آخر الرواية، وفي آخرها: ثم قام علي عليه السلام إلى أبي بكر فبايعه، وفي وسطها بعد قوله: «ستة أشهر»: فقال رجل للزهري - الذي روى الحديث عن عروة -: فلم يبايعه علي عليه السلام ستة أشهر، فقال: لا والله! ولا أحد من بني هاشم حتى يبايعه علي عليه السلام ^(١).

هذا خلاصة الروايات والمنقولات المعتبرة التي ذكرها القوم في كتبهم المعتمدة عندهم في هذا الباب، وإن كان بعضهم ذكر أيضاً ما ينافي بعض مضامين هذه الأخبار كما سيظهر، إلا أن هذه بحسب كثرتها واقترانها ببعض القرائن بحيث يحصل الوثوق بل القطع بصحة المعنى المشترك بين جميعها أو أكثرها، ولا أقل من إلزامهم بذلك والاحتجاج به عليهم؛ حيث أن لا مجال لهم لإنكار مثل ذلك، ولهذا نحن نتكلم هاهنا بالتنبيه على عمدة ما يستفاد منها إتماماً للحجة عليهم بمقتضى اعترافهم ونقلهم، وإلا فمبنى مذهبنا على ما سبق في المقصد السابق، كما أشرنا إليه مراراً.

فاعلم أنه يستفاد ممّا ذكر أيضاً أشياء:

الأوّل: عدم تحقّق الإجماع الذي بيّنا في محلّه أنه هو المعتبر شرعاً دون غيره هاهنا؛ ضرورة كفاية مخالفة مثل علي بن أبي طالب عليه السلام ولو وحده في القدح فيه؛ إذ لو لم يكن غير حديث الثقلين لكفى في كون مخالفته ضلالاً، فضلاً عن سائر ما هو مسلّم الورد فيه أيضاً ممّا لا يحصى كثرة، كما بيّناه مفصلاً، كيف لا! وقد صار حسن حاله، وكمال جلاله، وعظم شأنه، وتمام برهانه، وكونه مع الحقّ والحقّ معه مجمعاً عليه، بل من الضروريات الدينيّة، ولا أقل من كونه داخلاً في مصداق قول

(١) انظر: صحيح مسلم ٣: ٥٣/١٣٨١، وفيه باختصار، جامع الأصول ٤: ٢٠٧٨/١٠٣.

النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق»^(١).

هذا، مع ثبوت صدور المخالفة أيضاً من العباس وسائر بني هاشم والزبير وجماعة من أكابر المهاجرين والأنصار، كما ذكر القوم أسامي جمع منهم، لاسيما المنصوصين من النبي ﷺ بنقل المخالف والمؤلف بكونهم من الصحابة الأخيار الذين منهم: سلمان وأبو ذرّ والمقداد وعمّار، حتى أنه كانت معهم فاطمة سيّدة نساء العالمين المطهرة من جميع أنواع الرجس بنصّ القرآن المبين، واتّفاق أهل الدين، بحيث لم ترض بذلك حتى ماتت ساخطة، كما ينادي بذلك ما ذكرناه من تصريحات القوم واعترافهم بصياحها ونياحها يوم كسر سيف الزبير وغيره، ودورانها مع عليّ عليه السلام بيوت الأنصار، حتى أنه لو لم يكن غير حكاية فذك لكفى.

وأما ما تشبّث به بعض المتمخّلين في توجيه دعوى هذا الإجماع من تحقّقه بعد بيعة هؤلاء، واستقامة الأمر على أبي بكر لاسيما في زمان خلافة عمر، فمن الخرافات الواهية، كما سيأتي بيانه في المقالة الآتية، كيف لا! ولا أقلّ من صراحة كلام القوم في أنّ عليّاً عليه السلام التجأ واضطّر بعد فاطمة عليها السلام ممّا رأى من انحراف الناس عنه وسقوط شأنه عندهم، بحيث ضرع إلى مصالحة أبي بكر، فإذا أيّ سفه يقبل أنّ ذلك الصلح كان من حسن رضاه باطناً، واعتقاده حقّية خلافة أبي بكر واقعاً؟ لاسيما بعد ملاحظة ما مرّ من نقل مكاشفته معهم في الكلام يوم كسرهم سيف الزبير، ونسبته إياهم إلى ما نسب من الظلم عليه، واتّباعهم الهوى في ذلك، ووقوعهم في الضلال، وأمثال ذلك، وكذا ملاحظة ما ظهر منه فيما بعد،

(١) مسند أحمد ٥ : ١٦٤٣٩/٦٢، صحيح مسلم ٣ : ١٩٢٣/١٥٢٤، سنن ابن ماجه

١ : ٥ - ١٠/٦، مسند أبي عوانة ٤ : ٧٥٠٠/٥٠٥.

حتى في أيام خلافته من الشكايات وغيرها الآتية ، بل الحق أن كل من تأمل مع البصيرة في الذي نقله القوم عنه أيضاً يوم المصالحة ، وما بعده من المقالات الملائمة الجالبة لقلوب أولئك الناس عرف أنها على تقدير صحتها أدل دليل على أن صدور ذلك منه وسلوكه معهم فيما بعد كان على سبيل اقتضاء المصلحة وجهة التقية والمداراة والمصانعة ، كما سيظهر مما سيأتي أيضاً ، وهكذا بعينه حال سائر هؤلاء الجماعة وإن بايعوا ظاهراً .
هذا ، مع أنه يكفي في قرح تحقق هذا الإجماع ظهور مخالفة هؤلاء أولاً ، وعدم ثبوت القطع برضاهم واقعاً ، فافهم .

الثاني : عدم تحقق تجديد مشاورة صحيحة في الاختيار مع سائر الصحابة الذين لم يحضروا السقيفة ، ولم يطلعوا على تلك الواقعة بل اكتفاؤهم بما ذكرنا حاله ، وبيّننا اختلاله من الاختيار في السقيفة ، ثم مطالبتهم الناس بعد ذلك إلى البيعة ولو على سبيل الإجماع ، حتى بالنسبة إلى عليّ عليه السلام وسائر بني هاشم وجماعة من الصحابة الكبار ، لا سيما الذين أبوا عن ذلك الاختيار وأظهروا الإنكار ، فتأمل حتى تفهم سخافة ما ذكره المخالفون من عدم صدور إنكارٍ من أحدٍ في ذلك الاختيار ، كما بيّننا قولهم صريحاً سابقاً .

الثالث : ما يستفاد منه بعد إعطاء النظر حقّه واقعاً من التدبّر فيه بالبصيرة والإنصاف حقاً مع ترك مقتضيات العصبية والاعتساف رأساً ، لا سيما بعد الإحاطة بما بيّنناه في المقدمة وغيرها جميعاً ، وملاحظة ما سيأتي أيضاً ، فإنه حينئذ لا يبقى شك ولا تعترّي شبهة في كون تلك البيعة باطلاً محضاً ، وضلالة صرفاً ، ومخالفة لله ورسوله صلّى الله عليه وآله جهراً ، وترك سبيل الهدى ومتابعة النفس والهوى .

وتبيان ذلك من وجوه، وإن مرّ ويأتي كثير منها مفصلاً، إلا أنه لا بأس، بل لا بدّ من التذكير بها هاهنا أيضاً؛ لتوضيح الحقّ عياناً، فنقول: لا مجال للإنكار في هذا المدعى:

أما أولاً: فلما ذكرناه كراراً ومراراً من أنّ مبنى تلك البيعة أولاً وأخيراً كان على مقتضى محض الرأي والاجتهاد الباطل الذي [هو] من عمل الشيطان، كما أوضحناه في الباب الرابع من المقدّمة، لاسيّما الفصل الثاني منه، من أراد التفصيل فليرجع إليه.

وأما ثانياً: فلما أوضحناه عياناً في المقصد الأول من كون الإمامة حيث إنّها رئاسة في الدين والدنيا، كما اعترف به جمهور القوم أيضاً، مشتركة مع النبوة في شرائط عديدة، ولزوم وجود صفات معلومة مختصة بالإمام التي منها: العلم بمعالم الدين من الله ربّ العالمين، ومنها: العصمة والوصاية وأمثالهما ممّا لا يُعلم إلا بالتعيين من الله ورسوله ﷺ، كما كان كذلك شأن جميع الأنبياء وأوصيائهم وخلفائهم من غير تخلّف أبداً، كما فصلنا جميع ذلك فيما مضى، بحيث من رجع إليه لم يبق له شك ولا شبهة في شيءٍ من ذلك، ومعلوم انتفاء جميع ذلك في أبي بكر وإمامته وسائر من تفرّع إمامته على إمامته، حتّى باعتراف القوم أيضاً، بل كلّ من تأمل فيما أسلفناه في المقدّمة أيضاً، لاسيّما الفصل الخامس من الباب الثالث منها عرف جزماً إن تبصّر بما ذكرناه فهماً أنّ حكاية خلافة هؤلاء بعينها من قبيل ما صدر من الأمم السابقة بعد أنبيائهم، حيث ضلّ أكثرهم عن الدين بترك الأوصياء ومتابعة سائر الكبراء والأمراء لاسيّما بني إسرائيل في أكثر الأشياء، حتّى في مخالفة هارون وتركه حين اتّخاذ العجل وعبادته، كما ينادي بذلك قول النبي ﷺ الثابت المسلّم: «التبعن سنن من كان قبلكم ذراعاً بذراع

وباعاً ببيع»^(١)، من أراد التفصيل فليرجع إلى ما أشرنا إليه .

وأما ثالثاً: فلما أوضحناه أيضاً إجمالاً وتفصيلاً، لاسيّما في المقالة الأخيرة من المقصد الأول من دلائل إمامة عليّ عليه السلام وبعض ذريّته المعلومين عليه السلام بحيث لا يبقى لصاحب أدنى بصيرة شك ولا شبهة في أنّ عليّاً عليه السلام إنّما هو المعين لخلافة النبي ﷺ من الله ورسوله، ثمّ أحد عشر من ذريّته المخصوصين دون من سواهم ولو كان من خلّص المؤمنين، وأنهم وأتباعهم هم الطائفة الذين قال النبي ﷺ: «إنّها لا تزال على الحقّ إلى يوم الدين»^(٢)، وإنّها الفرقة الناجية من الثلاث والسبعين^(٣).

كلّ ذلك بالنصوص الكثيرة التي تزيد على الألوف، المروية من طرق المخالفين، ومن كتبهم التي من تأليف علمائهم المعتمدين، فضلاً عن روايات الشيعة من أئمتهم الصادقين عليه السلام، فإنّ أصل المراد إتمام الحجّة على القوم بكلامهم، بحيث لا يمكنهم الإنكار، ولا يبقى لهم طريق الفرار، فإنّهم بحيث إنّ مع وجود ما بيّناه عياناً من النصوص الواضحة والدلائل القاطعة مع كثرتها وتظاferها في كتبهم الصحاح وغيرها، لم يتوجّهوا إلى مفاد معانيها ولا إلى النظر في حقيقة حال ما فيما بمحض استبعادهم بطلان ما صدر من أهل السقيفة، حتى أنّهم لم يتوجّهوا أيضاً إلى ما سنذكره من سائر قرائن البطلان أصلاً، وإن كان بعضها في غاية الوضوح أيضاً؛ ولأجل هذا صار دأبهم ولم يزل مدارهم على أنّه إن وجدوا شيئاً اشتّموا منه روائح

(١) المصنّف لابن أبي شيبه ١٥ : ١٥٢٢٣/١٠٢ ، مسند أحمد ٣ : ٣٠٣/٢٠٣ ، ٩٥١٥ ،

كتاب السنّة ١ - ٢ : ٧٢/٣٦ ، سنن ابن ماجه ٢ : ٢٠٢٢٢/٣٩٩٤ ، المستدرک للحاکم

١ : ٣٧ ، بتقديم وتأخير في الألفاظ .

(٢) راجع : الهامش (١) من ص ٤٥٦ .

(٣) تقدّم تخريجه مراراً .

تأييد ما يريدونه لزموه، وصاحوا به حتى مع الطعن والشتم وإن كان ضعيفاً، بل سخيلاً، بل ولو بين السخافة، حتى أنهم قد يستدلون بما يتراءى من شيء يدل على خلاف مرادهم واقعاً، كما هو مقتضى «حبك للشيء يُعمي ويصم»^(١)، وإن رأوا عياناً ما ينادي بخلاف ذلك أغمضوا عنه، كأنهم لم يسمعوا به ولم يعرفوه، حتى أنه إن احتاجوا إلى ذكره لمصلحة داعية إلى ذلك أو لوجه آخر، مؤهوا في ذكره بنوع تمحل وتمويه، بل ولو بزيادة أو إسقاط أو تحريف، اللهم إلا أن يذكره غفلة عن حقيقة الحال، ليكون الحجّة عليهم من الله المتعال، وحينئذ إن بين أحد عليهم شيئاً من الحقّ المستفاد من كلامهم، أو تنافياً وتناقضاً في مرامهم، أو أظهر وجهاً من وجوه عيوب بيانهم، أو أورد عليهم إيراداً وإن كان بيناً وارداً، هيأوا له حشواً من الرأي وخبطاً من القول وإن كان واضح البطلان، بل ولو يضرهم في موضع آخر، ومع هذا يرتضون به ويقبلونه اعتقاداً.

وقد مرّ كثير من أمثال هذا منهم سابقاً، ويأتي أيضاً كثير، بل نذكر هاهنا بعض ما لا بدّ من ذكره أيضاً.

فمن ذلك ما سنذكره في المقالة الآتية من بيان تمويههم في^(٢) دعوى الإجماع هاهنا ولا أصل له أصلاً.

ومن ذلك ما سنقله من كلام صاحب الصواعق، بل^(٣) من غيره أيضاً.

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥٨١٤/٣٨٠ ، مسند أحمد ٦ : ٢١١٨٦/٢٥٠ ، التاريخ الكبير للبخاري ٣ : ١٧١ - ٥٨٤/١٧٢ ، سنن أبي داؤد ٤ : ٥١٣٠/٣٣٤ ، المعجم الأوسط ٤ : ٤٣٥٩/٥٢٩ ، مسند الشاميين ٢ : ١٤٥٤/٣٤٠ ، مسند الشهاب ١ : ٢١٩/١٥٧ ، شعب الإيمان ١ : ٤١١/٣٦٨ و ٤١٢ .

(٢) في «ن» زيادة : «بيان» .

(٣) في «ن» زيادة : «و» .

ومن ذلك ما ذكره ابن أبي الحديد ، وغيره ، حيث إنهم لما نقلوا قصة بيعة السقيفة وما صدر بعدها من المكالمات في منازعة عليّ عليه السلام وأصحابه مع أبي بكر وأتباعه بنحو ما نقلناه عنهم ، قالوا : إن اقتصارهم ، لا سيما عليّ عليه السلام وأصحابه على هذا النوع المذكور من الاستدلال بالسوابق والفضائل والقرب صريح في أنه لم يكن هناك نصّ لا على عليّ عليه السلام كما زعمه الشيعة ، ولا على أبي بكر كما توهمه بعض الجمهور ؛ إذ لو كان شيء من ذلك لذكروه حسماً لمادّة النزاع ، إذ لا عطر بعد عروس ^(١) .

وجوابه : أن هذا الكلام من قبيل قول القائل : حفظت شيئاً ونسيت أشياء ^(٢) ، وإنكار الأعمى وجود النهار ، ومن باب الشبهة في مقابل العيان ؛ ضرورة أن بعد عيان ما سبق [من] ثبوت وروده في عليّ عليه السلام مفصلاً من الآيات والروايات وغيرها المنقولة عن المخالف فضلاً عن المؤلف ، مع كثرتها جداً ، وصراحتها نصّاً ، واعتضاد بعضها ببعض ، واقتران كثير منها بقرائن الصحّة ، كالاتفاق في النقل ، أو تسليم الخصم ، أو نقل المعاند أو المعتمد في النقل ، أو الاشتمال على معلوم الثبوت من الخارج ، وأمثال ذلك ممّا تبين في المقالة الأخيرة من المقصد السابق لا سيما بعد ملاحظتها جميعاً ، بل ضمّ تلك الملاحظة أيضاً بملاحظة ما مرّ في أبواب المقدّمة وسائر المقالات ، بل وما سيأتي أيضاً من بقیة الموضّحات ، لا يبقى مجال شكّ ولا مقام كلام للمعاند فضلاً عن المحايد ، كيف لا وليس شيء من الدلائل في العالم بعد أدلّة التوحيد والنبوة أعظم عناية ، ولا أكثر شعباً ، ولا أشدّ اعتضاداً منها ، لا سيما على نهج ما بيّناها بطولها وتفصيلها ، فإن

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦ : ١٢ - ١٣ .

(٢) ديوان أبي نؤاس : ١٢ ، وفيه : حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء .

لم يُقد مثل هذه شيئاً، ولم يعدّ القادح فيها وفي دلالاتها مكابراً، فأَيُّ حِجَّة يمكن الاعتماد عليها، أو تسلّم عن تطرّق القدح إليها.

نعم، من عميت بصيرته وغلبت عليه شقوته لم يبال بإنكار ما هو أوضح من هذا أيضاً، كما كان كذلك شأن المشركين من قريش وغيرهم بالنسبة إلى النبي ﷺ، حيث إنهم جحدوا آيات نبوته وبراهين صدقه وحقّيته بإنكار بعضها، وتأويل بعضها، حتى بالسحر والجنون بمحض شبهة قولهم: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأُولِينَ﴾^(١) فكذلك هؤلاء أيضاً ارتكبوا الإنكار والتأويل وإن كان بما هو ظاهر الفساد فيما ملأ الخافقين من دلائل اختصاص الإمامة بعليّ عليه السلام وأولاده المصطفين، بحيث التزموا جحود كونها نصّاً ولو بعد ملاحظة المجموع من حيث المجموع، مع كثرة ما فيها من النصّ الصريح ولو مع قطع النظر عن غيره، كما بيّنا ما في كلّ واحد مبسوطاً، بمحض شبهتهم المتقدّمة آنفاً، التي هي من قبيل ما نقلناه من شبهة منكري النبوة والتوحيد.

هذا، مع أنّ آثار ضعف شبهتهم ظاهرة، ووجوه اقتصار أولئك القوم حتّى عليّ عليه السلام على ما ذكره واضحة؛ إذ من الواضحات أنّ الذي يريد شيئاً لا يأتي بما فيه التلويح بخلاف ما يريد فضلاً عن التصريح بما يضرّه ويقدح فيه، حتّى أنّه يبذل غاية جهده في دفع كلام الخصم عنه بما أمكنه من التوجيه ولو بنوع من التمحلّ والتمويه، سيّما إذا وجد طريقاً عرف فيه إمكان تسلّطه بنحو من الإنكار؛ فإذا مقتضى الحكمة في مثل هذا المقام إلزام ذلك المعاند بما أقرب به في المرام، بل لا ينبغي المبادرة إلى غير ذلك في الإيراد وإن كان أنسب بالمراد، إلّا أن يتوقّف الإلزام عليه، أو يطمئن من

إصابة الضرر ولو بالإنكار إليه ، فعلى هذا إذا كان حال أهل السقيفة من هذا القبيل ، حيث تبين أنّ إرادة الأنصار صريحاً كانت جزّ الخلافة إلى أنفسهم ، وكذا أبو بكر وأصحابه كما سيظهر أيضاً ، فمن ذا الذي كان يتكلم حينئذٍ بما يفلس الفريقتين ، سيّما بما يكون نصّاً في عليّ عليه السلام الذي لم يكن يريد أحدٌ منهم ذكر اسمه المضرّ لمقصودهم .

نعم ، لمّا لم يكن مانع عن إيراد النصّ في أبي بكر ، بل كان الداعي موجوداً ، فعدم إيراده صريح في عدم وجوده .

هذا ، مع ما سنذكره في الخاتمة من بيان كون الأخبار التي تشبّت بها المتأخرون موضوعةً .

ثم إنّ بعد ما تمّصّها أبو بكر وباعه عامّة الناس ، ورسخت في أذهانهم صحّة شبهة تلك الأولوية التي ادّعاها القوم ؛ بحيث حسبوها أنّها هي الحجّة التامة والبرهان القاطع ، فلا شكّ في ازدياد طمع القوم حينئذٍ في إتمام أمرهم وتمكين شبهتهم ، ولهذا شرعوا في تمشية ذلك على حسب اقتضاء مصلحتهم ولو بأنحاء مختلفة ، حتّى بالجبر في بعض المواضع ، والسكوت في بعضها ، والإغماض عن بعض الأشياء ، والإنكار لبعضها ، والتمويه على بعض الناس بإيراد ما يوقع في الالتباس ، كما سنوضح جميع ذلك عياناً ، فمع هذا من ذا الذي كان يقدر على المجاهرة بالمعارضة فضلاً عن ادّعاء النصّ ، لا سيّما بعد ملاحظة الشدّة التي كان عليها عمر ، بحيث اجترأ على ما فعل في بيت فاطمة الزهراء من غير مبالاة منه بالنصّ الصريح الوارد في أذيتها ، المسلمّ عند الجميع حتّى عنده أيضاً ، ثمّ إنّ عليّاً عليه السلام مهما تمكّن من إلزامهم بما ألزمهم به أولاً من ذلك الكلام المسكت الذي كان على وفق مقتضى إقرارهم بل ادّعائهم ، كما بينّا أنّه طريق حقّ المناظرة

وأصوب سبل الإلزام، ومتى قبلوا قوله في ذلك؟ حتى يلزمهم أيضاً بالنص الذي كان محتاجاً في إثباته إلى المقالات إن أنكروه وتبينه إن أولوه، ألم يسمع هو قول عمر: أما أخا رسول الله فلا^(١)؟ وهل كان عمر - الذي أنكر عليه ذلك الأمر المسلم الواضح - يستحي أن ينكر غيره أيضاً؟ أم هل كان أبو عبيدة الذي اعتذر بذلك العذر البارد في مقابل ذلك الإلزام الوارد عاجزاً أن يأتي بمثله في مقابل دعوى النص أيضاً؟ ثم هل كان أبو بكر الذي أتى في ردّ دعوى فاطمة عليها السلام بحديث عدم توريث الأنبياء في مقابل صريح آيات الكتاب خائفاً أن يأتي أيضاً بحديث ناسخ لحديث النص في ردّ دعوى علي عليه السلام؟ وقد بينّا أن الحكيم لا يتكلم بما يستلزم الضرر، ومعلوم أنه لو كان يأتي بالنص بل بغيره أيضاً وهم في مقام الدفع والمعارضة لأجابوه بما يدخل به الشبهة على الناس ولو كان سخيلاً واقعاً، كما فعلوا في حكاية فذك، بل فعلوا في حكاية النص أيضاً كما سيظهر، وحينئذٍ ربما كان يدخل بذلك الضرر عليه بل وعلى غيره أيضاً، ولهذا ربما يقال بوجوب السكوت عليه عليه السلام في بعض الأشياء، كما يستفاد من سلوكه معهم أيضاً، حيث وجدهم مصرّين في أمرهم، معاندين لمن عارضهم، متغافلين عما يضرهم.

ألا ترى أنه لم يذكر أحد لا منهم ولا من غيرهم، حتى علي عليه السلام حديث الثقلين، لا في السقيفة ولا في غيرها، مع كونه مسلم الثبوت، محقق الوجود، حتى أنه لا منكر له أصلاً، فلو لم يكن مراد القوم ما بيناه لذكروه وتمسكوا في أمرهم بالكتاب وأهل البيت، ولا أقل في المشاورة، وكذا لو كان علي عليه السلام ومن معه قادرين على ذكر كل حقي عارفين بأن القوم

يقبلون الحقّ إذا سمعوا، أو يفيد إلقاء الحجّة عليهم ولو لغيرهم، فلم يذكروا لاسيما عليّ عليه السلام هذا الحديث؟ مع كونه نافعا على كلّ حال وبأيّ معنى حُمل، فظهر أنّ عدم الذكر ليس منحصراً في عدم الوجود، ولا يدلّ عليه. أفلم تذكر أنّ عمر ومن معه هم الذين منعوا النبيّ صلى الله عليه وآله في مرضه عن كتابة الوصية؟ استناداً إلى قولهم: حسبنا كتاب الله ^(١)، فلم لم يقتصروا يوم السقيفة وبعده لو كان مرادهم إحقاق الحقّ على ما في الكتاب؟ حتّى أنّهم لم يلفتوا أصلاً إلّا إلى بعض المتشابهات التي أمكنهم التمويه بها على الناس وإيقاعهم في الالتباس كآية الغار ^(٢) وغيرها، ولم يتعرّضوا أبداً إلى ما كان نصّاً في عليّ عليه السلام، ولا أقلّ في أولويته، كقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ ^(٣)، وكقوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ ^(٤)، مع قول النبيّ صلى الله عليه وآله الثابت كما مرّ سابقاً: «من كنت مولاه فعليّ مولاه» ^(٥)، وكآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ ^(٦) إلى آخره، وآية التطهير ^(٧)، وآية المباهلة ^(٨)، وأمثالها الكثيرة ^(٩)، التي ذكرناها سابقاً

(١) المصنّف لعبد الرزاق ٥ : ٩٧٥٧/٤٣٨ ، مسند أحمد ١ : ٣٩٨٣/٥٣٤ ، صحيح

مسلم ٣ : ٢٢/١١٥٩ ، مسند أبي عوانة ٣ : ٥٧٥٧/٤٧٦ ، دلائل النبوة للبيهقي ٧ :

١٨٣ ، الجمع بين الصحيحين ٢ : ٩٨٠/٩ ، الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢ : ٤٣٢ .

(٢) سورة التوبة ٩ : ٤٠ .

(٣) سورة الأنفال ٨ : ٧٥ .

(٤) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦ .

(٥) تقدّم تخريجه في عدّة مواضع .

(٦) سورة المائدة ٥ : ٥٥ .

(٧) سورة الأحزاب ٣٣ : ٣٣ .

(٨) سورة آل عمران ٣ : ٦١ .

(٩) كلمة : «الكثيرة» لم ترد في «م» .

وشرحناها عياناً، حتّى أن أولوية عليّ عليه السلام كانت [أمراً] بيّناً واضحاً ممّا استدلّوا به على الأنصار أيضاً كما ظهر من نقلهم، ومع هذا لم يتفوّهوا حتّى باسمه، ولمّا ألزمهم هو بذلك حين طالبوه بالبيعة عدلوا إلى التمويه والتخويف، كما مرّ في صريح نقلهم، فهل هذا إلّا عين التغلّب والمعاندة؟ فكيف يمكن الاستدلال حينئذٍ بسكوته على عدم النصّ؟! ألا ترى أنّه سكت أيضاً حين الاستدلال بالأولوية عن ذكر ما أشرنا إليه من الآيات وغيرها رأساً؛ بحيث لم يذكر ولا واحداً منها؟ مع ثبوتها قطعاً، ووضوح دلالتها، سيّما على الأولوية جزماً، وأمثال هذه الأشياء كثيرة لانطيل الكلام بذكرها. هذا كلّه، مع أن عدم ذكر عليّ عليه السلام وأصحابه ما يدلّ على النصّ ممنوع؛ إذ ربّما ذكروا ذلك وإن لم ينقله عنهم المخالفون، كما ذكرنا مراراً أن دأبهم هذا لا سيّما في مثل هذا النصّ الذي يهدم أصل أساس دينهم، بل الحقّ أن عليّاً عليه السلام بل إنّ جمعاً من الصحابة أيضاً احتجّوا على القوم بما كان نصّاً في عليّ عليه السلام من الآيات والأخبار، لكن لم يؤثّر المسمار في الأحجار، كما يظهر ممّا يأتي من خطبته عليه السلام يوم الشورى، المشتملة على كثير من نصوصه واعتراف السامعين بكلّ ما ذكره، ومع هذا لم يُفد شيئاً، كما ورد في أخبار أهل البيت عليهم السلام التي منها ما أشرنا إليه غير بعيد مجملاً، ويأتي مع غيره في الختام مفصلاً من أن جماعة من الصحابة اجتمعوا وتكلّموا مع أبي بكر في المسجد بإذن عليّ عليه السلام، حتّى قال سلمان: كرديد وكرديد وندانيد كه چه كرديد^(١)، وأكثر كلامهم بذكر النصوص كحكاية الغدير، وحديث المنزلة وأمثالهما، بل سيأتي في أواخر هذه المقالة من كتاب سليم ابن قيس: أن عليّاً عليه السلام استدلّ عليهم بحكاية الغدير وغيرها، فأجاب

أبو بكر بأن النبي ﷺ قال فيما بعد: «إن الله لا يجمع في بني هاشم بين النبوة والخلافة»، مع أنه قد ذكر القاضي المييدي^(١) - الذي هو من علماء الشافعية - في شرحه للديوان المنسوب إلى حضرة العليّة المرتضوية: أن علي بن أحمد الواحدي روى عن أبي هريرة: أن علياً عليه السلام قد أنشد في حضور أبي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وغيرهم هذه الأبيات:

لقد علم الأناس بأنّ سهمي من الإسلام يفضل كلّ سهم
إلى أن قال:

كما هارون من موسى أخوه كذاك أنا أخوه وذاك اسمي
لذلك أقامني لهم إماماً وأخبرهم به بغدير خم
إلى أن قال:

فويل ثمّ ويل ثمّ ويل لجاحد طاعتي ومريد هضمي
الخبر^(٢).

وقد مرّ في المقالة الأخيرة من المقصد الأوّل، وكذا في ثاني فصول الباب الرابع من المقدّمة خبرٌ من كتاب تاريخ الخطيب البغدادي، عن ابن عباس صريح في دعوى عليّ عليه السلام وجود النصّ له، واعتراف عمر أيضاً بذلك.

(١) هو حسين بن معين الدين البيزدي، من فضلاء العامة ومتكلمهم، له العديد من التصانيف، منها: شرح كافية ابن الحاجب، شرح الهداية الأثرية، شرح شمسية المنطق، شرح الديوان المنسوب إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وغيرها، توفي سنة ٨٧٠هـ. انظر ترجمته في روضات الجنّات ٣: ٢٣٥، أعيان الشيعة ١: ٥٥٠، هدية العارفين ١: ٣١٦، معجم المؤلفين لكحالة ٤: ٦٣.

(٢) أنوار العقول للكيدري: ٣٦٦، وفيه: «الأنام» بدل «الأناس» الأربعين للشيرازي:

وقد نقل ابن أبي الحديد أيضاً في شرح نهج البلاغة عند ذكره: أن عمر هو الذي وطأ الأمر لأبي بكر، وقام فيه حتى دفع في صدر المقداد، وكسر سيف الزبير: أن أبا بكر لما صعد المنبر قام اثنا عشر رجلاً - ستة من المهاجرين وستة من الأنصار - فأنكروا على أبي بكر فعله وقيامه مقام النبي ﷺ، ورووا أحاديث في حق عليّ عليه السلام ووجوب الخلافة له لما سمعوا من النص عليه من رسول الله ﷺ حتى أن أبا بكر أفرج على المنبر ولم يرد جواباً، فقام عمر وقال: يا لكع! إذا كنت لا تستطيع جواباً فليم أقم نفسك في هذا المقام؟ وأنزله من المنبر، وجاؤا في الأسبوع الثاني، ومع معاذ بن جبل مائة رجل، ومع خالد مائة رجل شاهري سيفوهم حتى دخلوا المسجد، وعليّ عليه السلام جالس في نفر من أصحابه، فقال عمر: والله، يا أصحاب عليّ، لئن ذهب رجل منكم يتكلم بالذي تكلم بالأمس لنأخذن الذي فيه عيناه، الخير، إلى أن قال عليّ عليه السلام: «والله، لولا كتاب من الله سبق وعهد من رسول الله ﷺ تقدّم لأريتكم أينما أقلّ عدداً وأضعف ناصراً»، وقال لأصحابه: «تفرّقوا»^(١).

هذا، مع أن الأخبار من هذا القبيل كثيرة يفهمها صاحب البصيرة، والله الهادي، فافهم.

وأما رابعاً: فلما تبين كراراً، لاسيما ممّا بيّناه في الفصل الثاني من الباب الثاني من المقدّمة، وما سيأتي، لاسيما في المقالة السادسة من الآيات والروايات وسائر المنقولات التي تنادي بعدم الاعتماد إلا على المعصومين وأقلّ قليل من المؤمنين الذين ثبت صلاح حالهم، وحسن

(١) لم نعثر عليه في شرحه على نهج البلاغة، ونقله عنه التستري في الصوارم المهركة: ٥٨ - ٥٩.

مآلهم يقيناً باتفاق أهل الدين، كسلمان وأبي ذرّ والمقداد، وأمثالهم، لا غيرهم، سواء كان من الصحابة، أو العلماء، أو التابعين لاسيما الذين دخلوا في أمور الحكومة والرئاسة، وظهرت منهم الأعمال والأحوال التي لا تناسب مريد طريق الحق، سيما بالنسبة إلى آل محمد ﷺ، من أراد تفصيل الحال وكشف ما ذكر بالنسبة إلى كثير من هؤلاء الرجال فليرجع إلى المواضع التي أشرنا إليها، لاسيما ما سيأتي من بيان وجود التنافر والتباغض بين هؤلاء القوم وعليّ عليه السلام وشكاياته منهم، فافهم.

وأما خامساً: فلما سيأتي في المقالة الأخيرة من الفتن والمفاسد العظيمة التي ترتبت على حكاية السقيفة وجعل اختيار الإمام بيد الرعية ولو فيما بعد، والله لا يحب الفساد، ولا يريد ولا يرضى بما يدعو إليه وما يستلزمه كما هو ظاهر، فافهم.

وأما سادساً: فلما يظهر من ملاحظة الجزئيات التي يتضمّنّها ما نقلناه عن القوم في بيانهم^(١) كيفية هذه البيعة، ممّا يلوح منه أنّها كانت على وجه التغالب والتظاهر والخدع والتماكر دون ما فيه رضا الله ورسوله ﷺ من إحقاق الحق وإيصال الأمر إلى أهله، وقد أشرنا إلى بعض تلك الجزئيات، وسنذكر البقية.

فأحدها: ما يتبيّن من اختلاف نقل القوم حكاية مبايعة عليّ عليه السلام، وبعض ما هو من هذا القبيل بحيث يستفاد منه أنّ بعضهم أدرك بعض القبائح التي صدرت في تلك الأيام، فأراد سترها في نقله، فذكر الحكاية بل بعض ما يتعلّق بالسقيفة وتجهيز النبيّ صلى الله عليه وآله أيضاً على وجه ساتر لبعض الأشياء وإن كان صريحاً في خلاف ما هو الواقع الذي نصّ عليه

(١) في «م»: «بيان» بدل «بيانهم».

جمهورهم ، بل بعضهم أراد الستر بالتمويه فوق في التفضيح ، وقد ذكرنا نحن ما نقله جمهور معتمديهم ، وسنشير في ضمن ما سيأتي إلى نبذ من نقل هؤلاء البعض وتزييفه ليظهر على البصير أن تلك الحكاية كانت مشتملة على ما يخالف طريق إحقاق الحق ؛ بحيث تصدى بعضهم لستره وترميمه بل إنكاره ولو في ضمن تبديل النقل ، وكذا يظهر عليه صحة ما نسبناه إلى القوم من تعمدهم أحياناً في تغيير نقل بعض الأشياء إذا استشعروا الضرر منه ، فلا تغفل .

وثانيها : ما استفاد من نقلهم ابتداء الأمر من أن أبا بكر وعمر لما أخيرا بحكاية الأنصار ذهباً سريعاً إليهم ، ولم يفعلوا أن يخبروا بذلك علياً عليه السلام ولا أحداً من بني هاشم ، لاسيما مع أنهما - كما مرّ نقله - كانا معهم في منزل النبي صلى الله عليه وآله ، حتى مرّ أن عمر أتى إلى منزل النبي صلى الله عليه وآله وأرسل إلى أبي بكر وهو فيه مع علي عليه السلام وبني هاشم : أن أخرج ، فلما خرج إليه أعلمه بالأمر ، وذهب إلى السقيفة بدون إعلام للجماعة أصلاً ، ولا أخذ أحد منهم معهم ، سوى أبي عبيدة ، وسالم مولى أبي حذيفة ، اللذين حالهما معهما واضح ؛ فإنه على هذا كل من يعطي الإنصاف حقه لا يخفى عليه أن مرادهما لم يكن إلا ما فعلا من السعي في جرّ الخلافة إلى أنفسهما ، وإلا لبايعا هما ومن حضر علياً عليه السلام ، ثم ذهبوا إلى السقيفة وأخبراهم بالحال على نهج ما تكلموا به من الاستدلال ، وعدم مخالفة الأنصار حينئذٍ من الواضحات ، كما هو معلوم من اعتذارهم عند دعوى علي عليه السلام ، ولا أقل من أن كان عليهما أن يُعلما علياً وبني هاشم ومن حضرهم من المهاجرين بالحال ، ويُدخلاهم في الاستيثار ، ألم يكن عمر الذي أرسل فأخرج أبا بكر من عندهم بقادرٍ أن يأتيهم ، أو يقول للرسول أن يُخبر القوم أيضاً

بالأمر، ويأخذ أبا بكر بإذن القوم؟ وبالجملة: عدم إخبارهم كالصريح في عدم إرادتهما ما كان هو الشور الصحيح.

ويؤيد هذا ما ذكره الجوهري أيضاً: أن المغيرة بن شعبة مرّ بأبي بكر وعمر وهما جالسان على باب النبي ﷺ حين قبض ﷺ، فقال: ما يقعدكما؟ قالوا: نتنظر هذا الرجل - يعنينا علياً عليه السلام - ليخرج فبنايعه، فقال: أتريدون أن تنتظروا حبل الحبله^(١) من أهل هذا البيت؟ وسعوها في قریش تتسع، أو قال كلاماً هذا معناه، فقاما إلى سقيفة بني ساعدة^(٢).

ثم إن جمعا لم يذكروا بدء الحكاية هكذا، بل قالوا ما خلاصته: إن رسول الله ﷺ لما توفي وشاع وفاته لم يكن أبو بكر حاضراً حينئذ عند الناس، فقام عمر بن الخطاب فقال: ما مات رسول الله ﷺ ولا يموت حتى يظهر على الدين كله، وليرجع فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم ممن أرجف بموته، فلما حضر أبو بكر والناس وعمر يتكلمون في هذا الكلام، قال أبو بكر: من كان يعبد محمداً، فإن محمداً عليه السلام قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت، ثم قال: إن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾^(٣)، وقال سبحانه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٤) الآية، قال عمر: فوالله! ما ملكت نفسي حين سمعتهما أن سقطت على الأرض، وعلمت أن النبي عليه السلام قد مات^(٥).

وهذا وإن كان مما يشعر ظاهراً بأنهما لم يحضرا بيت النبي عليه السلام

-
- (١) بالحاء والباء الموحدة، أي: بطناً بعد بطن كما في النهاية وغيره، منه عفي عنه.
 (٢) نقله عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٦: ٤٣ - ٤٤.
 (٣) سورة الزمر ٣٩: ٣٠.
 (٤) سورة آل عمران ٣: ١٤٤.
 (٥) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٤٠ - ٤١.

إلا أنه لا ينافي ما نقلوا من حضورهما أولاً، حتّى أن في بعض أخبارهم أن أبا بكر حضر وقبّل وجه النبي ﷺ وهو ميت^(١)، ثم خرج إلى الناس، فذكر ما ذكر.

وعلى أيّ تقدير يرد عليهما الإيراد الذي ذكرناه، ولا يمكن القوم التوجيه بغفلتهما عن إعلام عليّ ﷺ لما حصل لهما من الاضطراب بموت النبي ﷺ، حتّى قالوا: ولهذا أنكر عمر موته وغفل عن الآيات المذكورة؛ لأنّ الظاهر، كما صرح به بعض القوم: أن إنكار عمر موت النبي ﷺ كان تمهيداً وتمويهاً على الناس إلى أن يحضر أبو بكر^(٢).

وعلى هذا من كان بهذه المرتبة من الوعي كيف يمكن أن يجري فيه ذلك التوجيه؟! ومع هذا أيّ سفيه يقبل غفلة كل واحد من أبي بكر وأعوانه عن إعلام عليّ ﷺ وذكره فقط، مع وضوح عدم غفلتهم عن تمهيدات خلافة أبي بكر وأمثال ذلك؟! فتدبّر.

وثالثها: ما يظهر من قرارهم مع الأنصار حيث أعطوهم مرّة الوزارة، ثم اختيار فسخ البيعة أخرى مهما أصابهم ما كانوا يخافون منه من الأذى، مع أنّهم أولاً لم يعملوا بشيء من ذلك، وكان كلامهم كالخدعة والدهاء لإحراز الخلافة لأنفسهم، واستخراجها من أيدي الأنصار، وثانياً لم يكن لهم حاجة إلى ذلك لو قرّروا الأمر إذاً في ذريّة نبيهم وأهل بيته الذين أمر النبي ﷺ بالتمسك بهم لكي لا يطمع في الخلافة الأجانب حتّى معاوية

(١) السيرة النبوية لابن هشام ٤ : ٣٠٦، مسند أحمد ١ : ١٩/١١، صحيح البخاري ٨ : ٨، الجمل من أنساب الأشراف ٢ : ٢٣٢، تاريخ الطبري ٣ : ٢٠٢، السنن الكبرى للبيهقي ٨ : ١٤٢، تاريخ مدينة دمشق ٣٠ : ٢٧٢، المنتظم لابن الجوزي ٤ : ٤٣، الكامل لابن الأثير ٢ : ٣٢٣.

(٢) انظر : شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٤٣.

وابنه وأمثالهم الذين استأصلوا الأنصار، بل سائر الأخيار حتى آل النبي ﷺ .
ومن هذا يظهر أيضاً أنّ خيال الأنصار كان صواباً، وكان الشور
الصحيح فيما أغمضوا عنه من اختيار طريقٍ يسدّ باب طمع ما سوى آل
نبيهم في الحكم، فافهم .

ورابعها: ما يظهر ممّا نقلناه في بيان منازعة عليّ عليه السلام عن أكثر
معتمديهم من الأشياء التي تدلّ بل تنادي بأن لم يكن لعمر ولا لأبي بكر
قصد ولا إرادة ولا همة ما سوى أخذ الخلافة لهما، وقطعها عن صوب
عليّ عليه السلام مهما أمكن، وبأيّ نحو كان ولو بالغلبة والقهر، مع علمهما صريحاً
بكونه أولى وأحقّ، بل بكونها مختصة به، وأنّ عليّاً عليه السلام كان يلوذ عنهما،
وعن إثارة الفتنة والنزاع المفرّق للاجتماع بما تيسر له من المدارة ولو
بوسيلة بعض الاعتذارات، لكن بحيث يظهر الحقّ أيضاً عياناً، ويتبين أنّه
ليس راضياً بما فعلوا واقعاً لیتّم الحجّة عليهما وعلى أتباعهما في تغلبهم
على الحقّ الصريح حتى بالنهج الفضيح .

وهذا كلّ غير خفيّ على من تدبّر مع البصيرة فيما نقلناه عنهم، فإنّه
لو أغمض عن كلّ شيء لا يمكن الإغماض عن بعض الأشياء التي منها ما
صدر من عمر، مثل ما مرّ من أفعاله في بيت فاطمة سيّدة نساء العالمين؛
بحيث إنّها تأذّت وبكت وتكلّمت بما مرّ، حتى أنّه لو لم يكن غير تألّمها
بدخول بيتها، والاجتماع على بابها، وإخراج المستجيرين بها لكفى في
القدح فضلاً عمّا نقله أكثرهم من الإجهار بإرادة الحرق، ومثل ما مرّ من
استخفافه بعلّي عليه السلام ومن معه بحيث واصل معه إلى التهديد بما هدّده به
والتكلّم بما تكلّم عليه وأمثال ذلك من كسر سيف الزبير وشتمه، حتى

خاطبه بالكلب على ما في بعض الروايات^(١).

وبالجملة، أصل صدور الشر منه والقبيح بالنسبة إليهم، ووقوع الدعوة الجبرية في الجملة ثابت بنقل جميع هؤلاء الجماعة وإن لم نتعرض لبعض الجزئيات، وشناعته واضحة، لاسيما بالنسبة إلى أولئك الأجلة، بحيث ينادي بأنه لو كان له أدنى حياء، أو شائبة صفاء القلب، لتجنب عن مثل هذا؛ إذ معلوم على كل ذي خبرة بأحوال علي^{عليه السلام} وعمر أن تصلب عمر في الدين لم يكن مثل علي^{عليه السلام} فضلاً عن الزيادة، حتى يرتكب مثل هذا بالنسبة إليه، فإذا لاشك أن السبب إنما هو قول علي^{عليه السلام} له: «احلب حلباً لك شطره»^(٢).

وقد روى أبو بكر الجوهري بإسناده عن ثعلبة بن يزيد^(٣)، قال: سمعت علياً^{عليه السلام} يقول: «أما وربّ السماء والأرض - ثلاثاً - إنه لعهد النبي الأمي إليّ: لتغدرن بك الأمة من بعدي»^(٤).

وقد روى جماعة كثيرة، منهم: الطبراني في كتابه الكبير، وابن عساكر، والضياء المقدسي - وقال: إنه حديث حسن - وكذا غيرهم، حتى أخرجه البخاري على ما نقله السيوطي عن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي بكر أنه قال في مرضه: وددت أنني لم أكن كشفت بيت فاطمة وتركته

(١) انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦ : ١١ .

(٢) الصراط المستقيم ٢ : ٢٢٥ و ٣٠٢، الإمامة والسياسة ١ : ٢٩، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦ : ١١ .

(٣) هو ثعلبة بن يزيد الجماني، صاحب شرطة أمير المؤمنين^{عليه السلام}، صدوق، انظر ترجمته في مستدركات علم الرجال للنمازي ٢ : ٩٠، الطبقات الكبرى لابن سعد ٦ : ٢٣٧، التاريخ الكبير للبخاري ٢ : ٢١٠٣/١٧٤، الكامل لابن عدي ٢ : ٣٢٢/٣٢٥، ميزان الاعتدال للذهبي ١ : ١٣٩١/٣٧١ .

(٤) نقله عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٦ : ٤٥ عن حبيب بن ثعلبة بن يزيد .

وإن أُغْلِقَ على الحرب^(١).

ولأجل هذا حاول جمع من المعيّرين تحريف نقل بعض هذه المقدمات ولو بالإجمال والإسقاط، حيث تفتنوا بشناعتها، فنقل بعضهم حكاية عليّ عليه السلام هكذا: لما بويع أبو بكر وتحلف عليّ عليه السلام عن مبايعته وجلس في بيته بعث إليه أبو بكر: ما أبطأ بك عني، أكرهت إمارتي؟ قال عليّ عليه السلام: «ما كرهت إمارتك لكنني آليت أن لا أرتدي بردائي إلى الصلاة حتى أجمع القرآن»، فقال أبو بكر: أحسنت، قال الراوي: فكتب عليّ عليه السلام كما أنزل بناسخه ومنسوخه^(٢).

وقال بعضهم: إن أبا بكر بعد ما بويع صعد المنبر، فنظر في وجوه الناس فلم ير عليّاً عليه السلام فسأل عنه، فقام ناس من الأنصار فأتوا به، فقال أبو بكر: ابن عمّ رسول الله وختنه! أردت أن تشقّ عصا المسلمين؟ قال: «لا تثريب يا خليفة رسول الله» فبايعه، ثم جاؤا بالزبير، فقال: ابن عمّة رسول الله صلى الله عليه وآله وحواريّه! أردت أن تشقّ عصا المسلمين؟ فقال مثل قول عليّ عليه السلام: لا تثريب يا خليفة رسول الله، فبايعه^(٣).

ونقل بعضهم: أن عليّاً عليه السلام والزبير والعبّاس كانوا يدخلون بيت فاطمة عليها السلام فيشاورونها في أمرهم، فأتى عمر إليها وقال لها: ما من أحدٍ

(١) المعجم الكبير ١: ٤٣/٦٢، تاريخ مدينة دمشق ٣٠: ٤١٨ و٤٢١، الأحاديث المختارة ١: ١٢/٨٨، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٤٥ - ٤٧، تاريخ الطبري ٣: ٤٢٩ - ٤٣٠، العقد الفريد ٤: ٢٦٧ و٢٦٨، تاريخ الإسلام (عهد الخلفاء الراشدين): ١١٧ - ١١٨، جامع الأحاديث ١٣: ٣٥٢/١٠٠.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦: ٤٠ - ٤١.

(٣) المستدرک للحاکم ٣: ٧٦، السنن الكبرى للبيهقي ٨: ١٤٣، تاريخ مدينة دمشق

أحبب إلينا منك بعد أبيك، وأيم الله، ما ذاك بما نعي إن اجتمع هؤلاء النفر عندك أن أمر بهم أن يحرق عليهم الباب^(١).

وقال بعضهم بدل أن يحرق: لأفعلن ولأفعلن، فلما أتوا إليها

فأخبرتهم بقوله، فخرجوا عنها ولم يرجعوا إليها، حتى بايعوا^(٢).

وبالجملة، أجمل بعضهم نوع إجمال في هذا النقل بأنحاء مختلفة

يكفي في الحكم بتحريفه أصل اختلاف النقل، لاسيما في مقابل تلك

المعارضات القويّة بل المتواترة معنى، مع أن نقل كل من هؤلاء أيضاً مشعر

بالتخلّف والبيعة الجبريّة كما هو واضح، لكنّه مجمل، وتفصيله ما في تلك

الروايات، ومع هذا يرد عليهم أيضاً: أنّهم لو لم يريدوا قطع صوب

عليّ عليه السلام من كلّ جهةٍ فلمّ لم يطلبوا منه القرآن الذي جمعه؟ ليتداولوه بينهم

ويتنفعوا منه مع غاية حاجتهم إليه؛ بحيث إنهم توجهوا إلى جمعه أخيراً

بوضع فاتتهم حتى باعترفهم آيات منه، لاسيما قد ورد في بعض أخبارهم

أنه قال لهم: «إن النبي صلى الله عليه وآله أمرني بذلك»^(٣).

ولو قيل: من أين أنّهم لم يطلبوه منه؟ قيل لهم: فلمّ لم يعطهم إن

كان يعتقد بحقيّة خلافتهم وثبوت صداقتهم معه، على أنه قد ورد عن أهل

البيت عليهم السلام: أنه أتى به إليهم بعد ما جمعه على ما أنزل، وأخبرهم بأنّ

النبي صلى الله عليه وآله أمره بالجمع^(٤)، وأنّ الواجب عليهم الأخذ به، فلم يقبلوه حيث

لم يروا مصلحتهم فيه.

(١) المصنّف لابن أبي شيبّة ١٤ : ٥٦٧ - ١٨٨٩١/٥٦٨ ، شرح نهج البلاغة لابن

أبي الحديد ٢ : ٤٥ باختلاف يسير .

(٢) الاستيعاب ٣ : ٩٧٥ .

(٣) انظر : المناقب للخوارزمي ٩١/٩٣ ، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٢ : ٥٢ .

(٤) يُنظر : مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٢ : ٥٠ .

وبالجملة ، هذا أدل دليل على وجود التنافر والتباغض بينهم باطناً ، وأن إظهار بعض ما نقلوا عن الطرفين مما يدل على المؤالفة والتراضي والإعظام إن كان صدقاً فعلى جهة ما سيأتي في مقالة التقيّة من المداراة واقتضاء المصلحة والمصانعة ، كما كان كذلك حال سلوك النبي ﷺ مع المنافقين ، وسلوكهم معه ، وكذا حال سائر الناس ، لاسيما أئمة أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم الأخيار مع سلاطين زمانهم والأشرار ، وكذا سلوك السلاطين معهم كمعاوية مع الحسنين عليهما السلام ، والمأمون مع الرضا عليه السلام وأمثال ذلك ، فافهم .

ثم إن من تلك الأشياء التي ذكرنا أنه لا يمكن الإغماض عنها ما صدر من عليّ عليه السلام من امتناعه الواضح البين عن البيعة ، واحتجاجه عليهم بعين ما احتجوا به هم على الأنصار ، حتى أنه ألزم عليهم أنهم إذا خالفوا كانوا ظالمين ، وللعقاب مستحقين ، بل إن ذلك الاحتجاج منه كان أوفق وأتم وأقوى من احتجاجهم على الأنصار؛ بحيث إنه لو لم يتكلم به أيضاً كان وروده عليهم ظاهراً ، كما هو معلوم على كل متدبر في كلامه ذلك ، ولهذا تراهم عجزوا عن ردّ حجّته ، بحيث سكت بعضهم ولم يحر جواباً ، وخرج بعضهم إلى حدّ الخشونة والتكليف على سبيل التعنيف ، وشرع بعض منهم في إمالته ببعض الأعدار التي ليست بعذر واقعاً ، كما سيظهر ، وبتأميله بالأمال التي يغرّ بها الأطفال والجهال من قبيل تغريهم الأنصار بأمثال قولهم : نحن الأمراء وأنتم الوزراء^(١) .

(١) انظر : الطبقات الكبرى ٣ : ١٨٢ ، صحيح البخاري ٥ : ٨ ، الإمامة والسياسة ١ : ٢٤ ، جمل من أنساب الأشراف ٢ : ٢٦٠ ، تاريخ يعقوبي ٢ : ١٢٣ ، تاريخ الطبري ٣ : ٢٠٢ ، السنن الكبرى للبيهقي ٨ : ١٤٣ ، تاريخ مدينة دمشق ١٠ : ٢٩٢ .

ومع هذا كلّه بقي هو على إصراره في تبيين الحقّ وإتمام الإلزام، حتّى أنّه ما بايع ولا من معه من بني هاشم وغيرهم إلى أن وصل إلى حدّ الاضطراب على ما هو صريح ما في الصحيحين أيضاً، فبايعهم على وفق مقتضى المصلحة والتقوية والمدارة كما ينادي به ما تكلم به العباس^(١) أيضاً، وكذا أخذ عليّ فاطمة عليها السلام ليلاً إلى الاستنصار بالأنصار^(٢)، وكذا دفنه إيّاها ليلاً لمّا توفيت، بدون إعلامه أحداً منهم^(٣)، وكذا قول عائشة لمّا استنكر عليّ عليه السلام وجوه الناس بعد وفاة فاطمة عليها السلام: «ضرع إلى مصلحة أبي بكر^(٤)»، وكذا نهيّه عند مطالبته أبا بكر عن إتيان عمر وخوف عمر على أبي بكر منه^(٥)، وكذا قوله لأبي بكر عند المصالحة: «إنّك استبددت علينا بالأمر، وكنا نرى أنّ لنا في هذا الأمر نصيباً^(٦)»، وأمثال ذلك ممّا مرّ في ضمن ما نقلوا، حتّى أنّه سيأتي في محلّه تصريحات منه ومن أتباعه في عدم رضاه منهم واقعاً، بل كان سلوكه معهم مداراةً واحترازاً عن ثوران الفتنة، وحصول الفرقة، وارتداد الناس عن الإسلام، كما مرّ غير مرّة، ولهذا لمّا أتاه أبو سفيان - كما رواه جماعة - وقال له: ما بال هذا الأمر في أقلّ حيّ من قريش؟ ابسط يدك أبايعك، فوالله، لئن شئت لأملأها عليه خيلاً ورجالاً، قال له عليّ عليه السلام: «إنّك والله، ما أردت بهذا إلا الفتنة، وإنّك والله، طالما بغيت للإسلام شراً، لا حاجة لنا في نصيحتك^(٧)»، حتّى أنّ الحقّ

(١) الإمامة والسياسة : ٣٣ .

(٢) الإمامة والسياسة : ٢٩ .

(٣-٦) صحيح مسلم ٣ : ١٧٥٩/١٣٨٠ ، تاريخ الطبري ٣ : ٢٠٨ ، صحيح ابن حبان

بترتيب ابن بلبان ١١ : ٤٨٢٣/١٥٣ .

(٧) الكامل لابن الأثير ٢ : ٣٢٥ - ٣٢٦ ، تاريخ الطبري ٣ : ٢٠٩ ، وفيه بتفاوت .

الوارد من الطريق المتواتر عن أئمة أهل البيت عليهم السلام ، بل في بعض طريق المخالفين أيضاً كما سيأتي ، ومرّ أيضاً في محله : أن علياً عليه السلام كان مأموراً بسلوكه الذي سلك مع هؤلاء إن لم يجد أعواناً يعهد من الله ورسوله .

ولا يخفى أن بعد ملاحظة هذه الأشياء وأمثالها لا يبقى مجال شكّ لكلّ فهم منصف في أن كلّ ما نقل هؤلاء القوم عن عليّ عليه السلام ممّا يوهّم رضاه عنهم ولو أخيراً - كما مرّ من بعض كلامه يوم المصالحة وبعض ما نقلوا عنه قبل أو بعد ولو بعد وفاة القوم - إمّا وارد على نهج ما ذكرناه من المداراة والمصانعة ولو بالنسبة إلى أتباعهم والمعتقدين بهم ، أو مكذوب عليه ، فلا يمكن الاستناد إليه ؛ إذ لا أقلّ من كون هؤلاء النقلة من المدّعين لصحة خلافة من تقدّم عليه ، وكلام المدّعي للشيء مسموع بدون مطالبة الإثبات فيما عليه ، لكون وروده على سبيل الإقرار منه ، لا في كلّ ما قال وادّعه .

وسيأتي في بعض المقالات الآتية تفصيل هذه المقدّمة وتبيان عدم رضا عليّ عليه السلام منهم واقعاً ، فلا تغفل ، حتّى يظهر لك أيضاً أن ما طعن به بعض القوم على الشيعة لأجل عدم اعتمادهم على مفاد ظاهر بعض ما نقله القوم في دعواهم مردود إلى ذلك الطاعن ؛ حيث لم يفهم أن دعوى المدّعي بدون الإثبات غير مسموعة ، كما صدر مثله في هذا المقام عن بعض منكم ، كابن حجر - مثلاً - في صواعقه ، حيث إنّه لما روى ما مرّ من حديث المصالحة ، قال : فتأمّل عذر عليّ وقوله : «إنّه لم ينفس على أبي بكر خيراً ساقه الله إليه» ، وإنّه لم ينكر ما فضّله الله به ، وغير ذلك ممّا اشتمل عليه هذا الحديث ، تجده بريئاً ممّا نسب إليه الرافضة ونحوهم ، فقاتلهم الله ما أجهلهم وأحمقهم ^(١) . انتهى .

ولا يخفى أن كل من أحاط خبراً بما ذكرناه عرف أن كل ما قاله (١) في الشيعة فإنما هو فيه ؛ لأن أول ما يرد عليه أنه بأي وجه توجب أنت على الشيعة أن يقبلوا الكلام الذي نقلته عائشة عن لسان عليّ عليه السلام بالنسبة إلى أبيها مما يدل على حقيّة أبيها، التي هي عين مدعاها، لاسيما بعدما تبين عندهم المنافرة التي بينها وبينه ؟ مع كونها عندهم غير مأمونة في رواياتها، ولاسيما مثل هذه الرواية التي رواها عنها عروة بن الزبير، الذي معلوم أنه من أعادي عليّ عليه السلام، كما يأتي في محله، فالأحمق الجاهل إنما هو الذي يقبل مثل هذا الكلام، ويريد أن يحتج به على من لا يعتمد عليه، بل يعتقد عدم صدقه، بل يتيسر له تأويله أيضاً على فرض (٢) صدقها، كما أشرنا إليه، لاسيما بعد وجود المعارض كما سيظهر .

ثم يرد عليه أيضاً أن الأحمق الجاهل الذي يستحق الشتم والدعاء عليه إنما هو الذي أعمت العصبية بصره وبصيرته ؛ بحيث لا يدرك إلا ما فيه هواه، ولا يفهم إلا ما يعجبه، وأنت ذاك ؛ لأنك تشبّبت - لاسيما في هذا الحديث الذي لا تقدر على قدح شيء منه - بخصوص محض ظاهر هذا الكلام الذي أعجبك، حيث كان موافقاً لهواك من غير دركك، أو مع إغماضك أن صدق هذا الكلام واقعاً لا يستقيم مع سائر أجزاء الحديث فضلاً عما مرّ من سائر ما نقلوه، لاسيما التصريح بترك عليّ عليه السلام البيعة مدة إلى أن اضطرّ إليها باستنكاره وجوه الناس، وكذا تصريح عليّ عليه السلام لأبي بكر حتى عند وقت المصالحة : «بأنك استبددت علينا بالأمر، وإنّا كنا نرى أن لنا

(١) في «س» و«ن» : «قال» بدل «قاله» .

(٢) في «س» و«ن» : «فرضه» بدل «فرض» .

نصيماً فيه لقربتنا من رسول الله ﷺ^(١)، وأمثال ذلك ممّا مرّ مناداته بكون عليّ عليه السلام على خلاف مقتضى ذلك الكلام لاسيما بعد ضمّ حكاية فاطمة عليها السلام أيضاً.

ولا يمكنك الجمع والتوجيه إلا بأن تلتزم إمّا تعمّد عليّ عليه السلام في إنكاره ذلك الإنكار وتخلّفه عن البيعة تلك المدّة مع علمه بكون أبي بكر محقّقاً في أمره إلى أن رجع عن عناده فأقرّ به، وإمّا جهله أولاً بحقيقة الحال وخطأه فيما زعمه حقّاً من المعارضة بالجدال والمقال إلى أن عرف الحقّ فأقرّ به.

وكُلٌّ من التزاميك باطل عاطل سخيف لا يحتمله إلا ناصب العداوة^(٢) لعليّ عليه السلام جهاراً؛ ضرورة أنّ جلاله شأن عليّ عليه السلام علماً وعملاً وورعاً وزهداً وتقوى أعظم من أن يتخيّل فيه شائبة أدنى نقص في الدين فضلاً عن مثل هذه الرذائل، كما مرّ تبيانه عياناً، بل كفى في هذا المقام وضوح تمامية ما احتجّ به على القوم كما ظهر، وهكذا جلاله شأن فاطمة سيّدة نساء العالمين وعباس وسائر بني هاشم الذين يلزمك أن تقول فيهم ما لزمك أن تقول به في عليّ عليه السلام كما هو ظاهر، حتّى أنك أوقعت نفسك بفضيحة أخرى وما شعرت بها، حيث فسّرت قول عليّ عليه السلام لأبي بكر: «استبددت علينا بالأمر» بقولك يعني: بالمشورة، فإنّه صريح في أنك زعمت أنّ عليّاً عليه السلام زعل^(٣) تلك الزعلة العظيمة بمحض عدم إدخالهم إياه في المشورة، وهذا ممّا لا يمكن أن ينسب إلى من فيه أدنى شائبة من

(١) تقدّم تخريجه في ص ٤٧٨، الهامش (٤).

(٢) في «س»: «عدوّ» بدل «العداوة».

(٣) لهجة عراقية بمعنى: الهجر والترك مقروناً بالغضب وعدم الرضا.

الإيمان فضلاً عن عليٍّ عليه السلام، وكذا العباس وسائر بني هاشم، على أن الشائع الذائع لغةً و عرفاً، لاسيما في عرفهم إطلاق الأمر على الإمارة، ومع هذا كان حقَّ العبارة إذاً أن يقول عليٌّ عليه السلام: إنكم استبددتم علينا في هذا الأمر، دون العبارة التي ذكرها، كما هو ظاهر، فافهم.

ثم إن من تلك الأشياء التي لا يمكن الإغماض عنها حكاية ما صدر منهم بالنسبة إلى فاطمة عليها السلام، لاسيما في منع فدك، وقد مرَّ سابقاً مفصلاً في فصل ذكر أحوالها، وربما يأتي أيضاً فيما بعد لاسيما في الخاتمة، فارجع إلى الفصل المذكور إن أردتَ التفصيل.

وبالجملة، كلُّ من تدبَّر بعد ترك الاعتساف في جزئيات ما نقله أكثر أعيان المخالفين في حكاية بيعة السقيفة ولواحقها - كما ذكرنا نبذاً منها مشروحاً - ولو على وجه الاختصار، لعرف أن أصل تلك الحكاية فقط يكفي في الحكم بكون القوم في منازعة عليٍّ عليه السلام على ضلال وظلم وإجبار ومكر واحتيال ولو مع قطع النظر عن سائر الأدلة، مع أنه سيأتي مؤيدات كثيرة في الخاتمة والختام والمقالات الآتية، إلا أن الناس حيث يستبعدون من ظاهر أحوال الصحابة صدور مثل هذه الأشياء منهم وقعوا في الحيرة، وكلُّ يتشبَّث بحشيشة لا تنجيه.

والحق ما مرَّ ويأتي مجملاً ومفصلاً من عدم الاعتماد على كثيرٍ من أفعال الصحابة إلا ما تبين كونه على وفق مقتضى الكتاب والسنة، فلا يجوز الإغماض عن الحقِّ وارتكاب التأويلات البعيدة، بل غير الصحيحة بمحض الاستبعاد المذكور.

وقد نقل ابن أبي الحديد وغيره عن أبي جعفر يحيى بن محمد بن أبي زيد العلوي نقيب البصرة بعض وجوهٍ وجيهةٍ في رفع الاستبعاد

والتعجب في ترك الصحابة النض على عليّ عليه السلام والعمل على خلفه ، وبعض أشياء تناسب هذا المقام أعجبنى أن أذكر خلاصة نبذ من ذلك ليكون حجّة على القوم فيما صرح به ، حيث إنّه منهم ، وليزيد في بصيرة الناظر البصير ، وإلا فمن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور .

قال النقيب : إن القوم لم يكونوا يذهبون في الخلافة إلى أنّها من معالم الدين وأنها جارية مجرى العبادات الشرعيّة ، كالصلاة والصوم ، ولكنهم كانوا يُجرونها مجرى الأمور الدنيويّة ، مثل تأمير الأمراء وتدبير الحروب وسياسة الرعيّة ، وما كانوا يتحاشون في أمثال ذلك من مخالفة نصوصه صلّى الله عليه وآله إذا رأوا المصلحة في غيرها ، ألا تراه كيف نصّ على إخراج أبي بكر وعمر في جيش أسامة ، ولم يخرجنا ، وقد كان رسول الله صلّى الله عليه وآله يُخالف وهو حيّ في أمثال ذلك ، إلى أن قال : وقد أطبقوا على ترك كثير من النصوص أيضاً ، كإسقاطهم سهم ذوي القربى ، وإسقاط سهم المؤلّفة قلوبهم ، مع أنّ هذين الأمرين أدخل في باب الدين منهما في باب الدنيا . ولقد كان أوصاهم في مرضه ، فقال : «أخرجوا نصارى نجران من جزيرة العرب» ، فلم يخرجوهم ، حتّى مضى صدرّ من خلافة عمر ، وعملوا في أيام أبي بكر في ذلك بأرائهم ، وهم الذين هدموا المسجد بالمدينة ، وحوّلو المقام بمكّة ، وعملوا بمقتضى ما غلب في ظنونهم من المصلحة ، ولم يقفوا مع موارد النصوص ، حتّى اقتدى بهم الفقهاء من بعد ، فرجّح كثير منهم القياس على النصّ ، حتّى استحالت الشريعة وصار أصحاب القياس أصحاباً لشريعة جديدة .

نعم ، أكثر ما كانوا يعملون بأرائهم فيما يجري الولايات والتأشير والتدبير وتقرير قواعد الدولة ، وما كانوا يقفون مع نصوص

الرسول ﷺ وتدبيراته إذا رأوا المصلحة في خلافها^(١).

أقول : هذا الذي نسبه إلى القوم صريح ما يشاهد من طورهم ودأبهم ، بل كانوا قد يخالفون النبي ﷺ في صريح العبارات ، كإنكار عمر حجّ التمتع الذي هو في صريح القرآن والسنة بمحض رأي رآه ، كما أقرّ هو بكونه رأياً رآه ، وهكذا في غير ذلك ، ومن تأمل بصيراً يجد صريحاً أنّ كثيراً من المصالح التي كانوا يلاحظون إنّما هي ممّا لهم مآرب فيها وإن كانت خطأ واقعاً ، بل ولو عرفوا ذلك أيضاً ؛ إذ لا أقلّ من العلم الضروري بكون كلّ ما أمر الله ورسوله ﷺ به أمراً سديداً صحيحاً وإن لم نعلم وجهه ، فما يكون خلافه لا محالة يكون خطأً .

هذا ، مع كمال ظهور مدخليّة الإمامة في أمور الدين كمدخليتها في أمور الدنيا ، كما بيّناه سابقاً عياناً ومع ما بيّناه أيضاً سابقاً عياناً بالطول والتفصيل ، حتّى من كلام القوم وإقرارهم ، من بطلان مطلق استعمال الرأي في الشريعة ، لاسيّما في مقابل النصّ .

ولا يخفى أنّ من هذا تظهر أشياء .

منها : كمال حسن حال هؤلاء الجماعة من الصحابة ، وتمام عظم شأنهم بحيث كانوا شركاء رسول الله ﷺ ، بل شركاء الله في الدين ، بل كانوا أعلم وأعرف منهما في مصالح المسلمين ، ولم يكونوا عاملين بما في صريح القرآن المبين ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾^(٢) وأمثاله .

ومنها : كمال عرفان أكثر الناس الذين اتبعوهم ، وشدة تدينهم

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢ : ٨٢ - ٨٤ .

(٢) سورة الحشر ٩٥ : ٧ .

وصلابتهم في إطاعة الله ورسوله ، حيث قاموا بقيام هؤلاء ، وقعدوا بقعودهم ، وزعموا صحّة مطلق ما صدر منهم وإن كان خلاف ما ورد عن الله ورسوله .

ومنها : أنهم مع عدم مضايقتهم في مخالفة الله ورسوله في تلك المواضع الكثيرة ، حتّى في مثل التخلّف عن جيش أسامة الذي منع عنه النبي ﷺ مؤكداً باللعن - كما مرّ مفصّلاً - التزموا كمال المضايقة في خصوص إجابة فاطمة عليها بمحض حديثٍ تفرّد به أبو بكر ، معارض بأقوى منه المستلزم لمخالفته فيما ثبت عنه من المنع من أذيتها ، بل مع مخالفتهم صريحاً حتّى سائر أهل البيت عليهم السلام ، بحيث وصلوا معهم إلى حدّ ما مرّ بيانه ؛ بحيث لم يرضوا أن يحشموهم بمثل ما حشموا به سعد بن عبادة وريعه^(١) .

نعم ، لهم أن يقولوا : نحن نعمل على وفق مقتضى المصلحة بحسب آرائنا ، سواء وافق قول الله ورسوله أم خالف ، وما ذكرتم لم يكن على وفق المصلحة ؛ لأننا لو كنّا نحشم علياً وبني هاشم وفاطمة ، وكنّا نُعطي ما أرادت من ذلك المال الذي لم يكن قليلاً ، لجمعوا الجموع وخرجوا علينا وطرردونا عن أمرنا غضباً علينا ، حتّى أنّه قد نُقل أيضاً أنّ أبا بكر أراد أن يردّ فذك على فاطمة حذراً من أذاها ، فقال له عمر : إذاً لا تقدر على الخلافة فامنعها عنه إن أردت الخلافة ، فإنّ أذيتها شرّ قليل بالنسبة إلى ما أنت فيه من الخير الكثير^(٢) ، فافهم .

ثمّ إنّ النقيب ذكر كلاماً في بيان رغبة الناس عن عليّ عليه السلام ، إلى أن

(١) «ريعه» كلمة عاميّة ، يعني : أصحابه .

(٢) انظر : السيرة الحلبية ٣ : ٣٦٢ .

قال: فأصفق الكلّ إصفاً واحداً على صرف الأمر عن عليٍّ عليه السلام إلى غيره ، واحتج رؤسائهم في ذلك بأننا خفنا الفتنة ، وعلمنا أنّ العرب لا تطيعه وتتركه ، وتأولوا عند أنفسهم النصّ ، وقالوا: إنّه لنصّ ولكن الحاضر يرى ما لا يرى الغائب ، والنصوص قد تترك لأجل المصلحة الكلية ، وأعانهم على ذلك مسارعة الأنصار وادّعاؤهم الأمر لأنفسهم ، حتّى انجز الأمر إلى أن اختلط الناس وكثر الخبط ، وكادت الفتنة أن تضطرم نارها ، فوثب رؤساء المهاجرين ، فبايعوا أبا بكر وكانت فلتة ، كما قال قائلهم ، وزعموا أنّهم أطفئوا بها نائرة الأنصار ، فمن سكت من المسلمين وأغضى ولم يعترض فقد كفاهم أمر نفسه ، ومن قال سرّاً أو جهراً: إنّ فلاناً قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله ذكره ، أو نصّ عليه ، أو أشار إليه ، أسكتوه في الجواب بأننا بادرنا إلى عقد البيعة مخافة الفتنة ، واعتذروا عنده إمّا بأنّ عليّاً حدث السنّ أو تبغضه العرب ؛ لأنّه وترها وسفك دماءها ، أو بأنّه صاحب زهو ودعابة ، أو كيف تجتمع النبوة والخلافة في مغرس واحد ، بل قالوا في العذر ما هو أقوى من هذا وأكد ، حيث قالوا: أبو بكر أقوى على هذا الأمر منه ، لاسيّما وعمر يعضده ويساعده ، والعرب تحبّ أبا بكر ويعجبها لينه ورفقه ، وهو شيخ مجرب الأمور ، لا يحسده أحدٌ ، ولا يبغضه أحدٌ ، وليس بذى شرف في النسب فيسمح على الناس بشرفه ، ولا ذى قربى من الرسول صلى الله عليه وآله فيدلّ بقربه . وقالوا: لو نصبنا عليّاً لارتدّ الناس عن الإسلام وعادت الجاهليّة كما كانت ، وهل الأصلح الوقوف على النصّ المفضي إلى ارتداد الناس عن الإسلام؟ أم العمل بمقتضى الأصلح في استبقاء الإسلام وإن كان فيه مخالفة النصّ؟^(١).

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢ : ٨٤ - ٨٥ .

أقول : قد دلّ على صدور تلك الأعذار منهم غير كلام النقيب أيضاً .
فمن ذلك ما مرّ من قول أبي عبيدة لعليّ عليه السلام يوم منازعته معهم في البيعة ^(١) .

ومن ذلك ما رواه جمع ، منهم : الجوهري بإسناده عن عبدالله بن عباس قال : إنني لأماشي عمر ويده في يدي ، إذ قال : يا بن عباس ، ما أظنّ صاحبك إلا مظلوماً ، فقلت له : فاردّدْ إليه ظلامته ، فانتزع يده من يدي ، ثمّ مرّ بهم ساعة ثمّ وقف فلحقته ، فقال : يا بن عباس ، ما أظنّ القوم منعهم من صاحبك إلا أنّهم استصغروه ، فقلت : والله ، ما استصغره الله ورسوله حين أمره النبي صلى الله عليه وآله أن يأخذ سورة براءة من أبي بكر ^(٢) .

وفي روايةٍ أخرى ذكرها هؤلاء عنه أيضاً ، قال : قال عمر :
يا بن عباس ، أما والله ، إنّ صاحبك لأولى الناس بالأمر بعد النبي صلى الله عليه وآله إلا إنّنا خفناه على اثنين : خفناه على حدائث سنّه ، وحبّه بني عبدالمطلب ^(٣) .

وقد مرّ سابقاً ، ويأتي أيضاً من كتاب الخطيب البغدادي أنّ عمر قال لابن عباس : إنّ النبي صلى الله عليه وآله أراد في مرضه أن يصرح باسم عليّ عليه السلام ، فمنعتُ إشفاقاً على الإسلام ، فعلم رسول الله أنّي علمت ما في نفسه فأمسك ^(٤) .

وفي روايات أهل البيت : أنّ الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام قال : «إنّ بريدة الأسلمي كان غائباً بالشام فقدم وقد بايع الناس أبا بكر فأتاه في مجلسه ، فقال : يا أبا بكر ، هل نسيت تسليمنا على عليّ عليه السلام بإمرة المؤمنين

(١) الإمامة والسياسة ١ : ٢٩ ، وانظر : الفتوح لابن أعثم الكوفي ١ - ٢ : ١٣ .

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦ : ٤٥ .

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٥٧ ، و٦ : ٥٠ - ٥١ .

(٤) نقله عن تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ١٢ :

واجبةً من الله ورسوله ﷺ؟ فقال: يا بريدة، أنت غبت وشهدنا، وإن الله يحدث الأمر بعد الأمر، ولم يكن الله ليجمع لأهل هذا البيت النبوة والخلافة». وفي رواية: الملك^(١) بدل الخلافة.

وفي كتاب سليم بن قيس الهلالي عن سلمان الفارسي قال في حديث طويل في ذكر إحصار عليّ عليه السلام للبيعة ومنازعتة مع القوم: إن علياً عليه السلام قال: «يا معشر المهاجرين والأنصار! أسمعتم رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خمّ كذا وكذا، وفي غزوة تبوك كذا وكذا؟» فلم يدع شيئاً إلا ذكره، فقال أبو بكر لما خاف مخالفة الناس عليه: كل ما قلت سمعنا بأذاننا ووعته قلوبنا، ولكن سمعت النبي ﷺ يقول بعد هذا: «إننا أهل بيت اصطفانا الله وأكرمنا واختار لنا الآخرة على الدنيا، وإن الله لم يكن ليجمع لنا أهل البيت النبوة والخلافة» ثم قام عمر وأبو عبيدة وسالم مولى أبي حذيفة، وشهدوا أنهم سمعوا ذلك أيضاً، فقال عليّ عليه السلام لهم: «لشر ما وفيتم بالصحيفة التي تعاقدم عليها»^(٢).

أقول: ومما يدل على كذبهم في خصوص هذا العذر أن عمر هو الذي أدخل علياً عليه السلام في الشورى واستحسن إمامته، وقال: إنه يمشيهم على المحجة البيضاء، فلما قيل له: فلم لا تعينه؟ قال: فيه دعابة^(٣)، وحكاية كون المهدي عليه السلام من أهل البيت، ورجوع الخلافة إلى عليّ عليه السلام أخيراً وأمثال ذلك كله معلوم، ولا أقل في الدلالة على بطلان جميع أعدارهم أن الله ورسوله ﷺ كانا أعلم منهم كما قال سبحانه: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ

(١) الشافي للسيد المرتضى ٣: ٢٢٤ - ٢٢٥، الأربعين للشيرازي: ٢٤٨، نهج الإيمان: ٤٦٤.

(٢) كتاب سليم بن قيس ٢: ٥٨٩ بتفاوت.

(٣) انظر: الصراط المستقيم ٣: ١١٨، وتمهيد الأوائل: ٥١٠ - ٥١١.

حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴿١﴾، وأمثال ذلك ممّا مرّ غير مرّة، وكذا عذرهم بعداوة الناس لعليّ عليه السلام في أشنع السخافة؛ ضرورة أنّ تلك العداوة كانت أعظم بالنسبة إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله ولم يقدرُوا على شيء، فلو كان معه اجتماع الصحابة، مَنْ كان يقدر على إظهار العداوة؟ وأيضاً أين راحت تلك العداوة في زمان خلافته.

نعم، ظهر حينئذٍ أنّ حُساده من الصحابة لم يكونوا يريدونه ^(٢)؛ ولهذا خالفه عند وصول الأمر إليه مَنْ كان باقياً منهم، ومن سائر مَنْ كان يريد الحكومة لنفسه.

وسياتي ما يوضّح عداوتهم وحسدهم له، وتشبّثهم في كلّ موضعٍ بعذرٍ من الأعدار التمهيدية التموهية، مع بيان أنّ المفاصد التي ترتبت على خلافة أبي بكر كانت أعظم وأشدّ وأكثر، فلا تغفل.

ولنرجع إلى ذكر كلام النقيب، قال: وسكت الناس عن الإنكار؛ لأنّهم كانوا فِرَقاً، فمنهم: من هو مبغض شائئ لعليّ عليه السلام، يحبّ بَرْد فواده بصرف الأمر عنه، ومنهم: ذو الدين وصحة اليقين، إلّا أنّه لمّا رأى كبراء الصحابة قد اتفقوا على صرف الأمر عنه، ظنّ أنّهم إنّما فعلوا ذلك لنصّ سمعوه من رسول الله صلّى الله عليه وآله ينسخ ما كان قد سمعه من النصّ على عليّ عليه السلام، لاسيّما ما رواه أبو بكر من قول النبيّ صلّى الله عليه وآله: «الأئمّة من قريش» فإنّ كثيراً من الناس توهموا أنّه ناسخ للنصّ الخاصّ، وأنّ معنى الخبر: أنّكم مباحون في نصب إمامٍ من قريش، من أيّ بطون قريش كان، فإنّه يكون إماماً ^(٣).

(١) سورة الأنعام ٦ : ١٢٤ .

(٢) في «س» و«ن»: «يريدوه» بدل «يريدونه» .

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢ : ٨٦ .

أقول : وكان فرقة أخرى أيضاً من أهل الدين واليقين عارفين بالحق ، متمسكين به كسلمان وأبي ذرّ وأمثالهما ، حتّى أنّهم تكلموا أيضاً كما مرّ ، لكنّهم لمّا رأوا اجتماع غيرهم على خلاف ذلك خافوا على أنفسهم فسكتوا ، ومن هؤلاء بنو هاشم ، لكنّ النقيب غفل عن ذكر هذه الفرقة فلم يذكرهم ، وقال : ومنهم : فرقة أخرى وهم الأكثرون أعراب وجفافة وطغام وأتباع كلّ ناعق ، يميلون مع كلّ ربح ، فهؤلاء مقلّدون لا يسألون ولا ينكرون ولا يبحثون ، وهم مع أمرائهم ولا يتهموهم ، ولو أسقطوا عنهم الصلاة الواجبة لتركوها ، فلذلك أمحق النصّ وخفي ودرس ، وقويت كلمة العقادين لبيعة أبي بكر ، وقوّاها زيادةً على ذلك اشتغال عليّ عليه السلام وبني هاشم برسول الله صلى الله عليه وآله وإغلاقتهم بابهم عليهم ، وتخليتهم الناس يعملون ما شاؤوا وأحبّوا ، لكنّهم أرادوا استدراك ذلك بعد ما فات ، وهيهات الفائت لا رجعة له .

وأراد عليّ عليه السلام نقض تلك البيعة فلم يتمّ له ذلك ، وكانت العرب لا ترى نقض البيعة ، صواباً كانت أم خطأً ، ولهذا قالوا : إنّنا قد بايعنا ولا يحسن عندنا نقضها ^(١) .

قال النقيب أيضاً : وممّا جرّأ عمر على بيعة أبي بكر والعدول عن عليّ عليه السلام ما كان يفعله في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله من الإنكار مراراً على رسول الله صلى الله عليه وآله في بعض الأشياء ^(٢) ، وسكوت النبيّ صلى الله عليه وآله عنه ، وذكر أشياء من هذا القبيل إلى أن قال : ولو لم يكن إلّا إنكاره لقوله صلى الله عليه وآله في مرضه : « اثنتوني

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢ : ٨٦ - ٨٧ .

(٢) كإنكاره يوم الحديبية ويوم متعة الحجّ وأمان العباس لأبي سفيان ونحوها . منه [عفي عنه] .

بدواة وكتفٍ أكتب لكم» الخبر، لكفى .

قال : وأعجب الأشياء أن الحاضرين افرقوا ذلك اليوم ، فبعضهم يقول : القول ما قال رسول الله ﷺ ، وبعضهم يقول : القول ما قال عمر ، حتى قال لهم النبي ﷺ : «قوموا عني» ، فمن بلغ جداله وجرأته إلى هذا الحد كيف يستبعد عنه أو ينكر منه أن يبايع أبا بكر لمصلحة رأها ، ويعدل عن النص ؟ ! ومن الذي ينكر عليه ذلك ، وهو في القول الذي قاله لرسول الله ﷺ في وجهه غير خائفٍ من الإنكار عليه ؟ وهو أشد من مخالفة النص في الخلافة وأفضح وأشنع .

ثم قال النقيب : على أن الرجل ما أهمل أمر نفسه ، بل أعد أعداراً وأجوبة ، وذلك لأنه قال لقوم عرضوا له بحديث النص عن النبي ﷺ في عليّ عليه السلام : رجع عن ذلك بإقامته أبا بكر مقامه في الصلاة ، فأوهمهم أن ذلك جارٍ مجرى النص عليه بالخلافة ، وقال في السقيفة : أيكم يطيب نفساً أن يتقدم قدمين قدمهما رسول الله ﷺ في الصلاة ، ثم أكد ذلك بقوله لأبي بكر وقد عرض عليه البيعة : أنت صاحب رسول الله ﷺ في المواطن كلها ، رضيك لديننا أفلا نرضاك لديننا ، وأرضاه عمرو بن العاص ، حيث روى حديثاً افتعله واختلقه على رسول الله ﷺ ، قال : سمعته يقول : «إن آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء ، إنما وليي الله وصالح المؤمنين» ، فجعلوا ذلك كالناسخ لقوله : «من كنت مولاه فعليّ مولاه» .

قال ابن أبي الحديد : قلت للنقيب : أيصحّ النسخ في مثل هذا ؟ أليس هذا نسخاً للشيء قبل تقضي وقت فعله ؟ فقال : سبحان الله ! من أين تعرف العرب هذا ؟ وأتى لها أن تتصوّره ، فضلاً عن أن تحكم بعدم جوازه ؟ وهل يفهم حُذاق الأصوليين هذه المسألة ، فضلاً عن حَفَمي العرب ؟ هؤلاء قوم

ينخدعون بأدنى شبهة، هم أصحاب جهل وتقليد، لا أصحاب تفضيل ونظر. قال: ثم أكد حُسنَ ظنِّ الناس بهم أنهم أطلقوا أنفسهم عن الأموال، فزهدوا في متاع الدنيا وزخرفها، وسلكوا سلوك الرفض لزيبتها، والرغبة عنها، ولما أَلقت إليهم الدنيا أفلاذ كبدها، وقروا الأموال على الناس وقسموها بينهم، ولم يتدانسوا منها بقليل ولا كثير، فمالت إليهم القلوب، وأحبتهم النفوس، وحسنت فيهم الظنون، وكل من كان في نفسه شبهة فيهم أو وقفة في أمرهم، قال: لو كان هؤلاء قد خالفوا النص لهوى أنفسهم لكانوا أهل الدنيا، ولظهر عليهم الميل إليها، والاستئثار بها، وكيف يجمعون على أنفسهم بين مخالفة النص وترك لذات الدنيا ومآربها، فيخسروا الدنيا والآخرة، وهذا لا يفعله عاقل، والقوم عقلاء وذوو الأبواب، فلم يبق إذاً عند أحد شك في أمورهم، وثبتت العقائد على ولايتهم، وتصوب أفعالهم، ونسوا لذة الرئاسة، وإن أصحاب الهمم العالية لا يلتفتون إلى الأكل والشرب والنكاح، وإنما يريدون الرئاسة والحكم ونفوذ الأمر، كما قال الشاعر:

وقد رَغِبْتَ عن لَذَّةِ المَالِ أَنْفُسُ وما رَغِبْتَ عن لَذَّةِ الأَمْرِ والنَهْيِ^(١)

قال: والفرق بين الرجلين والثالث، ما أصيب الثالث، وقُتِلَ تلك القتلة، وخلعه الناس وحصروه وفسقوه، وذلك لأنه استأثر هو وأهله بالأموال واستبدوا بها، وكانت طريقته وطريقتهم مخالفةً لطريقة الأولين، فلم تصبر العرب على ذلك، ولو كان عثمان سلك طريق عمر في التزهّد وردع الأمراء والوُلاة عن الأموال وتجنّب عمّا لم يتجنّب من السلوك مع الناس لما أنكر عليه أحد قطّ ولو حوّل الصلاة من الكعبة إلى بيت المقدس، بل لو أسقط عن الناس إحدى الصلوات الخمس؛ وذلك لأنّ همّ

(١) لم نعثر على قائله.

الناس مصروف إلى الدنيا والأموال ، فإذا وجدوها سكتوا ، وإذا فقدوها هاجوا واضطربوا ، ولو أن علياً عليه السلام صانع أصحابه بالمال ، وأعطاه الوجوه والرؤساء لكان أمره إلى الانتظام والاطّراد أقرب ، ولكنّه رفض جانب التدبير الدنيوي وأثر لزوم الدين ، وتمسك بأحكام الشريعة ، فاضطرب عليه أصحابه ، وهرب كثير منهم إلى عدوّه ^(١) . انتهى خلاصة كلام النقيب .

وكلامه شافٍ في معرفة أحوال الصحابة ، لا سيّما المتصدّين لأمر الخلافة ، وفي الاطّلاع على حقيقة مرادهم وتدابيراتهم وتمويهااتهم فيما بيّناه من صرف الخلافة عن عليّ عليه السلام إلى أنفسهم ؛ بحيث كلّ من تأمل في أطوارهم مع البصيرة قطع أن الأمر كان كما ذكره ، وقد بيّنا في فصول المقدمات ، ويأتي أيضاً فيما يأتي من المقالات ما ينادي بعدم استبعاد صدور هذه الأشياء عنهم ، بل يأتي صريحاً ما يدلّ على صدورها منهم .

هذا ، مع ظهور أن الاعتماد على محض حسن الظنّ ، حتّى إلى حدّ الإغماض عن الأمور الفاضحة القادحة ، وتصديق كلّ ما ادّعاه المدّعي على خصمه بلا مستند ، لا سيّما مع المعارضات القويّة الظاهرة ليس من الحزم الشرعي ، ولا من عمل أهل الدين ، وقد ذكر ابن أبي الحديد أنّه قال يوماً للنقيب : إن نفسي لا تسامحني أن أنسب إلى الصحابة عصيان الرسول ودفع النصّ ، فقال : وأنا فلا تسامحني أيضاً نفسي أن أنسب الرسول صلى الله عليه وآله إلى إهمال أمر الإمامة وأن يترك الناس سدّى مهملين ، وقد كان لا يغيب عن المدينة إلّا ويؤمّر عليها أميراً وهو حيّ ليس ببعيدٍ عنها ، فكيف لا يؤمّر وهو ميت لا يقدر على استدراك ما يحدث ^(٢) ، ثمّ ذكر وجوهاً أخر أيضاً ،

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢ : ٨٧ - ٩٠ .

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩ : ٢٤٨ .

نذكرها في محلها .

أقول : وكان للثقيب أيضاً أن يقول : وكذا لا تسامحني نفسي أن أنسب إلى علي بن أبي طالب عليه السلام أنه يخالف وينازع تلك المخالفة والمنازعة ، مع عرفانه كونهم غير مقصرين في هذا الأمر ، وإن سلمت أنت التصير منهم ولو من جهة أخرى كفى ذلك في عدم استبعادهم عما قلنا . وقد ذكر أبو جعفر بن قبة ^(١) في كتابه المعروف بالإنصاف ما يعضد كلام الثقيب أيضاً ، وخلاصة حاصل كلامه : أن الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله لم يكونوا بأسرهم دافعين للنص وعاملين بخلافه ، مع علمهم الضروري به ، بل إنما بادر جماعة ^(٢) إلى السقيفة عامدين على إزالة الأمر عن مستحقه ، والاستبداد به ، وكان الداعي لهم إلى ذلك رغبتهم في عاجل الرئاسة ، والتمكّن من الحلّ والعقد ، وانضاف إلى هذا الداعي ما كان في نفس جماعة منهم من الحسد لعلي عليه السلام ؛ لتقدمه واختصاصه بالفضائل الباهرة ، والمناقب الطاهرة ، وكذا ما كان في نفس جماعة منهم من العداوة له عليه السلام ؛ لقتل من قتل من طوائفهم ، واغتنموا الفرصة حيث رأوا تشاغل بني هاشم بمصيبتهم وعكوفهم على تجهيز النبي صلى الله عليه وآله ، فحضروا السقيفة ونازعوا في الأمر وقووا على الأنصار وجرى بينهم ما جرى ، فلمّا رأى الناس فعلهم -

(١) الرازي أبو جعفر ، محمد بن عبدالرحمن بن قبة ، متكلّم عظيم القدر ، حسن العقيدة ، قويّ في الكلام ، كان قديماً من المعتزلة ، وتبصّر وانتقل ، له كتب في الكلام منها : كتاب الإنصاف في الإمامة ، كتاب المستنبت - نقض كتاب أبي القاسم البلخي - كتاب الردّ على الزيدية ، كتاب الردّ على أبي علي الجبائي ، المسألة المفردة في الإمامة .

انظر : رجال النجاشي : ١٠٢٣/٣٧٥ ، الخلاصة للعلامة الحلّي : ٨٣٠/٢٤٣ ،

الفهرست لابن النديم : ٢٢٥ .

(٢) في «م» : «الجماعة» .

وَهُمْ وجوه الصحابة ، ومن يحسن الظنّ بمثله ويدخل الشبهة بفعله - توهم أكثرهم أنهم لم يتلبسوا الأمر ولا أقدموا على ما أقدموا عليه إلا بعدد يسوع لهم ذلك ويجوزة ، فدخلت عليهم الشبهة ، واستحكمت في نفوسهم ولم يمعنوا النظر في حلّها ، وتجسّس حقيقة الحال ، لاسيّما لما سمعوا الرواية عن النبي ﷺ : أن «الأئمة من قريش» ، فظنّوا أن ذلك إباحة للاختبار ، وأن الأخذ بهذا القول العامّ أولى من الأخذ بالخاصّ المسموع في يوم الغدير وغيره ، فمالوا ميلهم وسلموا لهم ، وبقي العارفون بالحقّ والثابتون عليه غير متمكّنين من إظهار ما في نفوسهم ، فتكلّم بعضهم ووقع منهم من النزاع ما قد أتت به الرواية ، ثمّ آل الأمر عند الضرورة إلى الكفّ والإمساك ، بل إظهار التسليم مع إبطان الاعتقاد للحقّ ، ولم يكن في وسع هؤلاء القوم إلا نقل ما سمعوه وعلموه من النصّ على من يأمنوه من أختلافهم ، انتهى كلامه (١).

وقال غيره : ويحتمل أن يكون من جملة وجوه دخول الشبهة أيضاً : أنه لما وقعت الفتنة ، واختلفت الكلمة ، ووقع ممّن حضر السقيفة ما وقع للعلل والأسباب التي ذكرنا بعضها ، ورأى الناس صنيعهم اعتقدوا ، أو كثير منهم مع العلم بالنصّ أن القوم الذين راموا الأمر وعقدوه لأحدهم لم يفعلوا ذلك إلا بعهد من الرسول ﷺ خاصّ إليهم ، وقول منه متأخّر عمّا علموه من النصّ (٢).

وفي صحيح مسلم في باب صفات المنافقين بإسناده عن قيس قال : قلت لعمار : رأيتم صنيعكم هذا الذي صنعتم في أمر عليّ عليه السلام ؟ رأياً رأيتموه ؟ أو شيئاً عهده إليكم رسول الله ﷺ ؟ فقال : ما عهد إلينا

(١) نقله عنه السيّد المرتضى في الشافي ٢ : ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) انظر : الشافي ٢ : ١٢٧ - ١٢٨ .

رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهده إلى الناس كافة، ولكن حذيفة أخبرني عن النبي ﷺ أنه قال: «في أصحابي اثنا عشر منافقاً، فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سمّ الخياط، ثمانية منهم تكفيهم الدُّبَيْلَةُ»^(١)»^(٢) الخبر.

وقد أخرجهُ الحُمَيْدِي فِي الْجَمْع بَيْن الصَّحِيحِينَ ، وَكَذَا الْعَبْدَرِي فِي الْجَمْع بَيْن الصَّحَاحِ السَّتَّةِ^(٣) .

وقد ذكرناه سابقاً ويأتي أيضاً، ومعلوم أن مفاد كلام عمار أن أتباعه علياً عليّاً لم يكن بالرأي، ولا بنص معلوم على بعض دون بعض، بل بما عهده النبي ﷺ إلى الناس كافة في الغدير وغيره، وأشار بقوله: ولكن حذيفة أخبرني، إلى آخره، إلى أن مبنى من نازع علياً عليّاً كان على النفاق، وقد ذكرنا فيما سبق أخباراً كثيرة في أن بغض عليّ عليّاً كفر ونفاق. وأن المنافق كان يُعرف في زمان النبي ﷺ والصحابة ببغض عليّ عليّاً .

وسياتي في المقالات الآتية ما يدل على وجود المنافرة والمباغضة بين عليّ عليّاً ومن تقدّم عليه بل غيرهم أيضاً، بل تأتي أشياء من الأخبار وغيرها مصرّحة في كون حكاية بيعة أبي بكر وأفعال القوم ذلك اليوم كلّها منبئة على التمويه والتلبيس، لصرف الخلافة عن عليّ عليّاً بنحو ما ذكره النقيب وابن قبة وغيرهما، وأن سكوت عليّ عليّاً وأصحابه كان لأجل مصلحة المداراة وأمثالها، كما مرّ في التبيان من إثبات لزوم الامتحان .

(١) الدُّبَيْلَةُ : هي حُرَاج وَدُمَلٌ كَبِير تَظْهَر فِي الْجَوْفِ فَتَقْتُلُ صَاحِبَهَا غَالِباً ، وَهِيَ تَصْغِيرُ دُبَيْلَةَ . النِّهَايَةُ لِابْنِ الْأَثِيرِ ٢ : ٩٩ ، مَادَّة - دَبَل .

(٢) صحيح مسلم ٤ : ٢١٤٣/٢٧٧٩ ، بتفاوت يسير .

(٣) الجمع بين الصحيحين ١ : ٢٨٦/٤٠٨ ، وعن الجمع بين الصحاح السنة الشيرازي في الأربعين : ١٣٨ .

هذا كله ، مع ما بيناه في أبواب المقدمة من رسوخ حبّ الدنيا والتنافس والتحاسد ونحوها في قلوب كلّ الناس إلا ما قلّ ، حتّى في خصوص الصحابة ، وأنّ فيهم الأشرار والأخيار صريحاً ، كما سيأتي أيضاً . وبالجملة ، كلّ من تأمّل فيما ذكرناه في تلك الأبواب ، وما سيأتي أيضاً ، لم يبق له شكّ في عدم استبعاد ما نُسب إلى القوم ، بل ولا في حصول العلم بصدور ما نُسب إليهم منهم ، حتّى أنّه ممّا ينادي بذلك أنّهم يوم السقيفة مع أنّهم لم يذكروا دليلاً شرعياً من الكتاب والسنة لم يذكروا أيضاً دليلاً عقلياً موافقاً لما هو قانون الاجتهاد من الأقيسة وغيرها المعمولة عند المجتهدين والأصوليين منهم ، بل إنّما كان تعلق الفريقين ذلك اليوم بمحض المباهاة بالأعمال التي لم يكلفوا بها لعاجل الدنيا والتأمر فيها على الناس والتقدّم عليهم في الرئاسات ، وإنّما كلّفوا بها لثواب الآخرة والنجاة من العقاب ، فعدلوا بأعراضهم فيها إلى خلاف ما أُجري تكليفهم إليه ممّا ذكرناه ، فالأنصار تمنّ على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالنصرة له ولأصحابه والإيواء والإيثار على أنفسهم ونحو ذلك ، وقريش تمنّ بتقديم الإسلام والصبر على البلاء والقرب في النسب من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وظاهر أنّ هذه كلّها من قبيل الشبهات والمغالطات والاحتياال للمدافعات والتمويه في المنازعات ، حتّى أنّهم لمّا أخذوا الأمر بقرب النسب الذي هو أقرب من غيره إلى التمسك بالحقّ منعوا عليّاً عَلِيّاً الذي كان هو أقرب منهم ، وموهوا على الناس بأنّ هذا الأمر ليس على قانون الدول الكسروية والقيصرية من إعطاء الحكم إلى الأقرب فالأقرب ، حتّى أنّه جعل بعض المخالفين هذا عذراً قوياً ، ولم يفهم أنّ القرب إن كان معتبراً مطلقاً فلا شكّ أنّ الأقرب أولى ، وإن كان معتبراً بشروط فكّلها في عليّ عَلِيّاً موجودة ، وإن لم يكن معتبراً أصلاً فلم هم

أخذوا الأمر من الأنصار به ، مع أن آية : ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾^(١) وأمثالها ، وحديث الثقلين وأمثاله صريحان في أن الأقرية معتبرة ، وأخبار فضائل عليّ عليه السلام تدلّ على اجتماع جميع الشروط فيه إلا أنه لم يكن يحبه إلا الأقلون من المؤمنين .

ونعم ما قال الخليل بن أحمد النحوي حين سأله أبو زيد النحوي الأنصاري قال : سألت الخليل بن أحمد ، فقلت له : لِمَ هَجَرَ النَّاسَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقُرْبَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُرْبَاهُ ، وموضعه من المسلمين موضعه ، وعناؤه في الإسلام عناؤه ؟ فقال : بهر والله ، نوره أنوارهم ، وغلبهم على صفو كل منهل ، والناس إلى أشكالهم أميل ، أما سمعت الأول حيث يقول :

وكل شكلٍ لشكله أَلْفٌ أما ترى الفيل يألف الفيلا^(٢)

وبالجملة ، كل من تدبّر في حكاية بيعة أبي بكر والسلوك مع عليّ عليه السلام كما ذكرناه عنهم علم إن كان صادقاً بأن ذلك لم يكن كما توهمه المخالفون ، بل كان مبناه على التغلب بلا ملاحظة رضا الله ورسوله ﷺ .
وسياتي في المقالات الآتية ما يجعله كالشمس في رابعة النهار لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، والله الهادي .

(١) سورة الأنفال : ٨ : ٧٥ .

(٢) علل الشرائع : ١/١٤٥ ، أمالي الصدوق : ٣٤١/٣٠٠ ، روضة الواعظين : ١ : ٢٧٧/٢٧٠ ، المناقب لابن شهر آشوب ٣ : ٢٤٦ ، الأريعين للشيرازي : ٢٥٩ ، بحار الأنوار : ٢٩ : ١/٤٧٩ .

فهرس المحتويات

الفصل العاشر

- الأدلة العقلية على عصمة الأنمة ﷺ ٥
- رسالة الإمام الهادي ﷺ إلى أهل الأهواز ٥
- استدلال الإمام الصادق ﷺ بقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ٦
- الوجوه التي ذكرها بعض العلماء في الاستدلال بقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ٨
- مناظرة هشام بن الحكم مع علماء فِرَق العامة ١٠
- دليل اللطف ١٤
- نصب غير عليّ ﷺ للخلافة ظلم عليه ١٦
- نصب غير الأقرب خلاف سيرة الأنبياء بل الرؤساء ١٧
- نصب غير عليّ ﷺ خلاف قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ ١٨
- نصب غير الأعلم تضييع للدين وأحكامه ١٨
- نقل الخاصة والعامة دعوى الأنمة ﷺ اختصاص الخلافة بهم ٢٢
- الأخبار الدالة على أن الأنمة ﷺ اثنا عشر إماماً بعد النبي ﷺ ٣٨
- الآيات الدالة على بطلان كون الإمامة بالاختيار ٤٠
- الأدلة الدالة على لزوم العصمة في النبي ﷺ والإمام ﷺ ٤٠

- ٤٠ دلالة الأدلة على لزوم العدالة والتقوى
- ٤١ ذم الاختلاف والتفرق كتاباً وسنةً
- ٤١ وجود المنافقين وضعفاء الدين في الأمة
- ٤٢ كون الأئمة عليهم السلام أفضل من ادعى الإمامة
- ٤٣ لزوم تصوّر الحجّة في الدين وإعداد الجواب يوم القيامة

الفصل الحادي عشر

- ٥٣ بيان أن عدد الأئمة في هذه الأمة اثنا عشر إماماً

المبحث الأول

- ٥٣ في بيان ما ورد في الأئمة الاثني عشر عليهم السلام وأن الحق معهم

المقام الأول :

- ٥٤ في بيان الأخبار الواردة في بيان عدد الأئمة
- ٦٩ بيان ما تشبّث به المخالفون في توجيه هذه الأخبار
- ٨٠ بيان المراد من الاثني عشر الأئمة الذين تقول بإمامتهم الإمامية الاثنا عشرية
- ٨٣ ردّ استبعاد مراد النبي ﷺ من الخليفة السلطان القائم مقامه
- ٩٠ دلالة الأخبار المتواترة على كون المراد بالاثني عشر أئمة أهل البيت عليهم السلام
- ٩٠ دلالة الأخبار المتواترة على لزوم التمسك بكتاب الله وأهل البيت عليهم السلام
- ٩١ دلالة الأخبار الصريحة على اختصاص الأئمة عليهم السلام بوصاية رسول الله ﷺ
- ٩١ دلالة النصوص على خلافة ووزارة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام
- ٩١ الآيات والروايات الدالة على خلافة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام
- ٩١ النصوص الدالة على زهد وعلم الأئمة الاثني عشر عليهم السلام
- ٩٢ تصريح الأئمة الاثني عشر عليهم السلام بأن الإمامة حقهم

- فهرس المحتويات ٥٠١
- بطلان كون الإمامة باختيار الأمة ٩٢
- الأخبار الدالة على لزوم كون الإمام في كل عصر منصوباً عليه ٩٣
- اتفاق الأئمة الاثني عشر عليهم السلام في الصفات والخصال ٩٠
- المقام الثاني :
- في بيان الأخبار على كون المراد بالأئمة الاثني عشر هم أئمة أهل البيت عليهم السلام ٩٦
- المرتبة الأولى :
- في ذكر أكثر من خمسين رواية مجتمعة رواها القوم وغيرهم في انحصار الإمامة في
 أئمة أهل البيت عليهم السلام وذكر عددهم ٩٦
- المرتبة الثانية :
- في بيان أكثر من ستين رواية مفصلة رواها القوم وغيرهم المعينة للثاني عشر
 إماماً ١٢١
- المرتبة الثالثة :
- في ذكر أزيد من مائة رواية مفصلة رواها القوم المعينة للثاني عشر إماماً من
 أهل البيت عليهم السلام ١٥٧
- تبيان :
- في بيان تواتر الأخبار المعينة للأئمة الاثني عشر في أهل البيت عليهم السلام ٢٢٠
- المبحث الثاني :
- في بيان ما يتعلق بالمهدي عجل الله فرجه وكونه القائم الثاني عشر ٢٢٦
- ذكر الأخبار الواردة في بيان كون المهدي عجل الله فرجه من أهل البيت عليهم السلام ٢٢٧
- ذكر الأخبار في حتمية بعثة المهدي عجل الله فرجه ٢٣٢
- المبحث الثالث :
- في بيان ما ورد في أن الإمام إمامان : داعٍ إلى الله وداعٍ إلى النار ٢٥٧

الفصل الثاني عشر

في بيان أن الأئمة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام طلبوا بحقهم وادعوا أن الأمر

مختص بهم..... ٢٧٩

المقصد الثاني

في بيان ما تشبث به من قال بتقدم أصحاب السقيفة على علي عليه السلام..... ٣٠١

المقالة الأولى :

في بيان ما تشبثوا به من حكاية الإجماع ٣٠١

استدلال الغزالي على حجية ما ادعوه من الإجماع..... ٣١٠

ذكر جملة من الروايات لبيان الحق في المقام ٣١٢

بيان المراد من الأمة في قوله عليه السلام: «لا تجتمع أمتي علي...»..... ٣١٩

بيان المراد من الجماعة في قوله عليه السلام: «يد الله مع الجماعة» ٣٢٣

ذكر أمور أخرى تشبث بها أرياب السقيفة ٣٢٦

١ - تمسكهم بقوله تعالى: «وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ» ٣٢٦

٢ - تمسكهم بقوله: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَيَّ

النَّاسِ» ٣٢٦

٣ - تمسكهم بقوله: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» ٣٢٦

المقالة الثانية :

في بيان ما تشبث به دعاة حكاية السقيفة من صحة التعبد بالرأي والقياس ٣٣٥

بيان بطلان القول بعدم حكم الله في موارد الاجتهاد بالرأي ٣٣٨

٥٠٣	فهرس المحتويات
٣٤١	بيان بطلان ما استدلَّ به على صحَّة القياس والاجتهاد بالرأى
	المقالة الثالثة :
٣٥٧	بطلان القول بأنَّ الإمامة تصحَّ باختيار الأمة
٣٨٤	ذكر الوجوه لصحَّة قول الإمامية بلزوم تعيين الإمام من الله تعالى
٣٨٧	ذكر خلاصة جملة من الأدلَّة الدالَّة على بطلان الاختيار ولزوم النصّ
	المقالة الرابعة :
٤٠٦	في بيان خلاصة نقل مرض النبي ﷺ ووفاته
٤٠٨	نقل ما رواه البخاري من قول عمر : إنَّما كانت بيعة أبي بكر فلتةً
٤١١	فقه ما رواه البخاري من قول عمر : إنَّما كانت بيعة أبي بكر فلتةً
٤١٤	بيان دلالات قول عمر : إنَّما كانت بيعة أبي بكر
٤٢٢	ذكر ما نقله الدينوري من حكاية السقيفة
٤٣١	بيان ما في نقل حكاية السقيفة من الدلالات
٤٤٠	ذكر ما نقله الدينوري من حكاية بيعة عليٍّ عليه السلام
٤٤٦	ذكر ما نقله الدينوري من عدم مبايعة جماعة لأبي بكر
٤٥٥	بيان ما يستفاد من روايات حكاية السقيفة
٤٥٥	عدم تحقُّق الإجماع في السقيفة كما يدعيه القوم
٤٥٧	عدم تحقُّق مشاورة صحيحة في اختيار أبي بكر
٤٥٧	بيان أنَّ بيعة السقيفة كانت باطلة وضلالة صرفاً
٤٥٨	وجوه بطلان بيعة السقيفة وكونها مخالفة لله ولرسوله جهرأً
٤٥٨	الوجه الأول : اعتماد بيعة السقيفة على الرأي والاجتهاد الباطل
٤٥٨	الوجه الثاني : اشتراك النبوة والإمامة أنَّها لا تتم إلا بتعيين من الله تعالى

.....	ضياء العالمين/ج ٨	٥٠٤
.....	الوجه الثالث : في بيان عدم الشبهة في تعيين علي <small>عليه السلام</small> للخلافة	٤٥٩
.....	الوجه الرابع : ذكر ما دل من الكتاب والسنة في عدم صحة الاعتماد إلا على المعصومين <small>عليهم السلام</small>	٤٦٨
.....	الوجه الخامس : المفاسد التي ترتبت على بيعه السقيفة	٤٦٩
.....	الوجه السادس : ذكر ما يوضح كون بيعه السقيفة على وجه التغالب والخدع	٤٦٩
.....	ذكر تمويه المغتربين لموقف أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> من أحداث السقيفة	٤٧٥
.....	بيان عدم الاستبعاد من ترك الصحابة للنص على علي <small>عليه السلام</small> والعمل على خلافه	٤٨٣
.....	ذكر كلام النقيب في بيان رغبة الناس عن علي <small>عليه السلام</small> وردّ اعدار أهل السقيفة	٤٨٥
.....	فهرس المحتويات	٤٩٩